

تأليف

أبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي
الملقب بحيدرة اليمني
المتوفى ٥٩٩ هـ

قرأه وعلق عليه

الدكتور يحيى مراد

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية

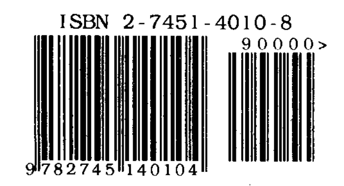
الطبعة الأولى
٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
B.P: 11-9424 Beyrouth - Liban



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مؤلف الكتاب

هو علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم بن علي بن تميم الحارثي المدني.

وكنيته أبو الحسن، ويلقب بحيدرة.

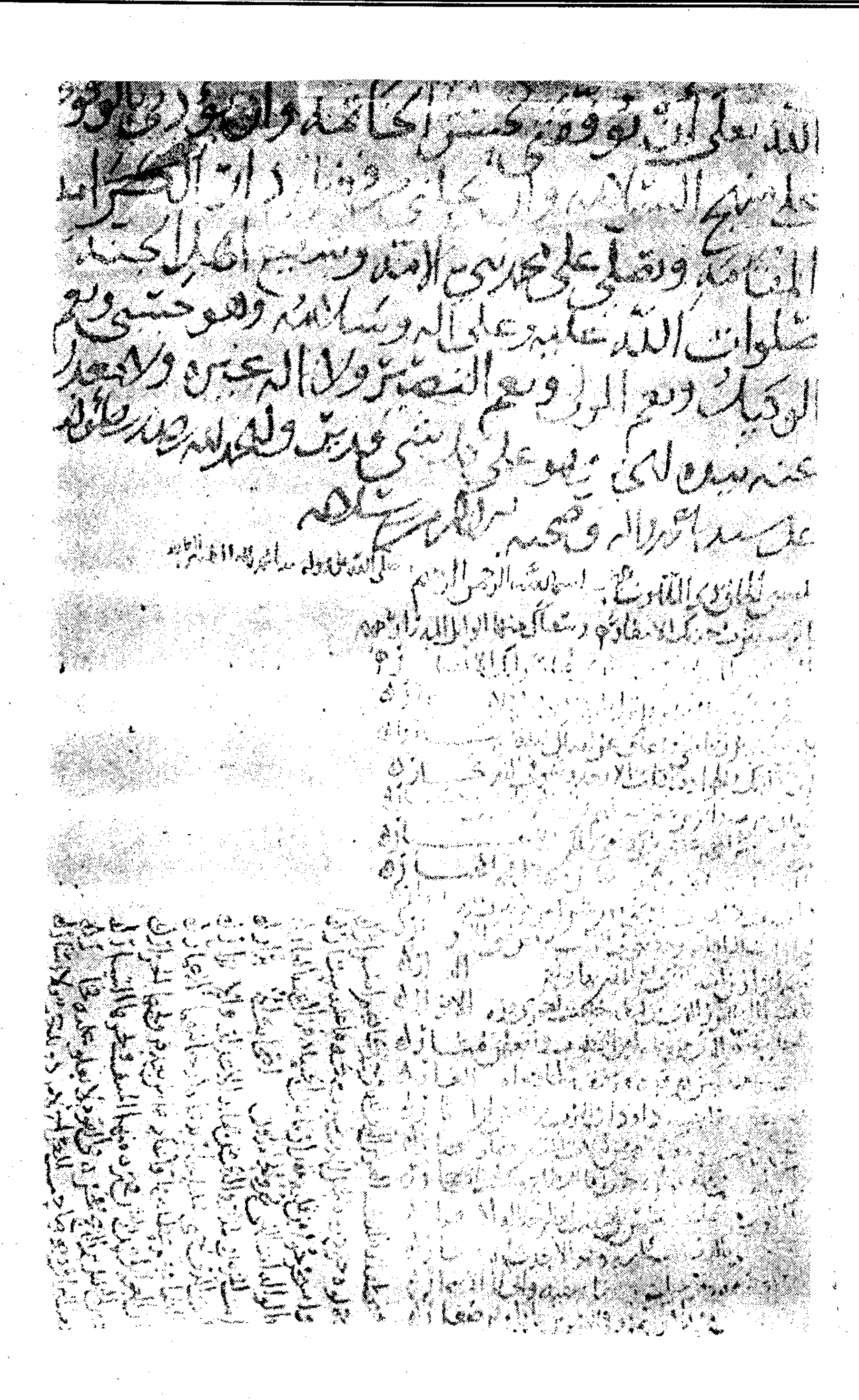
ولد ببلاد بكيل من أعمال ذمار، ولم تذكر جميع المصادر والمراجع سنة ولادته، ولكنها جميعها قد ذكرت سنة وفاته (٥٩٩هـ).

فهو بكيلي المولد من بني تميم موطنه بلاد اليمن.

شيوخه:

أهملت المصادر والمراجع شيوخه، ولم يذكر هو في كتابه إلا شيخًا واحدًا في مقدمته، وسماهُ بأديب الأدباء أبي السعود بن الفتح.

الصفحة الأولى من مخطوط كشف المشكل نسخة دار الكتب العلمية



الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وبه نستعين، اللهم عزٌّ ومَنٌّ من مَنِّك.

قال الشيخ أبو الحسن علي بن سليمان الحيدرة رحمة الله عليه ورضوانه: الحمد لله حمدًا يزيد النعم سُبوغًا والحسنات بلوغًا، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من نفى عنه الأضداد والأنداد. ونزهه عن اتخاذ الصواحب والأولاد، وأشهد أن محمدًا عبده الصادق الأمين، ورسوله الناطق بالحق المبين، فصلوات الله عليه وعلى آله وسلامه.

وبعدُ: فإنه كان يحضرني جماعة من الإخوان كَثَّر الله عددهم وطوَّل في طاعته مددهم، وكانوا مؤثرين للأدب، مُتعلقين منه بأوثق السبب، يزيدون العلم إيضاحًا وسُطوعًا، ويزيدهم تواضعًا وخشوعًا. وإن أحدهم ليسألني عن المسألة في الأدب تختلج في صدره أو تغمض عن فكره، فأنفعُ بالجواب غليله، وأوضِحُ بالصواب سبيله، فسألوني أن أرسم لهم كتابًا في هذا الشأن مُعينًا على تقويم اللسان، فأجبتهم إلى ذلك انحطاطًا في هواهم، مُلتمسًا رِضَى الله تعالى برضاهم، فوضعتُ لهم كتابًا، سميتُه بكشفِ المُشْكِل، لم أحتذ له مثالاً، ولا أدَّعِي له كمَالاً، لأني غيرُ مُتبحرٍ في العلم، ولا بمتوفر على التماس الفهم، وضمنته قِسَمًا وافيةً، وفوائد من ألفاظ النحويين شافية، من غير أن أستعين عليها بمطالعة كتاب، أو أقصد فيها لسلخ بلبٍ، وإنما أخذتُ بعضها عن شيخي أديب الأدباء (أبي السعود ابن الفتح) تولى الله مكافأته معنى أو لفظًا، وضبطتُ بعضها عن آثار المتقدمين حفظًا، وفرعت سائرها تفريعًا تقتضيه أصولهم، ويشهد بصحته تحصيلهم، وتحمد محكمه يد المناظرة، وتنصره لسان المذاكرة، ولا أبري نفسي من الخطأ الذي لا يكاد يسلم منه تصنيف، ولا يخلص من توغله تأليف، وأنا أعوذ بالله من كل مُتكلف عنيد، وشيطان مريد، يتبع فيه علي العثرات، ويُحصي علي الفلتات، همُّه مُعارضة الأدباء، ونقض الفُضلاء، يخبط في عشواء جهله، ويدعي الفضل وليس من أهله. ثم إني رأيتُ المصنفين صِنفين: مطيلاً ومقتصرًا، فمع الإطالة يردُ ما لا فائدة فيه، ولا عُمدة عليه، ومع الاختصار ينحذف من الفصول ما لا يُستغنى عنه، وتدعو الحاجة إليه.

فجعلتُ كتابي هذا في درجة التوسط، ميلاً عن الإفراط، ورغبة عن التفريط، وجعلته أربعة أكتبة؛ أجملتُ في الأول معرفة الأصول، وفصلت في الثاني معرفة العامل والمعمول، وجمعتُ في الثالث جمهرة من الفروع، وأوردتُ في الرابع شيئًا من التصريف والخط وما يتصل بذلك من القراءة وما يحتاج إلى معرفته الشاعر، وبوبت كل كتاب أبوابًا جعلتُ في صدر كل باب أسئلة ينقضي الباب بانقضاء أجوبتها، واعتمدتُ في الغالب أن يكون أول تلك الأسئلة حقيقة ذلك الباب وحدَّه الذي ينعكسُ ويطّرد فيجوز فيه كلٌّ، وكلٌّ نحو: أن يُسأل ما الكلام؟ فيقول: هو المسموع المفيد، لجواز قولك: كل كلام مسموع مفيد، وكل مسموع مفيد كلام.

فالكتاب الأول مستغن بنفسه عما بعده، والثلاثة الأخر متعلقة به تعلق الفرع بأصله.

والكتاب الثاني مُستغن عن الثالث والرابع.

والكتاب الثالث مُستغن عن الرابع، وكُل واحد من الثلاثة الأخر أيضًا مُتعلق بما قبله.

وكذلك أبواب الكتاب الواحد في ترتيباتها يستغني الأول عما بعده، ويقتصر كل شيء منها إلى ما قبله، وكذلك فصول الباب في ترتيبها، وإذا مثلنا بلفظين أو أكثر فاعلم أن كل لفظ يدل على نوع من ذلك القسم الممثل، وليس هذه الشرائط لازمة في كل شيء، وإنما هُن الأكثر من جميع ما أوردنا فتفهم هذا الأصل، وتصفح هذا الترتيب من الخطبة، فإنه مدخل الكتاب. وفقنا الله وإياك للصواب.

كتاب الأصول

وهو يشتمل على معرفة الأسماء ظاهرًا ومضمرًا، ومبهمًا ومفردًا، أو مثنى ومجموعًا ومعرفة الأفعال ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، ومعرفة الحروف عاملاً وغير عامل، ومعرفة الإعراب والمُعرب، والبناء والمبني، وعدد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات وما يتصل بذلك.

وإنما قدمنا هذه الأصول لتنبني عليها الفروع، روى طاهر بن أحمد[1] عن الخليل -رحمه الله-: "إن هذا العلم لا يعرف فروعه إلا من تقدم بمعرفة أصوله، ولذلك قيل في المثل: إنما منعهم من الوصول تضييع الأصول، فافهم موفقًا إن شاء الله".

قال الشيخ أبو الحسن -رحمة الله عليه-: هذا أول الأبواب:

باب الكلام

ويُسأل فيه عن ثلاثة أسئلة: ما الكلام؟ ولم سُمي كلامًا؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أمَّا ما الكلام؟ فهو المسموع المفيد، نحو قولك: قام زيد، وقُم يا زيد، ولا تقعد يا عمرو، وليتك تقوم، وما اسمك يا فتى، وإنما شرطنا أن يكون مسموعًا مفيدًا، احترازًا من مسموع غير مفيد، كأصوات البهائم، وزجر الطير، وصدى الجبال ونحو ذلك، ومن مفيد غير مسموع كالإشارات والوساوس والخطرات، لأن ذلك وشبهه لا يُسمى كلامًا.

واعلم أن كُل كلام كلم، وكل كلمٍ كلام، قال الله تعالى: ﴿**يحرفونَ الكلم من بعد مواضعه**﴾ [النساء: ٤٦]، وقال تعالى:﴿ **إليه يصعدُ الكلم الطيب**﴾ [فاطر: ٣٥].

وقال الحطيئة[2]: (بسيط)

---

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن المصري النحوي اللغوي ولي متأملاً في ديوان الإنشاء بالقاهرة، مات صبيحة اليوم الرابع من رجب سنة تسع وستين وأربعمائة، وله من التصانيف شرح الجمل للزجاجي وشرح النخبة والتعليق، وغير ذلك.

(٢) الحطيئة: هو جرول بن أوس، من بني قطيعة بن عبس، والحطيئة لقب به لقصره. وهو من فحول الشعراء ومتقدميهم، وهو من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام.

المرء يفنى ويبقى سائر الكلم وقد يُلامُ الفتى يومًا ولَمْ يُلم(١)

فأمَّا أن يكون بعض الكلم غير كلام فذلك غير واضح، قال سيبويه في أول كتابه: هذا باب علم الكلم من العربية(٢)، وقد يكون الكلم جمعُ كلمة.

فصل: وسمي كلامًا لالتئاطه بالقلوب، فكأنه يُكلمها بمعناه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وكلَّم الله موسى تكليمًا**﴾ [النساء: ١٦٤].

قال بعضُ المفسرين: معناهُ جرّح قلبه بالحكمة تجريحًا، وغير هذا التفسير أحب إلينا، ولكنا احتججنا به لأن اللغة تسعه.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: أسماء وأفعال وحروف، ويدل على صحة هذه القسمة السماع والإجماع والقياس.

أمَّا السماع فمن قول علي -عليه السلام-: (يا أبا الأسود انح لهم نحوًا فإن الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى)(٣).

وأمَّا الإجماع فما أجمع عليه المصنفون من قولهم: (الكلام ثلاثة)، ولم يقل أحدٌ منهم خلاف ذلك.

وأمَّا القياس فإن الكلام كما ذكر طاهر بن أحمد- رحمه الله- عبارة عن المعنى، والعبارة تكون على حسب ما يقتضيه المُعبر عنه، وهو لا يخلو أن يكون ذات الشيء أو حدثًا من الذات، أو واسطة بين الذات والحدث. فعبر عن الذات بالاسم، وعن الحدث بالفعل، وعن الواسطة بالحرف، فلو سقطت الذات لبقي الفعل بغير فاعل، ولو سقط الفعل لبقيت الذات جامدة لا يخبر عنها بشيء. ولو سقط الحرف لبقي ضعيف الأفعال منقطعًا لا يصل إلى الأسماء. فصار المتكلمُ لا يستغني عن واحد من هذه الثلاثة، ولا يفتقرُ إلى شيء فوقها.

ولكون الاسم ذاتًا، جاز أن يُخبر عنه؛ لأنه لا يصح منه الفعل، ولا يخبر به إذا كان مشتقًّا أو واقعًا موقع المشتق. ولكون الفعل حدثًا جاز أن يقع خبرًا، لأن الفائدة تقعُ به، ولا يُخبر عنه لأنه لا يفعل. ولكون الحرف واسطة لم يجز أن يقع

---

(١) البيت غير موجود في ديوان الحطيئة.
(٢) الكتاب: ١/ ٢.
(٣) انظر: معجم الأدباء ٤٩/١٤.

خبرًا ولا مُخبرًا عنه، وإنما جيء به لإيجاب شيء للذات، أو نفي شيء عنها، نحو قولك: قد قام زيدٌ ولم يقم عمرو. ولذلك قيل: حرفٌ جاء لمعنى، فالحرف يقع إيجابًا ونفيًا، والفعل موجبًا ومنفيًّا، والاسم موجبًا له ومنفيًّا عنه، ولكل واحد من هذه الثلاثة حد ورسم. فالحد الحقيقة والرسم العلامة، والفرق بينهما أنه يجوز في الحد كلٌّ وكلٌّ لأن شرط الحقيقة أن تكون جامعة للشيء مانعة لغيره عنه، ويجوز في الرسم كُلٌّ وليس كُلٌّ لأن العلامة ما دلَّ على الشيء من إحدى جهاته، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وإذا صحت قسمة الكلام على ثلاثة وجب أن نذكر كل واحدٍ من هذه الثلاثة بحقيقته وعلاماته مُرتبًا إن شاء الله سبحانه.

باب الاسم

ويُسأل فيه عن أربعة أسئلة: ما الاسم؟ ولم سمي اسمًا، وما علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: الاسم ما دل على معنى مُفرد في نفس شخص أو غير شخص، فالشخص جميع الموصوفات، وغير الشخص أسماء الله تبارك وتعالى والصفات، وذلك المعنى هو نفس المسمى، ومعنى مُفرد، أي مُجرد من دلالة الزمان؛ لأن الفعل يدل بلفظه دلالتين على الحدث والزمان، والحرف يدل بلفظه دلالتين على الإيجاب تارة وعلى النفي تارة، والاسم لا يدلُّ بلفظه إلا دلالة مفردة وهي مجردة ذاتية، فعلى هذا تقول: كل اسم يدل على معنى في نفسه، وكل ما دل على معنى في نفسه فهو اسم، وهذه حقيقة تلزم جميع الأسماء، إلا أن الظاهر منها يدلُّ دلالتين: دلالة لفظ، ودلالة إعراب، فاللفظ يدل على مجرد الذات -كما قدمنا- وذلك نحو قولك: زيد دلت على ذات ولم تخبر عنها بشيء.

والإعراب يدلُّ على صريح المعنى، وذلك في مثل الفاعل والمفعول من نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، فكما رفعت زيدًا عُلِمَ أنه فاعل، وكما نصبتَ عمرًا عُلِمَ أنه مفعول، ومثله في التعجب والنفي والاستفهام من نحو قولهم: ما أحسن زيدًا! في التعجب، وما أحسنُ زيدٌ في النفي، وما أحسنُ زيدٍ؟ في الاستفهام، فاللفظ مُتفق

وإعرابه مختلف؛ فدلَّ على المعاني المختلفة والفاصل بينهما الإعراب. وفي الخبر: إن عليًّا -عليه السلام- سمع رجلاً يقول: قتل الناس عثمان، ولم يعرِب، فقال له: ارفع الفاعل وانصب المفعول، رَضَّى الله فاك.

فصل: وسُمي اسمًا لأنه سمي بمسمَّاهُ، كما قال طاهر بن أحمد: ومعنى سموه أنه أبان عنه شخصًا وغير شخصٍ، فرفعه إلى رتبة الفاعل لأن كل اسم تجوز أن يُنسب إليه الفعل وأخرجه إلى حالة الوجود، إذ هو قبل أن يُنطق به غير شيء، فإذا نُطِقَ به دلَّ على الذوات، ولولا الاسم لم يُعرف المسمى.

واشتقاقه عند البصريين من السمو وهو العلو، وعند الكوفيين من السمة، وهي العلامة، قال تعالى: ﴿**سنسِمُهُ على الخُرطوم**﴾ [القلم: ١٦] أي: سنعلمه بعلامة ظاهرة، والأول أصح القولين، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: ما قدمناهُ وهو أن الاسم يرفعُ المسمى إلى رتبة الفاعل ويخرجُهُ إلى حالة الوجود، والثاني: من قبل تصغيره وتكبيره من نحو، سُمي وأسماء، قال الله تعالى: ﴿ **وعلم آدم الأسماء كُلها**﴾ [البقرة: ٣١]. ولم يقل أحد في تصغير اسم وسيم ولا في جمعه أوسام، فدلَّ ذلك على أنه من السمو، وتصريفه من سما يسمو وليس من السمة، فلا يجوز أن يُصرف على وسم يسم، واحتججنا بالتصغير والتكسير لأنهما أصلان في الأسماء يُحتج بهما على موضع الخلاف.

فصل: وعلامات الاسم ثلاثونَ علامة تُلتمس (من أربع جهات):

من أوله وآخره وجملته ومعناهُ، فالتي من أوله سبعٌ؛ وهي: حروف الجر، نحو: من زيد، وحروفُ النداء، نحو: يا زيد، والألف واللام للتعريف، نحو قولك: الرجل والغلام، ولولا للامتناع نحو: لولا عليٌّ لهلك عُمر، وإن وأخواتها نحو: إن زيدًا قائم، و واو الحال، نحو: ﴿**لا تقتلوا الصيد وأنتم حُرم**﴾ [المائدة: ٩٥] أي: مُحرمين، وأمَّا للتفصيل، نحو قوله الله تعالى:﴿ **فأمَّا اليتيم فلا تقهر** ﴾[الضحى: ٩]، ﴿**وأمَّا السائل فلا تنهر** ﴾[الضُّحى: ١٠].

والتي من آخره عشرٌ؛ وهي: ياء النسب نحو قولك: رجلٌ زيديٌّ، وتاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء، نحو: مسلمةٍ وقائمةٍ، وألف التأنيث المقصورة نحو: حُبلى

وسكرى، وألف التأنيث الممدودة، نحو: حمراء، وبيضاء، وتنوين التمكين نحو: رجل وامرأة، وتنوين التنكير، نحو: صه ومه، وحروف التثنية والجمع السالم للمذكر والمؤنث، وهي: الألف من نحو قولك: الزيدان، والواو في قولك: الزيدون، والياء في الزيدين، والزيدِينَ، والتاءُ في الزينبات والمسلمات.

وإنما قلنا همزة التأنيث كما قال الكوفيون؛ لأنها حرف خلع متحرك، ولم نقل ألف التأنيث الممدودة -كما قال البصريون-؛ لأن الألف هو أي ساكن لا يتحرك بحال فاعرف الفرق بينهما، والتي من جملته خمسٌ هي: التكسير مثل: الرجال، والجبال، والتصغير مثل: فليس ودنينير، والإضمار نحو: أنا وأنت، والإبهام نحو: هذه وهذا، والنُّقصان نحو: الذي والتي، والتي من معناهُ ثمانٌ هي: كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مُخبرًا عنه أو منعوتًا أو مُعرفًا أو منكرًا، ومؤنثًا أو مذكرًا، مثال الفاعل: قام زيدٌ، ومثال المفعول: ضربتُ زيدًا، ومثال المخبر عنه: زيدٌ قائم، وإن زيدًا قائم، وكان زيدٌ قائمًا، ومثال المنعوت مررتُ برجل قائمٍ، ومثال المعرفة أنا وزيد، وهذا والرجل وغُلامه ومثال النكرة: رجلٌ وغلامٌ، ومثال المؤنث: قائمةٌ، وقاعدةٌ، ومثالُ المذكر: قائمٌ وقاعدٌ. فهذه كُلها علامات الاسم ورسومه لا توجد إلا معه ولا تجتمعُ إلا فيه، ولا يجوزُ تعرِّيه عن جميعها، فعلى هذا تقول: كُلُّ فاعل اسم وليس كل اسم فاعلاً، وكذلك الباقي.

فصل: والاسم ينقسم على ثلاثة أقسام: ظاهر ومضمر ومبهم، وسنفرد لكل واحدٍ من هذه الثلاثة بابًا نستوفي فيه شرحه إن شاء الله وبالله التوفيق.

باب الاسم الظاهر

ويُسأل فيه عن ثلاثة أسئلة: ما الظاهر؟ ولم سُمِّيَ ظاهرًا؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أمَّا ما الظاهر؟ فهو كل اسم دلَّ بلفظه على مُجرد ذاته، وبإعرابه على صريح معناه.

فصل: وسمي ظاهرًا لظهوره وتجليه واستغنائه بنفسه عما يُفسره، خلافًا للمضمر والمبهم، والناقص.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة: مفرد، ومثنى، ومجموع، فالمفردات خمسة أنواع:

أسماء صحيحة مفردة مُنصرفة، مثل: زيد والرجل وغُلامه، وسميت صحيحة لسلامة أواخرها من حروف العلة، وقيل مفردة: احترازًا من المثنى والمجموع جمع السلامة، ومنصرفة لتمكنها من الإعراب لأنه يدخلها الرفع والنصب والجر مثل: هذا الرجل، ورأيتُ الرجلَ، ومررتُ بالرجلِ، ومثلهُ: هذا غُلامُ زيد، ورأيتُ غُلامهُ، ومررتُ بغلامِهِ، فإن خلا من الألف واللام والإضافة دخله مع الإعراب التنوين، مثل: هذا زيدٌ ورجلٌ، ورأيتُ زيدًا ورجلاً، ومررتُ بزيدٍ ورجلٍ، ولو أضفته إلى نفسك لم يتبين فيه الإعراب؛ لأن ياء النفس لا يكون ما قبلها إلا مُتحركًا بالكسر غالبًا، مثل: هذا غلامي ومررتُ بغلامي، ورأيت غُلامي، وقلنا غالبًا: احترازًا مما آخره ألف إذا أضيف إلى الياء بقيت الألف على حالها وفُتحت الياء بعدها، مثل: فتاوى وعصاي.

وأسماء غير منصرفة صحيحة ومعتلة مثل: إبراهيم، وموسى، وسميت غير منصرفة لأنها لا تجري لوجوه الإعراب كلها لأنها مشبهة بالفعل، فلا يدخلها إلا ما يدخل الفعل من الرفع والنصب، مثل: هذا إبراهيم، ورأيتُ إبراهيم، مررتُ بإبراهيم، ونظيرهُ: هو يقوم ولن يقوم. ويمتنع منها الجر والتنوين كما امتنعا من الفعل، فإن كان آخر الاسم الذي لا ينصرف ألفًا مثل: موسى وحُبلى لم يتبين فيه إعراب لأن الألف لا تتحرك، تقول: هذا موسى، ورأيت موسى، ومررتُ بموسى، ونظيره من الأفعال المعتل بالألف: هو يخشى ولن يخشى. وأسماء منقوصة، مثل: القاضي، والغازي، وهو كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، فإن كانت الياء ثقيلة مثل: بختي، وكرسي، أو خفيفة ليس قبلها كسرة مثل: ظبي ولحي، لم يكن الاسم منقوصًا، وكان من النوع الأول فاعرفه، وسميت منقوصة لأنها نقصت عن إعرابها شيئين هما: الرفع والجر، تقول: هذا القاضي، فتُسكن الياء، ومررتُ بالقاضي، فإذا صرت إلى النصب صحت الياء وتحركت لخفة الفتحة، فتقول: رأيتُ القاضي يا هذا، وقاضي البصرة، فإن عريته من الألف واللام والإضافة، دخله التنوين علامة للصرف، فقلت: رأيت قاضيًا وسمعتُ داعيًا، فإذا صرت إلى حال الرفع والجر ثقلت الحركة على الياء فسكنت، ونُقل التنوين إلى الحرف الذي قبلها لأنه لا يكون مع ساكن، ثم التقى ساكنان وهما: التنوين، والياء، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين،

فقلت: هذا قاض، ومررتُ بقاض. وخصت الياء بالحذف لأن على حذفها دليلاً وهي الكسرة.

وأسماء مقصورة مثل: فتى وعصا، وهي كل اسم آخره ألف مفردة، من الهمزة وليس بألف تأنيث لكونها لام الكلمة، أو في محلها. وسميت مقصورة لأنها قصرت عن المد والإعراب أي حُبست، فلا يدخلها رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ، تقول: هذا الفتى، ورأيتُ الفتى، ومررتُ بالفتى، وإنما لم يدخلها الإعراب لأن آخرها ألف ساكنة أبدًا، والألف لا تتحرك، لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها واوًا أو ياءً لأن أصل فتى وشبهه فتيٌ، وأصل عصا وشبهها عصوٌ.

فقلبها يؤدي إلى ثقل استعمالها، فإن كان مذكرًا منكرًا دخله التنوين، علامة للصرف، فقيل: هذا فتى، ورأيتُ فتى، ومررتُ بفتى، قال الله تعالى: ﴿**يوم لا يُغني مولىً عن مولى شيئًا**﴾ [الدخان: ٤١] ، وهذه الألف في حالة الرفع والنصب والجر مع الألف واللام للإضافة، ومع التنوين في الرفع والجر عوض من لام الكلمة.

فإن نصبت منكرًا كان عوضًا من التنوين في الوقف، وليس بألف تأنيث لأن لام الكلمة ثالثة وألف التأنيث تقعُ رابعة، وأسماء مُعتلة مضافة مثل: أبيك، وأخيك، سُميت معتلة؛ لأن حروف العلة تلزمُ أواخرها وجُملتها ستة ألفاظ تُحفظ ولا يقاس عليها وهي: أبوك، وأخوك، وفُوك، وحموك، وهنوك، وذو مالٍ، فإن أضفته إلى ياء النفس لم يتبين فيه إعراب وقلت: هذا أخي ورأيتُ أخي ومررتُ بأخي، فإن فصلته عن الإضافة صح وأعربته بالحركات فقلت: هذا أخ، والأخ، ورأيتُ أخًا والأخ، ومررتُ بأخٍ والأخ، وكذلك الباقي إلا "**ذا**" فإنه لا ينفصل من الإضافة لأن لا يبقى اسم ظاهر مُعرب على حرف واحد، وإلا فإنك تقلب حرف العلة فيه ميمًا، فتقول فمٌ وفمًا، وفمٍ، ليقوى عليها الاعتماد، قال الشاعر: (الكامل)

.... **كفمٍ يُحاول من فمٍ تقبيلاً**

ولا يجوز قلبها مع الإضافة إلا لضرورة كما قال الشاعر: (رجز) [١]

---

(١) نسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، انظر ليس في كلام العرب لابن خالويه ص ١٠٠، وفيه: يُصبح ظمآن بدلاً من يصبح عطشان.

.... يصبحُ عطشان وفي البحر فمه

فإن لم تضف حماك جاز ثلاثة أوجه: إلحاقه بالمقصور مثل: هذا حمى، وهمزه نحو: هذا حمؤٌ، وحذفه مثل: هذا حمٌ، فإن أضفتَ الجميع إلى ظاهر أو مضمر ليس بمتكلم رفعته بالواو، ونصبته بالألف، وجررته بالياء، فقلت: هذا أبوك، وفو زيدٍ، ورأيتُ أباك، وفا زيدٍ، وعجبتُ من أبيك، وفي زيدٍ، قال امرؤ القيس: (طويل)

وباتت تمج المسكَ في فِي ضجيعها بطيبٍ لثاة غير كُرهِ المقبّلِ

وإنما أعربت بالحروف دون الحركات لاعتلالها، وذهاب لاماتها، فصار الحرف كالعوض من لام الكلمة المحذوفة، وخصت الألف والواو والياء بالقيام مقام الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها متولدة منها. فالواو من الضمة، والألف من الفتحة، والياء من الكسرة.

والوجه الثاني: أنَّ حروف العلة تثبت وتسقط ويعقب بعضها بعضًا كالحركات، لأنها هوائية لا حَظَّ لها في مخارج الحروف فاستخفت لذلك فهي حروف إعراب، ودلائل عليه، وليست نفس الإعراب فافهم. وقد قيل: إنها أعربت بالحروف توطئة للتثنية والجمع، والوجه ما قدمناه. وقيل: هي معربة بالحركات والحروف معًا وهو ضعيف إذ الشيء الواحد لا يعرب بشيئين، وإنما جيء بالحركات ليمكن النطق بالحروف فافهم ذلك. وهذا كله حديث على المفردات، فأمَّا المثنيات والمجموعات فلها أبوابٌ تُذكر فيها مفصلة إن شاء الله تعالى.

باب الاسم المضمر

ويسأل فيه عن ثلاثة أسئلة: ما المضمر؟ ولم سمي مضمرًا؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أمَّا ما المضمر؟ فهو كل اسم دل باختلاف صيغه على اختلاف معانيه، مثل: أنا وأنت وهو ونفعك ونفعكما، ونفعكن.

فصل: وسُمي مضمرًا لأنه كنَّى به عن الظاهر للاختصار، ألا ترى أن قولك: إخوتك قاموا أخصر من قولك: قام إخوتك فلان وفلان إلى منتهى العدد.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة أضرب: ضمائر رفع، وضمائر نصب، وضمائر جر، فضمائر الرفع ثمانية وعشرون، أربعة عشر مفصلة، وأربعة عشر متصلة.

فالمنفصلة: أنت، أنتما، أنتم، أنت، أنتما، أنتن، هو، هما، هم، هي، هما، هُنَّ، أنا، نحنُ، ثلاثة للمذكر الحاضر وتثنيته وجمعه، وثلاثة للمذكر الغائب وتثنيته وجمعه، وثلاثة للمؤنث الحاضر وتثنيته وجمعه، وثلاث للمؤنث الغائب وتثنيته وجمعه، واثنان للمتكلم والجماعة فيهم المتكلم، وهما: أنا ونحنُ. ويجوز أن يكون نحنُ ضمير الواحد العظيم، لأنه يصير بمجموع صفاته الزائدة على غيره بمنزلة الجماعة، ويكون لله تعالى؛ قال سبحانه:﴿ **نحنُ نُحيي ونُميت** ﴾[ق: ٤٣].

وهذه الأربعة عشر تكون أبدًا في موضع رفعٍ بالابتداء، ويتبعها المرفوع خبرًا، مثل: أنت قائم، ونحنُ قائمون، ما لم تكن فصلاً بين معرفتين في باب كان وأخواتها. وظن وأخواتها من نحو، كان محمدٌ هو الظريف، وظننتُ عبد الله هو العاقل، فإذا كانت كذلك كانت حروفًا فاصلة لا موضع لها من الإعراب عند الخليل بن أحمد وسميت منفصلة لانفصالها في الخط.

والمتصلة الأربعة عشر مثل: قُمت، قُمتما، قُمتم، قُمتِ، قمتُما، قُمتن، قام، قاما، قاموا. هند قامت، قامتا، قُمنَ، قمتُ، قمنا. فهذه وشبهها نحكمُ عليها بالرفع فاعلةً، وفعلها هو المتصل بها، ولذلك سميت متصلة. فإن كان الفعل متعديًا تبعها الظاهر منصوبًا بحق المفعول مثل: نفعت زيدًا، ونفعنا زيدًا، وهاهنا مسألتان:

أحدهما: يفرق فيها بين ضمير الفاعل، وضمير المفعول، من نحو: نفعنا زيدًا، ونفعنا زيدٌ، فضمير الفاعل يُسكن معه آخر الفعل، وضمير المفعول يكون معه متحركًا.

والثانية: يُفرق فيها بين ضمير المؤنث، وتاء التأنيث، في نحو: ضربتِ يا هند، وضربت هند، (فتاء) الضمير تتحرك ويسكن ما قبلها، وتاء التأنيث تسكن، ويتحرك ما قبلها.

وضمائر النصب: ثمانية وعشرون على ذلك الترتيب في الاتصال والانفصال، والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، للحاضر والغائب، فالمنفصلة: أربعة عشر وهي: إياك، إياكما، إياكم، وإياكِ، إياكما، إيّاكن، إياهُ، إياهما، إياهم، إيّاها، إياهما، إياهن، إيَّاي، إيَّانا، فهذه أبدًا لا تكون إلا منصوبة في التقدير؛ لوقوع الفعل الذي بعدها عليها مثل: ﴿**إياك نعبد وإياك نستعين**﴾ [الفاتحة: ٥]. ولا يجوز أن يتقدمها الفعل إلا

في باب الاستثناء مثل: ما نعبدُ إلا إياك، وفي باب الظن مثل: ظننتُ زيدًا أباك. وفي باب العطف مثل: رأيتُ زيدًا وإياك. قال الله تعالى: ﴿**لو شئت أهلكتهم من قبلُ وإيّاي**﴾[الأعراف: ١٥٥].

والمتصلة: أربعة عشر مثل: نفعكَ، نفعكما، نفعكم، نفعكِ، نفعكما، نفعكن، نفعهُ، نفعهما، نفعهم، نفعها، نفعهما، نفعهنَّ. نفعني، نفعنا. فهذه أبدًا وشبهها تكون في موضع نصب بحق المفعول، والناصب لها هو الفعل المتصل بها في الخط. ولا يكون الفاعل إلا متأخرًا عنها إذا كان ظاهرًا مثل: نفعك زيدٌ، ونفعني عمرٌ، وهذه النون في نفعني وشبهه تُسمى نون العماد، لأن ياء النفس تطلب الكسرة، فعمد الفعل بهذه النون مكسورة ليسلم بناؤه، فقيل نفعني، ولو قلت: نفعي لفسد اللفظ واختل المعنى.

وضمائر الجر أربعة عشر وكلها متصلة، وتتصل بالأسماء فيحكم على مواضعها بالجر بإضافة الأسماء إليها، وتتصل بالحروف فتكون مجرورة بدخول حرف الجر عليها، ومثال الجميع: عملك لك، عملكما لكما، عملكم لكم، عملك لك، عملكما لكما، عملكن لكن، عمله له، عملهما لهما، عملهن لهن، عملي لي، عملنا لنا.

فهذه جميع المضمرات، وجملتها سبعون مضمرًا، وكلها معارف لأنها الأبعد إنْ عرفت وكلها مبنية، وبنيت لشبهها بالحروف، وسنذكر تعريفها في باب المعرفة والنكرة، وعلل بنائها في باب علل البناء والإعراب إن شاء الله تعالى.

باب الاسم المبهم

ويسأل فيه عن أربعة أسئلة، ما المبهم؟ ولم سمي مبهمًا؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أما ما المبهم؟ فهو كل اسم أقبلت عليه بالإشارة من نحو قولك: **ذا** للقريب منك، **وذاك** لمن هو أبعد منه قليلاً، **وذلك** لأبعد الأبعدين. وتقول في تثنية **ذا**: **ذان** في الرفع، **وذين** في النصب، والجر، قال الله تعالى:﴿ **فذانك بُرهانان من ربك** ﴾[القصص: ٣٢]. وقال الشاعر[1]: (منسرح)

(١) البيتان لا يعرف قائلهما.

والناس اثنان في زمانك ذا   لو تبتغي غير ذين لم تجد
هذا بخيلٌ وعندهُ سعةٌ   وذا جوادٌ بغير ذات يد

ومثله في المؤنث مفرده **تا** ومثناهُ **تانِ** و**تين**. قال الله تعالى حاكيًا عن شعيب: ﴿ **إحدى ابنتي هاتين** ﴾[القصص: ٢٧]، وكل ذلك بناء لا إعراب له. فأمَّا المفرد والمجموع فلهما حالٌ واحدة تقول: جاءني ذا، وأولاءِ، ورأيتُ ذا، وأولاء، وفي التنزيل: ﴿**هم أولاء على أثري** ﴾[طه: ٨٤].

فصل: وسُمي مبهمًا لأنه لا يتمحض إلى ظاهرٍ، ولا مُضمر، بل أشبه كل واحد منهما من ثلاثة أوجه: فأشبه الظاهر من حيث نُعت ونُعت به وصغر، تقول في نعته: مررتُ بهذا الرجل فالرجل مجرور على النعت لهذا، ولا تنعت المبهمات إلا بالأجناس خاصة. وتقول في النعت به: مررتُ بزيد هذا، فهذا في موضع جرٍّ على النعت لزيد، وتقديره بزيد المشار إليه، ولا يُنعت بالمبهم إلا الأعلام خاصة وتقول في تصغير **ذا**: **ذيا**، و**تا**: **تيا** والأولاء أولياء قال الأعشى: (طويل) [1]

ألا قُلْ لتيَّا قبل مرَّتها أسلمي   تحيةَ مُشتاقٍ إليها مُتيَّمِ[2]

وفي التثنية: **ذين** و**تين**، فمن هذه الثلاثة الأوجه أشبه الظاهر، وأشبه المضمر من حيث بُني، اختلفت صيغه ولم يُفارقه تعريف الإشارة، فلما أشبه كل واحد منهما ثلاثة أوجه لم يكن واحد منهما أحق به من الآخر نوقع بينهما، فقيل: مُبهم واشتقت له هذه التسمية من قولهم: فرس بهيم -وهو الذي ليس فيه علامة تُخالف سائر لونه-.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة أضرب: منه يكون إشارة إلى الواحد المذكر وتثنيته نحو: هذا، وهذان. وضربٌ للمؤنث وتثنيته نحو: هاتا، وهاتان. وضرب لجمع المذكر والمؤنث جميعًا نحو: هؤلاء. وفي المؤنث المفرد خمس لُغات: هذه وهاتا وهذي وتلك وهاتيك بكسر التاء، قال الله تعالى: ﴿ **قُل هذه سبيلي** ﴾

---

(١) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل، وكان أعمى، ويكنى أبا بصير، وكان جاهليًا قديماً، وأدرك الإسلام في آخر عمره.

(٢) البيت في ديوانه ص١١٩.

[يوسف: ١٠٨]. قال الشاعر(١) في **هاتا**: (رجز)

فإن عثرت بعدها إن والت نفسي من هاتا فقولا: لَعَا

وقال المتنبي في **هذِي**: (الكامل)

هَذي برزت لنا فهجتْ رسيسًا ثم انثنيت وما شفيت نسيسًا(٢)

وقال كشاجم(٣) في **تيك**:

بكران لكن لهذه مائة وتيك ثنتان واثنتا عشرة

وقال تعالى في تلك: ﴿**تلك أمة قد خلت**﴾ [البقرة: ١٣٤]، ولا يجوز في المؤنث **ذيك**، ولا **تيك** بفتح التاء، كما تقول العامة. وفي تنثية المذكر والمؤنث لُغتان: التشديد والتخفيف، وقد قُرِئ ﴿**فذانك**﴾ [القصص: ٣٢]، و﴿**إن هذان لساحران**﴾ [طه: ٦٣]، وما أشبه ذلك بالوجهين جميعًا وكذلك هؤلاء فيه أربع لُغات: القصر، والمد، والتشديد، والتخفيف، فمن قصر وقف عليه بألف ساكنة. ومن مد بناه على الكسر، لالتقاء الساكنين، وهُما: الألف والهمزة، وبالوجهين قُرِئ: ﴿**لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء**﴾ [النساء: ١٤٣].

فصلٌ: وأمَّا أحكام المبهم: فاعلم أن لهذه الأسماء في استعمالها أربع حالات، تكون متعدية من التنبيه والخطاب مثل: ذا، وتا، وأولاء، ويكون معها خطابٌ وتنبيه، مثل: هذاك، وهاتاك، ويكون معها خطابٌ بغير تنبيه، مثل: ذاك، وتاك، وأولاك، وأولئك، ويجوز أولالك، قال الشاعر(٤): (طويل)

أولالك قومي لم يكونوا أشابةً ولا يعظ الجهَّال إلا أولالِكَا

فإن كنت تُخاطب مذكرًا فتحت الكاف فقلت: كيف ذلك الرجل، وتلك المرأة،

---

(١) البيت لابن دريد، انظر: مقصورته ص١١٩.

(٢) شرح ديوان المتنبي للبرقوقي جـ١، ص٥٢.

(٣) كشاجم: هو محمود بن الحسين بن السندي بن الشاهك، ويقال له كشاجم لأنه كان كاتبًا وشاعرًا أديبًا جامعًا منجمًا فأخذ من كل صفة حرف أولها فصارت كشاجم (في خدمة سيف الدولة) توفي سنة ٣٥٠هـ، وقيل سنة ٣٦٠هـ، والبيت في ديوانه ٧٣.

(٤) البيت منسوب إلى أخي هبيرة بن عبد مناف الملقب كلحبة، انظر: كتاب المنصف لابن جني ط١، ص١٦٦، و٣/٢٦ وفيه: وهل يعظُ الضّليل، وشرح المفصل: ١٠/٦، دون نسبة.

وأولئك الرجال والنساء، يا رجل. وإن كنت تُخاطب مؤنثًا كسرت الكاف فقلت: كيف ذلك الرجل، وتلك المرأة، وذانك الرجلان، يا امرأة ويتخرج لك من ذلك ست وثلاثون مسألة.

فهذه جملة المبهمات وكلها مبنية، وبُنيت لإحدى أربع علل: إمَّا لتضمنها حرف الإشارة وذلك أن معنى هذا أشر أو نبِّه، أو أشير أو أنبه، وفي ذلك حرف قد تضمنه المبهم. وإمَّا لاختلاف صيغها وذلك أنها جاءت على ألفاظ مُختلفة، شيء للمفرد، وشيء للمثنى، وشيء للمؤنث، وشيء للمذكر، وشيء للمجموع، وشيء للمرفوع، وشيء للمنصوب والمجرور، فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها. وإمَّا لمشابهتها الحروف وهو احتياجها إلى ظاهر يُفسرها كالمضمر إلا أن المُضمر يفسر ما قبله، والمبهم يُفسره ما بعده. وإمَّا لأنها وقعت موقع مبني فهو فعل الأمر فهذا، وشبهه وقع موقع أشر أو نبِّه. وكلها معارف لأن تعريف الإشارة لا يفارقها، وجُملة المعارف خمس: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف بالألف واللام، وما أضيفَ إلى واحد منها، وسيأتي بيانها في باب المعرفة والنكرة إن شاء الله.

باب الفعل

ويسأل فيه عن خمسة أسئلة: ما الفعل؟ ولم سُمي فعلاً؟ وما علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما الفعل؟ فهو ما دل على زمان لمختص وتضمن ضمير المرفوع، وهذا حد جامع؛ لأنك تقول: كل فعل يدل على زمان مختص ويتضمن الضمير وكل ما دل على زمان مختص وتضمن الضمير فهو فعل مثل: فعل وهو يفعل وسيفعل. فإن قيل: ما تصنع بالحرف والظرف، وهما يتضمنان الضمير إذا وقعا صفة أو صلة، أو حالاً، أو خبرًا، قلت: إنهما تضمنا الضمير لنيابتهما عن الفعل. وفي ذلك أيضًا خلاف. وكذلك اسم الفاعل والمفعول يتضمنان الضمائر إذا جريا صفة أو خبرًا أو حالاً، أو صلة، بحق المشابهة للفعل من جهة الاشتقاق. فأمَّا المستعمل من كلام النحويين: الفعل ما دل على حدث وزمان. فإن ذلك اتساع لما كان هو الأكثر، والتحقيق مثل ما ذكرت لك لأن كان وأخواتها، وما تصرف منها، وما حُمِلَ عليها،

والأفعال الستة التي لا تتصرف لا تدل على الحدث.

فصل: وسُميَ فعلاً؛ لأنه لفظ يُعبر به عن جميع الأفعال الأحداث لاشتراك المتضادات فيه، ألا ترى أن القائل يقول: قام زيدٌ. فنقول: فعل، وتقول: قعد، فنقول: فعل. ومثله: خرجَ، ودخل، إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال. فصارت تسمية جامعة، قال الله -عز وجل-:﴿ **لا يُسئل عما يفعل** ﴾[الأنبياء: ٢٣]. ولو جئت بغير هذه الأحرف أعني الفاء، والعين، واللام، عبارة عن الفعلين المتضادين لاختل عليك هذا الأصل، ولم يطرد ذلك القياس. فأمَّا قول طاهر بن أحمد: لأنه لفظ تُوزن به جميع الأفعال، ويُعبر به فاتساع أيضًا؛ لأن الأسماء تُوزن كالأفعال.

فصل: وعلامات الفعل أربع عشرة علامة من أوله سبع وهي قد مثل: قد فعل، ولو، نحو: لو فعل، والسين، مثل: سيفعل، وسوف، مثل: سوف يفعل، وحروف الجزم، مثل: لم يفعل.

والحروف الناصبة له مثل: أريد أن تفعل، ولن يفعل. وحروف المضارعة: وهي: الياء، والتاء، والنون، والألف. ومن آخره ثلاث: اتصال الضمير المرفوع به مثل: فعلا وفعلوا، ونونا التأكيد الخفيفة والثقيلة مثلا: ﴿**ليسجننَّ وليكونًا من الصاغرين**﴾ [يوسف: ٣٢]، ومن جملته ثلاث: كونه أمرًا، مثل: قم، وليقم زيدٌ، أو نهيًا، مثل: لا تقم، ومتصرفًا مثل: قام يقوم، ومن معناه واحدة وهي كونه خبرًا ولا يُخبر عنه.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: ماض، ومُستقبل، وفي الحال. وهذه قسمةٌ صحيحةٌ؛ لأن الفعل لا يقعُ إلا في زمان والأزمنة ثلاثة قال الله تعالى:﴿ **له ما بين أيدينا**﴾ [مريم: ٦٤] فدلَّ على زمان المستقبل ثم قال: ﴿**وما خلفنا**﴾. فدلَّ على زمان الماضي، ثم قال: ﴿**وما بين ذلك** ﴾، فدل على زمان الحال. ويوضح ذلك أن الفعل حركات الفاعلين، والزمان حركات الفلك.

فالماضي ينقسم على ثلاثة: ماض في اللفظ والمعنى، مثل: قام زيدٌ وقعدَ عمرو. وماضٍ في اللفظ دون المعنى مثل: إن قمتَ قمتُ غدًا؛ فلفظه لفظ المضي، ومعناه الاستقبال، وماضٍ في المعنى دون اللفظ مثل: لم يقم ولمّا يقم أمس. فلفظه لفظ المستقبل ومعناهُ المضي.

والمستقبل أيضًا على ثلاثة أضرب: مستقبل في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ دون

المعنى، وفي المعنى دون اللفظ، وخذ تمثيله من قسمة الماضي آنفًا. فأمَّا فعل الحال فلا ينقسمُ لأنه حد ما بين الزمانين، ولا يصح نفيه لعللٍ منها: أنه هو الأصل الذي انفصل عنه الماضي وتفرع منه المستقبل، والأصل لا يجوز اطراحه. ومنها أن النفي والإيجاب أصلان في الأفعال، وقد وجدنا حرفًا لنفي الماضي وهو لم مثل: لَمْ يَقُمْ أمس. وحرفًا لنفي المستقبل وهو **لن** مثل: لن يقوم غدًا، وحرفًا لنفي الحال وهو **ما** نحو: أن يقول قائل: زيدٌ يدرس الآن، ويأكل الآن فتقول: ما هو يدرس، وما هو يأكل. ومنها العلة التي قدمنا وهي أن الأفعال تدلُّ على ثلاثة أزمنة، كل فعل يدل على زمان مخصوص؛ لأنها إنما جاءت دلالة على الزمان، والحدث غالبًا، فقد صارت دلالة الفعل دلالتين، دلالة حدث، ودلالة زمان، فدلالة الحدث من نفس اللفظ؛ لأن كل لفظ يدلُّ عليه نحو قولك: قام قيامًا، وسيقوم قيامًا، ودلالة الزمان من اختلاف الصيغة. فإذا قلت: قام دللت على الماضي. وإذا قلت: يقوم دللت على الحال. وإذا قلت: سيقوم، دللت على المستقبل.

والفرق بينهما وبين دلالة الأسماء أن الأفعال تدلُّ دلالة إفادة معنى، والأسماء تدلُّ دلالة إشارة إلى ذات. والفرق بين الماضي، والحال: أن الماضي يحسن اقترانه بأمس ويبنى آخره على الفتح إذا كان صحيحًا، ولم يتصل به ضمير المرفوع، ويختص بحرفين هما **قد** و**لو** مثل: قد قام أمس، ولو قام أمس، فإن دخل على مستقبل كان معناهُ المضي مثل: ﴿**قد يعلمُ الله المعوقين منكم**﴾ [الأحزاب: ١٨]، ﴿ **ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم**﴾ [النحل: ٦١]، والتقدير قد علم، ولو أخذ. والفرق بين الحال والاستقبال أن الحال يحسن اقترانه بالآن، والوقت والساعة ولا يُنصب ولا يُجزم، ولا يؤكد ولا يؤمر به، ولا يُنهى عنه، والمستقبل يختص بالسين وسوف وحروف الجزم، والنصب والشرط، ويكون أمرًا ونهيًا واستفهامًا، ويدخل عليه نونا التأكيد ويحسن اقترانه بغد، ويتفقان بدخول حروف المضارعة وهي أربعة: التاء، والياء، والنون، والألف مثل: تقوم ويقوم ونقوم وأقوم. ويُعربان بالرفع، وإنما خص بالرفع لأن فعل الحال لا تدخل عليه العوامل اللفظية، وإنما يعمل به المعنوي لمعنى لا يعمل إلا رفعًا، فافهم ذلك.

باب آخر من الفعل يشتمل على أحكامه

فصل: واعلم أن الفعل ينقسم بعد ذلك قسمين: صحيح، ومعتل.

فالصحيح كل ما سلمت فاؤه، وعينه، ولامهُ، من حروف العلة التي هي: الواو، والألف، والياء السواكن. والمعتل على أربعة أضرب: مُعتل الفاء، وسُمِّي أرأس للزوم حرف العلة رأسه. وهو مثل: وعد ووزن. ومعتل العين، ويُسمى أجوف للزوم حرف العلة جوفه وهو مثل: قام وباع. ومعتل اللام، وهو يُسمى أعجز للزوم حرف العلة عجزه، وهو مثل: غزا، ورمى. ومُعتل الفاء واللام ويُسمى اللفيف؛ لأن العلة لفت طرفيه وهو مثل: وعى ووقى ووفى.

فصل: والأفعال صحيحُها ومُعتلها لا تخلو أن تكون ثلاثية، أو رباعية، فالثلاثي ثلاثة أوزان، فعل بضم العين، وفعل بكسرها، وفعل بفتحها، فما انضمت عينه في الماضي انضمت في المستقبل مثل: ظرُف يظرُف. وما انكسرت عينه في الماضي انفتحت في المستقبل مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ. ولا يختلف شيء من ذلك إلا في أربعة أفعال من الصحيح فمنهم من كسرها في المستقبل، ومنهم من فتحها على الأصل. وهي حَسِبَ ونَعِمَ، وبئس، ويئسَ فقالوا: في مستقبلها يحسِب ويَحْسَب، وييئِس وييأس، وبيئِس ووييأس وينعِم وينعَمُ وعليها الرواية: (وافر)

وكومٌ تُنعم الأضياف عينًا ... وتُصبح في مباركها ثقالا[1]

ومنهم من يقول تنعَمُ بالفتح، والقراءة: ﴿ أيحسَبُ الإنسان ﴾[القيامة: ٣٦]، ويحسب هذا من الصحيح.

ومن المعتل ثمانية أفعال: على فعل يفعل بكسرهما جميعًا وهي ولي يلي، ورثَ يرث، وورم يَرِمُ، ووثَقَ يَثِقُ، ووفق يفق، وومق يمقُ، ووجم يَجِمُ، وورِي يري، وورع يرع، ولم يسمع فيها الفتح، وما انفتحت عينه في الماضي خرج مستقبله على ثلاثة أضرب لخفة الفتحة وكثرة استعمالها، فعل يفعُل مثل: كتبَ يكتب، وفعل يفعِل، مثل: ضرَبَ يضربُ، وفعل يفعَل، مثل: ذَهَبَ يذهب. ولا تُفتح العين في

---

(١) البيت للفرزدق، انظر: ديوان الفرزدق، دار صادر جـ٢، ص٦٩.

الماضي والمستقبل جميعًا إلا إذا كانت عين الفعل أو لامه حرفًا حلقيًّا، وليس كل ما كان كذلك يلزم فتحه فيها جميعًا فهو حجة لما كان كذلك، وليس بعلة لازمة لما فُتِحَ ماضيه، وكان فيه الحرف الحلقي، لأنك تقول: ظعن يظعُن، ودخل يدخُل، وصرخ يصرُخ، وما قلب بعض العرب الياء من الفعل الماضي ألفًا، فقال في نحو: بقي يبقَى، ورَضيَ يرضى، بَقَى يبقَى ورَضَى يرضَى.

قال كلثوم بن صعب: (طويل)

فليت غدًا يومٌ سواه وما بَقَى ... من الدهر ليلٌ يحبس الناس سرمدًا[1]

وقال حريث بن ضرار[2]: (طويل)

تصاممته حتى لقاني بغيه ... فأفرغ منه مُخطئ ومُصيبُ

وكل ذلك في الثلاثي، فأمَّا الرباعي فليس له غير وزن واحد وهو: فعلل يُفعلل، مثل: قرمط يُقرمِط، وقرطَس يقرطِس، فاعرفه.

فصل: وكل الأفعال مُتصرفة إلا ستة أفعال منها؛ وهي: نعم، وبئس، وحبذا، وفعل التعجب، وليس، وعسى، والتصرف يكون بالماضي والحال والمستقبل والأمر والنهي، مثال: الجميع ضرب، يضرب، سيضرب، اضرب، لا تضرب.

وجميع هذه مشتقة من الضرب وهو المصدر؛ إذ كلها تدل عليه؛ لأن دلالة الفعل دلالتان كما قدمنا. وكذلك اسم الفاعل مثل: ضارب، واسم المفعول مثل: مضروب، والآلة مضربة، والظرف مثل: مَضرِب، تكون أبدًا مشتقة من الضرب. وللآلة والظرف أحكام تُذكر في باب التصريف إن شاء الله تعالى.

باب الحرف

وفيه أربعة أسئلة:ما الحرف؟ ولم سُمِّيَ حرفًا؟ وما علاماته؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أمَّا ما الحرف؟ فهو ما دلَّ على معنى في غيره غير مُقترن بزمان، وبهذه

---

(١) البيت في معجم الشعراء للمرزباني: ١/٣٥١.

(٢) البيت منسوب في الأغاني لأبي الأسود هكذا:

وكنت حتَّى لم تَرْعَ سِرَّك تلتبس ... قوارعه من مخطئ ومصيب

انظر: الأغاني ١٢/٣١٠.

الحقيقة باين الاسم والفعل، لأن الاسم يدلُ على معنى في نفسه، والفعل يقترن بالأزمنة، فعلى هذا تقول: كل حرف يدل على معنى، وغيره غير مقترن بزمان، وكل ما دل على معنى في غيره غير مقترن بزمان فهو حرف غالبًا. وإنما قُلنا غالبًا احترازًا من الموصولات، لأن الموصول يدلٌ على معنى في الصلة، وكلٌ واحد منهما غير الآخر، ولا يقترنان بالأزمنة، وهذا شبه عظيم للحرف ولذلك بُنيت النواقص والمعنى الذي يدل عليه الحرف إيجابٌ أو نفي.

فصل: وسُمِّيَ حرفًا لضعفه، وضعُفَ من حيث كان معناهُ في غيره. فشُبِّه بحرف الشيء الذي هو طرفه لاعتماد الطرف على غيره، ولأن الحرف تنزل منزلة الجُزء من الكلمة، هذا إن أخذته من هذا المعنى وإن أخذته من حيث ضعف ولم يأتلف منه كلام تام، فهو مشبه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان، واسم تلك الناقة حرف، قال طرفة[1]: (طويل)

وحرف كألواح الأران نسأتها   على لاحبٍ كأنه ظهرُ بُرجدِ

فصل: وعلامات تعريه عن علامات (الاسم والفعل) فلذلك تقول كل ما تعرَّى عن علامات الأسماء والأفعال فهو حرفٌ، وليس كلٌ حرف يتعرَّى عن علامات الأسماء والأفعال وذلك مثل: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ. فإن هذه أشبهت الأفعال من جهة اللفظ والمعنى. أمَّا اللفظ فإنها ثلاثية ورباعية مبنية الأواخر على الفتح ويتصل بها الضمير المنصوب، وأمَّا المعنى فإنها تدلٌ على التمني والترجي والتشبيه، والاستدراك. وهي مصادر، وكل ذلك موجود في الفعل وأيضًا فإن أنَّ المفتوحة تكون فاعلة ومفعولة، ويدخل عليها حرف الجر وكذلك إن الخفيفة وعن ومع ومذ، ومنذ وكاف التشبيه. وعن، وعلى تكون حروفًا وتكون أسماء إذا دخلت عليها العوامل. وعلى تكون حرفًا واسمًا إذا دخلت عليها العوامل، وعلى تكون حرفًا واسمًا وفعلاً، وحاش وخلا يعتقدهما المبرد[2] فعلين، ويعتقدهما سيبويه حرفين.

---

(١) طرفة: هو طَرَفَة بن العبد سفيان، مات أبوه وهو صغير وكان أحدث الشعراء سنًّا وأقلهم عمرًا، قتل وهو ابن عشرين سنة، انظر: شرح المعلقات للزوزني ص٥٦.

(٢) المبرد: شيخ النحو والعربية، انتهى إليه علما أبي عمرو الجرمي، وأبي عثمان المزني، كان فصيحًا بليغًا، وهو من **ثمالة** قبيلة من الأزد، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين.

فصل: والحروف تنقسم على ضربين:

عاملة، وغير عاملة: فالعامل يقال فيه: ما عمله؟ وما معناه؟ وغير العامل يقالُ فيه ما معناه لا غير؟ فما استبد من الحروف بالأسماء عمل فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا، وما استبد بالأفعال عمل فيها نصبًا وجزمًا سوى ما تنزل منزلة الجُزء من الكلمة؛ نحو الألف، واللام، وياء النسب، وياء التصغير، وحُروف التثنية والجمع في الأسماء، والأفعال نحو: السين وسوف، وحروف المضارعة ونوني التأكيد، وتاء التأنيث في الأفعال، وسنفرد لكل واحد من قسمي الحروف بابًا إن شاء الله.

باب الحروف العاملة

ويسأل فيه عن ثلاثة أسئلة: كم الحروف العاملة؟ وما معانيها؟ وعلى كم تنقسم؟

فصل: أمّا كم هي؟ فثمانية وأربعونَ حرفًا.

فصل: وأمَّا معانيها؛ فلكل واحد منها معنى يُذكر حيث يعمل في بابه.

فصل: وهي تنقسمُ على ضربين: ضرب منها يعمل في الأسماء، وضرب منها يعملُ في الأفعال.

فعوامل الأسماء ثلاثة وثلاثون حرفًا، ثمانية عشر حروف جر، وهي: من، إلى، في، الباء الزائدة، اللام الزائدة، رب، و واوها، وفاؤها، هذه ستة محضة لا تكون إلا حروف جر، وعن، وعلى، وكاف التشبيه، ومع، ومذ، ومنذ، وحتى بمعنى إلى، وواو القسم وتاؤه، وحاشا، وخلا، وعدا، وهذه مشتركة.

وفي الثلاثة الأخيرة خلافٌ؛ من جرَّ بها جعلها حروف جر. ومن نصب بها جعلها أفعالاً متصرفة.

فكل هذه الحروف تجر الأسماء لفظًا نحو: مررتُ بزيدٍ، وجبيتُ من عمرو، وتقديرًا نحو: حييتُ من موسى إلى يحيى، وتوصل إليها معاني الأفعال، وكلها تتعلق بفعل أو معنى فعل، فما وقع منها صلة للذي والتي وأخواتهما مثل: الذي من الكرام زيدٌ، والتي في الدار هندٌ، أو صِفة للنكرة: مررتُ برجلٍ من هَمدان، أي: همداني، أو حالاً للمعرفة نحو: رأيتُ زيدًا في الدار، أي: مُستقرًّا، أو خبرًا لمبتدأ، أو ما هو في حُكمه مثل: اسم إن، واسم كان، ومفعول الظن الثاني، فإنه يتعلق أبدًا بمحذوف لا

يتقدر، وما عدا ذلك فإنه يتعلق بموجود، أو ما هو في حُكم الموجود والظروف كلها بهذه المنزلة.

ومنها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: إن، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، تقول: إنَّ زيدًا قائمٌ، ولعلَّ عبد الله قائم. وكذلك الباقي. ومنها سبعة تنصب المنادى إذا كان مضافًا مثل: يا عبد الله، ويا غلام زيد، ونكرة غير مقصودة، مثل: يا غُلامًا من أهل الشام، أو اسمًا طويلاً مثل: يا راكبًا جملاً، وهي: يا، وآ، وأيا، وهيا، وأي والهمزة و(وا). فأمَّا إذا كان مفردًا مثل: يا زيد، أو مقصودًا نكرة مثل: يا غُلام لم تعمل فيه شيئًا. ومنها **ما** التي للنفي، وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر على التشبيه بليس مثل: ما زيدٌ قائمًا ما لم يعرض لها عارض يُغير حُكمها. ومنها لا وهي تنصب الاسم وترفع الخبر حملاً على **إنّ** مثل: لا غُلام سفرٍ أفضل منك، ولها شرائط تُذكرُ في بابها إن شاء الله. فهذه كلها تعمل في الأسماء خاصة لاختصاصها بها.

فصل: وعوامل الأفعال خمسة عشر، منها عشرة تنصب الفعل المستقبل ما لم يكن معه السين أو سوف، ولم يتصل به إحدى النونات الثلاث[1]، ولم يدخل عليه استفهام، ولم يكن الفعل فعل حال، وهي إن الخفيفة المصدرية، ولن وإذن، وكي ولامها وحتى بمعنى كي أو إلى أن، والفاء في جواب الأمر، والنهي، والتمني والنفي والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء والواو إذا كانت جوابًا للنهي عن الجمع بين الشيئين مثل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أو استنكارًا مثل: قول الشاعر: (طويل)[2]

قتلت بعبد الله خيرَ لداته ذُؤابًا ولم أفْرَحْ بذاك وأجزعا

أو كان في صدر الكلام مصدر مثل قول الشاعرة: (وافر)[3]

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوفِ

وأو بمعنى إلى أن، ولام الجحود بمعنى أن تقول: أريد أن أزورك، وما كنت

---

(١) نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، ونون جماعة المؤنث.

(٢) البيت لدريد بن الصمة، الكتاب: ١/٢٤٥. وفيه: (فلم أفخر) بدل و(لم أفرح).

(٣) هي: ميسون بنت بجدل الكلابيـــة زوج معاوية، والبيت من قصيدة تحن فيها إلى البادية، انظر: الكتاب: ١/٤٢٦.

لأقطعك؛ أي: لأن أقطعك وكذلك الباقي ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل ما لم يتصل به إحدى النونات الثلاث وهي: لم ولَمَّا ولام الأمر ولا في النهي وإنْ في الشرط مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف، نحو: لم يفعل وإن يفعل أفعل وكذلك الباقي. فهذه جُملةُ الحروف العاملة قد أجملت في هذا الباب وسيأتي شرحها في كتاب العامل والمعمول مستوفى إن شاء الله، وبالله التوفيق.

باب الحروف التي ليست بعاملة

ويعرض فيه ثلاثة أسئلة: كم هي؟ وما معانيها؟ ولِمَ لَمْ تعمل؟

فصل: أمَّا كم هي: فهي تسعة وستون حرفًا، منها خمسة عشر تدخل على المبتدأ في الغالب، ولذلك سُميت حروف ابتداء، وهي: أنما، وإنما، وكأنما، ولكنما، وليتما، لعلَّما، وأمَّا بمعنى التفضيل بين الشيئين، نحو قولك: أمَّا زيدٌ فكريم، وأمَّا عمرو فبخيل، وأمَّا محمدٌ فعاقل، وأمَّا العلم فواسع، ويلزم في جوابها الفاء. وأما خفيفة بمعنى الافتتاح نحو أن يقول لك قائل: افعل كذا، فتقول: أمَا زيد حاضر، وأكثر دخولها على المبتدأ ومعه إنَّ، قال الشاعر[1]: (الطويل)

أما إنه لولا الخليطُ المودَّعُ   وربعٌ عفا عنه مصيفٌ ومَربَعُ

ولولا بمعنى الامتناع، أعني: أنه يمتنع بها الشيء لوجود غيره، وفي المثل: (لولا عليٌّ لهلك عمر) تقديره: امتنع هلك عُمر لوجود علي، وحتى إذا دخلت على الجُمل الابتدائية قال الفرزدق: (طويل)

فيا عجبًا حتى كُليبٌ تَسبُّني   كأن أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشَعُ[2]

وألاَ بمعنى التنبيه، قال الله تعالى:﴿ **ألا لعنة الله على الظالمين** ﴾[هود: ١٨]، ولام الابتداء نحو قولك: لزيد قائمٌ لمثوبةٌ من عند الله، ونحو قوله تعالى:﴿ **لا تقتلوا الصيد وأنتم حُرم**﴾ [المائدة: ٦٥]، ﴿**وأنتم سكارى**﴾ [النساء: ٤٣]، وأن ولكن الخفيفتان، قال الله تعالى: ﴿**وآخر دعواهم أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين**﴾ [يونس: ١٠].

---

(١) البيت لأبي تمام، انظر: ديوانه تحقيق شاهين عطية، ص ١٦٧.
(٢) انظر: ديوانه٢/٥١٨، وفيه: (فيا عجبي).

﴿ولكن الراسخون في العلم﴾ [النساء: ١٦١].

ومنها عشرة للعطف؛ وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى بمعنى الواو، وأم، وإمَّا مكسورة، وأو، وبل، ولكن، ولا ومعانيها مذكورة في بابها.

ومنها ستة للجواب وهي: نعم إذا كان السؤال عن الإيجاب كأن تقول: أقام زيد، قلت: نعم، قال الله تعالى:﴿ فهل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا قالوا نعم ﴾ [الأعراف: ٤٤]. وبلى إذا كان عن نفي نحو: أن تقول: ألم أفعل لك كذا فتقول: بلى، قال الله تعالى:﴿ ألستُ بربكم قالوا بلى ﴾[الأعراف: ١٧٢]، ولو قالوا: نعم، لكان كُفرًا، لأن المعنى نعم لست بربنا، وأجل بمعنى نعم وبلى جميعًا، فإذا قال: فعلتُ كذا فقلت: أجل، أي نعم، وإذا قال: ألم أفعل كذا؟ قلت: أجل أي: نعم، إذا كان المعنى قد فُهِمَ وفي جواب عبد الله بن عباس -رحمه الله- للخارجي حين قال: ألستم أهل بيتٍ يتقدم كباركم صغاركم؟ قال له: أجل، أي بَلَى، وجير في القسم بمعنى نعم، وذلك نحو قولك: ستكون متى كذا فيقول قائل: وألا عليك عهد الله فتقول: جيرٌ لأفعلنّ ذلك، وإي مكسورة الهمزة، مُخففة قال الله تعالى: ﴿ويستنبئونك أحق هو قُلْ إي وربي إنه لحقٌّ﴾ [يونس: ٥٣] ، وإن مكسورة مشددة بمعنى نعم، وفي الحديث أن أعرابيًّا قال لابن عباس، أو لغيره من السلف: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إنَّ وراكبنَّها قال الشاعر: (مجزوء الكامل)[1]

بكر العواذل في الصبوح   يلمنني وألومُهُنَّهْ
ويقلن شيبٌ قد علاك   وقد كبرت فقُلتُ إِنهْ

وفيها ستة للصلة وهي نحو: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾[الحديد: ٢٩]، وما نحو: ﴿مثلاً ما بعوضة﴾ [البقرة: ٢٦]، والتاء في ثُمت وربت، ولات، وعنكبوت، ورهبوت، ورحموت، والميم في زرقم وحلكم، واللام في عيدل، وفحجل، والنون في صيفن ورعشن، وخلين. ومنها أربعة للتحضيض مع المستقبل والتوبيخ مع الماضي، وهي: لولا وألا ولوما وهلاّ، وفي القرآن ﴿ لولا أخرتني إلى أجل ﴾[المنافقون: ١٠]،

(١) البيتان لقيس بن الرقيات، انظر: ديوان قيس بن الرقيات ص١٤١.

﴿أو تأتينا آية﴾[البقرة: ١١٨].

قال النخعي[١] في التوبيخ: (طويل)

يُذكرني حَميم والرمح شاجِرٌ فهلاً تلا حميم قبل التَّقدم[٢]

وقال آخر في التحضيض: (طويل)

ألا تتقون الله في سبٍّ مُسلم ثَوى غيرُ سبابٍ لعرض ولا شاني[٣]

ومنها أربعة للمُضارعة وهي: الياء، والتاء، والنون، والألف، ويجمعها (تنيا) في التنزيل، ومن كلام الحريري: (نأيتُ). وسُميت حروف مضارعة لأنه بها ضارع الفعل الاسم فالتاء للحاضرين، والغائبة المفردة، والياء للغائبين والغائبات، والنون للجماعة فيهم المتكلم، وتكون للواحد العظيم، والألف تدخل على فعل المخبر عن نفسه فقط بغير تعظيم نحو أن تقول: أنا أفعل.

ومنها أربعة للإعراب وهي: الواو والألف، والياء، والنون.

ومنها ثلاثة للاستفهام وهي: الهمزة، وأم، وهل.

ومنها ثلاثة للتأنيث وهي: الألف الممدودة، والألف المقصورة، والتاء في الاسم والفعل، مثال الجميع: هذه الحمراء والحبلى والقائمة، وقامت هند، والياء في قومي واقعدي (على خلاف). ومنها حرفان للتأكيد وهما: النون الشديدة والخفيفة.

ومنها حرفان لتخليص الفعل من الحال إلى الاستقبال، وهُما السين وسوف، ومعناهما للتنفيس إلا أن سوف أنفس من السين؛ أي: أكثر تبعيدًا للفعل.

ومنها حرف للتنكير وهو تنوين ما لا ينصرف؛ نحو قولك: جاءني إبراهيم، وإبراهيم آخر، والأسماء المبنية نحو: صه، ومه، وأفٍ، وهيهات، وما أشبه ذلك. ومنها حرف للتعريف وهو لام المعرفة وحده عنده سيبويه؛ لأنه يعتقده بسيطًا، والألف واللام عند الخليل؛ لأنه يعتقدهما حرفًا واحدًا مركبًا فتقول: **أل** مثل: عن،

---

(١) الأشتر النخعي: هو مالك بن الحارث النخعي، كان من الموالين للإمام علي -رضي الله عنه- ومن أصحاب الرأي والرياسة في عشيرته، مات بالسم ٣٨هـ.

(٢) البيت لا يعرف قائله.

(٣) لم أهتد إلى قائل له.

والبسيط ما كان حرفًا واحدًا والمركب ما كان من حرفين فصاعدًا. ومنها حرف للتوقع وهو قد. ومنها حرف للردع والزجر وهو كلا مثل: ﴿**كلا سوف تعلمون**﴾ [التكاثر: ٣]. وفيه معنى القسم، قال الله تعالى:﴿ **كلا لينبذن في الحطمة** ﴾[الهمزة: ٤].

ومنها: **لو** وهو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره نحو قولك: لو قمت قمت، ويمتنع بها لوجود غيره نحو: لو لم تقم قمت. ويُوجد بها لامتناع غيره نحو: لو قمت لم أقم. ويوجد بها لوجود غيره نحو: لو لم تقم لم أقم. ومنها حرف للنسب وهي: الياء المشددة في مثل: زيديّ، وقُرشيّ، خلافًا للأصلية في نحو: كرسي، وبختي، ومنها حرف للوصل وهي الهمزة التي تثبت في الابتداء نحو أن تقول: اضرب، اعلم، ادخل، قال الله تعالى:﴿**اضرب بعصاك الحجر**﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿**ادخلوا في أمم**﴾ [الأعراف: ٣٨]، وقال: ﴿**واعلموا أن الله**﴾ [البقرة: ١٩٤]. وتسقط في الوصل نحو قوله تعالى: ﴿**اسجد واقترب**﴾ [العلق: ١٩]، ومنها حرف للقطع وهي الهمزة التي تثبت وصلاً وابتداءً نحو قولك: أدخل زيدًا وأخرج عمرًا، قال تعالى: ﴿**أدخلوا آل فرعون**﴾ [غافر: ٤٦]. ومنها حرف للفصل بين النونات في تأكيد فعل جماعة المؤنث في مثل: اضربنانٍّ زيدًا يا هندات. ومنها حرف للسكت، وهي الهاء الساكنة في مثل: ﴿**هآؤمُ اقرءوا كتابيه** ﴾[الحاقة: ١٩]، ﴿**إني ظننتُ أني مُلاقٍ حسابيه** ﴾[الحاقة: ٢٠] ويتبع الأسماء والأفعال والحروف.

فهذه جملة الحروف العاملة وغير العاملة، وهي مائة وعشرون حرفًا.

فصل: وأمَّا لِمَ لَمْ تعمل هذه الحروف الأخيرة أعني التسعة والستين، فلعلتين:

إحداهما: إن بعض هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الكلمة فلا يعمل فيها، وإن اختص؛ لأن الكلمة لا تعمل في نفسها، ولا تُعرب من نصفها.

والعلة الثانية: إن بعضها وهو الأكثر يدخل على الأسماء مرة وعلى الأفعال مرة، فلم تكن الأسماء أحق بها من الأفعال، ولا الأفعال أحق بها من الأسماء. فلذلك بطل عملها.

واعلم أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، لأن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، فلذلك يعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الاسم في الفعل، وعلى هذا تقول: الأسماء معمول فيها غير عاملة، والأفعال عاملة ومعمول فيها، لأنها تعمل

في الاسم وتعمل فيها الحروف، والحروف عاملة غير معمول فيها لأنها تعمل في الاسم والفعل، ولا يعمل فيها شيء.

فصل: وأمَّا معاني هذه الحروف فمعانيها كثيرة مختلفة كاختلافها، فما كان منها لا يرد في باب غير هذا الباب فقد ذكر معناه، وما كان له بابٌ آخر فمعناهُ يذكر في بابه إن شاء الله.

باب الإعراب

ويُسأل فيه عن أربعة أسئلة: ما الإعراب؟ ولم سُمِّيَ إعرابًا؟ وكم ألقاب الإعراب؟ وبِمَ يكون الإعراب؟

فصل: الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم على حدِّ اختلاف العامل نحو: هذا زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيد. فزيد اسم واحد قد اختلف آخره بالإعراب، هذا في حال الوصل. ولو وقفت عليه لسكنتَ آخره في الرفع والجر فقلت: هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ، فإذا صرت إلى النصب تركت الفتحة لخفتها، وحذفتَ التنوين، وعوّضت منه ألفًا فقلت رأيت زيدا، ففي الأولين حذفان: حذف الحركة، وحذف التنوين، وفي النصب حذف وتعويض، وإنما دخل التنوين الأسماء للتمكين ففرق به بين الاسم والفعل، وبين المنصرف وغير المنصرف، وبين المفرد والمضاف، قال سيبويه: أدخلت العرب التنوين علامة للأمكن، فالأمكن عندهم والأخف عليهم.

ولا يجوز الوقوف عليه فيشبه النون الأصلية في: حسن، وقطن، أو الملحقة في ضيفن، ورعشن، كما لا يجوز اطراحُهُ في حال الوصل.

فصل: وسمي إعرابًا لأحد ثلاثة أشياء وهي: التبين، أو التَّغير، أو التحبيب.

أمَّا التبينُ فمن قولهم: أعرب الرَّجلُ عن حاجته إذا بيَّن وأوضح، قال الله تعالى: ﴿ **قُرآنًا عربيًّا** ﴾[يوسف: ٢]، وقال:﴿ **بلسان عربي مبين** ﴾[الشعراء: ١٩٥]، وفي الحديث: «**البكر تُستأمر والثيبُ تُعرِبُ عن نفسها**»(١). قال الشاعر: (طويل)

---

(١) رواه ابن ماجه في السنن الحديث (١٨٧٢)، وفيه: ((**البكرُ رضاها صمتها**))، والسيوطي في الهمع: ١/١٣، وفيه ((**والثيب تعرب عن نفسها**)).

وإني لأكُن عَنْ قذور بغيرها وأُعْرِبُ أحيانًا بها فأصارحُ[١]

والخيلُ العَراب التي يتبين فيها العُتق، وصاحبها معرب أي: له خيل عِراب. قال الشاعر:

وتصهل في مثل جوف الطَّويِّ صهيــــلاً يُبيّنُ للمُعْرِبِ[٢]

وأمَّا التغيّر فمن قولهم: عربت معدة الصبي. إذا تغيرت والكلمة تتغير بالإعراب، وأمَّا التحبيب فمن قولهم: امرأة عروب أي: متحببة إلى زوجها، قال تعالى:﴿ **عُرُبًا أترابًا** ﴾ [الواقعة: ٣٧]، والإعراب يُحسن الكلمة ويحببها إلى المتكلم والسامع.

فصل: وألقاب الإعراب أربعة: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ، وهذه ألقاب صياغية من المعاني؛ وذلك أن الفاعل والمبتدأ لَمَّا كانا شريفين سُمي إعرابهما رفعًا. وكذلك المفعول وشبهه لما كانت حركته خفيفة تَخرج بغير تكلف سُميت نصبًا، والنصب الصوت الحسن السهل. قال تعالى:﴿ **كأنهم إلى نُصب يوفدون** ﴾[المعارج: ٤٢]، وقيل للجر جرٌّ لأنه يجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء، وسُمي الجَزمُ جزمًا؛ لأنه حذف حركةٍ أو حرف، والجزم في اللغة: القطع.

واعلم أن الأسماء والأفعال تشترك في الرفع والنصب؛ لأن عامل الرفع يكون لفظيًّا ومعنويًّا. فلمَّا اشتركا في المعنوي، وهو لا يعمل إلا رفعًا كما قدمنا رفع الفعل، والنصب خفيف فاشتركا فيه لخفته، فالرفع: زيدٌ يقوم، والنصب: إن زيدًا لن يقوم.

وتختص الأسماء بالجر لأن أصله الإضافة، ومعنى الإضافة الملك، والمالك لا يكون إلا ذاتًا، والذات لا تكون إلا اسمًا، وأيضًا فإن الأسماء خفيفة، والجر ثقيل، فدخلها للتعديل، ولخفتها وتمكنها دخلها التنوين. واختصت الأفعال بالجزم، لأنه إعراب شبيه بالبناء وأصلها البناء، وأيضًا فإنها ثقيلة والجزم خفيف فأعطي الأخفَّ الأثقلُ.

فصل: والإعراب يكون ثلاثة أشياء: حركات وحروف، وحذف:

فالحركات ثلاثٌ، الضمة وهي علامة الرفع في الأسماء الصحيحة، والأفعال الصحيحة، مثل: زيدٌ يقوم ونحوه، والفتحة وهي علامة النصب في الأسماء والأفعال الصحيحة سوى

(١) البيت لأبي زياد انظر: اللسان ٣٧/٦، ٣٩١.

(٢) البيت للنابغة الجعدي، انظر: سمط اللآلي: ٤١٤/١، والكامل للمبرد: ٤٦/٣، واللسان: ٧٨/٢.

المعتل بالألف مثل: إن زيدًا لن يقوم، وإن القاضي لن يرميَ ولن يغزوَ، ولو كان معتلاً بالألف لم يتبين فيه إعراب لأنها لا تتحرك، وذلك نحو قولك: إن الفتى لن يرضى. وقد تكون الفتحة علامة للجر فيما لا ينصرف مثل: مررتُ بإبراهيم، وأقمتُ بمكةَ. والكسرة وهي علامة للجر في الأسماء الصحيحة المنصرفة؛ مثل: مررتُ بزيد ونحوه، وقد تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم مثل: رأيتُ الزينبات، وخلق اللهُ السماوات، وحُمل نصبُ هذا النوع على جره، وجر ما لا ينصرف على نصبه لأن النصب والجر أخوان، ووجه الأختية بينهما أنهما يشتركان في الكتابة، والمعنى. أمّا الكتابة فنحو قولك: رأيتُك ومررتُ بك، وأمَّا المعنى فإنهما يقعان إعرابًا للمفعول جميعًا.

والحروف أربعة، وهي: الواو، والألف، والياء، والنون. فالواو علامة للرفع في الأسماء المعتلة المُضافة وجمع المذكر السالم مثل: هذا أخوك والمسلمون. والألف علامة للنصب في هذه الأسماء أيضًا مثل: رأيتُ أباك وأخاك، وقد تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء الظاهرة مثل: جاءني الزيدان والمسلمان. والياء علامة للجر في الأسماء الستة والتثنية والجمع المذكر السالم مثل: مررتُ بأخيك والزيدين والمسلمين، وقد تكون علامة للنصب والتثنية والجمع مثل: رأيت الزيدين والمسلمين. والنون علامة للرفع في خمسة أمثلة من الفعل نحو: تقومان، وتقومون، ويقومان، ويقومون، وتقومين يا امرأة.

والحذف على وجهين: حذف حركة وحذف حرف، فحذف الحركة من الأفعال الصحيحة الأواخر نحو: لم أضربْ، وإن أضربْ تضربْ، ولم يغدْ ولم تَقُمْ.

وحذفُ الحرف من الأفعال المُعتلة الأواخر والأفعال التي رفعها ثبات النون مثال الجميع: لم يغزُ ولم يرمِ، ولم يخشَ ولم يقوما، ولم يقوموا، ولم تقومي يا امرأة. وقد يكون حذف هذه النون علامة للنصب في الخمسة الأفعال نحو: لن تقوما، ولن تقومي. واعلم أن الإعراب يقع في آخر الكلمة لأن أولها بناءٌ ووسطها حشوٌ، وآخرها حرفٌ يتبين فيه الإعراب فإن قيل فإنَّ إعراب التثنية والجمع والستة الأسماء المعتلة المضافة في أواسطها قُلت: لا يصح ذلك لأن آخر الكلمة في الزيدين والزيدين الدال والياء علامة الإعراب، والنون عوض التنوين. وكذلك لو قلت: أخوك لكانت الواو علامة الإعراب، والكاف اسم مضمر أضيف إليه الأخ وهو اسم

ظاهر. فقد بان لك أن الإعراب في أواخر هذه الأسماء لا في أوساطها فافهم ذلك، وقس عليه.

بابُ المُعْرَب

وفيه سؤالان، ما المعرب؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: المعرب شيئان: أسماء متمكنة، وأفعال مضارعة. فالأسماء تنقسم في التمكين على ثلاثة أضرب: أسماء متمكنة في الاسمية، وكل الإعراب وهي كل اسم دخله الرفع والنصب والجر، مع التنوين. وما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، نحو: غلامٍ والغلام، وغلامُ زيد.

وأسماء متمكنة في الاسمية، وبعض الإعراب وهي التي لا تنصرف والأسماء المنقوصة وجمع المؤنث السالم.

وأسماء متمكنة في الاسمية دون الإعراب، وهي الأسماء المقصورة والستة المعتلة المضافة، والتثنية والجمع المذكر السالم، وكل اسم حُذف منه حرف الإعراب نحو: أدلٍ وأجرٍ جمع دلو وجرو، تقول: هذه أدْل، ورأيتُ أدلاً، ومررتُ بأدلٍ، وأضب وأنج وقس عليه كل اسم آخره واو أو ياء جمعته على أفعل.

فإن قيل لك: ما تصنعُ بالواو والألف والياء؟ قلت: ليس إعرابًا، وإنما هي تدلُّ عليه.

ومعنى التمكين ثبوت الاسم على مسماه غاب أو حضر، تقول: هذا زيد. وزيد في الكوفة.

وأمَّا الأفعال المضارعة، فهي: كل فعل لزمت أوله إحدى الزوائد الأربع. فإنه يُعرب ما لم يتصل به إحدى النونات الثلاث. نوني التأكيد ونون جماعة النساء. ومعنى المضارعة المشابهة، وذلك أن الفعل شابه اسم الفاعل، فأعرب. وأصله البناء كما أن اسم الفاعل شابه الفعل فعمل وأصله أن يكون معمولاً فيه، لا عاملاً كما قدمنا.

فصل: والمعرب ينقسم على أربعة أضرب: مرفوع، ومنصوب، ومجرور، ومجزوم.

فالمرفوعات عشرة، وهي: المبتدأ وخبره، نحو قولك: زيد قائمٌ. والفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله؛ نحو قولك: قام زيد وأقيم عمرو. واسم كان وأخواتها وخبر إن مع أخواتها؛ مثل: كان زيد قائمًا، وإن زيدًا قائم. واسم ما وخبر لا مثل: ما زيد قائمًا، ولا

غلام سفر أفضل منك. والتابع، وهو العطف والنعت والتأكيد والبدل. والعاشر الفعل المضارع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم، ولم يتصل به إحدى النونات الثلاث.

والمنصوبات خمسة عشرة، وهي: المصدر، والمفعول به، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والاستثناء، واسم إن وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، واسم لا، وخبر ما، والتابع، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب، ولم تعرض له إحدى النونات الثلاث؛ مثال ذلك على الترتيب: قُمتُ قيامًا، وضربتُ زيدًا، ويلحق به منصوب النداء، مثل: يا عبد الله، ويا غلامًا من أهل الكوفة، ومنصوب التعجب والصفة المشبهة؛ مثل: ما أحسن زيدًا! ومررتُ بالرجل الحسن الوجه، والإغراء والتحذير، مثل: عليك زيدًا، والأسد الأسد، وإياك الطريق، وتقول: زرتك إكرامًا لك؛ أي: لأجل إكرامي إياك، وجئت وزيدًا أي: معه، وسرتُ يومًا ومشيتُ خلفك، وجاء زيدٌ راكبًا، وعندي خمسة عشر درهمًا، وجاء القوم إلا زيدًا، وإن زيدًا قائم وكان زيدٌ قائمًا، ولا غُلامين لك، وما هذا بشرًا، وأريدُ أن تقوم.

والمجرورات ثلاثة أضرب: مجرور بحرف، ومجرور بإضافة، وتابع، مثال الجميع: عجبتُ من ثوبٍ، وثوب خزٍّ حسن.

والمجزومات ثلاثة مجزومات؛ نفي، مثل: لم يقم، ولما يقم، ومجزومات أمر، ونهي مثل: ليقم زيدٌ، ولا يقم عمرو، ومجزومات شرط، أو مقدَّر بالشرط مثل: إن تقم أقم، وأكرم زيدًا يكرمك، وما أشبه ذلك.

باب البناء

ويُعرض فيه خمسة أسئلة: ما البناء؟ ولِمَ سُمي بناء؟ وما ألقاب البناء؟ وبِمَ يكون البناء؟ وأين يقعُ البناء من الكلمة؟

فصل: البناء لزوم أواخر الكلم حدًا واحدًا، وإن اختلفت العوامل مثل: جاءني هؤلاء، ورأيت هؤلاء، ومررتُ بهؤلاء.

فصل: وسمي بناء لأنه لا يزول، ولا يتغير بدخول العوامل المختلفة.

فصل: وألقابه أربعة ضمٌّ، وفتح، وكسر، ووقف؛ فتشترك الأسماء والأفعال والحروف بالفتح، والوقف لخفتها مثال اشتراكها بالفتح: أين وكيف ودخل وخرج،

وإنَّ وسوفَ، ومثال اشتراكهما في الوقف: من وكم واضرب، واقطع وقد وهل.

وتشترك الأسماء والحروف بالكسر نحو: أمسِ وهؤلاءِ وياء الجر، ولامه مع الظاهر دون المضمر نحو: بزيد، ولزيد، ولم يبن من الحروف على الكسر، إلا هذان الحرفان. وتستبد الأسماء بالضم نحو: قبلُ وبعدُ ونحنُ ويا زيدُ، ولم يبن شيء من الأفعال ولا الحروف على الضم البتة. فأمَّا قولهم: مذُ الثوب ومذ، ومنذ اليوم فإن حركاتها حركات إتباع لا حركات بناء. ولم تُبنَ شيء من الأَفعال على الكسر البتة. فأمَّا قول من قال: مُد الثوب فإنه كسر لالتقاء الساكنين فحركته عارضة وليست بحركة بناء.

فصل: والبناء يكون بأربعة أشياء: سكون وحركات وحروف وحذف، فالحركات ثلاث وقد مضى تمثيلها، والسكون نحو: كم وهل ومن وقد والحروف ثلاثة: الألف في قولك: هذان واللذان، ويا زيدان، والواو في مثل: يا زيدون ويا مسلمون، والياء في اللذين واللتين، وأن هذين وهاتين، وما أشبه ذلك على حسب الخلاف في البناء على الحروف المعوضة من الحركات. والحذف على وجهين، حذف حركة أو حرف. فحذف الحركة نحو: اضرب، اعلم، وحذف الحرف من كل فعل مُعتل الآخر مثل: ارْمِ واغزُ، واخشَ.

فصلٌ: والبناءُ يقعُ من الكلمة المبنية حيث يقعُ الإعراب من الكلمة المعربة، وقد قيل: إن أوّل كل كلمة -مُعربة كانت أو مبنية- مبني. وجملة الحركات أربع: حركةُ بناء صريح نحو: هؤلاء، وحركة إعراب صريح؛ نحو: زيدٌ، وحركة بناء يشبه الإعراب نحو: يا زيد، ولا حول، وحركة إعراب شبه البناء نحو: مررتُ بإبراهيم، ورأيتُ الزينبات، وأحكامها تأتيك في كتاب العامل والمعمول إن شاء الله.

باب المبني

ويعرض فيه ثلاثة أسئلة: ما المبني؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المبني؟ فهو أربعة أضرب: أسماء غير متمكنة، وأفعال غير مضارعة، وأفعال مضارعة اتصلت بها إحدى النونات الثلاث، وكافة الحروف.

فالأسماء المبنية عشرة: المضمرات، والمبهمات، والأسماء النواقص، وأسماء الاستفهام، والأسماء الشرطية، والأسماء المركبة مع الأصوات، والأسماء المعدولة، وأسماء الأفعال، والمنادى المعرفة المفردة ومن جُملته النكرة المعرفة بالإشارة، وكل

ظرف قطع عن الإضافة.

والأفعال التي ليست بمضارعة ضربان: أحدهما: جميع الأفعال الماضية. والثاني فعل الأمر بغير لام والمضارعة نحو: يقمن، و ﴿**ليسجننَّ وليكونًا من الصاغرين**﴾ [يوسف: ٣٢].

فصل: والمبني ينقسم على أربعة أضرب: مضمومٌ ومفتوحٌ ومكسورٌ، وموقوفٌ. فالمبني من الأسماء على الضم ثلاثة أنواع: نوعٌ من المضمرات نحو: تاء ضمير المتكلم، وتاء ضمير الاثنين، والجمع وكافهم، وهاء الغائب وتثنيته وجمعه، ونون ضمير الجماعة أو الواحد العظيم مثال ذلك: قُمت، قُمنا، قُمتم، وضربكما، ضربكم، ضربكن، وضربه، ضربهما، ضربهم، ونون ضمير الجماعة مثل: نحنُ، ونوعٌ من الظروف وهو كل ظرف قطع عن الإضافة نحو: قبل، وبعد، وقط، وعوض. قال الشاعر: (كامل)

لعن الإله تعلة بن مُسافر لعْنًا يُصيب عليه من قُدَّام [١]

قلَّما قطع ضمَّ والقافية مضمومة بدليل قوله[٢]: (البان ابن تعلة بن مسافر): (كامل)

ألبان ابن تعلة بن مسافر ما دام يملكُها علي حرام

وقال الأعشى: في عوض: (طويل)[٣]

رضيعي لبَانٍ ثَدْي أمٍّ تَحَالفَا بأسحمَ داجٍ عوضُ لا نتفرَّق

وقال الله تعالى: ﴿**لله الأمرُ من قبل ومن بعد**﴾[الروم: ٤]. أي: من قبل الأشياء وبعد الأشياء. هكذا حكم الظروف إذا قطعت عن الإضافة إلا حيث فإنه مبني على الضم وإن أضيف، لأنه ناب مناب ظرفين، تقول: الخصب حيث المطر، أي: في مكان فيه المطر، وليعدل به إلى جهة ليست له في حال إعراب. ومنهم من يفتحه طلبًا للخفة، ومنهم من يكسره على أصل التقاء الساكنين، وفيه لُغتان حيث وحوث، وأنشد الفراء[٤]:

وأنني حوثما يسري الهوى بَصَري من حوثما سَلكوا آتي فانظُور

وكل واحد يُضم ويفتح ويكسر، ونوع من المناديات وهو كل منادى مفرد

(١) البيت ذكره الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص: ١٠٩، ولم ينسبه.

(٢) البيت ذكره الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص: ١٠٩، ولم ينسبه.

(٣) البيت في ديوانه: ٢٢٥.

(٤) البيت لإبراهيم بن هرمة، انظر: ديوانه: ١١٨، وفيه: (يشري) بدل يسري، (وأدنو) بدل آتي.

معرفة أو مقصود نكرة مثل: يا زيد، ويا رجل، قال الله تعالى:﴿ **وقالوا يا صالح**﴾ [الأعراف: ٧٧]، و﴿**يا هود**﴾ [هود: ٥٣]، و﴿**يا نوح**﴾ [سبأ: ١٢]، وقال في النكرة:﴿ **يا جبال أوبي معه** ﴾[سبأ: ١٠]، و﴿**يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي** ﴾[هود: ٤٤]، قال الشاعر: (وافر)

ألا يا زيد والضَّحاك سيرا فقد جاوزتما خَمرَ الطريق(١)

وقال الأعشى في النكرة: (بسيط)

قالت هُريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل(٢)

وقد قدمنا أنه لم يبن شيء من الأفعال، ولا الحروف على الضم.

فصل: والذي بُني من الأسماء على الفتح: كيف وأين وأيان، والآن، وثم، وتاء ضمير المخاطب المفرد، وكافه، مثل: قُمت، ونفعك زيد، ومثل أسماء الأفعال، نحو: هَلمَّ وحيَّ ويه، وأيها، وأوف، وأفًّا وهيهات، وهيهاتًا على اختلاف اللغات.

ومِنَ العرب من يبني الظروف كلها إذا أضافها إلى فعل ماضٍ أو جُملةٍ على الفتح، قال النابغة: (طويل)(٣)

على حين عاتبت المشيب على الصِّبا فقلت أَلَمَّا تصحُّ والشيبُ وازعُ

ومثله قول الآخر: (طويل)

على حين أعني الناس جُلُّ أمورهم فندلاً زُريق المال نَدل الثعالب(٤)

ومما بني على الفتح أيضًا من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر قال تعالى:﴿ **عليها تسعة عشر** ﴾[المدثر: ٣٠]، وقولهم: مرٌّ وشغر بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَر، وهمزة بين بينَ، وصباح مساء، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحضرموت وبعلبك في أحد وُجوهه وحيص بيص، قال الشاعر: (كامل)

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر الجمل للزجاجي: ١٦٥، وشرح المفصل: ١/١٢٩.

(٢) انظر: ديوان الأعشى: ٥٧.

(٣) انظر: ديوانه، والكتاب: ١/٣٦٩، وفيه (..... وقلت أصح والشيب وازع).

(٤) البيت مختلف في نسبته، قال العيني: ٣/٤٨، قائل هذين البيتين هو الأحوص، بينما في الحماسة البصرية أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصًا.

قد كُنتُ خرّاجًا ولُوجًا صيرفًا   لم تلتحصني حيص بيص لحاصي[١]

ومثله سام أبرص. وإذا دخل حرف جرٍّ على ضد سوى من بُنيت على الفتح تقول: قُمت إلى عندك.

والذي بُني من الأفعال على الفتح: كل فعل ماضٍ لم يتصل به ضمير رفع ولم يكن آخره ألفًا مثل: قامَ ورضى، والذي بُني من الحروف على الفتح إن وأخواتها، وثم وسوف ورب، وكل حرف بسيط سوى باء الجر ولامه مع الظاهر، ولام التعريف وتاء التأنيث وحروف العلة.

فصل: والذي بني من الأسماء على الكسر أمس وهؤلاء في أحد وجهيه وتاء ضمير المؤنث، وكافه نحو قُمت يا هند، وضربكِ زيد، وجير عند من يعتقده اسمًا، قال الشاعر:

قال لها جير لأفعلنه

ويومئذ، وحينئذ، ونحوهما وجميع المعدولات من فاعلة إلى فعال، نحو: حذامِ وقطامِ من الأسماء، ويا فجارِ ويا غدارِ من الصفات، قال في الأسماء: (وافر)

إذا قالت حذام فصدقوها   فإن القول ما قالت حذام[٢]

وقال آخر في الصفة: (متقارب)

وقالت لها يا فجار أربعي   أعد بعولتك الأرذلينا

ولا يكون ذلك إلا في النداء، والمعدول من الفعل، نحو: حذار وبَدار، ونزالِ، وتراك، ودراك، قال علي: (متقارب)

فدارك دارك قبل حلول الهلال

قال الشاعر: (كامل)

الحق أبلج والسيوف عواري   فحذار من أسد العرين حذار[٣]

ومثله: (رجز)[٤]

---

(١) البيت نسبه سيبويه في الكتاب إلى أمية بن أبي عائذ: ٢/٥١.

(٢) البيت منسوب إلى وسيم بن طارق وقيل: لحيم بن صغب، انظر لسان العرب ١٥/٨، ٢/٤٠٤.

(٣) البيت لأبي تمام الطائي، انظر ديوانه، تحقيق شاهين عطية /١٧٤.

(٤) نُسِب هذا البيت إلى طفيل بن يزيد الحارثي، انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٥٤.

تراكها من إبل تراكها قد نزل الموت على أوراكها

والأسماء المركبة مع الأصوات نحو: سيبويه، وخالويه.

ومن أسماء الأفعال نحو: صهٍ، ومهٍ، وإيهٍ.

والذي بُني من الحروف على الكسر هو باء الجرِّ ولامُه مع الظاهر فقط دون المضمر وكسر اتباعًا لعملهما، فأمَّا لام الغرض ولا الجحود فهما لاما جر. وأمَّا همزة الوصل إذا ابتدئ بها مكسورة أو مضمومة نحو: اعلم، اخرج فإن حركتها عارضة مجتلبة.

ولم يُبن شيء من الأفعال على الكسر البتة، فأمَّا قولهم: اضرب الرجل، ومُدَّ الثوب، وقلمت المرأة فإن ذلك كله مكسور لالتقاء الساكنين، وحركته غير لازمة كما تقدم.

فصلٌ: والذي بُني على الوقف من الأسماء: منْ ولَمْ، والذي، والتي، وإن الخفيفة، وإذا، إذا أضيف إلى جملة فإن فُصلت كُسرتْ ودخلها التنوين.

قال أبو ذؤيب: (وافر)

نهيتك عن طلابِك أمَّ عمرو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ(١)

ولدن، وهي ظرف أعملتها العرب في طرف واحد وهو غدوة، فقالوا: ما رأيته من لدن غدوة، وربما شبهوا نونها بالتنوين فحذفوها للإضافة فقالوا: من لد كذا وصه ومه في التعريف وكل مبني من الأسماء آخره ألف، نحو: إذا، ومتى، وما، وأنا، وقط خفيفة وقد بمعناها جميعًا حسب، قال الشاعر: (رجز)

امتلأ الحوضُ وقال قَطني سيلاً رويدًا قد ملأت بَطْني(٢)

وقال آخر: (كامل)

قدك اتئب أربئت في الغُلواء ....(٣)

وفوضى فضى قال الشاعر: (طويل)

---

(١) أبو ذؤيب: هو خُويلد بن خالد، جاهلي، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢/٦٥٣.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر: الكامل: ٤/٢٤٦.

(٣) البيت لأبي تمام، انظر: ديوانه: ١/٢٢.

طعامهم فوضى فَضَى في رجالهم ... ولا يُحسنون السرَّ إلا تناديا (١)

وما أشبه ذلك.

والذي بُني من الأفعال على الوقف: كلُّ فعل اتصلت به تاء الفاعل؛ مثل: ضربت وضربتما، وضربتم، ونون جماعة المؤنث نحو: ضربن، وضربتُن.

وكل فعل ماضٍ آخره ألف نحو: غزا، ورمى، وفعل الأمر، إذا لم يكن معه لام مثل: قُم واقعد. وإنما بُني الفعل على الوقف مع المضمر لأن الضمير لازم وحركته لازمة، وكرهوا أن يجمعوا في كلامهم بين أربع حركات لوازم، ووجب حذف واحد، فلو حذفوا حركة فاء الفعل لامتنع الابتداء بساكن، ولو حذفوا حركة عينه لاختل وزن الفعل؛ لأن فعلاً ساكن العين من أوزان الأسماء خاصة، ولو حذفوا حركة الفاعل وأكثر المضمرات بسيط لبقي اسم على حرف واحد ساكن وذلك مُستحيل، وإذن لأشبهت تاء الضمير تاء التأنيث. فلم يبق إلا حذف حركة لام الفعل لأنها غير أصل، إذ أصل البناء الوقف، وإنما حرك لأنه ضارع المضارع بأشد المضارعة. وذلك أنه يقع موقعه في الشرط والجزاء، والصفة والصلة، والحال والخبر، وخُصَّ بالفتح طلبًا للخفة.

وأمَّا فعل الأمر فمبنيٌّ على الوقف، لأنه لم يُضارع الاسم، ولا ضارع ما ضارعه، فبقي على أصل البناء. ومثله فعلُ التعجب على صيغة أفعل به بُني على الوقف لملاقاته فعل الأمر من جهة اللفظ، وهو من باب الخبر.

والذي بُني من الحروف على الوقف أن، وإن، وإذن، وكي، ولن، وأو، ومن وعن، ومع، وفي، وإن الشرطية وإن النافية، والزائدة، والمخففة من الثقيلة، ولم، وأم، وبل، ولكن، ونعم، وأي، وأجل، وهل، وقد، ولو، ونون التأكيد الخفيفة، ولام التعريف، وتاء التأنيث، وهاء السكت، وأي، وأيا في النداء، وكل حرف آخره ألف مثل: إلى وعلى وحتى، وما، ولما، وما أشبه ذلك، فهذه جميعُ المبنيات.

فصلٌ: وأحكامه التفصيل بين تحريكه وتسكينه وعلل بنائه.

فما بُني من الأفعال والحروف فعلى الأصل ولا سؤال عنه لم بُني؟ إذ لا يقالُ لم جُعِلَ الشيء على أصله؟ وما كان مبنيًا على حركة ففيه سؤالان: لِمَ بُني على

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد دون نسبة: ٢١٨، وفيه: (متاعُهم) بدلاً من (طعامهم).

الحركة؟ وما بُني من الأسماء فلعلة؛ سبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها -كما ذكر الزجاج-؛ لأن أصلها الإعراب، فلا يُبنى شيء منها إلا لتضمُّن حرف أو مَعْنَى حرف، أو مُشابهة حرف، أو لوقوعه موقع مبني، وسترى ذلك مشروحًا في باب غير هذا الباب إن شاء الله.

فما بُني منها على الوقف ففيه سؤال واحد لم بُني؟ وما بُني على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: لم بُني؟ ولِمَ بُني على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بحركةٍ دُونَ أخرى؟ فافهم ذلك وقس عليه تصب إن شاء الله.

باب التثنية

ونعرض فيه ثلاثة أسئلة: ما المثنى؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المثنى؟ فهو كُل اسم ضممت إليه مثله من جنسه وعبرت عنهما بلفظ واحد للاختصار نحو قولك: جاءني الرجلان والمرأتان. وأصلُ التثنية العطف، فإذا قلت جاءني الزيدان، فالأصل زيدٌ وزيدٌ، فعبر عنهما بعبارة واحدة فكان أخصر، ولو اضطر شاعر رجع إلى الأصل كما قال الشاعر، وهو رؤبة: (رجز)

كأن بين فكها والفك فارة مسك ذُبحت في سُكِّ(١)

أراد بين فكيها.

فصل: والمثنى ينقسم على ثلاثة أضرب: صحيح، نحو قولك: الرجلان والمرأتان، ومعتلٌ نحو قولك: القاضيان وموسيان، ومركب نحو قولك: خمسة عشران، وذواتا تأبط شرًا، وكذلك التثنية تنقسم على ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى، وقد مُثل عليه أكثر الكلام، وتثنية في اللفظ دون المعنى نحو قولهم: العُمران في أبي بكر وعُمر، والقمران في الشمس والقمر، والحسنان في الحسن والحسين -رضي الله عنهما-، والأسودان في التمر والماء، ولا يقال ذلك إلا في ما كان مشهورًا فيغلب أحد الاسمين على الآخر. وتثنية في المعنى دون اللفظ وهي تثنية كل مفرد مضاف إلى مثنى إنه يكون بلفظ الجمع ومعناهُ التثنية، نحو قول الله تعالى: ﴿**فقد صغت قلوبكما**﴾ [التحريم: آية ٤]، ﴿**والسارق والسارقة**

---

(١) هذا الرجز منسوب لمنظور بن مرثد الأسدي، انظر: شرح المفصل: ١٣٨/٤، ٩١/٨.

فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨]، وتقول: أعجبني حسن وجه الزيدين، وطيبُ أنفسهما، وإن شئت ثنيت على الأصل فقلت: وجهيهما ونفسيهما، قال الفرزدق: (طويل)

بما في فُؤدينا من الهم والأسى .... (١)

وقال آخر وجمع بين اللغتين: (رجز)

ومهمهين فُذفينِ مرتين ظهراهما مِثْلُ ظهورِ التُّرسينْ(٢)

ومن هذا الضرب: تثنية المضمر والمبهم الناقص مثل: هُما، وهذان، واللذان، فإنها مفردة معناها التثنية.

فصل: وأحكام المثنى كثيرة مختلفة، ونحنُ نذكرُ حُكمَ كل واحد من أقسامه الثلاثة أعني: الصحيح والمركب والمعتل في باب نفرده له إن شاء الله.

باب حكم الصحيح

حُكمُ الصحيحِ أن تثنيه على لفظٍ واحد فتقول في زيد: زيدان، وفي عمرو: عمران، تلحقهُ ألفًا في حال رفعه وياءً في حال نصبه وجره، مفتوحًا ما قبلها فرقًا بينها وبين ياء الجمع السالم الصحيح، ونونًا في الأحوال الثلاثة عوضًا من حركة الواحد وتنوينه، أو من حركته، أو من تنوينه -على ما يأتي بيانه-؛ فإن كان آخر المثنى همزة أصلية، قُلت: هُناءان على لفظ الواحد، وإن كانت منقلبة قُلت: كساءان، ويجوز كساوان تردُهما إلى الأصل، وإن كانت همزة للتأنيث، قُلت: حمراوان تقلبها واوًا لا غير، وإن كانت ملحقة فوجهان: أجودهما القلب مثل حرباوان وحرباءات وتكون نون المثنى متحركة لالتقاء الساكنين وهما: الألف والنون في الرفع، نحو قولك: الزيدان، والياء والنون في الجر والنصب، نحو: مررتُ بالزيدين، ورأيتُ الزيدين مكسورة للفرق والسبق والتعديل.

أمَّا السبق فإن التثنية لما سبقت الجمع، والتقى فيها ساكنان كُسِرَ أحدهما على أصل التقاء الساكنين، وخُصَّ بالحركة الحرف الصحيح دون العليل. وأمَّا الفرق فبين نون الاثنين ونون الجميع، وأمَّا التعديل فإنه لما كان قبل نون التثنية حرف ساكن وقبله حرف متحرك بالفتح، عدلت الكلمة بالكسرة؛ لأن السكون والفتح خفيفان.

---

(١) البيت في ديوانه: ٢/٥٥٤.

(٢) هذا البيت منسوب لخطام المجاشعي، انظر: الكتاب: ١/٢٤١.

وهذه النون تسقط للإضافة لأنها عوض مما يسقط للإضافة، وهو التنوين إذ لا يكون العوض أشد حُكمًا من المعوض منه، فكما تقول في غُلام: غلامُ زيدٍ، تقول في غُلامين: غُلامي زيدٍ.

فإن قيل لك: كم في الألف علامة؟ قُلت: ثلاث، تكون علامة الرفع، وعلامةُ التثنية، وحرف الإعراب هذا مذهب سيبويه. وعند الأخفش أنها دليل الإعراب، وعلامةُ التثنية، وليست بحرف إعراب وهو قول حسن؛ لأنها لو كانت حرف إعراب تنزلت منزلة الجزء من الكلمة، ولم يجز تغييرها من حالٍ إلى حال؛ لأن الاسم الظاهر يدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة. وقال الكوفيون: هي الإعراب نفسه. وليس بشيء؛ لأن الإعراب حركات الحروف وليس بالحروف أنفسها، وكذلك حُكم الياء في الجر والنصب وإنما جُعلت الألف علامة لرفع المثنى، والواو علامة لرفع الجميع لأن ضمير الرفع يكون مع فعل المثنى ألفًا ومع الجميع واوًا، وقد علل طاهر بن أحمد وغيره تعليلاً هذا أحب إلينا منه، فافهم ذلك.

باب حكم المعتل

المعتل لا يخلو، إما أن يكون منقوصًا أو مقصورًا. فإن كان منقوصًا مثل: أخ وقاض، فحكمه أن ترد إليه ما ذهب منه وتلحقه ألفًا رفعًا، وياء نصبًا وجرًا، ونونًا في الأحوال الثلاثة، فتقول في أخ: أخوان وفي قاضٍ: قاضيان؛ لأن أصل أخ: أخوٌ، وقاض: قاضي، فحذفت منها الحروف العلائل استثقالاً للحركات عليها، فإن كان المعتل على صورة المثنى تحركت حروفه وصحت بصحة التثنية.

فصلٌ: وأمَّا المقصور، فلا يخلو أن يكون ثلاثيًا، أو غير ثُلاثي، فإن كان غير ثلاثي قلبت ألفه ياءً، وألحقته الألف والنون أو الياء والنون فقلت في ملَهى: ملهيان، وفي مُرتقى: مرتقيان، وفي مُستدعى: مستدعيان. وإن كان ثلاثيًا قلبت ألفه واوًا إن كان من ذوات الواو، وياءً إن كان من ذوات الياء، فقلت في عصا: عصوان، وفي فتى: فتيان، قال الشاعر: (طويل)

.... **على عصويها سابري مُشبرق**[1]

(١) البيت لذي الرمة: انظر: ديوانه ص ١٩٠، وصدره:

فجاءت بنسج العنكبوت كأنّه

وقال الله تعالى: ﴿**ودخل معه السجن فتيان**﴾[يوسف: ٣٦].

فإن قيل لك بأي شيء تفرق بين ذوات الواو والياء في الاسم الثُلاثي، فقل: كل ثلاثي مقصور لا يخلو أن يكون أوله مضمومًا، أو مكسورًا، أو مفتوحًا، فإن كان أوله مضمومًا أو مكسورًا فهو من ذوات الياء غالبًا قُلبت ألفه ياءً، فقلت في نُهى: نُهيان، وفي حِجَى: حِجْيانِ. وإن كان أوّله مفتوحًا، وهو واوٌ، أو كان وسطه واوًا، أو همزة قلبت ألفه ياء أيضًا، فقلت في وغى الحرب: وغيانِ، وفي هَوى النفس هويان، وفي ثائي: ثائيان من قولهم: راب الثأي. وإن كان أوله غير واو ووسطه غير واو ولا همزة، لم يخل أن يكون مشتقًّا، أو جامدًا، فإن كان مشتقًّا مثل: رحى وقفا، أخذته من تصريف الفعل، فقلت في رحى: رحيان، وفي قفا: قفوان؛ لأن التصريف رحيت الطعام؛ إذا طحنته، وقفوت الرجل؛ إذا اتبعته. وإن كان جامدًا وكانت الإمالة تجوز فيه ما ألفه منقلبة من الياء قلبتها ياء. فقلت في رجلين سميت كل واحد منهما فتى: جاءني فتيان، وسنفرد للإمالة بابًا إن شاء الله تعالى.

وإن كان مُمالاً تجوزُ فيه الإمالة فألفُه منقلبة من واو، وقلبتها واوًا وألحقت الاسم ألفًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في الجر والنصب، فإن قيل لك: ففي أي موضعٍ يكون النون عوضًا من الحركة والتنوين معًا؟ أو مِن الحركة وحدها؟ أو من التنوين وحده؟ فقل: ما كان في واحده حركة وتنوين فالنون عوضًا منهما جميعًا، مثل: جاءني رجلٌ ورجلان، وما لم يكن في واحده إلا حركة فقط فالنون عوض من تلك الحركة، مثل: يا زيد ويا زيدان، ومرَّ بي الرجلُ والرجلان، وما لم يكن في واحده غير التنوين فقط فالنون عوض من ذلك التنوين مثل: عصا وعصوان، وهذه مسألة تنبهك على عظم العربية، تقول: زيد عصى ربه يعصيه من المعصية، وعصى عبده يعصوه أي: ضربه بالعصا، وعصا بسيفه يعصا أي تعود حمله والقراع به.

قال الشاعر جرير: (الكامل)

تصيف السيوف وغيركم يعصى بها　　　بابن القُيُون وذاك فعلُ الصَّيقلِ[1]

(١) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، انظر: الشعر والشعراء: ١/٤٦٤.

فإن قيل: فالنون في تثنية ما لا ينصرف مثل: الموسين والحبليين عوض من الحركة المقدرة، فإن قيل فما تقول في هذين واللذين؟ وليس هناك تنوين ولا حركة ظاهرة، ولا مقدرة، قلت: أمَّا المبهم فإن واحده ذا وفيه ألف، فإذا بنيته وجب أن تأتي بألف التثنية، ولم يجمعوا في كلامهم بين ألفين لأنه لا يمكن النطق بهما فحذف ألف الأصل، ثم أعيض منها النون أو أنزل منه منزلة العوض.

وأمَّا الناقص فصاغوهُ تلك الصيغة إشعارًا بالتثنية، وليس تثنيته صحيحة، بل هو مفرد يدل على التثنية، وقد قيل إن النون عوض من الياء في الذي والتي، وهو قول حسن، فافهم ذلك.

باب حُكم المركب

المُركب لا يخلو أن يكون من جُملة قد عمل بعضها في بعض، أو من جملة لم يعمل بعضها في بعض، أو من اسم مع صوت.

فإن كان من جملة قد عمل بعضها في بعض نحو: رجل سميته زيد قائم، أو تأبط شرًا أو برق نحره. فهذا وما شبهه لا يجوز أن نثنيه على لفظه، ولكن تجتلب له ذوا في الرفع، وذوي في النصب والجر، فتقول: جاءني ذوا زيد قائم، وذوا تأبط شرًا.

وإن كان من جملة لم يعمل بعضها في بعض نحو رجل سميته خمسة عشر، فهذا وما أشبهه يُثنّى على لفظه كالصحيح سواء فنقول: جاءني خمسة عشران ورأيتُ خمسة عشرين، ومررتُ بخمسة عشرين.

وإن كان مركبًا من اسم مع صوت مثل: جاءني سيبويه وخالويه فمنهم من يثنيه على لفظه فيقول: سيبويهان وسيبويهين، ومنهم من يجتلب له ذوا وذوي، ويقول: جاءني ذوا سيبويه، ورأيت ذوي سيبويه، ومررتُ بذوي سيبويه، فافهم ذلك.

باب الجمع

وفيه ثلاثة أسئلة ما الجمع؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما الجمع؟ فهو ضمك إلى الشيء ما هو أكثر منه من جنسه، نحو: زيد تضم إليه زيدًا فما فوق ذلك، ثم تعبر عن الجميع بعبارة واحدة للاختصار فتقول: الزيدون، والرجال، والفواطم، والمسلمات، وقس عليه النظائر، وانح به ما قلناهُ في

التثنية فقل: جمع في اللفظ والمعنى مثل: الزيدون والرجال، وفي اللفظ دون المعنى مثل: ﴿صغت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤]، وفي المعنى دون اللفظ مثل: أنتم وهم ونحنُ وضربكم والذين واللاتي، وقس عليه كل اسم مفرد يدل على الجمع من نحو: الناس والإبل والغنم والخيل وشبهه.

فصل: وهو ينقسم على ضربين: جمع لمؤنث، وجمع لمذكر.

فالمذكر: ما حسنت الإشارة إليه بهذا، نحو قولك: هذا زيدٌ، وهذا جبلٌ، والمؤنث ما حسنت الإشارة إليه بهذه، مثل: هذه هندٌ، وهذه خشبةٌ. وكل واحد من هذين الجمعين قسم على ضربين: مسلم ومكسر، فالمسلم: ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه نحو قولك: الزيدون والزينبات، فالنظم: الحروف، والبناء: الحركات. والمكسر ما لم يسلم فيه نظم الواحد ولا بناؤه وتكسره بأحد ثلاثة أشياء: زيادة حرف مثل: جبل وجبال، ونقصان حرف مثل: كتاب وكتب، وتغير صفة مثل: أسد وأُسْد. ونظيره من المؤنث مثل: زيانب، جمع زينب، وبقر جمع بقرة، وعَمُد جمع عَمِدٍ. فهذا كله جواب عما هو الجمع وعلى كم ينقسم.

فصل: فأما ما أحكامه؟ فمختلفة، وسنذكرُ حكم كل واحد من هذه الجموع الأربعة في باب نفرده له إن شاء الله تعالى.

باب حُكم جمع المذكر السالم

وفيه ثلاثة أسئلة: كم شرائطه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: شرائطه ثلاث: أن يكون لمذكر علم يعقل، أو لصفات من يعقل غالبًا مثل: الزيدين في الأسماء، والمسلمين في الصفات. فإن كان الاسم الذي تريد أن تجمعه علمًا لمذكر غير عاقل نحو: شبير -اسم جبل-، أو علمًا عاقلاً لغير مذكر، مثل: هند، أو غير علم ولا صفة وهو لمذكر عاقل لم يجز أن تجمع جمع السلامة فيقال: ثبيرون، وهندون، ورجلون.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: صحيح، ومعتل، ومركب.

فالصحيح: ما سلم آخره من حروف العلة وذلك مثل: زيدٍ والزيدون، وعمرو والعمرين من أسماء الأعلام، ومثل: المسلم والمسلمين، والقائم والقائمين من

الصفات الجارية على الفعل.

والمعتل: ما لزم آخره حرف علة مثل: القاضي والقاضين، ونحوه ما آخره ياء مثل: المستدعي والمستدعين مما آخره ألف.

والمركب: كل اسم رُكب مع غيره، وكان من جملة قد عمل بعضها في بعض، أو لم يعمل بعضها في بعض، مثل: خمسة عشر، وخمسة عشرين، وتأبط شرًا، وذوي تأبط شرًا. كل ذلك لا يكون إلا لمذكر عاقل اسمًا أو صفة. وأمَّا قوله تبارك وتعالى: ﴿**والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين**﴾ [يوسف: ٤] فإنما جاز ذلك لأنه وصفهما بالسجود فنزلت منزلة من يعقل، أو لأنها كناية عن من يعقل لأن القمر: يعقوب -عليه السلام- والشمس امرأته، والكواكب الأسباط. وكذلك قوله تعالى: ﴿**أتينا طائعين**﴾ [فصلت: ١١] فإنه لَمَّا خاطبهما خطاب من يعقل في قوله: ﴿**ائتيا طوعًا**﴾ وأجابتا بالقول ووصفتا بالطاعة، جاز ذلك وقيل: لأن فيها من يعقل، والخطاب متوجه إلى الجميع فغلب العاقل على غيره كما يغلب المذكر على المؤنث، مثل: زيد ومائة امرأة جاءوا، ولا يجوز (جئن)، وكذلك نحو أن تقول: رجل وثور، وفرس، قائمون فيغلب الرجل.

وأما قولهم: عشرون وتسعون، فإنه ليس بجمع عند المحققين، بدليل كسر العين من عشرين وفتحها من عشرة، والجمع المسلم: ما يسلم فيه نظم الواحدة وبناؤه. وكذلك قنسرون، وفلسطون، وعليُّون ليس بجمع، وإنما هذه ألفاظ مفردة لاقت الجمع من جهة اللفظ.

وكذلك قولهم: قضون، وكرون، وعزون، وقلون، في جمع قضة، وكرة، وعزة، وقلة، لفظ موضوع يدل على الجمع وليس بجمع وقيل: جمعت مسلمة عوضًا من لاماتها المحذوفة، لذلك قُلنا غالبًا احترازًا من هذا بعينه فافهم ذلك.

وكذلك سنة تُجمع على سنون وسنين لأن الأصل شبهه تكون هذه الأشياء دخيلة في الجمع السالم، وليس منه جاز فيه وجهان: إجراؤها مجرى الجمع مثل: هذه سنون وعشرون، وإجراؤها مجرى الآحاد مثل: هذه سنين وعشرين، وعددت سنينًا

وعشرينًا، قال الشاعر: (بسيط)

أقـــول حين أرى كعبًا ولحيته   لا بـــارك الله في بضع وستين
من السنين تملاها بلا حسب   ولا حياء ولا عقل ولا دين(١)

فصل: وأحكامه مختلفة، فحكم الصحيح، أن تزيد على واحده واوًا مضمومًا ما قبلها في الرفع، وياء مكسورًا ما قبلها في النصب والجر، ونونًا في الأحوال الثلاث عوضًا من حركة الواحد وتنوينه، أو من حركته، أو من تنوينه على ما بيناه في التثنية متحرك لالتقاء الساكنين وهما: الواو والنون، والياء والنون مفتوحة للفرق بينها وبين نون الاثنين -كما قال علي- ونون الاثنين مكسورة أبدًا، ونون الجميع مفتوحة أبدًا. ويجوز أن تكون فتحت للتعديل وذلك أن قبلها ضمة أو كسرة، وهما ثقيلان. وتسقط هذه النون للإضافة تقول: جاءني الزيدون ومسلموك، ورأيت الزيدين ومسلميك، ومررتُ بالزيدين ومسلميك.

فصل: وحكم المعتل، إن كان منقوصًا أن تحذف ياءه وتلحقه واوًا مضمومًا ما قبلها في الرفع، وياءً مكسورًا ما قبلها في النصب والجر، فيقال هؤلاء القاضون، ورأيت الغازين. قال الله تعالى:﴿**والناهون عن المنكر**﴾ [التوبة: ١١٢]، والأصل: والناهيون، ولكن استثقلت الضمة على الياء فسكنت، والتقى ساكنان، وهما الياء، والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فقيل: ناهون، ولو جمعته مكسرًا لقلت: قضاة ونهاة وقساة، ونُهى، وقسا، قال العجاج(٢):

يهتضم القُسَّا وإن سُليم قَسا(٣)

وإن كان المعتل مقصورًا مثل: المُثنى والمصطفى والمستدعى، حذفت ألفه وتركت الفتحة تدلُ عليها إذا جمعته فقلت: مثنون، ومصطفون. وفي النصب والجر: مثنين ومصطفين، قال الله تعالى:﴿ **وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار** ﴾[ص: ٤٧]،

(١) البيتان في الأشباه والنظائر للسيوطي: ٤/١٠٠، دون نسبة.
(٢) العجاج: هو عبد الله بن رؤبة من بني مالك، انظر: الشعر والشعراء: ٢/٥٩١.
(٣) انظر ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب: ٢/٣٣، وصدره:
أعداؤه ذلّوا وما تأيسا

ولَمَّا كان قبل هذه الواو والياء فتحة لأجل الدلالة على الألف شرطنا أن يكون قبل الواو في الصحيح ضمة، وقبل الياء كسرة لعدم الألف هنالك.

فصل: وأمَّا المركب، فلا يخلو أن يكون من جملة قد عمل بعضها في بعض، أو من جملة لم يعمل بعضها في بعض، أو من اسم مع صوت.

فإن كان من جملة قد عمل بعضها في بعض نحو: رجل سميته بفعل وفاعل مثل: برق نحره، أو بمبتدأ وخبر نحو: زيد قائم، أو بفعل ومفعول نحو: تأبط شرًّا، وأردت جمع شيء من ذلك اجتلبت له ذوو في الرفع، وذوي في النصب والجر، فقلت: جاءني ذوو برق نحره، ورأيت ذوي تأبط شرًّا، ومررتُ بذوي زيد قائم. والأصل ذوون وذوين، وإنما حذفت النون للإضافة فقال الكميت: (وافر)

ولا أعني بذلك أرذليكم ولكني عنيتُ به الذوينا[1]

أراد به ذا فائش، وذا كلاع وذا ظليم. وإذا أضفت إلى الجملة لم تُغير شيئًا من حركاتها، لأنها بمنزلة اسم مفرد مبني، وإن كان من جملة لم يعمل بعضها في بعض جمعته على لفظه، نحو: رجال سميت كل واحد منهم خمسة عشر، أو غير ذلك من المركب، فقلت فيه: جاءني خمسة عشرون، ورأيتُ خمسة عشرين.

وإن كان من جُملة مركبة من اسم وصوت مثل: سيبويه وعمرويه، ودرستويه، ونفطويه، كان فيه قولان: إن شئت قلت: سيبويهون، وسيبويهين، وإن شئت قلت: ذوو سيبويه، وذوي عمرويه، فافهم ذلك، وفي هذا الواو والياء من هذا والجمع ست علامات: علامة الجمع والتسليم، والتذكير والتقليل، والإعراب، وحرف الإعراب -عند سيبويه-، وخمس عند الأخفش، وهي عند الكوفيين نفس الإعراب، وقد ذكرنا بعض ذلك في التثنية.

باب جمع المذكر المكسر

الاسم المجموع جمع التكسير لا يخلو أن يكون ثلاثيًا أو رباعيًا وخماسيًا.

فللثلاثي عشرة أوزان مثل: فلس، وجذع، وقُفل، وجبل، وعنب، وصُرد، وكتف، وأطل، وعضد، وعُنُق (الأطل: الجامعة، والجمع: أطلل).

---

(١) ورد هذا البيت منسوبًا له في ديوان أبي تمام ١/٣١٥.

فما جاء منه مفتوح الأول ساكن الثاني مثل: فلْس وكبْش فجمعه في القلة على أَفعُل، نحو: أَفْلُس وأَكْبُش وفي الكثرة: فُعول، وفِعال، نحو: فُلُوس وكِبَاش.

وما جاء منه مكسور الأول ساكن الثاني مثل: جِذْع وعِلْم، أو مضموم الأول ساكن الثاني، نحو: قُفْل وبُرْد، أو مفتوح الأول والثاني، نحو: جَبَل وجَمَل، أو مكسور الأول مفتوح الثاني، نحو: عِنَب وضِلَع فجمعه في القلة على أَفْعَال، نحو: أَقْفَال وأَجْذَاع وأَضْلاع. والقلة ما دون العشرة، وفي الكثرة على فُعُول وفِعَال كالأول نحو: جُذُوع وجِبَال، وربَّما اجتمعا في واحد نحو: ضلاع وضلوع.

وما جاء منه مضموم الأول مفتوح الثاني نحو: صُرَد، وثُغَر كان قليله وكثيره على فعْلان غالبًا، مثل: صِرْدان وثِغْران، وما جاء منه مفتوح الأول مكسور الثاني، مثل: كَتِف وفَخِذ، أو مكسور الأول والثاني، مثل: إِبِل وأطل، أو مفتوح الأول مضموم الثاني، مثل: عَضُد وَعَجُز، أو مضموم الأول والثاني مثل: عُنُق وطُنُب فجمعه في القلة والكثرة أفعال غالبًا نحو: أكتاف، وأطلال، وأعضاد، وأعناق.

قال الشيخ أبو الحسن: وقد جمعت أوزان جمع الثُلاثي في أبيات، وهي[1]:

سألت عن التكسير فاعلم بأنها ... ثمانيــة أوزان جمــع التكسرِ
فأربعــة أوزان كــل مقلَّل ... وأربعــة أوزان كــل مُكسرِ
فِعَــال وأفْعَال وفُعْل وأَفْعُلُ ... وأَفْعِلَــة منهــا وفِعلان فانظرِ
ومنهــا فُعُول يــا أُخَيَّ وفِعلَة ... وأمثالهــا إن كنت لما تصورِ
جمــال وأفراس وأُسْد وأكبش ... وأكيســة حيكت لفتيان حميرِ
أناخُوا عِشــاءً في ربوع لفتية ... من التغلبيين الكــرام ويشكرِ
وجمع الربــاعي الأصول فَعالِلٌ ... وتمثيله جعــافر جمع جعفرِ
وكل خُمــاسي إذا ما جمعته ... فآخــره فاحــذف ولا تتعثرِ
فتجمــع قرطعًا قراطــع سالكًا ... به مسلك الجمع الرباعي الموقــرِ

فصل: وأمَّا الرباعي فله خمسة أوزان: مفتوح الأول، ساكن الثاني، مفتوح الثالث،

(١) انظر: معجم الأدباء لياقوت: ١٣/٢٤٥، وقد نسب الأبيات لحيدرة، صاحب كتابنا "كشف المشكل".

مثل: جعفر. ومكسور الأول، ساكن الثاني، مكسور الثالث، مثل: زبرجٍ. ومضموم الأول، ساكن الثاني، مضموم الثالث، مثل: بُرثُن. ومكسور الأول، ساكن الثاني، مفتوح الثالث، مثل: درهم. ومكسور الأول مفتوح الثاني، ساكن الثالث، مثل: قِمَطْر.

فجميع ذلك تُزادُ فيه ألف ثالثة ويصير بها خُماسيًا، فيقال في جمعه: فَعَالل، ويستوي فيه القلة والكثرة غالبًا، نحو: جعافر، وزبارج، وبراثن، وقماطر، ودراهم.

فصل: وللخماسي أربعة أوزان فَعَلْللٌ نحو: فرزدق، وفِعْلَللٌ مثل: قِرطَعْب، وفُعَلِّلٌ نحو: قُذعملٍ، وفَعْلَلِلٌ مثل: شرودد اسم موضع. فإذا أردت أن تجمع هذا النوع جمع التكسير زيدت فيه ألف ثالثة، وحذفت من آخره حرفًا حتى يصير كالرباعي فقلت فيه: فَعالِل، ويستوي قليله وكثيره نحو: فرازد، وقراطع، وقذاعم، وشراود. وهذه الجموع كلها تُعرب بالحركات كالواحد، فافهم ذلك، وقس عليه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

باب جمع المؤنث السالم

كل اسم مؤنث فلا يخلو أن تكون فيه علامة التأنيث، أو لا تكون فيه علامة، فإن لم تكن فيه علامة، وأردت أن تجمعهُ جمع السلامة زدت على واحده ألفًا وتاء مضمومة في الرفع مكسورة في الجر والنصب، فقلت في زينب: زينبات، وفي هند هندات، فإذا أجريته بتصاريف الإعراب قلت: جاءني الزينبات، ورأيتُ الزينبات، ومررتُ بالزينبات، تجعل كسرة التاء علامة للنصب والجر.

فهذا حُكم همزة التاء إلى آخر الباب غالبًا لا يجوز فتحها في حال النصب لعلة، وهي أنهم لما جعلوا الياء علامة للنصب والجر في جمع المذكر السالم جعلوا الكسرة علامة للنصب والجر في جمع المؤنث السالم، ولم يجعلوا له علامتين لئلا يكون المؤنث أشد حكمًا من المذكر، وخُصت الكسرة دون الفتحة لأن الكسرة أخت الياء. وقُلنا غالبًا احترازًا من لفظة واحدة رواها الخليل عن العرب وهي قولهم: رأيتُ بناتك بالفتح لكثرة الاستعمال.

فصل: وأمَّا ما فيه علامة التأنيث فلن تخلو تلك العلامة من أن تكون ألفًا، مثل:

حُبلى، وسكرى، أو همزة مثل: صحراء وزيزاء[١]، أو تاء منقلبة من هاء مثل: قرية، وقائمة. فإن كانت علامة التأنيث ألفًا قلبتها ياء؛ فقلت في حُبلى: حُبليات، وفي سكرى: سكريات. وإن كانت همزة، ولم يكن الاسم مشتقًا من لون لم يجز أن يُجمع جمع التسليم، لا يجوز في حمراء حمراوات، ولا في صفراء: صفراوات، إلا أن تجعله علمًا. فأمَّا قول رسول الله ﷺ: «**ليس في الخضروات صدقة**»[٢]، فإنه جعل الخضروات اسمًا للبقول إذ قد دخل تحته الأخضر وغيره. من أصفر وأحمر وأبيض، وإنما يُجمعُ هذا النوع على فُعل نحو: حُمْر وصُفْر، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: رجال حُمرٌ وسودٌ، ونساءٌ حُمرٌ وسودٌ.

فصل: وإن كانت علامة التأنيث تاء منقلبة من هاء لم يخل الاسم المؤنث من أن يكون ثُلاثيًا، مثل: خُرقة، وجُفنة، ورُكبة، وعَلَقَة، وعنبة، وهمزة، وطُرفة -اسم شجرة-، وحمزة -اسم بلد-. وغير ثلاثي من رُباعي أو خماسي أو سداسي بالزيادة. فإن كان فوق الثلاثي بالزيادة فالعمل فيه أن تحذف تاءه، وتجمعه على لفظه، تقول في مسلمة: مُسلمات، وفي مُقتدرة: مُقتدرات، وفي مستخرجة: مستخرجات. وإن كان ثلاثيًا لم يخلُ أن يكون متحرك العين بأي حركة كانت حذفت التاء من واحده، وجمعته على لفظه أيضًا، فقلت في شعرة شعرات، وفي عنبة: عنبات، وفي هُمزة: هُمزات، وفي طرفة: طرفات، وفي حمدة: حمدات. وإن كان ساكن العين لم تخل فاؤه من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فإن كانت مضمومة ولم تكن العين معتلة ولا مضاعفة، كان لك فيه ثلاثة أوجه: إن شئت ضممت عينه اتباعًا لغاية جُمعة جُمُعات، وفي رُكبة رُكبات، وإن شئت فتحتها طلبًا للخفة فقلت: جمعَات وركَبات وظلمات قال الشاعر: (طويل)

فلمَّا رأونا باديًا رُكَبَاتنا ... على موطن لا نخلط الجد بالهزل[٣]

وإن شئت سكنتها على أصل جُمعة، وظُلمة، فقلت: جُمُعات، وظُلُمات، وعلى

---

(١) الزيزاء: جمع زيزأة، وتجمع على الزيازي، وهي ما غلظ من الأرض.

(٢) الحديث رواه الترمذي في كتاب الزكاة.

(٣) البيت ذكره سيبويه في الكتاب: ٢/١٨٢، دون نسبة.

الثلاثة قُرئ: ﴿ولا تتبعوا خطوات الشيطان﴾ [البقرة: ١٦٨]. وإن كان مكسور الفاء جاز فيه الثلاثة أيضًا: تتبع الكسرة الكسر وتفتح طلبًا للخفة، وتسكن على الأصل، تقول في مثل: خرقة وكسرة، خرِقات وكسِرَات، وخرَقات وكسَرات، وخرْقات وكسْرات. وإن كان مفتوح الأول لم يخل أن يكون اسمًا أو صفة مثل: عبلة وخدلة لم يجز فيه إلا وجه واحد، وهو أن يجمع على لفظ واحد فيقال عبْلات وخدْلات بسكون عينه. وإن كان اسمًا غير صفة مثل: جَفْنة ورَوْضة لم يخل أن يكون صحيحًا، أو معتلاً، فإن كان صحيحًا لم يجز فيه إلا وجه واحد، وهو فتح عينه تقول في جفنة: جفَنات، وفي أكلة: أكَلات، إلا أن يكون مضعفًا، مثل: مرة وذرة. فإن كان كذلك لم يجز فيه تحريك عينه بل تقول فيه: ذرّات، وجرّات، وإن كان مُعتلاً لم يجز فيه أيضًا إلا وجه واحد، وهو تسكين عينه في الجمع تقول: في روضة: رَوْضات، وفي عَوْرة: عَوْرات، قال الله تعالى: ﴿في روضات الجنات﴾ [الشورى: ٢٢]، وقال: ﴿ثلاث عورات لكم﴾ [النور: ٥٨]، قال الشاعر: (طويل)

وهل نحن إلا أنفس مُستعارة تمر بها الرَّوْحات والغُدْوات(١)

وكذلك إن كان مُعتلاً بالياء والألف نحو: بيضة وراحة، قُلت: وجمعه بيضات وراحات، ومثله في مكسور الأول، ومضمومه إذا كانت عينه مُعتلة، أو مضاعفة فليس فيه إلا التسكين مثل: عُوضات وتينات وقُرات ومرات فاعرف ذلك.

وكل مؤنث يجوز تسليمه خلافًا للمذكر، ومتى سلم كان جمع قلة، ففهم ذلك.

باب جمع المؤنث المكسَّر

الاسم المؤنث المجموع جمع التكسير لا يخلو أن يكون ثُلاثيًا أو رباعيًا، أو خُماسيًا. فللثلاثي ثمانية أوزان: فَعْلة مثل: جَفْنة وصَحْفة، وفُعْلة مثل: غُرْفة ورُكْبة وفِعْلة نحو: حِرْفة وكِسْرة، وفَعَلة نحو: شَعَرة وبَقَرة، وفُعَلة نحو: هُمَزة وضُحَكة، وفِعَلة، نحو: عِنَبة، وفَعِلة، نحو: طَرِفة، وفَعُلة، نحو: عَمُلة.

فصل: فما جاء مفتوح الأول، ساكن الثاني، فجمعه فِعَال مثل: جِفَان وصِحَاف،

---

(١) لم أهتد لقائله.

وربما حذفت تاء التأنيث فكان جمعًا وقيل في تمرة: تمرٌ، ونخلة نخلٌ.

وما جاء منه مضموم الأول ساكن الثاني فتحت عينه، وحذفت ياءه، وجمعته على فُعَل، نحو: غُرف ورُكب.

وما جاء منه مكسور الأول ساكن الثاني جمعته على فِعَل، نحو: كِسَر وخِرَق، وما تحركت عينه بأي حركة، وجاء مفتوح الأول والثاني، مثل: شَعَرة، أو مضموم الأول مفتوح الثاني، مثل: هُمَزة، أو مكسور الأول مفتوح الثاني، مثل عِنَبة، أو مفتوح الأول مكسور الثاني، مثل: طَرِفة، أو مفتوح الأول، مضموم الثاني، مثل: عَلِمة حذفت منه التاء، ونظرت، فما بقي من الاسم بعد حذف التاء فهو جمعه، ومثال ذلك كله: شَعَر وهُمَز، وعِنَب، وطِرَف، وعِلَم. وكذلك أبدًا تفعل في المضاعف نحو: جرّة ومرّة، تقول في جمعه: جرٌّ، ومرٌّ، قال ذو الرمة: (بسيط)

.... مرًا سحاب ومرًا بارج تَرِبُ(١)

وربما جاء مفتوح الفاء من المُضاعف على فِعَال نحو: جِرَار وجِزَاز، مِرَار.

فصل: وما كانت حروفه أربعة لم يخل أن يكون فيه حرف من حُروف العلة أو لا يكون، فإن كان فيه حرف من حروف العلة لم يخل أيضًا أن يكون ثانيًا مثل: قائمة وضارية، فجمعه فواعل غالبًا، مثل: قوائم وضوارب، أو ثالثًا مثل: قريبة وصحيفة، فجمعه فعايل، مثل: قرائب، وصحائف، أو رابعًا مثل: حُبلى وسكرى فجمعه فَعَالى مثل: حَبَالى وسَكَارَى. وهذا أصلٌ مستمر في كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة. قال الشاعر: (خفيف)

إن في بيتنا ثلاثُ حَبَالَى   فودِدنا لو قد وَلَدْنَ جَميعَا

فإن كان آخره ألفًا ممدودة لم يخل أن يكون صفة مشتقًا من لون، أو غير صفة. وإن كان صفة مثل: حمراء، وصفراء، جمعته على فُعْل نحو: حُمْر وصُفْر، فإن كان ثاني الاسم ياء كسرت أولى الجميع لمجاورته الياء، فقلت: بِيض، قال الله تعالى: ﴿ **ومن الجبال جُددٌ بيض وحمر** ﴾[فاطر: ٢٧]، وقال:﴿ **وغرابيب سود**﴾ [فاطر: ٢٧]، وإن كان غير صفة مثل: صحراء وعذراء، كان لك في جمعه وجهان: إن

---

(١) انظر: ديوانه: ٦، وصدره:

لا بل هو الشوق من دار تخونها

شئت جمعته على فَعَالى، نحو: صحارى وعذارى. قال امرؤ القيس: (طويل)

فظلَّ العذارى يرتمين بلحمها   وشحم كهُداب الدّمقس المفتلِ[1]

وإن شئت قُلت فيه: فَعَالي وقلبت ألفه ياءً لانكسار ما قبلها من نحو: صحاري وعذاري، قال الشاعر: (متقارب)

خلعْتُ العذار لحب العذارى   وما كن أهلاً لخلع العذاري

ومنه قول المتنبي: (طويل)

ترفع عن عونِ المكارم فعلُهُ   فما يفعل الفَعلات إلا عذاريا[2]

وهذا كله في ما كان فيه حرف علة إذا كان آخره همزة ممدودة، فأمَّا ما صحت حروفه من الرباعي نحو: سلهبة، ومجمَرة فجمعه اللازم له فَعَالل ومَفَاعل، نحو: سَلاهب، ومَجَامر.

فصل: وأمَّا الخُماسي فالعمل فيه أن تزيد عليه ألفًا ثالثة، وتحذف آخره فيصير على مثل حال الرباعي فتقول في سفرجلة: سفارج، وفي جحمرش: جحامر. وأوزان الجموع كثيرة وإنما قصدنا لأكثرها استعمالاً، وأعرضنا عن شواذها للاختصار. ومتى كسر المؤنث كان جمع كثرة، ما لم يكن لجمعه وزنان فافهم ذلك، وبالله التوفيق والحمدُ لله وحده وصلواته على محمد النبي وآله. انقضى الجزء الأول بانقضاء كتاب الأصول ويتلوه الجزء الثاني.

---

(١) انظر: ديوان امرؤ القيس: ١١.

(٢) انظر: ديوانه: ٢/٥١٥، وفيه (قدره) بدل (فعله).

كتاب العامل والمعمول

قال الشيخ أبو الحسن تولى الله حُسن الجزاء له عنا: هذا كتاب العامل والمعمول وهو يشتمل على تفصيل المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم المجزومات، ثم التوابع الأربعة التي هي: النعت والعطف، والتأكيد، والبدل. ولمَّا كان هذا الكتاب يستوعب الإعراب كله والمعربات كلها ومعرفتها أصل يُعتمد عليه المرتاض، وعرضٌ يومئ إليه المتقرب، جعلناهُ أكثر الأكتبة إيضاحًا، وأوسعها شرحًا، ولذلك كان جزأين من هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الفاعل والمفعول

وفيه خمسة أسئلة ما حُكُم الفاعل والمفعول به؟ وعلى كم ينقسمان؟ وكم رتبها؟ وبكم يُفرق بينهما؟ وما حكم الفعل معهما؟

فصل: حُكم الفاعل أن يكون مرفوعًا بإسناد الفعل إليه، سواء ظهر فيه الرفع، أو أُخفي، مثل: قام زيدٌ، وقعد مُوسى، أوجب له الفعل أو نُفي، مثل: قام زيد، ولم يقم عمرو، كان ممن يمكن أن يفعل في المعنى، أو لا يمكن، مثل: سقط الحائط، وطاب خبرك وما أشبه ذلك. وأعطي الرفع لأنه أشرف الأشياء، والرفع أشرف الحركات.

وحكم المفعول أن يكون منصوبًا يتعدّى الفعل إليه إذا سويت من فعل به سواء ظهر فيه النصب أو خفي، أوجب الفعل أو نُفي، كان ممن يمكن أن يفعل به في المعنى أو لا يمكن، مثال ذلك كله: ضربت زيدًا، وأكرمتُ مُوسى، ولم أهن عمرًا، وعبدتُ الله. وأعطي النصب لأنه فضلةٌ في الكلام فأعطي أخف الحركات لتزول بزواله ومن كلام علي: الفاعل مرفوع أبدًا والمفعول به منصوب أبدًا إذا سميت من فعل به. ولا بد للفعل من فاعل، إمَّا مضمرًا وإمَّا مظهرًا، فإن قيل لك: إذا قلت: لم يضرب زيدٌ عمرًا؟ رفعت زيدًا، ونصبت عمرًا، وأنت نفيت أن يكون زيدًا فاعلاً للضرب، وعمرو مفعول به وليس هُناك ضربٌ في الحقيقة، فقل: رفعتُ زيدًا أو نصبت عمرًا بنفس اللفظ الذي هو لم يضرب، ألا ترى أنك تقول: قام زيد فترفعه

بقام. وقام لفظ أسندته إليه وليس هو فعلاً له بل هو عبارة عن فعله، وفعله القيام. وكذلك تقول: مات زيدٌ فترفعه، وليس بفاعل للموت ولا المعبارة عنه فقد بان أنك إنما ترفع الفاعل وتنصب المفعول بنفس اللفظ الظاهر.

فصل: والفاعل ينقسم على ثلاثة أضرب: فاعل في اللفظ والمعنى، مثل: قام زيدٌ، وقعدت هندٌ، وفاعل في اللفظ دون المعنى، مثل: لم يقم زيدٌ، وضرب عمرو، ويلحق بهذا النوع ما جاء بلفظ فاعل، وهو في المعنى مفعول مثل قوله -عز وجل-: ﴿ **في عيشة راضية** ﴾[الحاقة: ٢١] والمعنى: مرضية، وقولهم للناقة راحلة، والخشبة راكبة، والمعنى: مرحولة ومركوبة، ومثلُهُ: من كلام العرب كما قال الفرزدق:

ويُروى للأخطل:

مثل القنافذ هد أجون قد بلغت   نجران أو بلغت سوءاتهم هَجَر(١)

فجعل هجر هي التي تبلغ السوءات ورفعها فاعلة، وقال آخر:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة   حُصين عبيطات السدائف والخَمْرُ(٢)

فرفع عبيطات والخمر فاعلين، وهُما مفعولان وفاعل في المعنى دون اللفظ، نحو قولك: قُمتُ وقام موسى، وما جاءني من أحد. ويلحق بذلك ما جاء بلفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل من نحو قوله -عز وجل-:﴿ **وجعلنا السماء سقفًا محفوظًا** ﴾[الأنبياء: ٣٢]، و﴿**وحجابًا مستورًا** ﴾[الإسراء: ٤٥]، و﴿**اشتعل الرأس شيبًا** ﴾ [مريم: ٤]، وجميع التمييز مع الفعل مثل تصبب بدنُهُ عرقًا، واشتعل الشيب في الرأس، وتصبب عرقُ بدنه.

والمفعول ينقسم على ثلاثة أضرب: مفعول في اللفظ والمعنى، ومفعول في المعنى دون اللفظ، ومفعول في اللفظ دون المعنى وتمثيله مُستخرج من قسمة الفاعل فخذهُ من هُناك.

فصل: وللفاعل رتبتان بعد الفعل، وقبل المفعول مثل: ضرب زيدٌ عمرًا، وبعد الفعل

---

(١) انظر: ديوان الأخطل: ١١٠، وفيه (على العبارات) بدل مثل القنافذ، و(أو حدثت) بدل (أو بلغت).

(٢) انظر ديوان الفرزدق.

والمفعول نحو: ضرب عمرًا زيدٌ، وللمفعول ثلاث رتب بعد الفعل والفاعل وبين الفعل والفاعل -وقد مضى تمثيلها، وقبل الفعل والفاعل نحو: عمرًا ضرب زيدٌ.

والفاعل ينقسم في التقديم والتأخير على ثلاثة أضرب: فاعلٌ يجب تقديمه على المفعول، ولا يجوز تأخيره وهو الاستفهام والشرط، والمقصور إذا كان مفعوله مقصورًا مثله، ولم يكن هناك فرق في اللفظ ولا في المعنى، ومثاله: من ضرب زيدًا؟ ومن يضرب زيدًا أضربه، وأكرم مُوسى عيسى. وفي الشرط والاستفهام خلاف. منهم من يقول: إنهما مبتدآن لتقدمها على الفعل، وفي الفعل ضمير يعود إليهما وهو أشبه بالأصل، ومنهم من يقول: إنهما فاعلان يُراد بهما التأخير والفعل فارغ. وفاعلٌ يجب تأخيره، ولا يجوز تقديمه، وهو كل فاعل اتصل به ضمير المفعول، أو بفعله إذا كان الفاعل ظاهرًا بالفاعل ضرب زيدًا غُلامُه وزان الثوب علمه. قال الله تعالى: ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيم ربه** ﴾[البقرة: ١٢٤]، و﴿**لا ينفع نفسًا إيمانها** ﴾[الأنعام: ١٥٨]، فلو قُلت ضرب غُلامه زيدًا لم يَعد الضمير على مذكور وربما اضطر الشاعر إلى ذلك فأقدم عليه وهو ضعيف جدًا، كما قال بعضهم: (الطويل)

جزَى ربُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكِلاب العاويات وقدْ فَعَل[١]

وقال سليط بن سعد:

جزى بنُوهُ أبا الغيلان عن كبر وسوء فعل كما يُجزى سنِمار[٢]

ومثال اتصاله بالفعل مثل: نفعك زيد، ونفعك الزيدان، ونفعك الزيدون، فلو قُلت: نَفَعَك لارتفع زيدُ بالابتداء. ولم يكُن فاعلاً.

وفاعل يجوز تقديمه وتأخيره على المفعول، وهو ما عدا ما ذكرناهُ من نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ.

وكذلك أيضًا المفعول ينقسم في التقديم والتأخير على ثلاثة: مفعول يجب تقديمه، ولا يجوز تأخيره، وهو والاستفهام، والشرط، وضمير النصب المتصل بالفعل إذا ظهر الفاعل، وكذلك المفعول المنُفصل إذا لم يكن مفعولاً ثانيًا، أو ثالثًا

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر: ديوانه: ١٢٤.

(٢) البيت منسوب لسليط بن سعد في الأغاني: ١١٩/٢.

في باب ظننت وأعلمت، ولم يُستثنَ الكلام بإلاّ، ولم يكن عطفًا. وكل مفعول اتصل ضميره بالفاعل. مثال الاستفهام: من ضربت؟ فمن مفعول مقدم، وضرب فعل، والتاء فاعله. ومثال الشرط: ما تفعل أفعل مثله. ومثال الضمير منفصلاً ومتصلاً نفعك زيدٌ، و﴿**إياك نعبد**﴾ [الفاتحة: ٥]، ومثال المفعول إذا اتصل ضميره بالفاعل: ﴿**وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه**﴾ [البقرة: ١٢٤]، يقدم المفعول ليعود إليه الضمير. ومفعول يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه وهو كل مفعول يكون فاعله استفهامًا، أو شرطًا، أو مقصورًا، وهو مقصور مثله، وقد مضى تمثيل ذلك مع الفاعل الذي يجب تقديمه. ومفعول يجوز تقديمه وتأخيره، وهو ما عدا ما ذكرناه، وقد مُثِّل أيضًا.

فصل: ويفرق بين الفاعل والمفعول بخمسة أشياء:

الأول: بالإعراب أن تبين فيهما أو في أحدهما؛ نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، وشكر عمرو يحيى، وأكرم الموسيان العيسيَيْن، والموسون العيسيين.

والثاني: بالرتبة إن كانا مقصورين ولم يكن هناك فرق في لفظ ولا معنى، مثل: ضرب موسى عيسى.

الثالث: بالمعنى مثل: ضرب المُثنى الحُبلى، وألمتِ الحُبلى الحمَّى.

والرابع: بالتوابع من نحو: أكرم مُوسى أخاكَ يحيى أبوك. ومُوسى الظريف العاقل، ومُوسى نفسه يحيى عينه، وموسى وزيدًا يحيى وعمرو.

والخامس: بحرف الجر نحو: مرَّ موسى بعيسى، فالباء تدلُّ على أن عيسى هو المفعول، لأن الفعل تعدى إليه بها. ومثلهُ: نزل يحيى على المُثنى، وشكرَ للمثنى يحيى.

فصل: وحُكم الفعل مع الفاعل والمفعول أن يكون متقدمًا على فاعله في اللفظ ما لم يكن استفهامًا أو شرطًا في أحد القولين. فإن كان لمؤنث حقيقي لزمته تاء التأنيث ما لم يكن بينهما فصل، مثل: ضربت هندٌ زيدًا، فإن فصلت جاز حذف التاء فقلت: ضرب يوم الجُمعة هندٌ زيدًا، وإن كان المؤنث غير حقيقي جاز إثبات التاء وحذفها، قال الله تعالى:﴿ **قد جاءتكم موعظةٌ من ربكم** ﴾[يونس: ٥٧]، وقال: ﴿ **فمن جاءه موعظة من ربه** ﴾[البقرة: ٢٧٥]، وقال قيس بن زُهير يرثي حمل بن بدر حين قتله:

ولولا ظُلمُهُ ما زِلتُ أبكِي عليه الدهرَ ما طلَعَ النُّجومُ(١)

ويجوز طلَعت، فإن قدمت الفاعل على فعله ارتفع بالابتداء وكان في الفعل ضمير يعود على الاسم الذي قبله، فيستتر إذا كان المفرد، ويبرز إذا كان المثنى أو مجموع تقول: زيدٌ قام فلا يبرز الضمير الذي في قام، وتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا فيبرزه. ويجوز إبراز الضمير الواحد ظاهرًا فيكون زيادة في البيان، كما قال الله تعالى:﴿ **إذا زلزلت الأرض زلزالها * وأخرجت الأرض أثقالها** ﴾[الزلزلة: ١، ٢]، ولو قال: وأخرجت أثقالها كان كلامًا جيدًا غير أن إبرازه زيادة في البيان، وكذلك ضمير المفعول يجوز إظهاره كما قال سواد بن عدي بن زيد:

ما أرى الموتَ يسبقُ الموت شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغنىَ والفقِيرَا(٢)

ولو قال: سبقُه جاز فأبرز الفاعل وأظهر المفعول ومثله: ﴿**كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً * فعصى فرعون الرسول**﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، والسبيل فعصاه، وتقول في المؤنث: قاما وإن شئت قامتا، وفي الجمع قُمنَ، فإن كان الفعل المتأخر عن الاسم لمؤنث مفرد، أو لجماعة مؤنث فوق العشرة لزمته تاء التأنيث، ولم يجز حذفها سواء كان المؤنث حقيقيًا أو غير حقيقي مثل قولك: هِندٌ يوم الجمعة قامت، والجبة يوم الخميس نُسجت. وكُتب لعشر من ليلة مضت. وإن كان المؤنث جماعة دون العشر لم يحتج إلى تاء وألحقته النون ضميرًا، ونابت مناب علم التأنيث فقلت: ثلاث نسوة قُمن وخمس جُبات نُجسن، فافهم ما فسرتُ لك من هذا الباب فإنه من عُمدِ العربية تصب وبالله التوفيق.

باب ما لم يُسم فاعلُه

ولك فيه أربعة أسئلة: لم حُذف الفاعل؟ وما الذي يجوز أن يقوم مقامه؟ وكيف يُصاغ الفعل مع هذا المقام؟ وأيَّ فعل لا يجوز أن يُبنى لِمَا لم يُسم فاعله؟

فصل: أمّا لم حُذف الفاعل؟ فلأحد أربعة أشياء: للجهل به، أو التعظيم له، أو

(١) البيت لقيس بن زهير.
(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه: ٦٥.

التحقير، أو الإبهام على المُخاطب. وذلك قولك: سُرِقَ المتاع إذا جهلت سارقه، وقُتِلَ الملك إذا عظمته عن ذكر القاتل وإن كنت عارفًا به، وضُربت عنق الأسير إذا حقرته وقد علمت أن الأمير هو الذي ضربَ عنقه. وأُخِذ دينارك من يدي إذا أردت الإبهام.

وإعراب هذا المفعول الرفع لقيامه مقام الفاعل، وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل، وأعطي إعرابه حرصًا على أن لا يبقى فعل بغير فاعل. إذ لا يكون حدث الأمر ذات.

فصل: والذي يجوز أن يقوم مقام الفاعل خمسة أشياء وهي: المفعول به، والمصدر إذا عُدَّ مؤنثًا أو خصص بتعريف أو وصف، وظرف الزمان إذا كان معدودًا أو معرفًا، وظرف المكان إذا كان محددًا أو معرفًا أيضًا، والمفعول الذي معه حرف للجر. ولا يُقام شيء من الأربعة الأخيرة إلا بعد عدم المفعول به الذي تَعدَّى الفعل إليه بنفسه، فمتى عُدِمَ كنت مخيرًا في الأربعة تُقيم أيها شئت، مثال الجميع على الترتيب: ضُرِبَ زيد، وضُرِبَ بزيد على الحائط ضربتان، وسير به السيرُ، وسير به سيرًا شديد، وسير بزيد يومان واليوم، وسير بزيد فرسخان، وخرج به البريد، وسير بزيد. فزيد هاهنا في موضع رفع؛ لأنه أقيم مقام الفاعل، فإن جئتَ في هذا الباب بفعل يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما، أقمت الأول لا غير لأن أصل هذين المفعولين الابتداء والخبر، فوجب أن تقيم المبتدأ لأجل المضارعة التي بينه وبين الفاعل ولا مضارعة بينه وبين الخبر فنقول في مثل: ظننتُ زيدًا عالمًا. ظُنَّ زيدٌ عالمًا. وإن كان الفعلُ يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما وكانا غير عاقلين، أو عاقلاً وغير عاقل أقمت أيهما شئت فقلت: كُسِيت الكعبة ثوبًا، وكسي ثوب الكعبة، وأُعطي زيدٌ درهمًا، وأُعطي درهم زيدًا. وإن كانا عاقلين أقمت المفعول الذي هو في المعنى فاعل بصاحبه، فقلت في مثل بعت زيدًا عبدًا: بيع زيد عبدًا، ترفع زيدًا وتقيمه مقام الفاعل لأنه الذي اشترى العبد وقبضه.

فإن كان أحد هذين المفعولين تُعدي إليه بحرف جر يجوز حذفه لم يجز أن تقيمه مقام الفاعل، ووجب أن تقيم الثاني فتقول في مثل: اخترت الرجال زيدًا، أو استغفرت الله ذنبًا: اختير زيد الرجال ومن الرجال، واستُغفر الله الذنب ومن الذنب. وإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أقمت الأول لا غير؛ لأنه المفعول الصريح، فقلت في مثل أعلمت زيدًا محمدًا خير الناس: أُعلم زيدٌ محمدًا خير الناس.

فصل: وأمَّا كيف يُصاغ الفعل إذا بُني لِمَا لَم يُسم فاعله؟ فإنه لا يخلو أن يكون صحيحًا، أو مُعتلاً، فإن كان صحيحًا، أو مُعتل الفاء أو اللام ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره إن كان ماضيًا؛ فقلت: ضُرِب زيدٌ، وخُشي الله، ووُزِن القطن، ودُعي عمرو، وكُفِيَ أخوك الشر. تقلب حرف العلة ياء لانكسار ما قبله سواء كان أصله الياء أو الواو. وهذا التمثيل، والثلاثي قال الله سبحانه: ﴿**ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له**﴾ [الحج: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿**قُتِلَ الإنسان ما أكفره**﴾ [عبس: ١٧]، وتقول في الرباعي: والخُماسي، والسداسي بالزيادة: قُرمُط الكتاب، وأُرتُقِي المنبر، واختير عمرو الرجال، قال الشاعر: (طويل)

ومنّا الذي اختير الرجال سماحة وجُودًا إذا هبَّ الرّياح الزّعازعُ(١)

فإن كان الفعل مستقبلاً ضممت أوَّله أيضًا، وفتحت ما قبل آخره فقُلت: يُضرب زيدٌ، ويُوزن القطن، ويُخشى الله. ويُدعى عمرو، ويُكفى أخوك. تقلب حرف العلة ألفًا لانفتاح ما قبلها، وتقول فيما عدا الثلاثي: يُقرمط الكتاب ويُرتقى المنبر، ويُستخرج المتاع. وإن كان معتل العين كسرت أوَّله، إن كان ماضيًا وقلبت عينه بالانكسار ما قبلها، فقلت في مثل سام زيدٌ عبده بكذا وباعه بكذا: سُيم العبد وبُيع هذا، وهذا هو الوجه الصحيح والمختار. ويجوز أن ترومه إلى الضم، فتقول: سيم، وبيع، إلحاقًا بالأصل سواء كان من ذوات الياء أو الواو، وقد قرئ: ﴿ **وغُيضَ الماء**﴾ [هود: ٤٤]، وقيل:﴿ **فبعدًا للقوم الظالمين** ﴾[المؤمنون: ٤١]، و﴿ **سيئت وجوه الذين كفروا**﴾ [الملك: ٢٧] ومنهم من يجيز ضم أول الفعل ويقلب عينه واوًا لانضمام ما قبلها، فيقول: سوم العبد وبوع وعلى ذلك أنشد ابن الأعرابي: (رجز)

ليت وما ينفعُ ليتٌ ليت ليت زمانًا بُوعَ فاشْتَرَيت(٢)

وهي لغة ضعيفة جدًا. فإن كان معتل العين مستقبلاً ضممت أوَّله، وفتحت ثانيه، وقلبتَ عينه ألفًا لانفتاح ما قبلها إذا كان ثُلاثيًّا، فقُلت: يُسامُ وتباعُ. ومن الأفعال ما لا يُستعمل إلا لما لم يُسم فاعلُه غالبًا مثل: عنيتُ بالأمر وأولعتُ به، وطُلَّ دمهُ،

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٥١٦/٢، وفيه: (منا الذي.. وخيرًا إذا هبَّ..).

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج، انظر: ديوانه: ١٧١.

وغُبِنَ الرجل رأيه، ورُهصت الدابة، ونُتجت الناقة، وزُهيت علينا يا رجل، وفُلحَ الرجل من الفالج، وغم الهلال، وغُشي على الرجل وأهل الهلال، واستهل الهلال، وشدهت عنه. وامتقع لونه. ونُعست المرأة، ونحو ذلك. وإذا أمرت بهذا الفعل حاضرًا لم يكن إلا باللام لِتُعن بحاجتي يا رجل، ولتولع بالأمر، فافهمه.

فصل: وأمَّا أي فعل لا يجوز أن يُبنى لما لم يُسم فاعله فستة أنواع: كان وأخواتها، وما تصرف منها، وما حُمِلَ عليها، والفعل الخاص للطباع، وكُل فعل انتصب فاعله على التمييز والأفعال الستة التي لا تنصرف، والألوانَ والعاهات مثال ذلك كله: كان زيدٌ قائمًا، وشرف زيدٌ، وتصبّب بدنُهُ عرقًا، ونِعْمَ الرجل أخوك، واحمرَّ زيدٌ واعورَّ. لا يجوز أن تقول: كُنى زيدٌ، ولا شرف زيدٌ، ولا تُصبّب، ولا أنعم، ولا أُحمِر ولا أعور فافهم ذلك.

باب المبتدأ وخبره

ولك في هذا الباب سبعة أسئلة، وهي: ما المبتدأ؟ وما أحكامه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما الخبر؟ وما أحكامه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما يجوز حذفه منهما وما لا يجوز؟

فصل: أمَّا ما المبتدأ؟ فهو كل اسم ابتدأت به لتخبر عنه معرّى من العوامل اللفظية، وذلك نحو قولك: الله ربنا، إذا أخبرت عن الإلهية بالربوبية، وربنا الله؛ إذا أخبرت عن الربوبية بالإلهية، ومثله: محمد رسول الله، وزيدٌ قائمٌ.

فصل: وحكم المبتدأ أن يكون مرفوعًا بعامل معنوي ذلك المعنى هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره. وجعلك له أولاً لثاني، ذلك الثاني حديث عنه، سواء ظهر فيه الرفع أو قدر، مثل: زيد قائم، وموسى قاض. وإنما أعطي الرفع لمضارعته الفاعل وضارعه من حيث كان كل واحد منهما يطلب الخبر، إلا أن خبر الفاعل يكون مقدمًا عليه، مثل: قام زيد. فالقيام خبر عن زيد، والمبتدأ يكون خبره متأخرًا عنه في الغالب مثل: زيدٌ قام، وقيل أعطي الرفع لأنه أول الكلام والرفع أوّل الإعراب فأعطي الأول الأول.

ومن أحكام المبتدأ: أن يكون أولاً في الرتبة، معرفة أو مقدرًا بالمعرفة. فالمعرفة

مثل قولك: أنا قائم، وزيد قائم، وهذا مُنطلق، وزيدٌ سائرٌ، وغُلامُك خارجٌ، فالمبتدأ في هذا كله معرفة، والمقارب للمعرفة كل نكرة خُصصت بوصف، أو ثُنيت بعطف، أو وصلت بحرف مثال الجميع قولك: في المسجد رجل عاكف، ومثله: رجلٌ عالم خيرٌ من جاهل، قال الله تعالى:﴿ **ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشرك** ﴾[البقرة: ٢٢١]، ﴿**ولأمةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركة** ﴾[البقرة: ٢٢١]، وتقول في العطف: في الدار رجلٌ وابنه، وتقول في الصلة: ما في الناس خيرٌ منك.

ولا يبتدأ بالنكرة إلا في سبعة مواضع: إذا نُعت، أو عُطفَ عليها، أو وصلت، وقد مضى تمثيل ذلك. وإذا تقدم خبرها عليها مثل: عليك ثوبٌ، ولك مالٌ، وإذا كان دعاءٌ له كقوله تعالى:﴿ **سلامٌ على إل ياسين** ﴾[الصافات: ١٣٠]، أو دعاء عليه كقوله تعالى:﴿ **ويلٌ للمطففين** ﴾[المطففين: ١]، وإذا كان الكلام جوابًا للاستفهام، نحو أن يقول قائل: من في المسجد؟ فتقول: رجل يُصلي، وإذا كان استفهامًا نحو: هل أحد في الدار؟ أو نفيًا نحو: ما أحد خيرٌ منك. ويجوز أن تأتي بمبتدأين، أو ثلاثة أو أكثر، إذا ربطتها بضمائر فقلت: زيدٌ أبوه داره مبنية ويجوز تأخير الضمائر على أن تأتي بها معكوسة نحو قولك: زيدٌ عمرو هندٌ بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده في دارها من أجله معه، هو في الأصل هندٌ زيدٌ عمرو خالد بكرٌ قائم عنده في داره من أجله معها. والتقدير بكر قائم عند خالد في دار عمرو لأجل زيد مع هند.

فإن وقع اسم الفاعل خبرًا لغير من هو له في هذه المبتدآت المتبعة، وجب إبراز ضمير الفاعل بخلاف الفعل لقوته بتضمن ضمير من ليس هو له بخبر، فتقول: زيد هند يضربها، فزيد مبتدأ، وهند مبتدأ ثان، ويضربها خبر هند، وهي جُملة فيها ضمير مستتر يعود على زيد، ونقول في اسم الفاعل: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو فيبرز الضمير الفاعل، ولا يجوز استتاره فيه؛ لأنه لا يعود على زيد لأنه ليس هو له بخبر، وهذا دليل على قوة الفعل وضعف اسم الفاعل.

فصل: والمبتدأ ينقسم على ثلاثة أقسام: مبتدأ يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره، وهو كل مبتدأ وقع استفهامًا، أو أخبر عنه بفعل أو معرفة؛ نحو قولك: من في الدار؟ ولو قلت: في الدار من؟ لَمْ يَجُزْ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام. وتقول: زيد قام، ولو قلت: قام زيد، لارتفع الاسم فاعلاً، وتقول: زيد أخوك، فتخبر بالأخوة عن

الزيدية ولو قلت: أخوك زيدٌ، لكان الأخ مبتدأ، وزيد خبر الأخ لا يجوز غيره. ومبتدأ يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه، وهو كل مبتدأ أخبرت عنه باستفهام مثل: أين زيد؟ وكيف محمد؟ ومبتدأ يجوز تقديمه وتأخيره وهو كل مبتدأ أخبرت عنه بمفرد نكرة، أو بحرف، أو ظرف، أو جملة ابتدائية، أو فعلية، مثل: زيدٌ قائم، وزيدٌ أمامك، وأمامك زيدٌ، وزيدٌ في الدار، وفي الدار زيدٌ، وزيدٌ أبوه منطلقٌ، ومنطلقٌ أبوه زيدٌ، وزيدٌ قائم أبوه، وقام أبوه زيدٌ، فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا الخبر؛ فهو كل كلام تمت به الفائدة؛ لأنك إنما تأتي بالمبتدأ ليعتمد عليه الخبر، وتأتي بالخبر لتفيد به عن المبتدأ.

فصل: وحكم الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلته نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ هو القائم، والقائم زيدٌ، والمتنزل مثل قوله تعالى: ﴿**وأزواجه أمهاتهم**﴾ [الأحزاب: ٦]، أي بمنزلة الأمهات، مثله: زيدٌ الأسد شدة، وعمرٌو حاتمٌ جودًا، أي بمنزلتهما في الشجاعة والكرم.

ومن حُكمه أن يكون متأخرًا في الرتبة نكرة، أو ما قارب النكرة. فالنكرة: كل اسم ليس فيه ألف ولام ويحسنان فيه، ويجوز عليه دخول رُبَّ؛ من نحو: رجلٌ، وامرأة، وضاربٌ ومضروبٌ وما أشبه ذلك. والمقارب للنكرة كل معرفة أخبرت بها عن معرفة كقولك: أخوك زيد، فأخوك: مبتدأ، وزيدٌ: خبره. وكان زيدٌ هاهنا مقاربًا للنكرة؛ لأنه وقع موقع مشتقٍّ ذلك المشتق متضمن ضميرًا قد عمل فيه الرفع إذ لا بد في كل خبر من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ليربطه به. فقد صار هو وما تضمن كالجملة والجمل نكرات فإذا قلت: أخوك زيد فتقدير الكلام: أخوك المُسمى بهذه التسمية فافهم ذلك فإنه من اللطيف.

فإن كان الخبر اسمًا ظاهرًا صحيحًا مفردًا كان الرفع فيه ظاهرًا نحو قولك: محمد رسول الله ﷺ والرافع له في الرافع للمبتدأ، هذا هو الوجه الصحيح المختار وقد قيل إن المبتدأ رافعٌ للخبر، والخبر رافعٌ للمبتدأ، وقال آخرون: بل الابتداء رافع للمبتدأ، والمبتدأ رافعٌ للخبر. وقيل: إن الابتداء والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر، ولكل واحد من هذه الأقوال علل يطول شرحها، ولا أعرف بعضها.

والحجة لما ذهبنا إليه أن المبتدأ لا يرفع الخبر؛ لأنه في الغالب جامد، ولو رفعه

لكان مشبهًا للفعل، ومرفوع الفعل فاعل، ووجهٌ آخر وهو أن المبتدأ هو الخبر في المعنى والشيء لا يعمل في نفسه، ولو جاز ذلك لكان الموصوف عاملاً في الصفة، والمؤكد عاملاً في التوكيد، وصاحب الحال في الحال. والخبر لا يعمل في المبتدأ لأن الأسماء لا تعمل محذوفة، ولا يقوم معمولها عليها. وقد يُحذف الخبر مع أن المخبر عنه إذا تقدم كان في رتبته، والخبر عامل به قبل وجوده وغير الشيء لا يعمل في شيء نفسه. ووجه آخر؛ وهو أن الخبر قد يكون حرفًا، أو ظرفًا، أو جُملة، ولا يجوز إعمال شيء منها في المبتدأ، أو يكون الخبر ثلاث كلمات وأربع كلمات وأكثر، ولا يجوز إعمال كلمة منها دون سائرها، ولا إعمالها مجتمعة في شيء واحد.

والمبتدأ والابتداء لا يرفعان الخبر جميعًا؛ إذ العمل الواحد لا يكون لعاملين وقد يكون العملان لعامل واحد، ومن حُكمه أن الخبر إذا كان جملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو حرف وما اتصل به، أو ظرف وما أضيف إليه، كان الرفع في جميع ذلك مقدرًا، وجميع ظروف المكان يجوز أن تقع أخبارًا عن الأحداث كلها والأشخاص لتمكنها، تقول: زيدٌ عندك، والقتال خلفك. وجميع ظروف الزمان يجوز أن تقع أخبارًا عن الأحداث كلها، تقول: الخروج يوم السبت، والوقوف يوم الجمعة. ولا يجوز أن تقع أخبارًا عن الأشخاص؛لأن الفائدة لا تتم إلا بِهَا لو قلت: زيد يوم الجمعة لم تكن مُخبرًا بشيء، وكذلك الأحداث لا تكون أخبارًا عن الجثث كما أن الجثث لا تكون أخبارًا عن الأحداث، فلو قُلت: زيدٌ القتال، أو القتال زيد، لم يجز، وامتناعه للعلة التي قدمناها، وهي أن الخبر إذا كان مفردًا كان هو المبتدأ، أو منزلاً منزلته، والجثة لا تكون حدثًا، والحدثُ لا يكون جثة فافهم ذلك.

فصل: والخبر ينقسم ثلاثة أقسام: خبرٌ يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه، وخبر يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره، وخبر يجوز تقديمه وتأخيره، وقد تقدم تفصيله في فصل قسمة المبتدأ فخذه من هناك. ويجوز أن تأتي بخبرين وثلاثة وأكثر، قال الله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ مُسفرة * ضاحكة مستبشرة**﴾[عبس: ٣٨، ٣٩]، فوجوه مبتدأ، ومسفرة خبر أول، وضاحكة خبرٌ ثان، ومستبشرة خبرٌ ثالث، ومثله قول الشاعر: (رجز)

من يك ذا بتٍّ فهذا بتّي ... مُـضيّف مقيضٌ مـُشتَي
نجوتُهُ مِنْ نَعجات ستٍّ ... من غَزلِ أمي ونسيج بنتي[(١)]

فجاء بهذا مبتدأ وأخّر عنه بستة أخبار: أوّل بتي، والثاني: مُضيف، والثالث: مقيضٌ، والرابع: مشتي، والخامس: من غزل أمي، والسادس: نجوته. وكونها أخبارًا أولى من كونها نعتًا للخبر؛ لأن الأخبار يُرادُ بها التنكير، والنعت يقربها من المعرفة.

فصل: وجواز الحذف في المبتدأ والخبر على ثلاثة أضرب: حذف المبتدأ وذكر الخبر، وهو كثير لأنه يتقدر تقديرًا واحدًا، قال الله تعالى:﴿ **سورةٌ أنزلناها** ﴾[النور: ١]، والتقدير: هذه سورة، وقال:﴿ **فإخوانكم في الدين** ﴾[الأحزاب: ٥] أي: فهم إخوانكم، ومثله: كتاب الأحكام، وباب القول.

وحذف الخبر وذكر المبتدأ وهو قليل؛ لأن الفائدة إنما تكون في الخبر وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**طاعة وقولٌ معروف** ﴾[محمد: ٢١] تقديره: طاعة أمثل ما تعلمون، وقول معروف أحسن ما تقولون، ولا يجوز ذلك إلا إذا عرف المعنى، وتقدّر تقديرًا واحدًا، وحذف بعض الخبر نحو قولك: البرُ مدٌّ بدينارٍ، والتقدير: مدٌّ منه بدينار. وكذلك ما أشبهه فافهمه، وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى.

باب كان وأخواتها

ولك فيه خمسة أسئلة: ما هي؟ وكم هي؟ وما معانيها؟ وما عملها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمّا ما هي؟ فهي أفعال، والدليل على فعليتها أربعة أشياء: التصرف نحو كان يكون سيكون، والثاني: اتصال الضمير المرفوع بها نحو: كُنتُ ولستُ، والثالث: دلالتها على الفعل المحذوف في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، نحو قولهم: زيدًا لستُ مثله، تقديره: زيدٌ لست مثله، والرابع: استتار ضمير الشأن فيها، نحو: كان زيدٌ قائماً تقديره: كان الأمر زيدٌ قائم، قال الشاعر: (طويل)

إذا مُت كان الناس نصفين شامتٌ ... عليَّ ومُثْنٍ بالذي كُنتُ أصنعُ[(٢)]

(١) البيت الأول في ديوان رؤبة.
(٢) البيت للعجير السلولي انظر: الكتاب: ٣٦/١.

قال الله تعالى: ﴿وإنه كان يقول سفيهنا على الله شططا﴾[الجن: ٤]، ولكونها أفعالاً جاز إعمالُها محذوفة، قالت ليلى الأخيلية: (كامل)

لا تَغْزونَّ الدّهر آلُ محرف إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا(١)

أرادت إن كُنت ظالمًا وإن كُنت مظلومًا.

فصل: وأمَّا كم هي؟ فثلاثة عشر فِعلاً سوى ما تصرف منها وما حُمِلَ عليها، وهي: كان، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وأضحى، وصار، وليس، وما زال، وما دام، وما انفك، وما برح، وما فتئ. ولكل واحد منها مستقبل يعمل عمله: مثل: يكون، ويصبح، إلا ليس فلم يستعمل منها للمستقبل. والذي حُمِلَ عليها ستة أفعال وحروف، فالأفعال: كاد، وعسى، وجعل، وأخذ، وطفق، وكرب، والحرفُ: ما النافية.

فصل: وأمَّا معانيها فمختلفة؛ فمعنى كان، وأصبح، وليس، وظل، وبات، وأضحى بغير زمان الخبر، ومعنى صار: انقلاب الخبر، ومعنى ليس: النفي، ومعنى ما لزم أوَّله ما دام الخبر، ومعنى فكان: مُفردةٌ، وهي أم الباب لأن كل شيء داخل تحت الكون، وأصبح وأمسى أختان؛ للزومهما طرفي النهار. وظلَّ، وبات أختان؛ لتعاقب زمانهما، وأضحى وصار وليس مفردات، وما لزم أوله ما أخوات لدوام الخبر.

فصل: وأمَّا عملُها؟ فهي تعمل الرفع في الأسماء والنصب في الأخبار لفظًا أو تقديرًا، مثل: كان زيدٌ قائمًا، وأصبح أخواك عالمين، وظلت هندٌ واقفة، وما زال إخوتك عالمين، وكذلك للباقي. وكلُّها داخلٌ على المبتدأ وخبره، ولذلك يجوز أن تقع خبرًا لها ما جاز في خبر المبتدأ غالبًا، وإنما نقلت إلى المبتدأ والخبر لنقصانها عن الفعل الحقيقي التام. ونقصت من ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن الفعل الحقيقي يدل على الحدث وزمان الحدث، وهذه لا تدل إلا على الزمان فقط.

الثاني: أن مرفوعها في المعنى هو منصوبها، فإذا قلت: كان زيدٌ قائمًا، فزيدٌ هو القائم، والقائم هو زيدٌ. ومرفوع الفعل غير منصوبه، فإذا قلت: ضرب زيد عمرًا،

---

(١) ليلى الأخيلية هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال، وهي أشعر النساء، لا يُقدم عليها غير الخنساء. الشعر والشعراء: ٤٤٨/١.

فزيد غير عمرو، وعمرٌو غير زيد.

الثالث: أنها تكون حروفًا زائدة معناها الصلة لا فاعل لها ولا مفعول، نحو قولك: ما كان أحسن زيدًا، قال الله تعالى:﴿**كيف نُكلمُ من كان في المهد صبيًّا** ﴾[مريم: ٢٩] فصبيًّا منصوب على الحال، وكان زائدة ومثله قول الشاعر: (طويل)

سُراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَى على كان المُسومة الجِيادِ[(١)]

والفعل لا بد له من فاعل، فمتى كان الخبر مفردًا كان النصبُ فيه ظاهرًا، مثل: كان زيدٌ قائمًا، ومتى كان جُملة، أو ظرفًا أو حرفًا كان النصبُ فيه مُقدرًا، مثل: كان زيدٌ قام ويقوم، وإن تقم يَقُم معك، وكان زيدٌ أبوه مُنطلقٌ، وكان زيدٌ أمامك، وكان زيدٌ في الدار.

فصل: وأمَّا ما أحكامها؟ فهي كثيرة منها أنه يجوز تقديم أخبارها على أسمائها وعليها، تقول:كان قائمًا زيدٌ، قال الله تعالى:﴿ **وكان حقًّا علينا نصرُ المؤمنين** ﴾ [الروم: ٤٧]، وفي تقديم خبر ما لزم أوَّله ما، وفي تقديم خبر ليس عليها خلاف، فيجوز ما زال قائمًا زيدٌ، وليس قائمًا زيدٌ بلا خلاف، ويجوز: قائمًا ليس زيدٌ، وقائمًا ما زال زيدٌ بخلاف. فمنهم من لا يجيز تقديم معمول ليس عليها؛ لأنها غير متصرفة في نفسها فلا تتصرف في معمولها، ولا يجيز تقديم معمول ما زال وأخواتها لما في ما من معنى المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه، ومنهم من يُجيزهما جميعًا. أمَّا ليس فتقول: إنها وإن لم تتصرف في نفسها فهي مُنصرفة في معناها، لأنها جاءت بلفظ الماضي نفيًا للمستقبل وهي فعلٌ صريح فقويت على العمل. وأمَّا ما لزم أوَّله ما فتقول: إنه ليس بمصدر صريح، وإنما هو مشبه به لأن ما عنده حرف نفي، ولو كانت مصدرًا، لكان لها موضع من الإعراب.

وقد قدمنا أنه يجوز أن يقع خبرًا لها ما جاز في خبر المبتدأ، وقلنا غالبًا احترازًا من الفعل الماضي؛ لأنه لا يقع خبرًا لِصَار، ولا لليس ولا لما لزم أوّله ما في قول أكثر النحويين، ولذلك علل إعراضنا عنها للاختصار، فأمَّا باقيها فيجوز أن يخبر

---

(١) أنشده الفراء، انظر: أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد: ١٣٦.

عنها بالماضي قال الله تعالى: ﴿وإن كان قميصه قُد من دُبُر﴾ [يوسف: ٢٧]، وقال زُهير بن أبي سلمى: (طويل)

وكأن طَوى كشحًا عَلَى مُسْتكنةٍ فلا هو أبدَاها ولم يتقدَّمِ[١]

وقد روى سيبويه عن بعض العرب ليس خلق الله مثله، أي: ليس الشأن خلق الله مثله، فأخبر عنه بماضٍ وهو شاذ ومثله قول الشاعر: (طويل)

وقولا لها ليس الضلال أجارنا ولكننا جرنا لنلقاكم عَمْدَا

فأخبر عن ليس (بأجارنا) وهو فعل ماض.

ومن أحكامها أنه لا يجوز أن يستثنى خبر ما لزم أوله ما بإلا، فلو قُلت: ما زال زيدٌ إلا عالِمًا لم يجز، لأنك إذا قُلت: زال زيد عالِمًا نفيت عنه العلم. فإذا أجبت بحرف نفي فقلت: ما زال زيدٌ عالِمًا، نفيت النفي، ونفي النفي إيجاب. فأوجبت له العلم، فإذا قلت: إلا عالِمًا نفيت عنه العلم بإلا؛ لأن الاستثناء من الموجب منفي، فيكون موجبًا للخبر بما، نافيًا له بإلا في فينة واحدة، وهذه مُحال. ولو قلت: ما كان زيدٌ إلا قائمًا كان جائزًا، وكذلك الباقي.

ومن أحكامها: أنك إذا جئت في هذا الباب بمعرفة ونكرة رفعت المعرفة اسمًا، ونصبت النكرة خبرًا تقدمت أو تأخرت، لا يجوز غير ذلك إلا في ضرورة الشاعر. فإن جئت بمعرفتين رفعت أيهما شئت اسمًا، ونصبت الأخرى خبرًا، نحو قولك: كان زيدٌ القائم، وكان زيدًا القائم. فإن فصلت بينهما بمضمر مُنفصل كنت مخيرًا في الخبر إن شئت رفعته، وجعلت المضمر مبتدأ وكانا في موضع نصب خبرًا لكان، وإن شئت نصبت الخبر وجعلت الفاصل حرفًا لا موضع له من الإعراب، مثال ذلك كُله: كان زيدٌ هو القائمُ، والقائم، وعليه القراءة:﴿ إن كان هذا هو الحقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] و(الحقُّ) يقرأ بالرفع والنصب، ومثله:﴿ كانوا هم الظالمون ﴾[الزخرف: ٧٩]، و(الظالمين) فإن كان معرفة ونكرة رفعت على الابتداء، والخبر فقلت: كان زيد هو قائم إلا أن يكون الضمير تأكيدًا للاسم، فتنصب حينئذ لأنه ليس هناك.

---

(١) انظر: ديوان زهير صنع ثعلب: ٢٢.

فصل: قال الشاعر: (طويل)

فكُن أكيسَ الكيسى إذا كُنتَ فِيهمُ   وإنْ كُنتَ في الحمقى فكُنْ أنت أحمقا

والقوافي منصوبة بدليل قوله:

وللدهر أثوابٌ فكُنْ في ثيابه   كلبسته يومًا أجدَّ وأخلَفَا[(١)]

أراد الابتداء لرفع كما قال الآخر: (طويل)

أتبكي على لُبنى وأنتَ تركتها   وكُنْتَ عَلَيْها في المَلى أنت أقدرُ[(٢)]

بالرفع بدليل قوله في القافية الثانية:

فإن تكن الدنيا بلبنى تنكَّرت   فللدهر والدُّنيا بطُونٌ وأظهرُ[(٣)]

ولا يفرق بينهما إلا بالاعتقاد.

وقد تضمن كان وأخواتها ضمير الشأن والقصة ويُسميه الكوفيون ضمير المجهول، لأنه لا يرجعُ على مذكور، ولا بدَّ من جُملةٍ تُفسرهُ إمَّا فعلاً وفاعلاً، وإمَّا مبتدأ وخبرًا. ولا يجوز أن يكون في الجملة ضمير، ومثال ذلك كُله: كان زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مبتدأ، وقائم خبره، وهما في موضع نصب خبرًا لكان، واسمها مستتر فيها بمعنى الشأن، ومثله: كان يقوم زيدٌ، والتقدير: كان الشأن يقوم زيدٌ، فإذا ثنيت المسألتين قُلت: كان الزيدان قائمان، وكان يقوم الزيدان. وضمير الشأن يكون أبدًا في كان وأخواتها مستترًا، وفي باب المبتدأ والظن، وإن وأخواتها بارزًا، نحو قوله سبحانه: ﴿**قل هو الله أحد**﴾[الإخلاص: ١] ،﴿ **إني أنا الله** ﴾[القصص: ٣٠]، وتقول: ظَنَنْته زيدٌ قائمٌ. ولا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها فإن قُلت في مثل: كان زيدٌ ضاربًا بكرًا، كان بكرًا زيدٌ ضاربًا لم يجز؛ لأن بكرًا ليس باسم لها ولا خبر. وقد أجاز ابن السراج مثل: كان بكرًا ضاربًا زيدٌ، ولم يُعلل تعليلاً معتمدًا عليه، فأمَّا كان زيدٌ بكرًا ضاربًا فإنه يجوز، قال الله تعالى: ﴿**وأن الله كان بكل شيء عليمًا**﴾ [النساء: ٣٢]، و﴿**على كل شيء مقتدرًا** ﴾[الكهف: ٤٥]، وقد تتم هذه الأفعال فتكون بمعنى

---

(١) البيتان لعقيل بن علقة: انظر: شرح ديوان الحماسة، القسم الثالث: ١١٤٥.

(٢) البيت لقيس بن ذريح، انظر: ديوانه: ٨٦.

(٣) البيت أيضًا لقيس بن ذريح، انظر: ديوانه: ٨٦.

الحدوث والوقوع فتخرج عن حُكم الناقصة وترفع الفاعل وتدل على الحدث قال الله تعالى:﴿ **وإن كان ذُو عسرة** ﴾[البقرة: ٢٨٠]،﴿ **وحسبوا ألا تكون فتنة**﴾ [المائدة: ٧١]، وقال الشاعر: (وافر)

إذا كان الشِّتاءُ فأدفئوني فإنَّ الشيخَ يُهدِمُهُ الشِّتاءُ(١)

ومتى سقطت ما من دام وبرح وفتئ وانفك وزال كانت تامة في أحد القولين، وكان المنصوب بعدها حالاً.

فهذه أحكام كان وأخواتها، فأمَّا أحكام التي حملت عليها فنحنُ نفردُ لها هاهنا بابًا إن شاء الله سبحانه.

باب أحكام الأفعال الستة المحمولة على كان

وهي كاد، وعسى، وأخذ، وكرب، وجَعَل، وطفق، ومنهم من يسد فيها قارَب؛ لأن معناها جميعًا مقاربة الفعل واستدناء وقوعه، وهي ترفعُ الاسم لفظًا وتنصبُ الخبر تقديرًا غالبًا.

فصل: وأحكامها مختلفة كثيرة، منها: أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلاً مستقبلاً؛ تقول:كاد زيدٌ يقوم، وجعل يقول: كذا وأخذ يحدثنا، قال الله تعالى: ﴿**وإن يكاد الذين كفروا ليُزلقونك بأبصارهم**﴾ [القلم: ٥١]، وقال:﴿**وطفقا يخصفان عليهما**﴾ [الأعراف: ٢٢]، إلا أن خبر عسى يلزمه أن،قال الله تعالى: ﴿**عسى ربكم أن يرحمكم**﴾ [الإسراء: ٨]، و﴿**فعسى الله أن يأتي بالفتح**﴾ [المائدة: ٥٢]، ولا يجوز سقوطها إلا في الشعر ومتى سقطت كُنت مُخيرًا في نصب الاسم ورفع الخبر تشبيهًا بلعل، ورفع الاسم ونصب الخبر إلحاقًا بكان، قال الشاعر: (وافر)

عسى الكرب الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ(٢)

يروى برفع الكرب ونصبه على ما بينت لك فأمّا باقيها فلا يجوز أن يدخل أن في أخبارها إلا كاد وحدها ضرورة كما قال الشاعر:

---

(١) البيت للربيع بن ضُبع الفزاري أحد المعمرين قبل الإسلام، انظر كتاب الجمل للزجاجي: ٦٢.
(٢) البيت لهُدبة بن خشرم، انظر: الكتاب: ١/٤٧٨.

قد كاد طولُ البلى أن يمصحا(١)

وربما جعلوا خبرها اسمًا ولذلك قُلنا في الغالب، قال بعضُ العرب:

عسى الغُوير أبؤسا

ويروى أنه من كلام الزّباء بنت عمر بن الضرب الرومي. ويروى أنها من العمالقة وأنها بنت الضرب بن حسان بن أذينة بن السميدع بن هوبز ملك مدينة الجباريت، ومن كلامهم كاد زيدًا آيبًا.

ومن أحكام عسى أنك إذا قلت: عسى أن يقوم زيدٌ جاز فيه وجهان:

أحدُهما: أن يكون زيدٌ اسمًا لها متأخرًا، وأن يقوم خبرًا، وفي يقوم ضمير فاعل يبرز في التثنية والجمع إذا قُلت: عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون.

والوجه الثاني: أن يكون زيدٌ ارتفع لأنه فاعل يقوم والفعل فارغ، وأن في موضع رفع اسمًا لعسى، وقد تضمنت الخبر لأنها بصلتها تسد مسدَّ معمولين في هذا الباب، وباب الظن في نحو: ظننت أن زيدًا يقوم، فإذا ثنيت هذه المسألة وجمعتها لم تضمر شيئًا وقُلت: عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون. فإن قدمت زيدًا وقلت: زيدٌ عسى أن يقوم رفعت زيدًا بالابتداء، وفي عسى ضمير مستتر، وهو اسمها، وأن يقوم الخبر، فإن ثنيت أو جمعت قُلت: الزيدان عسيا، والزيدون عسوا أن يقوموا، وإن شئت لم تضمر شيئًا وقُلت: الزيدون عسى أن يقوموا. وكانت أن اسمًا لعسى وتضمنت الخبر على ما تقدم.

ومن أحكام كاد وسائر أخواتها أنها قد تتضمن ضمير الشأن والقصة؛ تقول: كاد هندٌ تقوم، أي: كاد الشأن هندٌ تقوم، قال الله تعالى: ﴿**كاد يزيغ قلوب فريق**﴾ [التوبة: ١١٧].

فأمَّا تخصيص بعضهم لكاد أن إيجابها نفي ونفيها وإيجاب، فكلامٌ غير معتمد عليه لأنه مُحاطٌ في اللفظ، مدخول في المعنى وكيف يكون الشيء إيجابًا نفيًا لشيء واحد بل نفيها نفي وإيجابها إيجاب. فإذا قلت كاد يقوم فمعناهُ قارب القيام. وإذا

---

(١) البيت منسوب لرؤبة في ديوانه.

قلت لم يكد يقم، فمعناهُ: لم يقارب القيام على الحالة المعتادة فهو في حالة الإيجاب، وإن لم يفعل القيام فقد فعل المقاربة.

ففعله واجب وهو في حالة النفي، وإن فعل القيام فلم يفعل المعتاد ففعله نفي ولكثرة القول بأن إيجابها نفي ونفيها إيجاب أورد ذلك بعض فقهاء تُهامة في مسائل إلى الفقيه السيد يحيى بن الحسين -رحمه الله- وذكر أن أمرها عجيب ونفيها وجوب فأجابه الفقيه برد ما أورد بقوله:

وكاد ما شأنها عَجِيبُ   لا تغلُطَن أيُّها الأدِيبُ

هي ونفيها فاعلمن نفي   محض وإيجابها وجوب

ولكل فعل من هذه الأفعال فعل حال يعمل عمله إلا عسى، فإنها لا تنصرف لشبهها بلعلَّ من حيث كان معناها الترجي، فقد صارت كالحروف، وكانت هذه الأفعال محمولة على كان، ولم يكن من أخواتها، لأنها تنقص عنها أشياء منها: أن أخبارها مقصورة على الفعلية، ووجهٌ آخر وهو أنها لا تعمل إلا بلفظ بمعنى المُضي والحال، ولا يعمل منها مُستقبل صريح ولا أمر ولا نهي، لأنها في الأصل تأتي حكاية لحال الفاعل، فيجوز أن تقول: سيكون زيدٌ قائمًا، ولكن قائمًا، ولا تكن قائمًا، ولا يجوز سيكاد يقوم، ولا تكد تقوم.

ومن المحمول على باب كان وأخواتها: ما ولا النافيتان؛ لأنهما ملاقيتان لليس من جهة المعنى فعملا عملها، وكان حقهما أن لا يعملا؛ لأنهما يدخلان على الأسماء مرةً، وعلى الأفعال مرة، وكما أن ليس ملاقية لها منعت التصرف، ونفي بها الفعل، وحق الفعل أن يكون منفيًّا وهي فعل صريح. وأمَّا **عاد** فبعض العرب يرفع بها الاسم وينصب الخبر، قال حسان: (كامل)

ولقد صبوت لها وعاد شبابها   غضًّا وعاد مزارُها مُستطرقًا[1]

وبعضهم يلحقُها باب إن، وسيأتي ذكرها وأنا مفرد هاهنا بابًا أذكرُ فيه ما لا يستغنى من أحكام ما النافية وأفردُها عن أخواتها إن شاء الله تعالى.

(١) لَم أعثر على هذا البيت في ديوانه.

باب ما النافية

ولك فيه ثلاثة أسئلة: كم مواضع ما؟ وما عملها في النفي؟ وكم شرطًا لها في العمل؟

فصل: أمَّا مواضعها فتسعة تكون منها أسماء في سبعة: وهي الاستفهام نحو: ما اسمك؟ والتعجب نحو: ما أحسنك، أو الظرف نحو: لا تلمني ما جفوتني أي: مدة جفائك إيَّاي. والخبر بمعنى الذي نحو: ﴿**ما عندكم ينفد**﴾ [النحل: ٩٦]، أي: الذي عندكم ينفدُ، والمصدر نحو: ما تفعل أفعل، وبمعنى النكرة الموصوفة، نحو: مررتُ بما مُعجب لك، أي: بشيء معجب لك، فهي في جميع هذه المواضع اسم تَحكُم على مواضعها بالإعراب.

فأمَّا التعجبية؛ فلا تكون إلا مبتدأ مرفوعًا، وأمَّا الظرفية فلا تكون إلا منصوبة على الظرف، وأمَّا سائر السبع فتُرفع مواضعها وتُنصب وتُجر على حسب العامل؛ إلا أن الشرط والاستفهام لا يعمل فيها إلا ما بعدهما إذا كان العامل فعلاً، فإن كان العامل حرف جر عمل متقدمًا. وتكون حرفًا في موضعين: زائدة، مثل: ﴿**فبما نقضهم ميثاقهم** ﴾[النساء: ١٥٥]، و﴿**مثلاً ما بعوضة** ﴾[البقرة: ٢٦]، ونافية مثل: ما زيدٌ قائمًا، وما أخوك فمنطلقًا ترفع الاسم وتنصب الخبر في لُغة أهل الحجاز وهي أفصح لنزول القرآن عليها، قال تعالى:﴿ **ما هذا بشرًا** ﴾[يوسف: ٣١]، و﴿**ما هُنَّ أمهاتِهِم** ﴾[المجادلة: ٢]، وترفع الاسم والخبر بعدها على الابتداء والخبر في لغة تميم، وهي أقيس لاشتراك الأسماء والأفعال بها ولا يعمل إلا ما استبد بها.

فصل: وأمَّا ما عملُها؟ فترفع الاسم وتنصب الخبر -كما قدمنا- تشبيهًا بليس، وقد ذكرنا وجه المشابهة بينهما، وقد تدخل الباء في خبرها تأكيدًا للنفي؛ قال تعالى: ﴿**وما هُم بخارجين من النار** ﴾[البقرة: ١٦٧]، و﴿ **ما أنتم عليه بفاتنين** ﴾ [الصافات: ١٦٢]، وتقولُ: ما زيدٌ بمنطلق. فإن عطفتَ على الخبر جاز ثلاثة أوجه: الرفع والنصب، والجر، تقول: بمنطلقٍ، ولا قائمٌ على الخبر وهي تميمية، ولا قائمًا على موضع الباء وهي حجازية، ولا قائم على لفظ منطلق في الحجازية جميعًا.

فصل: وشرائطها في العمل أن يليها اسمها ويليه خبرها مثل: ما زيدٌ قائمًا، فإن قدمت خبرها على اسمها فقلت: ما قائمٌ زيدًا، وفصلت بينها وبين اسمها بشيء،

مثل: ما إن زيدٌ قائمٌ، أو جئت بإلا في الاستثناء فصلاً بين الاسم والخبر مثل قوله تعالى: ﴿**وما أنت إلا بشرًا مثلنا**﴾[الشعراء: ١٨٦]، ونحو قول جرير: (وافر)

فما إن طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن مَنَايانا ودولةُ آخرينا[1]

لم نعملها ورفعت الاسم والخبر جميعًا بالابتداء، وهذا وجه نقصانها عن **ليس** لأن المشبه أضعف من المشبه به، و**ليس** فعل فقويت على العمل، ولذلك يجوز فيها: ليس زيد قائمًا، وليس قائمًا زيدٌ، وليس زيدٌ إلا قائمًا فافهم ذلك.

باب إنَّ وأخواتها

وفيه ستة أسئلة: ما هي؟ وكم هي؟ وما معانيها؟ وما عملها؟ ولِمَ عَمِلَت؟ وما أحكامُهَا؟

فصل: أمَّا ما هي؟ فهي حروف كلها إلا **أنَّ** المفتوحة؛ فهي اسم ناقص تقدر بالمصدر، ولها محلٌّ من الإعراب، تكون فاعلة نحو قولك: أعجبني أن زيدًا مُنطلق، فأعجب فعل، والنون والياء: مفعول، وأن: فاعل. والتقدير: أعجبني انطلاق زيدٍ، وتكون مفعولة نحو: كرهتُ أن زيدًا مُنطلق، تقديره: كرهتُ انطلاق زيد، وتكون مجرورة في مثل: عجبتُ من أن زيدًا مُنطلق؛ أي: من انطلاقه.

فصل: وأمَّا كم هي؟ فستة مع ما حُمِلَ عليها أو شُبِّه بها، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعل. وكُلُّها مشدّدات إلا ليت والذي حُمِلَ عليها حرفان، وهما: لا، وعسى في أحد وجهيها؛ أمَّا **لا** فمحمولة على **أن**؛ لأن لا للنفي، وأن للإيجاب، والعربُ تُحمل النقيض على النقيض كما تقول: إن غُلامَ السفر أفضل منك، تقول: لا غُلام سفر أفضل منك، ونحنُ نُفرد لها بابًا إن شاء الله تعالى. وأمَّا عسى فمحمولة على **لعلّ**؛ لأن معناهما الترجي، والعرب أيضًا تُحمل النظير على النظير فكما تقول: لعل زيدًا قائمٌ، تقول: عسى زيدًا قائمٌ، وقد قدمنا لعسى ذِكرًا، والذي يشبه بأنَّ حرف واحد وهي: عاد، تقول: عادَ زيدًا قائمٌ، قال حسان بن ثابت:

وعَادَ أيامَ الصبى مُستقِلةٌ

---

(١) البيت غير موجود في ديوان جرير، وهو منسوب إلى فروة بن مسيك بن الحارث، انظر: الكتاب: ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥.

وهي كلمة يمانية.

فصل: ومعانيها مُختلفة كاختلافها فمعنى إنَّ، وأنَّ: التأكيد، ومعنى لكن: الاستدراك بعد الجحد، ومعنى كأن: التشبيه، ومعنى لعلَّ: الترجي، ومعنى ليت: التمني.

فصل: وأمَّا ما عملها؟ فهي تعمل النصب في الأسماء، والرفع في الأخبار لفظًا أو تقديرًا؛ مثل: إن زيدًا قائمٌ، وأشهدُ أنَّ محمدًا رسول الله، وما عندي حقٌّ ولكِن بكرًا ظالمٌ، وكأن أخاك مُقيمٌ، وليتَ عمرًا قادمٌ، ولعلَّ الله يحدثُ بعد ذلك أمرًا، وإنَّ عسى قاضٍ.

فصل: وأمَّا لم عملت؟ فلمشابهتها الأفعال، وأشبهها من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الضمير المنصوب يتصل بها كما يتصل بالفعل تقول: إنه وإنما كما تقول: ضربَه وضربهما.

والثاني: أنَّ هذه الستة تدلُّ على الأحداث كما أن الأفعال تدلُّ عليها، فإنَّ وأنَّ يدلان على التأكيد، ولكنَّ وكأنَّ وليتَ ولعلَّ يدللن على الاستدراك والتشبيه، والتمني، والترجي. ألا ترى أنك لو قلت: كأنَّ زيدًا عمرٌو، لكان كقولك: شبهت زيدًا عمرًا، قد دلا جميعًا على المصدر وهو التشبيه.

الثالث: أنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي تقول: ليت ولعل، كما تقول: خرجَ ودخلَ، وإنما حركت الأواخر لالتقاء الساكنين، وخُصت الفتحة لأنها أخفُّ الحركات.

الرابع: أنها مركبة من ثلاثة أحرف وأربعة أحرف أصولاً، والفعل لا يكون إلا ثلاثيًّا، أو رباعيًّا أصولاً، فإن وأنَّ وليت ثلاثية مثل: ضربَ، ونفعَ، ولكنَّ وكأنَّ ولعلَّ رُباعية مثل: دحرج، وقرمط. فلمَّا أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المُشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها. كما أن الفعل المتعدي يرفع الفاعل، وينصب المفعول في مثل ضرب زيدٌ عمرًا، وضربَ عمرًا زيدٌ، رفعت الخبر ونصبت الاسم، لأنها شبهت من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، كما تقول: ضربَ عمرًا زيدٌ، تقول: إنَّ زيدًا قائمٌ. وألزمت هذا الحد لضُعفها. وذلك أنها لم تتصرف في نفسها فتتصرف في معمولها وأصلُها أنها داخلة على المبتدأ وخبره، فنصبت المبتدأ وصيرته خبرها لأنها لفظية وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي فسلبته معموله.

فإذا كانت داخلة على المبتدأ وخبره، جاز أن يخبر عنها بما يخبر عن المبتدأ من مفرد وجملة، وظرف وحرف مثال ذلك كله: إن زيدًا قائمٌ، وإنَّ زيدًا قام، وإن تقم يقم، وإن زيدًا أبوهُ مُنطلق، وإنَّ زيدًا أمامك، وإنَّ زيدًا في الدار. فمتى كان الخبر مفردًا كان الرفع فيه ظاهرًا، ومتى كان جُملة، أو ظرفًا، أو حرفًا كان الرفع فيه مقدرًا فصار جُملة الأمر أنها نقصت عن الفعل أربعة أشياء:

الأول: لا يتقدم منصوبها عليها لعدم تصرفها.

الثاني: لا يتقدم مرفوعها على منصوبها لأنها لزمت حدًّا واحدًا لضعفها.

الثالث: أن مرفوعها هو منصوبها في المعنى خلافًا للفعل.

الرابع: أنه يقع موقع مرفوعها الحروف والظروف والجملة.

فصل: وأمَّا أحكامها فثلاثة أضرب: واجبٌ، وجائزٌ، وممتنعٌ.

أمَّا الواجب: فإنك إذا عطفتَ على اسم لكن وكأن وليت ولعل قبل الخبر وجب النصب، تقول: كأنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، ولعلَّ محمدًا وعبد الله قادمان، وليتَ بكرًا وأخاك مُنطلقان، لا يجوز غير ذلك. لأن هذه الأحرف قد غيرت معنى الابتداء بما أحدثت من معاني الأفعال، فلا مساغ العطف بالرفع على الموضع خلافًا لأنَّ، وإنَّ. وكذلك لو نعت أسماء هذه الأربعة الأحرف أو أكدتها، أو أبدلت منها قبل الخبر أو بعده وجب النصب في جميع ذلك كله، تقول: ليت زيدًا الظريف أخاك نفسه قائمٌ، وليت زيدًا قائمٌ الظريف نفسه أخاك.

ومن الأحكام الواجبة أن كل موضع صلح فيه الاسم والفعل تُكسر فيه إن مثل: إن زيدًا قائمٌ، لأنه يجوز أن تقول: زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ. فقد صلح في موضعها الاسم، والفعل وقس على ذلك.

وكُلُّ موضع صلح فيه الاسم دون الفعل، أو الفعل دون الاسم، تُفتح فيه إن مثل: لولا أنَّ زيدًا مُنطلقٌ لكلمته، فهذا موضع يصلح فيه الاسم دون الفعل. لأنك تقول: لولا زيدٌ منطلق لكلمتك، وتقول: لو أنَّ زيدًا قائمٌ لكلمته، فهذا موضع يصلح فيه الفعل دون الاسم لأنك تقول: لو قام زيدٌ لكلمته. لأن لو من خواص الأفعال فلم يسمع في كلام العرب منطوقًا بها مع الاسم إلاَّ أن يكون موضعًا يتقدر فيه الفعل مثل قولهم: لو ذات سوار لظمتني. أراد لظمتني ذات سوارٍ لضمتني، وقال ابن الدمنية: (طويل)

رمتني بطرفٍ لو كميًّا رمَتْ بِه لبُلَّ نجيعًا سَحْرُهُ وبنائقُه[١]

أراد لو رمت كميًّا رمته فحدث الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، ومنه قول الله -عز وجل-:﴿ **قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي** ﴾[الإسراء: ١٠٠].

ولولا من خواص الأسماء فلو قُلت: لولا حضر زيدٌ لكلمتُك، كان التقدير: لولا أن حضر، وحذف الموصول لدلالة الصلة عليه، قال الله تعالى:﴿ **وما منا إلا له مقامٌ** ﴾[الصافات: ١٦٤] أي: من له مقامٌ معلومٌ، وكذلك لو وقعت **إن** فاعلة أو مفعولة أو مجرورة لحلت محلَّ الاسم فوجب فتحها. فأمَّا قولهم: **إن** تكسر في أربعة مواضع: في ابتداء الكلام، وإذا كان في خبرها اللام، وإذا كانت بعد القول، أو جوابًا للقسم. وتُفتح في أربعة: بعد لو، ولولا، وحرف الجر، والفعل إذا لم يكن في خبرها اللام، فإنَّ ذلك داخل تحت ما قدمت لك من الفرق بينهُما.

فصل: وأمَّا الجائز؛ فإنك متى نَعتَّ اسم **إنّ**، أو أبدلت منه، أو أكدته، أو عطفت عليه بعد الخبر، أو قبله جاز لك أبدًا وجهان: النصبُ على اللفظ، والرفعُ على الموضع، إلا أنك إذا عطفتَ فمثل الخبر بالنصب ثنيت الخبر، وإذا رفعت أفردته، ومثال الجميع: إن زيدًا الظريف والظريفُ قائمٌ، وإن زيدًا أخاك وأخوك مُنطلق، وإنَّ تميمًا أجمعونَ وأجمعين خارجون، وإن زيدًا وعمرًا قائمان، وإن زيدًا وعمرٌو قائمٌ. وإنما قلت هاهنا قائمٌ، ولم تقُل: قائمانِ؛ لأنَّ زيدًا: منصوب بأن وعمرو: معطوف على المبتدأ، وكل واحد منهما يطلب الخبر فلا يعمل فيه عاملا الابتداء وإنَّ، فرفعت قائمًا خبرًا لزيدٍ وحذفت خبر عمرو والتقدير إن زيدًا قائم وعمر قائمٌ. قال الشاعر: (طويل)

فمن يك أمسى في المدينة رحلهُ فــإني وقيَّارٌ بــهـا لغريــبُ[٢]

فإن اتبعت بعد لخبر جاز الرفع والنصب أيضًا فتقول: إن زيدًا قائمٌ الظريفَ والظريفُ، وإنَّ زيدًا قائمًا أخاك وأخوك، ونفسَه ونفسُهُ، وإنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا وعمرو، والنصبُ في جميع ذلك على لفظ اسم إنَّ، والرفع على موضعها لأنها لم تعبر معنى الابتداء بل زادته تأكيدًا. إلا أنك متى عطفت بالرفع بعد الخبر كان من ثلاثة

---

(١) البيت لابن الدمينة، انظر: ديوانه تحقيق: أحمد راتب النفاخ: ٤٤، والشعر والشعراء: ٧٣٢.
(٢) البيت لضابئ بن الحارث البُرجمي، انظر: الشعر والشعراء: ١/٣٥١.

أوجه: على موضع اسم إن، وعلى المُضمر في خبرها. فإذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو كان التقدير: هو وعمرو. وعلى الابتداء، والخبر محذوف تقديره إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو قائمٌ، وتكون عاطفًا جملة على جملة، فهذا كله في إن بلا خلاف، وفي أن بخلاف وقد أجاز بعضهُم ذلك في لكن وهو ضعيف. فإن عطفت على ليت ولعل وكأن بعد الخبر جاز وجهان: النصب على اللفظ، مثل: كأن زيدًا قائمٌ وعمرًا. والرفع من وجهين: على المضمر في الخبر، وعلى أنه مبتدأ والخبر محذوف، ومن الجائز في هذا الباب أن الخبر إذا كان ظرفًا جاز تقدمه على الاسم لاتساع العرب في الحروف والظروف، قال الله تعالى:﴿ **إنَّ لدينا أنكالاً وجحيمًا** ﴾[المزمل: ١٢]، و﴿ **إنَّ فيها قومًا جبَّارين** ﴾[المائدة: ٢٢].

ومتى جئت بلام الابتداء مع إن المكسورة جاز دخولها في أربعة مواضع: في الخبر متأخرًا مثل: إنَّ زيدًا القائم في الدار لزيدًا، وفي الفضلة متوسطة مثل: إنَّ زيدًا لفتى الدار قائمٌ. وفي الفضلة متوسطة، وفي الخبر جميعًا مثل: إنَّ زيدًا لفي الدار لقائمٌ، فإن خففت المشددة من هذه الأحرف كُنت مخيرًا إن شئت أعملتها وإن شئت ألغيتها، فتقول: إن زيدًا لقائمٌ وإن زيدٌ لقائمٌ، قال الله تعالى: ﴿ **إنْ كُلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ** ﴾[الطارق: ٤]، و﴿ **إن كُلاً لَمَّا ليُوفينَّهم ربُّك أعمالهم** ﴾[هود: ١١١]، وكذلك الباقي ويروى بيت الأعشى رفعًا ونصبًا وهو قولُه: (بسيط)

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا   أن هالكٌ كُلُّ من يحفى وينتعلُ[١]

ويروى هالكًا وكذلك لو اتصلت بها ما كنت أيضًا مخيرًا في الإلغاء والإعمال، مثل: إنَّما الله إلهٌ واحد، وإنما الله إلهٌ واحدٌ. والأجود أن تُلغى أنّ، وإنَّ ولكنَّ، وتعمل ليت ولعل وكأن لقوة دلالتها على الفعل، وتغير معنى الابتداء، فتقول: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ولعلَّما محمدًا منطلقٌ، وأكثر ما سمعت بيت النابغة منصوبًا وهو قوله: (بسيط)

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتنا أو نِصْفُهُ فَقَد[٢]

فصل: وأمَّا الممتنع في أحكام هذا الباب، فمثل: تقديم أسماء هذه الأحرف عليها،

---

(١) انظر: ديوان الأعشى: ٥٩.
(٢) انظر: ديوان النابغة الذبياني: ٤٥.

وتقديم أخبارها عليها بتَّة أو على أسمائها بغير الحرف والظرف، ومثل: دخول اللام في سائر أخوات إنَّ: لعل زيدًا ليقوم، ومع أنَّ في أربعة مواضع في الاسم متقدمًا مثل: إن لزيدًا القائم، وفي الخبر متقدمًا مثل: إنَّ لفي الدار زيدًا. ومع أن نفسها نحو لأنَّ زيدًا قائمٌ، وإنما لم يجز ذلك حتى لا يجمع بين حرفين مؤكدين، وإنما اضطر بعض حُذَّاق الشعر إلى ذلك فوهن الهمزة فقال: (طويل)

.... لهنك من برقٍ إلى حبيب[1]

وقال آخر: (طويل)

أرجَى شبابًا بَعْدَ تسعين حُجةً لهَنّي في لا مَطمَعٍ لطمُوعِ[2]

ومثله: (طويل)

ثلاثين حولاً لا أرى منك راحةً لهِنّكِ في الدُّنيا لباقية العُمرِ[3]

وفي الفضلة متأخرة عن الخبر مثل: إن زيدًا قائمٌ لفي الدار. وامتنع ذلك لأن المبتدأ قد استوفى خبره فلا معنى لتأكيد الفضلة بلام الابتداء بعد انقطاعه.

ومن الممتنع أضداد الأحكام الواجبة في التوابع، وكسر إنَّ في موضع الفتح وفتحُها في موضع الكسر، فإن خففتهما كان لكل واحدة أربعة مواضع، فإن تُكسر مخففة في الشرط مثل: إن تقم أقم، وفي النفي بمعنى ما مثل: ﴿**إن الكافرون إلا في غرور**﴾ [الملك: ٢٠]. وزائدة مثل: ﴿**فيما إنْ مكناكم فيه**﴾، ومخففة من الثقيلة مُلغاة ومعملة وأن تُفتح مخففة في أربعة مواضع: إذا كانت بمعنى أي للتفسير، مثل: ﴿**أن امشوا واصبروا على آلهتكم**﴾[ص: ٦٠]، وأكثر ما يكون في الأمر والنداء مثل:﴿ **أن يا إبراهيم**﴾ [الصافات: ١٠٤]، وزائدة مثل:﴿ **فلمَّا أن جاء البشير**﴾[يوسف: ٩٦]، وناصبة للفعل مثل: أزيد أن تقوم، و﴿**فعسى أن يأتي بالفتح**﴾ [المائدة: ٥٢]، ومخففة من الثقيلة مُلغاة ومعملة. فيمتنع كسر المفتوحات وفتح المكسورات في التخفيف أيضًا.

ولا يجوز اتصال ما بالمخففة لأن التخفيف توهينٌ للتأكيد وهو منزلة تأكيد

---

(١) البيت لا يعرف قائله.

(٢) البيت لا يعرف قائله.

(٣) البيت لعروة بن الرحال، انظر: الأمالي للقالي: ٢/٣٩.

واحد، والتشديد بمنزلة تأكيدين، فإن دخلت ما زدت التأكيد قوة واتصال ما بهذه الحروف يكون على وجهين: تكون زائدة مثل: إنما زيدٌ وزيدٌ قائمٌ، وكافّة وغير كافة وبمعنى الذي مثل: ﴿**إنما توعدون لواقع**﴾ [المرسلات: ٧].

ومن الممتنع في هذا الباب استئثار ضمير الشأن في هذه الأحرف إلا ضرورة للشاعر في مثل قول بعضهم: (خفيف)

إن من يدخل الكنيسة يومًا   يَلقَ فيها جآذرا وضياء(١)

معناهُ: أنه من يدخل الكنيسة، ومثله قول الآخر: (طويل)

فَلَيْتَ كَفَافًا كان خيرك كله   وشَرُّك عني ما ارْتَوى الماءَ مُرْتَوي(٢)

تقديره فليته كفافًا كان خيرُك فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى.

بـــاب لا

وفيه ثلاثة أسئلة: كم مواضعها؟ وما عملُها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا مواضعها فثمانية تُلغى في خمسة، وتعمل في ثلاثة، فالملغاة تكون عاطفة بعد الإيجاب مثل: جاءني زيدٌ لا أبوه، والثانية: بمعنى غير، مثل: ﴿**غير المغضوب عليهم ولا الضالين**﴾[الفاتحة: ٧] معناهُ: وغير الضالين، والثالثة: بمعنى لم نحو: ﴿**فلا صدَّق ولا صلَّى**﴾[القيامة: ٣١] أي: لم يصدق ولم يُصل، قال زهير: (كامل)

وكأن طَوى كشحًا على مُسْتكنة   فلا هو أبداها ولم يتقدم(٣)

أراد: لم يبدها لأنه عطف عليه لم يتقدم وقال عدي بن زيد: (طويل)

وأيَّةُ أرض لا أطفن بأهلها   أتين السُّهول وارتعين المصانعا(٤)

أراد لم يطفن.

والرابعة: تكون زائدة مثل: ﴿**ولا تستوي الحسنة ولا السيئة**﴾ [فصلت: ٣٤]، ﴿**ولا الظل ولا الحرور**﴾ [فاطر: ٢١]، ﴿**وما يستوي الأحياء ولا الأموات**﴾ [فاطر: ٢٢]،

---

(١) هذا البيت نُسِبَ للأخطل في شرح القصائد السبع الطوال: ٥٥٥، وليس في ديوانه.

(٢) البيت ليزيد بنَ الحكم بن أبي العاص الثقفي انظر: الأمالي، لأبي علي القالي: ١/٤٩٦، ٤/٣٩٠.

(٣) انظر: ديوان زهير: ٢٢.

(٤) انظر: ديوان عدي بن زيد: ٢٤٩.

ومثله أحد القولين: ﴿ **لا أقسمُ بهذا البلد** ﴾[البلد: ١]، و﴿**لا أقسمُ بيوم القيامة** ﴾ [القيامة: ١]، معناهُ لا تستوي الحسنة ولا السيئة، وأقسم بيوم القيامة، وقيل: ألا أقسم، والعرب تزيدها للصلة وهي لا تزيدها في مثل ما تقدم تمثيله وتحذفها استخفافًا، وهي تزيدها، قال عمرو بن كلثوم: (وافر)

نـــزلتم منـــزل الأضياف منّا فعجلنا القِرى أن تشتمونا(١)

أراد أن لا تشتمونا.

الخامسة: تكون مؤكدة للنفي مع حرف العطف وليس بعاطفة، لأنها لا تعطف إلا بعد إيجاب، ذلك مثل قول الله تعالى: ﴿**ما لكم من دونه من وليٍّ ولا شفيع**﴾ [السجدة: ٤].

والسادسة، والسابعة، والثامنة: عوامل فمنها الناهية وهي تجزم الفعل المستقبل مثل: لا تقم ولا تقعد، والتي بمعنى ليس، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل: لا زيدٌ قائمًا ولا عمرو قاعدًا، قال الشاعر: (بسيط)

ذكرتها بعد أعوامٍ مضينَ لها لا الدار دارًا ولا الجيران جيرانًا(٢)

تقديره ليس الدار دارًا، فرفع الاسم ونصب الخبر. ومثله: (مجزوء الكامل)

مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ(٣)

أي: ليس لي براح، فرفع الاسم وحذف الخبر.

الثامنة: هي النافية للنكرات الشائعة دون المعارف والأفعال، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر حملاً على إنّ. وقد ذكرنا وجه المشابهة بينهما، وهو أنّ لا أصل في النفي، وإنّ أصل في الإيجاب فحُمل النقيض على نقيضه.

ووجه آخر وهو أن موضع اسميها الرفع بالابتداء وهما داخلان عليه جميعًا.

فصل: وأمَّا ما عملها؟ فهي تنصب الاسم وترفع الخبر بشرطين:

أحدُهما: أن يكون اسمها نكرة، و**الثاني**: أن تكون النكرة مضافة إلى نكرة أو

---

(١) انظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: ١٤٨، وفيه: فأعجلنا.

(٢) البيت لجرير، انظر ديوانه: ٤٩٠.

(٣) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة، انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢/٥٠٦.

مثناة، مثل: لا غُلام سفر أفضل منك، ولا بيت مال أوسع من بيت مال عثمان، ولا باب مسجد أحسن من هذا الباب. وفي التثنية: لا غُلامين ولا فرسين عندك، ويجوز لا كمي لقميصك تحذف النون على نية الإضافة إلى القميص، واللام مقحمة فإن كان الاسم معرفة مثل: لا زيد في الدار ولا عمرو، وكان الاسم مرفوعًا بالابتداء إذا لم تعتقد معنى ليس، وكذلك إذا لم تكن النكرة مضافة ولا مثناة، كانت مبنية مع لا على الفتح مثل: لا رجُل في الدار ولا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ولا تُبنى معها النكرة إلا بمجموع أربع شرائط: أن يكون النفي عامًّا للجنس، وأن تكون النكرة مُفردة، وأن تليها بغير فاصل، وأن لا يكون قد عمل في النكرة عامل غير لا، مثل: ﴿ **لا مرحبًا بهم إنهم صالوا النار** ﴾[ص: ٥٩]. تقديره: لا ترحب مرحبًا.

فإن قال قائل: فما تصنع بقولهم: (لا هيثم الليلة في المطي)(١). ولا فتى مثل ابن خيري. وقولهم: (قضية ولا أبا الحسن لها)، وهذا معرفة لا نكرة، والنفي خاصٌّ لا عامٌّ، وقد بُني مع لا.

قيل له: إنَّ ثمَّ محذوفًا أقيم هذا مقامه تقديره: لا مثل هيثم، ولا مثل أبي الحسن، ومثل نكرة على كل حال. فإن قال: ما تصنعُ أيضًا بقول الشاعر:

ألا رجلاً جزاهُ الله خيرًا يدُلُّ على مُحصِّلة تبيت(٢)

وهذا نكرة مفردة والنفي عام، وقد وَلَيت لا، ولم تُبن معها قيل له: إنَّ رجلاً منصوبٌ بفعل محذوف: ألا تروني رجلاً، فإن فصلت بين النكرة لم تبنها معها، ورفعت على الابتداء مثل: ﴿**لا فيها غولٌ**﴾ [الصافات: ٤٧]. وقد أجاز الفراء رفع النكرة وإن وليتها لا نحو: ﴿ **لا إله إلا الله** ﴾[محمد: ١٩]، وهو ضعيف فأمَّا قول الله -عز وجل-: ﴿ **لا خوفٌ عليهم** ﴾ [يونس: ٦٢] فإن خوفًا مصدر فعل حال وليس باسم جنس شائع فلذلك لم يُبْنَ مَعَها.

فصل: وأحكامها ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وممتنع. أمَّا الواجب فإن لا إذا وليتها النكرة المثناة أو المضافة عملت فيها النصب بلا خلاف، وتوابعها أبدًا

(١) انظر: المقتضب: ٤/٣٦٢.
(٢) البيت منسوب إلى عمرو بن قعاس المرادي انظر: مقاييس اللغة: ٢/٦٨.

منصوبة بتنوين وجوبًا، سواء أجئت بها قبل الخبر أم بعده، وإذا وليتها النكرة العامة المفردة بنيت معها على الفتح وجوبًا بخلاف، قال الشاعر: (كامل)

لا أرضَ أكثر منك بيض نعامة ومذانبًا تندى وروضًا أخضرا

وإذا وقع فصل ألغيت فلم تعمل، ولم تبن معها شيء نحو: لا في الغلمان غُلامُ سفرٍ لك، ولا في الدار رجلٌ ظريف. وإذا نعت النكرة المبنية مع إلا وجب نصبُ النعت بتنوين وكذلك لو عطفت عليها مثل: إلا رجل ظريفًا عندك، ونحو: لا رجلَ ومرأةً في الدار لا يجوز غير ذلك؛ لأن الاستفهام بدلالته على الفعل قد غير معنى الابتداء، قال حسّان بن ثابت:

إلا طِعَان إلا فُرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير(١)

ولا يجوز في عادية إلا النصب، وأمَّا الجائز فإنك متى نعت اسم لا جاز لك ثلاثة أوجه: إن شئت فصلت لا وبنيت النعت، والمنعوت على الفتح، فقُلت: لا غُلامَ ظريفَ لك، وإن شئت رفعتَ النعت بتنوين على الموضع لأنه مبتدأ فقُلت: لا غُلام ظريفٌ لك، وإن شئت بنيت الاسم مع لا، ونصبت النعت بتنوين على اللفظ، فقلت: لا غُلام ظريفًا لك. فإن جئت بنعت ثان جاز لك رفعه، ونصبه بتنوين ولم يجز بناؤه لأن الكلمة لا تكون مركبة من ثلاثة أشياء، فتقول: لا غُلام ظريفٌ عاقلاً وعاقلٌ لك. وكذلك لو عطفت على لا جُملة معها لا، جاز لك أربعة أوجه:

الأول: فصلها والتنوين على مذهب الفراء، مثل: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، قال الشاعر:

وما صرمتُك حتى قُلت مُعلنة لا ناقة لي في هذا ولا جملُ(٢)

الثاني: بناء النكرتين مع لا على الفتح، مثل: لا حولَ ولا قوةَ، وقد قرئ: ﴿**لا بيعٌ فيه ولا خُلة ولا شفاعة**﴾[البقرة: ٢٥٤].

والثالث: البناء مع الأولى وفصل الثانية، مثل: لا حولَ ولا قوةٌ.

قال الشاعر: (سريع)

---

(١) انظر ديوانه: ٢١٥.

(٢) البيت للراعي النميري، انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١١، ١١٣.

لا نسبَ اليوم ولا خُلّة اتسعَ الخرْقُ على الرّافعِ[1]

الرابع: فصلُ الأولى والبناء مع الثانية مثل: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله. قال الشاعر، وهو أمية بن أبي الصلت: (وافر)

فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها وما فاهوا به لهم مُقيمُ[2]

فإن عطفت بغير لا جاز أيضًا أربعة أوجه:

الأول: نحو: لا رجلَ وامرأةَ بينهما كأنك أردت: ولا امرأة.

والثاني: لا رجلَ وامرأةً بنصب امرأة عطفًا على لفظ رجل.

قال الشاعر: (كامل)

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزرا[3]

الثالث: لا رجلَ وامرأةٌ برفع العطف على الموضع.

الرابع: لا رجلٌ وامرأةٌ بالرفع على الابتداء، قال علي بن الحُسين -عليه السلام-: (طويل)

فأنحوا على أمواله يهضمونها فلا حامدٌ منهم عليها وشاكرُ

وأمَّا الممتنع فإنها لا تعمل في معرفة، ولا فعل، مثل: لا زيدٌ يقوم ولا يقوم زيدٌ، ولا تعمل في نكرة قد عمل فيها غيرها، مثل: لا مرحبًا بهم. ومتى نُعِتَ اسمها بعد الخبر لم يجز فيه إلا الرفع على الموضع، نحو: لا رجل أشرف من زيد ظريفٌ ولا عاقلٌ، وإن نُعت اسم لا لم يجز البناء ولا الرفع، بل بنصب وتنوين، مثل: ألاَ ماءَ باردًا. وقد أجاز المبرد رفع باردٍ، وكرهه الباقون؛ لأن الاستفهام يدلُّ على الفعلِ دلالة قوية، ولا وجه للابتداء معه، وكذلك العطف، نحو قولك: ألا رجلاً عاقلاً وكريمًا. فافهم ذلك وبالله التوفيق.

باب إعراب الفعل المستقبل

وفيه ثلاثة أسئلة: لم أعرب وأصله البناء؟ وما إعرابه؟ وبم يُعرب؟

فصل: أمَّا لِمَ أعرب؟ فلمشابهته الاسم، وأشبهه من ثلاثة أوجه:

---

(١) البيت لأنس بن العباس السلمي، انظر الكتاب: ١/٣٤٩، ٣٥٩.

(٢) انظر: ديوان أمية: ٥٤ .

(٣) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح المفصل: ١٠١/٢.

أحدها: أن لفظه يصلح لشيئين، وهما: الحال، والاستقبال، كما أن لفظ الاسم يصلح لشيئين وهما: المعرفة والنكرة، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ يقوم، فيحتمل أن يكون حالاً، ويحتمل أن يكون استقبالاً حتى تخلصه بأحد عشرة أشياء، وهي السين، وسوف وكم الاستفهام، ونونا التأكيد الخفيفة والثقيلة، والحروف النواصب أعني **أن** و**لن** وأخواتهما، والأمر، والشرط، والعاشر: أن تَقرُنه بغد، فتقول: أقوم غدًا. فحينئذ يخلصُ الفعل إلى الاستقبال، كما أن الاسم يتخلص من النكرة إلى المعرفة بأحد خمسة أشياء وهي: الإضمار، والإبهام، والعلمية، والألف، واللام والإضافة. فهذا وجه من المشابهة.

والوجه الثاني: أن عدد حروفه وسكناته وحركاته كعدد حروف اسم فاعله وحركاته وسكناته، فإذا قلت: ضاربٌ ويضرب، كان في كل واحد منهما أربعة، وثلاث حركات وسكون، وفي كل واحد منهما حرف زائد وثلاثة أصول، فالزائد في ضارب الألف، وفي يضرب الياء، وبها كمل عدد الفعل، وسُمي مضارعًا وهي تُسمى حروف المضارعة. وحروف المضارعة أربعة: التاء، والياء، والنون، والألف. فالتاء في سبعة أفعال وهي قولك: أنت تضرب، وتضربان، وتضربون، وأنتِ تضربين وتضربان، وتضربين، وهي تضرب، فستةٌ للمخاطب الحاضر مفردًا أو مُثنى، ومجموعًا مذكر أو مؤنثًا، والسابع المؤنثة الغائبة والياء في خمسة أفعال، وهي: فعل الغائب مفردًا ومثنى ومجموعًا، وفعل الغائبين والغائبات، مثال الجميع: هو يضرب، ويضربان، قال الله تعالى:﴿ **ووجد من دونهم امرأتين تذودان** ﴾[القصص: ٢٣]. ويذودان: يقرأ بالياء والتاء، والنساءُ يضربن. والنون في فعلين: أحدُهما فعل الجماعة فيهم المتكلم مثل: نحنُ نضرب. والثاني: فعل الواحد المُعظم، كما قال تعالى: ﴿**نحنُ نحيي ونميت** ﴾[ق: ٤٧]، والعلة فيه ما قدمنا. والألف في الواحد، وهو فعل المخبر عن نفسه من غير تعظيم، نحو قولك: أنا أضرب. فإذا كان الفعل ثُلاثيًا أو خُماسيًا بالزيادة، أو سُداسيًا بها، كانت حروف المضارعة مضمومة، نحو: يُدحرج ونُقرمط، ونُدخل ونُخرج، وهذا أيضًا وجه ثان من المُشابهة.

والوجه الثالث: أن الفعل المستقبل يقع خبرًا أو حالاً وصفة في مثل قولك: زيدٌ يقوم أي قائمٌ، ورأيت زيدًا يقوم، أي قائمًا، ومررتُ برجل يقوم أي قائم. كما أن اسم فاعله يقع خبرًا أو حالاً، أو صفة في مثل قولك: زيدٌ قائمٌ، ورأيتُ زيدًا قائمًا،

ومررتُ برجل قائمٍ. وإذا وقع الفعل خبرًا لإن المكسورة جاز تأكيده باللام كاسم فاعله تقول: إن زيدًا ليقوم كما تقول: لقائم ولو قلت: إن زيدًا لقام، لَمْ يجز مع الماضي إلا في فعلين وهما: إن زيدًا لنعمَ الرجل، وبئس الرجل لشبههما بالحروف. فإن كانت اللام جوابًا للولا جاز دخولها على الماضي، نحو: لولا علي لهلك عُمر، ولو قام زيدٌ لكلمتُك. فبهذه الأوجه الثلاثة استحق الفعل الإعراب وكل شيء أشبه شيئًا من وجهين دخل معه في بابه وجرت عليه أحكامه، فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا إعرابه، فثلاثة أشياء: رفعٌ، ونصبٌ، وجزمٌ. فالرفع مثل قولك: زيدٌ يقومُ، وله ثلاث علامات الضمة: في فعل الواحد الصحيح اللام، وقد مثّل مثل: يقومُ، ويزنُ، ويضربُ. والنون في فعل الاثنين والجميع والواحدة المؤنثة مثل: يقومان، وتقومان، ويقومون، وتقومين يا امرأة. والسكون في كل فعل مُعتل اللام مثل: هو يغزو ويرمي ويرضى. واستعمال هذه المسألة على المجاز والتقريب للمتعلم والمتحقق، إنه لا علامة لرفع هذا الفعل، وإنما أردت أن أريك حاله مرفوعًا. والنصب مثل: لن يقومَ زيدٌ، وله ثلاث علامات: الفتحة، وحذف النون، والسكون. فالفتحة في كل فعل مفرد صحيح أو مُعتل سوى المعتل بالألف، مثل قولك: زيدٌ لن يضربَ، ولن يغزوَ، ولن يرميَ، قال الله تعالى:﴿ **لن ندعوا من دونه إلهًا** ﴾ [الكهف: ١٤]، وقال:﴿ **ألن يكفيكم أن يُمدكم ربكم** ﴾[آل عمران: ١٢٤]. وحذف النون في الأفعال التي رفعها بثباتها نحو: لن يقوما، ولن يقوموا، ولن تقومي يا امرأة. وكان أصل الحذف الجزم، ولكن حُمِلَ عليه النصب لاشتراكهما في الخفة، وقيل: لأنه أخو أخيه، وذلك أن الجزاء أخو الجزم من حيث ذهب بالأسماء، والجزم بالأفعال، والنصب أخو الجر لوقوعهما جميعًا إعرابًا للمفعول في مثل قولك: رأيت زيدًا، ومررتُ بزيد؛ لأنهما من حركات الفضلات، والسكون في كل فعل آخره ألف مثل: لن يخشى، ولن يرضى، قال الله تعالى: ﴿**ولن ترضى عنك اليهود**﴾ [البقرة: ١٢٠]، وهذا أيضًا مجاز والغرض به تبيين حالة منصوبًا، وإلا فالسكون لا يكون علامة للحركة. والجزم مثل قولك: لم يقمْ زيدٌ وله علامتان: حرفٌ وسكون، فالسكون سلب، والحركة وهو يكون في كل فعل صحيح اللام مثل: لم يضرب، ولم يقم، ولم يقعد. والحذف قطع الحرف وهو يكون في نوعين:

أحدهما: مُعتل اللام بالواو والياء والألف جميعًا، نحو: لم يغزُ، ولم يرض، ولم يروِ، قال الله تعالى: ﴿**ولم يخش إلا الله**﴾[التوبة: ١٨] تحذف اللام، وتبقى الحركة التي قبله لتدل عليه ضمة على الواو، وكسرة على الياء، وفتحة على الألف.

والثاني: الفعل الذي رفعه بثبات النون نحو: لم يقوما، ولم يقوموا، ولم تقومي، قال الله تعالى:﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا** ﴾[البقرة: ٢٤]، فحذف النون، ولا يبقى عليها دليل لأنها ليست من نفس الكلمة خلافًا لما تقدم. فقد صار الفعل في إعرابه على أربعة أقسام:

ضرب منه يُرفع، ويُنصب بالحركات، ويُجزم بالسكون، وهو كل فعل صحيح اللام، نحو: هو يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ.

والضربُ الثاني: يجيء على ثلاث مراتب: يُرفع التقدير، وينصب بالحركة، ويجزم بالحذف، وهو كل فعل آخره واو أو ياء نحو: هُو يغزو ويرمي، ولن يغزوَ ويرميَ ولن يرميَ ولم يغزُ، ولم يَرمِ.

والضربُ الثالث: يُرفع وينصب بالتقدير ويجزم بالحذف وهو كل فعل آخره ألف نحو: هو يرضى، ولن يرضى، ولم يرضَ.

والضرب الرابع: يُرفع بالنون، ويُنصب ويُجزم بالحذف، وهو فعل الاثنين والجمع والمؤنث، مثل: هُما يقومان، ولن يقوموا، ولن تقومي يا امرأة، فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا بمَ يُعرب الفعل المستقبل؟ فهو يُعرب بعاملين:

أحدهما معنوي، والآخر لفظي.

فالمعنوي: يعمل بالرفع في كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ما لم يدخل عليه ناصب، ولا جازم، ولم يكن معه نون تأكيد خفيفة ولا شديدة، ولا نون جماعة المؤنث لأنه يبنى مع هذه النونات الثلاث. وذلك المعنوي هو وقوع الفعل موقع الاسم في الصفة والخبر والحال، هذا هو الوجه الصحيح المختار. وقيل إنه يُرفع بسقوط النواصب والجوازم وهو ضعف لأن السقوط غير شيء فلا يصح منه العمل.

واللفظيُّ: يعملُ النصب والجزم، وهو تسعة أحرف مع ما حُمِلَ عليها: فأربعة للنصب وهي: أن، ولن، وكي، وإذن، وخمسة للجزم وهي: لم، ولمَا، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط. وسيأتيك بيان نواصب الفعل وجوازمه إن شاء الله

تعالى. واعلم أن الأفعال تنقسمُ قسمين: لازمة، ومتعدية، وسنفرد لكل واحدٍ منهما بابًا نستوفي فيه شروحه إن شاء الله سبحانه.

باب الأفعال اللازمة

وفيه أربعة أسئلة: ما الفعل اللازم؟ ولِمَ سُمِّي لازمًا؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما الفعل اللازم؟ فهو كل فعل لا دليل فيه على مفعول، مثل: قام زيد، وظرف محمد، واحمر البُسرُ، وما أشبه ذلك.

فصلٌ: وسُمِّي لازمًا، للزومه على فاعله؛ لأن الفعل إنما جاء في الأصل لشيئين: وهُما رفع الفاعل، والدلالة عليه، ثم قويت بعد ذلك أفعال فتعدت إلى مفعول.

فصلٌ: وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: فصل لا يتعدى البتة بنفسه ولا بواسطة من غيره؛ وهي أفعال الألوان وأفعال الطباع والعاهات. فالطباع مثل: كبر وصغر، وطال، وقصر، وحسن، وقبح. والألوان مثل: احمر، وابيضّ، واصفر، وفيها ثلاث لُغات افعل مثل: احْمَرَّ، وافْعَال مثل: احمار، وافعُوعِل مثل: احمومر. والعاهات مثل: عمي، وصمّ، وعرج، وشلَّ.

والقسمُ الثاني: فعل لا يتعدى بنفسه ويتعدى بواسطة من حروف جر لا يجوز حذفه أو غير حرف جرّ، مثل: قام زيد، وقعد عمرو، ومرّ عبد الله. وجُملة ما يتعدى به هذا الفعل ثلاثة أشياء: همزة النقل من أوله، مثل: أقام زيدٌ عمرًا، وتضعيف العين من وسطه، مثل: قوَّم زيدٌ عمرًا، وحرف الجر من آخره مثل: قام زيدٌ بعمرو، وقال الله تعالى في الوجوه الثلاثة: ﴿**إنَّا أنزلناهُ**﴾ [القدر: ١]، و﴿**نزل الفرقان على عبده**﴾ [الدخان: ١] و﴿**نزلَ به الروح الأمين** ﴾[الشعراء: ١٩٣].

والفعل الثالث: فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بواسطة حرف جر يجوز حذفه، ولا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعيف، ذلك نحو: كِلْتُ زيدًا، وكِلْتُ له، ووزنته ووزنتُ له، ونصحتُه، ونصحتُ له، وشكرتُه، وشكرتُ له، ورجعتُه، ورجعتُ إليه، قال الله تعالى:﴿ **ونصحتُ لكم** ﴾[الأعراف: ٧٩]، وقال:﴿ **إن أردتُ أن أنصح**

لكم﴾[هود: ٣٤]، وقال دريد بن الصمة[1]: (طويل)

نصحتُ لِعَارضٍ وأبناء عارضٍ ورهطِ بني السَّوْداءِ والقومُ شُهَّدي

تعدّى بالحرف وقال النابغة الذبياني: (طويل)

نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبلوا نُصحي ولم تنجح لديهم وسائلي[2]

فعدَّاهُ بنفسه ومثله قول الله سبحانه: ﴿**أن اشكر لي ولوالديك إليَّ المصير**﴾ [لقمان: ١٤]، وقال النبي ﷺ: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»[3]. ومنه جئته، وجئت إليه، وأتيته وأتيت إليه، وذهبتُ الشام، وذهبت إلى الشّام، وقصدتُهُ وعمدتُه، وقصدتُ إليه، وعمدتُ إليه، وركبت الجَمَل، وركبتُ عليه، وركبتُ البحر، وركبتُ فيه، وهذا النوع مقصور على السماع.

فصلٌ: وأحكامه كثيرةٌ، منها: أن الفعل إذا كان غير منقول، واستند إلى الفاعل وما يقوم مقامه رفعتهما لفظًا أو تقديرًا على ما بيناهُ في باب الفاعل، وما لم يُسم فاعله، ونصب لمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والمفعول من أجله، والمفعول معه، والاستثناء والتمييز، وذلك مثل: تصبب بدنُ زيدٍ عرقًا تصببًا يوم الجمعة أمامك قائمًا حياءً من أخيك والقوم إلا جعفرًا. وسنفرد لكل واحد من هذه المنصوبات بابًا إن شاء الله تعالى.ومتى كان الفعل منقولاً قد لزم طريقة واحدة استفاد أحكامًا أخر لأجل النقل، ونقصَ عن رُتبة الفعل الأول. والمنقول من الأفعال ثلاثة أنواع:

النوع الأول: كان وأخواتها وما حُمِلَ عليها، فهذه تُقلب من التمام إلى النقصان، وجُعلت دلائل على الأزمنة لا غير، فلا يجوز أن نستدل بها على حدث، ولا يجوز أن تعمل في حال ولا مصدر ولا ظرف.

والنوع الثاني: نِعْمَ وبِئس، وفعل التعجب، نقلت نعم وبئس من النعمة والبؤس، إلى المدح والذم. فالزمان الماضي لأنك لا تمدحُ ولا تذم إلا على ماضٍ. وفي كل واحدة

---

(١) البيت في شرح الحماسة: ٢/ ٤٠٧.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٦٧.

(٣) الحديث رواه أبو داود: ١١، والترمذي: ٣٥.

منهما أربع لُغات، قالوا: نعم وبئس بكسر الأول وسكون الثاني، ونظيره من الأسماء جِبْر، وعِدْل، ونِعِم وبِئِس بكسر الأول والثاني ونظيره: إبِل وإطِل، ونَعِم وبَئِس بفتح الأول وكسر الثاني، ونظيره: شَرِبَ وعَلِمَ من الأفعال، وفَخِذ وكَتِف من الأسماء. وهذا أصلٌ مستمر في كل كلمة ثاني حروفها حرف حلقي، فإنه يجوز تحريك ذلك الحرف وتسكينه سوى المصادر، وذلك نحو: بَحْر وبَحَر، وشَهْر وشَهَر، ونَخْل ونَخَل، وشَعْر وشَعَر، وثَغْر وثَغَر، وبئْر وبئَر. ونِعْمَ وبئس يرفعان المعرفة فاعلاً، وينصبان النكرة تمييزًا، ولا يدخلان إلا على الأجنس. وكذلك فعل التعجب نقل من الأخبار عن المعاني الحسنة أو القبيحة، وجعل نفس المعنى، وذلك نحو قولك: ما أحسن زيدًا، وأقبح عمرًا، وله باب يُسْتَقْصَى فيه شرحه إن شاء الله تعالى.

والنوع الثالث: حبذا، وهو فعل ماض لزم ذا فرفعه فاعلاً، وصار كالكلمة الواحدة، ولذلك لا يتصرف تصرف الأفعال، تقول: حبذا زيدٌ، فرفع زيدًا مبتدأ، وحب فعلٌ وذا فاعلٌ، وهما خبرٌ لزيد مُقدم عليه. فإن جئت بنكرة نصبتها على الحال إن كانت مشتقة مثل: حبذا زيدٌ راكبًا، وعلى التمييز إن كانت جامدة، مثل: حبذا زيدٌ رجلاً، ونحن نفرد أحكام حبذا، ونعمَ وبئس في باب الأفعال التي لا تتصرف إن شاء الله تعالى.

باب الأفعال التي لا تنصرف

وفيه ثلاثة أسئلة: كم الأفعال التي لا تنصرف؟ وما الدليل على فعليتها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا كم هي؟ فقد قدمنا أنها ستة أفعال، وهي: نعم وبئس، وليس وعسى، وفعل التعجب وحبذا، ومُنِعَت التصرف لعلتين:

أحدهما: أنها نقلت من مواضعها وجُعلت أنفس المعاني فشابهت الحروف، والحروف لا تتصرف وبيان ذلك أنك تقول: مدحتُ زيدًا، وذممتُ عمرًا، وأجبتُ عَمرًا، وتعجبتُ من عبد الله، ورجوتُ قيامَ زيدٍ، ونفيتُ إحسان بكرٍ، فيكون ذلك كله إخبارًا بأحداث واقعة فيما مضى، ولا تكون لنفس الأحداث؛ لأنك قد تقول: تعجب زيدٌ من حُسنِ عمرو، فيكون التعجب من فعل زيدٍ، والإخبار به من فعلك،

ولو قُلت: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الغُلام عمرو، وحبذا محمدٌ، وما أحسن عبد الله، وعسى زيدًا أن يقوم، وليس بكر مُحسنًا. لكان هذا كله أنفس المعاني لا إخبارًا عنها، فنعم نفس المدح، وبئس نفس الذم، وحبذا نفس تقريب المحبوب من القلب، وعسى نفس الترجي، وليس نفس النفي وما أحسن وما أقبح نفس التعجب، وهذا لطيف فتفهم إن شاء الله تعالى.

والعلة الثانية: مع شبه هذه الأفعال للحرف أنك لما كُنتَ لا تمدح، ولا تذم ولا تعجب، ولا تخبر عن مجيئه فيما يُستقبل لأن الإخبار عنها لا يقع إلا بعد مُضي أسبابها فألزمت الماضي. وأمّا عسى وليس فإنهما جاءا بلفظ المصدر ترجيًا ونفيًا للمستقبل فأغنيا بتصرفهما في معانيهما عن تصرفهما في أنفسهما، ولذلك تقول: عسى زيدٌ أن يقوم غدًا، وليس زيدٌ يقوم غدًا، ولو قُلت: عسى زيدٌ قام، وليس زيدٌ قام لم يجز ذلك، فأمّا رواية سيبويه: ليس خلقَ الله مثلَه، فإن ذلك شاذ لا يُعتمدُ عليه كما قدمنا.

فصل: وأمّا ما الدليل على كونها أفعالاً؟ فمن أربعة أوجه:

أحدها: أن الضمير المرفوع يتصل بها إلا حبذا، وذلك قولك: لستُ قائمًا، والزيدون عسوا أن يقوموا، قال الله تعالى:﴿ **ليسوا سواءً** ﴾[آل عمران: ١١٣]، و﴿**فهل عسيتم إن توليتم**﴾ [محمد: ٢٢]، وتقول: ما أحسنَ زيدًا، أو نعمَ رجلاً أخوك. وبئس غُلامًا عمرو. فيكون في كل واحد ضمير فاعل لا يبرز، أمّا ضمير فعل التعجب فلعودهِ على ما وهي مفردة، فكان مثل قولك: زيدٌ يقوم. وأمّا نعم وبئس، فلأن التمييز قد فسره فأغنى عن ظهوره ولو برز لبرز ظاهرًا، مثل: نعم الرجل أخوك، وبئس الغُلام عمرو، وسقط التمييز، فكما لا يجوز استتار التفسير والمفسر لا يجوز اجتماعهما بارزين أيضًا بل يكون كل واحد بظهوره مغنيًا عن الآخر، فهذا وجه.

والوجه الثاني: أنها جميعًا تدلُّ على الأزمنة، وذلك شيء مختصٌّ بالأفعال دُون الأسماء والحروف كافة وهي من أقوى دلائل الفعل.

والوجه الثالث: أنها مبنية الأواخر على الفتح كسائر الأفعال الماضية، إلا عسى فهي مُعتلة مثل: رَمَى.

والوجه الرابع: أنها تفسر الفعل المحذوف وتدلُّ عليه دلالة قوية في باب اشتغال

الفعل عن المفعول بضميره، فكما تقول: زيدًا ضربتُ أباه، والمعنى أهنتُ زيدًا ضربتُ أباه، تقول: زيدًا لستُ مثله، أي: نافيت زيدًا لست مثله. ويجوز على بُعد زيدًا نِعْمَ الرجل أخوه، أي: مدحت زيدًا نعم الرجل أخوه، ومثله: زيدًا حبذا قائمًا أبوه، معناه: قربت زيدًا حبذا قائمًا أبوه، وهاتان المسألتان لم يُستعملا كثيرًا في كلامهم ولكن القياس يُسوِّغ ذلك.

وقد دقَّ هذا الاستخراج على كثير من الأوائل، فاعتقدوا هذه الأفعال حُروفًا وأسماء، حتى إن منهم من قال: أقمتُ أربعين سنة أقول ليس فعل تقليدًا وكان الفارسي يعتقد فيها الفعلية تارة، والحرفية تارة، وروى ذلك طاهر بن أحمد، وكان الفراء يقول: إن نعم وبئس اسمان، ويُستدل على ذلك بدخول حروف الجر عليهما في قول بعض العرب[1]: لبئست البنت بنعم المولود. نصرتها بُكاءٌ وبرها سرقة، وقول الآخر: نِعمَ السير على بئس العير، وتنوين بئس في التنزيل في قوله تعالى: ﴿**بعذاب بئس ما كانوا يفسقون**﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وأدخل عليها الألف واللام الأسود بن غفار الجدسي[2] في قوله: (رجز)

لبَّيكِ يَا طَسمُ فَبِئْسَ البِئْسُ

ويُصغر فعل التعجب. وذلك قولك: ما أهيمنه، والصحيح أنها أفعال بما قدمنا من الاحتجاج، وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين.

فصل: وأمَّا أحكامها، فهي مختلفة كاختلافها، ولكل واحد منها حُكم.

أما نعم وبئس فإنهم يرفعان المعرفة فاعلاً، مثل: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرو، قدمنا، وينصبان النكرة تمييزًا، مثل: نعْمَ غُلامًا عبد الله، ولا يدخلان من المعارف إلا على اسم جنس معه ألف ولام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف ولام للجنس دون العهد والحضور، مثل: نعم فتى العشيرة زيدٌ، وبئس أخو القوم عمرو، وقال زهير بن أبي سلمى: (كامل)

---

(١) قول مأثور من أقوال العرب انظر: الإنصاف: ٦٨/١.

(٢) لعله الأسود بن يعفر جاهلي من بني حارثة، ويكنى أبا الجراح وكان أعمى.

ولنعمَ حشوُ الدرعِ أنتَ إذا دُعِيتَ نزال ولُجَّ في الدُّعرِ(١)

ولا يدخلان على مُشتق، ولا مُضمر، ولا مُبهم، ولا عَلم، ولا حاضر، ولا معهود مُعين، وكذلك النكرة لا يتبعها إلا جامدة تمييزًا، ولا يجوز منهما العمل في الأحوال فإذا قُلت: زيدٌ نعم الرجل. فزيدٌ: مبتدأ، ونعمَ الرجلُ: خبر. وإن قلت: نِعمَ الرجلُ زيد، رفعتَ الرجل بنعم، ورفعتَ زيدًا من وجهين:

أحدُهما: أن يكون مبتدأ وخبره نعم الرجل مقدم وعلى هذا لا يقع موقع زيد إلا اسم يجوز أن يُبتدأ به.

والوجه الثاني: يكونُ زيدٌ خبر مبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو زيدٌ، وعلى هذا يجوز أن يقع موقع زيد ما جاز في خبر المبتدأ من الحرف، والظرف، والمُفرد، والجُملة نحو: نعم الرجل قام أبوه، أو في الدار أو أمامك. ومتى اعتقدت أن زيدًا مبتدأ كانت الجُملة قبله. أعني نعمَ الرجل في موضع رفع خبرًا، ومتى اعتقدت أنه خبر مبتدأ محذوف لم يكن للجملة قبله موضع من الإعراب، فافهم ذلك.

وأمَّا **حبذا** فحكمُها أن تُلازم **ذا** فترفعه فاعلاً في التقدير، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث فتقول: حبذا زيد، وحبذا هند، ولا يجوز: حبذه هند، خلافًا لنعم وبئس فإنه يجوز فيهما: نعم المرأة هندٌ، ونعمت المرأة هندٌ، إلا أنه يجوز أن تنفي حبذا قال الشاعر: (بسيط)

لا حبَّذا أنتِ يا صنعاءُ مِنْ بلدٍ ولا شعوب هَوى مِني ولا نُقُم(٢)

ولا يجوز نفي نعم، ولا بئس، فيقال: لا نعم لا بئس. وتتفق الثلاثة بأنها تأتي بلفظ مُفرد للاثنين والجميع، نحو: نعم الرجال، وحبذا الرجال، وبئس الرجلان، وحبذا الرجلان. فإذا قُلت: حبذا زيدٌ. فحبذا فعلٌ وفاعلٌ في موضع رفع خبر لزيد، وزيد مبتدأ، وإن شئت رفعت زيدًا خبر المبتدأ محذوف تقديره حبذا هو زيدٌ، ولا يكون لحبذا موضع من الإعراب، وقد قال بعض النحويين: إن حبذا كلمة مركبة في موضع رفع بالابتداء، وخبرها زيدٌ، وهو أضعف الثلاثة الأوجه.

---

(١) البيت في ديوانه: ٨٩.

(٢) البيت لزياد بن جميل، وقيل: لزياد بن منقذ، انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٧.

فإن جئت بعد **ذا** بنكرة كانت منصوبة على كُل حال، فإن كانت جامدة كانت تمييزًا مثل، حبذا زيد رجلاً، وحبذا هندٌ امرأة، ويجوز توسيط التمييز؛ مثل: حبذا رجلاً زيدٌ، فإن قربت النكرة من المعرفة أجاز بعضهم رفعها: فقال: حبذا رجلٌ لقيني، قال جميل بن زياد: (بسيط)

وحبَّذا حين تُمسي الرِّيح باردة وادي أشيٍّ وفتيانٌ به هُضُمُ(١)

فانظر كيف رفع فتيانًا لما نعته بهضم. ولا يجوز تقديمه على حبذا، نحو: رجلاً حبذا زيدٌ؛ لأن حبذا ناصب للتمييز وهو غير منصرف. وإن كانت النكرة مُشتقة كان حالاً مثل: حبذا زيدٌ راكبًا، وحبذا راكبًا زيدُ، ولا يجوز راكبًا حبذا زيدُ. ويجوز دخول حرف الجر على التمييز بعدها فيكون في اللفظ مجرورًا وهو في المعنى منصوب، مثل: حبذا زيدٌ من رجلٍ، قال جرير بن عطية:

يا حبذا جبل الرَّيان مِنْ جبل وحبَّذا ساكنُ الرَّيان من كانا(٢)

وتدخل حبذا على كل المعارف والنكرات خلافًا لنعم وبئس تقول: حبذا زيدٌ، وحبذا أنت، وحبذا هند، وحبذا الرجل، وحبذا غُلامه، وحبذا راكبًا زيد، وحبذا رجُلاً زيدٌ. وهذه أحكام نعم وبئس، وحبذا، فأمَّا لبئس وعسى فقد تقدم شرحهما ولفعل التعجب باب يأتي إن شاء الله فافهم ذلك.

باب الأفعال المتعدية

وفيه أربعة أسئلة: ما الفعل المتعدي؟ ولم سُمي مُتعديًا؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المتعدي؟ فهو كل فعل فيه دليل على مفعول، وربما دلَّ على مفعولين، وثلاثة، مثل: ضَرَبَ، وأعطى، وأعلم، ألا ترى أن ضرب يدلُّ على ضارب، ومضروب، وأعطى يدل على مُعطٍ، ومُعطَى، ومعطي إياه. وأعلم يدل على مُعلم، ومُعلَم، ومُعلم بِهِ، ومُعلَم مِن أجله، ومثال ذلك: ضربَ زيدٌ عمرًا، وأعطى زيدٌ عمرًا درهمًا، وأعلم زيدٌ عمرًا بكرًا قادمًا.

فصل: وأمَّا لم سُمِّي مُتعديًا؟ فلتعديه إلى المفعول، وعلمه به ودلالته عليه. ولم يجيء

---

(١) البيت لزياد بن جميل، انظر شرح المفصل: ١٣٩/٧.
(٢) البيت في ديوانه: ٤٩٣.

في الأصل له، وإنما جاء للفاعل كما قدمنا، ثم قوي على المفعول فعمل به عمل المتعدي فيما ليس له، ولذلك كان المفعول فضلة في الكلام يجوز الإتيان به، ويجوز تركه والفاعل لازم لا بد منه، ولا يخلو الفعل من فاعل، وقد يخلو من المفعول.

فصل: وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: مُتعدٍ إلى واحد، ومُتعدٍ إلى اثنين، ومُتعدٍ إلى ثلاثة. فالمتعدي إلى واحد: أفعال الحواس الخمس التي هي: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، وما شاكلها، وذلك مثل قولك: سمعتُ المنادي، وأبصرتُ الهلال، وذُقتُ العمل، وشممتُ الريحان، ولمستُ الثوب. والمتعدي إلى اثنين ينقسم قسمين:

أحدهما: داخل على المبتدأ وخبره وهي عشرة أفعال: ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وعلمتُ، وزعمتُ، ووجدت، وتحققت، وتيقنت، ورأيت بمعنى علمت وجعلت بمعنى صيَّرت وما لاقى هذه الأفعال في المعنى أو تصرف منها عمل عملها، مثال إعمالها في المفعولين: ظننتُ زيدًا قائمًا، وحسبتُ عبدَ الله عالمًا، وعلمتُ أخاك منطلقًا، وكذلك الباقي، قال الشاعر: (كامل) [(١)]

إنَّ التي زعمَتْ فؤادك مَلَّها   جُعِلَت هَواك كما جُعلْتَ هوًى لَها

وإنما قلنا إنَّ هذا النوع داخل على المبتدأ وخبره؛ لأن المفعولين قبل دخول الفعل كانا مرفوعين على الابتداء والخبر، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: زيدٌ عالمٌ، ثم تقول: ظننتُ زيدًا عالمًا، ولا يجوزُ الاقتصار على أحد هذين المفعولين؛ لأنك لو حذفتَ الأول فقلت: ظننتُ عالمًا لم تسند الخبر إلى مخبر عنه، ولو حذفت الثاني فقلت: ظننت زيدًا، لم يكن في الكلام فائدة. فيجوز طرحهما جميعًا نحو: ظننتُ، لأن الفعل قد استند إلى فاعله، ولا يجوز طرح أحدهما.

القسمُ الثاني من المُتعدي إلى اثنين غير داخل على المبتدأ وخبره، وهو كل فعل كان مفعوله الأول غير الثاني، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوتُ عمرًا جُبَّة، وأوليتُ بكرًا خيرًا. وربما جاء أحد مفعولي هذا النوع مجرورًا بحرف جرٍّ يجوز حذفه، من نحو: شكرت زيدًا معروفه، وشكرتُ لزيد معروفه، وكِلت زيدًا الطعام، وكِلت لزيد الطعام،

---

(١) البيت منسوب لعروة بن أذينة، انظر: أمالي المرتضى: ١/٤١١.

ووزنته زيتًا، ووزنتُ له زيتًا، وأمرته الخير، وأمرتُه بالخير. قال الشاعر: (بسيط)

أمرتُك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشب(١)

ومثله: أستغفرت الله ذنبي، واستغفرته من ذنبي، واخترت الرجال عمرًا، واخترت من الرجال عمرًا، قال الله تعالى:﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلاً**﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه، وهذا النوع لا يُضبط إلا بالسماع، ويجوز الاقتصار على أحد المفعولين، ويجوز حذفهما.

والمتعدي إلى ثلاثة سبعة أفعال: أعلم، وأرى، وأخبر، وأنبئ، ونبأ، وخبّر، وحدث، أربعة معها همزة النقل، وثلاثة جاءت بتضعيف العين، وأصلها المتعدي إلى اثنين، مثال إعمالها: أعلم زيدٌ عمرًا محمدًا خيرَ الناس، وأرى النعيم أخاك وجهك حسنًا، وكذلك الباقي. ويجوز طرح الثلاثة المفعولين، ويجوز الاقتصار على الأول نحو: أعلم زيدٌ عمرًا، ولا يجوز الاقتصار على الثاني دون الثالث؛ لأنهما من باب المبتدأ أو خبره، وأصلها من المتعدي إلى اثنين. فإن بُنيت هذه الأفعال لِمَا لَمْ يُسم فاعله نقصت رتبة وصار المتعدي إلى واحد لازمًا، والمتعدي إلى اثنين واحد، والمتعدي إلى ثلاثة إلى رتبتين، قال الشاعر: (طويل)

وخُبرتُ سوداء القلوب مريضة فأقبلتُ من مصرٍ إليها أعودها(٢)

فصل: وأحكامه ثلاثةٌ، واجب وجائز وممتنع. فالواجب إعمال المتعدي إلى واحد فيه، مقدمًا، مثل: ضرب زيدٌ عمرًا، وضربَ عمرًا زيدٌ، ومؤخرًا مثل: عمرًا ضربتُ، ومحذوفًا مثل: ناقة الله، وصيغة الله، والتقدير احذروا ناقة الله وارعوها، والزموا صيغة الله واتبعوها. ولقوته على العمل محذوفًا فصار أقوى الأفعال بلا بُد، وكذلك المُتعدي إلى اثنين ليس أحدهما الآخر، يجب إعمال الفعل فيهما متوسطًا ومقدمًا، ومؤخرًا مثال الجميع: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وزيدًا أعطيتُ درهمًا، وزيدًا درهمًا أعطيت، لا يجوز غيره. وكذلك المتعدي إلى ثلاثة. مثل: أعلمتُ زيدًا محمدًا خير الناس، وزيدًا أعلمتُ محمدًا خيرَ الناس، زيدًا محمدًا أعلمتُ خيرَ الناس، وزيدًا محمدًا خير الناس أعلمت.

---

(١) البيت منسوب إلى عمرو بن مَعديكرب الزبيدي، انظر: الكتاب: ١/١٧.

(٢) البيت للعوام بن عقبة، انظر: شرح ديوان الحماسة جـ٢، ١٤١٤/٣.

ومن الواجب أن ظننت إذا ذكرت أحد مفعوليها وجب ذكر الآخر، وكذلك إذا ذكرت مفعول أعلمت الثاني، وجب ذكر الثالث للعلة التي قدمنا.

وأمَّا الجائز، فيجوز طرحُ المفعولين من جميع الأنواع ويجوز ذكرُهما مثل: ضربتُ وضربت زيدًا، وظننتُ وظننتُ زيدًا، وأعطيتُ وأعطيتُ زيدًا درهمًا، وأعطيتُ زيدًا، وأعطيتُ درهمًا. ذكرهما غاية البيان، وتركهما غاية الإبْهَام وذكر أحدهما وترك الآخر توسط بين البيان والإبهام، وتقول: أعلمتُ وأعلمت زيدًا وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا. ومتى توسطت ظننتُ وأخواتها بين المفعولين جاز وجهان: إلغاؤها، وإعمالها، نحو: زيدًا ظننتُ عالمًا، وزيدٌ ظننتُ عالمٌ. والإعمال أجود لقربها من رتبتها التي تعمل فيها وجوبًا وهي التقدم، فإن أخرتها جاز أيضًا وجهان:

أحدهما: الإلغاء لبُعدها من رتبتها ولإتيانها بعد استبداد المبتدأ بخبره، وذلك نحو: زيدٌ عالمٌ ظننت، وزيدًا عالمًا ظننت. ويجوز رد هذا النوع خاصة إلى النفس، تقول: ظننتني وحسبتني وأريتني، ووجدتني، قال تعالى: **﴿أن رآه استغنى﴾** [العلق: ٧]، تقديره: أن رأى نفسه لاستغنى، قال الشاعر: (طويل)

إذا هبَّ عُلوِيّ الرياح وجدتني كأنّي لعُلوي الرياح نَسِيبُ[(١)]

وقال آخر: (طويل)

إذا ما دَعَا الدَّاعي عليًّا رأيتني أُراعُ كما رَاعَ العجُولَ مَهِيبُ[(٢)]

وقال آخر: (كامل)

قد كنتُ أحسبني كأغنَى واحدٍ سَكَن المدينة عن زراعة فُول[(٣)]

وكذلك الباقي. وكما قُلنا إن أصل مفعولي الظن وأخواتها، ومفعولي أعلمت - أعني الثاني والثالث- الابتداء والخبر. فيجوز أن يقع موقع الثاني من ظننت، والثالث من أعلمت ما جاز أن يقع خبرًا للمبتدأ، وظننت زيدًا قام، ويقوم، وأبوه قائمٌ وأمامك، وفي الدار، ومثلُ: أعلمتُ زيدًا قام، وأعلمتُ زيدًا عمرًا في الدار، ويجوز

(١) البيت لمجنون ليلى، انظر: ديوانه: ٦٢.
(٢) البيت لامرأة ترثي أباها، انظر: الحماسة: ١٠٧٣/٢.
(٣) البيت لأبي محجن، قاله في امرأة يهواها من الأنصار، يقالُ لها: شموس.

أن تضمر في ظننت ضمير شأن، وقصة فتقول: ظننته زيدٌ قائمٌ.

وأمَّا الممتنع، فمتى وقع بعد ظننت وأخواتها إن وأنَّ، وكلم الاستفهام، ولام الابتداء، وما النفي، وإنْ بمعنى ما، كفتها عن العمل فلم يجز أن تعمل شيئًا، مثال الجميع: أظننت أن زيدًا لقائمٌ، وظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، وعلمتُ أزيدٌ يقوم أم عمرو، وعلمتُ أبو من أنت إذا أضفت إلى الاستفهام، وحسبتُ لزيد قائمٌ، وظننتُ ما بكر منطلق، وخِلتُ إنْ زيدٌ إلا قائم. ومن الممتنع أضداد الأحكام الواجبة كإلغاء ضربت وأعطيت وأعلمت وأخواتهن، والاقتصار على أحد كل مفعولين أصلهما الابتداء والخبر. ولا يجوز أن يقع موقع مفعول ضربت، ومفعول أعطيت، ومفعول أعلمت الأول إلا الاسم الصريح؛ لأنها مفعولات صريحة، وكذلك لا يجوز أن يقع مفعولاً أولاً لظننت وأخواتها، وثانيًا لأعلمت وأخواتها إلا اسم يجوز أن يبتدأ به.

وكل فعل متعد أو لازم لا بد أن يتعدى إلى خمسة وهي: المصدر والظرفان، والحال والمفعول من أجله، وإنما تعدى إلى هذه الخمسة لدلالته عليها، فدلَّ على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، وعلى المكان باستقراره، وعلى الحال بهيئته، وعلى المفعول من أجله بعلته لأنه لا يُفعل فعل إلا في زمان، ومكان، وعلى صفة، وهيئة لعلة فافهم ذلك، واعلم أنا لَمَّا فرغنا من ذكر المرفوعات أوجب الترتيب أن نذكر بعدها المنصوبات، والناصب لها هي الأفعال. فذكرنا الفعل متعديًا، ولازمًا توصلاً بذكر العامل إلى شرح المعمول، وعلى هذا يجب أن يتبع الفعل ما يعمل عمله كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة بهما والمصدر لأن ذلك كله يتناول المفعول به.

باب عمل اسم الفاعل واسم المفعول

وفيه ثلاثة أسئلة: ما عملها؟ ولِمَ عملا؟ وما أحكامهما في العمل؟

فصل: أمَّا ما عملهما؟ فالرفع في الفاعل، والنصب في المفعول. فكل اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال يعمل عمل فعله إن لازمًا فلازم، وإن متعديًا فمتعد. وكذلك اسم المفعول إلا أنه لا يكون من اللازم، ولا يعمل إلا عمل فعل لم يُسم فاعله. ويتعدى بإن إلى ما يتعدى إليه الفعل الذي اشتق من مصدره، فمتعد إلى واحد، ومُتعد إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما أو لا يجوز، ومُتعد إلى ثلاثة، ومتعد

بحرف جر يجوز حذفه، وبحرف جر لا يجوز حذفه مثال ذلك كله: هذا القائم أبوه، هذا: مبتدأ، والقائم: خبره، وأبوه: مرفوع بالقائم ارتفاع الفاعل. وتقول: هذا الضارب أبوه أخاه، والظان زيدًا عالمًا، والمعطي عمرًا درهمًا، والمعلم بكرًا محمدًا أخير الناس، والشاكر عمرًا، والشاكر لعمرو، والمار بخالد، كل ذلك معمول لاسم الفاعل. كما تقول: هذا يقوم أبوه، ويضرب أبوه أخاه، وهذا يظن زيدًا عالمًا، ويُعطي بكرًا درهمًا، ويعلم بكرًا هذا خير الناس، ويشكر عمرًا، ويشكر لعمرو، ويمر بخالد. فما كان فاعله بارزًا، مثل قولك: هذا الضارب أبوه أخاه، فهو بمنزلة فعل فارغ، وما كان فاعله بارزًا، مثل قولك: هذا الضارب أبوه أخاه، فهو بمنزلة فعل فارغ، وما كان فاعله مستترًا، مثل قولك: هذا الظان زيدًا عالمًا فهو بمنزلة فعل مشغول قد أضمر فاعله، وكذلك القول في اسم المفعول إلا أنه لا يعمل إلا عمل فعل لم يُسم فاعله فمثال إعماله: هذا المضروب أبوه، وهذا المظنون عمه عالمًا، والمُعطي أخوه درهمًا، والمُعلم غُلامُه عمرًا خارجًا، والمشكور، والمشكورُ له، والممرور به، كما تقول: هذا يضرب أبوه، ويُظن عمه عالمًا، ويُعطي أخوه درهمًا، ويعلم غُلام عمرًا خارجًا، ويُشكر، ويُشكر له، ويُمر به.

فصل: وأمَّا لم عمل اسم الفاعل، واسم المفعول وهما اسمان، وأصلُ الأسماء أنها معمولة فيها لا عاملة؟ وإنما عملا لأجل مشابهتهما الفعل المضارع، وشاهاه من حيث مشابهما لأن كل شيء أشبه شيئًا من جهة، فقد أشبه ذلك الشيء، وأيضًا من تلك الجهة، ألا ترى أن الفعل المضارع استحق الإعراب وأصله البناء لمضارعته اسم الفاعل، كذلك اسم المفعول استحق العمل لمضارعته الفعل، ومتعدٍ إلى ما يتعدى إليه الفعل من مفعول به كما مثلنا، وظرف زمان، وظرف مكان، وحال، ومفعول من أجله، ومفعول معه، وتمييز، واستثناء معه، مثال ذلك: هذا الضارب عمرًا ضربًا يوم الجمعة أمامك قائمًا إكرامًا لخالد، والقوم إلا أباه، وتقول في التمييز: هذا المتصبب بدنُهُ عرقًا، والمتفقّى شحمًا وما أشبه ذلك، وكذلك اسم المفعول وجميع ما ذكرنا في المذكر ففي المؤنث مثله من نحو: هذه امرأة ضاربة زيدًا، أو ظانة محمدًا قائمًا، ومتعلمة عمرًا محمدًا خير الناس، وهي الشاكرة زيدًا، ولزيد، والمارة بزيد.

وقد يعمل اسم الفاعل على غير الصيغة التي أشبه عليها اتساعًا، فكما يعمل

فاعل وهو الأصل يعمل مفعال، وفعول، وفَعل وفعّال، قال الشاعر في مفعال:

ضربتُ أبا العيناء في أمِّ رأسهِ وما زلتُ مقتالاً كباش الكتائبِ

وقال آخر في فعول: (طويل)

ضروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سِمانها فإن عَدمُوا زادًا فإنَّك عَاقرٌ[1]

وقال آخر في فعل: (كامل)

حذر أمورًا لا تضيرُ وآمنٌ ما ليس منجيه من الأقدارِ[2]

فنصب أمورًا بحذر، وقال طرفة في فعال:

ربّ ابنُ عَمٍّ لسُليمى مُشمعل طَبَّاخ ساعَات الكَرى زادَ الكسل

ويروى بنصب زاد مفعولاً لطباخ، وخبره بإضافة طباخ إليه، وساعات الكرى فصل بين المُضاف والمضاف إليه. فإن كان ذلك فهي إضافة تخفيف، وموضعه النصب، فافهم ذلك.

فصل: وأحكامه في العمل ثلاثة أنواع واجب وجائز وممتنع.

أمَّا الواجب فإن اسم الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال والاستقبال مثل: هذا مُكرم زيدًا غدًا، وضاربٌ زيدًا الساعة، ومظنون عالمًا، عملا عمل فعليهما وجوبًا، ولم يجز إلغاؤهما. فإن جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير الذي فيهما خلافًا للفعل، وذلك نحو قولك: زيدٌ هندٌ ضاربها هو. فزيدٌ: مبتدأ، وهندٌ: مبتدأ ثان، وضاربها: خبر هند، والجملة: خبر زيد، وفي ضاربها ضمير يعود على زيد يربط الجُملة لا يجوز استتاره؛ لأنه لزيد وقد جرى على هند، وليس كذلك الفعل، بل يجوز أن تقول: زيدٌ هندٌ يضربُها ولا يبرز الضمير في الفعل.

وأمَّا الجائز فإنه يجوز تأخير معمول اسم الفاعل وتقديمه مثل: هذا ضاربٌ زيدًا، وهذا زيدًا ضاربٌ، وزيدًا هذا ضاربٌ، وكذلك اسم المفعول. وإذا تعدى إلى واحد جاز إضافته إليه تخفيفًا مثل: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا، وإن تعدى إلى اثنين جاز إضافته إلى أحدهما تخفيفًا، ونصب به المفعول الثاني، كما قال بعضهم: (طويل)

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٦/٧٠.

(٢) البيت لأبي يحيى اللاحقي، انظر: الجمل للزجاجي: ١٠٥.

أبوك حباب سارق البرد ضيفَه وجدي يا حجاج فارسُ شَمّرا[1]

وأمَّا الممتنع: فإن اسم الفاعل لا يعملُ عملاً وهو محذوف خلافًا للفعل، ولا يعمل إذا كان بمعنى المُضي، بل يكون مُضافًا كسائر الأسماء، مثل: هذا ضارب زيدٍ أمس، ولو قُلت: ضاربٌ زيدًا أمس، لم يجز إلا على مذهب الكسائي، وهو غير مستقيم، لأن اسم الفاعل إنما عمل لمضارعة المستقبل، وليس بينه وبين الماضي مُضارعة، فكما مُنع الماضي الإعراب لعدم المضارعة، فكذلك يُمنع اسم الفاعل بمعنى المضي، وقد احتج الكسائي بقول الله سبحانه:﴿**وجعل الليل سكنًا والشمس والقمر حُسبانًا** ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وزعم أن الليل في موضع نصب بجاعل، وجاعلٌ بمعنى المضي، وقد عطف عليه الشمس والقمر منصوبين، وليس الأمر كذلك عند سائر النحويين، بل نصب الشمس والقمر بفعل محذوف تقديره: وجعل الشمس والقمر.

وقد بينا أنَّ الفعل يعمل محذوفًا كما يعمل ظاهرًا. وقد احتج بقوله تعالى: ﴿**وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**﴾ [الكهف: ١٨]، وتأوله العُلماء أنه ليس بماض وإنما هو حكاية لحال الكلب عند وقوع الأمر، وهو تخريج صحيح لأن الواو في قوله: ﴿**وكلبهم باسط**﴾ واو حال، والتقدير: نُقلبهم ذات اليمين، وذات الشمال في حال بسط كلبهم ذراعيه. وزعموا أن معنى القصة الدوام، والدائم هو فعلُ الحال، واسم الفاعل بمعنى الحال عامل، وحجته في هذا الموضع أقوى منها في الآية الأولى. ومن الممتنع أن اسم الفاعل لا يعمل أو يعتمد على غيره، واعتماده يكون على أحد أربعة أشياء، مثل: المبتدأ، هذا ضاربٌ زيدًا، والموصوف، مثل: مررتُ برجل ضارب عمرًا، وصاحب الحال، مثل: مررتُ بزيد ضاربًا عمرًا. والاستفهام مثل: أضاربٌ أخوك عمرًا؟ وقد قدمنا أنه لا يجوز استتار ضمير الفاعل فيه إذا جرى خبرًا لغير من هو له كالفعل؛ لأنه مشبهٌ، والمشبه أضعف من المشبه به. ونقصان اسم

---

(١) البيت لجميل بثينة، انظر ديوانه: ١١٣.

الفاعل أربعة أشياء، قد ذكرناها متفرقة في الأحكام وهي: أنه لا يعمل بمعنى المضي، ولا يعمل وهو محذوف، ولا يعمل أو يُعتمد، ولا يستتر فيه الضمير إذا جرى على غير من هو له، فافهم ذلك، وبالله التوفيق وهو ولي العون والهداية إن شاء الله تعالى.

باب عمل الصِّفة المشبهة باسم الفاعل

وفيه ثلاثة أسئلة: ما عملها؟ ولِمَ عملت؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا ما عملُها؟ كالرفع والنصب والجر، فمرفوعها مشبه بالفاعل، مثل: مررتُ برجل حسن وجهه، كأنك قلت: حَسُن وجهُهُ، ومنصوبها مشبهٌ بالمفعول إذا كان معرفة، مثل: مررتُ برجل حسن الوجه كأنك قُلت: حسن الله والوجه منه. وإن كان نكرة كان تمييزًا مثل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا، وإن شئت نصبته على التشبيه أيضًا بالمفعول، ومجرورها مُضاف إليه إضافة غير محضة، أو تشبيه بالمضاف إليه، وذلك مثل: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وبالرجل الحسن الوجه، وإنما قُلنا إن مرفوعها مشبهٌ بالفاعل لأنه ليس معه فعلٌ صريح، وقُلنا: إن منصوبها مشبه بالمفعول لأنه في المعنى فاعل، وإذا قُلت: برجل حسن الوجهِ، فالمعنى: أن الرجل هو الحسن، والوجه بعضه موصوف الحسن. وقلنا: مجرورٌ ما مشبه بالمضاف إليه؛ لأن إضافته يقدر فيها الانفصال، ولذلك كنت تضيف في هذا الباب ما فيه الألف واللام، فتقول: يا لرجل حسن الوجه، وذلك ممتنع في غير الباب، وإنما جاز ذلك لأنها لا تعرف المضاف في مثل: مررتُ برجل حسن الوجه، فلو كان حسنٌ معرفة لم يجز صفة لرجل وهو نكرة، فلمَّا كانت لا يعرف المضاف جاز: مررتُ بالحسن الوجه خلافًا للعربية إذ لا يجوز في: مررتُ بغلام الرجل، مررتُ بالغلام الرجل، وعلتهم في ذلك أنهم لم يجمعوا بين الألف واللام، والإضافة، لأن لا يجمعوا على الكلمة تعريفين من شيئين مختلفين، وقياس الحسن.

والوجه قولك: يا لرجل الغارة العبد، والطالق المرأة، والشديد القوة والعنيف اليد والعابد الابن، والصائم الأب، والصادق الأخ، وما أشبه ذلك وإنما مثلتُ لك بهذا كله لينفتح لك باب القياس.

فصل: وأمَّا لِمَ عَمِلَتْ؟ فلمشابهتها اسم الفاعل، وأشبهته من قبل جواز التذكير

والتأنيث، والتثنية، والجمع، ومن حيث كان الكل يجري صفة لما قبله، تقول في التذكير، والتأنيث: مررتُ بالحسن الوجه، والحسنة الوجه، كما تقول: بالضارب والضاربة، وتقول في التثنية والجمع: مررتُ بالرجلين الكريمين أبوهما، والرجال الكرام آباؤهم، ما تقول بالضاربين والضاربين، وتقول في إجرائها صفة: برجل حسن وجهه، كما تقول: برجل ضارب عمرًا؛ إلا أنها تنقص عنه أربعة أشياء:

الأول: وهي أنها لا تعمل إلا في السبب دون الأجنبي فيجوز حسن الوجه، ولا يجوز برجل حسنٍ عمرو.

والثاني: أنه لا يتقدم معمولها عليها مثل: وجهًا مررتُ برجل حسنٍ.

والثالث: أنه لا يفصل بينها وبين معمولها بشيء.

والرابع: أنها لا تعمل إلا بمعنى الحال دون الاستقبال، وكل ذلك جائز في اسم الفاعل، وذكرنا هذه المسألة وهي من الأحكام الكثيرة. وقد قيل إن الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت بحسب الاشتقاق من الفعل؛ لأنها بوزن حسن وشديد وعفيف، وأنت تقول: حسن فهو حسنٌ، وشد فهو شديد، وعف فهو عفيف، وهذا قولٌ حسنٌ لأن اسم الفاعل إنما عمل لشبه والمشبه، بالمشبه لا يُشارك في كل الحكم، ولا بعضه ألا ترى أن مُستقبل الفعل إنما أعرب لأنه شابه الاسم فلمَّا أشبهه الماضي بُني على الحركة بحق الشبه، ولا حظ له في الإعراب. فعمل الصفة من جهة الاشتقاق أولى.

فصل: وأحكام الصفة كثيرة تنقسم ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع. فالواجب: أن يكون معمول الصفة سببًا لها، أي: فيه ضمير يعود عليها متأخرًا عنها، وأن تكون هي بمعنى الحال، فمتى كانت كذلك عملت في المفعول لفظًا، أو تقديرًا.

وأمَّا الجائز: فمتى كانت الصفة نكرة ليس معها ألف ولام ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر، مثال ذلك: مررتُ برجل حسنَ الوجهِ، وحسنُ الوجهَ، وحسنِ الوجهُ. فإن كان الثاني معرفًا بالإضافة جاز فيه وجهان: أحدهما الرفع إجماعًا، نحو: برجلٍ حسن وجههِ، والثاني: الجر بخلاف، ولم يجزه غير سيبويه وأصحابه، وهو: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهيه، واحتجوا لمذهبهم بقول الشاعر: (طويل)

أمِن دمنتين عرَّج الركبُ فِيهما بحقــل الرّخامى قد عفَا طِللاهمــا

(١) البيتان للشماخ، وهما في ديوانه: ٣٠٧.

أقـــامت عَلَى رَبعيهما جارَتا صَفًا كميت الأعالي جوتنا مُصطلاهمـــا[1]

وجه الحجة في "**جوتنا مُصطلاهما**". فهذه خمس مسائل في تنكير الصفة، وتعريف معمولها بالألف واللام والإضافة، فإن كانتا نكرتين جاز فيه وجهان: الجر بالإضافة، والنصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول ومثلها: مررت برجل حسنِ وجهٍ، وحسنٍ وجهًا.

ومتى عرفت الصفة بالألف واللام جاز فيما بعدها خمسة أوجه إن كان معرفة واحد في المضاف وهو الرفع، مثاله: بالرجل الحسن وجهه. وثلاثة فيما فيه الألف وهي بالحسن الوجهِ، والوجهَ، والوجهُ. وإن كان نكرة مع تعريف الصفة جاز فيه وجهٌ واحدٌ، وهو النصب تمييزًا مثل: بالرجل الحسن وجهًا، فهذه اثنتا عشرة مسألة كُلها جائزة وهذا نظمها: برجل حسنِ الوجهُ والوجه، والوجهَ، وجهُهُ، وجهِهِ، وحسنِ وجهِ، ووَجهًا، والحسنِ الوجهِ، والوجهُ، والوجهَ ووجهُهُ ووجهًا. وروى الفارسي أربع مسائل وهي: بالرجلِ الحَسنِ وجهٌ، وبرجلٍ حسنٍ وجهٌ بالرفع فيهما على البدل فيهما جميعًا من المضمر الذي في حسنٍ بدل النكرة من المعرفة، وبالرجل الحسن وجهَهُ بالنصب، وبرجُلٍ حسنٍ وجهَهُ بالنصب أيضًا على التشبيه بالمفعول، وهذه المسائل كُلها ضعيفة إلا مسألة سيبويه فأكثر النحويين -أعني المحققين- يُقوي الاحتجاج عليها. فيجيزونها ويرفعونهن، وأجمع الكل أنه لا يجوزُ بالحسن وجهِهِ بالإضافة، ولا يجوزُ بالحسن وجهٍ بالإضافة أيضًا، لأنه لا يُضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة.

وأمَّا الممتنع فإنَّ الصفة المشبهة لا تعملُ أو تعتمد، ولا تعمل محذوفة ولا يتقدمُ معمولها عليها، ولا تعمل في أجنبي لا ضمير معه، ولا يجوز بالرجل الحسن وجهٍ، ولا بالحسن وجهه، كما قدمنا إجماعًا، ولا يجوز بالحسن وجهٌ، وحسنٍ وجهٌ بالرفع، ولا بالحسنِ وجهه وحسنٍ وجهَهُ بالنصب على حسب الخِلاف. فإن جاءت الصفة على وزن أفعل نحو: أفضل من زيد وأكرم، أو في تقديره نحو: خيرٌ من كذا وشرٌّ من كذا، لأن أصله أخير وأشرر، بطلت المشابهة بينها وبين اسم الفاعل ونقصت عنه، وعن الصفة المشبهة ثلاثة أوجه: أنها لا ترفع إلا المضمر دون الظاهر غالبًا في مثل قولك: زيدٌ أكرمُ منك أبًا، وأفضلِ عملاً، تنصب أبًا وعملاً بأكرم على التمييز، وتُضمر في أكرم وأفضل ونحوهما فاعلاً لا يبرز أبدًا.

والوجه الثاني: أنها لا تُثَنى، ولا تُجمعُ بل تكون مفردة مثل قولك: الزيدون أكرمُ

مِنْ عمرو.

والوجه الثالث: أنَّها تذكر، ولا تؤنث تقول: هندٌ أكرمُ من زيدٍ، ولا يجوز أكرمه، وكل ذلك جائزٌ في الصفة واسم الفاعل وإنما امتنع منه التأنيث، والتثنية، والجمع؛ لأن أفعل وبابه مؤدٍّ معنى فعل، ومصدر فكأنه قد تضمنها، وكل واحد منهما لا يُثنى ولا يُجمع، والفعل لا يؤنث وتفسير ذلك، أنك إذا قلت: عمرو أكرم منك كان المعنى: عمرو ويزيد كرمه عليك، فيزيد فعل، وكرمُهُ مصدرٌ وقد أدَّى معناهما جميعًا فلزمه حُكمُهما، وهذا لطيف فافهمه.

وقلنا: إن فاعله لا يكون ظاهرًا لأن أفعل لا يقع إلا خبرًا أو صفة أو حالاً، أو صلة، وفي كل واحد منها ضمير عائد على ما قبله هو الفاعل، فلا يكون لَهَا فاعلان: ظاهر ومضمر. وأيضًا فإن التمييز قد فسَّره ولا يجتمع التفسير والمفسر كما لا يسقطان معًا، وإذا نقصت هذا النقصان كله كانت أضعف العوامل لبعد رتبتها، لأنها مشبهة بالصفة، والصفة مشبهة باسم الفاعل، واسم الفاعل مشبه بالفعل، فهي في الرتبة الثالثة، هذا قولُ الجمهور.

والأقرب عندي أنها عملت لاشتقاقها، ونيابتها عن الفعل، وتضمن الضمير كما عمل الحرف في الإغراء، مثل: عليك زيدًا، والمضمر، مثل: إياك الطريق، والظرف في الحال، مثل: زيدٌ عندك واقفًا، كل ذلك بحق النيابة فكلها لا ترفع ظاهرًا.

وقُلنا: لا ترفع أفعل الظاهر غالبًا احترازًا من مسألتين سُمعت إحداهما عن رسول الله ﷺ وهي: «**ما مِنْ أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة**»[1]، والأخرى جاءت عن العرب وهي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فجرى **أحب** صفة للأيام، ورفع به **الصوم**، وجرى أحسن صفة لرجل ورفع به الكحل، وهذا شيء خارج عن الأصل. وقد ذكر طاهر بن أحمد عن بعضهم أنك لو رفعت الصوم والكحل، وجعلته مبتدأ وخبرًا جاز ذلك وكان حسنًا، فقلت: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكحلَ، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ، ترفع أحسن وأحب خبرين مقدمين، وهذا أيضًا موضع إشكال لأن منه بعد الصوم، ومنه بعد

---

(١) الحديث رواه الترمذي: ٥١، وفيه: «**ما من أيام أحبَّ إلى الله أن يُتعبد له فيها من عشر ذي الحجة**».

الكُحل معمولتان لأحسن وأحب، وقد فصل بالصوم، والكُحل، وعاملهما معنوي وهو الابتداء ولا يجوز عند أحد فما عملت الفصل بين الصفة وبين ما عملت فيه البتة فافهم ذلك؛ لأن الصوم: مبتدأ، وأحب: خبره، وإلى الله فيها منه من صلة أحب، وقد فصل بين أحب، وبين منه بالصوم، وليس من معموله.

باب المفعول المطلق

وفيه أربعة أسئلة: ما المفعول المطلق؟ ولِمَ جيء به؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المفعول المطلق؟ فهو المصدر من كل فعل مُتعد أو لازم نحو: ضرب ضربًا، وظرف ظرفًا، ومر مرورًا. وقيل له: مُطلق لأن العبارة تنطلقُ عليه بغير واسطة خلافًا لغيره من المفعول به، والمفعول من أجله والمفعول معه، والظرفين فإن العبارة عن الفعل معهن لا تنطلقُ إلا بواسطة، مثال الجميع قولك: من فعل هذا الفعل بهذا المفعول لأجل فُلان مع مُحمد في هذا الوقت، وفي هذا الموضع. والمصدر اسم الفعل، والفعل مشتق منه في قول البصريين وهو الصحيح، بل هو الفعل الحقيقي لأن القيام فعل القائم، والضرب فعل الضارب، فعلى هذا القول الفعل على وجهين صناعي، وصياغي.

فالصناعي: هو المصدر؛ لأنه صنعةُ الصانع، وفعله وأحداثه، ولكونه صنعه سُمي صناعيًا.

والصياغي: هو الذي يعبر به عن الأحداث، مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وسمي صياغيًا لأنه صِيغَ صيغًا مختلفة ليدل اختلافه على اختلاف الأزمنة.

فصل: أمَّا لِمَ جِيء به؟ فلأحد ثلاثة أشياء: تأكيدًا للفعل، أو عددًا لِمرَّاته، أو بيانًا لنوعه، مثال الأول: قُمتُ قيامًا، وضربتُ ضَربًا، ومثال الثاني: ضربتُ ضربةً وضربتين، وضربات، ومثال الثالث: ضربتُ ضربًا شديدًا، وسرتُ سيرًا سهلاً. فما جاء تأكيدًا للفعل أو بيانًا للنوع لم يجز تثنيته، ولا جمعه، بل تقول: زيدٌ ضرب ضربًا، والزيدن ضربا ضربًا، والزيدون ضربوا ضربًا شديدًا. وإنما امتنع ذلك لأن التثنية والجمع من خواص الأسماء الصريحة والمصدر حدثٌ، والحدث فعل في الحقيقة

فلا يُشارك الاسم في أخص علاماته، إلا أن يوضع المصدر اسمًا للأشياء المُختلفة، فيتعزى عن أن يكون عاملاً في غيره فحينئذ يجوز تثنيته وجمعه، كالعلوم والحُلوم، والعُقول، والأشغال والأعمال، ومتى جاء المصدر عددًا للمرات ثُني وجُمِعَ، لأنه قد ازداد تمكنًا في الاسمية لمضارعته لأسماء الأجناس ألا ترى أن ضربةً وضربات مثل ثمرة وثمرات، ومن هذا النوع قولهم: هذا ذيك أي: هذا بعد هذا ودواليك، ولبيك وسعديك وحنانيك، قال طرفة:

أبا مُنذر أفنيت فاشتبق بعضنا حنانيك بعضُ الشر أهونُ من بعضِ

فصل: وأمَّا على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام: مصدرٌ صَدَرَ من اللفظ والمعنى مثل: ضربَ ضربًا، وقام قيامًا. ومصدرٌ صدر من المعنى دون اللفظ مثل: شنأته بُغضًا، وأبغضْتَهُ كراهةً لأن في الشناءة معنى البُغض وفي البُغض معنى الكراهة، ومن قول الشاعر: (بسيط)

إذا انتدى واحتبى بالسيف دانَ لهُ غَلبُ الرقابِ خُضُوعِ الجرب للطّالِي

فأصدر خضوعًا من دانَ لأنَّهُمَا بمعنى واحد، ورُبما جاء شيء من هذا القسم بالألف واللام مثل: قعد القرفصى، واشتمل الصمى، ومشى القهقرى، والعنقى والرتكى والمرَطَى.

ومصدر لم يصدر من لفظ ولا معنى؛ وذلك مثل قولهم: ويلَ زيدٍ، وويحَ زيدٍ، وويحهُ وويسه لم يستعمل معها أفعالها؛ لاعتلالها بحرفين من نحو: وئل يوئل. وقد قيل: إن ويل ونحوه مفعول به، وليس بمصدر بل ينتصب بفعل مقدَّر؛ تقديره: صادق زيدٌ ويلاً ولاقاهُ أو ألفاه.

فصل: وأمَّا أحكامه فمختلفة: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أنَّ المصدر متى كان الفعل معه مذكورًا أو مصدرًا كان منصوبًا به، مثل: ضربتُ ضربًا، ويا زيدُ ضربًا عمرًا، أي: اضرب ضربًا عمرًا، قال الله تعالى: ﴿**فضربَ الرقابِ** ﴾[محمد: ٤] معناهُ اضربُوهم ضربَ الرِّقاب ورُبَّما يكون ذكر المصدر دون الفعل، من ذكر الفعل دون المصدر قال كثير:

فعفوًا أمير المؤمنين وحسبـــــــه   فما تحتسب مِنْ صالحٍ لك يُكتبُ[1]

وما أضيف إلى المصدر انتصب انتصابه مثل: سرتُ أسهلَ سيرٍ، وقمتُ أحسنَ قيام، وصمتُ أحسن صوم، ومتى نُقِلَ المصدر من هذا الحال، ولم يكن معمولاً للفعل الدال عليه استفاد حُكمين واجبين:

أحدُهما: أنه يجري بتصاريف الإعراب مثل: أعجبني قيامُ زيدٍ، وكرهتُ قيامَ زيدٍ، وعجبتُ من قيام زيدٍ.

والثاني: أنه يعمل عمل الفعل الذي اشتق منه إن لازمًا فلازمٌ، وإن مُتعديًا فمتعدٍ إلى واحد، وإلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما أو لا يجوز، وإلى ثلاثة، وبحرف جر يجوز حذفه، أو لا يجوز حذفه، مثال ذلك كله: يُعجبني قيامُ زيد، تقديره: أن قام زيدٌ. ومثله: يعجبني الضرب زيدٌ عمرًا، والإعطاء زيدٌ عمرًا درهمًا، والإعطاء عمرًا والإعطاء زيدٌ درهمًا، والظنُ زيدٌ بكرًا عالمًا، والإعلام زيدٌ عمرًا محمدًا خير الناس، وشكرُ زيدٍ عمرًا ولعمرو، ومرور زيدٍ بعمرو.

وأمَّا الجائز فإنَّه يجوز لك أن تستعمل المصدر إذا كان على هذه الصفة على ثلاثة أوجه بالألف واللام، ومنونًا، ومُضافًا. فمتى كان معه ألف ولام كما قال الشاعر:

لقد عَلِمت أولَى المُغيرة أنني   لَحقتُ فلمَ أنكلْ عَن الضَّرْب مَسْمعَا[2]

فنصبَ مَسْمَعَا بالضرب، ويجوز أن يكون منصوبًا بلحقتُ. أو منونًا كما قال حسان:

فلولا رجاء النصر منك ورهبةٌ   عقابَك قد صاروا لنا كالموارِدِ

فنصَبَ عقابك برهبة رفعت به الفاعل، ونصبت به المفعول نحو قولك: الضربُ زيدٌ عمرًا يعجبني، وضربٌ زيدٌ عمرًا يعجبني. وربما يحذف الفاعل للعلم به كما قال سبحانه: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيمًا ذا مقربة﴾ [البلد: ١٤، ١٥] تقديره: أو إطعام إنسان يتيمًا، ومتى كان المصدر مُضافًا فأعمل في أحدهما لفظًا، وفي الآخر تقديرًا، وكُنتَ مخيرًا في إضافته إلى الفاعل ونصب المفعول مثل: عجبتُ من ضرب زيدٍ عمرًا، وتضيفه إلى المفعول، وترفع الفاعل مثل: عجبتُ من ضرب عمرو زيدٌ.

---

(١) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٥٨/٤.

(٢) البيت للمرار الأسدي، انظر: الكتاب: ٩٩/١.

فإن اتبعت المجرور بالإضافة تابعًا من نعت، أو تأكيد، أو عطف، أو بدل كُنتَ مخيرًا إن شئت اتبعته على لفظه مجرورًا، مثل قولك: عجبتُ من ضرب زيدِ الظَّريفِ نفسه أخيك وعمرو وخالد، وإن شئت اتبعته على المعنى مرفوعًا إن كان فاعلاً، ومنصوبًا إن كان مفعولاً، مثالهما: عجبتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ نفسَه أخوك وعمرو وخالدًا، وعجبتُ من ضرب عمرو الظريف نفسُه أخاكَ وزيدًا خالدٌ، ويجوز تذكير الويل، وتأنيثه وفي القرآن:﴿ **يا ويلتا** ﴾[الأنبياء: ١٤]، قال مالك بن جعفر(١): (وافر)

لأمُّك ويلةٌ وعليك أخرى فلا شاةٌ لديك ولا بعيرُ

ولا كذلك ويح وويس، بل يكون مُذكره قال أبو الطمحان(٢): (طويل)

وقيل غدٍ يا ويح نفسي من غدٍ إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ

ومثله:

ولي كبدٌ مقروحةٌ مـــن يبيعني بهَا كبدًا ليستْ بذات قُـــروحِ
أبى الناسُ ويبَ الناس لا يشرونها ومَنْ ذا الذي يشري ذو بصحيحِ(٣)

وأمَّا الممتنع فهو أنَّ المصدر لا يعمل عملاً وهو محذوف، ولا يفصل بينه وبين معموله بشيء، ولا يتقدم معموله عليه، ولا يتضمن الضمير. وهذا وجه نقصانه عن الفعلِ فلو قُلت في إعماله محذوفًا ضربُ زيدٍ عمرًا يعجبني، وخالد بكرًا لم يجز، وذلك لو قُلت في الفصل: ضربُ زيدٍ معجب لي عمرًا لم يجز ذلك، فلو قُلت في التقديم عمرًا ضربُ زيدٍ يعجبني لم يجز أيضًا، ولو قلت: الضربُ عمرًا، على أن تجعل فاعل الضرب مُضمرًا لم يجز فإن رفعتَ عمرًا، وجعلتَ المصدر من فعل لم يُسم فاعله، وكان المعنى معلومًا جاز نحو: الضرب عمرو يعجبني، وضربٌ عمرو يعجبني. وكل ذلك جائز في الفعل من نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا وخالدٌ وبكرًا، وضربَ زيدٌ فعجبتُ عمرًا، وعمرًا ضرب زيدٌ، وزيدٌ ضرب عمرًا فتضمن الفاعل في ضرب فافهم ذلك.

وامتنع أن يعمل عملاً وهو محذوف لأنه من صريح الأسماء، وليس له قوة الفعل

---

(١) البيت لمالك بن الصمصامة.

(٢) أبو الطمحان: حنظلة بن الشرقي أحد بني القين بن جشر، كان شاعرًا صعلوكًا، وهو من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام، والبيت في الحماسة إلى ابن الطمحان: ٥٥٨.

(٣) البيتان في ديوان قيس بن الملوح بن مُزاحم: ٩٥.

ولم يفصل بينه وبين معموله لأنه من صلته والصلة بعض الموصول، ولم يتقدم معموله عليه؛ لأنه غير متصرف في نفسه فأحرى أن لا يتصرف في معموله، ولم يتضمن الضمير لأنه جامد. وإنما تضمن الضمير اسم الفاعل لا بل الاشتغال، وتضمنه الحروف والظروف، والأخبار، والصفات، والأحوال لأجل النيابة عن الفعل، والنائب في حُكم المنوب عنه فافهم ذلك.

باب المفعول من أجله

وفيه أربعة أسئلة: ما المفعول من أجله؟ وكم شرائطه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المفعول من أجله؟ فهو كل اسم ذُكِرَ علةً للفعل، وعُذرًا للفاعل، مثل جِئتُك نُصْحًا لك، ولنصحك لي، وجئتك لزيدٍ.

فصل: وشرائطه ستٌّ وهي: أن يكون مصدرًا في الغالب، الثاني: أن يكون فعله محذوفًا، الثالث: أن يكون معه فعل قد حُذف مصدره، الرابع: أن يكون مُقدرًا بلام الغرض، أو تكون معه ظاهرة. الخامس: أن يكون علة للفعل كما قدمنا، السادس: أن يكون عذرًا للفاعل وجوابًا لقائل. قال: لِمَ فعلت إذا تأملت قول القائل: جئتُك طمعًا في برك، وخوفًا من السلطان، أو ابتغاءً للخير، وجدته قد جمع الشرائط الست. لأنه مصدر قد حُذف فعله، وهو طمعت طمعًا، وقد جيء معه بفعل قد حذف مصدره، وهو جئتك طمعًا وكان مصدره مجيئًا، وهو مقدر بلام لأن المعنى جئتك للطمع أو لأجل الطمع، ثم هو أيضًا -أعني الطمع- علة المجيء، وسببه، وعذر الفاعل وجواب السائل. وقلنا في الغالب: احترازًا من مفعول ليس بمصدر وهو جئتك لزيد وللمتاع، وما أشبه، قال الله تعالى:﴿ **إنما نُطعمكم لوجه الله**﴾ [الإنسان: ٩].

فصل: وأمَّا على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على ثلاثة أضرب: مصدرٌ صريح مثل: ﴿**خرجوا من ديارهم وهم أُلوفٌ حذر الموت**﴾ [البقرة: ٢٤٣]، ومقدر بالمصدر، وهو يكون بأن والفعل المُقدرين بالمصدر مثل: جئتك لأن أكرمتني، والتقدير لإكرامك إيَّاي. واسم ليس بمصدر ولا مقدر به، مثل: جئتك للوح، وجئتك للكتاب وما أشبهه. فالمصدر الصريح، والمقدر به يكونان من فعل الفاعل ومن فعل المفعول، فمتى كانا من فعل الفاعل كنت مخيرًا إن شئت جئت باللام، مثل: زُرتك

للطمع في برك، وسألتُك لأن رجوت الخير من عندك، وإن شئت حذفتها فقلت: زُرتك طمعًا في برك وسألتُك أن رجوت الخير من عندك، قال حاتم بن عبد الله الطائي[1] : (طويل)

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادِّخاره وأعرض عن شتمِ اللَّئيم تكرُّمَا

أي: لأجل ادِّخاري له. ومتى كان من فعل المفعول وجب الإتيان باللام مع المصدر مثل: زُرتك لإيمانك بالله، وسألتُك لنصحك إيَّاي، ولو قلت: قطعتُك عصيانك الله، أو عصيانًا الله لم يجز لأن المعنى يختلٌّ لالتباسه بمصدر الفعل. فأمَّا إذا جئت بأن مع فعل المفعول فأنت أيضًا مخير إن شئت جئت باللام، وإن شئت حذفتها كحالها مع الفاعل، فقلت: جئت إن آمنت بالله، ولأن آمنت بالله، وإن نصحتني، ولأن نصحتني، وجاز ذلك لدلالة الصلة باتصال الضمير على مصدر الفعل، والمفعول فقد أمن اللبس. وفي حديث الكسائي لأبي يوسف في مجلس الرشيد أنه سأله عن رجل قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق بكسر إن، أو قال: أن دخلتِ الدار فأنتِ طالق بفتح إن، فلم يفرق أبو يوسف بينهما وجعلهما سواء، فضحكَ الرشيد، وقال: يا أبا يوسف إن لما يُستقبل، وأن لما مضى. فهكذا جاءت الرواية بغير لام والفعل للمفعول، ومتى كان اسمًا ليس مصدرًا وجب إثبات اللام، ولم يجز حذفها، مثل: جئتك المتاع فصار جملة الأمر أنه إذا كان اسمًا غير مصدر أو مصدرًا من فعل المفعول ويجب الإتيان باللام، وإذا كان مصدرًا من فعل الفاعل أو مقدرًا بالمصدر من فعل الفاعل، أو فعل المفعول جاز إثبات اللام وحذفها.

فصلٌ: وأمَّا ما أحكامه؟ فثلاثة: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أن المفعول من أجله يكون منصوبًا بالفعل المذكور معه لفظًا أو تقديرًا، مثل: زُرتك طمعًا، فطمعًا منصوب بزرتك. وتقول: زرتك للطمع فيكون الطمع في موضع نصب أيضًا. فإن كان هذا المصدر من فعل لازم وجب إعماله في الفاعل مثل: جئتك للمسير، أي: لأن يسير زيد، وإن كان من فعل مُتعد أُعمل في

---

(١) البيت في ديوانه: ٢٤.

الفاعل والمفعول كسائر المصادر المنقولة، لأنه مفعول لغير فعله فتقول: أبغضت بني فُلان لإهانة أبوهم زيدًا، أي: لأن أهان أبوهم زيدًا، ومتى كان المفعول من أجله اسمًا أو مصدرًا مع المفعول وجب إثبات اللام كما مثلنا.

والجائز: أنه يجوز تقديم هذا المفعول، وتأخيره لأن عامله متصرفٌ، تقول: طمعًا في معروفك جئتك، وجئتك طمعًا في معروفك، فلو قلت: جئتك في معروفك طمعًا، أو في معروفك طمعًا جئتك، لم يجز لأن في معروفك معمول للمصدر ولا يتقدم عليه. ومتى كان مع فعل الفاعل أو مُقدرًا بأن والفعل جاز إثبات اللام، وحذفها وقد مُثل ومنه قول الفرزدق: (بسيط)

يكادُ يُمسِكُهُ عِرفان راحتهِ رُكنُ الحَطيم إذا ما جاء يستلمُ[١]

والممتنع: حذفُ اللام مع الاسم غير المصدر لأن الموضع للمصدر، واللام دليل عليه، ولا يجوز سقوطه وسقوط الدليل عليه، والتقدير في قولك: جئتك لزيد، جئتُك ابتغاء زيدٍ أو طلبًا لزيد، أو مصدر فعل المفعول للعلة المذكورة. وبناء هذا الفعل لما لم يُسم فاعله غير جائز فلو قُلت: جيء بزيد قضاء حقه، أو قصد طمعًا في بره لم يجز، لأنه لا يقعُ عذرًا لفعل فاعل معروف. ومتى أعملته في مفعول أو مفعولين، أو أكثر لم يجز تقديم شيء من معموله عليه لأنها هي صلته، والصلة لا تتقدم الموصول.

باب المفعول معه

وفيه أربعة أسئلة: ما المفعول معه؟ وكم شرائطه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المفعول معه؟ فهو كل اسم ذكر بعد الواو للبيان عن مصاحبة الشيء ومقارنته، مثل: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وخُلّي زيد، ورأيه، وكنت وزيدًا كالأخوين، قال الشاعر:

كنت وإيَّاها كحران لم يقف عن الماء إذ لاقاهُ حتَّى تقدّرا[٢]

(١) البيت في ديوان الفرزدق: ٢/١٨٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٤/١٦٢١.
(٢) البيت لم أهتد لقائله.

وقال آخرٌ: (طويل)

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة أكُون وإيَّاها بِهَا مثلاً بعدي[١]

وقال آخر: (طويل)

فلا تدع سعدًا للقيراعِ وخلِّها إذا أمنت ونعتها البلد القفرا[٢]

والتقدير استوى الماء مع الخشبة. ومنهم من يقدر بالباء فيقول: بالخشبة لأن الباء معناها إلصاق الشيء بالشيء، ومعنى مع المقاربة، والمعنيان يتناوبان، فإذا لم يكن للباء معنى لم يجز التقدير بها مثل: جاء البرد مع الطيالسة، وخلي بزيد مع رأيه، وكنتُ مع زيدٍ كالأخوين، وخل سعيدًا مع نعتها. ولا يجوز جاء البرد بالطيالسة، ولا خُلي زيدٌ برأيه.

فصل: وشرائطه أربع: أن تُحذف مع ويُقام الواو مقامها، وينقل إعراب الاسم من الجر إلى النصب، وأن يكون العامل فيه فعلاً لا معنى فعل، فإذا قلت: جاء زيدٌ وعمرًا، فقد استكمل الشرائط لأن العامل فيه جاء، وهو -وإن كان لازمًا- فقد قوي بالواو فنصب عمرًا، كما أن اللازم يقوى في باب الاستثناء بإلاَّ فينصب الاسم الذي بعدها. فهذا الشرط الثاني أنك قد حذفت مع، والثالث: أنك قد أقمت الواو مقامها، والرابع: أنَّك قد نقلت إعراب عمرو بعد أن كان مجرورًا؛ في مثل: جاء زيدٌ مع عمرو من الجر إلى النصب، فقلت: جاء زيدٌ وعمرًا، وهذا أصل مُستمر في كل مجرور سقط منه الجار، فإنه ينصب ويتعدى إليه الفعل بنفسه قال عدي بن زيد: (رمل)

كبثي أني بكمُ مُرتهـــنٌ غير ما أكذِبُ نفسِي وأساري
أجل إن الله قد فضلكـــم فوق من أحكأ صُلبًا بـــإزارِ[٣]

أراد من أجل فحذفَ مِن ونَصَبَ على الأصل ومثله قول الآخر: (طويل)

لَهَا لغَطٌ جُنْحَ الظَّلامِ كأنَّهُ عجارِيفُ غَيْثٍ رائحٍ مُتهَزِّمِ[٤]

---

(١) البيت لم أهتد لقائله.

(٢) البيت منسوب لذي الرمة، انظر: الكتاب: ١/٤٢٨.

(٣) انظر: ديوان عدي: ٩٤.

(٤) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٤/١٧٢١.

أراد في جُنْحٍ، ومثله قول زميل: (طويل)

وقلب جلَتْ عَنْهُ الشُّؤونَ وإن تشأ يُخبرك ظَهْرَ الغَيهمَا أنْتَ فَاعِلُ[١]

وكثيرًا ما كان يجيب الخليل -رحمه الله- بنزع الخافض، وفي التنزيل: ﴿**لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين**﴾[البينة: ١]، و﴿**إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم**﴾[البينة: ٦]، قدره بعض النحويين مع المُشركين إذ لا يجوز كفروا من أهل الكتاب ومن المشركين لأنهم كُلُّهم كُفار، ومن مع أهل الكتاب بمعنى التبعيض، ومثله: ﴿**يا جبال أوِّبي مَعَهُ والطير**﴾ [سبأ: ١٠]، قال نابغة بني جعدة: (طويل)

وما قُلتُ حتى نالَ شتم عشيرتي نُفيل بن عَمرو والوحيدُ وجَعْفَرا[٢]

أي: مع جعفر.

فصلٌ: وأمَّا على كم ينقسم؟ فهو ينقسم على أربعة أضرب: ضربٌ لا يجوز فيه إلا النصب لوجود العامل، وذلك نحو قولك: جاء البرد والطيالسة، أي: معها، وأصل هذه الواو العطف.

والضربُ الثاني: لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لعدم العامل وعدم الدليل عليه، وذلك نحو قولهم: كلُ إنسانٍ ورأيه، وكلُ إنسان وصنعته، يرفع الرأي والصنعة عطفًا على كل، والخبر محذوفٌ تقديره: كل إنسان ورأيه مقرونان، وكل رجلٍ وصنعته معروفان، أي: مع صنعته ورأيه.

والضربُ الثالث: يجوز فيه وجهان: النصب، والرفع، والنصب أجود لوجود الدليل على العامل، نحو قولك: ما صنعت شيئًا وزيدٌ وزيدًا، وأي شيء فعلت وزيدًا وزيدٌ. وإنما حسن النصب هاهنا لوجهين؛ أحدُهما: أنه لا يحسن أن يعطف على ضمير الرفع حتى تُؤكده، فتقول: ما صنعتُ شيئًا أنت وزيد، وأي شيء فعلت أنا وزيد. والثاني: لوجود الدليل على العامل وهو النفي والاستفهام لأنَّهما بالفعل أخص، وكذلك إذا كان تقدير الفعل مُستترًا. وأكثر ما يكون ذلك في الأوامر، وهو مثل قولهم: رأسك والحائط،

---

(١) انظر: ديوان الحماسة للمرزوقي: جـ٢، ٣/١٣٢٦.

(٢) البيت في ديوانه: ٧٥.

ووجهك والأرض، وإيّاك والمِزاح، قال الشاعر: (متقارب)

فإيَّاك أنتَ وعبد المسيح أنْ تقربا قِبلةَ المسجدِ(١)

والتقدير: ألصق وجهك بالأرض وبالحائط، واحذر المزاح، وتجنب مع عبد المسيح قبلة المسجد. كل ذلك يستحب فيه النصب لوجود الدليل على العامل، أو تيسر تقديره، ويلحق بذلك المصدر يأتي بعد المبتدأ ومنه قول الشاعر: (متقارب)

وما أنا والسير في مُهمةٍ تَبرَّحُ بالذِّكرِ الضّابِطِ

ومثله: (وافر)

ومَا أنَا والتَّلدد حولَ نَجْدٍ وقد غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرِّجالِ(٢)

وقد ينتصب المفعول بالفعل المقدر إن كان معلومًا نحو قول الشاعر: (رجز)

.... علفْتُهَا تبِنًا وماءً باردًا(٣)

وقول الآخر: (رجز)

.... شَرَّابُ ألبانٍ وتَمرٍ وأقطِ(٤)

تقدير البيتين علفتها تبنًا، وسقيتها ماءً باردًا، وشراب ألبان، وأكال تمرٍ وأقط، ولا يجوز العطفُ في مثل هذا الموضع لاختلاف المعنى لأنَّه لا يعلفُها الماء، ولا يشرب التمر والأقط.

والضرب الرابع: فيه وجهان: أجودُهُما الرفع، وذلك نحو قولك: ما أنت وزيدٌ؟ وكيف أنت وعمرو؟ وما أنتَ وقصعةٌ من ثَرِيدٍ، قال حاتم الطائي:

تُكلفني سَويقَ الكَرم جَرْمٌ ومَا جَرمٌ ومَا ذاك السّويق(٥)

وإنَّما حسن في هذا الرفع لأنَّك تعطفُهُ على المبتدأ، ولا يحتاج إلى تكلف تقدير

---

(١) البيت لأسامة بن الحارث الهذلي، انظر: ديوان الهذليين: ١٩٥/٢، وفيه (في متلف) بدل (في مهمة) كما في الكتاب: ١٥٣/١، اللسان مادة (عبر): ٢٠٦/٦، وكتاب الجمل للزجاجي: ٣٠٩، وفيه: (فما). وقد نسب له في جميع ما تقدم.

(٢) البيت من الوافر لمسكين الدارمي، انظر: ديوانه: ٦٦.

(٣) البيت غير منسوب في شرح الحماسة للمرزوقي: ١١٤٧/٣.

(٤) البيت غير منسوب، انظر: المقتضب: ٥١/٢.

(٥) البيت غير موجود في ديوان حاتم، وإنما هو لزياد الأعجم، انظر الكتاب: ١٥٢/١.

فعل ما لم يكن مُقدرًا، ويجوز فيه النصب بتقدير فعلٍ دلَّ عليه الاستفهام تقديره: كيف أنت حين نصحت زيدًا، وحين تلابس قصعةَ ثريد؟.

فصل: وأحكامهُ ثلاثة أنواعٍ: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: نصبُ هذا المفعول إذا جامع الواو والفعل ظاهر، واعتقدت مع، أو جاء بعد مُضمر مرفوع لم يؤكد مثل: جئت وزيدًا، لأن أكثر النحويين لا يجيز العطف عليه قبل التوكيد، ويجب تأخير هذا المفعول -وإن كان العامل متصرفًا- لأن أصله العطف، والعطف لا يتقدم على المعطوف عليه، فلو قلت: وزيدًا وجاء عمرو لم يجز.

والجائزُ: متى جاء بعد ظاهر جاز نصبه على أنه مفعول معه، وجاز اتباعه الأول على أن الواو عاطفة، وقال الجميع: جاء زيدٌ وعمرو وعمرًا، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، ومررتُ بزيدٍ، وعمرو وعمرًا. وإن شئت نصبتَ مع المنصوب عطفًا على اللفظ، ونصبت مع المجرور عطفًا على الموضع، ويجوز النصب والرفع إذا وجد الدليل على الفعل مع عدمهِ.

والممتنع: أنه لا يجوز تقديم هذا المفعول على العامل للعلة التي قدمنا، ولا يجوز أن يعمل فيه ما يعمل بمعنى الفعل، نحو: المُبهماتُ، والظروف والحروف إذا تعلقت بالمحذوف خلافًا للأحوال فلو قُلت: هذا زيدٌ وعمرًا وزيدٌ في الدار وعمرًا أو زيدٌ أمامك وعمرًا، لم يجز. ولو نصبت في هذا الموضع حالاً كان جائزًا، وكذلك لو قلت: سير السير وعمرًا، أو جلس الجلوس والسارية بمعنى: مع عمرو ومع السارية لم يجز أيضًا؛ لأنه لا يكون إلا مع الفاعل الصريح، أو المفعول به الصريح، فإن قُلت: ضرب زيدٌ وعمرًا وخلّى زيدٌ ورأيهُ، جاز. فافهم ذلك.

باب ظرف الزمان

وفيه ثلاثة أسئلة: ما هو في نفسه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصلٌ: أمَّا ما هو في نفسه؟ فهو كل زمان وقع فيه الفعل ماضيًا في الماضي ومُستقبلاً في المُستقبل، وحالاً في الحال.

فالماضي نحو: أمس وإذ، وقط، وما أشبهه، تقول: قمْتُ أمس، وقمْتُ إذ قام زيدٌ، وما خالفتك قط، والمستقبل نحو: غَدٍ وأبدٍ، وإذًا وما أشبهه، تقول: أنا أقومُ

غَدًا، ولا أخالفك أبدًا، وأقوم إذا قام زيدٌ، والحالُ نحو: اليوم والآن، والسَّاعة تقول: زيدٌ صائمٌ اليوم، وهو يدرس الآن، ويُصلِّي السَّاعة، إذا كان في حال الدرس والصلاة، وشرطه أن يكون متضمنًا معنى **في** -وإن لم يظهر في اللفظ- ولذلك قيل: معناها الظرف والوعاء والفعل يتعدى إليه تارة بنفسه فيكون ظرفًا، نحو: قُمتُ اليوم، وتارة بواسطة في فتكون هي الظرف بنفسها نحو: قُمت في اليوم، ويكون اليوم اسمًا غير ظرف لأنه إنَّما كان ظرفًا بتضمنه معناهَا فإذا ظهرت فهي الظرف.

فصل: والظرف ينقسم على ضربين: مُبهم، ومُختصٌّ.

فالمبهم: ما لم يكن معروفًا بالتحديد مثل: قبل وبعد ومتى وقط، وإذ، وإذا والآن.

والمختص مثل: يوم الجمعة، وشهر رمضان وساعة العسرة، والشهر والسنة، وساعة وغدوة، وبكرة وعشية، ويوم وليلة وسحر وسحرة، وعام ودهر، وحقبة، وما أشبه ذلك. وأصلُ الظرف الإبهام والاختصاص داخل عليه فالمبهم لا يكون إلا ظرفًا أبدًا، والمختص يقع فيه الفعل تارة فيكون ظرفًا ويقع به تارة فيكون اسمًا غير ظرف، وينتقل إلى جهات أخر فيجري بتصاريف الإعراب فيرفع فاعلاً، ومبتدأ وخبرًا، مثل قولك: نقص الشهر يومًا، والسنة أكثر من الشهر، وهذا الشهر قد أقبل، قال الله تعالى:﴿ **شهرُ رمضان**﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: هو شهرُ رمضان، وينصب مفعولاً به، مثل قولك: عددتُ السنة أيامًا، وأحصيتُ النَّهار ساعات، وينجر انجرار المفعول به لا انجرار المفعول فيه، نحو قولك: نقصت السنة يومان، طرحتُ من الشهر يومين، فالسنة في جميع ذلك والشهر اسمان وليسا بظرفين؛ لأنهما غير متضمنتين معنى في، وهو شرطٌ في الظروف كما قدمنا. فافهم ذلك.

فصلُ: وأحكام ظروف الزمان كثيرة، فمنها أن الظرف متى وقع فيه الفعل متعديًا أو لازمًا، مثل: ضرب اليوم زيدٌ، وقمتُ اليوم، كان منصوبًا لفظًا في المُعربات كما مثلنا، وتقديرًا في المبنيات، نحو قولك: سرتُ إذا سار زيدٌ، وجئتك أمس، وفعلتُ الآن كذا، وما فعلته قط. وأصلُ الظروف الإعراب لأنها أسماء فلا يُبنى منها شيء إلا لعلة وقفًا على الأصل، مثل: إذْ، وإذا،ومتى، وأنَّا، فتحًا طلبًا للخفة، مثل: أيَّان والآن، وكسرًا على أصل التقاء الساكنين، وضمًّا من جهة الإعراب، مثل: قبلُ، وبعدُ، وقطُّ، وسيأتي بيان عِلل البناء والإعراب إن شاء الله تعالى.

ومن أحكام هذا الباب: أنَّ من الظروف ما يعمل فيه ما قبله، وما بعده، مثل: قطٌّ وإذْ، وأبدًا، ومنها ما لا يعملُ فيه إلا ما بعده،مثل: إذا، ومتى، وأيَّان، وأنّا؛ لأن من هذه ما يقعُ شرطًا ومنها ما يقع استفهامًا، والشرطُ والاستفهام على القطع لا يعمل فيها إلا ما بعدها، ولا يعملُ في إذْ وإذا الفعل الذي يليهما لأنهما مضافان إليه، والمضاف إليه لا يعمل بالمضاف شيئًا بلا خِلاف، ولكن يعمل في **إذ** ما قبله، ويعمل في إذا الجواب حيث وقع. وقس على ذلك كُل ظرف مضاف إلى جملة فعلية، مثل: يوم يقوم الناس، ويوم يقوم الأشهاد، لأن الظرف يُضافُ إلى الجملِ الفعلية كما مثلنا، وإلى الجُمل الابتدائية، مثل قول الشاعر: (بسيط)

الضَّاربونَ عُمَيْرًا عَنْ بيوتِهِمُ   بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالمٌ عَادِي(١)

فإذا أضفت إلى مبتدأ أو خبر، أو فعل ماضٍ حَسُنَ بناؤها لإضافتها إلى مبني، وجاز الإعراب لِعَدم عِلّة البناء اللازمة، وإذا أضفتَ إلى فعل مُستقبل حَسُنَ إعرابها لإضافتها إلى مُعرب، وجاز البناء لمشابهتها الحرف لاتصالها بما بعدها. ومن أحكام هذا الباب أن سحرًا وسحرةً وغدوة، وبُكرة، وضحوة، وعشية إذا أردت بها من يوم بعينه لم تنصرف لاجتماع العلتين فيها، وهُما: تعريف العهد، والتأنيث، تقول: جئتك يوم الجُمعة غدوة، ويوم السبت سحر، فإن لم ترد يومًا بعينه صرفت، قال الله تعالى: ﴿**نجيناهم بسحرٍ نعمة من عندنا**﴾ [القمر: ٣٤].

ومن أحكام هذا الباب: أن ظروف الزمان تقع أخبارًا عن الأحداث دُونَ الأشخاص وقد تقدَّم تمثيله في باب المبتدأ، وتقع أخبارًا عن الأيام والشهور والسنين المنقولة، فمتى وقعت خبرًا ليوم من أيام الأسبوع كانت مرفوعة إلا الجُمعة والسبت، تقول: الأحد اليوم والخميس اليوم، وكذلك ما بينهما ترفع اليوم، وتقول: الجمعة اليوم، تنصب اليوم، والسبت اليوم ينصب اليوم، لأن في الجُمعة والسبت معنى المصدر، كأنك تقول: بجمع اليوم، ونسبت اليوم، والمصدر غير الظرف، فيكون لقولك: للقتال اليوم، والخروج اليوم.

---

(١) البيت للقُطَامي في ديوانه تحقيق السامرائي، وأحمد مطلوب: ٨٦- ٩١.

وما كان من الأحداث مستوعبًا لظرفه، كان الأحسن فيه الرفع، مثل: الصيام اليوم والاعتكاف اليوم. وما لم يكن مستوعبًا لظرفه كان الأحسن فيه النصب، ونحو قولك: الأكل اليوم، والشرب اليوم، ويوم الشرب اليوم، أو الأكل أكل اليوم، قال الله تعالى:﴿ **الحجُّ أشهرٌ معلومات** ﴾[البقرة: ١٩٧]، تقديره: أشهرُ الحج أشهُر معلومات أو الحج حج أشهر معلومات. فافهم ذلك.

باب ظرف المكان

وفيه ثلاثة أسئلة: ما هو في نفسه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصلٌ: أمَّا ما هو؟ فهو كل مكان وقع فيه الفعل ودلَّ عليه دلالة واحدة مُبهمة غالبًا خِلافًا لظرف الزمان؛ لأن الفعل يدلُّ عليه دلالتين: مبهمة ومختصة، ولا ينقسم ظرف المكان إلى الماضي، والحال، والاستقبال كالزمان، بل يكون صالحًا لها جميعًا بلفظ واحد وهو مثل: فوق، وتحت، وأسفل، وأعلى، وخلف، وأمام، ويمين وشمال، ودون وبين، وعند، ولدن، وقبالة ومقابل وما أشبه ذلك من أسماء الأمكنة التي يقع فيها الفعل، فينصبها لفظًا أو تقديرًا، إذ لا بدَّ للفعل من مكان كَما لا بد له من زمان، تقول: سرتُ أمامك، وقعدتُ خلفك، ورأيتُ الطائر تحت السماء، وفوق الأرض، وبينهما ودون النجم وعند السحاب.

فصلٌ: وهو ينقسم على ضربين: مُبهم، ومختص، فالمبهم: ما لَمْ يكن له أقطارٌ تحيط به، ولا حد يحصره، وذلك مثل: الجهات الست، ومثل، ميل وبريد، وفرسخ والمُختص: كل مكان حوته حدوده، واكتنفته أقطاره؛ كالقرية، والسوق، والبلد، والمشرق، والمغرب، والشام، واليمن وما أشبه ذلك. والفرق بينهما في عمل الفعل فيهما أن المُبهم يتعدّى إليه الفعل بنفسه، نحو قولك: سِرْتُ بريدًا وقطعتُ ميلاً، وقمتُ عندك، وقمت يمينك، وقعدتُ شمالك. والمُختص: لا يتعدى إليه الفعل إلا بوساطة من حرف جر غالبًا، تقول: سرتُ إلى السوق، وذهبتُ إلى المشرق، وصرتُ إلى المغرب، وقمتُ في القرية والمدينة، ولا يجوز سرتُ السوقَ، ولا ذهبتُ المشرق، ولا أقمتُ القرية خلافًا لظرف الزمان، لأن الفعل قويٌّ عليه لشبهه به وانقسامه إلى الماضي والحال والاستقبال، متعدٍّ إليه بنفسه وبحرف جر، سواء أكان

مُبهمًا أو مختصًّا، تقول: سِرْتُ اليوم، وسرتُ في اليوم، وقلنا: غالبًا احترازًا من فعلين كثير استعمالهما متعديًا إلى المختص بأنفسهما وهما: ذهبتُ الشام، ودخلتُ البيت. ولا يجوز أن يُقاس عليهما فذهب خاص للشام لا يجوز فيه أن تقول: ذهبت مكة، وإنما تقول: ذهبتُ إلى مكة. ودخلتُ عام لكل مدخول فيه، تقول: دخلتُ البيت، ودخلتُ السوق، والقرية.

فصل: وأحكام ظرف المكان كثيرة، منها: أنَّ الظرف إذا كان استفهامًا أو شرطًا مثل: أين وأنّا لم يعمل فيه إلا ما بعده، فتقول: أين قُمت؟ ولا يجوز قُمت أين. وما عدا الشرط والاستفهام عمل فيه ما قبله وما بعده سوى الفعل الذي يُضاف إليه، مثل: قمت أمامك، وأمامك قُمت. ولا بد لكل ظرف من تعلق بفعل مكانًا كان أو زمانًا فمتى وقع الظرف صفة أو صلة، أو حالاً، أو خبرًا تعلق بفعل محذوف، وتضمن ضميره وعمل فيه الرفع، ونصب الحال بنفسه، مثال الصلة: زيد الذي عندك قائمًا، ومثال الصفة: عجبتُ من رجل عندك قائمًا، وقائمًا هاهنا حال من المضمر الذي في عندك. ومثال الحال: مررتُ بزيد عندك واقفًا. ومثال الخبر: زيدٌ عندك واقفًا، والقتال خلفك واقعًا. ويقع ظرف المكان خبرًا عن الأشخاص والأحداث لتمكنه وإبهامه، ولذلك قُلنا: إنَّ الفعل يدلُّ عليه دلالة واحدة مبهمة، ألا ترى أنك تقول: سرتُ أمامك، فلا يتعين المكان، ومثله: سرتُ فرسخًا، وخرجتُ بريدًا، كل ذلك مُبهم، وتقول: سرت يوم الجمعة، فيتعين الزمان. ومتى لم يقع الظرف في أحد المواضع الأربعة -أعني الصفة والصلة والحال والخبر- تعلق بموجود، أو ما هو في حكم الموجود، وكان العمل كله للفعل دون الظرف، مثل: قام زيد أمامك منتصبًا، وقام منتصبًا أمامك زيدٌ، ولو أعملت الظرف في الحال لم يجز تقدمه عليه لأنه غير متصرف.

واعلم أنَّ كل اسم أضيف إلى ظرف زمان أو مكان انتصب انتصابه، سواء أكان مختصًّا أم مبهمًا، وذلك نحو قولك: سرتُ نصف ميل، وربع فرسخ،وثمن بريد، وقعدتُ شرقي المسجد، وغربي الدار،قال الله تعالى:﴿**جانب الطور الأيمن**﴾ [مريم: ٥٢]. وتقول في ظرف الزمان: جئتك أوّل السنة، وآخر الشهر، ونصف النهار، ووجه النهار، قال الله تعالى:﴿ **آمنوا بالذي أنزلَ على الذين آمنوا وجه النَّهارِ واكفروا آخره** ﴾[آل عمران: ٧٢]، و﴿**أول مرة**﴾ [الأنعام: ١١٥]، و﴿ **سبع ليالٍ**

وثمانية أيّام حُسومًا ﴾[الحاقة: ٧]، وكذلك لو أضفت إلى ضميره، ونصبت أيضًا مثل قوله تعالى:﴿**واكفروا آخره**﴾ وكذلك حُكم ما أضيف إلى المصدر والحال فالمصدر قد مُثِّل، والحال مثل قوله تعالى:﴿ **غير مُحِلِّي الصيد**﴾ [المائدة: ١]، و﴿**غير ناظرين إناه**﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فإن حذفت الظرف وأوقعت موقعه اسمًا غير ظرف انتصب انتصاب الظرف أيضًا، نحو قولهم: زيدٌ مزجر الكلب، ومُقعد الخاتن، ومناط الثريا، أي: موضع ذلك، قال الشاعر: (طويل)

وإنَّ بني عوفٍ كما قد عَلِمْتُمُ مَنَاطَ الثُّريا قد تَعَلَّتْ نجومُهَا(١)

وقال آخر: (كامل)

.... **والطيبون معاقد الأزرِ**(٢)

أي موضع معاقد الأزر وقد يكون الظرف اسمًا للشيء فيجري بوجوه الإعراب، قال لبيد: (كامل)

فعدت كلا الفرجين تحسب أنَّهُ مَوْلَى المخَافَةِ خَلْفُها وأمامها(٣)

رفع الخلف والأمام على البدل من كلا، أو على الخبر لمولى، والهاء في أنه ضمير شأن وقصة، والأول أوضح. وكذلك وسط الشيء تحرك سينه فيكون اسمًا، نحو قوله تعالى:﴿ **أُمَّة وسطًا** ﴾[البقرة: ١٤٣]، وتسكن فيكون ظرفًا، قالت ليلى الأخيلية:

قومٌ رباطُ الخيلِ وسطَ بيوتِهِم وأسنَّةٌ زرقٌ يُخَلْنَ نُجُومَا(٤)

بَابُ الحَالِ

وفيه خمسة أسئلة: ما الحال؟ وكم شرائطه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟ وما الذي يجوز أن يكون حالاً؟

فصلٌ: أمَّا ما الحال؟ فهي هيئة الفاعل والمفعول به منتقلاً أومقدرًا بالمنتقل، كما قال طاهر بن أحمد؛ فالمنتقل مثل قولك: جائني زيدٌ راكبًا، أي: على حالة الركوب؛

---

(١) البيت منسوب للأحوص، انظر: الكتاب ١/٢٠٦.
(٢) البيت للخرنق بنت هافان، انظر: ديوانها: ص٢٩، تحقيق: د. حسين نصار.
(٣) انظر: ديوانه: ص٣١١.
(٤) انظر: ديوان ليلى الأخيلية: ص١١٠، وفيه: (تخال) بدل (يخلن) .

لأنه كان قبلاً غيرَ راكبٍ. والمقدّر بالمنتقل مثل قولك: هذا أخوك مسافرًا غدًا إذا كان قد أخذ في هيئة السفر، ومثله: هذا زيدٌ صائدًا غدًا، كأنك تقول: هذا أخوك متأهبًا للسفر، وهذا زيدٌ ناويًا للصيد. ومثال الحال من المفعول: عجبتُ من زيد مضروبًا، ومن طعامك مأكولاً. وقد يجيء من الفاعل والمفعول معًا، فتقدم حال الفاعل إذا خفت لبسًا، تقول: ضرب زيدٌ عمرًا قائمًا مبطوحًا، فإن أمن اللبس جاز التقديم والتأخير؛ مثل: ضرب زيدٌ هندًا قائمةً قاعدًا.

فصل: وأمَّا شرائط الحال فستٌّ، وهي: أن يكون نكرةً مشتقة، أو واقعة موقع المشتق يأتي بعد معرفة، أو ما قارب المعرفة، قد تمّ الكلامُ قبلها غالبًا، يُسأل عنها بكيف، ويُجاب عنها بفي. أمَّا كونها نكرة فلأنها مشبَّهة بالخبر، وأصل الأخبار التنكير، وأشبهته من حيث كانا جميعًا يقعان بعد المعرفة وكانا معتمدين عليها، ومعمولين لعاملها. فالخبر يقع بعد المبتدأ، ويعتمد عليه، ويعمل فيه الابتداء، والحال يقعُ بعدَ صاحب الحال، ويعتمدُ عليه ويعمل بها عامله ولذلك شرطنا أن يكون نكرة. فأمَّا قولهم: ادخلوا الأول الأوَّل، ورجع زيدٌ عودة على يديه وما أشبه ذلك، فإنَّها ليست بأحوال وإنَّما هي معمولات لأحوال محذوفات، أو واقعات مواقعها، والتقدير ادخلوا مترتبين الأوَّل فالأوّل، فهو منصوبٌ بمترتبين انتصاب المفعول به، قال النابغة:

بقيَّةُ قِدْرٍ مِنْ قُدُورٍ تُوُرِّثت   لآل الجُلاجِ كابرًا بعْدَ كابرِ[1]

أي: مورثين كابرًا. وتقدير المسألة الثانية: رجع زيدٌ عائدًا عودةً. فعودةٌ منصوبٌ على المصدر من عائدٍ المحذوف، فتفهم ذلك وأشباهه. وأمَّا كونها مشتقة فلأنها مشبهة بالنعت من حيثُ كانا محتملين الضمير العائد على المنعوت وصاحب الحال، فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظريف، أو زيدٌ ظريفًا كان في كل واحدٍ منهما ضمير يعود على زيدٍ فيربطُهُ به، وأيضًا فإن في الحال معنى المدح والذم كالنعت من نحو قولك: جاءني زيد عزيزًا، ومررتُ بزيد ذليلاً، وهذا كُله في المشتق. فأمَّا الواقع موقع المشتق، فنحو قولهم: كلمته فمًا لفمٍ، وبعتُ السلعة بالدينار يدًا بيد، وبعتُ الشاة شاةً ودرهماً، فالتقدير: كلمتهُ مشافهة، وبعتُ السلعة مقايضة أو مناظرة، وبعتُ الشاة مساومةً، وقيل: يأتي بعد معرفة أو ما قاربها لأنها بمنزلة الخبر، والخبر لا يكون إلا للمعارف أو ما قاربها، وكذلك للأحوال ومثالها في المعرفة: جاء زيدٌ راكبًا،

(١) انظر: ديوان النابغة: ص ١٠٣.

ورأيته ماشيًا ومثالها من المقاربة للمعرفة: جاءني رجلٌ ظريفٌ مسرعًا ومررتُ برجل عاقل واقفًا، وهذا النوع قليل قال الله تعالى:﴿ **فيها يُفْرَقُ كل أمر حكيم* أمرًا من عندنا**﴾ [الدخان: ٤، ٥] فأمرًا الثاني منصوب على الحال من أمرِ الأولى، لأنه قد وصفه بحكيم، فقربه بالصفة من المعرفة. وقيل: قد تم الكلام قبلها لأنها فضلةٌ، والفضلة مستغنى عنها بما قبلها، وقلنا: غالبًا احترازًا من الحالِ التي تقعُ بعد المصدر وتسمى المتممة، وبيانُها يأتي إن شاء الله تعالى. وقيل: يُسألُ عنها بكيف، لأن كيف سؤال عن الحال فإذا قال: رأيتُ زيدًا، قلت: كيف رأيته؟ فتقول: صحيحًا، أو سقيمًا. وقلنا: يجابُ عنها بفي لأنها مُشبهة بالظرف، ومعنى في الظرفية والوعاء، ألا ترى أنك تقول: كيف رأيت زيدًا، فتقول: في حال صحة أو صحيحًا.

فصل: والحال ينقسم ثلاثة أقسام: مؤكدة، وموطئةٌ ومتممةٌ.

فالمؤكدة مثل جاءني زيدٌ مسرعًا، ألا ترى أنك أكدت بمسرع مجيء زيد، وبينت حاله فيه.

والموطئة مثل قولك: جاءني زيدٌ رَجُلاً صَالِحًا، فرجل منصوب عَلَى الحالِ، وقد وطئت بالنعت له بالصلاح؛ لأن النعت، والمنعوت كالشيء الواحد، فرجُلٌ وإن كان جامدًا فقد عَمَّه اشتقاق نعته. ومنه قول الله -عز وجل-: ﴿**وهذا كتابٌ مصدقٌ لسانًا عربيًا**﴾ [الأحقاف: ١٢]، فلسان حالٌ قد وطئت بعربي، كأنه قال: هذا كتاب مصدقٌ فصيحًا ويجوز أن يكون منصوبًا على أنه معمول لمصدق ويكون اللسان رسول الله ﷺ، كأنه قال: مُصدقٌ لِسانًا عربيًا، وقال تعالى:﴿ **وإنَّ هذه أمتكم أمَّة واحدة** ﴾[المؤمنون: ٥٢].

والمتمِّمة كل حالٍ تم بها الكلام، ولا يكون إلا مع المصادر إذا وقعت مبتدآت وحذفت أخبارها، وأنيبت الأحوال منابها فتمت الفائدة، وذلك نحو قولك: عهدي بزيد قائمًا. فعهدي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، والياء وزيدٌ مفعول، وقائمًا حال وقد سدت مسد الخبر. وإنما جاز ذلك لأن المصدر في التحقيق فعلٌ كأنك تقول: عهدت زيدًا قائمًا، ومثله: ضربي له مبطوحًا، وحبسي له ظالمًا، وشتمي له مستحقًّا، وما أشبه ذلك.

فصل: وأحكام الحال كثيرة تنقسم ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أنَّها تكون منصوبة مطالبة بناصب ينصبها، وصاحب الحال يكون منه وله. فصاحبها هو المعرفة التي قبلها، والناصب لها هو العامل في صاحبها وسواءٌ عمل فيه نصبًا، أو رفعًا، متعديًا كان أم لازمًا؛ مثل: جاءني زيدٌ مسرورًا، ورأيتُ بكرًا مظلومًا مغمومًا. وقد يكون العامل فعلاً كما مثلنا، وقد يكون مشبهًا للفعل؛ نحو: أسماء الفاعلين والمفعولين في مثل: عجبتُ من المُكرم أباه شيخًا، ومن المضروبِ أبوه مبطوحًا، وقد يكون معنى فعل، وذلك ثلاثة أشياء: أسماء الإشارة في مثل: هذا زيدٌ واقفًا، فالعامل في واقف ما فيها من معنى التنبيه، أو ذا من معنى الإشارة، كأنك قلت: أنبه على زيد واقفًا، أو أشير إليه واقفًا. والثاني: الظروف إذا تعلقت بفعل محذوف مثل قولك: زيدٌ عندك مقيمًا، قال يزيد بن الجهم: (متقارب)

رجوتُ سِقَاطي واعتلالي ونبوتي وراءَكِ عنّي طالقًا وارحلي غدا

فنصب طالقًا بورائك. والثالث: الحروف إذا تعلقت أيضًا بمحذوف: مثل قولك: زيدٌ في الدار مقيمًا، فالعامل في مقيم في المسألتين نفس الظرف والحرف اللذين هُما عندك، وفي الدار لأنهما قد سدّا مسدّ الخبر وتضمنا الضمير الذي كان فيه، وصار مرفوعًا بهما ارتفاع الفاعل وهو صاحب الحال، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وعليه العُمدة، والتقدير زيدٌ استقر عندك مقيمًا واستقر في الدار مقيمًا، فافهم ذلك فإنَّه من لطيف العربية.

وأمَّا الجائز فإن العامل في الحال متى كان فعلاً متصرفًا أو ما أشبه المتصرف من أسماء الفاعلين والمفعولين، جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه، وهو الأصل، مثال ذلك كله: جاء زيدٌ راكبًا، وجاء راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاء زيدٌ. وتقول في اسم الفاعل: زيدٌ آخذٌ ماله موفورًا، وزيدٌ موفورًا آخذٌ ماله. وكذلك اسم المفعول، وإنما قلنا: فعلاً متصرفًا احترازًا من فعل لا يتصرف وهو المصدر، لأنه يعمل في الحال النصب إلا أنها لا تتقدم عليه لأنها من صلته، والصلة لا تتقدم على الموصول، مثال إعماله: عجبتُ من الضرب زيدٌ عمرًا مظلومًا. ويجوز عجبتُ من الضرب مظلومًا زيدٌ عمرًا، ولا يجوز مظلومًا عجبتُ من الضرب زيدٌ عمرًا إلاَّ أن تجعل العامل عجبتُ دون الضرب، فافهم ذلك.

وقد يجيء الحال من النكرة، وهو ضعيفٌ ما لم تقرب من المعرفة بعطف أو

وصف، أو توصل بحرف. والأجود أن يكون تابعًا نعتًا لها، فإن تقدم عليها وجب نصبه على الحال، وقوي الوجه الضعيف لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، مثال الأوَّل: جاءني رجلٌ مسرعٌ، ويجوز: مسرعًا، ومثال الثاني: جاءني مسرعًا رجل، قال الشاعر: (مجزوء الوافر)

لِمَيَّة موحشًا طَلَلُ يَلوحُ كأنَّه خِلَلُ(١)

وقال النابغة يصف قرن ثورٍ: (بسيط)

كأنَّه خارِجًا مِنْ جنبِ صَفْحتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نسوةٌ عِنْدَ مُفْتَأدِ(٢)

ويجوز أن يقع المصدر موقع الحال ويكون الناصب لها عاملها مثل: جئتك سعيًا.

وأمَّا الممتنع فإنه متى كان في العامل في الحال معنى فعل لم يجز تقديمه على العامل لأنه غير متصرف، وإذا لم يتصرف في نفسه فأحرى أن لا يتصرف في معموله، وذلك مثل قولك: هذا زيدٌ واقفًا، وهذا واقفًا زيدٌ فهذان وجهان جائزان فإن اعتقدت أن العامل في الحال ما في (ها) مِنْ معنى التنبيه جاز وجهٌ ثالثٌ وهو قولك: ها واقفًا ذا زيدٌ، فأمَّا واقفًا هذا زيد فممتنع. كذلك حكم الظرف والحرف المتعلقين بالمحذوف. وفي تقديم الحال من المجرور عليه خلاف، منهم من يجره، ومنهم من يمنع منه، وأحسنُ ما في ذلك -والله أعلم- أن صاحب الحال متى كان الجار له متعلقًا بمحذوف، كأن يكون خبرًا، أو صفة، أو صلة، أو حالاً لم يجز تقديم الحال عليه لأنه هو العامل، وهو غير متصرف، فيجوز: زيدٌ في الدار مقيمًا، ولا يجوز: زيدٌ مقيمًا في داره. ومتى كان الجار لصاحب الحال متعلقًا بموجود، وما هو في حكم الموجود جاز تقديم الحال عليه، لأن العامل فيه الفعل دون الجار وهو منصوب، فيجوز مررتُ بزيد واقفًا، ومررتُ واقفًا بزيد، وواقفًا مررتُ بزيدٍ، قال الله تعالى: ﴿**وما أرسلناك إلا كافة للناس**﴾ [سبأ: ٢٨]؛ فكافة حال من الناس لأن اللام متعلقة بأرسلناك، ومثله قول الشاعر: (طويل)

لأن كان بردُ الماءِ حران صادِيًا إليَّ حبيبًا إنّها لحبيبُ(٣)

---

(١) البيت لكثير عزة، انظر: ديوانه: ص٥٠٦.

(٢) انظر: ديوانه: ص ٤١.

(٣) البيت منسوب لعروة بن حزام انظر: الشعر والشعراء: ٦٢٣.

فحرَّان صاديًا حال من الياء في إليَّ مقدم لأنه متعلق بقوله: حبيًا، وافهم ذلك وفقك الله للصواب.

فصل: وأمَّا الذي يجوز أن يكون حالاً فثمانية أشياء: أسماءُ الفاعلين مثل: جاء زيدٌ راكبًا، وأسماء المفعولين مثل: جيء بزيدٍ محمولاً، والفعل المستقبل مثل: جاء زيدٌ يحضر، أي: محضرًا، قال سبحانه: ﴿**ولا تمنن تستكثر** ﴾[المدثر: ٦] أي: مستكثرًا. والفعل الماضي، مثل: جاء زيدٌ قد ركب أي راكبًا، قال الله تعالى: ﴿**أو جاؤكم حصرت صدورهم**﴾ [النساء: ٩٠] أي: حصرة، والظرف نحو قولك: سار زيدٌ أمامك، أي: متقدمًا، قال الله تعالى:﴿ **وارجعوا وراءكم** ﴾[الحديد: ١٣] أي: متأخرين. والحرف مثل: وقفَ زيدٌ في الدار، أي: مستقرًّا. قال الله تعالى:﴿ **اهبط بسلام** ﴾[هود: ٢٨] أي: سالمًا، والمصدر -كما قدمنا- نحو قوله:﴿ **وجاء ربك والملك صفًّا صفًا** ﴾[الفجر: ٢٢].

والجملة إذا كان معها الواو نحو قولك: جاء زيدٌ ويده على رأسه، أي: رافعًا يده، قال الله تعالى: ﴿**لا تقتلوا الصيد وأنتم حُرُم** ﴾[المائدة: ٩٥] أي: محرمين والذي يفرق به بين همزة الواو، أعني واو الحال، وبين سائر الواوات أنه يحسن تقديرها بإذ، لأن إذ ظرف، والحال مشبهة بالظرف، ألا ترى أنك تقول: جاء زيدٌ إذ يده على رأسه، ولا تقتلوا الصيد إذ أنتم حُرُم، فيؤدي معنى الكلام الأول، وغير هذه الواو لا يتقدر هذا التقدير. فافهم ذلك، وبالله التوفيق.

باب التمييز

وفيه خمسة أسئلة: ما هو في نفسه؟ وكم شرائطه؟ وعلى كم ينقسم التمييز؟ وبعد كم يكون التمييز؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما التمييز؟ فهو التفسير والتبيين. وسواء أقلت تميز، أم تبيين، أم تفسير ألا ترى أنك إذا قلت: عندي أحد عشر كان الكلام جملة مبهمة يجوز أن تُخصصها بأي جنس شئت، فإذا قلت: رجلاً أو ثوبًا كان تفصيلاً لجملة، وتبيينًا لمبهمة، وتمييزًا لجنس ما عددت دون غيره.

فصل: وشرائطه خمسٌ: أن يكون نكرة مفردة جنسًا غالبًا يُسأل عنه بِمَه ويُجابُ

عنه بِمن خلافًا للحال، أمَّا كونه نكرة فلأنه مشبه بالخبر من حيث كانت تقع به الفائدة، وأمَّا كونه مفردًا فلأنه موضوع للاختصار، فصار كالمثل لا يجوز تغيره إلى إضافة تعرفه، ولا تثنية، ولا جمع غالبًا. وإن كان مُفسرًا لجماعة تقول: كفى الله وملائكته وكتبه ورسله عليك شهيدًا، قال الشاعر: (وافر)

إذا لاقيت قومي فاسأليهم كفى قومٌ بصاحِبِهم خبيرًا(١)

ولم يقل خبرًا. وكان جنسًا لأنه في المعنى هو المميز، ولا تميز إلا الذوات الجامدة. ولأنه يختص بالشياع وهو يكون للأجناس خاصة، ولذلك كان نكرة أيضًا. وقلنا: يُسأل عنه بِمَه لأنها أليق كَلِم الاستفهام به لوقوعها على جُملة الشيء المسئول عنه ألا ترى أن قائلاً يقول: عِندي أحد عشر فيقال له: مَه، فيقول: رجلاً، أو من الرجال، ولو قال: كيف؟ لسأل عن حاله دون ذاته، أو قال: كم؟ يُسأل عن عدد، أو مَنْ؟ لخصَّ من يعقل، وقس على ذلك. وأجيب عنه بِمن لأن معناها بيان الجنس في أحد أقسامها، والتمييز جنسٌ فاعرف ذلك.

فصلٌ: وأمَّا على كم ينقسم المميز؟ فهو ينقسم على خمسة أضرب: معدود ومكيل، وموزون، وممسوح، أو مقدر بالممسوح. فجلُّ المعدود يكون من أحد عشر إلى تسعة وتسعين على حد قوله تعالى: ﴿ **أحد عشر كوكبًا** ﴾[يوسف: ٤]، و﴿ **اثنتا عشرة عينًا** ﴾[البقرة: ٦٠]،﴿ **ثلاثين ليلة** ﴾[الأعراف: ١٤٢]، و﴿ **أربعين ليلة** ﴾[البقرة: ٥١]، و﴿ **إلا خمسين عامًا** ﴾[الأعراف: ١٤٢]،﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلاً** ﴾[الأعراف: ١٥٥]، ومنه:﴿ **سبعون ذراعًا** ﴾[الحاقة: ٣٢]، و﴿ **تسع وتسعون نعجة** ﴾[ص: ٢٣]، وما أشبه ذلك. والمكيل نحو قولك: عندي مُدٌّ برًّا، وقفيز تمرًا، وصاعٌ زبيبًا، وما أشبه ذلك. فإذا قلت: ثلاثة أصواع برًّا، وأحد عشر قفيزًا تمرًا صار معدودًا. والموزون مثل قولك: لي رطلٌ زيتًا، وأوقية ذهبًا، ومَنٌّ حريرًا. والممسوح مثل قولهم: ما في السماء موضع إهابٍ خاليًا، وما في الثوب قدر راحة طاهرًا، أي: مقدار ذلك، أو مساحته، وذلك أنه يُقدر بالذرع وما يجري مجراه. والمقدر

---

(١) البيت منسوب إلى جشامة بن قيس، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٦٣١/٤.

بالممسوح قولك: على التمرة ومثلها زُبدًا، وعلى الجبل مثله جليدًا، أو بردًا، وألحقوا به قولهم: عليه شعر كلبين ذنبًا، وجبال أحد ذنبًا، وقولهم: لله درُّهُ فارسًا، وتصبب بدنه عرقًا. وقد يجوز أن يلحق هذا بالممسوح لأنهما جميعًا يكونان بالمشتق ولذلك قُلنا: غالبًا في أول الباب عندما شرطنا أن يكون جنسًا احترازًا من المشتق، في الممسوح، فافهم ذلك. وهذا المشتق يجوز أن يكون نعتًا لتمييز محذوف تقديره: لله دره رجلاً فارسًا، وما في السماء موضع إهاب مكانًا خاليًا، وكفى بالله ربًّا شهيدًا.

فصل: وأمَّا بعد كم يقع التمييز؟ فيقع بعد خمسة أشياء: بعد النون، وبعد التنوين، وبعد نية التنوين وبعد الفعل والفاعل، وبعد المُضاف، والمُضاف إليه، مثاله بعد النون قولك: عندي عصوان عوسجًا، وبابان ساجًا، وعشرون رجلاً. قال الشاعر: (وافر)

إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد ذهب البشاشة والفتاءُ[1]

ومثله قول الخرنق: (كامل)

النازلين بِكُلِّ مُعْتَركٍ والطيبون معَاقِدَ الأزرِ

ذكر بعضهم أن معاقد منصوب على التمييز بعد النون، والأجود عندي أن يكون منصوبًا لحلوله محل الظرف؛ لأنه أراد طيب مواضع المعاقد لا المعاقد نفسها، ووجه آخر وهو أن المعاقد جمع مُضاف، والتمييز من شرطه الإفراد. مثاله بعد التنوين قولك: عندي رطل زيتًا، وجبة خزًّا، وخاتم ذهبًا، وبابُ ساجًا، وثلاثةُ أثوابًا، ومثاله بعد نية التنوين وهي أبدًا تكون في نوعين:

أحدهما: المركبات من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ لأن أصله واحدٌ وعشرة فركبته ونويت التنوين.

والثاني: في أفعل الذي لا يتصرف، مثال الأول: أحد عشر رجلاً، وتسع عشر جارية، ومثال الثاني قولك: أنا أكرمُ مِنك أبًا، وفي التنزيل:﴿ **أنا أكثرُ منك مالاً وأعزُّ نفرًا** ﴾[الكهف: ١٢]، و﴿**وأحصى لِما لبثوا أمدًا** ﴾[الكهف: ١٢]، ﴿**وإن ترني**

---

(١) البيت منسوب إلى الربيع بن ضبع الفزاري، انظر: الكتاب: ١/١٠٦، ٢٩٣.

أنا أقل منك مالاً﴾، أصله أقل وأكثر ولكنه غير منصرف. ومثاله بعد المُضاف والمُضاف إليه: لله درّه فارسًا، وما في السماء موضع إهاب خاليًا، وعلى التمرة مثلها زبدًا، ومثاله بعد الفعل والفاعل: طِبتَ بِهِ نفسًا، وتصببَ بدنه عرقًا،﴿ **واشتعل الرأسُ شيبًا** ﴾[مريم: ٤]، وضاق بهم ذرعًا، وحسنت مستقرًّا، وساءت مرتفقًا، وهذا المنصوب مقلوبٌ مشبه بالمفعول، وهو في المعنى فاعل، لأن التقدير تصبب عرق بدنه، واشتعل الشيب في الرأس، وحسُن استقرارهم في الجنة.

فصل: وأحكام التمييز تنقسم ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أن يكون منصوبًا بعامل المميز كان لفظًا أم مقدرًا، أو بالنائب عن الفعل من حروف الجر، والظرف مثل: لله دره فارسًا، فالناصب له لام الجر، ولو قُلت: عندي أحد عشر رجلاً؛ لنصبت رجلاً بعندي؛ لأنه خبر المبتدأ، والنائب عن الفعل أيضًا. وأن يكون متأخرًا عنه لأنه تفسير له، والتفسير لا يتقدم المفسر، وأن تتم به الفائدة، تقول: عندي أحد عشر، فلا يفيد، ثم تقول: ثوبًا أو درهمًا فتقع حينئذ الفائدة بالتمييز خلافًا للحال.

وأمَّا الجائز: فإنَّه متى جاء بعد التنوين في مثل قولك: رطل زيتًا، وخاتم ذهبًا، وباب ساجًا، وثوب خزًّا، وثلاثة أثوابًا، وجاز نصبه على التمييز، وجاز اتباعه الأول على النصب واقعًا موقع المشتق، فإذا قُلت: عندي خاتم ذهب، وثوب خز على النعت، فالتقدير: خاتمٌ شريف، وثوبٌ ناعمٌ أو لين، ومثله ثلاثة أثواب، وجازت الإضافة إليه أيضًا مثل: ثوب خز، وخاتم ذهب، وثلاثة أثواب. وأجازوا الجمع في تمييز الآحاد لأنه كالعوض من قلتهما فاعرفه. وكذلك التمييز بعد نعم وبئس، مثل: نِعْمَ رجالاً إخوتك فافهم. فأجازوا ذلك لأجل حذف الفاعل، وكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف والإفراد. وهو يجمع، فإن كان بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل، مثل: هذا رجل حسن وجه، وحسنٌ وجهًا، جاز أن يُنصب على التمييز، وعلى التشبيه بالمفعول وجاز جره بالإضافة، مثل: حسن وجهٍ.

وأمَّا الممتنع: فإنَّه لا يجوز تقديم التمييز على المميز عند أحد من النحويين بإلا الذي يقع بعد الفعل، فمنهم من يجيز تقديم التمييز عليه، ويتعلق بتصرف العامل

وحجته قول الشاعر: (طويل)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفِراق تطِيبُ[(١)]

فقدم نفسًا على تطيب وهو تمييز، والصحيح أنه لا يجوز للعلة المتقدمة وهي أن التفسير لا يتقدم المفسر، والبيت شاذ لم يسمع غيره، ولا يصح الاحتجاج به وهو أيضًا يروى: (طويل)

.... وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

أي: ما كان الشأن نفسي بالفراق تطيب.

ولا يجوز إقامة التمييز مقام المميز إلا في باب نعم وبئس، ولا عطف بعضه على بعض خلافًا للنعت، فإن اتبعت بعضه بعضًا بغير حرف جاز مثل قولك: عندي أحد عشر رطلاً زيتًا. ولا يجوز تعريفه ولا تثنيته ولا جمعه خلافًا للتوكيد، ولا يجوز أن نعتبر بالتمييز كل المقادير كما ذكر بعضهم، وإنما يُعتبر به الممسوح وما أشبهه؛ مثل: ما في السماء موضع إهاب خاليًا، أي: مقدار ذلك. ولو اعتبرت المقدار في مثل: عِندي عصوان عوسجًا، وباب ساجًا، وجبةٌ خزًّا لم يجز، لأنه لا يحسن عندي مقدار باب ساجًا، وكذلك لا يجوز في رجلٍ حسنٍ وجهًا مقدار حسن وجهًا فافهم ذلك، وبالله التوفيق.

باب الاستثناء

وفيه خمسة أسئلة: ما الاستثناء؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟ وكم أدواته؟ وما أحكامها؟

فصلٌ: أمَّا ما الاستثناء؟ فهو إخراج بعض من كل بإلاَّ، أو بكلمة فيها معنى إلا، مثل: جاء القوم إلا زيدًا. وشرطه أن يكون الاستثناء أقل من المستثنى منه، مثل: عندي عشرة إلا أربعة، ولو قلت: عندي عشرة إلا تسعة لم يجز عند الأكثر لأنك إنَّما تُخرج بعضًا من كل، والبعضُ أقل من الكل فإن كان من موجب كان منفيًّا، مثل: جاء القوم إلا زيدًا، فكما أوجبت المجيء للقوم نفيته عن زيدٍ، وإن كان من منفي كان

(١) البيت للمخبل السعدي، انظر: شرح الحماسة للمرزوقي: جـ٢، ١٣٢٩/٣.

موجبًا، مثل: جاء القوم إلا زيدًا، فكما نفيت المجيء عن القوم أوجبته لزيدٍ، لأن إلا تخرج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها، ويدخل ما بعدها في ما خرج منه ما قبلها.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم الاستثناء؟ فهو ينقسم على خمسة أضرب: مُقدم، ومنقطع، وموجب، وغير موجب، ومفرَّغ.

فالمقدَّم مثل: ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ، وقيل له مقدم؛ لأنه قدم على المُستثنى منه قال الكميت: (طويل)

وما لي إلاَّ آل أحمدَ شيعةٌ وما لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ(١)

وقال حسان بن ثابت: (بسيط)

والناس ألب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القَنَا وَزَرُ(٢)

والمنقطع مثل: ما في الدار أحد إلا حِمارًا، وسُمي منقطعًا لأن الاستثناء من غير جنس المُستثنى منه، قال الله تعالى: ﴿**فسجدَ الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس**﴾[الحجر: ٣٠]، و﴿**ما لهم به من علم إلا اتباع الظن**﴾ [النساء: ١٥٧]؛ لأن إبليس ليس من الملائكة واتباع الظن ليس من العلم وقد يكون منقطعًا من الصفة، مثل قول الله تعالى: ﴿**إنَّ الإنسان لفِي خُسْر * إلاَّ الذين آمنوا** ﴾[العصر: ٢، ٣] أي: المؤمنين. وأكثر ما يأتي المنقطع وله خبرٌ يُفاد بِهِ عنه نحو قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ رددناهُ أسفلَ سافلين** ﴾ [التين: ٥]، و﴿ **إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجرٌ غير ممنون** ﴾[التين: ٦]. والموجب مثل: قام القوم إلا زيدًا، وفي حكمه الاستثناء، مثاله: ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدًا، والأمر ومثاله: قوموا إلا زيدًا، وليقم القوم إلا أخاك.

وإنما أشبه الموجب من حيث كان الاستثناء منه منفيًّا وسميت الموجب موجبًا لأنك عزيت صدر الكلام عن النفي وما أشبه مثل: الاستفهام والنهي، وغير الموجب ثلاثة أنواع: نفي، واستفهام، ونهي. مثال النفي: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدًا، ومثال الاستفهام: هل قام أحدٌ إلا زيدًا؟ وألحق النهي والاستفهام بالنفي لأنَّ الاستثناء من الجميع مُوجبٌ.

---

(١) انظر: الهاشميات: ص ٣٩.

(٢) انظر: ديوانه:ص٢٠٠.

والمفرغ مثل: ما قام إلا زيدٌ، وهل قام إلا زيدٌ؟ وما رأيتُ إلاَّ زيدًا، ولا مررتُ إلا بزيد. وقيل له مفرغ: لأن إلا فرغت الاسم الذي بعدها للفعل الذي قبلها، وشرطه أن يذكر الاستثناء دون المستثنى منه.

فصل: وأمَّا أحكام الاستثناء فثلاثة أنواع: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أنَّ الاستثناء متى كان موجبًا، أو في حكمه، أو مقدمًا، أو منقطعًا كان منصوبًا أبدًا، مثل: جاء القومُ إلا زيدًا، وما جاء إلا زيدًا أحدًا، وما في الدار أحد إلاَّ ساريةً.

وفي المنقطع خلاف، فالحجازيون لا يجيزون إلا نصبه كائنًا ما كان، وبنو تميم يجيزون اتباعها الأول إذا كان من الأحدين أو تابعًا لهم، فيقولون: ما جاءت العرب إلا فُلان الديلمي، وما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ بالرفع، فأمَّا إذا كان غير تابع للأحدين كان منصوبًا عند الجميع بِلا خلاف بينهم؛ كقولك: ما في الدار أحدٌ إلا ساريةً. والنصب أجود عندي، على أصل الاستثناء؛ لأن رفعه يؤدي إلى اعتقاده بدلاً، وبدلُ الشيء من غيره يكون بدل غَلَط، فإذا قُلت: ما في الدار أحدٌ إلا حمار، كان كقولك: في الدار رجلٌ حمارٌ، والغلط لا يكون القرآن ولا في كلام فصيح، والمنقطع فيهما فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا الجائز فإن الاستثناء متى كان غير موجب جاز إتباعهُ الأول على البدل وجاز قطعه عنه منصوبًا على أصل الاستثناء، والإتباع أجود لأنه يرجع مفرغًا مع إسقاط البدل الزائد، مثالها جميعًا: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وهل مررتُ بأحد إلا زيدٍ وزيدًا؟ ولا تضرب أحدًا إلا زيدًا. وينوي به الإتباع أو القطع.

ومن الجائز أن الاستثناء إذا كان بناقص جاز حذفه إذا ذكرت الصلة، قال الله تعالى: ﴿وما منّا إلا له مقامٌ معلوم﴾[الصافات: ١٦٤]، و﴿ وإن من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمننَّ به﴾ [النساء: ١٥٩]، والأصل: إلا من له مقامٌ معلوم، وإلا لمن يؤمن بِهِ.

وأمَّا الممتنع: فإنه متى كان الاستثناء مفرغًا لم يجز نصبه على أصل الاستثناء، ولكن يُطلق عليه العامل، فيرفعه فاعلاً، أو ينصبه مفعولاً، أو تجره بالحرف على حد قولك: ما قام إلا زيدٌ، ولا رأيتُ إلا زيدًا، ولا مررتُ إلا بزيدٍ. وقُلنا في الاستثناء المُقدم: لا يجوز رفعُهُ ولا جرّه؛ لأن الرفع والجر فيه لا يكونان إلا إتباعًا، فإذا قُلت:

ما جاءَ أحدٌ إلا زيدٌ، ولا مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، فزيد بدل من أحد، ويجوز أن تقول: إلا زيدًا فتنصبه على أصل الاستثناء، وهو أضعف الوجهين. فإذا قلت: ما جاء إلا زيدًا، أحد لم يجز الإتباع؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، فلم يبق إلا أن ينصبه على أصل الاستثناء، فقوي الوجه الضعيف حتى صارَ لا يجوز غيره. ونظيره الحال مِن النكرة، فإنَّك إذا قُلت: جاءني رجلٌ مُسرعٌ حسن في مُسرع الرفع نعتًا للرجل، وجاز نصبه على الحال على بُعدٍ وضعفِ حال، فتقول: جاءني رجلاً مسرعًا، فإن قدمته قوي الوجه الضعيف فلم يجز إلا النصب، فقلت: جاءني مسرعًا رجلٌ؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، وقد ذكرنا ذلك في باب الحال، وإنَّما أوردناهُ هاهنا لِمَا استدعاهُ القياس، وزيادةً في البيان. وكذلك امتنع الرفع في الموجب لأنه لا يجوز فيه البدل فتقول نحو: جاء القوم إلا زيدًا؛ لأن المفرغ لا يكون إلا معتمدًا على نفي أو شبهه.

فصل: وأمَّا كم أدوات الاستثناء؟ فثلاث عشرة، وهي: إلا، وغير، وسوى، وسوا، وسُواء، وما خلا، وما عَدا، وليس، ولا يكون، وحاشا، وخَلاَ، وبلَه، وسِيما.

فصل: وأما أحكامها فمختلفة، أمَّا (إلاَّ) فهي أمُّ الباب تنصب ما بعدها إذا كان موجبًا، أو مقدمًا، أو منقطعًا كما مثلنا، وتتبع ما قبلها إذا كان منفيًّا، أو استفهامًا، أو نهيًا، وقد مثل ذلك، ويتصرف للعامل إذا كان مفرغًا. وأمَّا غير وسوى وسواء، وسوا تبين الإعراب فيها في غير سواء الممدودة مفتوحة السين، مثل: جاء القومُ غيرَ زيدٍ، وسواء زيدٍ، وأمَّا سِوَى وسُوى بكسر السين وضمها فمقصور أن حكم عليها بالإعراب. وإعراب هذه الأربعة الأسماء يكون على حد إعراب الاسم الواقع بعد إلاَّ إن نصبًا فنصبٌ، وإن جرًّا فجرٌّ، وإن رفعًا فرفع، ولا يكون ما بعد إلا مجرورًا بالإضافة.

وأمَّا ما خلا وما عدا، وليس، ولا يكون فهي أفعال لا يكون ما بعدها منصوبًا في الغالب مثل: جاء القومُ ما خلا عمرًا، وما قام أحد ما عدا أخاك، وجاءَ القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا فنصب على الخبر لليس، ولا يكون، والاسم محذوف تقديره: ليس أحدُهم زيدًا. ويجوز -وهو ضعيف- أن تقول: ليس زيدٌ، ويحذف الخبر، وضعف لأن الاستثناء قد قوي فيه المنصوب. ووجهٌ آخر وهو أنه يجوز حذف المستثنى مِنه إذا كان عليه دليل، ولا يجوز حذف الاستثناء، والخبر هاهنا

الاستثناء نفسه. ووجهٌ ثالث: وهو أن الأسماء تُحذف كثيرًا لدلالة الأخبار عليها، ولا تُحذف الأخبار لأن بِها تقع الفائدة. ووجهٌ رابع: وهو أن هذه الأفعال تضمر فيها أسماؤها ولا تضمر فيها أخبارها، وقلنا: في الغالب احترازًا من الوجه الضعيف. -أعني الرفع بعد ليس ولا يكون-.

فأمَّا ما خلا، ما عدا فلا يجوز فيما بعدهما إلا النصب البتة، وأمَّا حاشا وخلا وبَله، ولا سِيما فيكون مُخيرًا فيما بعدها، إن شئت جررتُه، وجعلت حاشا وخلا حرفي جر، وبله ولاسيما اسمين مضافين إلى ما بعدهما فقلت: جاء القومُ حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ، وبله زيدٍ، بمعنى ولا مثل زيدٍ وإن شئت نصبت بعد حاشا وخلا وبله، وجعلت حاشا وخلا فعلين، وبله اسم فعلٍ، ورفعت بعد لا سيما فقلت: حاشا زيدًا وخلا زيدًا، وبله زيدًا. قال كعب بن زُهير: (كامل)

تدع الجَمَاجم ضاحيًا هاماتُها   بَلَه الأكفِّ كأنَّها لَمْ تُخلقِ(١)

فيروى بخفض الأكف، أي: فضلاً على الأكفِّ. وفي النصب قول الآخر: (بسيط)

تمشي القطوف إذا غَنَّى الحداةُ بِهَا   مشي الحُوارِ بَلْهَ الجُلة النُّجبا

والأجود الجرُّ بحاشا على أنَّها حرف، والنصب بخلا على أنَّها فعل. ومنهم من يعد مع حاشا وخلا عدا، وينصب بهم جميعًا، ويحتج على أن حاشا فعل متصرف بقول النابغة: (بسيط)

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشبهُهُ   ولا أُحاشي مِن الأقوام مِن أحدِ(٢)

وتقول في الرفع بعد سيما: جاء القوم مستعجلين سيما زيدٌ على تقدير: سيما هو زيدٌ، ولا تضيف سيما إلى زيد بل تجعل ما مانعةً من الإضافة وهو ضعيفٌ جدًّا، لأن ما لا تكاد تمنع الإضافة إلا قليلاً، والسيئ فصار جملة الأمر أن غيرًا، وسوى، وسوا، وسواء تجر ما بعدها، وما خلا وما عدا وليس ولا يكون تنصب ما بعدها، وحاشا وخلا وعدا وبلَه وسيما يكون فيما بعدها مخيرًا. والمنصوب بالاستثناء يلحق بالمفعول به، وكذلك المتعجب منه والمنادى. ونحنُ نفرد لكل واحد منهما بابًا

(١) انظر: شرح المفصل: ج ٤، ص٤٨.
(٢) انظر: ديوان النابغة:ص ٤٢.

نستوفي فيه شرحهما إن شاء الله تعالى.

والناصب للاستثناء هو الفعل الموجود متعديًا كان أو لازمًا لأنه قوي باعتماده على إلا فتعدى إليه. ولا يجوز أن ينصب لفعل محذوف تقديره: أستثني، ولو جاز ذلك لجاز نصبُ العطف على تقدير: أعطف، والنفي على تقدير: أنفي إلى غير ذلك من المعاني الجمة، وقد ذكره طاهر بن أحمد وقس عليه إن شاء الله.

باب التعجب

ومنه ثلاثة أسئلة: ما معنى التعجب؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما معنى التعجب؟ معناهُ: المدحُ أو الذم للمتعجب منه مثالها: ما أكرم زيدًا وما أبخل عمرًا، فما اسم مطردٌ في موضع رفع بالابتداء وخبره الجملة بعده، وأكرم فِعْلٌ ماضٍ وفاعلهُ مضمر فيه يعود على ما، إذ لا بد لكلٍّ مبتدأ من ضمير يعود عليه من الخبر، ولا يبرز هذا الضمير لأنه يعود على ما وهي مفردةٌ، ولذلك يقول: ما أكرم الزيدين، وما أكرم العمرين، ونظيره في غير التعجب قولك: زيدٌ ضربَ عمرًا، وزيدٌ ضربَ العمرين، ففي ضرب ضمير فاعل مستتر لا يبرز لعوده على مفرد. قبل التعجب على فعل مثل: حَسُنَ زيدٌ. ثم حذفته، وأوقعت ما موقعه، ثم احتجت إلى نصب المتعجب منه، وليس هُناك شيءٌ غير ما وهي لا تنصب المفعول لأنَّها بُنيت في محل فعل لازم، فوجب أن تعيد لفظ الفعل بعد أن أكسبها البناء، ثم تدخل عليه همزة النقل فتنصب به المتعجب، أو يكون الظاهر تأكيدًا للمتعجب المحذوف. والمنصوب في باب التعجب مشبه بالمفعول به، وهو الممدوح أو المذموم، وكان حقه أن يكون فاعلاً لأنَّ معنى ما أكرم زيدًا أكرم زيدٌ جدًّا.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم: فهو ينقسم على ضربين: ضربٌ منه يجيء على صيغة ما أفعله مثل: ما أكرمه، وما أبخله، قال الله تعالى: ﴿**فما أصبرهم على النار**﴾ [البقرة: ١٧٥]، والضرب الثاني: تجيء على صيغة أَفْعِل به مثل: أكرم بزيدٍ، وأبخل بعمرٍ، وقال الله سبحانه: ﴿**أسمع بِهِم وأبصر**﴾ [مريم: ٣٨]، فأسمِع وشبهه فعل ماض فارغ من الضمير لأنه ليس قبله اسم يعود الضمير إليه، ولا مبتدأ يطالب به، وفاعله المجرور بحرف الجر وهو المتعجب منه أيضًا، فقد صار يقدر فيه الرفع؛ لأنه فاعل،

والنصبُ لأنه مفعول متعجب منه، ويُعرب بالجر لدخول البناء فتقدير أحسن بزيد: حسنَ زيد، وكان حق هذا الفعل أن يكون مبنيًا على الفتح لأنه فعل ماض دخلت عليه همزة النقل، وكان أصله حَسُن، وكُسِرت عينه فأشبه فعل الأمر وليس بأمر، لأنه يدخله الصدق والكذب. إذا قلت أَحْسِن بزيدٍ فربما كان حسنًا وربما كان قبيحًا، والأمر لا يدخله صدق ولا كذب في مثل قولك: أحسن بزيد ظنك.

ووجهٌ آخر: وهو أن هذا الفعل فارغ يأتي بلفظ الواحد والاثنين والجمع والمؤنث من نحو: يا زيد أحسن بعمرو، أيا زيدان أحسن بعمرو، ويا زيدون أحسن بعمرو، ويا هند أحسن بعمرو، لأن المعنى: يا زيدان ما أحسن عمرًا. ويا هند ما أحسن عمرًا، ولو كان فعل أمر لبرز فيه الضمير في التثنية والجمع فقلت: يا زيدان، ويا زيدون، ويا هند أحسنا، وأحسنوا، وأحسني بعمرو، فمبني على أصل البناء وهو الوقف ولم يبن على الحركة كسائر الأفعال الماضية لأنه قد فارقها في الأوجه التي شابهت بها المستقبل فحركت لذلك، وذلك أن المستقبل ضارع الأسماء فأعرب، وضارع به الماضي بأشد المضارعة وذلك من ستة أوجه يقع فيها موقعه، وهي: الصفة، والصلة، والحال، والخبر، والشرط، والجزاء، فبني على حركة.

وهذا الفعل لا يقع صلة، ولا صفة، ولا حالاً، ولا خبرًا، ولا شرطًا، ولا جزاءً فبقي على أصله مبنيًا على الوقف، وقد قيل: إنَّه بُنِيَ على الوقف لملاقاته فعل الأمر من جهة اللفظ، والصحيح ما ذكرت لك. وكذلك قيل في ما: إنَّها بُنِيَتْ لملاقاتها ما التي للنفي من جهة اللفظ، والعلة المقدمة أجود على الأصل، وهذه لها مثيلة؛ لأن الاسم لا يخرج عن أصله وهو الإعراب إلا بشيئين فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا أحكام هذا الباب فكثيرة، ينقسم ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أن يكون التعجب فعلاً ماضيًا ثلاثيًا قد صيغ على فَعُلَ مثل: حَسُنَ، وأدخلت عليه همزة النقل فقيل: ما أحسنه، وأَحْسِن به، ومنع التصرف ونصب به المتعجب منه لفظًا مثل: ما أحسن زيدًا، أو تقديرًا مثل: أحسن بزيد. وإنَّما وجب أن يكون ماضيًا لأن فيه معنى المدح، والذم وأنت لا تمدح، ولا تذم إلا على الماضي. ووجب أن يكون ثُلاثيًا لأنه أخف أوزان الفعل، وهذا الباب كثير الاستعمال، فوجب أن يكون بأخف الأفعال ووجب أن يُصاغ قبل همزة النقل على

فَعُل ليكون خاصًّا للطباع ليستحق به صاحبه المدح، أو الذم فلو قُلت: ما أضرب زيدًا لعمرو لكنت قد صغته أولاً على فَعْل، مثل: ضَرُب زيدٌ أي صار كثير الضرب معروفًا به، ولذلك جاز التعجب به. ووجب أن تدخل عليه همزة النقل لتعديه إلى المفعول، لأن المتعدي في هذا الباب يصير لازمًا لا يتعدى إلا بواسطة لأنه لا يتعجب به حتى يُصاغ على فَعُل كما قدمت لك وفعل لازم أبدًا، ووجب أن يمنع التصرف لثلاث علل:

إحداهما: أنَّه للمدح والذم وهما لا يكونان على مستقبل.

والثانية: أنَّه قد جُعِلَ نفس المعنى فأشبه الحروف وهي لا تتصرف، ألا ترى أن قولك: ما أحسن زيدًا بخلاف قولك: تعجبتُ من حُسن زيدٍ، وقد مَضى تلخيص ذلك في باب الأفعال التي تتصرف.

والعلة الثالثة: أنه بكثرة استعماله قد جَرَى مجرى المثل فلا يجوز تغييره بحال، ووجب أن ينصب به المتعجب منه لأن الفعل إذا عُدِّيَ، وذُكِرَ معه مفعوله وجب نصبه به، لم يجز إلغاؤه فتقول فيه: ما أحسن زيدًا وما أحسن هذا، وأحسنك وأحسنني، وإن شئت أدغمت فقلت: ما أحسنِّي بنون واحدة مشددة لاجتماع المثلين كما قُرِئ: ﴿ما مَكنِّي فيه ربِّي﴾ [الكهف: ٩٥]، ولو استفهمت لجئت بنون خفيفة، فقلت: ما أحسني؟ فإن نفيت حذفت النون رأسًا فقلت: ما أحسنت، ولو خاطبت غيرك لكان أحسن بلفظ واحد وجعلت الدليل على اختلاف المعاني اختلاف إعراب الاسم الذي بعد أحسن، فقلت: ما أحسن زيدًا، في التعجب، وما أحسن زيدٌ في النفي، وما أحسنُ زيدٍ؟ في الاستفهام، وذكرت لك هذه المسألة وليس من باب التعجب، استدعاءً لك إلى معرفة هذا العلم، وتعظيمًا له في عينك لأنه أصلٌ كبيرٌ تستندُ إليه العلوم كُلها، وتستمدُ منه صلاح لفظها ومعناها، فهي مُحتاجة إليه وهو مستغن عنها، ومن تبحر فيه، ونفذ فكره في معانيه قلَّ خلافه لأهل الحق؛ لأنه يكشف له عن علم موجبات التسامي، ويوضح له غامضات المعاني. والفرق المختلفة لا تتهافت إلاّ فيها ولا تُؤتى في أديانها إلاَّ من قبل جهلها فافهم ذلك. وهذا شيءٌ عرض ونعود إلى الكلام الأول.

فصل: وأمَّا الجائز؛ فإنَّه يجوز أن يفصل بين التعجب، وبين الاسم المُتعجب منه

بالاستثناء، وما يجري مجراهُ، فالأول مثل: ما أكرم إلا زيدًا إخوتك، وما أحسن إلا شراك نعلك. والثاني مثل: ما أحسن لولا عيناهُ زيدًا، وما أشبه. ومن الجائز على حسب الخلاف الفصل بالظرف، تقول: ما أحسن اليوم عمرًا، وما أكرم عندك زيدًا، ومن يمنع هذا أكثر ممن يجيزه.

وأجازوا الفصل بين ما وفعل التعجب بكان، وصار وأصبح وأمسى وظل وبات، فكان إجماع لعمومها، وما فيها خلافٌ إلا أن تعتقد فيها الزيادة جاز عند الجميع ولم يمتنع، فتقول: ما كان أحسن زيدًا، وما أصبح أكرمه، وما أمسى أعلمه، وما صار أفهمه. وأجاز الكسائي الفصل بالمستقبل بين ما، وفعل التعجب فقال: ما يخرج أطوله، وما يجيء أحسنه كأنه تصور شيئًا فتعجب منه، فجاء بالفعل توطئة للاستقبال، وهذا على الجُملة ضعيف أجاز أم لم يجز.

وقد سمع لبعض العرب تصغير فعل التعجب، فقال: ما أحيسنه، وما أصيغره، ولذلك اعتقد فيه الفراء الاسمية. والتصغير على التحقيق للضمير الذي فيه؛ فكأنه انتشر على الفعل فصغر، بدليل أن أحسن بزيدٍ لا يُصغر لخلوه من الضمير فاعرفه.

ويجوز حذف ضمير المتعجب منه إذا دلَّ عليه الكلام، قال شُقران: (طويل)

أولئك قومي بارك الله فيهم　　على كُل حال ما أعفَّ وأكرما[(١)]

أراد: أعفهم وأكرمهم.

وأمَّا الممتنع فإنه يمتنع التعجب بالأفعال الرباعية فما فوقها، ومن جُملتها الألوان والعاهات، والخلق الثابتة، فلا يجوز ما أقرمطه، ولا ما أقتدره على الكلام، ولا ما استخرجه للكتاب، وكذلك الألوان لا يجوز: ما أصفره، ولا: ما أحمره، ولا: ما أسوده، ولا: ما أبيضه، فإن قلت للطائر: ما أبيضه، وأنت تريد أنه كثير البيض جاز كما قالوا: (رجز)

جارية في ثوبها الفضفاض　　أبيضُ من أخت بني إباض[(٢)]

شبَّه كثرة أولادها لغير رشده بالبيض وكذلك لو أردت بما أحمره أي: ما أشبهه

---

(١) البيت منسوب لشقران، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/١٦٠٣.

(٢) البيت منسوب إلى رؤبة بن العجاج، انظر: كتاب الجمل للزجاجي: ١١٥.

بالحمَار، وبما أصفره الصفير، وبما أسوده السودد، جاز ذلك لأن أصله الثلاثي، وأصل الألوان الخُماسي، والسُّداسي. وكذلك العاهات، لا يجوز: ما أعوره ولا ما أعماه، ولا ما أشله، ولا ما أعرجه؛ لأن أصله إعوار بوزن إفعال، وهو سُداسي فإن أردت عمى القلب جاز لأنه من عمي يعمى وعَمَى العين، من إفعال يفعال. وكذلك الخلقة الثابتة لا يجوز أن تقول في من أردت أن تعجب من رأسه، أو وجهه، أو ظهره، أو بطنه أو يده، أو رجله. أو شيء من أعضائه: ما أرأسه، ولا ما أوجهه، ولا ما أظهره وأبطنه وأيداه وأرجله. فإن أردتَ بما أرأسه: الرياسة، وبما أوجهه الوجاهة. وبما أظهره القوة، وبما أبطنه المكيدة، وبما أيداه العطية، وبما أرجله الرجلة جاز ذلك.

ومن الممتنع أيضًا التعجب بالفعل المستقبل وبكل فعل لا مصدر له مثل: كان وأخواتها. وكل فعل ماض من الخلق، والألوان، والعاهات الزائدة على الثلاثي. إذا امتنع عليك التعجب به فخُذ مصدره، وأضفه إلى المتعجب منه ليعلم أنه له واجتلب فعلاً ثلاثيًا وأوقعه على ذلك المصدر المضاف، فقل: ما أشد قرمطة زيدٍ، وأبين عوره، وأقنى حُمرته، وأنصع بياضه. فإذا أردت أن تعجب من خلقة ثابتة فاجتلب فعلاً ثلاثيًا ثم أوقعه على ذلك العضو، فقل: ما أكبر رأسه، وطول يده إذا أردت الطَّوْل لا الطُّوْل، وإنما امتنع التعجب به على صيغة ما أرأسه لأنه اسم جامد لا فعل له، ولو قدرت له فعلاً لكان فعله زائدًا على الثلاثي، وكل فعل امتنع فيه ما أفعله يمتنع فيه أفعل به، وهو أفعلهم وفلان أفعل من فُلان، فكما لا يجوز ما أبيضه لا يجوز أبيض به، ولا زيد أبيض من عمرو، ولا هو أبيض القوم. وقد جاء بيت شاذٌّ لا يُقاس عليه وهو قول طرفة بن العبد: (بسيط)

إذا الرِّجال شتوا واشتد أكلهم فأنتَ أبيضهُم سِربال طبَّاخ(١)

ومعنى البيت في الهجاء أنه لا يسود ثوب هذا المهجو من دخان المطبخ، لأنه لا ينحر للضيف، ولا يطبخ في الشتوة وهي المجاعة حين يشتد أكل الرجال، أي: يعسر

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٦/٩٣.

طلبه، والأكل هاهنا المأكول نفسه، ومنه قول الله تعالى:﴿ **تُؤتي أُكُلها كل حين بإذن ربِّها**﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وإنما يسود سِرباله من دُخان الكير لأنه هجا رجلاً حدادًا بدليل قوله: (بسيط)

.... إلا المسَاحي وإلا كير نَفَّاخ

فقوله: أبيضهم كلامٌ ضعيفٌ لم يسمع فيه إلا هذه اللفظة وحدها. فأمَّا قول الشاعر: (رجز)

.... أبيض من أخت بني أباضِي

فقد ذكرنا معناهُ وأنَّه أراد البيض لا البياض ولو سمع مع بيت طرفة غيره لكان مذهبًا مسلوكًا لأن الشاذ لا يكون من جهتين ولا أكثر وإنَّما يُسمعُ من جِهة واحدة.

ومن الممتنع أيضًا في هذا الباب الفصل بغير ما ذكرنا وإبراز الضمير، وتقديم المتعجب منه على الفعل، لا يجوز: ما زيدًا أحسن، ولا زيدًا ما أحسن، ولا بزيدٍ أحسن؛ لأن الفعل غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله. فافهم ذلك.

بـاب النـداء

وفيه ثلاثة أسئلة: كم أدوات النداء؟ وعلى كم ينقسم المنادى؟ وما أحكام هذا الباب؟

فصل: أمَّا كم أدوات النداء؟ فسبعٌ، وهي: يا، وآ، وأيا، وهيا، وأي، ووا، والهمزة، مثال الجميع: يا زيد، وأازيد، وأيا زيد، وهيا زيد، وأي زيد، ووازيداه، وأزيدُ. فيا وأيا وهيا واو مستعملة في القرب وفي البعد عند تمديد الصوت، وأي والهمزة مثل: أي زيد، وازيد يُستعملان في القرب عند المخاطبات ولا ينادى بهما البعيد. ووا لا تستعمل إلا في الندبة وعند الأمور العظيمة مثل: وازيداه، واعجباه، وا أسفاه، وما أشبه ذلك، قال الشاعر: (وافر)

فوأسفا أسِفت على شبابٍ نعاهُ الشيب والرأسُ الخضيبُ(١)

ومعنى النداء التصويت بالمنادى.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم المنادى؟ فهو ينقسم على ضربين: مُعرب، ومبني.

فالمعرب ضربان: أحدُهُما: المنُادى المضاف وفي حُكمه المشبه به، والاسم

---

(١) البيت منسوب لأبي العتاهية، انظر: مجالس ثعلب: ٢٤٦.

الطويل، وإعرابه النصب، مثاله: يا غُلام زيد، ويا رفيقًا بالعباد، ويا راكبًا جملاً، ويا سالكًا طريقًا وعرًا، قال الله تعالى:﴿ **يا أهلَ يثرب** ﴾[الأحزاب: ١٣]، و﴿ **اعملوا آل داود شكرًا** ﴾[سبأ: ١٣] وقال الشاعر: (طويل)

أيا شجر الخابُور ما لك مورقًا كأنَّك لمْ تجزَعْ علَى ابنِ طريفِ(١)

والضرب الثاني: في النكرة المفردة إذا كانت غير مقصودة، وإعرابها أيضًا النصب، تقول: يا رجلاً من أهل العراق إذا لم تقصد شخصًا بعينه، قال الشاعر: (وافر)

أعبدًا حلَّ في شُعبى غريبًا ألؤمًا لا أبا لك واغترِابًا(٢)

ومثله: (وافر)

ألا يا نخلة مِنْ ذاتِ عرقٍ عَلَيْكِ ورحمةُ الله السلامُ(٣)

والمبني ضربان: أحدهما: المفرد المعرفة. والثاني: المقصود النكرة، وهُما مبنيان على الضم ما خلاَ المرخم في أحد وجهيه، مثال المعرفة: يا زيد، قال الله تعالى: ﴿**يا نوح اهبط بسلام** ﴾[هود: ٤٨]، و﴿**يا صالح ائتنا** ﴾[الأعراف: ٧٧]، و﴿**يا شعيب أصلاتك**﴾ [هود: ٨٧] ومثال النكرة المقصودة: يا رجل، ويا غلام، إذا أقبلت عليه، قال الله تعالى: ﴿**يا جبال أوبي معه** ﴾[سبأ: ١٠]، و﴿ **يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي**﴾ [هود: ٤٤].

فالمفرد المعرفة يخرج على ضربين أحدهُما: معرف بالألف واللام، كالرجل والغُلام، فهذا ونحوه لا ينادى إلا بأي وها التنبيه غالبًا، مثل: يا أيها الرجل، قال الله تعالى:﴿ **يا أيها الإنسان**﴾ [الانفطار: ٦]، و ﴿**يا أيها الناس** ﴾[البقرة: ٢١]، و﴿ **يا أيها الكافرون** ﴾[الكافرون: ١]، وقلنا: غالبًا احترازًا من كلمة واحدة وهي قولهم: يا الله اغفر لنا، ولا يجوز إلا في اسم الله وحده، ولو قلت: يا الرحمن، وما أشبهه لم يجز، وإنما جاز في اسم الله وحده -عز وجل- لأمرين أحدهما: كثرة الاستعمال، والثاني: أنها أعني لام التعريف صارت كالعوض من الهمزة المحذوفة لأن أصله إلهٌ. وربما أبدلوا

---

(١) البيت لليلى بنت طريف، انظر: الحماسة الصغرى: ص ١٥٠.
(٢) البيت لجرير، انظر: ديوانه: ٥٦ .
(٣) البيت للأحوص الأوسي، انظر: الجمل للزجاجي: ١٥٩.

أيضًا في اسم الله وحده الميم شديدة من حرف النداء فقالوا: اللهم، قال الله تعالى: ﴿قُل اللهم فاطر السماوات﴾[الزمر: ٤٦]، ﴿اللهم مالك الملك﴾[آل عمران: ٢٦]، ولا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة في الشعر كما قيل:

سبَّحت أو هَلَّلتِ يا اللهُمَّ مَا(١)

فهذا أحدُ ضربي المعرفة المفردة من الإضافة.

والضرب الثاني: معرفةٌ عَلَمٌ، وهو ينقسم على أربعة أضرب: أحدهما: الذي قَدمنا وهو: يا زيد ويا عمرو. والثاني: المرخّم، والترخيم قَطع حرفٍ من آخر الكلمة إذا كانت رباعية فما فوق الرباعي، وللعرب في الترخيم مذهبان: منهم من يتركه على حركته ويبنيه على لفظه فيقول: يا حارِ ويا جابِ في حارث وجابر، وقد قُرئ: ﴿ يا مالك لِيقضِ علينا ربُّك ﴾[الزخرف: ٧٧] بكسر اللام قال كُثير: (بسيط)

يا حارَ لا أرمِين منكم بِداهيةٍ   لم يلقها سوقة قبلي ولا مَلكِ(٢)

ومنهم من يبنيه على الضم كأن لم يحذف منه شيء فيقول: يا حارُ ويا جابُ قال الشاعر: (رجز)

لا تظلمن سالمًا يا حارُ   فإنَّه لابن كُراع جارُ

ولا يُرخَّم الثلاثي إلا أن يكون في آخره تاءُ التأنيث فيحذف كقولهم: ثبة يا ثبَ وفي عزة يا عز، وكذلك لو كان المؤنث رُباعيًا، أو خُماسيًا لم يُحذف منه غير تاء التأنيث تقول في أربعة: يا أربع، وفي عُثمانة يا عُثمان، فإن بقي الاسم المُرخم على أكثر من ثلاثة أحرف وكان في آخره حرف مد ولين، حذف ذلك الحرف، فقيل في منصور ومفضال وشرحبيل: يا مَنصُ، ويا مِفْضَ، ويا شرحْبِ، قال الشاعر: (كامل)

يا مروان مَطيَّتي محبوسةٌ   تَرجو الحَباء وربُّها لَم ييأس(٣)

والضرب الثالث: نداء الندبة والعمل فيه أن تزيد في أوَّله واوًا، وألفًا وفي آخره ألفًا، وهاءً في الوقف، فإن وصلت سقطت الهاء مثال الأول قولك: وازيداه،

---

(١) البيت غير منسوب، انظر: الجمل للزجاجي: ١٧٧.
(٢) البيت لزهير، انظر: ديوان زهير: ١٨٠.
(٣) البيت للفرزدق: انظر: ديوانه: ٤٨٢/٢.

واعمراه، قال النبي ﷺ: «**قُتِلَ زيدٌ وازيداه، قُتِلَ جعفر واجعفراه**»[١]. ومثال الثاني: وازيداه، واعمراه. وربما ندبوا المضاف والمشبه به فقالوا: وا أمير المؤمنيناه، وا مَنْ حَفَرَ بئر زمزماه، وفي المنعوت وازيدا الظريفاه في قول بعضهم.

والضربُ الرابع: نداءُ الاستغاثة، وهو يكون مجرورًا بلام مفتوحة مع المستغاث به، مكسورة مع المستغاث له ومنه قول الشاعر: (وافر)

تكنَّفني الوُشاةُ فأزعجوني فيا لله لِلواشي المُطَاعِ[٢]

فإن عطفت على المستغاث كسرت اللام مع المعطوف، فقلت: يا لَزيد ولِبكرٍ ولِعمرو، قال الشاعر: (بسيط)

يا لَلكهول ولِلشبان لِلعجبِ[٣]

وقال عُمرُ حين طعنه العلجُ: يا لله ولِلمسلمين لِلعلج.

فصل: وأحكام النّداء ثلاثة أقسام: واجبٌ، وجائز، وممتنعٌ.

فالواجب أنّك متى أتبعت المُنادى المفرد تابعًا مُضافًا مِن نعت، أو تأكيد، أو عطف، أو بدل وَجَبَ نصب التابع، فقلت: يا زيدُ صاحبَ الخُلق الجَميل، ويا عَمرُو نفسَه، ويا محمدُ وعبدَ الله أقبلا، ويا زيد أخانا أقبل. ومتى أتبعت المُضاف مُضافًا، أو مفردًا نصبته ما خلا العطف بالمفرد، فقلت في النعت: يا عبد الله صاحب القوم الظريفَ، وفي التأكيد: يا تيم عدي كلكم أجمعين، وفي البدل: يا أبا القاسم زيدًا، ويا أخوينا زيدًا وعمرًا أقبلا، وإن شئت جعلت هذا عطف بيان، فإن عطفت مُضافًا قلت: يا عبد الله وأبا القاسم. فأمَّا إذا عطفت مفردًا بنيته على الضم لأنه بمنزلة نداء فقلت: يا عبد الله زيدُ، كأنك قلت: ويا زيدُ.

وأمَّا الجائز: فإنَّك متى نعتَّ المفرد، أو أكدته بمفرد جاز رفعه على لفظ المنادى، وجاز نصبه على موضعه، لأن موضع كل منادى النصب لأنه مفعول في المعنى، مثال النعت: يا زيد الظريفُ والظريفَ، قال جرير في النصب:

فما كعب بن مامة وابن سُعدى بأجود منك يا عمرُ الجوادا[٤]

---

(١) رواه أحمد في المسند: ١/٢٠٤.

(٢) البيت لقيس بن ذريح، انظر: الكتاب: ٢/٣١٩.

(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، انظر: المقتضب: ٤/٢٥٦.

(٤) انظر: ديوانه: ١٠٧.

ومثال التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين. وكذلك إذا عطفت ما فيه الألف واللام جاز فيه الوجهان، تقول: يا زيد والرجلَ والرجلُ، قال الشاعر: (وافر)

ألا يا زيدُ والضّحاكَ سِيرا فقد جاوزتما خَمَر الطريق[1]

يروى بنصبِ الضّحاك ورفعهِ. وإذا اضطر شاعر إلى تنوين مفرد جاز له تنوينه بالرفع على اللفظ وهو مذهب الخليل، وبالنصب على الأصل، وهو مذهب عمرو بن العلاء، قال الشاعر: (وافر)

سلامُ الله يا مطرٌ عَلَيْهَا ولَيْس عليك يا مَطَرُ السلامُ[2]

روي بنصب الأول ورفعه، ومثله قول الأسود بن عفار الجدشي: (بسيط)

ذُوقي لبغيك يا طسمٌ مجلّلةً فقد أتيت لعمري أعجب العجب[3]

يروى بنصب مطر، ورفعه وكذلك البيت الثاني. ويجوز حذف حرف النداء غالبًا، قال الله تعالى:﴿ **يُوسفُ أعرض عن هذا** ﴾[يوسف: ٢٩]، و﴿**اعملوا آل داود شكرًا**﴾ [سبأ: ١٣]، وقال الشاعر: (كامل)

فندلاً زُريق المال نَدْلَ الثّعالبِ

وأمّا الممتنع: فهو ضد الأحكام الواجبة، وحذف حرف النداء من النكرة مقصودة وغير مقصودة، نحو أن تقول في يا رجلُ، ويا رجلاً من أهل العراق: رجلُ أقبل، ورجلاً من أهل العراق أقبل، وقد جاء في المثل: (أطرق كَرَا إنَّ النعامة في القُرى)، (وافتد مخنوق)، أي: يا كرى، ويا مخنوقُ. فإن الأمثال موضوعة على ما سمعت عليه لا يجوز تبديلها سواء أصابت حقيقة الأصل أو أخرجت عنها، ألا ترى أنهم قالوا في المثل: (أساء سمعًا فأساء إجابة) بفتح الهمزة من أجابة، وذلك غير جائز في غير المثل فعلى لا يُقاس على أطرق كَرَا لأنّه مثل، وقد عِيبَ على امرئ القيس قوله: (كامل)

---

(١) البيت غير منسوب، انظر: الجمل للزجاجي: ١٦٥.
(٢) البيت للأحوص الأنصاري، انظر: الكتاب: ٣١٣/١.
(٣) انظر: الأغاني: ٤٧/١٠.

لعَمري لَسَعد بن الرّباب إذا عدا أحبُّ إلينا منك فا فَرِسٍ حَمِرْ[(١)]

أراد يا فا فرس فحذف حرف النداء من المُبهم، نحو أن تقول في يا هذا أقبل: هذا أقبل، وقد عِيبَ على المتنبي قوله:

هَذِي برزت لنا فهجت رَسِيا ثم انثنيت وما شفيت نسيا[(٢)]

فحذف حرف النداء من هذي وهو غير جائز عند أحد من النحويين، فافهم ذلك، وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى.

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

وفـــيه خمسة أسئلة: كم هي؟ وما معانيها؟ وما شرائطها؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا كم هي: فهي تسعة:

أن، ولن، وكي، وإذن، وحتى، والواو، والفاء، وأو في الجواب، ولام الغرض في المُوجب، وغيره. وكلُّها حروف إلا أنْ فهي اسم ناقص بمعنى المصدر يُحكم على موضعها بالإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، فالرفع مثل قولك: يعجبني أن يقوم، لأن التقدير: يعجبني قِيَامك، والنصب مثل: ولكن كرهت أن يقوم، لأن التقدير: كرهت قيامك، والجر مثل قولك: عجبتُ من أن تقوم، أي، عجبت من قيامك هكذا أبدًا تصلها بالفعل الذي بعدها وتقدرها بمصدره.

فصل: ومعانيها مختلفة، فمعنى أن: المصدر، ومعنى لن: نفي المستقبل لأنها نقيضة لم، تقول: لم يفعل فُلان ذلك قط، ولن تفعله أبدًا، قال الله تعالى: ﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾ [البقرة: ٢٤]، ومعنى كي: الغرض، ألاَ ترى أنك تقول: سألتك كي تعطيني. فتجعل غرض سؤالك العطية، ومعنى حتى: الغاية؛ لأنها بمعنى إلى أن، ومعنى إذن والواو والفاء وأو: الجواب، لأنَّها لا تكون إلا جوابًا في الغالب. ومعنى اللام: الغرض كمعنى كي، وهي في الأصل لام جَرّ تدخل على المفعول من أجله ، ولذلك كُسرت، ومثالها في الواجب: زرتك لتزورني،

---

(١) انظر: ديوانه: ١١٣.

(٢) انظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي: ١/٣٨٢.

وفي النفي: ما سألتك لتحرمني، قال الله تعالى: ﴿ **ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه**﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقال تعالى:﴿ **وما كان الله ليُعذبهم وأنت فِيهم** ﴾[الأنفال: ٣٣].

فصل: وشرائطها أنَّها لا تعمل في الفعل حتى تنقله نقلين، أحدهما: أنَّها كلها تنقله من الحال إلى الاستقبال، فلا يكون الفعل معها حاضرًا أبدًا، والنقل الثاني: مختلف كاختلافها، فإنَّها تنقله من التمام إلى النقصان، لأنَّه هو وفاعله كانا كلمة تامة حتى دخلت عليه أن فصيَّرته بعض كلمة من حيث كان صلة لها، والصلة بعض الموصول، ولن تنقله من الإيجاب إلى النفي، وكي واللام ينقلانه إلى الغرض، وحتى تغييه وتجره لأنه كان قبل دخولها مُبهمًا، فتقلبه من الإبهام إلى التخصيص، وإذن والفاء، وأو، والواو تنقله من الوجوب وتصيره وجوبًا غير واجبٍ.

فصل: وهي تنقسم على ضربين: أصلٌ، ومحمول على الأصل. فالأصل منها الأربعة الأول وهي: أنْ، ولنْ، وكي، وإذن، لأنَّها تعمل بأنفسها وما عداها محمولٌ على أن يعمل معناها، وتكون أن مقدرة معه، فإذا قلت: سِرت حتى مطلع الشمس، فمعناهُ: سرت إلى أن تطلع الشمس، وكذلك إذا قلت في الأجوبة: قُم فأقوم معك كان التقدير: فأن أقوم معك وكذلك الباقي.

فصل: وأحكامها كثيرة مختلفة، أمَّا أنْ فإنَّها لا تعمل إلاَّ إذا كان الفعل الذي قبلها فعل طمع، أو إشفاق مثل: أرجو أن تقوم، وأخاف أن تفعل، فإذا كان الفعل قبلها فعل تحقيق فإنَّها لا تعمل فيه شيئًا، بل تكون مخففة من الثقيلة، وذلك نحو قولك: أعلم أن تقومُ بالرفع، والتقدير: أنَّك تقوم وأكثر ما تجيء المخففة هذه ومعها فعلٌ بأحد أربعة أحرف، وهي: قد، ولا، والسين، وسوف، قال الله تعالى: ﴿ **ونعلمَ أن قد صدقتنا** ﴾[المائدة: ١١٣]، وقال تعالى:﴿ **وحسبوا ألا تكون فتنة** ﴾[المائدة: ٧١]، و﴿**ألا يرجع إليهم**﴾ [طه: ٨٩]، في بعض القراءة، وقال: ﴿**علم أن سيكون منكم مرضى**﴾ [المزمل: ٢٠]، وهذه أيضًا اسم ناقص يُحكم على موضعه بالإعراب وقد تكون أن حرفًا في موضعين: أحدهما: أن تكون بمعنى أي التي بمعنى التفسير، مثل قوله تعالى:﴿ **أن امشوا واصبروا**﴾ [ص: ٦]، وفي مثل: ﴿**وناديناه أن يا إبراهيم**﴾ [الصافات: ١٠٤]، وأكثر ما تكون

هذه مع الأمر والنداء. والموضع الثاني تكون فيه زائدة، مثل قوله تعالى: **﴿فلمَّا أن جاء البشير﴾** [يوسف: ٩٦] معناهُ: فلمَّا جاء البشير. وأن زائدة للصِّلة وربّما جزَم بِهَا الشاعر ضرورة تشبيهًا بِلم، لأنَّها نقيضها كما قال بعضهم: (طويل)

إذا جادت الدنيا عليك فجد بِهَا عَلَى أهلها مِنْ قبل أن تنفلتِ(١)

والقوافي مكسورة بدليل قوله:

فلا شرَّها شرٌّ إذا هي أقبلت ولا خيرُها خيرٌ إذا تولّتِ

وهذا كُلُّه كَلام على أنْ.

فأمَّا لن، وكي، ولام الغرض، فإنَّها أبدًا تكون عاملة على كل حالٍ لا يمنعها شيءٌ من العَمَل، ولا يخرجُ إلى وجهٍ آخر.

وأمَّا حتَّى فلَها أربعة مواضع: تكون بِمعنى إلى مجردة من أن، وعاطفة بِمعنى الواو، وحرف ابتداء، وناصبة للفعل بمعنى إلى أن، أو كي، وهي المقصودة في هذا الباب. ولا تكون ناصبة حتى يكون الفعل معها خالصًا للاستقبال، وقد شرطنا ذلك في جميع الحروف النواصب، ولكن خُصت حتى بإعادة الشرط لا تدخل على كل فِعل ماضيًا كان أو حالاً، أو استقبالاً، ولا تعمل إلا في المستقبل المحض نحو: دعوت الله حتى يغفر لي، أي: كي يغفر لي، ولن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي، أي: إلى أن يأذن لي، قال بعض بني أسد: (بسيط)

لا تحسب المجد تمرًا أنتَ آكلُه لنْ تَدرك المجدَ حتَّى تلعق الصَّبِرا(٢)

وترفع الفعل بعدها إذا كان معناهُ المضي نحو قولك: سِرْتُ حتى أدخل المدينة بالرفع إذا كُنت تريد حتى دخلتها، قال امرؤ القيس:

سَريْتُ بِهم حَتَّى تكل سُراتُهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْن بأرْسَانِ(٣)

أراد: حتى كَلت سُراتهم فرفع، وكذلك إذا كان الفعل حال محض كان مرفوعًا؛ نحو قولك: مرض حتى لا يرجونه، أي: فهم لا يرجونه. ومثله: وثبْتُ حتى أخذ

---

(١) البيت لا يعرف قائله.

(٢) البيت للشاعر حوط بن رئاب الأسدي، انظر: سمط اللالي: ٣٣٩/١.

(٣) انظر: ديوانه: ٩٣.

بحلقه، أي: فأخذت بحلقه لأنه ليس بين الوثوب، وبين الأخذ مدة طويلة. والنصب لا يجوز إلا بعد النّقل مِنْ الحال إلى الاستقبال كما مثلنا، فإن كان الفعل صالحًا للمضي والحال والاستقبال. مثل قولك: سرْتُ حتى أدخل المدينة كان على نية القراءة: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع والنصب، فمن قدره: حتى قال، رفع، ومن قدره: إلى أن يقول: نصب. ومتى كان الفعل الذي قبل حتى ليس سببًا للفعل الذي بعدها نصبت بلا بد نحو: قولك: سِرت حتى تطلع الشمس، لأن الشمس كانت تطلع، وإن لم تسر، ومثله: نمت حتى يؤذن المؤذن، وأقمتُ حتى يرخص السِّعر، أو يقع الغيثُ لأن فعلك ليس سببًا لذلك.

وأمَّا إذن فحكمُها أنَّها لا تنصب حتى تجتمع لها ستٌّ شرائط: تكون ابتداء كلام جوابًا بالمخاطب، ليس معها حرف عطف، ولم يفصل بينها وبين معمولها شيء غالبًا، ولم يكن الفعل فعل حال، ولم يكن ما بعدها معتمدًا على ما قبلها، وذلك نحو أن يقول قائل: أنا أكرمك، فتقول مجيبًا له: إذن أشكرك، فهو منصوب لا يجوز إلاَّ النصب لاجتماع الشرائط الست فيه. ولو عطفت فقلت: فإذن أشكرك، أو فصلت فقلت: إذن عبد الله يشكرك، أو كان الفعل بعدها معتمدًا على ما قبلها كأن يكون له خبرًا، مثل قولك: أنا إذن أشكرك، أنا: مبتدأ، وأشكرك: خبره، فرفعت في جميع ذلك. وقلنا في الفصل: غالبًا؛ احترازًا من القسم والنداء فإنه يجوز النصب معها إذا قلت: إذن والله أشكرك، وإذن يا زيد أشكرك، وكذلك الفصل بلا، تقول: إذن لا أشكرك بالرفع والنصب، وعليه القراءة:﴿ **وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً** ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وإذن لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً تحذف النون للنصب. وأمَّا الواو والفاء، وأو فأحكامها كثيرة، ونحنُ نفرد لها بابًا يعقب هذا الباب إن شاء الله تعالى.

باب أحكام أو، والواو، والفاء

فصل: أمَّا أو فإنَّها إذا كانت بمعنى إلى أن عملت عملها وذلك نحو قولك: لألزمنك أو تعطيني حقي، والمعنى إلى أن تعطيني حقي، ولا يجوز إلغاؤها بحال. فأمَّا قوله -عز وجل-: ﴿**تقاتلونهم أو يُسلمون**﴾ [الفتح: ١٦]، فإن معناهُ: أو هُم يسلمون أو يسلمون، والألف مقحمة؛ لأن أو وقد تكون بمعنى الواو في نحو قوله

تعالى: ﴿**إلى مائة ألف أو يزيدون**﴾ [الصافات: ١٤٧] قال بعضهم: ويزيدون لأن الله سبحانه لا يشك، وفي الرواية أنَّهم مائة ألف وعشرون ألفًا، وقيل إن المُراد بذلك الإبهام، ومثله قول النابغة: (بسيط)

قالت ألا ليتما هذا الحَمام لنَا إلى حمَامَتنا أو نِصفه فَقَدِ

أراد: ونصفه.

وكذلك الواو، وتكون بمعنى أو في مثل قوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النِّساء مثنى وثلاثَ ورباع**﴾[النساء: ٣]، معناهُ أو ثلاث أو رُباع على التخيير. وقد قال الخليل: إن جميع النواصب للفعل تعمل بمعنى أن، فإذا قُلت: لن أقوم، فمعناهُ: لا أن أقوم فالناصبة أن ولا دخلت للنفي وقس عليه كي أن وإذن أن.

ومعنى حتى إلى أنْ، وليقوم أي: لأن يقوم، وكذلك الباقي. المذهبُ الصحيح ما قدمنا من أنَّ الأصول الأربعة عاملة بنفسها، والباقية تعمل بمعنى أن. وقد احتج الفراء على الخليل بجواز قولهم: زيدًا لن أضرب، فلو كانت بتقدير: لا أن أضرب لم يجز تقديم زيدٍ، لأنه من صلة أن المصدرية، وذلك صحيح من حيث كان معمولاً للفعل الذي وصل به فصار الجميع كلمة واحدة لا يتقدم آخِرُها على أولها، ولم يمنع أحد من النحويين تقديم زيدٍ على لن.

فصلٌ: وأمَّا الواو، فإنَّها أيضًا تنصب بمعنى أنْ إذا وقعت للصرف نهيًا عن الجمع بين الشيئين، أو استنكارًا، أو اعتمدت على مصدر في صدر الكلام، فالنهي نحو قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، أي: لا تجمع بينهما، وقد أطلق له واحدًا وحظر عليه الآخر ولو جزم فقال: وتشرب اللبن عطفًا على تأكل لكان قد حظرهما عليه جميعًا. ولو رفع الشرب فقال: وتشربُ اللبن كانت واو حَال، تقديره: وأنت تشرب اللبن، أي: لا تأكل السمك شاربًا بمنزلة من يأكل وهو يشرب الماء. هذه ثلاثة معان حسنة ذكرتها لك لتعرف فضل دلالة الإعراب على المعاني المُختلفة في الأفعال كما مثلنا في: ما أحسن زيدًا، وزيدٌ، وزيدٍ في المساء، ألا ترى أنَّه حظر في الأول تناولهما عليه مع النصب معًا وأطلق له أنْ يتناول كل واحد منهما مُفردًا، ومنعه منهُما في الوجه الثاني مع الجزم، ومن أحدهما وأباح له تناولهما معًا في الوجه الثالث مع الرفع مرتين ما لم يجمع بين الأكل والشرب في حالة واحدة، وقصدنا

هاهنا للنصب، قال سابق البريري: (كامل)

لا تنــه عن خُلــقٍ وتأتي مثله   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ
فإذا جريتَ مع السفيه كما جَرَى   فكلاكُما في جريه مذمــومُ(١)

ومثله قول الآخر: (بسيط)

قتلت عمرًا وتستبقي بزيد لقدْ   أتيت أمرًا يجرُّ الويلَ والحـــربَا
لا تقطعن ذنبَ الأفعى وتُرسلها   إنْ كُنت شهمًا فأتبع رأسها الذّنبا(٢)

أراد: وأن تأتي وأن ترسلها، وهذا التمثيل في النهي. وتقول في الاستنكار عن الجمع بين الشيئين: لا أحب الصالحين، وأعمل خِلاف عملهم، ولا أذم المفسدين وأقتدي بهم وأن أقتدي بهم، قال دريد بن الصمة: (طويل)

قتلت بعبد الله خير لداتِهِ   ذُؤابًا وَلَم أفرحْ بذاك وأجزعا

أي: وأن أجزع، وأصل هذه الواو العطف على تقدير: وأن أفعل، فحذفت أن وأقمت الواو مقامها فدلت عليها، وأصرفت العمل إلى نفسها فصارت العاملة دون أنْ لأنه لا يجوز إعمال الحروف محذوفة، فأمَّا قول المتنبي: (كامل)

بيضاء يمنعُها تَكلَّمَ دَلُّها   خفراء يمنعُها الحياءُ تميسا(٣)

فإنَّه لحن، أو شبيه به لأنه أراد أن تكلم وأن تميس، فأضمرَ أنْ وعملها وهو ضعيف جدًّا، والغالب عليه أنَّه لا يجوز في الحقيقة، فإن اعتل له معتل بأنه أدخل نون التأكيد الخفيفة ضرورة، وأراد تكلمن وتميسن فبنى على الفتح ولم يُضمر شيئًا، كان هذا أيضًا خطأً، لأنه لو لم يقدر أن المصدرية كان قد أوقع الفعلين أعني يمنعها، ويمنعها على تكلم، وتميس، وجعلهما مفعولين لهما وذلك ممتنع في كل فعل مفعوله الثاني غير الأول، ولا يكون مفعولاه جميعًا إلا اسمين صريحين إذ ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فافهم ذلك فإنَّه لطيف، وهذا شيء عرض ثم نعود إلى ذكر الواو، واعلم أن الواو أكثر ما يقعُ جوابًا للنهي والاستنكار كما قدمنا، وقد يجيء في الواجب إذا

---

(١) نسبه المرزباني في المعجم إلى المتوكل الليثي: ٤٠٩، ٤١٠.
(٢) البيتان لأبي أذينة اللخمي، انظر: المفيد في أخبار صنعاء وزبيد: ٢٠٧، ٢٠٨.
(٣) انظر: ديوان المتنبي: ١/٣٨٤.

اعتمدت على مصدر في صدر الكلام كما قالت الكلبية: (وافر)

للبسُ عباءة وتقرُّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف(١)

أراد وأن تقر. ومثله قول الأعشى: (طويل)

لقد كان في حول ثواء ثويته تُقضِّي لباناتٍ ويسأم سائم(٢)

ولا يكون ذلك إلا في صدر الكلام مصدرًا غالبًا، واحترازًا هاهنا من نحو قوله تعالى:﴿ **ولَمَّا يَعْلَم اللهُ الَّذينَ جَاهَدُوا مِنْكُم ويَعْلَمَ الصَّابِرين**﴾ [آل عمران: ١٤٢]، أي: وأن يعلم وهذا في الكلام قليل فاعرف ذلك.

فصل: وأمَّا الفاء فإنَّها تنصب للجوابات الثمانية، أعني: جواب الأمر والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، والاستفهام، والتحضيض، والدعاء، مثال الأمر: قُم فأقوم معك، قال الله تعالى:﴿ **كُنْ فيكون**﴾ [البقرة: ١١٧] في قراءة ابن عامر أراد: فأن أقوم، وكنُ فأن يكون، ومثال النهي: لا تقم فأضربك، قال الله تعالى:﴿ **ولا تمسوها بسوء فيأخذكم**﴾ [الأعراف: ٧٣]، و﴿**لا تفتروا على الله كذبًا فيسحتكم**﴾ [طه: ٦١]، ومثال التمني: ليت زيدًا عندنا فنكرمه، ألا ماء باردًا فنشربه، قال الله تعالى:﴿ **يا ليتني كنتُ معهم فأفوز فوزًا عظيمًا** ﴾[النساء: ٧٣]، ومثال الجحد: ما أسأت فأهان، ولا لقيت زيدًا فأكلمه، قال الله تعالى:﴿ **ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم** ﴾[الأنعام: ٥٢]، ومثال العرض: أنزل بنا فنحدثك، فهذا عرض وليس بأمر لأنه لا يلزمه النزول ولا هو ندبٌ أيضًا؛ لأنه لا يحمد عليه، ولكنه عرض يكون فيه بخياره إن شاء نزل وإن شاء لم ينزل. ومثال الاستفهام: أين بيتك فأزورك؟ قال تعالى حاكيًا: ﴿**أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي**﴾ [المائدة: ٣١]، نصب أواري بالفاء جوابًا، ولا يجوز أن يعتقد أنه عطف على أكون، لأن المعنى يُخيل من حيث إنَّه يعجز أن يكون مثل الغُراب، والعطف منقطع من المعطوف عليه، بمعنى أن الأول لا يحتاج إلى الثاني ما لم يكن الفعل مفتقرًا إلى فاعلين، مثل: تخاصم زيدُ وعمرو، لأن التقدير مع العطف: أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب، وعجزت أن أواري، وهو في الحقيقة عاجز أن يكون غُرابًا، والتقدير

---

(١) البيت منسوب لميسون بنت بجدل زوج معاوية بن أبي سفيان، انظر: شرح المفصل: ٢٥/٧ والكتاب: ٤٢٦/١.

(٢) انظر: ديوان الأعشى: ٧٧.

مع الجواب: أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب في موارته سوءة أخيه فأواري سوءة أخي. ومثال التحضيض: ألا تتوب فيغفر الله لك، هلا قلت كذا وكذا فأعذرك، قال الله تعالى: ﴿**لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين**﴾ [المنافقون: ١٠]، ومثال الدعاء: ربِّ هب لي مالاً فأنفق منه، وجاهًا فأبذله.

فهذه الثمانية أجوبة منصوبة بالبناء على تقدير أن، ولو دخلت في جواب الشرط لارتفع خلافًا لسائر الأجوبة مثل: إن تقم فأقوم معك، أي فأنا أقوم معك. ومتى سقطت الفاء جزمت الأجوبة لأن فيها معنى الشرط إلا الجحد وحده فإنَّه يكون مرفوعًا، فصار جملة الأمر أنَّ الأجوبة تسعة، كلها منصوب مع الفاء إلا الشرط، وكلها مجزومة مع سقوط الفاء إلا الجحد. واعلم أنه يجوز العطف بالجزم على موضع الفاء، نحو قولك: لا تعص الله فيعذبك ويخلدك في النار، قال الله تعالى: ﴿**فأصدق وأكن من الصالحين**﴾ جزم أكن عطفًا على موضع الفاء في قوله: فأصدق، فافهم ذلك وقس عليه.

هذا آخر المنصوبات.

بَابُ الجَرِّ

وفيه ستة أسئلة: ما الجر؟ وكم علاماته؟ وبِمَ يكون؟ وعلى كم تنقسم أدواته؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا ما الجر؟ فهو ما جلبه عامل الجر كما قال طاهر بن أحمد، وقيل له جر لوجهين: أحدُهما: أن عامله يجر الأسماء بمعنى يخفضها وسواء قلت: جر، أم خفض، والوجه الثاني: أن عامله يجر معاني الأفعال إلى الأسماء فسمي جرًّا باسم فعل العامل، لأن العرب تُسمي الشيء باسم الفعل والصفة استحقاقًا كما قيل في الله: عدل والعدلُ صفته، وقيل في الشاهد: عدلٌ والعدلُ فِعله، وكذلك أيضًا يسمون الشيء باسم ما هو فيه من مكان أو زمان، فالمكان نحو قولهم: النجو نجو الإنسان غائط، والغائط: الموضع المنخفض، وقالوا: عذرةٌ، والعذرة ما حوالي الدار. والزمان، مثل قولهم: نهارك بطال، وليلُك نائم، فسموا النهار بطالاً لأن البطالة تقعُ فيه، وقالوا: الليل نائم لأن النومَ يقعُ فيه، ومثله قول الله تعالى: ﴿**فإذا هم مظلمون**﴾ [يس: ٣٧].

فصل: وأمَّا كم علامات الجر؟ فثلاث: الكسرةُ، والفتحة، والياء.

فالكسرة تكون في ثلاثة أنواع أحدها: الأسماء المفردة الصحيحة المنصرفة، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ وهندٍ ورجلٍ وامرأةٍ. والثاني: جمعُ المؤنث السالم مثل: مررتُ بالزينباتِ، والمسلماتِ، والصحراواتِ، والجبلياتِ. والثالث: الجمعُ الكسر الصحيح المنصرف للمؤنث والمذكر، مثل: مررتُ بالرجالِ، وعجبتُ من الفواطِم. والفتحة فيما لا ينصرف إذا كان صحيح الآخر، مثل: مررتُ بإبراهيمَ وإسماعيلَ وأنبياءَ وخلفاءَ، قال الله تبارك وتعالى:﴿ **وإذ أوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي** ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وإنما كانت الفتحة هاهنا علامة للجر؛ لأن ما لا ينصرف لا يدخله جر لشبهه بالفعل، والفعل لا يجر فحملت حركته على أختها وهي الفتحة وقد ذكرنا وجه الأختية بين النصب والجر.

والياء تكون في ثلاثة أنواع في الستة الأسماء المُعتلة المضافة، نحو قولك: مررتُ بأبيك وأخيك وفيك، وفي التثنية مررتُ بالزيدين والهندين، وفي جمع المذكر السالم: مررتُ بالزيدين والمسلمين، وإنما كانت الياء علامة الجر في الأسماء المُعتلة المضافة لأنها صارت كالعوض من لاماتها المحذوفة، وكانت علامة للجر في التثنية والجمع؛ لأنهما أكثر من الآحاد، والآحاد تعرب بالحركات، فإعرابهما هو أكثر من إعراب الآحاد وليس أكثر من الحركات إلا الحرف، وخصت الياء دون غيرها من الحروف لأنها تتولد من الكسرة فصارت أخص بها.

فصل: وأما بِمَ يكون الجر؟ فهو يكون بشيئين: إضافة، وأداة، فالإضافة: باب نستوفي شرحها فيه إن شاء الله تعالى.

والأدوات ثمان عشرة وهي: مِنْ، وإلى، وفي، ورب، وواوها، وفاؤها، والباء الزائدة، واللام الزائدة، وواو القسم، وباؤه، وعَنْ، وعَلى، ومَعَ، ومُذ، ومنذ، وكاف التشبيه، وحاشا، وخلا، في قول بعضهم، كل هذه تجر الاسم لفظًا أو تقديرًا، وتوصل إليه معنى الفعل، فاللفظ نحو قولك: سرتُ من الكوفة إلى البصرة، ورب رجل كلمته، وبزيد خصلة حسنة، ولعبد الله مالٌ، والله ما فعلت كذا،﴿ **وتالله لأكيدنَّ أصنامكم** ﴾[الأنبياء: ٥٧]، وعن محمد نقلت، وعلى زيدٍ نزلت، ومع أخيك أتيت، ومُذ شهر ما رأيتك ومنذُ يوم الجُمعة فقدت فُلانًا، وما رأيتُ رجلاً كزيد، وجاء القوم حاشا زيدٍ، وخلا زيدٍ، والتقدير نحو قولك: سرتُ من مكة إلى يثرب،

وبلغت عن مُوسى إلى يحيى كذا، ومررتُ بك، ونزلتُ على هذا، وخضتم كالذي خاضوا، وبكم درهم اشتريت ثوبك، وكذلك الباقي.

فصل: وأمَّا على كم تنقسم أداوت الجر؟ فهي تنقسم على ضربين: محضة، ومشتركة.

فالمحضة عشرة، وهي: مِنْ، وإلى، وفي، وربَّ وواوها، وفاؤها، والباء الزائدة، واللام الزائدة، وواو القسم وتاؤه، ومعنى المحضة: أنَّها لا تكون إلا حروف جر في الغالب. والمشتركة ثمانية، وهي: عن، وعلى، ومع، ومذ، ومنذ، وكاف التشبيه وحاشا، وخلا، وعدا. ومعنى المشتركة: أنَّها تكون مرة حروف جر، ومرة غير حروف جر، فعن تكون اسمًا وتكون حرفًا، فمتى دخل عليها حرف جر أو قدرت بالظرف فهي اسم له محلٌّ من الإعراب، فدخول الحرف مثل قول القطامي: (بسيط)

فقلتُ للركبِ لما أن عَلا بِهِمُ   مِن عَنْ يمين الجبيّا نظرةُ قُبل(١)

وتقديرها بالظرف مثل قول الله تعالى: ﴿**لآتينَّهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانِهم وعن شمائلهم**﴾[الأعراف: ١٧]، وقال تعالى:﴿ **عن اليمين وعن الشمال قعيد**﴾ [ق: ١٧].

وعلى تكون اسمًا وحرفًا وفعلاً، فمتى دخل عليها حرف جر فهي اسم نحو قولك: جئتُك من عَلى الجبل، أي من فوقه، قال الشاعر: (طويل)

غَدَتْ مِن عَلَيْهِ تنفُضُ الطَّل بَعدمَا   رأت حاجبَ الشمس ارتدى وترفعًّا(٢)

ومتى تصرفت فهي فعل من نحو: عَلاَ يعلو عُلوًّا قال الله تعالى: ﴿**ولعلاَ بعضهم على بعض**﴾[المؤمنون: ٩١]، و﴿ **إنَّ فرعون عَلاَ في الأرض**﴾[القصص: ٤]، ومتى لم يكن بأحد هذين المعنيين كانت حروف جر نحو قولك: على زيد قميص، قال الله تعالى: ﴿**وانصرنا على القوم الكافرين**﴾[البقرة: ٢٥٠]، وقد جمع ذلك الفقيه السيد يحيى بن الحسين -رحمة الله عليه- في بيت واحد فقال: (خفيف)

سائلي عن عَلاَ هي اسمٌ وفِعلٌ   وهِيَ الأصل المقـدم حَـرفُ
من عليه غَدا عَلى رأسهِ تَـــ   ــاجٌ عَلاَ فهو لا يدانيه وصفُ

---

(١) البيت لعمير بن شييم، انظر: كتاب الجمل للزجاجي: ٧٣.

(٢) البيت ليزيد بن الطثرية، انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٨.

ومع تكون اسمًا إذا تحركت عينها؛ نحو قول الله تعالى:﴿ **إنَّ الله مَعَ الذين اتقوا والذين هم مُحسنون** ﴾[النحل: ١٢٨]، و﴿ **إن الله مَعَنا** ﴾[التوبة: ٢٠]، قال امرؤ القيس: (طويل)

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْل مِن عَلِ[1]

فدخله التنوين. وتكون حرفًا إذا سكنت عينها؛ نحو قولِ الشاعر: (وافر)

رِيَاشي عنْكُم وَهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زيارتكم لِمَاما[2]

ومُذ ومُنذ إذا رفعت ما بعدهما كانا ظرفين، مثل: ما رأيته مذ شهران، ومنذ شهران، وإذا جرَّت بهما كانا حرفين، وقد مثل. وكاف التشبيه إذا دخلت على مثل نحو قوله تعالى: ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾[الشورى: ١١]، أو على كاف أخرى نحو قول الشاعر: (رجز)

وصاليات ككَمَا يؤثفين

كانت حرفًا، ومتى لم تدخل على أحدهما كانت اسمًا يحكم عليه بالرفع والنصب والجر، مثال الجميع: ما جاءني أحدٌ كزيد، وما رأيت أحدًا كزيد، وما مررتُ بأحد كزيد، وهذا مذهب سيبويه. وربما جوز بعضُهم دخولها زائدة في غير الموضعين فلا يكون لها محلٌ من الإعراب، نحو قول الشاعر وهو المازني: (كامل)

من كان أسرع في تفرق فالج فلبونهُ رملت معًا وأغدَّتِ

ثم قال: (كامل)

إلاَ كناشرة الذي ضَيَّعْتُمُ كالغصنِ في غُلوائه المتنبِّتِ[3]

يريد في تفريق فَالج وناشِرةٍ فَجَعلَ إلاَّ بمعنى الواو، والكَاف زائدة، ومثله للأعشى: (كامل)

إلاَّ كخارجة المكلِّف نفسَهُ وابْني قبيصةَ أنْ غيبَ ويسهَدا[4]

يريد: وخارجة، وحاشَا، وخالا إذا جَرَرْتَ بِهما كَانا حرفين، وهذا مذهب سيبويه، وإذا نصبتَ بِهما كَانَا فِعْلَين متصرفين، مثل: حاشا يُحَاشي، وخَلاَ يَخلو،

---

(١) البيت لامرئ القيس انظر: ديوانه: ١٩.

(٢) البيت للراعي النميري انظر: الكتاب: ٢/٤٥.

(٣) البيتان لعنتر بن دجاجة المازني انظر: الكتاب: ١/٣٦٨.

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الأعشى: ٢٣١.

وهو مذهب المبرد وحجته قول النابغة: (بسيط)

وما أحاشي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحد

فصل: وأمَّا معانيها فَهيَ مُختلفة كاختلافها، فلمنْ ثلاثة معاني: تكون لبيان الجنس، نحو قولك: ثوبٌ مِن خزٍّ، وبابٌ من ساجٍ، وتكون لابتداء الغاية، نحو قولك: سرْتُ مِن مكة إلى المدينة، وتكون للتبعيض في مثل قولك: أكلتُ مِنَ الطعام، وشربتُ من الماء، أي: بعضه، وقد تعاقب أربعة أحرف: الباء، وعَنْ، وعَلَى، وواو القسم مثل: يحفظونه من أمر الله، أي: بأمره، ونقلت الخبر من فُلان، أي: عنه، ونصرناهُ مِنَ القومِ، أي: عليهم، وتكون قسمًا بمعنى الواو، نحو قولهم: من ربِّي إنك لأشر، وقد تكون زائدة لتأكيد النفي مع المبتدأ أو الفاعل: مثل: ما لكم مِن إله غيره، وما جاءني مِن أحد، وقد تأتي في الواجب قليلاً، قال امرؤ القيس: (طويل)

لَمَا نَسجته مِنْ جنوبٍ وشمألِ[1]

ويقولون في التعليل قد كان من مطر.

ومعنى إلى، انتهاء الغاية. وقد تعاقب ظرفين مع وعند لما فيهما من معنى الظرف، نحو قوله تعالى:﴿ **من أنصاري إلى الله** ﴾[آل عمران: ٥٢]، أي: معه، و﴿ **ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم** ﴾[النساء: ٢] أي: معها، و﴿ **إلى ربِّك يومئذ المستقر** ﴾ [القيامة: ١٢] أي: عنده.

ومعنى رُبَّ وواوها وفائها التقليل تقول: رُبَّ رجلٍ لقيتُ ثلاثة وأربعة، وربَّ امرأة خيرٌ من رجل، أي: قليل من النساء كذلك، ونقيضها كم للتكثير وربما حملوها عليها، قال امرؤ القيس: (مديد)

رُبَّ رامٍ مِنْ بَنِي ثُعلٍ مُخْرِجٍ كَفَّيْهِ من سُتُرهِ[2]

أي: كثير من بَنِي ثُعلٍ، ومثال قول الشاعر: (رجز)

وبَلدة عامية أعماؤه كأنَّ لونَ أرضِه سَمَاؤُه[3]

ومثال الفاء قول امرؤ القيس: (طويل)

فمثلك حُبْلَى قد طَرقتُ ومرضع فألْهيتُهَا عِن ذِي تَمائمِ مُحْوِلِ[4]

---

(١) انظر: ديوانه: ص ٨.

(٢) انظر: ديوانه:ص ١٢٣.

(٣) البيت لرؤبة، انظر: ديوانه: ٣.

(٤) انظر: ديوان امرئ القيس: ١٢.

وقال لبيد: (رمل)

فقتيلٍ مِن لُكَيزٍ شاهدٍ رَهْطَ مَرجومٍ ورهط ابن المُعَل

أراد المُعَلَّى وقال: (مجزوء الخفيف)

فقتيلٍ تُلبّثه وجريحٍ تتمّمه

وقال آخر: (وافر)

فحورٍ قد لهوتَ بهنَّ عينٍ تَمشَّى بالمروطِ وبالرباطِ(١)

وإنَّما أكثرنا التمثيل في الفاء فتحًا لباب القياس فافهم ذلك.

ومعنى في، الظرفية والوعاء، وقد تعاقب خمسة أحرف، وظرفاً الباء، وعلى وإلى وعند، ومع، وعن، تقول: أنت فيما عندك راضٍ، أي: بِمَا عندك راض، مثله: ﴿**مؤصدة في عمد** ﴾[الهمزة: ٨، ٩] أي: بعمد، وقال تعالى حاكيًا:﴿ **ولأصلبنَّهُم في جذوع النخل** ﴾[طه: ٧١] أي: عليها. وقال:﴿ **فتهاجروا فيها** ﴾[النساء: ٩٧] أي: إليها وقال:﴿ **ولبثت فينا من عمرك سنين** ﴾[الشعراء: ١٨] أي: عندنا، وقال: ﴿**ادخلوا في أمم** ﴾[الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم قد خلت، وقال:﴿ **ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى** ﴾[الإسراء: ٧٢] أي: من كان عن هذه أعمى فهو عن الآخرة أشدُّ عمى، يقول من كان عن الاستدلال بهذه الدار أعمى فهو عن ما وعده الله وأوعد من الترغيب والترهيب أشدُّ عمى وأضلُّ سبيلاً.

ومعنى الباء: الإلصاق، وقد تكون زائدة وَمَع الفاعل وفي خبر ما وليس، وفي التعجب مثال ذلك على الترتيب:﴿ **كفى بالله شهيدًا** ﴾[الإسراء: ٩٦]،﴿ **وما هم بخارجين**﴾ [البقرة: ١٦٧]،﴿ **وأليس الله بكافٍ عبده** ﴾[الزمر: ٣٦] و﴿ **أسمع بهم وأبصر** ﴾[مريم: ٣٨] أي: ما أسمعهم وأبصرهم. وقد تعاقب ستة أحرف، وهي: اللام: ومع، ومن، وعلى، وعن، وفي، مثال ذلك على الترتيب قال الله تعالى:﴿ **ما خلقناهما إلا بالحق** ﴾[الدخان: ٣٩] ، أي: له، وتقول: كل الخبز بالتمر، أي: معه، وشربن بماء البحر، أي: منه.

قال الشاعر: (طويل)

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحْرِ ثُمَّ ترفَّعْنَ لدى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُن نَئِيجُ(٢)

---

(١) البيت للمنتخل، انظر: ديوان الهذليين القسم الثاني: ١٨.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين: ٥١/١.

أي من ماء البحر وتقول: رميتُ بالقوس، وحملت بالفرس، أي: عليها، وقال تعالى: ﴿فسئل به خبيرًا﴾[الفرقان: ٥٩] أي: عنه. قال حسان: (رجز)

قَحْطَان ما سَألَ بِهِ خَبيرًا تَجِدْ لَهُ في البلادِ ذكرًا

وقال الله تعالى: ﴿تبوءَا لِقومِكُما بِمصر بيوتًا﴾[يونس: ٨٧] أي: في مصر. ومثله: ﴿يُسبِّحُ له فيها بالغدو﴾[النور: ٣٦] أي: في الغدو.

وللام خمسة معانٍ: الأول: التمليك، نحو قولك: المَال لزيد، والثاني: المُلابسة نحو قولك: السرجُ للدابة، والباب للمسجد. والثالث: الاستحقاق، نحو قولك: الحمدُ لله، والرابع: بالتعدية، نحو قولك: هذا الحافظ لعبد الله ماله. والخامس: العاقبة، نحو قول الله تعالى: ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيرًا﴾[الأعراف: ١٧٩] أي: عاقبتهم لجهنم، ومصيرهم إليها، لا أنه خلقَهم لَهَا؛ قال الشاعر: (وافر)

لِدوا للموت وابنوا لِلخرابِ فكلُّكم يصيرُ إلى ذهابِ(١)

وهم لا يلدون الموت، ولا يبنون للخراب، وكأنها مصير الولد والبناء إلى ذينك. وقد لا تعاقب اللام حرفين وهما إلى وعلى، قال الله تعالى: ﴿بأنَّ ربَّك أوحى لها﴾[الزلزلة: ٥] أي: إليها، وقال: ﴿ولا تجهروا له بالقول﴾[الحجرات: ٢]، أي: عليه، وقال: ﴿ويخرون للأذقان سُجدًا﴾[الإسراء: ١٠٧] أي: عليها قال مالك الأشتر النخعي: (كامل)

شققتُ له بالرمح جيبَ قَميصِه فخرَّ صريعًا لليدين ولِلفَمِ(٢)

أي: على اليدين وعلى الفم.

ومعنى واو القسم وتاء القسم وسنفرد له بابًا إن شاء الله تعالى. ومعنى عن المجاوزة تقول: بلغني عن فُلان، أي: تجاوز إلي وقد تعاقب حرفين وهُما: الباء، ومن في مثل قول الله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾[النجم: ٣] أي: بالهوى، وقال: ﴿يقبل التوبة عن عباده﴾[الشورى: ٢٥] أي: منهم.

ومعنى على الاستعلاء نحو قوله: ﴿وانصرنا على القوم﴾[البقرة: ٢٥٠]، وتعاقب من، وعند وفوق في مثل قول الله تعالى: ﴿وإذا اكتالوا على الناس﴾[المطففين: ٢]

---

(١) البيت لأبي العتاهية انظر: ديوانه: ٢٣.

(٢) نسبه المرزباني إلى قاتل محمد بن طلحة، انظر: معجم الشعراء: ٢٦٩-٢٧٠.

أي: منهم، وقال:﴿ **وهم عليَّ ذنب** ﴾[الشعراء: ١٤] أي: عندي، ومثله:﴿**ولو ترى إذ وقفوا على ربِّهم**﴾ [الأنعام: ٣٠] أي: عنده. وقال الشاعر: (طويل)

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ خمسُهَا تَصل وعن قيضٍ بزيزاء مَجْهَلِ[1]

أي: من فوقه، وتكون زائدة نحو قول الله تعالى:﴿ **لطمسنا على أعينهم** ﴾ [يس: ٦٦] معناه: فطمسنا أعينهم.

ومعنى مع المصاحبة، ومعنى مذ، ومنذ بيان مدة الزمان. ومعنى الكاف التشبيه: ومعنى حاشا وخلا الاستثناء فهذه معاني حروف الجر قد وفرت، وذكر معاقبة بعضها لبعض، وهي تُسمى حروف الصفات، لأنَّها تقع صفات للنكرات، وأحوالاً للمعارف، ولذلك تقول العرب: حروف الصفات يعقب بعضها بعضًا فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا أحكام حروف الجر فكثيرة متفقة ومختلفة، فاتفاقها في شيء واحد وهو العمل فيما دخلت عليه من الأسماء سواء عملت فيه لفظًا، أم تقديرًا. واختلافها في أشياء كثيرة، وذلك أن منها ما يدخل على المعرفة والنكرة، والظاهر والمضمر، ويقع أول الكلام، وآخره، وهي ثمانية أحرف: من، وإلى، وعن، وفي، ومع، والباء، واللام الزائدتان، مثال دخولها على المعرفة والنكرة: جئتُ من زيدٍ إلى رجلٍ، ومثال دخولها على الظاهر والمضمر: بلغني عن زيدٍ وعنك كذا، ومثال وقوعها أول الكلام وآخره: من زيدٍ جئت وجئت من زيدٍ، وكذلك الباقي من الثانية. ومنها ما يدخل على النكرة دون المعرفة وهي ثلاثة: ربَّ، وواوها، وفاؤها، تقول: ربَّ رجلٍ لقيني، ولا يجوز رب الرجل. ومنها ما يدخل على الظاهر دون المضمر وذلك تسعة أحرف وهي: كاف التشبيه، ومذ، ومنذ، وحتى، وواو القسم، وتاؤه، ورب وواوها، وفاؤها، تقول: ما رأيتُ أحدًا، ولا يجوز كهو، ولا: كأنت، فأمَّا قول أبي نواس: (كامل)

تصف الطلول على السَّماع بِها اقذوا العيانِ كأنت في العلم[2]

فإنه شاذٌّ لا يُقاس عليه ومثله في الشذوذ قولهم: ربه رجلاً، وكذلك الباقي.

ومنها ما يقع أوَّل الكلام، ولا يقع آخره، وهي ثلاثة أحرف: رب وواوها، وفاؤها، تقول: رب رجل لقيني، ولا يجوز لقيني ربَّ رجل؛ لأنها لا تقع فاعلة

---

(١) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، انظر: الجمل للزجاجي: ٧٣.

(٢) انظر: ديوان أبي نواس: ٣٢٤.

للزومها الحرفية أبدًا، وكذلك حُكم واوها وفائها، قال الشاعر: (كامل)

وقائلة راح ابنها بغنيمة ولولا ابن أخرى لم يَرحْ بالغنائم

وقد قيل وقعت أولاً لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، والنفي له صدر الكلام فافهم ذلك وبالله التوفيق.

بَابُ القَسَمِ

وفيه أربعة أسئلة: ما حقيقة القسم؟ وعلى كم ينقسم؟ وكم أدواته؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا ما حقيقة القسم؟ فحقيقته أن يكون اللفظ مُطابقًا للنية، فإن كان لفظًا بغير نية، أو نية بغير لفظ لم يكن قسمًا. ومعناهُ التعظيم للمقسم به إذا كان كل مقسم يقسمُ بِمَا هو أعظم منه إلا الله عز وجل، فإنه يقسم بما عز عليه من خلقه، وفي الحديث المرفوع أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا أقسم أحدكم فليقل: والله العظيم فإنَّ ذلك تعظيمًا لله**».

فصل: وهو ينقسم على ضربين: ضربٌ منه يكون بأداة، وضرب منه يكون بغير أداة، فالذي يكون بغير أداة ضربان: أحدُهما: مبتدأ وخبر ظاهران، وهو قول القائل: عليه عهدُ الله، وملكُهُ في سبيل الله، وامرأته طالق، وما أشبهه لا يجوز فيه إلا الرفع. والضرب الثاني: مبتدأ ظاهره وخبره محذوف، وهو قولهم: يمين الله وأمانته، وعهد الله وميثاقه، والمعنى: يمين الله لازمة له أو أمانة الله، وعهدُ الله وميثاقه عليه. فهذا أو شبههُ يجوز فيه وجهان: الرفع كما مثلنا، والنصب على تقدير **لعل** محذوف، كأنه يقول: ألزم نفس يمين الله وأمانته، قال امرؤ القيس: (طويل)

فقالت سبَـــاك الله إنَّك فاضِحي ألستَ تَرى السُّمارَ والناس أحوالِي
فقـــلت: يمين الله أبْرَحُ قاعــدًا ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصـــالي[١]

وقال آخر:

إذا ما الخبزُ تأدِمُه بلحم فذاك أمانَةَ الله الثَّريدُ[٢]

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما في ديوانه: ٣١، ٣٢.
(٢) انظر: الكتاب: ١/٤٣٤، ٢/١٤٤.

ومن ذلك قولهم: أيمن الله بالرفع على حذف الخبر وهو عند البصريين اسم مفرد وألفه وصل، وحجتهم على أنَّه مفرد قولهم فيه: ما لله إذ ليس في الكلام اسم مجموع يحذف حتى لا يبقى منه إلا حرف واحد، وذلك موجود في المفردات نحو قولهم: الرجل ذو مال، فالذال اسم والواو علامة الرفع، واشتقاقه عندهم من اليمين والبركة. واستدلوا على أن ألفه وصل لجواز كسرها، فيقال: أيمنُ الله. ويبدل منها اللام؛ فيقال لَيْمن الله، وأنشدوا بيت نُصيب بروايتين باللام، والهمزة المكسورة وهو: (طويل)

فقال فريقُ القومِ لَمّا نشدتُهم نَعَمْ وفريقٌ ليمن الله ما ندري(١)

وهو عند الكوفيين اسم مجموع وألفه قطع، وهو جمع يمين وحجتهم أنَّ وزنه أَفْعُل، وهذا الوزن يخصُّ الجموع نحو أفْلسُ، وأَكْبُش جمع فلسٍ وكبش. وقول البصريين أوضح، ومنه ست لُغات: أيمن بالكسر، والفتح ولَيمن الله، وأيمُ، وهيمُ الله، ومن الله، وما الله. وقد يقسم بالعمر فإذا كان معه اللام، مثل: لعمر الله، ولعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون، كان مرفوعًا لدلالة اللام على الابتداء، قال ذو الرمة:

ولكن لعمر الله ما طل مُسلمًا كغر الثنايا واضحاتِ الملاغِمِ(٢)

وإذا سقطت كان منصوبًا على المصدر، مثل: عمرك الله، ومثله لعمر بن أبي ربيعة: (الخفيف)

أيُّها المُنْكِحُ الثُّريا سُهَيلاً عَمْرَكَ الله كَيْفَ يلتقيانِ؟(٣)

ويروى حسبك الله، ومثله قول الزبير بن العوام: (بسيط)

نادىَ عليٌّ لأمرٍ لَسْتُ أجهله قد كَانَ عَمْرُ أبيك الأمر مُذْ حِين(٤)

وربما أقسموا بالفعل ماضيًا، ومستقبلاً مع الفاعل، نحو قولهم: شهدَ الله، ويشهد

---

(١) البيت نُسبَ إلى نصيب انظر: المقتضب: ١/٢٢٨.
(٢) لأبي حية النميري، انظر: أمالي المرتضى: ١/٤٤٣.
(٣) لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوان عمر: ٤٦٣.
(٤) هو ابن عبد الله بن الزبير، كان شاعرًا وله قصائد طوال جياد، المؤتلف والمختلف للآمدي: ١٣١.

الله، وعَلِمَ الله، ويَعْلَمُ. قال الشاعر: (خفيف)

لم أكن من جناتِها عَلمَ الله وإنِّي لِحرِّها اليومَ صَالِي(١)

وربَّما أفسده بعض العامَة بالكسر، فقال: يشهدِ الله لا فعلت، وذلك لَحْنٌ قبيحٌ. هذا أحد ضربي القسم، والضرب الثاني الذي يكون بأداة، يكون مجرورًا أبدًا بحرف الجر، نحو: والله لأفعلن، وتالله لا فعلت كذا. ولا بد للقسم من جواب، وقد يُجابُ بأربعة أحرف: أنَّ واللام في الإيجاب مثل: والله إنَّك فاعلٌ، وتالله لتفعلن، قال الله تعالى: ﴿**فورب السماء والأرض إنَّه لحق**﴾[الذاريات: ٢٣]، وقال: ﴿**فوربك لنحشرنهم والشياطين**﴾[مريم: ٦٨]، وما، ولا في النفي قال الله تعالى: ﴿**قالوا والله ربنا ما كنا مشركي** ﴾[الأنعام: ٢٣]، وقال: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكِّموك**﴾[النساء: ٦٥]، ويجوز حذف حرفي النفي ولا يجوز حذف حرفي الإيجاب غالبًا قال الله تعالى في النفي: ﴿**تالله تفتأُ تذكر يُوسُف حتى**﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأُ، وقال الفرزدق:

فخالف فلاَ والله تَهبطُ تَلعَةً من الأرض إلا أنت للذُّل عارفِ(٢)

أي: لا تهبط.

وقلنا في حذف حرفي الإيجاب: غالبًا، احترازًا من الجواب المقدم، أو ما هو في حكم المقدم. فالمقدم مثل قول بعض العرب في أتى خاله مِن بعض أسفاره فقال: خالي والله، وقد ذكرنا البيت: (وافر)

.... فذاك أمانة الله الثريد

والذي في حُكم المقدم مثل قول الله تعالى: ﴿**والسماء ذات البروج** ﴾[البروج: ١]، وقوله: قُتِلَ أصحابُ الأخدود والسماء ذات البروج، ومثله: ﴿**ص * والقرآن ذي الذكر** ﴾[ص: ١] جوابه والله أعلم:﴿ **كذبت قبلهم قوم نوحٍ**﴾، والتقدير: كذبت قبلهم قوم نوح (ص، والقرآن). ويجوز أن يكون جوابه أن ذلك لحق يُخاصم أهل النار في آخر السورة، أو ﴿**إن كلٌّ إلا كذب الرسل فحق عقاب**﴾ [ص: ١٤] في وسطها، أو ما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة. وفي نيَّة التقديم قوله سبحانه:﴿ **والشمس وضحاها**﴾

---

(١) هو الحارث بن عباد بن ضبيعة، انظر: المفضليات:/٧١.

(٢) البيت موجود في ديوان الفرزدق.

[الشمس: ١] جوابه: ﴿كذبت ثمودُ بطغواها﴾ [الشمس: ١١] والتقدير: كذبت ثمود بطغواها، والشمس وضحاها. وقد قِيل: إنّ اللام مضمر مع قد، والتقدير: لقد أفلح، والأول أحسن لأنك لو قلت: قد أفلح من زكاها، والشمس وضحاها لم يفد الضمير في زكاها على مذكور، وكذلك لو لم يكن في نية التقديم لفتح، لأن القسم لا يكون إلا على أمر ظاهر، ولو كان جوابًا لقال قد أفلح من زكا مع أن النفس في جملة ما أقسم به، فلا يحسن أن يكون الشيء المقسم من أجله، فافهم ذلك فإنه حسن جدًا.

فصل: وأدوات القسم ست: الباء، والواو، والتاء، ولام التعجب وألف الاستفهام، وهاء التنبيه، مثال الجميع: بالله لأفعلن كذا، قال تعالى: ﴿فبعزتك لأغوينهم﴾ [ص: ٨٢]، وتقول: والله لا فعلتُ، قال تعالى: ﴿والله ربنا﴾ [الأنعام: ٢٣]، وتقول: تالله ما قام زيدٌ، والله لا يبقى حي إلا الله، ولا يكون ذلك إلا عند التعجب من عظيم الأشياء قال الشاعر: (بسيط)

لله يبقى الأيام ذو حِيدٍ بمشمخرٍ به الظّيان والآس(١)

معناهُ: لا يبقى على الأيام ذو حيدٍ وهو الوعل، إذ لا شيء يمنع مِن قدرة الله، ومثال ألف الاستفهام وهاء التنبيه قولهم: والله لأفعلن، وها الله لأفعلن.

فصل: وأحكامها مختلفة لاختلافها في أنفسها إذا كانت أصلاً، وبدلاً من الأصل، وعوضًا من البدل، ونائبًا مناب العوض. فالباء أصل حروف القسم، ولذلك دخلت على الظاهر والمضمر، والخالق والمخلوق لعموم الأصل، وذلك قولك: بالله لا فعلت كذا، وبه لأفعلن كذا، وبرسول الله لا كلمت فُلانًا، قال الشاعر في دخول الباء على المضمر: (وافر)

ألا بكرت أُمامةُ باحتمال لتحزنني فلا بِكِ ما أُبالي(٢)

والواو بدل من الباء، ولا تدخل إلا على الظاهر دُون المضمر، فنقصان البدل عن المُبدل منه تقول: والله لا فعلتُ ولا يجوز وهؤلاء فعلت كما جاز به لا فعلتُ، وإنّما أبدلوا الواو مِن الباء لتقاربها في اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ فإنهما شفويتان، وأمّا المعنى فإن معنى الواو الجمع بين الشيئين، ومعنى الباء إلصاق الشيء بالشيء والجمع

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ انظر: الكتاب: ٢/١٤٤.
(٢) البيت منسوب إلى قوبة بن سلمى وهو في الخصائص: ٢/١٩ .

والإلصاق بمعنى واحد. والتاء عوض من الواو، ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى وحده قال الله تعالى:﴿ **تالله تفتأ تذكر يوسف**﴾ [يوسف: ٨٥]، ولا يجوز أن تقول: تا الرحمن، ولا تا الرسول؛ لأنَّهما أضعف من الواو، وإذا كانت عوضًا منها والعوض ينقص عن المعوض فلزمت أصل القسم، وهو بسم الله الأخص إذا كان أعظم الأشياء، ومعنى القسم: التعظيم.

ولام التعجب وألف الاستفهام، وهاء التنبيه نائبة مناب التاء، ولا يجوز أن تقول هي عوضٌ من التاء لأن التاء عوض من الواو، ولا يعوض من العوض، وكذلك التاء لا يقال هي بدل من الواو، إذ لا يجوز البدل من البدل كما لا توصف الصفة، ولا يُعطف على العطف وربما أقسموا بغير حرف قسم، فقالوا: الله لأفعلن، فمنهم من يجر القسم به على إضمار الحرف ولا يضمر حرف الجر إلا في هذا الموضع، وفي قولهم: بكم درهم اشتريت ثوبك، فالتقدير: تالله لأفعلن، وبكم من درهم اشتريت ثوبك. ومنهم من ينصب وهو الأصل المعروف والطريق المسلوك، وذلك أن كل حرف جر سقط كان المجرور مع حذفه منصوبًا، نحو قولهم: جئتُ وزيدًا لَمَّا سقطت مع نصبت، لأن أصل كل جار ومجرور النصب. فافهم ذلك.

بَــابُ الإِضَافَـةِ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما الإضافة؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا ما الإضافة؟ فهي إضافتك النكرة إلى المعرفة لتعرف بِهَا غالبًا، أو النكرة إلى النكرة لتخصص بالإضافة إليها، مثال الأول: هذا غُلامك، وغُلام زيدٍ، وغُلام هذا، وغلام الرجل، ومثال الثاني قولك: هذا غُلامُ سفر، وثوب خز. ومعنى الإضافة: الجمع، وشبهوه -أعني المضاف- بالضيف مضاف إلى صاحب المنزل فعرف بِهِ. ولا يُضاف إلا الأسماء، ولا يُضاف إلا إلى الأسماء غالبًا. فالأول يتعرف بالثاني، والثاني ينجر بالأول، وقد مُثل ذلك كله.

فصل: وأمّا على كم تنقسم الإضافة؟ فهي تنقسم على وجهين: محضة وغير محضة في المحضة قولان: أحدُهما: أن كل إضافة قدرت باللام من نحو: غُلام زيدٍ، وسرجُ الدابة، فهي المحضة؛ لأن المعنى غُلام لزيدٍ، وسرجٌ للدابة، وحجة هذا القائل أنَّ المضاف إليه بمعنى الحرف. وأصل الإضافة التمليك، وليس في الحروف حرفٌ معناهُ

التمليك إلا اللام فما قدرته من الإضافات باللام فهي المحضة؛ لاتفاق الإضافة واللام في التمليك، وما قدر بمن، وغيره فليس بمحض لزوال معنى التمليك معه. والقول الثاني: إن ما تقدر باللام وبِمن فهو محضٌ، نحو: غُلام زيدٍ، وثوبُ خزٍّ، لأنه يتمحض فيه حرف الجر إذا قلت: غُلام لزيدٍ، وثوبٌ من خز، والقول الأول أجود لشبهه بالأصل، والله أعلم بالصواب.

وإذا صح الأول بالمحضة ما قدرت باللام وغير المحضة ما قدرت بمن على حسب الخلاف، وما لم يتقدر فيها حرف الجر بلا خِلاف، وذلك مثل: مسجد الجامع، وما أشبهه من إضافة الوصف والمحذوف، ومثل: حسن الوجه، وما أشبهه من إضافة التشبيه، ومثل: ضارب زيدٍ غدًا، وما أشبهه من إضافة التخفيف، فهذه كلها غيرُ محضة؛ لأنه لا يتقدر فيها التمليك على القول الأول، ولا يتمحض فيها حرف الجر على القول الثاني.

فقد صارت الإضافة المحضة وغير المحضة خمسة أنواع: تمليك، مثل: غلام زيدٍ، وسميت بذلك لأن زيدًا يملك الغُلام. وملابسة مثل: سرج الدابة، وبابُ المسجد، وأخي زيدٍ، وسميت ملابسة لأن الأول يُلابس الثاني ويوافقه، فتحسن نسبته إليه لأنه موضوع له دون غيره. وإضافة نوع وجنس مثل ثوب خز، وباب ساج، وقيل لها كذلك لأن الأول نوع من أنواع الأشياء مضاف إلى جنسه الذي هو أصله. وإضافة وصف ومحذوف مثل: مسجد الجامع، ودار الآخرة، وحق اليقين، واشتق لها اسم الوصف من حيث كان الثاني يصلح أن يكون نعتًا الأول إذا عرف بالألف واللام؛ نحو قولك: هذا مسجد الجامع، واشتق له بحرف من حيث كان الموصوف محذوفًا، وقد أقيمت الصفة مقامه لأن التقدير: هذا مسجد المكان الجامع، ودار الكرة الآخرة، وحق الشيء اليقين، ولولا هذا التقدير لم يجز إضافة مسجد إلى الجامع؛ لأنه صفته، والصفة في المعنى هي الموصوف، والشيء لا يُضاف إلى نفسه وكذلك ما أشبهه، وإذا قلت: دار الكرة الآخرة، فالدار غير الكرة، وكذلك الباقي. وإضافة تشبيه مثل: حسن الوجه، وعفيف اليد، وسميت بذلك لأنها إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل. وإضافة تخفيف مثل: ضارب زيدٍ، ومكرم عمرو، وسميت تخفيفًا لأن المعنى فيها: ضارب زيدًا، ومكرم عمرًا بإثبات التنوين والنصب، فحذف التنوين

تخفيفًا من اسم الفاعل وأضيف؛ لأن التنوين ثقيل فهذه جملة الإضافات قد فصلت جملها وهي تزداد صحة وبيانًا في فصل الأحكام إن شاء الله.

فصل: وأمَّا ما أحكام الإضافة؟ فهي كثيرة مختلفة كاختلافها، فما قدر باللام لم يجز فيه إلا وجه واحد، وهو حذف التنوين من الأول، وجر الثاني بإضافته إليه، سواء ارتفع الأول، أم انتصب، أم انجر، مثل: هذا غلام زيد، ورأيت غلام زيد، ومررتُ بغلام زيد. وما قدر بمن جاز فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: حذف التنوين من الأول وجر الثاني به، نحو قولك: هذا ثوب خز، والثاني: بتنوين الأول، ونصب الثاني على التمييز نحو: هذا ثوب خزًّا، وعجبتُ من ثوب خزًّا، والثالث: بتنوين الأول وإتباعه الثاني إن رفعًا فرفع، وإن نصبًا فنصب، وإن جرًّا فجر، تقول: هذا ثوب خز، ورأيتُ ثوبًا خزًّا، وعجبتُ من ثوب خز، وهذا التابع نعت لأنه بمعنى المشتق، تقديره: هذا ثوب لين ناعم.

فأمَّا إضافة الوصف، والمحذوف نحو: مسجد الجامع، وصلاة الأولى فإنه يجوز فيه وجهان: حذف التنوين من الأول، وإضافته إلى الثاني نحو قولك: هذا مسجد الجامع، ودخلتُ مسجد الجامع، ومررتُ بمسجد الجامع. والوجه الثاني: تعريف الأول بالألف واللام وإتباعه الثاني على النعت مثل: هذا المسجد الجامع، ورأيتُ المسجد الجامع، ومررتُ بالمسجد الجامع، وكذلك الصلاة الأولى، والتقدير: مسجد المكان الجامع، وصلاة الكرة الأولى، فإذا أضفت قدرت المحذوف كما مثلنا، وإذا لم تضف الأول لم يجز تقدير المحذوف، فيكون المسجد: المكان الجامع.

وأمَّا إضافة التخفيف فلك فيها وجهان: إثبات التنوين، والنصب، مثل: هذا ضارب زيدًا غدًا، وحذف التنوين تخفيفًا، والجر بالإضافة مثل: هذا ضارب زيدٍ غدًا. وأمَّا إضافة التشبيه فيجوز فيها ثلاثة أوجه: حذف التنوين من الأول، وجر الثاني مثل: هذا حسنُ وجهٍ، وإثبات التنوين في الأول، ونصب الثاني على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول مثل: هذا حسنٌ وجهًا. والثالث: إثبات التنوين في الأول ورفع الثاني فاعلاً إذا كان الثاني معرفة، مثل: هذا حسنٌ الوجهُ، ووجهه، ويجوز فيه الجر إذا عرف مثل: حسنٌ الوجهِ. وهي لا تعرف المضاف لأنه يقدر فيها الانفصال، ولها نظائر تُذكر في باب المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى، ولذلك قُلنا: غالبًا. والنصب

على أنه مفعول مثل: حسنِ الوجهَ، وقد تقدم بيان ذلك في باب الصفة المشبهة فافهم ذلك وبالله التوفيق.

هذا آخر المجرورات يتلوها المجزومات.

بَـــابُ الْجَـــزْم

وفيه ثلاثة أسئلة: كم أدوات الجزم؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا كم أدوات الجزم؟ فهي خمس: لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وإنْ في الشرط مع ما حُمل عليها تقول: لم يقم زيدٌ، ولَمَّا يقم زيدٌ، وليقم زيدٌ، وإن يقم زيدٌ يقمْ عمرو تجزم هذه الأفعال كلها بهذه العوامل المختلفة. ومعنى الجزم في اللغة القطع تقول: جزمتُ الشيء، أي: قطعته، فلمَّا كان هذا الإعراب قطع حرف من الفعل العليل، والفعل الذي رفعته بثبات النون مثل: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يرضَ، ولم يقوما، وتحذف حركة من الصحيح مثل: لم يركبْ، والحذف والقطع سيان قيل له جزم.

فصل: وأمَّا ما معاني أدوات الجزم؟ فمختلفة فمعنى لم ولما: النفي، ويختصان بنفي الفعل الماضي، تقول: لم يقم زيدٌ أمس، ولما يقم أمس إلا أن لما أكثر نفيًا من لم، وهما في النفي مثل نوني التأكيد في الإيجاب. ومعنى اللام الأمر، إلا أنها تختص بالغائب دون الحاضر، غالبًا، تقول: ليقم زيدٌ بالكوفة، وإنَّما اختص بِهَا الغائب لأنَّهم كثيرًا ما يضعون اللام للبعد، والغائب أبعد من الحاضر، ألا ترى أنَّهم يقولون في الإشارة إلى القريب: ذا، ولِمَنْ يليه: ذاك، ولأبعد الأبعدين: ذلك، فإذا أمروا الحاضر، قالوا: قم مبني على الوقف، وليس بمعرب؛ لأنه ليس معه حرف مضارعة يستحق به الإعراب، تقول للغائب: ليقم زيدٌ معرب بالجزم، والجازم له اللام، وهي تكون في ابتداء الكلام مكسورة، وفي الوصل ساكنة، قال الله تعالى:﴿ **ليقضوا تفثهم**﴾ [الحج: ٢٩]، ثم قال:﴿**وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق**﴾ [الحج: ٢٩]، يقرأ بسكون هذين اللامين لأجل الوصل. ومن النحويين من يجيز تحريكها في كل حال، والسكون مع الوصل أجود لئلا يشبه لام الغرض، وربما أدخلوها على فعل الحاضر، ولذلك قلنا: غالبًا، وهو قليل جدًّا، فقالوا: ليقم يا زيد تشبيهًا بالغائب،

ومنه الحديث: «**لتأخذوا مصافكم**» وعليه قراءة بعضهم:﴿ **فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون** ﴾ [يونس: ٥٨].

فإن أمرت حاضرًا بفعل لم يُسم فاعله مما قد ألزم ذلك البناء لم يكن إلا باللام مثل: لِتُولَع يا رجل بحب نبيك، ولتُعن بأمر دينك، ولترضَ عليهم، وقس عليه. ومعنى لا: النهي ويدخل على الحاضر، والغائب، تقول: لا تقم يا زيد، ولا تقم يا زيد، ومعنى إن: الشرط والجزاء، ومعنى الشرط: تعليق فعل على فعل آخر، وسنفرد له بابًا إن شاء الله سبحانه نستوفي شرحه فيه ونذكر نظائر إن معها.

فصل: وأحكامها تنقسم قسمين: أحكامها في عملها، وأحكامها في معمولها.

فحُكمها في عملها: أنَّها لا تعمل في فعل حتى تنقله نقلين، فلم، ولما ينقلانه من الحال إلى المضي، ومن الإيجاب إلى النفي، ولام الأمر ولا في النهي ينقلانه من الحال إلى الاستقبال، ومن الخبر إلى الأمر والنهي، وإنْ تنقله من الحال إلى الاستقبال، ومن الوجوب إلى الشرط.

وأمَّا أحكامها في معمولها فمختلفة؛ أما لم ولما فيجزمان فعلاً واحدًا نحو: لم يقم، ولَمّا يقم. وأمَّا الأمر والنهي والشرط فيجزم فعلين مستقلين، مثال الجميع: ليقم زيد أقم معه، ولا يقم عمرًا أضربه، وإن يقم زيدٌ يقم عمرو، قال الله تعالى:﴿ **وإنْ تُبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يُحاسبكم به الله**﴾ [البقرة: ٢٨٤] فالأول من الفعلين يقال له أمر، أو نهي، أو شرط، والثاني: يُقال له: جواب، لأنه مُتعلق بما قبله، إلا إن تجزم الفعلين بنفسها. ولام الأمر ولا في النهي يجزمان الأمر والنهي بنفسهما، ويجزمان الجواب والفعل في قول بعضهم، والأحسن عندي أن تقول: إنَّ الحرف هُو الجازم للجواب باعتماده على فعل الأمر والنهي كما يعتمد الفعل اللازم في الاستثناء على إلا، فتنصب المفعول. ويعتمد الابتداء على المبتدأ فيرفع الخبر وحسن ذلك لأن العمل الواحد لا يكون لعاملين، وقد تجزم الجوابات بمجرد الأمر، وإن لم يكن هناك حرف جزم، مثل: قُم أقم معك. ومنه: ﴿**فذروها تأكل في أرض الله**﴾ [الأعراف: ٧٣] وسنذكر الأجوبة كلها في باب الشرط إن شاء الله. ومتى كان الفعل المجزوم صحيح العين واللام سكنت لامه لا غير، مثل: لم يضرب، ومتى كان معتل العين صحيح اللام سكنت لامه للجزم وانحذفت عينه لالتقاء الساكنين، مثل: لم يقم، ولم يبع، ولم ينم، ومتى

كان صحيح العين مُعتل اللام حذفت لامه للجزم وبقيت عينه على حركتها. فبقاء العين لاستقامة الوزن، وبقاء الحركة للدلالة على الحرف المحذوف، ضمة على الواو، مثل: لم يغزُ، قال الله تعالى:﴿ **فليدع ناديه**﴾ [العلق: ١٧]. وكسرة على الياء مثل: لم يرمِ، قال الله تعالى:﴿ **أولم يكف بربك**﴾ [فصلت: ٥٣]، وفتحة على الألف مثل: لم يرضَ، قال الله تعالى:﴿ **ولم يخش إلا الله**﴾ [التوبة: ١٨]. فإن كان الفعل المجزوم لاثنين، أو لجماعة أو لمؤنث حاضر حُذفت منه النون مثل: لم يقوما، ولم يقوموا ولم تقومي يا امرأة، ولا يبقى على هذه النون دليلاً لأنَّها ليست من نفس الفعل بل هي علامة الرفع بعد لامه. وحرف العلة من نفس الفعل، ولذلك بقيت الحركة دليلاً عليه بعد حذفه، فيكون فيما أبقى دليلاً على ما أبقى. فافهم ذلك.

بَابُ الشَّرط

وفيه ثلاثة أسئلة: كم أدوات الشرط؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا كم أدوات الشرط؟ فهي ثلاث عشرة: إنْ، ومَنْ، وما، ومهما، وأي، وأين، وأنى، ومتى، وحيثما، وإذا ما، وإذا في الشعر، وكيفما عند بعضهم. وأمّا مفتوحة مشددة، تقول: إن تقم أقمْ، ومن يعطني أشكره وما يفعل أفعل مثله، وكذلك الباقي، قال الله تعالى:﴿ **أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾ [النساء: ٧٨]، إلا أن إذ وحيث لا يشرط بهما حتى تضم إليهما ما لتقطعهما عن الإضافة، قال الشاعر: (كامل)

إذ ما مررت على الرسول فقل له حقًّا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ(١)

وقد تضم إلى ما أكثر أدوات الشرط، قال الله تعالى:﴿ **أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحُسنى**﴾ [النساء: ٧٨]، وقال:﴿ **حيثما كنتم فولوا وجوهكم**﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقال الحطيئة: (طويل)

متى ما تقد بالباطل الحق يأبه وإنْ قدتَ بالحق الرَّواسي تنقَدِ(٢)

---

(١) البيت للصحابي عباس بن مرداس السلمي، قالها في غزوة حنين يخاطب بها رسول الله ﷺ انظر: ديوانه تحقيق الجبوري: ٧٢.

(٢) البيت غير موجود في ديوانه.

وقال الله تعالى: ﴿فإمَّا تثقفنَّهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم﴾ [الأنفال: ٥٧].

ولا تدخل نون التأكيد على فعل الشرط إلا مع إمّا وحدها، قال الله تعالى: ﴿وإمَّا تخافنَّ من قومٍ خيانة﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقال: ﴿فإمَّا ترينَّ من البشر أحدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وربما انضمت لا مع إن وحدها للنفي، فقيل: إلا تفعل أفعل كذا، قال الشاعر: (بسيط)

إلا يدع كاشح ظُلمِي ومنقصتي   أتركه حيث تقول الهامةُ اسقوني(١)

وقال الله تعالى: ﴿إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض﴾ [الأنفال: ٧٣]، وإذا شرطوا بأمَّا المفتوحة كان الجواب متأخرًا معه الهاء، ولم يجز تقديمه، ولا سقوط الفاء منه، قال الشاعر: (بسيط)

أبا خُراشة أما أنت ذا نشبٍ   فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبعُ(٢)

أراد أما كنت فانزل أنت منزلتها. وهُما كثيرًا ما يتعاقبان، قال الله تعالى: ﴿كُنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ [آل عمران: ١١٠] تفسيره: أنتم خير أمة والضبع في البيت السنة الشديدة.

فصل: وأدوات الشرط تنقسم ثلاثة أقسام: حروف، وظروف، وأسماء غير ظروف، فالحروف ثلاثة، وهي: إن، ومهما، وأما المفتوحة، وفي مهما خلاف، منهم من يقول: هي حرف كما ترى. ومنهم من يقول: هي اسم أصلها ما ضُمَّ إليها ما، وكرهوا الجمع بين حرفين مثلين فوهنوا الهمزة، وهُما عندهم اسمان من أدوات الشرط ركبا اسمًا واحدًا. ومنهم من يقول هي مه اسم فعل زيد عليها ما كغيرها من أدوات الشرط، ونفس المذهب أنَّها اسم له محل من الإعراب بدليل عود الضمير إليها في قول الله تعالى: ﴿مهما تأتنا به﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وسميناها حرفًا لأجل الخلاف. والظروف ستة: أين، وأنى، ومتى، وحيثما، وإذْ ما، وإذا.

والأسماء أربعة: مَن، وما، وأي، وكيفما.

(١) البيت لذي الإصبع العدواني المفضليات: ١٦٠- ١٦٣.

(٢) البيت لعباس بن مرداس انظر: ديوانه: ١٢٨.

فالحروف شرط في كل شيء لأنها أصل في الباب، وأين شرطٌ في المكان، وأنّى شرطٌ في الجِهة، قال الشاعر: (طويل)

فأصبحت أنّى تأتِها تستجر بِهَا كِلاَ مَرْكبيها تحت رِجْلِك شاجِرٌ(١)

ومتى شرط في زمان مُبهم، وحيثما شرط في مكان، وإذا ما شرطٌ في زمان، وإذا شرط في الزمان أيضًا، ولا يشرط بِهَا إلا في الشعر خاصة، لأن إذا لا تكون إلا مضافة إلى الفعل الذي بعدها، فإذا شرط بِهَا عمل بها الفعل الذي أضيفت إليه، والمُضاف إليه لا يعمل في المضاف شيئًا، ولذلك لم يجز إلا في الشعر لأنه موضع ضرورة قال الشاعر: (رمل)

ويُحييني إذا لاقيته وإذا يَحل له عظمي رتَعْ(٢)

وقد تُضم إليها ما كما قال امرؤ القيس: (طويل)

وكُنتُ إذا ما جئتَهَا مِنْ مغيبةٍ وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وإنْ لمْ تَطيَّبِ(٣)

ومَنْ شرطٌ فيمن يعقل خاصة، وما شرطٌ فيما لا يعقل، وأي شرطٌ فيمن يعقل وفيما لا يعقل، وكيفما شرطُ الحال، فإذا قال: كيفما تصنع أصنع. فكأنه قال: على أي حالة تصنع أصنع. واعلم أن جميع هذه الظروف والأسماء مبنية لتضمنها حرف الشرط سوى أي، فإنَّها معربة تبين فيها الإعراب لعمومها وتمكنها، وذلك أنَّها تدخل في مواضع حروف الشرط كلها على اختلاف معانيها. ولا يعمل في جميع الشرطيات إلا فعل الشرط، ولا تكون معمولة لما قبلها أبدًا، قال الله تعالى:﴿ **أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحُسنى** ﴾[الإسراء: ١١٠] فأي منصوب بتدعوا وهو فعل الشرط، فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا أحكامها فهي كثيرة منها أنَّها تدخل على فعلين مستقبلين فتجزمهما، مثل: إن تفعل أفعل وهو الأصل، ويجوز دخولها على ماضيين فتتركهما على حالهما مبنيين وتقدر فيهما الجزم، وتعطف على مواضعها بالجزم تقول: إنْ قُمت قُمتُ،

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: ديوانه: ٢٢٠.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري انظر: الأصمعيات قصيدته: ١٩٨.

(٣) انظر: ديوانه: ٤١.

فلفظه لفظ المُضي، ومعناها الاستقبال، فإن عطفت قُلت: إن قُمت قمت وأحسن إليك. ويجوز أن يكون الشرط ماضيًا والجوابُ مستقبلاً، مثل: إن قُمت أقم وهو دون الأول، ويجوز أن يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضيًا، مثل: إن تقم قُمت وهو أضعف الكل إلا أنه جائز، قال الشاعر: (رمل)

إن تَلِن وإنْ تَقسُ قسَـــــا قَلبِيَ القَاسي وإنْ تقسُ يَلنْ(١)

ومن أحكامها أنه يجوز أن تكون للجواب جُملة معه الفاء، فإن كان اسمًا كان مبتدأ، مثل: إن تُكرمني فأنا أشكرك، ولا يجوز حذف هذه الفاء إلا ضرورة في الشعر كما قال الشاعر: (بسيط)

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلانِ(٢)

وإن كان فعلاً مرفوعًا مثل: من يكرمني فأكرمه، ومن يقم فأقوم معه والتقدير فأنا أقوم معه قال الله تعالى:﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخافُ بخسًا** ﴾[الجن: ١٣]، وهذا الجواب وحده يرفع مع الفاء من بين سائر الأجوبة، وكل جواب غير جواب الشرط فإنه ينتصب مع الفاء كما قدمنا في باب نواصب الأفعال، وينجزم عند سقوطها غالبًا، وذلك في سبعة أجوبة وهي: جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، والتحضيض، والدعاء، مثال الأمر: قُم أقم معك، قال الله تعالى:﴿ **فذروها تأكل**﴾ [الأعراف: ٧٣] فجزم تأكل جوابًا لذروها وهو أمر، وتقول في النهي وما بعده: لا تعصِ الله يُعاقبك، وأين بيتك أزرك، وليت زيدًا عندنا نُكرمه، وفي الدعاء: رب هب لي مالاً أنفق منه، وفي العرض: أنزل عندنا نُحدثك، وفي التحضيض: لولا تستغفر الله يغفر لك.

فإن قيل لك: لم جزمت هذه الأجوبة وما الجازم؟ قلت: جزمتها لأن فيها معنى الشرط من حيث كانت متعلقة بالجملة التي قبلها، ألا ترى أن القائل إذا قال: قُم أقم معك، فقد علق قيامه على قيام المأمور المخاطب فصار كالشرط، والتقدير: قُم إن تقم أقم معك. والجازم لجميع الأجوبة الجمل التي قبلها، لأنها قد نزلت منزلة حرف

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) البيت في الكتاب منسوب إلى حسان: ١/٣٤٥.

الشرط هذا مع عدم الحرف، فإن وُجد فهو العامل معتمدًا على الجمل، فإن قيل: وكيف تعمل الجمل النائبة من حرف فعل الشرط؟ كما عمل المضمر في الإغراء النائبة عن الفعل، وكما عمل حرف الجر النصب فيها أيضًا من نحو عليك زيدًا، فافهم ذلك. وقلنا: غالبًا احترازًا من جواب النفي، فإن الفاء إذا ذهبت منه ارتفع، مثل: ما لقيتُ زيدًا كلمتُه.

ومن أحكام هذا الباب أنه يجوز تقديم الجواب على الشرط مرفوعًا، مثل: أنا أكرمُك إنْ أكرمتني، وأنفعُك إن أطعمتني، ويجوز رفع الجواب أيضًا متأخرًا بنية التقديم، مثل: إن زيدًا إن تقم معه يقومُ معك، والتقدير: إن زيدًا يقوم معك إن تقم معه، قال الشاعر: (رجز)

يا جدعُ بن مالك يا جدع إنَّك إن يُصرع أخوك تُصرع(١)

أراد: إنك تصرع إنْ يُصرع أخوك. ويجوز أن يُعطف على فعل الشرط، ويبدل منه قبل الجواب، تقول في العطف: من يأتني ويحسن إليَّ أكرمه، وفي التنزيل: ﴿**وإنْ تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله**﴾[البقرة: ٢٨٤]، وقال الشاعر: (وافر)

متى تأتِ الكريم وتستجره فقد وجبَ الدفاع على الكريمِ(٢)

ولو رفعت فقلت: من يأتِني ويحسن إليَّ أكرمه، لكان حالاً من المضمر في يأتني، تقديره: مُحسنًا إليّ أكرمه. وتقول في البدل: من يأتني يُكرمني أكرمه، قال الشاعر: (طويل)

متى تأتنا تُلممْ بنَا في دِيارِنَا تَجدْ حطبًا جزلاً ونارًا تأجَّجا(٣)

فأبدلَ (تُلمم مِن يأتنا)، وأمَّا قوله: تأجَّجَا فإنَّه أدخل على الفعل نون التأكيد الخفيفة ضرورة ووقف عليها بألف. ولو رفعت الفعل الذي بين الشرط، والجزاء فقلت: من يأتني يُكرمني أكرمه، جاز وكان أيضًا حالاً تقديره: مُكرمًا لي، قال الحطيئة: (طويل)

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِه تَجدْ خيرَ نَارٍ عِنْدَهَا خيرُ موقدِ(٤)

---

(١) البيت منسوب إلى عمر بن خثارم البجلي، انظر: المقتضب: ٧٢/٢.
(٢) لم أهتد لقائله.
(٣) البيت منسوب لعبد الله بن الحر ، انظر: المقتضب: ٦٣/٢.
(٤) انظر: ديوان الحطيئة: ١٦١.

أراد متى تأته عاشيًا. ولو جعلت هذا البدل من الجواب جاز، قال الله تعالى: ﴿**ومن يفعل ذلك يلق أثامًا * يُضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مُهانًا**﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩] فيفعل شرط. ويلق جزاء، ويُضاعف بدل منه، ويخلد عطف عليه.

ويجوز في العطف على الجواب الرفع، تقول: من يكرمني أكرمه، وأحسن إليه على القطع، تقديره: وأنا أحسن إليه، ولو أدخلت الفاء في الجواب، فقلت: من يكرمني فأكرمه جاز في العطف ثلاثة أوجه: الجزم على الموضع، والنصب على الحرف، والرفع على القطع، مثال ذلك كله: من يكرمني فأكرمه وأحسِنْ وأحسِنَ وأحسِنُ إليه، وكذلك لو عطفتَ على الجواب فعلين: الأول منهما بالفاء، والثاني بالواو، جاز في الثاني الرفع والنصب والجزم، وعليه القراءة:﴿ **وإن تبدوا ما أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء** ﴾[البقرة: ٢٨٤]، ويقرأ يعذب بالرفع والنصب والجزم، فالجزم عطف على اللفظ، والنصب والرفع على تقدير: وأن يعذبَ، وهو يعذبُ، ويجوز أن يأتي شرطٌ وشرطين وثلاثة وأكثر من ذلك وتجيب الجميع بجواب واحد، تقول: إن أتيتني، إن لقيتني قاعدًا إن كان عندي مالٌ فهو عليك صدقة، فافهم ذلك وبالله التوفيق.

هذا آخر المجزومات ويتلوها التوابع.

بَابُ النَّعْتِ

وفيه أربعة أسئلة: ما النعت؟ ولم جيء به؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما النعت؟ فهُوَ وصف المنعوت بشيء أو شيء من سببه -كما قال طاهر بن أحمد-. فوصف المنعوت بما فيه يكون بأحد ستة أشياء: بحليته، نحو قولك: جاءني رجل طويل، أو لونه، نحو قولك: هذا الثوب أحمر، أو صنعته، نحو قولك: مررتُ بالرجل البزاز، والنجار، أو بفعله، نحو قولك: رأيتُ الرجل الكريم المؤمن، أو البخيل الكافر، أو نسبه، نحو قولك: هذا رجلٌ زيدي، أو هاشمي، أو مكي، أو ذي -الذي هو بمعنى صاحب-، نحو قولك: مررتُ برجل ذي مال،

وهذا أخوك ذو المال. وأمَّا الذي من سببه فهو جار مجرى الأول إلا في ذي مال، ووزن أفعل فإنَّهما لا يرفعان الظاهر غالبًا فتقول: مررتُ برجلٍ طويلٍ عمُّه، وبالرجل التاجرِ أخوه، والكريمِ جدُّه، والهاشمي خالُه، وتقول: مررتُ برجلٍ ذو مالٍ أبوه، ولا يجوز ذي مال أبوه؛ لأن الأب لا يرفع بذي من حيث كان جامدًا.

فصل: وأمَّا لم جيء به -بالنعت- فلأحد أربعة أشياء: تخصيص نكرة مثل: مررتُ برجل طويل، أو إزالة شك عارض في معرفة، نحو: رأيت أخاك النجار، أو مدح نحو قولك: مررتُ بزيد العاقل، أو ذم نحو: مررتُ ببكر الأحمق، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ برجل شاع في جميع الرجال، فإذا قلت: طويلٍ اختص الطوال، وكذلك لو قلت: رأيتُ أخاك، شك أي إخوته رأيت، فإذا قلت: النجار زال الشك، فأمَّا المدح والذم فأوضح من أن يحتاج إلى تلخيص.

والأسماء في النعت تنقسم على أربعة أقسام: ضربٌ منها لا يَنْعَت، ولا يُنْعَت بها لتعريها عن الاشتقاق، ومنها ضربٌ ينعَت ولا يُنْعَت به كالأعلام، وكل اسم جامد غالبًا فينعت لإزالة الاشتراك، ولا ينعت به لعدم الاشتقاق، ومنها ضربٌ يُنْعت به ولا يَنْعَت الفعل وتضمنها ضمير المنعوت، ولم تُنْعت لأن أصلها التنكير، وهو عامٌّ والنعت تخصيص ولما فيها من معنى الفعل، ومِنها ضرب يَنْعت ويُنْعَت به، وهي المبهمات تقول: مررتُ بزيدٍ هذا، وبهذا الرجل.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم النعت؟ فهو ينقسم على ضربين: مشتق، وواقع موقع المشتق. فالمشتق ضربين: أسماء الفاعلين مثل: الضارب، والمكرم، وأسماء المفعولين، مثل: المضروب، والمكرم، والواقع موقع المشتق، مثل قولك: مررتُ برجل حجر وجهه، أي: قليل الحياء وجب ثمانين قامة، أي: طويل، وقاع عرفج كله، أي: خشن رُوي ذلك كله عن الفارسي -رحمه الله-، ومنه مررتُ برجل له علم، ورجل مكي.

فمن الأسماء ما يُنعت على موضعه دون لفظه وذلك أربعة أنواع وهي: الأسماء المنقوصة في حال الرفع مثل: جاءني قاض ظريف، وجمع المؤنث السالم في حال الجر، مثل: رأيت المسلمات العواقل، وما لا ينصرف في حال الجر، مثل: مررتُ بإبراهيم العاقل، والأسماء المبنية، مثل: جاءني هؤلاء الرجال.

ومنها ما ينعت على موضعه ولفظه وذلك سبعة أنواع، وهي، الأول: المنادى

المفرد، مثل: يا زيدُ الظريف والظريف، والثاني: ما أضيف إليه اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال، نحو: هذا ضاربٌ زيد الظريف غدًا والساعة، والرابع: اسمِ إنَّ وأنَّ، مثل: إنَّ زيدًا والظريفَ والظريفُ عالمٌ، والخامس: اسم لا، مثل: لا رجل ظريفًا وظريفٌ عندك. والسادس: المتعجب منه إذا كان على صيغة أفعل به مثل: أحسن بزيدِ الظريفَ والظريفُ والظريفِ بالجر على اللفظ، والنصب على أنه مفعول متعجب منه، والرفع على المعنى لأنه فاعل. السابع: خبر ما مع الباء، مثله: ما زيدٌ بالرجل الظريفِ على اللفظ، والظريفَ على موضع الباء في الحجازية، والظريفُ على موضعها وهي تميمية، وكذلك خبر ليس مع الباء يُجر نعته وينصب.

ومنها ما ينعت على لفظه فقط، وهي: سائر الأسماء المنعوتة من هذا الباب سوى ما ذكرنا، فصار جملة الأمر أن قسمتها في النعت ثلاثة: على اللفظ، وعلى الموضع، وعلى اللفظ، وقد مُثل جميع ذلك، واعتبر ذلك في الحركات فما كانت صريحة في الإعراب وجب الإتباع على اللفظ، وما كانت حركته صريحة في البناء وجب الإتباع على الموضع، وما كانت حركته حركة إعراب شبيه بالبناء، وجب الإتباع على الموضع فقط، وما كانت حركته حركة بناء شبيهة بالإعراب فعلى اللفظ والموضع جميعًا. وكذلك إن كان للمنعوت موضع سوى اللفظ، نحو ما أضيف إليه المصدر واسم الفاعل، ونحو اسم إن جاز على اللفظ وعلى الموضع.

فصل: وأمَّا أحكام النعت فهي كثيرة؛ تنقسم ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع. فالواجب: أن النعت تابع المنعوت في عشرة أشياء غالبًا: في تعريفه، مثل: الرجل الظريف، وتنكيره، مثل: رجل ظريف، وتأنيثه، مثل: امرأة قائمة، وتذكيره، مثل: رجل قائم، وتوحيده، مثل: ما تقدم، وتثنيته، مثل: الرجلين العاقلين، وجمعه مثل الزيدين القائمين والظرفاء، ورفعه ونصبه، وجره مثل: هذا زيدٌ الظريفُ: ورأيتُ زيدًا الظريفَ، ومررتُ بزيدِ الظريفِ، وقلنا: غالبًا احترازًا من أشياء يجوز في المدح والذم. وتمتنع عند اختلافِ الإعراب واختلاف العامل يأتي ذكرها في الجائز والممتنع، ومن أشياء جاءت شاذة في التذكير والتأنيث والتوحيد والجمع لعللٍ أعرضنا عن ذكرها اختصارًا، وذلك نحو قولهم: محلفةٌ خلقٌ، وامرأةٌ حَصَانٌ، ولا يجوز خلقة ولا حصانة، ومثله: امرأةٌ شاهدٌ عدلٌ، وتقول: هي قاضٍ وحاكم، ومهرةٌ جواد، وكميتٌ وسابقٌ وعَمْرٌ، وكذلك ما أشبهه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الحالات دون الأفعال والصفات إذا أمن اللبس. وكذلك لو كان حالاً

يختص به المؤنث دون المذكر، مثل: امرأةٌ حائض، وجاريةٌ طالق، وعجوزٌ قاعد عن الأزواج؛ لأن ذلك لا يُشكل بمذكر، ولو أشكل لوجب الفصل بينهما، فقيل: امرأةٌ قائمةٌ، ورجلٌ قائمٌ، وخارجةٌ، وخارجٌ وكذلك ما أشبهه. ومما جاء شاذًّا في التوحيد، والجمع قولهم: برمة أعشار، وثوبٌ أسمالٌ، ونطفةُ أمشاج، قال الله تعالى: ﴿**من نطفة أمشاج نبتليه**﴾[الإنسان: ٢].

وأمَّا الجائز: فإقامة النعت مقام المنعوت، مثل قولهم: مسجد الجامع، والتقدير: مسجد المكان الجامع، وتكرير النعوت نعتًا بعد نعت، مثل: مررتُ بالرجل الظريفِ العاقلِ الكريمِ، قال الله تعالى:﴿ **التائبون العابدون** ﴾[التوبة: ١١٢] إلى آخر الآية، وقال: ﴿**أزواجًا خيرًا منكن مُسلمات** ﴾[التحريم: ٥] إلى آخر الآية، وعطف بعضها على بعض، مثل: هذا زيد الظريفُ والعاقلُ، وصاحبُ الخُلق الجميل، قال الله تعالى: ﴿ **إنَّ المسلمين والمسلمات** ﴾[الأحزاب: ٣٥] الآية إلى آخرها، كل ذلك نعوت بعضها على بعض ترجع على عين واحدة.

وإذا كانت النعوت للمدح والذم جاز قطعها عن المنعوت منصوبة بفعل مقدر أو مرفوعة بإضمار مبتدأ، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ الظريفِ العاقلَ الجليلُ، وعجبتُ من عمرو اللئيمِ الجاهلَ البخيلُ، وكذلك ما أشبهه من المدح والذم خلافًا لِمَا جاء تخصيصًا لنكرة، أو لإزالة شك عارضٍ في معرفة، فإنَّه لا يجوز قطعها لأنَّهما جاءا للمخصص، والمشكوك فيه بمنزلة التفسير للمشكل والتحديد للمبهم، فإذا قطعا عنهما بطل المعنى الذي جاءا له، فكان الكلام خلفًا لا فائدة فيه، وإنَّما جاز قطع المدح والذم لأنَّهما موضع يحسن فيه الإطالة والإسهاب فكثر بتقدير المحذوف، قال الله تعالى:﴿ **لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بِما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة** ﴾[النساء: ١٦٢] تقديره: أعني المقيمين، وهم المؤتون، وقالت الخرنق: (كامل)

لا يبعدن قومي الذين هم   سم العُداة وآفة الجُزرِ(١)
النازلين بكل مُعترك   والطيبون معاقد الأزر

(١) هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة بن قيس، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه. انظر: ديوانها: ٢٩.

والمانـــعين الضيـــم جارهم والعائدون على ذوي الفــقــرِ

ويروى هذا البيت الأخير على هذه الرواية. ويجوز نعت النكرة المفردة بالجمل والحروف والظروف مثل: مررت برجلٍ له علم، وبرجلٍ من الكرام، وبرجلٍ أمامك.

وأمَّا الممتنع فتقديم النعت على المنعوت، وامتناعه لِعلتين؛ أحدهما: أنَّ الصفة تابعة الموصوف ولا تقدمه فيكون تابعًا لها، وينطلق عليها العامل دونه، والثانية: أنَّ في الصفة ضميرًا يعود على الموصوف، فإذا تقدمت لم يعد الضمير على مذكور، فلو قُلت في المعرفة: جاءني الظريف زيدٌ، لم يكن الظريف نعتًا لزيد، بل يكون نعتًا لاسم محذوف تقديره: جاءني الرجل الظريف زيدٌ، وزيدٌ بدلٌ من الرجل، أو من الظريف لقيامه مقامه، وكذلك لو قلت في النكرة: جاءني رجل، كان التقدير: جاءني شخص مسرعٌ رجلٌ، ورجلٌ بدل وليس بمنعوت، قال بعض بني فقعس: (طويل)

فهلا أعدُّوني لمثلي تفاقدُوا وفي الأرض مبثوثٌ شجاع وعقربُ(١)

أي: عدوٌ مبثوثٌ. والأحسن أن ينصب مسرعًا على الحال، لأنه يجوز، ولا يجوز تقديمها على صاحبها إذا كان العامل فعلاً مُتصرفًا أو ما أشبه المتصرف كما قال الشاعر: (طويل)

وتحت العوالي والقنا مستظلَّة ظِباءٌ أعارتها العُيون الجآذرِ(٢)

فنصب مستظلة حالاً من ظباء، وقد تقدم ذلك في باب الحال.

ولا يجوز نعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، ولا نعت المذكر بالمؤنث، ولا المؤنث بالمذكر، ولا نعت المفرد بالتثنية، ولا نعتها به، ولا نعت أحدهما بالآخر، لأن النعت والمنعوت بمنزلة الشيء الواحد. ولا يجوز نعت المضمر لأنه لم يضمر حتى عرف، فاستغنى عن النعت، لأن معنى النعت: البيان، ولا ينعت به لأنه ليس فيه معنى مدح، ولا ذم، ولا يتبع النكرة فيخصصها، ولا يزول به الشك عن المعرفة بل يزيدها لبسًا، وقد قدمنا له عِللاً غير هذه في الباب. وكذلك المبهم لا ينعت إلا بالأجناس لأنَّها تفسير له، والتفسير يكون بالجنس خاصة كما قُلنا في باب

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٨٧.

(٢) البيت لذي الرمة انظر: ديوانه: ٣٣٢.

التمييز، ولأن الإشارة تقع على ذاته، ولا يتناول مدحًا ولا ذمًّا فلم يتبعه المشتق نعتًا. ولا يجوز أيضًا أن ينعت بالمبهم إلا اسم علم تقول: مررتُ بزيد هذا. أي المشار إليه، وإنما امتنع أن يُنعت به غير العلم لأن المضمر -وإن كان أعرف- منه فلا ينعت أصلاً، ولأنه أعرف مما فيه الألف واللام ومن المُضاف فلم يتبعهما. ولا النكرة لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. ويتبع العلم صفة لا لأن العلم أعرف منه لوجوه يأتي ذكرها في باب المعرفة والنكرة إن شاء الله سبحانه.

ومن الممتنع؛ النعت بالعلم لعدم الاشتقاق، ولأنه أعرف الأسماء التي ينعت أو ينعت بها، ومتى اختل إعراب الأسماء أو العامل منها، لم يجز إتباع النعت على اللفظ، ولكن ينصب بتقدير فعل، أو يرفع بتقدير مبتدأ، وذلك نحو قولك: نفع زيدٌ عمرًا الظريفين والظريفان؛ أي: أعني الظريفين، أو هما الظريفان. وامتناع ذلك من قبل أن كل واحد من المفعولين له إعراب غير إعراب الآخر، ولا يكونان بأن يتبعه النعت على لفظه أحق من الآخر، فلم يتبع واحدًا منهما وعدل بِهِ إلى جهة جائزة، وهو القطع والإضمار، فقد عاد الجائز واجبًا، أعني: القطع، والواجب ممتنعًا، أعني: الإتباع، وهذا عجيب. وكذلك لو اختلف العامل واتفق الإعراب لم يجز إتباع النعت على اللفظ وذلك نحو قولك: حييت من زيد إلى عمرو، ونزلت على بكر، ومررتُ بمحمد العاقلون أو العاقلين، بمعنى: أعني العاقلين، ولم يجز النعت، وإن أنفقت المنعوتات في الجر لأن عوامل الجر فيها مختلفة. والنعت معمول لعامل المنعوت فلم يكن عامل في هذا النعت أولى من عامل، ولا يجوز أن تعمل فيه كلها، لأن العمل لا يكون لعاملين ولا لأكثر، فافهم ذلك.

باب العطف

ولك فيه خمسة أسئلة: ما العطف؟ وكم أدواته؟ وعلى كم تنقسم؟ وما معانيها؟ وما أحكام المعطوف؟

فصل: أمَّا ما العطف؟ فهو رد آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول إن رفعًا فرفع، وإن نصبًا فنصب، وإن جرًّا فجر، وإن جزمًا فجزم، تقول: جاءني زيدٌ وعمرو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، ومررتُ بزيدٍ وعمرو، ولم يقم زيدٌ ويضرب عمرًا.

فصل: وأمَّا كم أدوات العطف؟ فهي عشر: الواو والفاء، وثم، وحتى، ولا، وليس، وبل، ولكن، وأم، وأو، وإمَّا مكررة مكسورة الهمزة.

فصل: وأمَّا على كم تنقسم؟ فهي تنقسم على أربعة أقسام: قسم واجبٌ يوجب الأول والثاني وهو الواو، والفاء، وثم، وحتى، فالأول المعطوف عليه، والثاني العطف، فإذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو، أوجبتَ المجيء لهما جميعًا، وكذلك إذا قلت: جاء زيدٌ فعمرو، وجاء زيدٌ ثم عمرو، وجاء القوم حتى زيدٌ، فتعطف اللفظ والمعنى. وقسم يوجب الأول دون الثاني وهي: لا وليس، تقول: جاء زيدٌ ليس عمرو، وجاء زيدٌ لا أبوه، فيوجب المجيء لزيد دُون عمرو، والأب. وقسم يوجب الثاني دون الأول، وهي: بل، ولكن، تقول: جاء زيدٌ بل عمرو. وما رأيتُ محمدًا لكن خالدًا، فتوجب للثاني. وقسم يوجب إما للأول، وإمّا للثاني: وهي أو، وأم، وإمَّا المكسورة المكررة، تقول: جاء زيدٌ أو وعمرو، وجاء إمّا زيد وإما عمرو، وتقول: أضربت زيدًا أم عمرًا، فتوجب الفعل لأحدهما وهو مجهول يتخصص بالجواب، إذا قال: بل زيدٌ، أو بل عمرو.

فصلٌ: وأمَّا معانيها فمختلفة كاختلافها؛ فمعنى الواو: الجمع بين الشيئين من غير ترتيب، تقول: جاءني زيدٌ وعمرو. ويحتمل مجيء زيد قبل عمرو، وعمرو قبل زيد، ومجيئهما معًا،وليس على الأول دليل، قال الله تعالى:﴿**وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدًا**﴾ [الأعراف: ١٧١]، وقال في موضع آخر: ﴿**وادخلوا الباب سجدًا وقولوا حطة**﴾ [البقرة: ٥٨] والمعنى واحد، واللفظ واحد، والقصة واحدة وقال تعالى: ﴿ **واسجدي واركعي**﴾ [آل عمران: ٤٣] فقدم السجود على الركوع في اللفظ، لأن الواو لا ترتب، قال الشاعر: (طويل)

بهاليـــل منهم جعفر وابن أمه   علي ومنهم أحمد التخـــير[(١)]

فلو كانت الواو مرتبة لقدم أحمد ثم عليًا ثم جعفرًا. ومعنى الفاء الجمع والترتيب من غير مهلة، نحو قولك: النار على القطن فحرق، فوقوعها أولاً، والحريق بعده بغير

---

(١) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، انظر ديوانه: ١٨١.

مهلة، قال الله تعالى: ﴿**أماته فأقبره**﴾ [عبس: ٢١]، ﴿**ثم إذا شاء أنشره**﴾ [عبس: ٢٢].

ومعنى ثم الجمع، والترتيب، والمهلة، تقول: خلق الله آدم، ثم محمدًا، فقد اجتمعا في الخلق، وترتبا في المدة فكان آدم أولاً، ومحمدًا آخرًا، وبينهما مهلة طويلة. ومعنى حتى كمعنى الواو في العطف، ولها فيه ثلاث شرائط: لا يعطف بها إلا بعد جمع، ولا يكون المعطوف إلا من جنس المعطوف عليه، ويكون قليلاً على كثير. ومعنى العدل عن الواو إلى حتى للتحقير أو التعظيم، تقول: جاء القوم حتى الأمير، فيكون أفخم من قولك: والأمير، ومثله: راح الحاج حتى المشاة، فالأمير والمشاة جنس القوم، والحاج جمع، والمشاة قليل عطف على كثير، فقلت: حتى الأمير تعظيمًا له، وحتى المشاة تحقيرًا لهم، ولو قلت: جاء الأمير حتى القوم، أو جاء السفر حتى الجمل. لم يجز ذلك.

ومعنى ليس ولا: النفي؛ إلا أنهما لا يكونان إلا بعد الإيجاب، تقول: جاء زيد لا عمرو، ومررت بأخيك ليس زيد، ولو قلت: ما جاء زيد لا عمرو، لم يكن للكلام معنى. ومعنى بل: الإضراب عن الأول. والإيجاب للثاني. نحو قولك: ما جاء زيد بل عمرو، ولو قلت: جاء زيد بل عمرو، كان الكلام بدل غلط. ومعنى لكن: الاستدراك بعد الجحد، نحو قولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، ولا يكون الكلام قبلها موجبًا، لو قلت: جاءني زيد لكن عمرو. لم يكن للكلام معنى إلا أن تجيء بكلام تام، فتقول لكن عمرو وقعد عني. فيكون لكن حرف ابتداء لا حرف عطف. ومعنى أم: الاستفهام، وهي تكون متصلة ومنقطة.

فللمتصلة ثلاث شرائط: تأتي معادلة لهمزة الاستفهام. نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والثانية أن تكون مقدرة بأي، فإذا قال: أعندك زيدٌ أم عمرو؟ فالمعنى أيُّهما عندك، والثالثة: أن يكون جوابها معينًا، لأنه لا يستفهم بِهَا إلا من قد صح عنده العلم بأحد الشيئين، تقول: أخاك أزيد، أم عمرو؟ فيقول المُجيب: زيدٌ، أو يقول: عمرو، أو يدخل بل فيقول: بل زيد. ولو قُلت: أعندك زيدٌ أم عمرو؟ فقال: نعم أو لا، لَم يكن مُجيبًا بشيء. والمنقطعة هي التي لا يكون لا بعد استفهام فلا تقتضي تعيين شخص، وتكون بمعنى بل، مثل قولهم: إنَّها لا بل أم شاء المعنى بل أهي شاء، فتقول: نعم، أو تقول: لا، ويكون الكلام معها مُنقطعًا مِمَّا قبلها، قال الله تعالى:

﴿أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين ﴾[الزخرف: ٥٢] أراد أنا خيرٌ من هذا. وقال الأخطل: (كامل)

غرتك عينك أم رأيت بواسطٍ غَلَس الظلام من الرَّباب خيالاً(١)

ومعنى أو الشك تارة، والإباحة تارة، والتخيير تارة، والإبهام تارة. مثال الشك قولك: رأيتُ شخصًا رجلاً وامرأة، ومثال التخيير: كل السمك أو اشرب اللبن. وخذ السلعة أو الدينار، فله أن يفعل واحدًا، وعليه أن يترك الآخر. وأكثر ما يكون ذلك في الأوامر. مثال الإباحة: سافر برًّا أو بحرًا، وتعلم نحوًا أو فقهًا. ومثال الإبهام، قولك: بيتي في الكوفة، أو في البصرة، وقد علمت أين بيتك منهما، وإنما أردت الإبهام ومثله: في يدي دينار أو درهم، قال لبيد بن ربيعة: (كامل)

تمنى ابنتاي أن يعيش أبُوهما وهل أنا إلا مِنْ ربيعة أو مُضر(٢)

وقد علم أنَّه مِنْ ربيعة لكن أبهم. فإذا وقعت أو بعد استفهام، مثل: أخوك زيدٌ أو عمرو؟. كان الجواب مبهمًا بنعم أو لا؛ لأن معنى السؤال: أخوك أحد اثنين زيدٌ أو عمرو، فتقول: نعم، أو تقول: لا. ومعنى إمَّا كمعنى أو في الشك، والتخيير، والإبهام إلا أن الشك معها والتخيير والإباحة والإبهام ينبني عليه الكلام من أول وهلة، تقول: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو إذا كنت شاكًّا، وقال الله تعالى في التخيير: ﴿ **إمَّا شاكرًا وإمَّا كفورًا** ﴾[الإنسان: ٣]، وقال في الإبهام:﴿ **إمَّا العذاب وإمَّا الساعة** ﴾ [مريم: ٧٥]، وقال تعالى في الإباحة:﴿ **إمَّا أن تعذب وإمَّا أن تتخذ فيهم حُسنًا**﴾ [الكهف: ٨٦]. ولا تكون إمَّا إلاَّ مكسورة مكررة، والمحققون لا يجعلونها عاطفة لتكرارها مع الأول والثاني، وحرف العطف لا يكون معها جميعًا، ويكون العطف للواو قبلها، ودخلت لتأكيد الشك أو الإباحة أو التخيير أو الإبهام، وإنَّما يُمنع من ذلك أن الواو يجمع بين شيئين، وهذه الواو غير جامعة، والعطف بإمَّا أولى. والله أعلم.

فصل: وأمَّا أحكام المعطوف فثلاثة أقسام: واجبٌ، وجائزٌ، وممتنعٌ. فالواجب: أن يكون العطف في غالب أحواله تابعًا للمعطوف عليه في تسعة أشياء: في اسميته،

---

(١) انظر: ديوانه: ٤١.

(٢) انظر: ديوانه: ٢١٣.

مثل: رأيت زيدًا وعمرًا، وفعليته، مثل: قام زيدٌ وقعدَ عمرو، وحرفيته، مثل: حييت من زيدٍ ومن عمرو، قال الله تعالى:﴿ **ومن حولكم من الأعراب مُنافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق** ﴾[التوبة: ١٠١]، ورفعه، مثل: جاء زيدٌ وعمرو، ونصبه، مثل: رأيت زيدًا وعمرًا، وجره، مثل: مررت بزيدٍ وعمرو، وجزمه، مثل: لم يقل ويقم، قال الله تعالى:﴿ **يُضاعف له العذاب يوم القيامة ويخْلُد فيه مُهانًا** ﴾ [الفرقان: ٦٩]، ومضيه -أعني الفعل- مثل: قام وقعد، واستقباله، مثل: يقوم ويقعد. فمن الأسماء ما يجب العطف على لفظه، مثل: ما تقدم تمثيله، ومنها ما يجب العطف على موضعه دون لفظه، وذلك أربعة أنواع، وهي: ما لا ينصرف في الجر، وجمع المؤنث السالم في النصب، والأسماء المنقوصة في الرفع والجر، وجميع المبنيات التي حركتها صريحة في البناء، مثال ذلك على الترتيب: مررتُ بإبراهيم وزيد، ورأيتُ المسلماتِ وعمرًا، وجاءني قاضٍ وفقيهٌ. ورأيتُ هؤلاء وأخاك.

ومنها ما يعطف على لفظه وموضعه وذلك ثمانية أنواع، وهي: نداء المفرد، مثل: يا زيدُ والرجل، قال الشاعر: (وافر)

ألا يا زيدُ والضَّحاكُ سِيرا فقد جاوزتما خَمْرَ الطريق

وإضافة المصدر، مثل: عجبتُ من ضرب زيدٍ وعمرٌو، وعمرٍو خالدًا. وإضافة اسم الفاعل، مثل: هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو، وعمرًا غدًا. والتركيب مع لا مثل:، لا رجلَ وامرأةً، وامرأةٌ عندك. واسم إنّ، مثل: إن زيدًا وعمرًا وعمرو قائم.

قال الشاعر: (طويل)

فإني وقيّار بِهَا لغريب

وخبر ليس وما مع الياء، قال الشاعر: (وافر)

فلسنا بالجبال ولا الحَدِيدَا(١)

يروى بنصب الحديد على موضع البناء، وجره على اللفظ.

والمفعول المجرور مثل: شكرتُ لزيدٍ وعمرو، وعمرًا. وعلى موضع الفاء في

---

(١) انظر: الجمل للزجاجي: ٦٨.

الجوابات: قم فأقوم معك، وأحسنْ وأحسنَ إليك، ومثله:﴿ **فأصَّدق وأكن من الصالحين** ﴾[المنافقون: ١٠]، ويجوز في غير القرآن، ويكون على موضع حرف الجر الزائد مع المبتدأ والفاعل، مثل: ما في الدار من رجل وامرأةٍ، وامرأةٌ، وما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ وامرأةٌ، وكفى بالله ورسولُه شهيدًا. وقد قيل إن العطف بالرفع على اسم إن لا يجوز إلا أن يكون مضمرًا، وليس في ذلك حجة واضحة، ولا له وجه من التخريج، قال الله تعالى: ﴿**إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى** ﴾[الحج: ١٧].

وأمَّا الجائز فإنه يجوز عطف المعرفة على المعرفة، نحو: رأيت زيدًا وعمرًا، والنكرة على النكرة، مثل: مررتُ برجلٍ وغُلامٍ، والمعرفة على النكرة، مثل: جاءني رجل وأخوه، والنكرة على المعرفة، مثل: هذا زيدٌ ورجلٌ قائمان، والظاهرة وهو جميع ما مُثِّل. والمضمر على المُضمر، مثل: رأيتك وإيَّاه، قال الله تعالى:﴿ **لو شئت أهلكتهم من قبل وإيَّاي** ﴾[الأعراف: ١٥٥]. والمضمر على الظاهر مثل: جاءني زيدٌ وأنت، ورأيتُ زيدًا وإيَّاك، ومررتُ بزيدٍ وبك. وتعيد الجار والظاهر على المضمر، مثل: رأيتك وزيدًا، فإذا عطفتَ على المضمر المرفوع المتصل ولم يطل الكلام، أكدته بمضمر منفصل، مثل: جئت أنت وزيدٌ، قال الله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾[البقرة: ٣٥]، فإن كان الكلام سد مسدَّ التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ **ما أشركنا ولا آباؤنا** ﴾[الأنعام: ١٤٨] فطوله بلا، وكذلك إذا أردت العطف على المضمر المجرور وجب إعادة الجار، مثل: مررتُ بِهِ وبزيدٍ، وقال الله تعالى:﴿ **عليك وعلى أمم ممَّن معك** ﴾[هود: ٤٨]. فإن حذفت الجار وعطفته منصوبًا على الموضع، تقول: مررتُ به وزيدًا. قال الله تعالى:﴿ **إنَّا منجوك وأهلك** ﴾[النساء: ١]، وكل مجرور ظاهر أو مضمر يجوز أن تعطف على موضعه بالنصب غالبًا، مثل: مررتُ بزيد وعمرًا. وقلنا: غالبًا احترازًا من نحو قولهم: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ ولا امرأةٌ، وما في الدار من أحدٍ ولا حمَارٍ ولا حمارٌ، وكفى بالله ورسولُه شهيدًا.

ويجوز عطف اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال على فعل الحال، وعطف فعل الحال عليه، وعطف الفعل الماضي على المستقبل إذا كان معه لم، وعطف المستقبل على الماضي في الشرط، مثال عطف اسم الفاعل: أنت تقوم وذاهب، قال الشاعر: (رجز)

باتَ يُغشيها بعضبٍ باترٍ يَقصدُ في أسواقها وجائرُ(١)

فعطف جائرًا وهو اسم فاعل على يقصد -وهو فعل-؛ لأن التقدير: يقصد ويجور ومثله لأبي الأسود الدؤلي: (طويل)

كساكَ ولم تستكسه فحمدتَهُ أخٌ لك يُعطيك الجزيلَ وشَاكِرُ(٢)

وعطف شاكرًا على يعطيك. ومثال عطف الفعل على اسم الفاعل: أنت قائمٌ ويذهب، قال الشاعر: (طويل)

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب مِنْهُ صَاحِبي بقؤول(٣)

تقديره: ليس نافعًا لي، ومغضبًا صاحبي مني. ومثال عطف الماضي، قوله تعالى: ﴿**ألم يجعل كيدهم في تضليل * وأرسل عليهم** ﴾[الفيل: ٢، ٣]؛ لأن لَمْ تصيره بمعنى المُضي، فجاز أن تعطف أرسل عَلَى يجعل. ومثال عطف المستقبل، قولك: إن أتيتني وتُحسن إليَّ أحسن إليك، لأن الشرط يصيره بمعنى الاستقبال. وقُلنا: في غالب أحواله احترازًا من هذه العطوف، ومن العطف على الموضع، وما أشبه ذلك.

ومن الجائز العطف على أن المصدرية وصلتها على الموضع؛ نحو قولك: أعجبني أن تأكل وشربك، وكرهتُ أن تقوم وقعودك، وعجبتُ من أن تضحك وبكائك، والتقدير: أعجبني أكلك وشربك وكذلك الباقي. ويجوز تقديم العطف على المعطوف إذا كان معتمدًا نحو قولك: جاء وزيدٌ عمرو، ورأيتُ وأخاك محمدًا، قال الشاعر: (وافر)

ألا يا نخلة من ذات عِرق عَلَيْك ورحمةُ الله السلام(٤)

فقدم الرحمة مع عليك مُعتمدًا على السلام المتأخر اعتماد الخبر على مبتدأه، وذلك جائزٌ من غير ضرورة في النظم والنثر. وإذا كان مفعول الظن وأخواته الأول اسمين قد عُطِفَ أحدهما على الآخر. مثل: ظننتُ زيدًا وعمرًا قائمين، جاز توسيط المفعول الثاني بينهُما، قال البعيث:

---

(١) انظر: اللسان مادة (كهل) ١٤/١٢٠ دون نسبة .

(٢) البيت غير موجود في ديوانه .

(٣) البيت لكعب الغنوي، انظر: الكتاب: ١/٤٢٦.

(٤) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي: ٢/٨٠٥، ولم يعرف قائله.

وجدتُ أباهَا رائضيها وأمَّها فأعطيتُ فِيهَا الحُكم حَتَّى حَويتها[١]

ويجوز إقامة الفاء مقام الواو فتأتي غير مرتبة، قال امرؤ القيس: (طويل)

فتوضح فالمقراة لم يعفُ رسمُهَا بسقط اللِّوى بَيْنَ الدَّخول فَحومَلِ[٢]

وأمَّا الممتنع: فعطف الاسم على الفعل إلا اسم الفاعل، وعطفُ البيان على الاسم سوى فعل الحال على اسم الفاعل، وعطف الماضي على المستقبل، والمستقبل على الماضي في غير النفي، والشرط، وعطف المجرور الظاهر على المضمر بغير إعادة الجار، وكذلك المضمر على المضمر؛ في مثل: مررتُ بك وبه، والعطف على المضمر المرفوع المتصل قبل أن تؤكده بمنفصل، وعطف المرفوع على المنصوب، والمجرور والمنصوب على المرفوع والمجرور، والمجرور على المرفوع والمنصوب سِوى ما استثنيناهُ في الأحكام الجائزة في جميع ذلك. ويمتنع أيضًا تقديم العطف إذا لم يعتمد، نحو قولك: وعمرو جاء زيدٌ.

فصل: في عطف البيان. وعطف البيان يلحق بِهذا الباب؛ وهو: تبيين الأسماء بالكُنَى، والكُنَى بالأسماء، مثل: جاءني زيدٌ أبو القاسم، ورأيتُ أبا القاسم زيدًا.

والفرق بينه وبين عطف النسق من وجهين، أحدُهما: أنَّه نفس المعطوف عليه، كأنك عطفت على الأول؛ فبينته بالثاني. والوجه الآخر: أنَّه يكون بغير حرف عطف. والفرق بينه وبين النعت أنه يكون بغير المشتق.

والفرق بينه وبين البدل: أنَّه لا يقوم مقام ما عطف عليه كما يقوم البدل مقام المبدل منه في قول بعضهم.

والفرق بينه وبين التوكيد: أنَّ التوكيد إعادة لفظ أو معنى، وليس كذلك عطف البيان لأنه لا يأتي بلفظ الأول، ولا بمعناهُ، ومنه قولهم: يا أخوينا زيدًا وعمرًا، فلو أردت بزيدٍ وعمرو البدل لم يجز نصبهما، لأنَّك لا تقول يا زيدًا ويا عمرًا فافهم ذلك.

---

(١) هو خداشر بن بشر، من بني مجاشع. انظر: الشعر والشعراء: ٤٩٧.

(٢) انظر: ديوانه: ٨ .

بَابُ التَّوكِيدِ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما التوكيد؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما التوكيد؟ فهو تحقيق المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى.

فالتوكيد بإعادة اللفظ يتبع الاسم، والفعل، والحرف، وهو أن تعيد لفظ المُؤكد بعينه نحو قولك: هذا زيدٌ زيدٌ، وأنت أنت الذي فعلت الفعل. وتقول عند العجلة: قُم قم الساعة الساعة، وامض سريعًا سريعًا. ويقول القائل: أفعل كذا فتقول: قد قَد، أو لا لا. ومن شواهد ذلك قول الشاعر: (متقارب)

كُلُّ من شادَ مفخرًا فليشده ... هكذا هكذا وإلا فلا ولا[(١)]

ومثله: أنت أنت الصّيف واللّبَنُ. ومثله: واجعل جوابِي إنَّ إنَّ إنَّه؛ أي: نَعم نَعم نَعم، ومثله: (وافر)

أبوكَ أبوكَ أربَدُ غيرَ شكٍّ ... أحلّك في المَخازِي حَيْثُ حَلاّ[(٢)]

وقال القَطَامِي:

إذا التيارُ ذو العَضَلاتِ قالوا ... إليك إليك ضَاقَ بِهَا ذرعَا[(٣)]

ولا بأس في شيء قُلتُه: (كامل)

ووعدتني وعدًا سَداهُ نَعمْ نَعمْ ... سِحرًا ولُحمَتُهُ الخفية لا لا

وربما جاء توكيد اللفظ بلفظ تابع للأول، وليس به فيؤتى بِهِ زيادة في البيان أو تحسينًا للفظ، ولم يكن هناك لبس. فالذي يجيء زيادة في البيان نحو قولك: أصابنا مطرٌ مِنَ السماء، وطلع علينا نيلٌ من الأرض. قال الله تعالى: ﴿**فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ**﴾ [النحل: ٢٦]، وقال: ﴿**وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ**﴾ [الأنعام: ٣٨] وقد علم المُخاطب أنَّ المطر لا يكون إلا من السماء، والنيل من الأرض، وأنَّ السقف لا يخر إلا مِنْ فوق، والطائر لا يطيرُ بغير جناحين، ولكن أريد بذلك المبالغة والذي يَجيء

---

(١) البيت للمتنبي انظر: ديوانه: ٣٠٨.

(٢) البيت نسب إلى جميل في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٥، ولكن البيت غير موجود في ديوان جميل .

(٣) انظر: ديوانه: ٤٠.

تحسينًا للفظ. قولهم: أنت في حلٍّ وبلٍّ. وزيدٌ جائعٌ نائعٌ، وعطشان نطشان، والثوبُ حَسَنٌ بسنٌ. وفلانٌ يكذبُ وينذبُ. وله الويل والأليلُ. كذلك ما أشبهه. ذكر ذلك كثير من اللغويين والنحويين: إنَّ هذه الألفاظ إنَّما تأتي اتباعًا لا معنى لها إلا التحسين وترصيع اللفظ بعضه ببعض، مُتجانسةً ومتوازنةً، وزعم آخرون منهم الأصمعي: إنَّ لكل واحد من هذه الألفاظ معنى، ويختص بِهِ غَير مَعْنَى الآخر. فمعنى حلٌّ وبلٌّ حلٌّ وسعُهُ، والنطشان الجائعُ، والنائعُ العطشان والبسن الناعم، والنذب التصرفُ في الكذب، والأليل الأنين. وقد قيل إن معنى التوكيد تقرير المعنى في النفس لإزالة الاحتمال واللبس وقيل لإزالة الشَّك والتبعيض، ومعاني هذه العبارات واحدة. وتفسير ذلك أنَّك لو قلت: جاء الأميرُ وصاح السلطان للناس الأمان. احتمل أن يكون جاء بعض مأموريه، وصاح بعضُ خدمه. فإذا قُلت: نَفسُهُ. زال اللبس، وكذلك لو قُلت: جاءتني تميمٌ من مرٍّ، شك السامع هل جاءك أكثرهم دُون أقلهم؟ وأكابرهم دون أصاغرهم، فإذا قلت جاءتني تميمٌ كلُها أو قضها وقضيضُها. وهذا اللفظ غريب زال الشك والتبعيض. فافهم ذلك.

فصلٌ: وأمَّا على كم ينقسم التوكيد؟ فهو ينقسم على ضربين: توكيد اللفظ. وتوكيد المعنى.

فتوكيد اللفظ: هو إعادة اللفظ المؤكد بعينه، أو لفظ يوازنُهُ للتحسين، أو يثنيه ويلاقيه مِن جِهَةِ المعنى للمُبالغة وقد مثل جميع ذلك. وتوكيد المعنى يكون بستة ألفاظ، وهي: نفسه، عينه، كله، أجمع، أكتع، أبصع، وهذه الستة أصلٌ ومحمولٌ على الأصل. فالأصل مِنها الأربعة الأول وهي: نفسه، وعينه، وكله، وأجمع. والمحمول أكتع، أبصع. وإنما قلنا: إنَّ الأربعة أصول لأنَّه يؤكد بِهَا مجتمعة ومفترقة تقول: جاءني زيدٌ نفسه. ورأيتُ أخاك عينه. وأمرت بقبض الدراهم كُلِّها. وخزن المال أجمع. وتقول: جاءني زيدٌ نفسه عينهُ وقبضتُ المال كله أجمع. فتجمع بين التوكيدين بغير حرف عطف. قال الله تعالى: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾ [الحجر: ٣٠] وتقول: هذه دراهمك أنفُسها أعيُنها، كُلُّها جَمعاء كتعاءُ بصعاءُ؛ قَالَ رسول الله ﷺ في عليٍّ –عليه السلام– : «**والله لئن أطعتموه واتبعتموهُ لتدخلنَّ الجنَّة أجمعونَ أكتعونَ أبْصَعُون**». وقلنا: إنَّ أكتع وأبصع محمولان على الأصل، وليسا بأصل. لأنَّه لا

يجوز التوكيد بِهما إلا بعد أجمع. أو قُلت: جاءني القوم أكتعون، أو أبصعون لم يجز ذلك لأنَّه لا يكون أكتع إلا تابعًا لأجمع وأبصع تابعًا لأكتع ولا يتبع هذه التواكيد المعنوية إلا المعارف خاصة دون النكرات والأفعال للحروف خلافًا للفظية. ولا تكون إلا معارف. وكلها تتعرف بالإضافة إلا أجمع، وأكتع وأبصع، وما تصرف منهن مثل، أجمعين وأكتعين، وأصبعين، وجمعاء وكتعاء، وبصعاء. أجمعين أكتعين أبصعين. وجمعاوين، وكتعاوين، بصعاوين جمع كتع، بصع. فإنَّ هذه كلها تعرف بقطعها عن الإضافة واختصاصها بتأكيد المعرفة. فتعريفها كتعريف قبل وبعد وقط وما أشبه ذلك.

فصل: وأما ما أحكام التوكيد؟ فكثيرة تنقسم ثلاثة أقسام: واجب وجائز وممتنع. فالواجب أن التأكيد يتبع المؤكد في تسعة أشياء: في رفعه ونصبه وجره غالبًا وتوحيده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وتعريفه مثال ذلك كله: جاءني الأميرُ نفسُه، ورأيتُ أخَاكَ عينَه. وأحطتُ بِعلمِك كلِّه. وقبضتُ المال أجمع أكتع أبصع. وشريتُ الدَّار جمعاء. وجاءني الزيدانِ كلاهُما. ورأيتُ إخوتك أجمعين. وجاءتني النساء جمع، ورأيتهنَّ جُمْعَ. ومررتُ بِهُنَّ جُمع يا فتى.

وأمَّا الجائز: فاتباع بعض التوكيد بعضًا بغير حرف عطف مثل: جاءني زيدٌ نفسه عَينُه.

ويجوز توكيد الأسماء الظاهرة كلها سِوى النكرات، وتوكيد المضمرات، والمبهمات على اختلاف أنواعها، وتوكيد ما يتبعض وما لا يتبعض بنفسه وعينه مثل: جاءني زيدٌ نفسُه عينُه، وقبضتُ المال نفسَه عينَه. فأمَّا كل وأجمع فلا يؤكد بِهما إلا ما يتبعض خاصة لو قلت: جاءني زيدٌ كلُّه أو أجمع لم يجز ذلك لأنه لا يمكن مجيء بعضه. فإن قلت: اشتريتُ المال كلَّه. جاز لأنك تشتري بعضه. وأكتع وأبصع في حكم أجمع ويجوز توكيد المُنادى المضموم بالفتح والضم نحو: قولك: يا تميم أجمعين وأجمعون. وتوكيد اسم إنَّ المكسورة بالنصب، والرفع نحو قولك: إنَّ زيدًا نفسه ونفسه قائمٌ. وتوكيد ما أضيف إليه المصدر بالجر على اللفظ والرفع إن كان فاعلاً، والنصب إن كان مفعولاً على الموضع مثل عجبتُ من ضرب زيدٍ نفسِه ونفسُه عمرًا. ومِنْ ضرب عمرو نفسِه ونفسُه زيدٌ. وتوكيد ما أضيفَ إليه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال بالجر على اللفظ والنصب على الموضع مثل: هذا

ضاربُ زيدٍ نفسِه ونفسُه عمرًا غدًا أو الساعة. ولجواز هذه الوجوه خاصة قُلنا في أول الفصل: غالبًا.

وأمَّا الممتنع: فتقديم التوكيد على المؤكد لأن معناهُ البيان فلا يتقدم المبين وإقامته مقامه؛ لأنه تخصيص له فلو اطرح المخصص لم يكن للتخصيص معنى يفهم، وعطف بعضه على بعض نحو: جاءني زيدٌ نفسه وعينُه لأن العطف والمعطوف شيئان مشتركان في اللفظ والمعنى أو في اللفظ دون المعنى والتوكيد والمؤكد شيء واحد. فلا يجوز عطف الشيء على نفسه.

ومن الممتنع توكيد ما لا يتبعض بكل وأجمع مثل: جاءني زيدٌ كله، أو خلق الله آدم أجمع، لأن معنى التوكيد إزالة الشك، والتبعيض والسامع لا يشك أن زيدًا لم يمكن مجيء بعضه. وأنّ آدم لا يكون خلقًا لخالقين أو لأكثر فتوكيد مثل هذا لا يزيده بيانًا، ولا يرفع عنه إشكالاً فلا معنى إذن. ويمتنع توكيد المرفوع بغير مرفوع وتوكيد المنصوب بغير منصوب والمجرور بغير مجرور. سوى ما استثنيناهُ في الأحكام الجائزة لأن التوكيد ليس فيه معنى مدح ولا ذم كالنعت فيقطع، ولا يجوز أن يختلف التوكيد والمؤكد شيء واحد. والشيء الواحد لا يكون مفردًا مجموعًا، ولا مؤنثًا مذكرًا، ويمتنعُ توكيد النكرة نحو قولك: أكلتُ رغيفًا كله؛ لأن النكرة لم يثبت لها عينٌ فتؤكد. ولأن التوكيد معرفة فلا يتبع النكرات ولا يجوز أن تؤكد بأكتع إلا بعد أجمع وأبصع بعد أكتع كما قدمنا. وقد تكون النفس، والعين، والكل أسماء غير توكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فمتى أضيف كِلاَ وكِلتَا إلى مضمر رفعتهما بالألف ونصبتهما وجررتهما بالياء كسائر الأسماء المبنيات نحو قولك: جاءني الرجلان كلاهُما، ورأيتُهما كليهما، ومررتُ بِهما كليهما. وجاءتني المرأتان كلتاهُما، ورأيتهما كلتيهما، ومررتُ بهما كلتيهما. ومَتَى أضفتهما إلى ظَاهر كان حُكمُها حُكم المقصور المُفرد في الإضافة تقول: جاءني كِلاَ الرجلين، ورأيتُ كلتا المرأتين. قال الله تعالى: ﴿جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ [الكهف: ٣٢]، ثم قال: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] لا يجوزُ غيرُهُ ومتى أكدت بأجمع وأكتع وأبصع، وجمعاء، كتعاء، بصعاء، وجمعَ، كُتع، وبُصع، فالثلاثة الأول للمذكر المفرد

والتي تليها للمؤنث المفرد. والثلاثة الآخر للمؤنث المجموع امتنع جرُّها وتنوينُها لأنَّها لا تتصرف لأن أجمع ونحوه معرفةٌ بوزن أفعل، وجمعاء ونحوها وجمع ونحوهن معارفٌ مؤنثات فلم يجز صرف شيء من ذلك لاجتماع العِلتين المانعتين من الصرف فافهم ذلك وبالله التوفيق.

بَـابُ البَـدَل

وفيه ثلاثة أسئلة: ما البدل؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما البدل؟ فهو: إعلام السامع لمجموعي الاسم من غير أن تنوي بالأول الطرح -عند سيبويه- روى ذلك أبو الحسن طاهر بن أحمد وعلّةُ ذلك أن معنى البدل البيان عند الجمع فلا يجوز أن يطرح المبين لأن السامع به منفردًا أغنى مِنه بالبدل منفردًا ولمن يكون البيان إذًا.

ولا يُقاس بالنعت الذي يقوم مقام المنعوت. لأنَّ النعت مشتقٌّ فيه معنى الفعل فقد علم أنه تابع لذات جامدة سواء أظهرت أو قدرت. والبدل جامد ليس فيه دليل من ذاته على أنه تابع لغيره. إذا كان المبدل منه ساقطًا. ومن الدليل على أنه لا يجوز اعتقاد طرح الأول أنك تقول: عجبتُ من ضرب زيدٍ أخوك عمرًا. وإنَّ زيدًا أخوك قائمٌ، وهذا ضاربٌ زيدًا أخاك. ويا أخوينا زيدًا وعمرًا أقبِلا. فقس عليه كل شيء أبدلته على الموضع لو نويتَ بالأول الطرح لأفسدتَ الإعراب وكان لحنًا صريحًا فاعرفه.

وقال المبرد: حقيقة البدل أن يُقام مقام المُبدل منه فيستقل التأليف. فإذا قلت: جاءني زيدٌ أخوك، جاز أن تقول: جاءني أخوك، ولعمري أنَّه يستقل التأليف غير أنه لا يدلُّ في هذا الكلام ولا دليل على البدل، ألا ترى أنه يقول: جاءني زيد. فيشك أي الزيدين جاءه، أأخوك أم غيره؟ فإذا قلت جاءني أخوك فيلتبس عليك أي إخوتك أزيدٌ أم غيرهُ مِن إخوتك؟ فإذا قال جاءني زيدٌ أخوك وأتى لمجموعي الاسم زال اللبس وتبين المعنى، وتخصص من غيره، فالأول أجود القولين فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم البدل؟ فهو ينقسم على أربعة أقسام:

بدل الشيء من الشيء وهُما لعين واحدة نحو قولك: جاءني زيدٌ أخوك. فزيدٌ فاعلٌ والأخ بدل منه. قال الله تعالى: **﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ**

﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٦، ٧] هذه العبارة الصحيحة.

فأمَّا قولهم: بدل الكل من الكل، فكلام مُختل. معناهُ بدل الشيء من نفسه. فتجعل البدل والمبدل منه شيئًا واحدًا. وهذا الاعتلال يقوي مذهب المبرد مِن حيثُ كانت الشريعة لا تقضي باستعمال البدل إلا عند عدم المُبدل منه. قال الشاعر في بدل الشيء من الشيء وهُما لعينٍ واحدة: (طويل)

لَحَا الله قيسًا قيسَ عَيلانِ إنَّها أضاعت ثُغُورَ المسلمين وذَلَّتِ[1]

وتروى وَوَلَّت.

الثاني: بدلُ البعض من الكُل على جهة التخصص نحو قولك: ضربتُ زيدًا رأسه، وقطعتُ اللص يده قال الله تعالى: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وقال: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، ومثله: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] فالبعض في هذا كله بدل من الكل. ولو قلت: هذا بدل الشيء من الشيء وهو بعضه لكانت عبارة جيدة.

الثالث: بدل الاشتمال نحو قولك: نفعني عبدُ الله عِلمُه، وأعجبتني الجارية حسنُها، وعرفتُ أخاك خبرَه. وعجبتُ من زيدٍ أمرَه. قال الله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] في قراءة بعضهم وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] تقديره: ما أنساني الحق أن أذكره إلا الشيطان. وقال الأعشى[2]: (طويل)

لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسأَمُ سَائِمُ

وَقِيلَ لَهُ بَدل اشتمال لأن المعنى يَشتَمِلُ عَلَى البدلِ وَالمُبدلِ مِنْهُ، جَمِيعًا ومِنْهُم مَنْ يُسمى هذا البدل بَدل المصدر مِنَ الاسمِ. والعبارة الأوّلى أجودُ لأنّهُ يكونُ بغيرِ

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص أخي مروان بن الحكم، انظر: مجالس ثعلب القسم الثاني: ٣٤٧ .

(٢) انظر: ديوانه: ٧٧.

المصدرِ نحو قولك: كَانَ زَيدٌ مَالُه كَثيراً، وَأصبحَ أخوكَ وجهُهُ حَسناً، قَالَ اللهُ عَزّ وجلّ: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ..﴾ [البروج: ٤، ٥] إلاّ أنّه أكثر مَا يكونُ بالمصادر وَمنْهُ قول الشَاعر:

عليك سَلاُم الله قيسَ بن عاصمٍ ورحمتُهُ مَا شاءَ أنْ يترحما

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحدٍ ولكنَّه بُنْيان قَوْمٍ تَهَدَّمَا(١)

والرابع: بدلُ الغَلَط، ولا يكون إلا في المحاورات دُونَ القرآن الكريم. والكلام الفصيح، وذلك نحو قولك: جاءني زيدٌ عمرو، مررتُ بأخيك أبيك كأنَّك أردتَ أن تقول: جاءني عمرو ومررتُ بأبيك، ثم غلطتَ على زيدٍ، والأخ فذكرتهما. وأبدلتَ عمرًا والأب منهما والأجود أن تجيء ببل لأن معناها الإضراب عن الأول والإيجاب الثاني، تقول: جاءني زيدٌ بل عمرو. والعامة تزيدُ ذلك فسادًا بإدخال همزة بين البدل والمبدل منه فتقول: جاءني زيدٌ أعمرو، وربما قالوا: جاءني زيدٌ أقول عمرو. وليس على هذا شاهد من شعر ولا قرآن. فإن كان بدلاً من المعنى دون اللفظ كان النداء والالتفاتُ والعرب تغشاهُ ومنهم من يستحسنه قال الهُذلي: (طويل)

حَمِدتُ إلهي بعدَ عُروةَ إذْ نَجَا خِراشٌ وبعضُ الشرِّ أهونُ مــن بعضِ

ووالله لاَ أنسى قَتِيــلاً رزيتهُ بِجَانب قَوسي ما مشيتُ على الأرضِ(٢)

ثم قال ملتفتًا لينقض المعنى الأول:

بَلَى إنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّمَا يُوَكَّلُ بالأدنَى وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

فانظره يقسم بالله لا ينسى أخاه حتى قال بلا ينساه. لأن الكلوم قد تعفو أي تبرأ وقد ينسى الآخر الأول. وقد استحسن يوكل بالأدنى وإن جلَّ ما يمضي، حتى قيل: إنَّه أشعر نصف بيت قالته العرب. ولا يجوز مثل هذا البدل من الله تعالى لأنه بدأ واستحسن ضده وهو قول هشام أخي ذي الرمة: (طويل)

---

(١) البيتان نسبهما ابن قُتيبة إلى عبدة بن الطيب في الشعر والشعراء: ٧٢٨.

(٢) البيتان لأبي خراش الهذلي، وهو خُويلد بن مُرة، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٦٤٤.

تعزَّيتُ عَن أوفَى بِغيلانَ بَعَدَهُ عَزَاءً وجفنُ العَيْنِ بالدَّمْعِ مُترَعُ
فَلَمْ يُنسِ أوفَى المصيباتُ بعدهُ ولكن نُكأ القَرحِ بالقَرْحِ أوْجَعُ(١)

وهذا ينبهك على عظم العربية من حيث كانت العرب تُحسن بألفاظها العذبة وعباراتها الرطبة الشيء وضده فتحسنان جميعًا.

فصل: وأمَّا ما أحكام البدل؟ فكثير ينقسم على ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أن يكون البدل تابعًا للمبدل منه في تسعة أشياء: في رفعِهِ، ونصبه، وجرِّه، وجَزْمِهِ، وتذكيره، وتأنيثه وتوحيده، وتثنيته، وجمعه، غالبًا مثال ذلك كله: جاءني زيدٌ أخوك، ورأيتُ عمرًا أباك. ومررتُ ببكر عمّك. ومن يأتني يقصدني أكرمهُ. وهذه دعدٌ أختك والهندان أختاك، والفواطم نسوتُك. ولا يكون إلا بالجامد خلافًا للنعت.

وأمَّا الجائز: فبدل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود * النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. وبدل النكرة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ: ٣١]، وبدل المعرفة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. وبدل النكرة الموصوفة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، ويجوز بدلُ الظاهر من الظاهر نحو ما قدمنا، وبدل المُضمر مِنَ المضمر نحو: رأيته إيَّاه، وبدل المضمر مِن الظاهر نحو: رأيتُ زيدًا إيَّاه. وبدل الظاهر من المضمر نحو: مررتُ بِهِ زيدٍ، وأعطيته المسكين درهمًا. قال الله تعالى: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وقال: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، وقال الفرزدق:

أقُولُ لِعَبْدِ الله لمَا سِقاؤُنَا وَنحنُ بِوادي عَبْدِ شَمسٍ وهَاشِمِ
عَلَ حالةٍ لَو أنَّ في القومِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ما جَادَ بالماءِ حَاتِمِ(١)

---

(١) البيتان نسبتهما إلى مسعود أخي ذي الرمة، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٥٢٨.

فأبدل حاتمًا مِن الهاء في جُودِهِ. ومثله: (طويل)

وقالوا تعرفها المنازل من مِنىً وَمَا كُلُّ مَن وافَى مِنىً أنا عارفُ(٢)

ويجوز في بدل الاشتمال خاصة أن تأتي ببدلين وثلاثة وأربعة، وأكثر نحو قولك: زيدٌ أخوه عبدُه جارُهُ مالُهُ كثير. ويجوزُ بدَلُ الفعل من الفعل إذا كان في الثاني معنى الأول كقول الله تعالى: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ**﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، قال الشاعر: (طويل)

مَتَى تأتِنا تلمم بِنَا في دِيارِنَا تَجدْ حَطَبًا جزلاً ونارًا تأجّجَا(٣)

ويجوز حملُ البدل على الموضع وعلى اللفظ نحو قولك: عجبتُ من قيام زيدٍ أخوك وأخيك. وهذا ضاربٌ زيدٍ أخيك وأخاك.

ويجوز عطف بعض الأبدال على بعض نحو قولك: رأيتُ ثلاثة زيدًا وعمرًا وخالدًا. قال الشاعر: (طويل)

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَى فِيها الزمانُ فَشَلَّتِ(٤)

ومثله: مررتُ بِمتاعك بعضه مطروحًا وبعضه مجموعًا، وسقيتُ إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها، وكبارها أسوأ من سقي صغارها، ويجوز بدل الحرف من الحروف في الأجوبة قال الشاعر: (بسيط)

لو كُنتُ مِن مَازنٍ لَمْ تستبحْ إبلي بَنُو اللقيطة من ذُهلِ بنْ شيبـــانا

إذًا لقـــام بِنصري معشرٌ خُشـــنٌ عِنْدَ الحفيظة إن ذو لـــوثةٍ لاَنَا(٥)

فأبدل مِنْ لَم تستبح إذن لَقَامَ بنصري. ويجوز في بدل الاشتمال وبدل البعض إبدال المفرد من الجمع، والجمع من المفرد، والمذكر من المؤنث، والمؤنث من

(١) انظر: ديوانه: ٢٩٧.
(٢) البيت لمزاحم العقيلي انظر: الكتاب: ١/٣٦، ٧٣.
(٣) البيت لعبد الله بن الحر انظر: الكتاب: ١/٤٤٦.
(٤) البيت هو لكثير عزة، انظر: ديوانه: ٩٩.
(٥) البيتان لقُريط بن أنيف في شرح الحماسة للمرزوقي لرجل من بلْعَنْبَر: ١/٢٣، ١٢٢١،٢٥.

المذكر، مثال الأول قال الشاعر: (وافر)

فكَرَّت تبتغيه فصادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا[(١)]

ومثال الثاني: نفعني إخوتك إحسانهم، ومثال الثالث: أعجبتني الجارية حسنها. ومثال الرابع: أعجبني زيدٌ سجيته، ولذلك قُلنا: غالبًا ومثله في بدل البعض: ضربتُ زيدًا يدهُ، وقطعتُ يده أصابعها.

وأمَّا الممتنع: فتقديم البدل على المُبدل منه وإبدال المرفوع من غير المرفوع، والمنصوب من غير المنصوب، والمجرور من غير المجرور سوى المستثنى من ذلك في الأحكام الواجبة والجائزة. ويمتنع إبدال المؤنث من المُذكر، والمذكر من المؤنث ما لَمْ يكن جزءاً مِن المُبدل منه، ومشتملاً عليه نحو: قطعتُ زيدًا يده. وإبدال المفرد من الجمع والجمع من المفرد، وكذلك ما أشبهه في بدل الكل ويمتنع أيضًا البدل من ياء النفس. وضمير الفاعل والمتكلم والمخاطب المرفوع مثل: ضربني، وقمتُ أنا وأنت؛ لأن معنى البدل البيان والبدل منها يزيدها إشكالاً وكذلك ما أشبهه فقس على ذلك موفقًا إن شاء الله سبحانه.

وربما جاز بدل البعض والاشتمال من هذه الضمائر دون الكل وهو ضعيف.

انقضى الكتاب الثاني ويتلوه كتابُ الفروع، والحمدُ لله عَلَى نِعَمِهِ وأفضالِهِ وصلواته على محمدٍ خاتم أنبيائهِ وسَلامَه.

(١) البيت للقطامي انظر: ديوانه: ٤١.

كِتَابُ الفُروع

وهو يشتمل على ذكر ما لا ينصرف. وذكر النسب، والتصغير، والعدد والتاريخ والمعرفة والنكرة، والمفعول المحمول على اللفظ، وتأكيد الفعل المعتل مع الضمير واستعمال الفعل المضاعف، واشتغال الفعل عَن المفعول بضميره، وإعمال الفعلين، وباب المعاني، وما يتفرع منه مثل: الخبر والاستخبار، والأمر والنهي، وباب أسماء الأفعال، والأسماء النواقص، وعلل البناء والإعراب، وذكر التنوين والوقف، وباب الألقاب، وباب الحكاية، وأصول الممدود والمقصور، وما يتفرع مِنْهَا وستَرى ذلك أبوابًا مبوبة على الترتيب إن شاء الله سبحانه، وبالله التوفيق والحمدُ لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي وآله الطاهرين وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام أبو الحسن -رضي الله عنه-:

بَاب مَا لاَ يَنْصَرِف

ولك فيه خمسة أسئلة، وهي: كم الأسماء التي لا تنصرف؟ ولم مُنعَتْ من الصرف؟ وكم العلل المانعة من الصرف؟ وعلى كم ينقسم ما لا ينصرف؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا كم الأسماء التي لا تنصرف فهي اثنا عَشَر نوعًا: مِنْهَا نوعٌ أوَّل يكون معرفة أعجميًا فيمنعه مِن الصرف التعريف والعُجمة وذلك نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وجبرائيل، وميكائيل، وما أشبه ذلك.

ومنها نوعٌ ثان يكون معرفة بوزن الفعل فيمنعه التعريف والوزن. وذلك مثل: أحمد وأسعد، وما أشبهه ما في أوله ألف زائدة كألف المضارعة ويزيد ويشكر مما في أوله الياء. وتغلب وتلشم مما في أوله التاء. وكذلك لو سميت بما في أوله نونٌ زائدة مثل: نضرب، ونخرج، وما أشبهه مِن أوزان الفعل المُستقبل على جميع أحواله. فأمَّا الفعل الماضي فلا اعتبار به لأن وزنه شبيه بأوزان الأسماء فلذلك انصرف ألا ترى أن ضرب بوزن حبل، وظرف بوزن عضد. وعلم بوزن كتف. وقرمط بوزن جعفر، إلا ما سمي بوزن الفعل الذي لما لَم يُسم فاعله، فإنَّه لا ينصرف في الغالب مثل: ضرب وضُورب، واحترازًا من المعتل الثلاثي والمضاعف فإنَّهُما ينصرفان لأن لهما في

الأسماء مثالاً وذلك نحو: قيل، وبيع، ومر، وسُرّ، مثلهما: فيل، وديك، وبُرَّ، وكر.

ومنها نوعٌ ثالث: يكون معرفة مؤنثًا بعلامة معه وغير علامة.

فالذي بِعلامةٍ مثل: طلحة، وفاطمة، وما أشبه ذلك مما في آخره تاء التأنيث لمذكر كان أو لمؤنث.

والذي بغير علامة مثل سُعاد وزينب وجميع ما سُمي به المؤنث للعلمية إذا كان رُباعيًا فما فوقه، أو ثلاثيًا وسطه متحرك مثل: سقر، قال تعالى: ﴿**سَأُصْلِيهِ سَقَرَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ**﴾ [المدثر: ٢٦، ٢٧]. وقدم اسم امرأة. فأمَّا الثلاثي ساكن الوسط مثل: هند، ودعد، حمل، ففيه لغتان منهم من يصرفه لخفته. ومنهم من لا يصرفه لاجتماع العلتين فيه. فالأول أكثر والثاني أقيس قال الشاعر فجمع بين اللغتين: (منسرح)

لَمْ تَتَلفّع بِفضلِ مئزَرِهَا دعدٌ ولَم تُغذَ دعدُ بالعُلَبِ(١)

ومنها نوعٌ رابعٌ يكون معرفة معدولاً من فاعل إلى فعل فيمنعه التعريف والعدل وذلك مثل عمر وقُتم، وزفر. مما لا يجوز دخول الألف واللام فيه فأمّا نغر، وصُرد، وجُعل، من الآحاد، وحفر وغُرفٌ وظلم مِنَ الجُموع فليس بمعدول من شيء فينصرف ويجوز أن تقول فِيه الجعل والحفر.

ومنها نوعٌ خامس يكون معرفة قد زِيدَ في آخره ألف ونون ليسا من أصله في الاشتقاق فيمنعه التعريف والزيادة وذلك ما جاء من الأعلام بوزن فَعلان وفِعلان وفُعلان، نحو: مروان، وعُمران، وعثمان، وسُليمان، لأن اشتقاقه من المرو، والعَمر، والعثم، وهو اندمال الجُرحِ على فساد.

ومنها نوعٌ سادسٌ يكون معرفة مركبًا من اسمين مثل: حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب، فيمنعه التعريف والتركيب وللعرب فيه ثلاث لغات: منهم من يمنعه الصرف، ويجريه مجرى إبراهيم وإسماعيل، ويجعل الاسمين اسمًا واحدًا ويبني الأول على الفتح فيقول: هذه حضرموت، وعجبتُ من حضرموت، قال الشاعر: (طويل)

ولو أن واشٍ بالمدينة دارُه وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى لِيا(٢)

---

(١) البيت لجرير انظر: ديوانه: ٦٧.

(٢) البيت لقيس لبنى، انظر: (قيس ولبنى) شعر ودراسة: ١٥٨.

ومنهم من يبنيهما جميعًا على الفتح فيقول: هذه حضرموت، ودخلتُ حضرموتَ، وجئتُ حضرموتَ إلحاقًا بخمسة عشر ونحوه. ومنهم من يجعلهما اسمين ويضيف الأول إلى الثاني ويجري عليهما أحكام المضاف والمضاف إليه؛ فيقول: هذه حضرموت، ودخلتُ حضرموت، وعجبتُ من حضرموت.

ومنها نوعٌ سابع: يكون نكرة بوزن أفعل وهو صفة فيكون المانع له الصفة والوزن، وذلك ضربان: ضربٌ مشتق من لونٍ وذلك مثل: أحمر، وأبيض، وأسود، فلا يجوز أن يتبعه من على حد أصفر منك، ولا أبيض من زيدٍ. وضربٌ يكون مشتقًّا من صفة طبيعية مثل: أكرم، وأفضل، وأحسن ويتبعه من مثل: زيد أفضل منك، وأفضل من عمرو، قال الله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾ [الكهف: ٣٤].

ومنها نوعٌ ثامن: يكون نكرة في آخره ألف التأنيث الممدودة وهو صفة فيمنعه الصفة والتأنيث لزوم التأنيث. وذلك ثلاثة أضرب؛ أحدُها كل مؤنث بوزن فعلاء ممدود مما يكون مذكره بوزن أفعل مثل: صفراء وبيضاء. لأن المذكر أصفر وأبيض.

والضربُ الثاني: كل جمع جاء على وزن أفعلاء مثل: أنبياء، وأصفياء، قال الله تعالى: ﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ﴾ [المائدة: ٢٠].

والضربُ الثالث: كُلُّ جمع جاء على وزن فُعلاء نحو: ظُرفاء وفقهاء. وفي القرآن: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

ومنها نوع تاسع يجيء على وزن فعلان نكرة وهو صفة فتمنعه الصفة والزيادة وذلك مثل: سكران، وغضبان، وما أشبهه. والفرق بين هذا النوع والنوع الخامس الذي هو: عثمان، وشبهه من ثلاثة أوجه: أحدها أن هذا نكرة -أعني سكران وشبهه- وذلك معرفة. والثاني: أن هذا مشتق من الصفة وذلك عَلَم. والثالث: أن أنثَى هذا النوع فعلى مقصور مثله: مثل غضبى وسكرى، وأنثى ذلك فعلانة مثل: عُثمانة، ومروانة. فافهم الفرقَ بينهما إن شاء الله تعالى.

ومنها نوعٌ عاشرٌ يكون نكرة في آخره ألف تأنيث مقصورة يقع بعد لام الكلمة وهو صفة فيمنعه الصفة والتأنيث ولزوم التأنيث، وذلك خمسة أضرب: فعلى مثل، غضبى وسكرى. وقس عليه كل مؤنث مذكره فعلان. ويُلحق به الجمع نحو قولك: القومُ صَرْعَى وقَتْلَى وأسْرَى، وجَرْحَى. قال الله تعالى: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا

صَرْعَى﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧].

وقال الشاعر: (كامل)

جَرْحَى إلى جَرْحَى كأنَّ جُلودَهُم يُطْلَى بِهَا الشيَّانُ والعُلاَّمُ[١]

والثاني: فِعْلى مثل: ذِكْرَى، وكِسْرَى، وذِفْرَى، وهو العظم الناتئ خلف الأذن، وقس عليه مكسور الفاء.

والثالث: فُعْلَى مثل: عُظْمَى، وسُفْلَى، وكُبْرَى، وصُغْرَى، وقِس عليه مضموم الفاء.

والرابع: فَعَالى بِفتح الفاء مثل: صَحَارَى وعَذَارَى، ومَنَايَا، وقَضَايَا، وقِسْ عليه بابه.

والخامس: فُعَالَى بضم الفاء مفردًا وجمعًا. فالمفرد مثل: حُبارى، وجُمادى، قال الشاعر: (بسيط)

ولَيلة مِنْ جُمَادى ذَات أندية لا يُبصرُ الكَلْبُ مِن ظَلْمائهَا الطُّنُبا[٢]

والجمعُ مثل: سُكارى، وفُرادى، ومنه: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ [الحج: ٢]، ﴿جِئْتُمُونَا فُرَادَى﴾ .

ومنها نوعٌ حادي عشر: يكون معدولاً مِن العدد على وزن فعال ومفعل مثل: آحاد وموحد، وثُنَى ومثنى، وثلاث ومثلث، ورُباع ومربع، وعُشار ومَعشَر مسموع إلى رُباع، ومقيس إلى عُشار فيمنعه التأنيث والعدل في قول بعضهم وعلته أن العدد يغلب فيه المؤنث على المذكر خلافًا للأصل، والخلاف في التأنيث. فأمَّا العدل فظاهره قوله تعالى: ﴿مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]. فجمعت الآية اللغتين. والعلة اللازمة مع العدل الصفة؛ لأنك تقول: رجلٌ واحدٌ فتجريه صفة ثم تعدلهُ فتقول آحاد وموحد فيكون فيها الصفة والعدل.

ومنها نوع ثاني ثاني عشر: يكون نكرة قد جُمِعَ جمعَ التكسير، فيكون المانع له الجمعُ ونهاية الجمع، وذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف ثلاثة أحرف، أو

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) البيت للشاعر مرة بن محكان، نسبه إليه في المقتضب للمبرد: ٨١/٣.

حرفان أو حرفٌ مضعفٌ مثل: دنانير ومساجد ودواب. فإن كان بعد ألفه حرفٌ واحدٌ ليس بمضعف كان مصروفًا مثل: رجال، وجبال، وكذلك إن كان في آخره تاء التأنيث مثل: صياقلة، وجحاجحة، كان منصرفًا لأنَّا قد شرطنا فيه نهاية الجمع. ومعنى نهاية الجمع أنَّه لا مثال له في الآحاد. ومثال هذين الضربين من الآحاد: قِبال، وشِراك، وقرازنة. وقيل نهاية الجمع أنَّه لا يتناهى إلى جمع آخر كما يتناهى أجبال إلى جبال، وأثواب إلى ثِياب، وآحد للقلة وواحدٌ للكثرة، وذلك يكون فيهما بلفظ واحد.

فصل: وأمَّا لِمَ مُنِعَت هذه الأسماء الصرف فلشبهها بالأفعال وذلك أنَّ الأسماء لمَّا كانت خفيفة ثُقلت بالحركات وتصرفت بوجوه الإعراب. ثم إنَّ شيئًا مِنْهَا أشبه الحروف فبني؛ وذلك مثل: المضمرات والمبهمات والنواقص وأسماء الظروف وأسماء الاستفهام، والأسماء المركبة مع الأصوات مثل: سيبويه، وعمرويه، وأسماء الأفعال مثل: نِزال، وتراك. والأسماء الشرطية. ثم أشبه شيء منها الأفعال وهي: جميع ما لا ينصرف فحكم عليها بحكم الفعل وأعربت بالرفع والنصب ومُنعت الجر والتنوين كالفعل لمشابهتهما له من وجهين. وكل شيء أشبه شيئًا من وجهين دخل معه في بابه، وجرت عليه أحكامه. ووجه المشابهة بين ما لا ينصرف وبين الفعل. أنَّ الفعل قد ثبتت فرعيته على الاسم من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الأفعال أحدث من الأسماء والحدث فرع على محدِثِه.

والثاني: أنَّ الاسم يستقيم بلا فعل والفعل لا يستقيم إلاَّ باسم، وما لا يستقيم إلا بغيره يجب أن يكون فرعًا عليه. فإذا صحت فرعيةُ الفعل بهاتين العلتين قُلنا فإن كل شيء دخل عليه علتان فرعيتان فقد أشبهه الفعل بتينك العلتين ومُنِعَ الصرف ولم يدخله من الإعراب إلا ما دخل الفعل فقط ونحنُ نذكر العلل الفرعية وندلُّ على فرعيتها حيثُ نذكر عددها في الفصل الذي يلي هذا الفصل.

فصل: وأمَّا كم العلل المانعة من الصرف فهي تسعة:

التعريف، والعجمة، والعدل، والزيادة، والصفة، والتركيب، والوزن، والجمع، والتأنيث، وقد جمعها بعضهم في بيتين وهو المصري: (وافر)

يكفّ الصرف تَعْرِيفٌ ووصفٌ … وتأنيثٌ وعدلٌ والجميعُ

وإعجامٌ وتركيبٌ ووزنٌ … ومن فَعلان أحرفه الفروعُ

فالتعريف فرعٌ على التنكير؛ لأن أصل الأشياء كلها شيء وهو نكرة. والعجمة داخلة على العربية فهي فرعٌ عليها. والعدل فرع على المعدول، والزيادة فرعٌ على المزيد عليه. والصفة فرعٌ على الموصوف. والتركيب فرعٌ على الإفراد. والوزن فرعٌ على الموزون، والجمعُ فرعٌ على الآحاد. والتأنيث فرعٌ على التذكير. وتتبع هذه العلل التسع نهاية الجمع ولزوم التأنيث. فأمَّا نهاية الجمع فقد فُسِّرَ. وأمَّا لِزوم التأنيث فإنَّما يكون ذلك مع ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة لأن تأنيثه لا يزول.

فصل: وجميع ما لا ينصرف ينقسم ضربين: ضربٌ منه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة. وضربٌ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

أمَّا الأول: فهو كل اسم إحدى علتيه التعريف وهو جميع الستة الأنواع إلا وله مثل: إبراهيم، وأحمد، وطلحة، وعُمَر، وعثمان، وحضرموت، فإبراهيم ونحوه يمنعه من الصرف التعريف والعجمة وأحمد ونحوه يمنعه التعريف والوزن، وطلحة ونحوه يمنعه التعريف والتأنيث. وعمر ونحوه يمنعه التعريف والعدل. وعثمان ونحوه يمنعه التعريف والزيادة. وحضرموت ونحوه يمنعه التعريف والتركيب، فما دام فيه التعريف وما ضُمَّ إليه كانت العلتان عليه بمنزلة شاهدين يبعدانه من الاسمية، ويقربانه من الفعلية. فقلت: جاءني إبراهيم وأحمد. ورأيتُ إبراهيم وأحمد. ومررتُ بإبراهيم وأحمد يجعل جره كنصبه ويمنعه التنوين ومتى نكر سقط التعريف ونفيت علة واحدة لا تمنع من الصرف. لأن شاهدًا واحدًا لا يخرج الشيء عن أصله. تقول: جاءني إبراهيم، وإبراهيمٌ آخر، وأحمد وأحمدٌ آخر. وكذلك الباقي.

وأمَّا الضربُ الذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهي الستة الأخيرة مثل: أحمر، وحمراء، وسكران وسكرى، وآحاد ومساجد، وذلك أن أحمر فيه الوزن والصفة وهو نكرة فيجب أن لا ينصرف في التنكير لاجتماع علتيه. فإذا عرف ازداد علة ثالثة فكان أبعد من الصرف. وكذلك حمراء وسكرى فيه الصفة والتأنيث وسكران فيه الصفة والزيادة. وآحاد فيه العدل والتأنيث. وقيل: العدل والصفة وهو الأحسن فيما أرى، ومساجد فيه الجمع ونهاية الجمع. وجميع هذه نكرات، أو فيه علتان فصارت غير منصرفة في نكرة ولا معرفة، وربما اجتمعت فيه ثلاث علل وأربع فالأربع في مثل: أذربيجان (اسم بلدة) فيه التعريف لأنه علمٌ والعجمة لأنه غير

مشتق، والتركيب لأنه آذر اسم مركب مع (بيجان)، وزيادة الألف والنون لأن الأصل بيجٌ فإنْ قصدت به البقعة كان مؤنثًا. وكان التأنيثُ علة خامسة.

والثالث: في حمراء وسكرى فيهما الصفة لأنهما مشتقان من الحُمرة، والسكر، وفيهما التأنيث وعلامته الألف ممدودة ومقصورة، وفيهما لزوم التأنيث وهو أن ثانيته لا يزول. ألا ترى أنك تقول في حَمْراء وسكرى، وحميراء وسُكيرى فتثبت. وصحراوان وسكران فتنقلب. وكذلك صحراوات وسكرنات وصحروي، وحبلوي، فلا تسقط العلامة بحالٍ خلافًا لما فيه تاء التأنيث مثل: مُسلمة وقائمة لأنك تقول في التذكير: قائمٌ وفي الجمع مُسلمات وفي النسب مُسلمي فتسقط العلامة. فإن سميت امرأة حمراء وهي حمراء زدتها علّة رابعة فكان فيها التعريف والصفة والتأنيث ولزوم التأنيث قال الشاعر: (طويل)

فقُلتُ لَهَا يَا أُمَّ بَيْضَاءَ إنَّني   أريق شَبَابِي واستشَنَّ أدِيمي(١)

فصل: وأحكام ما لا ينصرف ثلاثةٌ: واجبٌ، وجائزٌ، وممتنعٌ.

فالواجب: أن يحمل جره على نصبه، ويتبعه على موضعه دون لفظه فتقول: مررتُ بإبراهيم الظريف نفسه أخيك وزيد.

والجائز: أن الشاعر إذا اضطر صَرْفَ ما لا ينصرف وردَّه إلى أصله لأن أصل الأسماء الصرف؛ كما قال حسان: (وافر)

وجبريلٌ أمينُ الله فِينَا   وروُحُ القدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفاءُ(٢)

وقد اتسعت العرب في الجموع من غير ضرورة لأن فيها علة واحدة وهي الجمع وقووها بنهاية الجمع وليس بعلة فقالوا: مساجد ومساجدٌ، ودنانير ودنانيرٌ، قال الشاعر: (طويل)

كأنَّ دَنَانيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِم   إذا الموتُ للأبطالِ كَانَ تَحاسيا(٣)

ومثله: (طويل)

كأنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِم   وإنْ كان قد شفت الوجوه لقاءُ(٤)

---

(١) البيت للطرماح في ديوانه: ٥٨٦.
(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه ٦.
(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة: ١٧٦٤/٤، دون نسبة.
(٤) البيت لمحرز بن مكعبر الضبي، انظر:الحماسة للمرزوقي: ١٤٥٧/٢.

وفي التنزيل: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦] في قراءة بعضهم، ويجوز في مثل: نوح، وهود، ولوط -عليهم السلام- الصرف لخفته وإن كان فيه العُجمة والتعريف لأنه ثلاثي ساكن الوسط، والقياس منع صرفه. وإنَّما جاز ذلك لأنه ثُلاثي بوزن فُعل وهو أخف الأوزان. وإذا جاز في ثلاثي المؤنث كما قد مضى نحو: هند ودعد وجُمل فأحرى أن يجوز في ثلاثي المذكر. وكذلك حسان وسمان، وتبان، يجوز أن تشتقها من التبن والسمن، والحسن، فلا يصرفها لأن الألف والنون فيها زائدان. ويجوز أن تشتقها من التبن والسمن، والحسن فتصرفها لأن النون فيها أصلية. ويجوز أن يدخل على ما لا ينصرف الألف واللام وتضيفه فتصرفُهُ نحو قولك: مررتُ بالحمراء وإبراهيم. وإذا صغرت ما كان بوزن الفعل أو الجمع أو المعدول نحو: أحيمد وأحيمر ودنينيرات وثليث ومريبع، انصرف أما صرفهُ مع الألف واللام والإضافة فلأنهما من خواص الأسماء.

وأمَّا التصغير فإنَّه يذهب بإحدى عليته ألا ترى أن أحمد وشبهه كان فيه الوزن والتعريف فسقط الوزن مع التصغير وقس عليه الباقي وأمَّا زينب وطلحة وعثمان، وحميراء وسكيرى، فلا تنصرف لبقاء علتها.

وأمَّا الممتنع: فجر ما لا ينصرف وتنوينه واتباعه على لفظه ويمتنع أيضًا لفظ الرفع والنصب في سُكرى لأن آخره ألف والألف لا تتحرك، وكذلك يمتنع أن يلحق هذا الباب عرفات وشبهه من الجموع إذا سمي بِهَا المؤنث المفرد كأن يُسمي امرأة زينبات، أو مسلمات، أو بركات أو غيرها بل يكون هذا مصروفًا لملاقاته الجمع المنصرف من جهة اللفظ، وإن اجتمع فيه التعريف والتأنيث لأن لفظ النصب لا يدخله قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] فافهم ذلك، وإنما طوَّلنا هذا الباب لكثرة فوائده.

بَابُ النَّسَبِ

ولك فيه ثلاثة أسئلة: ما النسب؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا النسب: فهو تخصيص الاسم المنسوب بإضافته إلى أحد ستَّة أشياء، وهي: الجنس، والقبيلة، والبلد، والمذهب، والصنعة، والعادة، تقول: في الجنس:

رجل حَبَشيٌّ، وعربيٌّ، وعجميٌّ، وفي القبيلة: قُرشي، ومُضري، وقحطاني، وعدناني. وفي البلد: مكي، وكوفي، ومدني، ورُبما نسبتَ إلى الجهة والكورة؛ فقلت: مشرقي، ومغربي، وتُهامي، وعدني. وفي المذهب: زيدي، وشافعي، ومالكي، وفي الصنعة: شرعي، ونحوي، وحريري -منسوب إلى عمل الحرير- والعادة مثل: رجل خمري -إذا أكثر شرب الخمر- وطفيليٌّ إذا كان يتطفل على الناس، وفي الحديث: ((**نبيكم تمريٌّ لَبَنيٌّ**)).

فصل: وهو ينقسم على ضربين: مسموعٌ، ومقيس.

فالمسموع: خارج عن الأصل يأتي بزيادة، أو نقصان، أو تغيير صيغة فالزيادة في مثل قولهم في النسب إلى الري: رَارِيّ، وإلى بهراء، والرّوحاء، وصنعاء: بهراني، وصَنَعاني، ورَوحَاني. وإلى كبير الجُمة: جماني. والنقصان هو مثل قولهم في النسب إلى البادية: بدوي، وإلى العالية علوي. فحذفوا الألف وقلبُوا الياء واوًا ومن الحذف نسبهم إلى كرسي وبختي أسقطوا الياء المشددة وأبدلوا منها ياء النسب فقالوا في رجل: كرسي، وجمل بختي على لفظه قبل النسب وتغيير الصيغة في مثل نسبهم إلى الدهر: دهري، بضم الدال. وإلى أمس: إمسي بكسر الهمزة، وإلى مصر المعروفة: مصري بفتح الميم فرقًا بينها وبين ما نُسِبَ إلى مصر مِن الأمصار فإنَّه يقالُ فيه: مِصْرِي -بكسر الميم-. ونسبوا إلى البصرة: بصري -بكسر الباء- ولو كان إلى بصرة من البَصرات لقالوا: بَصْرِيٌّ بفتحها. وربما جمعوا بين الزيادة والنقصان. كما قالوا: في النسب إلى اليمن يَمانٍ وروي في الشام شآم. وإلى ذرابجرد: ذراوردي.

وأمَّا المقيس: فالعمل فيه أن يُتركَ الاسم على حاله وتلحقه الياءُ المشددة ثم هو لا يخلو من أحد ضربين: إمَّا أن يكون مفردًا، أو مجموعًا.

فإن كان مفردًا كان أيضًا على وجهين مذكرًا، أو مؤنثًا. فإن كان مذكرًا لم يخلُ أن يكون صحيحًا أو معتلاً. فإن كان صحيحًا: نسبتَ إليه على حاله، قلَّت حروفه أو كثرت فقلت: زيدي، وجعفري، وفرزدقي. وإن كانت كُنيته نسبت إلى الاسم الثاني فقلت: في أبي بكر وأبي عمرو: بكري، وعمري. وإن كانت إضافة نسبت إلى الأول فقلت في عبد الله: عبدي، ومثله في عبد القيس، وعبد شمس، وربما نسب بعضهم إلى الاسمين معًا خشية الالتباس فقال: عبدي، وربما بنوا أمر الاسمين اسمًا

واحدًا. فقالوا: حضرمي وفقعسي، وعبشمي. قال الشاعر: (طويل)

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عبشمية كأنْ لَمْ تَرى قَبْلِي أسيرًا يمانيا(١)

وإن كان معتلاً لم يخلُ أن يكون منقوصًا أو مقصورًا.

فإن كان منقوصًا حذفت ياءه وألحقته ياء النسب الشديدة. فقلت في النسب إلى القاضي والغازي: قاضِيّ وغازيّ إلا أن يكون المنقوص خاصًّا مثل: أبيه وأخيه، وفيه وحميه، فإنَّك تزد إليه ما ذَهَبَ منه فتقول: أبويّ، وأخوي، وكذلك في النسب إلى يد، ودم: يدوي، ودموي.

وإن كان مقصورًا: قُلِبَتْ ألفه واوًا سواءً أكانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو فقلت في فتى: فتوي، وفي عصا: عصويّ، وفي مولى: مولوي. وإن كان مؤنثًا لم يخلُ أن تكون فيه علامة التأنيث أو لا تكون. فإن لم تكن فيه علامةٌ نسبت إليه على لفظه فقلت في النسب إلى مثل سُعاد، وزينب، وهند، ودعد، وجَمَل: زينبي، وسُعادي، وهندي، ودعديّ، وجَمَلي. وإن كان فيه علامةُ التأنيث وكانت تاء حذفتها ونسبتَ إلى ما بقي من الاسم فقلت في النسب إلى مثل ثِبة، وجعدة، وفاطمة، ومُقتدرة، ومسترشدة: ثبيّ، وجعديّ، وفاطمي، ومقتدري، ومسترشدي. وإن كانت علامةُ التأنيث ألفًا مقصورة أو همزة قلبتَ الجميع واوًا فقلت في حُبلى: حبلوي، وفي صحراء: صحراوي. ومنهم من يجيز حبليّ والأول أجود وكذلك الملحقة في مثل: زيزاء، وفيفاء، وحرباء، تقول فيها: زيزاوي، وحرباوي، ولو قلت زيزائي، جاز، والأول أجود. وهذا في الزيادة والملحقة.

فأمَّا الأصلية فتُنسب الاسم على لفظه نحو: حِنائي، وفتائي.

وأمَّا المنقلبة فلك أن تردها إلى أصلها تقول في سماء: سماويّ، وفي كساء: كساويّ. ولك أن تنسب على اللفظ تشبيهًا بالأصلية تقول: سمائي، وكسائي. وإنَّما ذكرنا هذا وليس من فصل المؤنث لما ذكرنا همزة التأنيث. وإن كانت جمعًا نسبت إلى واحدة سواء. سواء أكان مسلمًا أو مكسرًا فقلت في النسب إلى الزيدين زيدي وإلى المساجد مساجدي. فأمَّا قولهم: معافري فإن المعافر عندهم اسم رجل ينسبون

---

(١) البيت منسوب إلى يغوث، انظر: الجمل للزجاجي٢٥٧.

إليه. ولو نسبت إلى اسم جمع لا واحد له من لفظه نسبت إليه على حاله فقلت في النسب إلى الإبل والغنم والضأن: إبلي، وغنميّ، وضأني، وروى بعضهم عن العرب: إبليّ بفتح الباء، استثقالاً لتوالي الكسرات.

فصل: وأحكامه ثلاثة: واجبٌ، وجائزٌ، وممتنع.

فالواجب: ثمانية أحكام: وذلك أن كل اسم دخلت عليه ياء النسب صيرته مشتقًا بعد الجمود، ونكرةً بعد التعريف. ومبنيًا معها على الكسر بعد الإعراب، وصفة بعد أن كان موصوفًا. ومتضمنًا للضمير ونُقلَ الإعراب إلى الياء وهي حرفٌ. والحروف لا تُعرب إلا ياء النسب. وعلامات التأنيث وقلب الألف الذي أصله الياء إلى الواو وخلافُ العربية في مثل فتى ومولى وتقول فيه: فتوي، ومولوي، ومُستدعوي، وقلب الياء المشددة إلى الواو غالبًا في مثل: النسب إلى علي وعَدي، وقُصي، وغَني، فتقول: عَلَوي، وعَدَوي، وقُصَوي، وغَنَوي، وقلنا غالبًا احترازًا مما ثانيه ساكن فإنَّه يُحذف نحو: كُرسي، وبُختي، إلا أنَّ يكون ثانيه حرفًا مضعفًا في مثل: وقي، وميَّه، وفي اسم القفرة وحي اسم فإن ياءه لا تُحذف فيجحف به ولكن تتبعه ياءُ النسب فيقالُ فيه رجلٌ قييّ ومييّ، وفيّيّ، وحيّيّ، فتجتمعُ فيه أربع ياءات كما ترى خلافًا للأصول لأن النسب كثير الشذوذ، والجائز أن كل اسم قبل لامه ياءٌ زائدة يجوز حذفها في النسب وإثباتها وذلك مثل: قريش، وثقيف، وحنيفة، وسليقة، وطبيعة. فيجوز فيه قُرشي، وقريشي، قال الشاعر: (طويل)

بكلِّ قُرَيشيٍّ عليه مهابةٌ سريعٌ إلى داعي النَّدَى والتَّكرمِ[1]

وكذلك ثَقَفيّ وثقيفي، وحنفي وحنيفي، وسلَقي وسليقي، وطبعي وطبيعي.

ومن الجائز أيضًا: قلبُ ألف التأنيث المقصورة إلى الواو وحذفها مثل: حبلوي، وحبليّ، وردُّ الهمزة المقلوبة إلى الأصل والنسبُ إليها على اللفظ نحو سَمَاوي وسمائي، وكذلك الملحقة مثل زيزاويّ، وزيزائي. ومن الجائز: عَبْدِيّ، وعبدي، قيسي، وعبقسي، كما قدمنا.

وأمَّا الممتنع في النسب فهو أن ترد المسموع إلى المقيس والشاذ إلى الأصول لأن

(١) انظر: الجمل للزجاجي ٢٥٤.

العرب قد كثر استعمالها لذلك فصار كالحقيقة لا يجوز تغيره إلى غيره وصار أصله مطروحًا لا يُستدل عليه بهِ، واستخرج الممتنع من فصل المسموع وشواذ الباب وأضداد الأحكام الواجبة تجده متيسرًا إن شاء الله سبحانه.

بَـابُ التَّصْغِـيرِ

ولك فيه ثلاثة أسئلة: ما التصغير؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما التصغير: فهو تقليل كثيرٍ، أو تحقير عظيم، أو تقريب بعيد، أو إدناءُ حبيب من القلب. فتقليل الكثير مثل قولهم: نُفيقَة. وتحقير العظيم مثل: جُميلٍ، وتقريب البعيد مثل: رُحَيلة، وإدناء الحبيب مثل قولهم: يا أبي، ويا أُخَيْ، ويا بُني.

ومعنى التصغير: الاختصار ألا ترى أن قولهم: فُلَيْس أخصر من قولهم فلسٌ صغيرٌ فقد نابت الياءُ منابَ الصفة. وللتصغير ثلاثة أوزان: فُعيل، وفُعَيْعِل وفُعيْعيل.

ففُعَيْلٌ تصغير الثلاثي؛ مثل: فُلَيْس، وقُفيل، ورُجيل (تصغير رجل)، وفُعيعِل تصغير الرباعي والخماسي بغير زيادة مثل: دُريهم تصغير درهم. وفريزد تصغير فرزدق، وفعيعيل تصغير للخماسي بزيادة مثل: قُنيديل، ودُنينير، ومنيصير تصغير قنديل ودينار ومنصور. فأمَّا السداسي بالزيادة فيعود إلى الثلاثي لأنه أصله، والتصغير والتكسير يردان الأسماء إلى الأصل في الغالب فتقول في: مستنصر ومُستدعى. ومُنيصر ومُدَيع.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم التصغير؟ فهو ينقسم على ضربين: مفرد، وجمع.

فالمُفرد على ضربين: مذكر ومؤنث. فالمُذكر يكون ثنائيًا وثُلاثيًا، ورُباعيًا وخُماسيًا فمتى كان ثنائيًا فاعلم أنه قد سقط منه شيء. فإذا صغرته رددت الذاهب إليه فقلت في دم: دُميّ، وأب: أبيّ، وأخٍ: أُخَيّ. وإن كان ثُلاثيًا صحيحًا قلت: فُعيل، مثل: فُليس، وقد مثل وإن كان ثانيه ألفًا قَلبتها واوًا إن كانت في التصريف واو؛ فقلت في باب ونحوه: بُويب؛ لأنك تقول بوبت. والفعل التبويب وتقلبها ياءً إن كانت في التصريف ياءً فتقول في مثل ناب: نُييب؛ لأن جماعة النوق نيبٌ قال الشاعر: (طويل)

تَعدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكم بَنِي ضوطَرى! لولا الكَميَّ المُقنَّعا(١)

وكذلك لو صغَّرتَ النابَ من الأسنان نُييبٌ لأنك تقول: نيبَ السبعُ الشاة ولا تقول نَوَّب. ومتى كان رُباعيًا قُلت: فيه فعيعل مثل: دُريْهِم فإن كان ثانيه ألفًا قلبته إلى الواو فقلت في ضارب ضُويرب. وإن كان ثالثه واوًا أو ألفًا قلبتها ياءً أو أدغمتها في ياء التصغير فقلت في مثل: قَبَال وقَتود قُبيل وقُتيد. وكذلك لو كانت تاءً أدغمت بِهَا فقلت في قُتيْل قُتيِّل. ومتى كان خماسيًا حذفت آخره حتى يصير رباعيًا. وصغّرته تصغير الرباعي فقلت في مثل سَفَرجل، وفرزدق، سُفيرج، وفريزد، هذا إذا كانت حروفه أصولاً. فإن كانت فيه زوائد قَلبْتَ حرف العلة ياءً. فقلت في مثل دينار، ومنديل، ومنصور: دُنينير، ومُنيديل، ومُنَيْصير. وإن كان الزائد فيه ألفًا ونونًا مثل: سَرْحَان وسكران نظرت جمعه. فإن انقلبت الألف ياءً في مثل سرحان وسراحين. قلبتها ياءً في التصغير فقلت: سُريحين، وقس عليه وزن مفعال. حيث وقع مثل مفتاح ومفاتيح، ومُفيتيح. وإن بقيت في الجمع ألفًا على حالها في مثل سكران وسُكارى، بقيتها على حالها في التصغير فقلت في مثل سكران: سُكيران وإن كان الاسم منقوصًا، مثل: قاضٍ، قلت فيه: قويضٍ وتركته منقوصًا وإن كان مقصورًا ثُلاثيًا قلبت ألفه ياءً ولم يُنظر إلى أصلها، وقلت: في مثل فتى، وقفا: فُتيٌّ، وقفيٌّ. وإن كان المقصور رباعيًا فما فوقه عاد في التصغير منقوصًا وهذا عجيب فتقول: في مثل مولى، وملهى، ومستدعىً: مويل، ومليه، ومديع. وأمَّا المؤنث فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث أو لا يكون فإن لم يكن فيه علامة وكان ثنائيًا رددت إليه ما ذهب منه وألحقته تاء التأنيث فقلت في مثل: يد، يدية وإن كان ثلاثيًا ألحقته الياء فقلت: في عين وشمس، ونحوهما: عُيينة، وشُميسة. وكذلك لو كان مُتحرك الأوسط مثل كتف، كتيفة، وإن كان رباعيًا أو فوقه لم تلحقه علامة وقلت في مثل: زينب وعقرب، زيينب، وعقيرب. وإن كان فيه علامة لم تخل العلامة من أن تكون تاء أو ألفًا أو همزة مثل: فاطمة وحمراء، وحُبْلى، فتصغره على لفظه فتقول: فُويطمة، وحُبيلى، وحُمَيْراء.

وأمَّا الجمع فإذا أردت تصغيره وكان لمن يعقل رددته إلى التسليم، لأن التسليم

---

(١) البيت لجرير انظر: ديوانه: ٢٦٥.

تقليل سواء أكان لمؤنث أو مذكر فتقول في مثل قوم ضراب: ضُويربون، وفي مثل: الفواطم، فُويطمات. وإن كان مما لا يعقل وكان له جمعان: قليل وكثير، مثل: فلوس وأفلس وجبال وأجبال رددته إلى جمع القلة وصغرته. فقلت: فويلس جويبل وإن كان جمعه في القلة والكثرة سواء مثل دراهم قليلة وكثيرة سلمته فقلت: دريهمات، واعتبر التصغير في كل موضع بجمع التكسير فكل حرف ثبت في الجمع يثبت في التصغير. وكل حرف سقط في الجمع يسقط في التصغير فكما تقول في جمع عنبرود وسفرجل: عنابر، وسفارج تقول في تصغيره: عُنيبر، وسُفيرج.

فصل: وأمَّا أحكام التصغير فثلاثة: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أن تضم أول كل اسم مصغر غالبًا ويفتح ثانيه، وتلحقه بالتصغير ثالثة. وإن كان بعدها حرف واحد جرى عليه الإعراب مثل: هذا فُليس. ورأيتُ فليسًا، وعجبتُ من فُليس. وإن كان أكثر من حرف لم يكن بدٌّ من كسر الحرف الذي بعد الياء مثل: دريهم، وسفيرج إلا أن يكون بعد ذلك الحرف ألف مثل: سكران، فإنه يكون مع الألف مفتوحًا لأن الألف من الفتحة فيكون سُكيران. وإنَّما وجب أن يكسر ما بعد ياء التصغير كما وجب أن يُكسر ما بعد ألف الجمع في مثل: دراهم وسفارج ودنانير وهذا في الأسماء الظاهرة.

فأمَّا المبهم والنواقص فإنّ أولها يكون مفتوحًا مثل: ذيَّا وتَيَّا واللذيا واللّتيا، واللّذيون تصغير: ذا، وتا، والذي، والتي، واللذين، قال الأعشى: (طويل)

ألا قُلْ لِتيَّا قَبلَ مِرتها أسلمِي   تحيةَ مُشتاقٍ إليْهَا مُتَيَّمِ[(١)]

وقال سَلْمَى بن ربيعة: (كامل)

....   وكفيت جانبها اللّتيا والتّي[(٢)]

وأمَّا قول العامة: اللُّتيا بضم اللام في تصغير التي فخطأ مكشوف، وإنما الفعيلى تصغير الأسماء الظاهرة كالفُتيا من قولهم: لا تغمض الفُتيا، تصغير الفتيا. وأمَّا الجائز فإنَّه متى كان ثاني الكلمة المصغرة ياء مثل: عين وعيينة وشيء وشييء، وشيخ

---

(١) انظر: ديوانه: ١١٩.

(٢) البيت نُسِبَ إلى سلمى بن ربيعة، انظر: شرح المفصل: ٥/١٤٠.

وشييخ، وبيت وبُييت، جاز أن تضم أوله على الأصل وأن تكسره لمجاورة الياء فتقول: عيينة وشييخ، وبييت، ولذلك قُلنا: في الواجب غالبًا.

وأمَّا الممتنع فمتى كان في الاسم المصغر ألف، وقعت رابعة وهي تنقلب في الجمع ياء لم يجز أن تبقى على حالها في التصغير لا يجوز مصيباح ولا مُفيتاح، ولا سُريبال، ولا سُريوال كما تقول العامة: لأن جمعه مصابيح، وسرابيل، وسراويل، ومفاتيح، وإنما يجب أن تقول: مُصيبيح، ومُفيتيح، وسُرييل. كما قدمت وكذلك يمتنع تصغير الخُماسي على لفظه كأن تقول فُرزدق فُريزدق. والأحكام كثيرة وقد استوعبناها في الباب. ولا معنى لإعادتها. وقد شذَّ من التصغير أشياء وهي قليل وذلك مثل قولهم: في تصغير المغرب: مُغيربان وإنسان: أنيسيان، وأصيل أُصيلان، وإبل أُبيلال. قال النابغة: (بسيط)

وقفت فِيها أصيلالاً أسائِلُها عيت جوابًا وما بالرّبع من أحدِ(1)

وقال رُؤبة بنُ العجّاج (في أُبيلاَل): (رجز)

قالتْ أُبَيْلاَ لِي وَلَمْ أُسبِّه(2)

وقد جاءت أشياء بلفظ موضوعة على ذلك خارجة من شرائط التصغير -أعني التقليل، والتحقير، والتحبيب-، وذلك في أسماء محفوظة، وهي: المهيمين، والمُسيطر، والمبيقر، والمبيطر، والثريا، والشُّريطي، والسريطي، والمُريطي والغميطي، والكميت، والسكيت، والبُطَين، اسم النجم. فافهم ذلك وبالله التوفيق.

بَــابُ الْعَــدَدِ

العدد ينقسم على ضربين: صريحٌ، وكناية. فالصريح على أربعة: آحاد، وعشرات، ومئون، وألوف. فعدد الواحد المذكر بغير هاء، وعدد الواحدة المؤنثة بالهاء تقول: واحد وواحدة واثنين واثنتين. وإن شئت اثنتين بنصبه بتقدير أعد. وإن شئت رفعته على تقدير مبتدأ فإذا صرتَ إلى الثلاثة أثبت الهاء في المذكر إلى العشرة وحذفتها من المؤنث فقلت ثلاثة أربعة خمسة، وثلاث، أربع، خمس. فإذا صرت إلى

---

(١) انظر: ديوانه: ٢٥.

(٢) البيت من مشطور الرجز، وهو في ديوانه، انظر: مجموع أشعار العرب: ١٦٥/٣.

الثمانية قلت: ثمانية في المذكر، وثمانٍ في المؤنث على صورة المنقوص. تقول هذه ثمانٍ كما تقول: قاض، ومررتُ بثمانٍ ورأيتُ ثَمانِي غير منصرفة مثل قواضي. وإن شئت صرفته لأنَّه ليس بجمع صريح قال الأعشى: (كامل)

ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمانيًا وثَمانِيا ... وثَمَانَ عَشْرَةَ واثنتين وأرْبَعَا(١)

والعدد موقوفٌ ما لم يضف أو يُعطف وليس يثنى، وإنَّما يوقف عليه استراحة بين العددين فإذا أضفتَ أو عطفتَ أعربتَ، وكنت مخيرًا بين الرفع والنصب فالرفع على تقدير هذا واحد واثنان. والنصب على تقدير أعد أو عددت واحدًا واثنين.

فصل: فإذا صرت إلى العشرات قُلت في المذكر: أحد عشر، بست فتحات متواليات، وفي المؤنث: إحدَى عشرة بكسر الهمزة وسكون الحاء. وتقول: اثنا عشر في الرفع واثني عشر في النصب والجر. واثنتا عشرة واثنتي عشرة في المؤنث وقول العامة اثني أعشر واثنتي أعشر، لحنٌ قبيح. ثم تبني ثلاثة عشر وما بعده إلى تسعة عشر على الفتح ويستوي فيه لفظ المرفوع والمنصوب والمجرور، تقول: هؤلاء خمسة عشر، ورأيتُ خمسة عشر، ومررتُ بخمسة عشر. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] وهو في موضع رفع، وكذلك تقول في المؤنث إلا أنك تثبت تاءه في عشرته فتقول: ثلاث عشرة وعجبتُ من ثلاث عشرة. فإن شئت سكنت الشين كما قال الأعشى: (كامل)

ولقَدْ شربْتُ ثمانيًا وثمانيا ... وثَمان عشرةَ واثنتين وأرْبَعَا

وإن شئت كسرتها كما قال بعضهم:

بكَران لكن لِهَذِهِ مائة ... وتيك ثنتانِ واثنتا عشرة

يصف خمرًا وامرأة بِكرًا. فإذا صرت إلى ثماني عشرة كنت مخيرًا إن شئت جِئت بياء ساكنة في الرفع والنصب والجر فقلت هذه ثماني عشرة. ورأيتُ ثماني عشرة، وعجبتُ من ثماني عشرة. وإن شئت حذفت الياء فقلت هذه ثمان عشرة، ورأيتُ ثمانَ عشرة. ومررتُ بثمان عشرة بفتح النون في كل ذلك فإذا صرت إلى العشرين وما بعده إلى التسعين استوى فيه لفظ المُذكر والمؤنث تقول: عندي عشرونَ رجلاً

---

(١) انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢٥٨.

وعشرون امرأة. إلا أنَّك تجري العقود مجرى الجمع السالم فترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء على حد قولك: عشرون وعشرين، وإن شئت أثبت الياء قبل النون في الرفع والنصب والجر وأجريت النون بوجوه الإعراب. فقلت: هذه عشرين كما تقول: مسكين ورأيتُ عشرينًا، ومررتُ بعشرين. قال الشاعر: (وافر)

وقدْ جَاوزْتُ حَدَّ الأربَعينِ[1]

وقال آخر: (كامل)

عددًا ثَلاثِينًا بِلاَ نُقْصَانِ[2]

فصل: فإذا صرت إلى المائتين أثبتَّ العدد للمذكر والمؤنث جميعًا لأنَّك تعدُّ المائة فقلت: هذه مائة رجل ومائة امرأة. وعندي ثلاث مائة رجل وثلاث مائة امرأة وتجري الفصل بتصاريف الإعراب.

فصل: فإذا صِرت إلى الألوف ذكرت العدد للمؤنث والمذكر جميعًا فقلت: عندي ألف جُبَّة، وألفُ درهم، وتسعة آلاف رجل، وتسعة آلاف امرأة، وإنَّما ذكرت لأنك تعد الألف والألف مذكر فصار جملة الأمر أنَّك تذكر الألوف للمذكر والمؤنث وتؤنث المائتين للمذكر والمؤنث وتثبت التاء في الآحاد للمذكر وتحذفها في المؤنث. وتثبتها للمؤنث في عشرة المركبات. وتحذفها من عشرة المذكر وتثبتها في العدد المركب مع العشرات للمذكر وتحذفها من المؤنث. وتستوي العقود للمذكر والمؤنث وتكون فيها مخيرًا إن شئت أجريتها مجرى الجمع، وإن شئت أجريتها مجرى الآحاد. وقد كان يجب أن نقسم هذا الباب كما فعلنا في غيره ونقدم له أسئلة نعتمد عليها ولكن أدركني الملال والشغل في أبواب من الكتاب.

فصل: وأمَّا كناية العدد: فإنَّها تكون بخمسة ألفاظ كذا، وكذا، كذا وكذا وكذا، وكأين، وكم، فأمّا كذا مفردة فهي تقع على الآحاد من واحد إلى عشرة، ويدخل في ذلك آحاد المئين، وآحاد الألوف. وتقع على العقود من عشرين إلى تسعين. وكل ذلك مستخرج من التمييز فإن قال: عندي من كذا رجلاً فأقله ثلاثة وأكثره عشرة،

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، انظر: شواهد المغني للسيوطي: ١٥٧.

(٢) لم أهتد إليه.

وكذلك لو قال: عندي كذا مائين وآلافًا، فإن قال: عندي كذا درهمًا، أو رجلاً، وميزه بواحد وقع على العقود فأقله عشرون، وأكثره تسعون.

وأمّا كذا كذا فهي تقعُ على المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر تقول: عندي كذا كذا ردهمًا. أقله أحد عشر وأكثره تسعة عشرة.

وأمّا كذا وكذا، فيقع على المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين فإذا قال عندي كذا وكذا درهمًا أو مائة أو ألفًا، احتمل أن يكون واحدًا وعشرين أو تسعة وتسعين، أو ما بينهما.

وأمّا كأين فتقع على القليل والكثير تقول: كأين مِن رجلٍ لقيني، وكأين من قرية فتح الأمير، ولا بدَّ معها منْ (من) قال الله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّنْ دَابَّةٍ لاَّ تَحْمِلُ رِزْقَهَا**﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ**﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي كثير من الأنبياء والدواب ويجوز أن تخففها فتقول: كأين قال الشاعر: (طويل)

وكأين تَرَى مِنْ صامتٍ لك مُعْجَبٍ زِيادَتُه أو نقصُهُ في التكلم(١)

وأمَّا كم: فَلاَ تقع إلاَّ كنايةً عَن عدد كثيرٍ تقول: كم غُلام ملكت؟ وكم ثوبٍ لبست؟ ولا سيما في الأخبار لأنَّها نقيضة رب. وربَّ للتقليل. وقد تقع سؤالاً لا خبرًا مثل: كم مالك؟ وكم دراهمك؟ فإذا وقعت خبرًا جررت ما بعدها بتقدير من أي كم من رجل لقيني، وإذا وقعت استفهامًا نصبت ما بعدها على التمييز إن كان نكرة ورفعته على الابتداء إن كان معرفة تقول: كم رجلاً لقيك؟ وكم إبلك؟ وربما جروا ما بعدها في الاستفهام ونصبوا في الخبر، وشبهوا بعضها ببعض. فقالوا كم رجل لقيك يا فلان؟ أي كم من رجل وكم من رجلاً لقيني؟ فإن وقع فصل لم يكن إلا النصب غالبًا مثل كم اليوم رجلاً لقيني، وكم اليوم غُلامًا لقيك. ولو قُلت كم رجلٌ بالرفع كان التقدير: كم مرة رجل. ويروى بيت الفرزدق: (كامل)

كم عَمة لك يا جرير وخالةٍ فَدْعَاءَ قَدْ جَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي(٢)

عَمَّةٌ، وعَمَّةً، وعمَّةٍ، وقلنا غالبًا احترازًا من مثل: قول أبي الأسود: (الرمل)

---

(١) البيت لبشر بن منقذ، انظر: البيان والتبيين: ١/١٧٠.

(٢) انظر: شرح ديوان الفرزدق للصاوي/ ٤٥١، والكتاب: ١/٢٩٢.

كم بجودٍ مُقرفٍ نَالَ العُلاَ وشَرِيفٍ بخُلُهُ قَدْ وضَعَه[1]

ويروى مقرفًا.

وقد يُحكم على كم تارة بالرفع، وتارة بالنصب، وتارة بالجر فإذا قلت: كم رجلٍ لقيني كانت في موضع رفع مبتدأ، أو فاعلاً على حَسب الخِلاف، وإن قُلت: كم رجلٍ لقيتُ كانت مفعولة في موضع نصب بلقيتُ. وإن قُلتَ بِكَم درهم اشتريت ثوبك؟ كانت مجرورة الموضع بالباء.

بَــابُ التاريــخ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما التاريخ؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما التاريخ؟ فهو تعيين الوقت الذي يقع فيه الأمر الموجب للتاريخ، وهو يكون بالليالي دون الأيام؛ لأن أول الشهر ليلةٌ. وأول السنة ليلةٌ. والليلُ في الخلق أسبق من النهار؛ لأن الجو في أصله مظلم حتى فتقَه الله بالشمس وسائر الأنوار، أغربت أو غم عليه، رجع إلى أصله، ومن أرخ بالنهار أبطل من الشهر ليلة فيجب أن يكتب الكاتب في كتابه وقع ذلك كذلك ضحوة نَهَار كذا أو نصف نَهار كذا، أو طلوع الشمس من يوم كذا، أو غروب الشمس، أو وقت الظهر، أو صلاة العصر، أو غير ذلك من الساعات. ثم يقول: لِليلة خلت أو لليال خلونَ من شهر كذا أول شهور سنة كذا، أو آخر شهور كذا، أو من شهور سنة كذا، أو كذا وكذا. وإن شاء كتب وقع ذلك أو وافق الفراغُ من ذلك أو كتبت ذلك أو كان ذلك كذلك، أو وقعت الشهادة على ذلك. وإن شاء قال: سنة كذا فشاع في شهور السنة. وإن شاء قال: شهرُ كذا فشاعَ في أيام الشهر أو قال في يوم كذا فشاع في ساعات اليوم، أو قال في الأولى أو الثانية أو الثالثة إلى الثانية عشرة ساعة، وكذلك الساعة ثلاثة وجوه، والوجه عشرُ درج، والدرجة دقائق، والدقيقة شعائر، والشعيرة ثوانٍ، والثانية ثوالث، وربما كتب الكاتب إذا احتاج إلى ذلك في الثالثة الأولى من ثوالث الثانية الأولى من ثواني الشعيرة الثانية من شعائر الدقيقة الثالثة من دقائق الدرجة الرابعة من درج الوجه الأول، أو الثاني أو الثالث من وجوه الساعة الخامسة

---

(١) انظر: المقتضب: ٦١/٣، وشرح المفصل: ١٣٢/٤.

من ساعات يوم الجُمعة لست ليال خلون من شهر المحرم أول شهور سنة إحدى وثمانين وخمسمائة من سني هجرة رسول الله ﷺ.

فصل: والتاريخ على ضربين: تاريخ النحويين، وتاريخ اللغويين. فالنحوي أقيس، واللغوي أوسع. وذلك أن النحويين يقولون لليلة خلت ولعشر خلونَ ولعشرين ليلة خلت، ولتسع وعشرين ليلة خلت من شهر كذا، ولا يقولون بقيت ولا بقين لأنَّهم لا يدرون أينصرمُ الشهر من ثلاثين ليلة أو عن تسع وعشرين ليلة فيكونون قد حكموا على مجهول. ولذلك قُلنا: إن قولهم أقيس.

واللغويون يقولون لليلة خَلَت ولعشر خَلَون ولثلاث عشرةَ ليلة خلت وللنصف من شهر كذا في يوم أربعة عشر وخمسة عشر. ثم يقولون لأربع عشرة ليلة بقيت ولاثنتي عشرة ليلة بقيت ولعشر بقين. ولثلاث بقين ولليلة بقيت وعليه أكثر الكُتَّاب. ولذلك قلنا: إنَّه أوسع ويكتب عند انقضاء الشهر لسلخ شهر كذا، أو منسلخ شهر كذا، وبعد ذلك غرة شهر كذا، أو مدخل شهر كذا، وكذلك غرة السنة أو منسلخها.

فصل: وأحكام التاريخ ثلاثة: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: أنَّك إن كتبت لليلة أو لإحدى عشرة ليلة، أو لتسع وعشرين ليلة قُلت خَلَت أو مضت أو بقين، ولم تقل: خلونَ، ولا مضين؛ لأنَّك تصف ليلة ولا توصف بجميع. وإن قُلت: لثلاث ليال، أو عشر ليال قلت: خلون أو مضين، أو بقين على الوجهين، ولم تقل: بقين، ولا خلت لأنك تصف جمع ليال، والجمع لا يوصف بمفرد.

والجائز: أنَّه يجوز للكاتب أن يؤرخ بالتاريخ النحوي والتاريخ اللغوي ويؤرخ بالسنة أو بالشهر، أو باليوم، أو بالساعة إلا أن يلجأ إلى التعيين فيعين وإذا كان في المحرم قال: أول شهور سنة كذا أو في الحجة قال: آخر شهور سنة كذا. ويجوز أن يقول: في الجمع من شهور سنة كذا.

والممتنع: أن تُؤرخ بيوم فتقول: لثلاثة أيام خلونَ من شهر كذا لأنه يُسقط من الشهر ليلة في موضع خلت خلون، وبقيت بقين أو تقول في موضع خلون: خلت، أو بقين، بقيت. إلا أن تنوي فبقيت فِعلاً لجماعة المؤنث فيجوز على ضعفه وضعف لشبهه المفرد.

ومن الممتنع أن تؤرخ برواح الحاج، أو جذاذ الثمر، أو حصاد الزرع، أو بالصيف أو بالخريف، أو بالشتاء، أو بالربيع؛ إلا أن يكون العلم بالشهور الرومية وبالسنة الرومية، وحلول الشمس في البروج منتشرًا في زمان التاريخ فيجوز التاريخ بالشهور الرومية وبالسنة الرومية وتنسبها إلى سني ذي القرنين دون سني الهجرة؛ لأن سني الهجرة موضوعة على القمر وسني ذي القرنين موضوعة على الشمس.

فافهم ذلك.

بَابُ الْمَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما المعرفة والنكرة؟ وعلى كم ينقسم كل واحد منهُما؟ وما أحكامهما؟

فصل: أمَّا ما المعرفة والنكرة؟، فالمعرفة: هي كل اسم معروف بنفسه مُختص لا يشكل بغيره. والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون واحد فالنكرة أصل والمعرفة طارئة عليها؛ لأن النكرة بمنزلة العُموم. والمعرفة بمنزلة الخصوص والخصوص طارئ على العموم. يدلُّك على ذلك أنَّ النكرة لفظ يجمع المعروف والمنكور والموجود والمعدوم فلو قُلت شيء دخل تحته كل معروف ومنكور وموجود وباق ومعدوم فإن في المعنى أو منتظر في الاستقبال ولو قُلت: زيدٌ أو الكعبة أو أنا أو هذا لاختص بشيء واحد معروف ولم يدخل تحته غيره وغير أن النكرة وإن كانت هي الأصل، فهي إذا جُمعت هي والمعرفة غلبت المعرفة عليها فتقول: جاءني رجل وزيدٌ ضاحكين، وتنصب على الحال، ولا ترفع على الصفة، وتصير النكرة مع المعرفة بمنزلة المعرفتين إحداهما أعرف من الأخرى.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم كل واحد منهما؟ فإن المعرفة تنقسم على خمسة أقسام غالبًا المضمرات والأعلام، والمبهمات، وما عُرِفَ بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها.

فالمضمر: كل اسم كني به عن الظاهر للاختصار مثل: أنا، وأنت، وأنتِ يا امرأة، للحاضر. وهو، وهُم، وهي، وهُن، للغوائب وقد أحصيناها في أول الكتاب. والعلم: كل اسم وضع على شيء مخصوص لتعرف به دون سائر جنسه مثل: زيد، وهندٍ، وعبد الله،

وأبي بكر إذا لم ترد بذلك الإضافة، ولا الكنية ولكن يكون نفس الاسم.

والمبهم: كل اسم أشير إليه بهذا وهذه وهؤلاء. والذي فيه الألف واللام مثل: السماء، والأرض، والكعبة، والرجل والمرأة، ما لم تكن الألف واللام فيه بمعنى الذي، أو من نفس الكلمة. والمُضاف إلى واحد منها مثل: غُلامك وغُلامُ زيد، وغلام هذا، وغُلام القاضي. فهذه خمس معارف بعضها أعرف من بعض.

والنكرة أيضًا تنقسم خمسة أقسام وعلى جهة التقريب لا أنها قسمة صحيحة وهي شيء وجسم وحيوان وإنسان ورجل. فالشيء ما كان موجودًا والجسم ما كان مشخصًا، والحيوان ما كان له روح ويألم والإنسان جميع بني آدم، والرجل يختص ذكور العاقلين دون الإناث، وبعض هذه النكرات أنكر من بعض. فكل شيء كان أعم من غيره فهو أنكر منه فعلى هذا تقول: أنكر النكرات شيء ثم بعده جسم ثم بعده حيوان، ثم بعده إنسان ثم بعده رجل يدلك على ذلك أن الأخص يدخل في الأعم. كل جسم شيء وليس كل شيء جسمًا؛ لأن الأشياء ثلاثة: الله تعالى، والجسم، والعرض. وتقول: كل حيوان جسم وليس كل جسم حيوانًا، لأن الجسم شيئان جماد وحيوان. وتقول: كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسانًا لأن الحيوان يشتمل على الملائكة -عليها السلام- والجن والبهائم مع الإنسان، وتقول: كل رجل إنسان وليس كل إنسان رجلاً؛ لأن الإنسان يقع على الذكر والأنثى من بني آدم والرجل يختص الذكور.

فصل: وأمَّا أحكام المعرفة والنكرة فكثير منها: أن المعارف تتفاضل في التعريف. وأعرف المعارف المضمرات لأن المضمر لم يضمر إلا بعد أن عرف ولذلك استغنى عن النعت لأن النعت زيادة في البيان. وناهيك أن تعريفه حين يذكر ينتشر إلى ما يرجع إليه ويفسره فيكون كالمذكر به بعد نسيانه، وأعرف المضمرات أنا، ثم أنت، لأنك تغلب أنا على أنت وغيره. وكل معرفة غلبت على غيرها فهي أعرف منها فتقول: أنا وأنت قمنا ولا تقول: أنا وأنت قمتما، وتقول: أنت وهي قمتما، ولا تقول: قاما، وقس على ذلك المغلب والمغلب عليه من المعارف. والعلم دُونَ المضمر لأنك تقول: أنت وزيد قمتما، ولا تقول قاما فغلب الضمير وتعريف العلمية فوق تعريف الإشارة لوجوه منها أن تعريف العلمية لا يُفارق الاسم غائبًا

كان أو حاضرًا، موجودًا كان أو معدومًا، ولا كذلك الإشارة، ومنها أن العلم قد يستقل بنفسه في الدلالة على المسمى به في قولك: زيدٌ من أهل الكوفة. واسم الإشارة مُفتقرٌ إلى الصفة نحو: هذا الرجل من أهل الكوفة، ومنها اسم الإشارة يتبع العلم نعتًا في مثل: مررتُ بزيد هذا، ولا يتبعه العلم نعتًا. والموصوف أعرف من الصفة بلا خلاف. ومنها أنّك تغلب العلم على الإشارة في قولك: زيدٌ الغائب، وهذا الرجل الحاضر قاما، ولا يجوز قمتما فانظر زيدًا غائبًا غُلب على هذا حاضرًا. وهذه الحجة التي قُلنا مُضافة للزيادة في البيان إذ لا تقوم بنفسها مفردة من حيث كنت تقول: هذا وغلام الرجل قاما. وبالإجماع أن المبهم أعرف من المُضاف، وكفى بهذا الاحتجاج على من يعتقد أن تعريف الإشارة فوق تعريف العلمية. وعلته زعم بأن الإشارة تُعرف بالعين والقلب. والأعلام تُعرف من جهة واحدة. وهذا مذهب أبي بكر بن السراج، وأصحابه وليس بشيء للعلل التي قدمنا ثم تغلب عليه فتقول: إن الإشارة تتعرف من جهتين، والمضمر يتعرف من جهة. وهو أعرف منها بإجماعك. فقد سقطت حجته، وتردت علته مع أن تعريف أسماء الإشارة ليس من لفظها فقط. وإنما هو بمجموع الصفة والموصوف لأنَّهما كالشيء الواحد. ثم بعد الأعلام في التعريف المبهمات ولا خلافَ أنَّها أعرف مما فيه الألف واللام ولأنَّها تُوصفُ به ولا يُوصفُ بِهَا، وقد أعلمتُك أن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ولأن تعريف ما فيه الألف واللام مُعرض للتنكير من حيث كان مجتلبًا بحرف يجيء مرة. ويذهب أخرى. وقد اختلف في الذي فيه الألف واللام والمُضاف إلى المضمر والعلم، والمبهم، فبين قائل يقول: إنَّه أعرف من المُضاف لأن تعريفه خاص له وتعريف المضاف منتشر من غيره ويحتج بأن ما فيه الألف واللام لا يكون نكرة بحال إذا كانا حرفين والمُضاف إلى المعرفة رُبّما لا يتعرف بالإضافة نحو قولهم: رجل حسن الوجه. ولقيني رجل شبهك أو غيرك أو تربك، أو لدنك وهذا رجل ضاربٌ زيد غدًا، قال جرير: (بسيط)

يا رُبَّ غابِطنا لَوْ كَانَ يَطْلبكُمْ لاقى مُباعَدةً منكم وحِرْمَانَا(١)

---

(١) البيت لجرير انظر: ديوانه تحقيق الصاوي/ ٥٩٥، وقد نسب إليه في الجمل للزجاجي/١٠٣ والمقتضب للمبرد: ٣/٢٢٧،.

فأدخل رب على غابط وهو مُضاف إلى المضمر، ورب لا تدخل على معرفة. وهذا الاعتلال قويٌ وإليه أميل. وقال آخرون: إنَّ المضاف إلى ما هو أعرف مما فيه الألف واللام أعرف مما فيه الألف واللام لأن تعريف المُضاف إليه قد انتشر إلى المضاف وكانا سواء في التعريف. وحجته أن الذي فيه الألف واللام يتبع المضاف نعتًا في قولك: هذا غُلامك الظريف، والمُضاف لا يتبعه نعتًا، وليس ذلك بحجة لأنك تقول: لقيني غُلام المرأة الظريف. وليس أحد يقول: إنّ المضاف إلى ما فيه الألف واللام أعرف منه بتَّةً، وكذلك علته في انتشار التعريف غير علة صحيحة ولو صحت لكان المُضاف إلى المضمر أعرف من العلم إذ قد انتشر إليه تعريفه. ولم يقل بذلك أحدٌ. وإنما يتبع الذي فيه الألف واللام المُضاف نعتًا لأجل الاشتقاق وإمكان تضمنه لا غير وكذلك نعت المبهم لأنه لا ينعت إلا بجنس ولا يتضمن ضميرًا.

فافهم هذه الفوائد فإنها حسنة.

ومن أحكام هذا الباب أنَّ الألف واللام يدخلان الاسم على خمسة أقسام: لتعريف العهد، وتعريف الحضور، وتعريف الخبر، وللتفخيم، وبمعنى الذي والتي.

فتعريف العهد مثل: ﴿**جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ**﴾ [المائدة: ٩٧] فهذا معهود يختص بغير غائبة. وتعريف الحضور مثل قولك: جاءني هذا الرجل ودخلتُ هذا المسجد، وأكلتُ هذا الطعام فهذا وشبهه يختص بعين حاضرة لم يكن المخاطب عهدها قبل الخطاب.

وتعريف الجنس كقولك: فُلان ماله ماله الإبل، والبقر والغنم وعنده الخيل والبغال، والحمير. وقد كثر عنده الدينار والدرهم. فلم ترد شخصًا بعينه وإنما قصدتَ الجنس دون غيره فمعرفته. قال الله سبحانه: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾ [النساء: ٣٤]، ﴿**وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلم يرد رجالاً مخصوصين ولا نساءً مخصوصات، وإنما عنَى الجنس والتفخيم ومثال الحسن والحُسين والقاسم، والناصر، والحارث، والضّحاك، فلم يكن منكورًا فيعرف بِهِمَا. وإنَّما جيء بِهِما للوصف والتفخيم. والذي بمعنى الذي والتي مثل: الضارب زيدًا غدًا. والضاربة زيدًا غدًا معناهُ. وهذا الذي يضرب والتي تضرب، ليس يُعرفان الاسم لأنَّهما اسم ناقص بل يكون معهما باقيًا على تنكيره وذكرتُهما لك لأن لا يشتكلا

بغيرهما، فأما الألف واللام مفسر نفس الكلمة. وقسم سادس ويتبعان الاسم مثل ألواح وألبان، والفعل مثل: ألهى، وألفى، والحرف مثل: إلا وإلى، وإنما ذكرنا ما يختص بالاسم.

ومن أحكام هذا الباب أن النكرة قد تقرب من المعرفة بوصف أو عطف، أو توصل بحرف مثل: مررتُ برجل قائم، وبرجل وابنه، وبخير منك أبا فتجري عليها بعض أحكام المعرفة فيبتدأ بها. ويجيء منها الحال وجاءت أشياء بلفظ النكرة وهي معرفة نحو قولهم: سام أبرص. وابن آوى، وابن داية، فهذه معارف وتعريفها يجري مع تعريف الجنس سام أبرص: هو الذي تسميه العامة اللزق يسمى سامًّا لأن ريقه سُم، وقيل له: أبرص لغبرته تشبيهًا بالبرص، وقيل: لأنه يبرص -وهو من شر الدواب- ويجمع: الأبارص، قال الشاعر: (رجز)

والله لو كنت لهذا خالصًا لكنت عبدًا آكلُ الأبارِصَا(١)

وابن آوى: ضربٌ من الحيات. وابن داية: الغراب لأنه يقعُ على داية البعير الدبر وهي رأس الصلعة فسمي بها وسواء أقال: لك أقبل داية أو أقبل الغراب. ولا كذلك ابن لبون، وابن مُخاضٍ، بل هُما نكرة فإذا أرادوا تعريفهما للجنس قالوا: ابن اللبون وابن المخاض قال جرير: (بسيط)

وابن اللبون إذا ما لزَّ في قَرْنٍ لَمْ يستطع صولة البزلِ القَنَاعِيس(٢)

وقد جاءت أشياء نكرات بلفظ المعرفة وهي: شبهك ومثلك، وغيرك، وتربُك، ولدنك، وحسبك، ونحوُك، وهدؤك، وكفؤك، وضربُك، وشرعك، واسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال إذا أضيف إلى المعرفة مثل قوله تعالى: ﴿**هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا**﴾ [الأحقاف: ٢٤] لأن كل اسم يتناوله الإبهام وتقدر إضافته بالانفصال لا يتعرف لصحبته للمعارف. فأمَّا شبيهُك ونظيرك ومثيلك، وعديلك، وبابه فمعرفة لأنه بمعنى المُضي ولأنه قد بُنِيَ على مثال موضوع للمبالغة فافهم ذلك

---

(١) البيت لعلقمة بن عبدة المعروف بعلقمة الفحل، انظر: شرح المفصل: ٢٣/٩، ٣٦، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب/ ١٧٧.

(٢) انظر: ديوانه/ ٣٥٠، ونسب إليه في شرح شواهد المغني للسيوطي/ ٦١.

وقس عليه موفقًا إن شاء الله تعالى.

بَابُ المَفْعُول المَحْمُول عَلَى اللفظِ

اعلم أنه متى صحَّ لَكَ في هذا الباب في كل واحد من الاسمين أن يكون فاعلاً والآخر مفعولاً مثل: ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب زيدًا عمرو، لَمْ يجز الحملُ على اللفظ. ووجب التبين خشية اللبس لم يكن إلا التحقيق ومتى لم يصح جواز الفعل للاسمين بل لأحدهما وأمن اللبس جاز القلب والحملُ على اللفظ اتكالاً على المعنى. ومن كلام العرب أدخل القبر زيدٌ، وأدخل القبرُ زيدًا. وكسيت الكعبة ثوبًا، وكسي ثوب الكعبة وأعطي زيدٌ درهمًا وأعطي درهم زيدًا؛ لأن السامع لا يتوهم أن القبر يدخل زيدًا ولا أن الكعبة تكون كسوة للثوب. ومن ذلك أدخلت القلنسوة رأسي وأدخلت رأسي القلنسوة وعرضتُ الحوض على الدابة وعرضت الدابة على الحوض.

قال الفرزدق: (بسيط)

أمّا كليب بن يربوع فليس لَهَا عِنْدَ المكارم لا وردٌ ولا صدرُ
مِثْلُ القنافذ هداجون قد بلغتْ نجرانَ أو بلغت سوءاتهم هَجَرُ(١)

فلمَّا كانت القافية مرفوعة وكان المعنى لا يلتبس قلبَ فجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً لأن هجرًا لا تبلغ السوءات وإنما تنقل السوءات إلى هجر، ومثله قوله: (طويل)

غداةَ أحَلَّت لابن أصْرَمَ طعنةٌ حُصَينٌ عبيطاتُ السدائف والخَمْرُ(٢)

فجعل الخمرَ يُحلل الطعنة وهو يريدُ أنّ الطعنة هي التي أحلت بحصين بن أصرم الخمر لأنه سمعَ بعض أصحاب أبي حنيفة يُحل الخمر للتداوي فقال: طعن هذا استحل بها شرب الخمر. وقال الأعشى: (بسيط)

أفنَى تِلادِي وَمَا جُمعت مِن نشبٍ قَرع القواقيز أفواهُ الأباريق(٣)

---

(١) البيتان للأخطل، انظر: ديوانه: ١١٠.
(٢) البيت للفرزدق وفي ديوانه: ٢١٧، ونسب إليه في الجمل للزجاجي/٢١٢.
(٣) البيت غير موجود في ديوان الأعشى، وقد نسب إلى الأقيشر المغيرة بن أسود بن عبد الله الأسدي، وقد نسب إليه في كتاب الجمل للزجاجي: ١٣٣-١٣٤.

يروى برفع الأفواه ونصبها وهذا أقرب المعنى من قول الفرزدق لأنه ما قرع الأفواه فقد قرعنه ومثله قول الآخر: (رجز)

قد سالم الحيات منه القَدَما   الأفعوان والشجاع الشجعما(١)

لأنَّ ما سالمته الحيات فقد سالمها.

وجميعُ ما ينصب على التمييز بعد الفعل مقلوبٌ مشبه بالمفعول وهو في الحقيقة فاعل. وذلك مثل قولك: تصبب بدنُ زيدٍ عرقًا، وتفقأ شحمًا. وطاب بالأمر نفسًا. وضاق به ذرعًا، تقديره: تصبب عرقه، وتفقأ شحمه، وطابت بالأمر نفسه، وضاق به ذرعه. وكذلك المتعجب منه مثل: ما أحسن زيدًا. تقديره: زيد حسن جدًّا، وحسن زيدٌ، وفي التنزيل: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [مريم: ٤]، ﴿**وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا**﴾ [الأنبياء: ٣٢]، و ﴿**حِجَابًا مَّسْتُورًا**﴾ [الإسراء: ٤٥] والتقدير: اشتعل الشيب في الرأس، وسقفًا حافظًا وحِجابًا ساترًا. وفي باب الاسم الذي لم يُسم فاعله أنّه يجوز لك أن تحذف الفاعل وتقيم المفعول به مقامه. ثم تعود فتذكره حرصًا على البيان. وترفعه بتقدير فعل محذوف. وذلك نحو قولك: ضُرِبَ عمرو زيدٌ. والتقدير: ضرب عمرو، وضربه زيدٌ يأخذ الفعل المقدر من لفظ الفعل الظاهر، أو من معناهُ وفي بعض القراءة: ﴿**زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٣٧] ترفع القتل اسم ما لم يُسم فاعله وترفع الشركاء على تقدير زينه شركاؤهم. ومثله: قرأ بعضهم: ﴿**يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ**﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] فله في موضع رفع أقيم مقام الفاعل ثم ذكر الفاعل بعد ذلك ورفعه بتقدير يسبح رجال. قال الشاعر: (طويل)

ليبك يزيد ضارعٌ لخصومةٍ   ومُختَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطوائحُ(٢)

فيزيد اسم ما لم يُسم فاعله، وضارع هو الفاعل المحذوف أُعيد ورفع بفعل آخر تقديره: يبكيه ضارعٌ. وأمّا قولهم في الاسمين بفعل كل واحد منهما بالآخر ما يفعل به الآخر فيذكرونهما فاعلين، ولا يذكرون المفعولين على حد قولهم: أيستحيل زيدٌ

(١) البيت لمساور بن هند الفقعسي، وقيل لأبي حيّان الفقعسي، انظر: الجمل للزجاجي: ٢١٤.
(٢) البيت نسبه صاحب الكتاب للحارث بن نهيك: ١/١٤٥، ١٨٣.

عمرو، على تقدير أستجهل زيدٌ عمرًا. واستجهل عمروٌ زيدًا. فما أرى أن ذلك يجوز إذ لا وجه له. وإنَّما أجرى أكثرهم على ذلك البيتان وهما: (كامل)

هيهات قدْ سفهتَ أميةُ رأيَهَا   واستجهلت حُلماؤها علماؤها

حَربٌ تشاجَرَ بَيْنَهُم بتناجزٍ   قد كَفَّرتْ آباؤها أبناؤهَا(١)

ولهذين البيتين عِنْدَ العلماء وجهٌ يصح وتخريج يصح ذلك أنَّهُم يرفعونَ الحُلماءَ بدلاً من أمية والعلماء باستجهلت. ويرفعونَ الآباء بتناجز لأن المصدر يرفع الفاعل. والأبناء بكفرت والتقدير قد سفهت أمية حلماؤها وهو بدل البعض من الكل. واستجهلت علماؤها أي صاروا جهلة بعد العلم. ثم قال: حربٌ تشاجر بينهم بتناجز أباؤها أي بأن تناجز أبناؤها ثم قال: قد كفرت أبناؤها يعني بالسلاح ولبس الدروع فافهم ذلك، وقس عليه. وفصل بين تناجز وبين الآباء وهو غير جائز لأن الشعر موضع ضرورة.

بَابُ تأكيدِ الفعلِ

وفيه ثلاثة أسئلة: كم الأفعال التي تُؤكد؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا كم الأفعال المؤكدة؟ فأربعة، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والقسم. مثال الأمر: اضربنّ زيدًا، قال العطوي: (خفيف)

عَرِضا للّذي يحبُّ بحبٍّ   ثم دَعْهُ يَروضُهُ إبليسُ(٢)

ومثال النهي: لا تقولنَّ إلا الحق، قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا**﴾ [الكهف: ٢٣]، ومثال الاستفهام: هل تقومنَّ؟ قال جميل: (طويل)

ألا ليتَ شعري هل أبيتنَّ ليلة   بوادي القُرى إنِّي إذًا لسعيدُ(٣)

ومثال القسم: والله لأفعلنَّ. قال الله تعالى: ﴿**فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ**﴾

---

(١) البيتان للفرزدق، انظر: ديوانه: ٣/١.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي عطية، مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، ويكنى بأبي عبد الرحمن، بصري المولد والمنشأ.

(٣) جميل بن عبد الله بن معمر. ويكنى بأبي عمرو، وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته بُثينة، انظر: ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٤٣٤/١، والأغاني: ٩٠/٨-١٥٦، والبيت في ديوانه: ٦٥، والأغاني: ٣٥/٢.

[مريم: ٦٨] والتأكيد بنونين: ثقيلة، وخفيفة. فالثقيلة متحركة وقد مُثلت وهي بمنزلة تأكيدين. والخفيفة ساكنة. مثل: هل تضربن يا زيدٌ؟ وهي تأكيد واحد. فإذا قلت: ليقومن يا زيد فكأنك قلت: ليقم زيدٌ نفسه. قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق:١٥، ١٦]، وقال الله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [العنكبوت: ٦١- ٦٣]. وقال: -فيها جميعًا-: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢] وكل موضع دخلته الشديدة، تدخله الخفيفة، إلا في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. فإنَّ الخفيفة لا تدخُلها لأنها ساكنة. وما قبلها ساكن واللسان لا ينطق بساكنين تقول: هل تضربان عمرًا؟ وهل تضربان الرجل يا نساء؟ ولا يجوز التخفيف هاهنا.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم الفعل المؤكد: فينقسم على ضربين: صحيح، ومُعتل.

أمَّا الصحيح: فيذهب بإعرابه، وتصله بإحدى النونين. فإن كان بواحد مذكر فتحت ما قبل النون لالتقاء الساكنين فقلت: هل تضربن يا زيدُ. وإن كان لجماعة مذكر ضممت دليلاً على الواو المحذوفة فقلت: هل تضربن يا رجال، فإن كان لمؤنث كسرت علمًا للتأنيث فقلت: هل تضربن يا هند، وإن كان لاثنين كان ما قبل النون ساكنًا لأنّها تقعُ بعد ألف التثنية التي هي الفاعل، والألف ساكنة أبدًا مثاله: هل تضربان يا زيدان؟ ويا هندان وجئت بنون شديدة، للعلة التي قدمنا. وإن كان لجماعة نساء كان أيضًا ما قبل النون ساكنًا فقلت: أتضربنان يا نساء؟ وجئت بألف فصل لتفرق بين النونات الثلاث.

وأمَّا المعتل: فإنَّه ثلاثة أنواع: معتل بالألف؛ مثل: يخشى، ومعتل بالواو مثل: يغزو، ومعتل بالياء مثل: يرمي. ومتى أكدت فعل الواحد المذكر أو الاثنين، أو فعل جماعة المؤنث وكان اعتلاله بالواو، أو الياء، رددت إليه حرف العلة فقلت: ارمين يا زيد، واغزونً وارميان يا زيدان واغزوان، واغزونان، وارمينان يا نساء، وإن كان هذا الفعل لجماعة مذكرين، أو لواحد مؤنث على لفظه، ولَمْ يرد إليه شيئًا قلت: ارمن يا رجال، واغزُن وارمن يا مرأة واغزن. ومتى كان مُعتلاً بالألف رددتها في كل موضع إلا مع فعل جماعة المذكر وقلبتها ياءً وتركت الفتحة التي قبلها تدل عليها. فقلت يا زيدُ اخشين الله، ويا زيدان اخشيان الله، ويا هندان اخشيانه، ويا هندُ اخشين الله، ويا نساءُ اخشيانه. فإذا صرت إلى فعل جماعة المذكر حذفت الألف

لالتقاء الساكنين. وهُما: ألف العلة، وواو الضمير، وأبقيت الفتحة على الشين تدل على الألف المحذوفة، فقلت: يا رجال اخشون الله، وارضونَ بالقليل، ولا يجوز أن تقول: اخشنّ الله، ويحذف الواو لأنك لو حذفتها لأبقيت الضمة على الشين تدل عليها ولم يبق دليلاً على حذف الألف وذلك غير جائز؛ لأن الألف لا تُحذف في كلام العرب إلا وعليها دليل سواء حُذفت لواو أو ياء؛ قال الله تعالى: ﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]، وقال: ﴿جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولا كذلك الباقي في قولك: ارمن يا رجال؛ لأن أصله ارميون فوقعت الياء بين واو، وكسرة فسقطت وذلك أصل مستمر. وبقيت الكسرة تدل عليها ثم لم يكن من واو الضمير، والواو لا تكون مع الكسرة فنقلت الكسرة إلى الضمة. لتصح الواو ثم التقى ساكنان، وهما: الواو والنون الخفيفة، أو النون المدغمة في النون الشديدة؛ لأن المضعف من حرفين ولا يدغم إلا ساكن ولا يدغم إلا في متحرك. فلمّا التقى ساكنان انحذفت الواو لأن على حذفها دليلاً وهي الضمة فقلت: يا رجال ارْمُنَّ زيدًا. وحذف الياء ولا يبقى عليها دليل جائز قال تعالى: ﴿أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ [ص: ٦]، وأصله: امشيوا، وقال: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] وحُركت الواو في قولك: اخشون الله، لالتقاء الساكنين وهما الواو والنون. وخصت بالضمة لأنها لو كسرت لانقلبت ياء، وأشبه فعل المؤنث. ولو انفتحت لأشبهت فعل الواحد المذكر في قولك: اغزون وكانت الواو أحق بالحركة من النون على الأصل. وذلك أن أصل كل ساكنين التقيا من كلمتين حرك الأول. وإن كان من كلمة واحدة حُرك الثاني.

فصل: وأمَّا أحكام الفعل المؤكد فكثيرة وقد مضى أكثرها. ومن أحكامه أن يكون مستقبلاً خالصًا للاستقبال إذ لا مُصاغ لتأكيد الماضي، والحال، وأن يكون مبنيًا لاتصال نون التأكيد به لأنَّها تنزل منزلة الجزء منه فيزيد في عدد حروفه وتغير حركاته وتبعده من مضارعته الذي بها استحق الإعراب، وتعيده إلى أصله، وهو البناء وذلك أنَّها تكون حاكمة على حرف الإعراب فيكون مفتوحًا مع المفرد المذكر ومكسورًا مع المؤنث ومضمومًا مع الجميع مثل: اضربَنَّ- واضربِنَّ- واضربُنَّ. كما يكون ما اتصلت به ياءُ النفس مبنيًا معها على الكسر مثل: هذا غُلامي، ورأيتُ غُلامي، ومررتُ بغلامي وجميع ما ذكرنا حديث على الوصل. فأمَّا الوقف فإن

الشديدة تثبت وقفًا وصلاً حيث تثبت لتحركها تقول: يا زيدُ اضربن، ويا زيدونَ اضربُنَّ. فأمَّا الخفيفة فإنَّها تسقط في الوقف كما يسقط التنوين في الأسماء للوقف. ويعود الفعل إلى ما كان عليه قبل التأكيد إن معربًا فمعرب، وإن مبنيًا فمبنٍ تقول: يا رجال اضربوا، ويا هند اضربي، ويا زيدون هل تضربون، ويا هند هل تضربين، وهذا خلاف لأصول العربية أن تسقط الإعراب في الوصل وتثبت في الوقف إلا فعل الواحد المذكر فإنك تُبدل في الوقف من نونه ألفًا لانفتاح ما قبلها تشبيهًا بالوقف على المنصوب من الأسماء المنونة تقول: يا زيد اضربا، وأنت تريد اضربن، كما تقول: رأيتُ زيدًا، وإنما جاز ذلك لأن النون الخفيفة في الأفعال نظير التنوين في الأسماء من حيث كانا جميعًا نونين ساكنين وكانا يتبعان الكلمة بعد كمالها. ومن كلام العرب: يا حرسي اضربا عنقه. وخليا عنَهُ، وعليه فسرَ بعضُهم قول الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] يعني القرين، وقال امرؤ القيس: (طويل)

قِفَا نبك من ذكْرَى حبيبٍ ومنــــزلِ ....(١)

يخاطب صاحبته. وربَّما اضطر الشاعر إلى تأكيد الفعل الواجب كما قال بعضهم: (مديد)

رُبّما أوفيْتُ فِي عَلَمٍ تَرفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ(٢)

فإن أدخل ما لم يكن ضرورة فمن كلام العرب: (بعين ما أرينك، وبألمٍ ما تُختننَّهُ)(٣) ، قال الشاعر: (طويل)

فَلاَ مَلكٌ مَا يُدركنَّك سَعْيُهُ ولا سَوقةٌ ما يَمدحنَّك بَاطلاً(٤)

ومن ذلك فعل الشرط إذا كان بعد إمّا المكسورة. قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وهذا أقرب إلى الأفعال التي تُؤكد -أعني الأربعة- التي هي: الأمر، والنهي، والقسم، والاستفهام. لأن

---

(١) انظر: ديوانه: ٨.

(٢) البيت لجذيمة الأبرش، وقد نسب إليه في الخزانة: ٥٦٧/٤، والمقتضب: ١٥/٣، والكتاب: ١٥٣/٢.

(٣) انظر: مجمع الأمثال للميداني: ١٠٠/١.

(٤) البيت لحجر بن خالد يمدح النعمان بن المنذر، انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٤٦١.

فعل الشرط خالص للاستقبال وإنَّما يكون التأكيد قليلاً في الخبر فافهم ذلك.

بَابُ اسْتِعْمَالِ الفعلِ المُعْتَلِّ مَعَ الضَّمِيرِ

اعلم أن الفعل المعتل قد يختلف استعماله إذا اتصل به الضمير في الخبر والأمر فمَتَى كان الفعل معتلاً بالواو والياء مثل: يدعو ويرمي، واستعملته لواحد مذكر قُلت: زيدٌ يدعو ويرمي فتُبقي حرف العلة على حاله في الاستقبال لاستتار الضمير وتقول في الماضي: دعا ورمى، فتقلب الواو والياء ألفًا لانفتاح ما قبلهما. وتقول في الأمر: ادع، وارمِ، فتحذف حرف العلة. فقد صار للفعل المعتل ثلاثة أحكام في ثلاثة أحوال: إبقاء على الأصل، وقلبٌ وحذفٌ، ولا يحدث فيه اتصال الضمير المستتر شيئًا فإن استعملته مع ضمير مُثنى قُلت: يدعوان ويرميان. وفي الماضي: دعوا ورميا. قال الله تعالى:﴿ **لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ** ﴾[الكهف: ٧٤]، وقال:﴿ **دَّعَوَا اللهَ رَبَّهُمَا** ﴾[الأعراف: ١٨٩] فإن أمرت قُلت: ادعوا، وارميا. ولم تقل: ادعيا، ولا قد دَعَيَا فيكون مِن لحن العامة. وهذا الفعل له حكم واحد في ثلاث حالات. وهو إبقاء الواو والياء على أصلهما في المضي والاستقبال والأمر وسواء كان لمذكرين أو لمؤنثين، وإن كان الفعل لجماعة مذكر حذفت حرف العلة على كل حال في المضي والاستقبال والأمر لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة وواو الضمير وألحقتَ الفعل ضمير الفاعل واوًا مفتوحًا ما قبلها في الماضي دليلاً على ألف دعا ورمى، ومضمومًا ما قبلها في المستقبل مع الخبر والأمر فقلت في الماضي: دعوا، ورموا. قال تعالى:﴿ **دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿ **وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ** ﴾[الحج: ٤١] وقلت في المستقبل: يَدعونَ ويرمون. قال تعالى: ﴿**يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ** ﴾[الأنعام: ٥٢]، وقال تعالى:﴿ **يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ** ﴾ [النور: ٤، ٢٣] والأصل: يدعونَ، ويرميون، وتقول في الأمر: ادعُوا، وارمُوا، تُضم أبدًا ما قبل واو الضمير في الأمر كما ضممته في الخبر فيجيء على صورة ادخلوا والعامة تقول: ادعوهم وارموهم تفتح ما قبل واو الضمير وهذا من اللحن الفحيش فصار حكم هذا الفعل الحذف في ثلاث حالات.

فصل: فإن كان الفعل مُعتلاً بالألف نحو يرضى ويخشى فإن استعماله مع المفرد المذكر على حد فعل يفعل فتقول: خَشي يَخْشَى مثل: شرب يشرب، ومع المثنى

خشيَا يخشيان، مثل: شَرِبَا يشربان، لمذكر كان أو لمؤنث فإن أمرت به واحدًا حذفت الألف فقلت: اخشَ، وإن أمرتَ اثنين لم تحذف شيئًا وقُلت: اخشيا فإذا صِرت إلى فعل جماعة المذكر حذفتَ حرف العلة على كل حال وألحقته واو الضمير مضمومًا ما قبلها مع الماضي ومفتوحًا مع المستقبل. فالماضي مثل: رضوا وخشوا، قال الله: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧- ٩٣]، وفي المستقبل: يرضون، ويخشون. قال الله تعالى: ﴿وَلاَ يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلاَّ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وكذلك تفعل في الأمر تحذف الألف لالتقاء الساكنين وتترك الفتحة تدل عليها فتقول: ارضوا واخشوا، قال تعالى: ﴿فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٣] فصار حُكمُ هذا الفعل مختلفًا فيكون حرف العلة منه ياءً في الماضي مع فعل الواحد والمُثنى مثل: خشي وخشيا. ويكون ألفًا مع المستقبل للواحد في الخبر مثل يخشى ويحذف في الأمر مثل: اخش الله. وتقلب مع مستقبل فعل المثنى ياء في الخبر والأمر مثل: يخشيان، واخشيا الله، وتُحذف مع جماعة المذكر ولا يبقى عليه دليل في الماضي مثل: خشوا، وتحذف في المستقبل أيضًا وتُبقي الفتحة تدل على الألف فيقال: يخشونَ واخشوا الله.

فصل: فإن كان الفعل المتصل بالضمير لمؤنث فلم يخل أن يكون مُعتلاً بالواو، أو بالياء، أو بالألف، وإن كان مُعتلاً بالواو والياء واتصل بضمير مؤنث مفرد بقي على حاله في الماضي مثل: غزوت ورميت يا امرأة وتسقط في الاستقبال من الخبر والأمر جميعًا وقيل: تغزينَ وترمينَ يا امرأة، واغزي، وارمي. وليس هذه الياء في تغزين وترمين، واغزي وارمي بياء علة لأنَّها وقعت بعد لام الكلمة لأنه بوزن تفعلين، وياء العلة هي نفس اللام وإنَّما هي ضمير الفاعل، أو ياء علم التأنيث على حسب الخلاف فإن كان المعتل بالواو والياء لجماعة مؤنث ثبتت الواو والياء فيه ماضيًا ومستقبلاً خبرًا وأمرًا فالماضي مثل: رمين وغزون بوزن فعلن، قال الشاعر في المعتل بالياء:

وراهُنّ رَبِّي مثل ما قد ورينني واحمي عَلَى أكبادِهِنَّ المَكاوِيَا[1]

---

(١) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، انظر: الاتباع لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ١٠٦، والبيت في ديوانه: ٢٤.

وقال آخر في المعتل بالواو: (كامل)

وإذا دعونك عمهُنَّ فإنَّه نسبٌ يزيدُك عندهنَّ خبالاَ(١)

وتقول في المستقبل: يرمين، ويَدعون، ولا تقل: يَدعين، فذلك لَحنٌ؛ قال الله تعالى: ﴿**إِلاَّ أَن يَعْفُونَ**﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقال: ﴿**مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحًا**﴾ [النور: ٦٠]. وقال الشاعر: (رجز)

يطفون في الآل إذا الآل طَفَا

يعني الإبل. وقال آخر يصف القوافي: (بسيط)

يغدون مُغتربات في البلاد فَلاَ يزلنَ يُؤنسنَ في الآفاق مُغتربَا(٢)

وإنَّما أوسعت لك التمثيل في هذا الفصل لأنه موضع تهافت فيه العامة فإن أمرت بهذا الفعل قُلت: يا نساءُ اغزونَ زيدًا، وارمينه، والفرق بين قولك: النساء يدعون ربهن، والرجالُ يدعونَ ربهم من أربعة أوجه:

أحدُها أن الواو في المؤنث واو علة من نفس الفعل، وهي في المذكر واو ضمير الفاعل، وحرف العلة ساقط.

والثاني: أن فعل المؤنث مبني لاتصال نون جماعة المؤنث به، وفعل جماعة المذكر معرب.

والثالث: النون في فعل المؤنث اسم مضمر مرفوع الموضع لحق الفاعل. والنون في فعل جماعة المذكر حرف علامة الرفع.

والرابع: أن وزن يدعونَ في المؤنث يفعلن مثل: يدخلن ويخرجن. ووزن يدعون في المذكر يفعلون مثل: يدخلون، ويخرجون.

فصل: فإن كان فعل المؤنث مُعتلاً بالألف قُلت في المفرد: خشيت تخشين يا امرأة بكسر ما قبل الياء في الماضي وفتحها في المستقبل، وكذلك تفتح ما قبل الياء في الأمر فتقول: اخشي ربك وارضي بقضائه. وكذلك جماعة المؤنث نحو أن تقول: خشين وتخشين. قال الله تعالى: ﴿**وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ**﴾ [الأحزاب: ٥١]، وتقول:

---

(١) البيت للأخطل، نسبه إليه صاحب عيون الأخبار ابن قتيبة: ١٢١/٤.

(٢) البيت في شرح ديوان أبي تمام: ٢٣٨/١.

اخشين الله وارضين بالقضاء. وآخر أحكام المُثنى المؤنث على أحكام المذكر سواء فهذه فروق قد أوضحناها لك على حسب ما سألت فافهم ذلك وبالله التوفيق.

بَابُ اسْتِعْمالِ الفعلِ المُضَاعَفِ

اعلم أن الأفعال المضاعفة وهي مثل: مر، وجرّ، وخطّ، وشدّ، ومدّ، وسرّ، وغمّ وكرّ، وفرّ، وخصّ، وعمّ، تنقسم ثلاثة أقسام: ضربٌ منها يجب فيه إظهارُ الحرفين جميعًا. والضربُ الثاني: يجب فيه إدغام أحدهما في الآخر. والضرب الثالث: يجوز فيه الإدغام والإظهار.

فصلٌ: أمَّا الضرب الأول الذي يجب فيه إظهار الحرفين، ولا يجوز الإدغام فهو كل موضع سكن فيه الآخر من الحرفين، فيجب إظهارهما؛ لأنه لا يدغم بساكن، وذلك إذا اتصل به ضمير المتكلم والمُخاطب مفردًا ومُثنى ومجموعًا حاضرًا وضمير جماعة المؤنث حاضرًا وغائبًا، وضمير المؤنث المفرد حاضرًا، والمثنى من المذكر والمؤنث حاضرًا وذلك مثل: كررتُ أنا، وفررتُ يا رجل، وفررنا وفررتم، ومررتن يا نساء، والنساء مررنَ، ومررتِ يا امرأة، ومررنا لا يجوز فيه غير ذلك. واعتبره مع كل ضمير يُسكن له آخر الفعل في الماضي والاستقبال؛ مثل: يمددن وامددن في فعل جماعة المؤنث خاصة والعامة تُفسده بأن تبدل أحد الحرفين ياء، أو ألفًا فتقول: مريتُ ومرّات وعميت وخصّات، وكل ذلك فاسدٌ. وإبدال الياء أقرب على ضعفه لأن من العرب من يقلب أحد الحرفين المثلين ياءً قال الشاعر: (وافر)

ولكنَّ العِتاق مِن المطايا حسينَ بِهِ فهُنَّ إليه شُوسُ[1]

وقال آخر: (وافر)

إذا ما عُدَّ أرْبَعَةٌ فِسالٌ فَبَعلك خامسٌ وأبوك سادي[2]

ومثله: (رجز)

والشيخ بعدَ الخَمسِ سادِيهنَّة

أراد: وأحسنَ، وسادس، قال العجاج: (رجز)

قواطنا مكة مِن ورقِ الحَمَى[3]

---

(١) البيت نسب إلى أبي زبيد الطائي، انظر: الجمل للزجاجي ٣٨٨.

(٢) البيت لامرئ القيس، انظر: ديوانه: ٤٥٩.

(٣) البيت نسب إلى العجاج، انظر: الكتاب: ١/ ٨ .

أراد الحمام وذكر ذلك سيبويه وغيره.

فصل: وأمّا الضرب الثاني الذي يجب فيه الإدغام ولا يجوز الإظهار: فهو كل موضع تحرك فيه الحرفان جميعًا في إعراب أو بناء، فإنَّه يجب تسكين الأول، وإدغامه في الثاني لأن حرفًا لا يدغم حتى يُسكن كما لا يدغم في حرف حتى تحرك وذلك مثل: الفعل الماضي مثل: خط، ودق، ومرّ، لأن الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به ضمير. ومن المستقبل مثل: يخط، ويدق، ويمرُّ، ولن يدق، ولن يخطّ لأن المستقبل يُعربُ بالرفع والنصب فيتحرك آخره وكذلك لو اتصل بِهِما ضمير الفاعل الغائب وضمير المفعول الحاضر، أو الغائب لوجبَ الإدغام للعلة المقدمة فتقول: زيدٌ مرَّ ومرَّ أو مرُّوا، ومرت، ومرتا، حتى تأتي إلى جماعة المؤنث؛ فتقول: مررنَ بسكون ما قبل النون، ولو أدغمتَ لاجتمع ساكنان واللسان لا ينطق بذلك تقول في ضمير المفعول: خصني وعمّنا. وخصك، وعمّك. وعمكم، وخصهما، وخصهن، لا يجوز إظهار شيء من ذلك وشبهه. وكذلك حُكم الأسماء مثل خاص، وعام، ومار، وشواب، ودواب، وعوام، وهوام، حتى تدخل الزيادة فرقًا بين المثلين فيبرز وذلك مثل: مخطوط، ومخصوص، ومعموم وشبهه.

فصل: وأمَّا الضرب الثالث الذي يجوز فيه الإدغام والإظهار فذلك في الأفعال المجزومة، وأفعال الأمر إلا حيث يتحركان جميعًا فتقول: مُر، وامرر، ولم يمر ولم يمرر. وإن شئت أدغمت الأول في الثاني وحركت لالتقاء الساكنين فقلت: لم يمر زيد. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] وإن شئت أظهرت الإدغام لأجل الجزم فقُلت: لم يمرر. قال الله تعالى في موضع آخر: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣] وكان الحرف الثاني من المدغم والمدغم فيه أحق بالتحريك على الأصل المقدم. وذلك أن الساكنين إذا كانا من كلمة حُرك الآخر منهما وإن كانا من كلمتين حُرك الأول منهما وأمَّا حيثُ يتحركان فلا يجوز ذلك في مثل: مرّا ولم يمرّا، ومرّوا، ومرّي يا امرأة.

بَابُ اشْتِغَال الفعْلِ عَن المفعول بضميره

اعلم أن هذا الباب يجوزُ فيه الرفع والنصب غالبًا؛ لأنَّه مرة يُحمل على الابتداء،

والخبر فيرفع ومرة يُحمل على الفعل والفاعل فينصب وذلك نحو قولك: زيدٌ ضربته. فزيدٌ مبتدأ وضربته فعل وفاعل، ومفعول، والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ، وتقول: زيدًا ضربته. فضربتُه فعل وفاعل وقد اشتغل بضمير زيد عنه وزيد منصوب بفعل مقدر يدل عليه الفعل الظاهر. والتقدير: ضربتُ زيدًا ضربته. وعلى هذا يكون ضربته بأحد معنيين: إمّا تأكيدًا بإعادة اللفظ وإمّا بدلاً، وهذا الفعل المشغول بضمير المفعول ينقسم في أحكامه على أربعة أضرب: ضربٌ يجب معه الرفع ولا يجوز النصب. وضرب يجبُ معه النصب ولا يجوز الرفع غالبًا. وضربٌ يحسن فيه النصب، ويجوز الرفع، وضربٌ يحسن فيه الرفع، ويجوز النصب.

فصل: أمّا الضرب الأول الذي يجب فيه الرفع ولا يجوز النصب فهو كل موضع أخبرت فيه عن المبتدأ بمفرد ووقع الفعل، وما اتصل به صفة للخبر أو للمبتدأ مثل قولك: زيدٌ رجلٌ ضربته أي: رجل مضروب. فهذا وشبهه من نحو قولك: زيدٌ رجلٌ أضربه ولا تضربه، وما ضربته. وزيدٌ رجلٌ هل ضربته لا يجوز فيه إلا الرفع لعدم العامل وعدم الدليل عليه. وكذلك لو اشتغل بضمير مرفوع؛ في مثل: زيدٌ رجلٌ ضربَ لأن ضربَ فعل ما لم يُسم فاعله وفيه ضمير مفعول مرفوع أقيم مقام الفاعل. وكذلك لو لم يظهر الضمير نحو: زيدٌ رجل ضربتَ، قال الشاعر:

أبحتَ حِمَى تِهامةَ بَعدَ نَجْدِ وَمَا شيءٌ حَمَيتَ بِمُستباحِ(١)

لأنَّ شيئًا مبتدأ، وحميت نعتٌ له، وبمستباح خبرُه.

فصل: وأمَّا الضرب الثاني الذي يجبُ فيه النصب ويمتنعُ الرفع فهو كل ما جاء من هذا النوع أخيرًا وفي صدر الكلام حرف نسق، أو كان ضميرُ المفعول فيه غير بارز مثل قولك: زيدًا ضربته وعمرًا أكرمته. فنصب عمرو واجب. قال الله تعالى: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ، ثم قال: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧] فنصب الأرض لدلالة حرف النسق على الفعل لأنه يدل عليه دلالة قوية. ويكون التقدير ودحاها ولو رفع الأرض عطفًا على السماء لاختل المعنى لأن الأرض لا تسمى بناءً. والواو تشرك في اللفظ والمعنى. فلا يجوز والسماء بناها. والأرض بناها لأن البناء

---

(١) البيت لجرير انظر: ديوانه: ٧٧٦.

عند العرب السقف، ومثله قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] تقديره: ويُعذب الظالمين أعد لهم، ولا يجوز عطف الظالمين على من يشاء لأن الظالمين لا يدخلونَ في الرحمة. ولما تعذر اشتقاق يُعذب من لفظ أعد اشتقت من معناهُ، وذلك جائز لقولهم: زيدًا ضربتُ أباهُ. تقديره: أهنتُ زيدًا، ضربتُ أباهُ وهذا شيءٌ عرض ونعود إلى الفصل، قال الشاعر: (منسرح)

والذئب أخشاهُ إن مررتُ بِهِ وَحْدِي وأخشى الرّياح والمَطَرا[1]

وكذلك لو كان الضمير غير بارز لنصبت، وإن لم يكن هُناك حرف نسق. تقول: زيدًا أضربُ وعمرًا أكرمُ. ويجوز الرفع في هذا وحده وهو ضعيف جدًا لقوة الفعل ولذلك قُلنا غالبًا احترازًا من هذا بعينه.

فصل: وأمَّا الضربُ الثالث الذي يَحْسن فيه النصب، ويجوز الرفع؛ فهو كل ما جاء من هذا النوع مُجردًا مِمَّا شرطنا. أعني وقوعه صفة وأن لا يكون بعد حرف نسق، أو يكون ضمير المفعول غير بارز فإذا تعرّى الفعل عن هذه الشرائط، وكان أمرًا أو نهيًا، أو استفهامًا، أو شرطًا، أو نفيًا، حسن النصب في هذه المعاني الخمسة لأنَّها تدلُّ عليه دلالة قوية فتقول: زيدًا أضربه وعمرًا لا تهنهُ، وعبد الله هل رأيته، وأخاك ما ضربته، ومحمدًا إن تكرمه أكرمه لأن المعنى في قولك: زيدًا أضربه. اضرب زيدًا أضربه، فإن حذفتَ الأول كان الثاني مفسرًا له. وبدلاً منه وإن ذكرته كان توكيدًا له ويجوز الرفع في جميع ذلك على أن يكون الاسم مبتدأ والجملة بعده خبرًا له وربما دلّ الفعل الظاهر على الفعل المحذوف من معناهُ دُونَ لفظه كما أعلمتُك نحو: زيدًا مررتُ به وعمرًا أخذتُ ماله، وبكرًا لستُ مثله، والتقدير: جاوزتُ زيدًا مررتُ به، وظلمتُ عمرًا أخذتُ ماله، ونافيتُ بكرًا لستُ مثله.

فصلٌ: وأمَّا الضربُ الرابع الذي يَحْسُن فيه الرفع ويجوز النصب فهو كل كلام وقع خبرًا غير صفة ولا متضمن ضميرًا مرفوعًا. ولم يكن معه حرف عطف ولا كان شرطًا ولا نفيًا ولأنهما من باب الخبر وظهر فيه ضمير المفعول مثل قولك: زيدٌ ضربته وأخوك أكرمته. قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري جاهلي معمر انظر: الجمل للزجاجي ٥٢.

[الإسراء: ١٣] يُقرأ بالرفع والنصب والرفع أكثر والنصب جائز بدلالة الفعل قال الله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وإنَّما كان الرفع هاهنا أجود لاستقلال الكلام بنفسه مع المبتدأ فلا يلزمُك التقدير فيكون أخص وأوجز وقد جاء المعنى وافيًا فافهم هذه الأقسام الأربعة إن شاء الله تعالى وهذا حديث على الفعل نذكر معه معمولان وسنذكرُ معمولاً معه فِعلان إن شاء الله تعالى.

بَابُ أحكامِ الفعلينِ اللذينِ يُذكرُ معَهُما مَعْمُول واحدٌ فيبتدرانه

اعلم أن العرب قد تعطف الفعل على الفعل، ويعمل أحدُهما في المعمول الظاهر ويقدر للآخر معمولاً آخر، فأهلُ البصرة يطلقونَ الفعل الثاني على المعمول ويقدرونَ للأول معمولاً إن احتيج إلى ذلك وحجتهم أنه أقرب الفعلين إلى الاسم فلا يلغى لما قبله لاستيثاره بالرتبة. وأهل الكوفة يعملون الأول وحجتهم أنَّه أسبق الفعلين والثاني طارئ عليه فهو أحق بالعمل منه. وقول البصريين أوسع في كلام العرب والثاني موجود إلا أنَّه دونه. وأكثر ما يُستعمل في الشعر.

فصل: فإذا جئتَ بفعلين مُتعديين على القول البصري قُلت: نفعني وشكرتُ زيدًا فتنصبُ زيدًا بشكرت، وقدرت لنفعني فاعلاً مستترًا؛ قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] فنصب قِطرًا؛ بأفرغ ولو نصبه بآتوني لقال آتوني أفرغه عليه قِطرًا. لأنَّ التقدير آتوني قِطرًا أفرغه عليه. وقال تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ﴾ [المنافقون: ٥] فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال: تعالوا يستغفره لكم رسول الله. وقال الفرزدق: (طويل)

ولكنَّ نِصفًا لَو سببتُ وسَبَّنِي   بَنُو عَبدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهاشمِ(١)

فقال سَبَّنِي بنُو عبد شمس، ولو أعمل الأول لقال وسبوني بني عبد شمس وقال كثير:

قَضَى كلُّ ذِي دينٍ فوفَّى غرِيمهُ   وعزة ممطولٌ معنى غريمها(٢)

ولو أعمل الأول لقال: فوفاهُ غريمه؛ أي: قضى غريمه فوفاه. فإن جئت بلازمين

---

(١) البيت في ديوانه: ٨٤٤/١.
(٢) البيت لكثير عزة، انظر: ديوانه: ١٤٣.

قُلتَ: صَلّى وصَام زيدٌ، وصليا، وصام الزيدان، وصلوا وصام الزيدون تُفرغ الفعل لأنك تعمله في الظاهر وتقدر للفعل الأول فاعلاً فإن كان اللازم يتعدى بحرف جر أوجبت بفعلين، أو أفعال بعضها يتعدى وبعضها لا يتعدى إلا بواسطة لقلت في إعمال آخرها: كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم. ولو أعملت الذي قبله لقلت: صليت وباركت ورحمت وترحمت عليه إبراهيم. ولو أعملت باركت لقلت: كما صليت وباركت فيه ورحمته وترحمت عليه على إبراهيم ويكون التقدير كما صليت على إبراهيم وباركت فيه ورحمته وترحمتُ عليه.

فصلٌ: وإن جئت بفعلين متعديين على القول الكوفي قُلت: نفعني وشكرته زيدٌ، ونفعني وشكرتُهما الزيدان. ونفعني وشكرتهم الزيدون. وتقول في اللازمين: قام وقعد زيدٌ، وقام وقعدا الزيدان، وقام وقعدوا الزيدون. فإن كان مُتعديًا إلى اثنين قُلت ظنني وظننته عالمًا. وظنني وظننتهما عالمين الزيدان عالمًا. وظنني وظننتم عالمين الزيدون عالمًا؛ قال امرؤ القيس في إعمال الأول:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قَليلٌ منَ المالِ(١)

فأعمل كفاني ورفع قليلاً به. ولو أعمل أطلب لقال قليلاً. وقال عُمر بن أبي ربيعة: (وافر)

وقد نغنى بها ونرى عُصُورًا بِهَا يقتدننا الخُردَ الخدَالاَ(٢)

فأعمل نَرَى ونصب بِهِ الخِردَ الخِدالَ، ولو أعمل يقتدننا لرفع الخرد فاعلاً فقال يقتدننا الخرد الخدال، وقال عدي بن زيد العِبادي:

فطاوع أمرهُم وعَصَى قَصيرًا وكَان يقولُ لو نفعَ اليَقِينَا(٣)

فأعمل يقول: أي يقول اليقين. ولو أعمل نفع لرفعَ اليقين وقس على ما مثلت، ما ورد عليك من هذا الباب وينبغي لك أن تُروض نفسك في تقديم ما أخرت وتأخير ما قدمت. فتقول في مثل: ضربني وضربت زيدًا، أو زيدٌ ضربتُ وضربني

---

(١) البيت في ديوانه: ٣٩.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو غير موجود في ديوان عمر، وانظر: الإنصاف/ ٨٦، نسبه إلى المرار نقلاً عن سيبويه.

(٣) البيت في ديوانه: ١٨٢.

زيدٌ، أو زيدًا. ثم تثني وتجمع وتذكر وتؤنث. وتأتي بالفعلين لازمين ومتعديين إلى واحد وإلى اثنين تجوز الاقتصار على أحدهما أو لا يجوز. ومتعديين إلى ثلاثة وبحرف جر يجوز حذفه، وبحرف جر لا يجوز حذفه ثم تستعمله ماضيًا وحالاً واستقبالاً، وأمرًا ونهيًا، وتجمع بين ثلاثة أفعال مثل: صليتُ، وباركتُ، ورحمت. وأربعة أفعال وخمسة وأكثر مثل: قام، وضربته، وظننته عالمًا وأعطيته درهمًا، وأعلمته محمدًا خير الناس زيد. فإذا أعملت الثاني أضمرتَ فاعل الأول ضرورة وإن كان لا يعود على مذكور لأن الفاعل لا بد منه مثل: ضرباني وضربتُ الزيدين. وإن أعملتَ الأول أضمرتَ في الثاني مفعولاً يعود إلى الظاهر. وإن تأخر؛ لأنه في حُكم المقدم، مثل: ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه لأن المفعول غير لازم. فإذا استعملت فكرك في الوجوه التي ذكرتها لك انفتح عليك باب القياس فخرج لك من الباب فوق ألفي مسألة كل واحدة غير الأخرى فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى.

بَـابُ الْمَعَـانِي

ولك فيه ثلاثة أسئلة: ما المعاني؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا ما المعاني؟ فهي الأغراض التي تُعبر عنها بالألفاظ؛ لأن الألفاظ للمعاني بمنزلة القوالب، ولذلك قال بعضهم:

فَترى المَبانِي فِيها قوالبٌ لِلمَعانِي

وإذا كان هذا هكذا وجب أن يكون اللفظ غير زائد على المعنى ولا فاصل عنه وربما دلت البُلغاء على المعنى الكثير باللفظ القليل. وقد سُئِلَ بعضهم ما البلاغة؟ فقال: أن تصيبَ فلا تُخطئ وتُسرعَ فلا تُبطئ، ثم قال: أقلني هي ألا تخطئ ولا تبطئ. لو فُسر قول الله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ [البقرة: ١٧٩] لَمَلأَ الأوراق وأجف الأقلام.

فصل: والمعاني تخرج قسمتها إلى ما لا يُحصى عددًا ولا يدرك مددًا وقد جعلها بعضهم ألوفًا، وجعلها بعضهم مئين، وجعلها آخرون عشرات، وجعلها بعضهم آحادًا تسعة وسبعة، وستة، وخمسة، وثلاثة. وقال آخرون: هي ضربان: خبرٌ وغيرُ خَبر ويكفيك منها قسمة صاحب التسعة وهي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي،

والنداء، والتمني والدعاء، والقسم، والوعيد.

فالخبر قولك: قامَ زيدٌ. والاستخبار قولك: أقامَ زيدٌ أم عمرو. والأمر، والنهي: قُم يا زيد. ولا تقم يا عمرو، ونحنُ نُفردُ لكل واحد منها بابًا إن شاء الله تعالى. والنداء مثل: يا زيد، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ، وقد ذكر مستوفى في باب النداء والتمني مثل: ليتَ زيدًا عندنا. ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ﴾ فنصب فأكون دلالة على أن الكلام تمنٍّ، ولا يكون إلا بليت ولو وإلا؛ مثل: ألا ماءً باردًا فاشربه، ولا يكون ما بعد إلا مبنيًا على الفتح غير منون. والدعاء مثل قولك: غفر الله لزيدٍ ولا فُضَّ فاهُ إذا دعوتَ لهُ. فإذا دعوتَ عليه قُلت: لا غَفَر الله له. فلفظه لفظ الخبر. ومعناهُ الدعاء لخروجه من حقيقة الخبر قال الله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٨]، والقسم مثل: لأفعلنَّ كذا، ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وبالله ما قام زيد، وقد قدمنا له بابًا. والوعيد: هو التهديد وهو على ضربين كناية وصريح. فكنايته مثل قول الله -عز وجل-: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة: ٣٤- ٣٥] أي: وليك الشر ودنا منك. والصريح مثل قوله -عز وجل-: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩].

فصل: وأحكام هذا الباب كثيرة؛ وهي تجري في أثناء الأبواب حيث يذكر الخبر والاستخبار والأمر والنهي. وهذا أوان إنشاء أبوابها.

بَابُ الْخَبرِ

ولك فيه ثلاثة أسئلة: ما حقيقة الخبر؟ وعلَى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما حقيقة الخبر؟ فهو كل كلام دخله الصدق أو الكذب، أو جوز عليه واحد منهُما وذلك مثل قول القائل: قَامَ زيدٌ. فإن كان قد قام فَهُو صادق. وإن كان لم يَقُم فهو كاذب. وكذلك إن قال: لم يقم زيدٌ. إن كان لم يقم فقد صدق وإن

كان قام فَقَدْ كذب.

فصل: وهو ينقسم على خمسة أقسام: إيجاب ونفيٌ وتعجبٌ، وشرطٌ، واستثناء، فالإيجاب: ضربان: ضرب منه بحرف، وضربٌ منه بغير حرف. فالذي بغير الحرف مثل قولك: قام زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ. والذي يكون بحرف مثل قولك: إن زيدًا قائمٌ. وليقومن زيدٌ. وقد قَامَ زيدٌ. وحروفه ستةٌ: إنَّ وأنَّ في الأسماء. وقد والنونان في الأفعال ولام الابتداء مع الاسم والفعل والحرف والنفي لا يكون إلا بحرف أو ما أشبهه. وجملة حروف النفي خمسة لا، وما، ولم، ولما، ولَن، مثالها على الترتيب: لا قام ولا يقوم وما قام. ولم يقم زيدٌ. ولما يقم زيدٌ. ولن يقوم وتلحق بِهَا إن المكسورة مخففة بمعنى ما مثل: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

والتعجب: ضربان ما أحسنه، وأحسن به، وقد تقدم له باب.

والشرطُ: ضربٌ واحد. وهو تعليق فعل عَلَى فعل مثل: إن تقم أقم. وإن تفعل أفعل. ومن يقم أقم معه.

والاستثناء: هو إخراج بعضٍ من كل بإلاَّ أو بكلمة فيها معنى إلا مثل: جاء القوم إلا زيدًا، وما جاء إلا زيدًا أحدٌ. وما في الدار أحدٌ إلا حمارًا، وما جاء إلا زيدٌ، وما جاء أحدٌ إلا زيدٌ.

فصل: وأحكام الخبر كثيرة.

أمَّا الإيجاب فمتى كان بحرف كان آكد منه بغير حرف. لأنك تقول: قام زيدٌ فيوجب له القيام. فيقول لك: القائل: لم يقم. فيحتاج إلى أن تجيء بآكد من ذلك الإيجاب الأول. فتقول: قد قام فإن أكد النفي فقال: لمّا يقم، زدتَ الإيجاب تأكيدًا. فقلت: لقد قام. فإن جمع بين حرفين فقال: ما هو بقائم أتيت بِما هو آكد من الأول، فقلت: إنَّه لقائم. واللام في الإيجاب آكد من قد. وأن آكد من اللام. وأما النفي فلا يكون إلا بحرف أو ما يشبهه كما قدمنا إلا أن أحكام حروفه تختلف فلم ولما ينفيان الماضي مثل: لم يقم أمس، ولما يقم أمس. ولما آكد في النفي من لم وهُما في النفي نظيران للنونين الشديدة والخفيفة في الإيجاب مثل: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]. ولن ينفي المستقبل مثل: لن يقوم زيدٌ أبدًا. قال الله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠]. وقال: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن

تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٤٢].

وما لنفي الحال مثل: ما زيدٌ قائمًا. وما هو بقائم، ولا لنفي الماضي، والحال، والاستقبال، مثل: لا قام أمس، ولا هو قائم في الحال، ولا يقوم غدًا. والذي أشبه الحروف في النفي وليس بحرف فعل واحد وهو ليس مثل قولك: ليس زيدٌ قائمًا. وهو ينفي الحال. فإن أدخلتَ الباء نفى المستقبل نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ أبدًا.

وحُكم التعجب أنه متى كان على صيغة "ما أفعله" نصب المتعجب منه وتعدّى إليه بنفسه وكان مشغولاً بضمير فاعل يعود على ما لا يظهر أبدًا لا عائد على مفرد، ومتى كان على صيغة أفعل بِهِ كان المتعجب منه مجرورًا وتعدى إليه الفعل بواسطة من حروف جر فكان في موضع نصب. وحكم عليه بالرفع أيضًا لأنه فاعل في المعنى وكان فارغًا لا ضمير فيه. إذ لا يرجع على مذكور وحق فعل التعجب أن يلزم حدًّا واحدًا. ويجري مجرى المثل، وحكم الشرط أن يكون فِعلاهُ مترابطين إيجابًا بإيجاب مثل: إن تقم أقم. أو نفيًا بنفي مثل: إن لَمْ تَقم لم أقم. أو إيجابًا بنفي مثل: إن لَمْ تَقمْ قُمتُ. أو نفيًا بإيجاب مثل: إن تقم لم أقم.

وحُكمُ الاستثناء: أن يكون منفيًا من موجب مثل: قام القوم إلا زيدًا فقيام القوم موجب، وقيام زيد منفي عنه أو يكون موجبًا من منفي نحو ما قام القوم إلا زيدٌ فقيامُ القوم منفي، وقيامُ زيدٍ موجبٌ فافهم ذلك إن شاء الله تعالى.

بَابُ الأمر

وفيه ثلاثة أسئلة: ما الأمر؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمّا ما الأمر؟ فهو: قولك لمن تُخاطبه افعل إذا كان حاضرًا وليفعل فلان إذا كان غائبًا، وحقيقته أن توجب الائتمار.

فصل: ولفظه يخرج على عشرة أقسام: إلزام، وطلب، وندب، وإباحة، وتهدد، وتعجيز، واستهزاء، وتوقيف، وخلق، وتحد. ويكون بمعنى الإخزاء، والطرد، والإبعاد، والإهانة.

فالإلزام: هو الأمر الحقيقي الذي يُوجبُ الثواب للمؤتمر، والعِقابَ للتارك، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

والطلب: نحو قول الله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]. والطلب يكون ممن فوقك.

والندب: ما تعلق بفعله المدح، ولم يتعلق بتركه الذم نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨] فهذا ندب وليس بواجب.

والإباحة: ما لم يوجب فعله مدحًا، ولا تركه ذمًّا. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. فهذه إباحة وليس بندب.

والتهدد: ما جاء بلفظ التخويف نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] فلم يأمرهم -عز وجل- بذلك. ولا ندبهم إليه ولا أباحه لهم ولكن تهددهم عليه.

والتعجيز: نحو قوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

والاستهزاء: قوله: ﴿فَادْرَؤُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، ﴿وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ﴾ [الأنبياء: ١٣].

والتوقيف: نحو قوله تعالى: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ﴾ [البقرة: ٣١].

والخلق: قوله تعالى: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت: ١١].

والعاشر: يكون بمعنى الإخزاء، والطرد، والإبعاد، والإهانة: كقوله: ﴿اخْسَؤُوا فِيهَا وَلاَ تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

فصل: وحُكمُ الأمر على اختلاف أقسامه، ومعانيه: أنَّه متى كان لِحاضر كان مبنيًا على الوقف، لا مُعربًا مثل: قُم يا زيدُ، واقعد يا عمرو، وبُنِيَ لأنه لم يُضارع الأسماء بشيء من حيث تعرَّى عن الزوائد الأربع. أعني الياء والتاء، والنون والألف التي من أجلها أعرب الفعل المستقبل وبِها تسمّى مُضارعًا وبُني على الوقف على أصل البناء. ومتى كان الأمر لغائب كان مُعربًا بالجزم غير مبني وكان معه اللام مثل: ليقم زيد. وليقعد عمرو. وأعرب لأنه لم يخلُ من حروف المُضارعة. وخصَّ بالجزم لدخول اللام عليه. ولا يجوز سقوطها منه غالبًا. فإن سقطت رُفِعَ الفعل على الخبر.

وإن كان معناهُ الأمر كما قال عَديُّ بن زيدٍ: (وافر)

وما قصرت في طلب المعَالي فتقصرني المنيَّةُ أو تطولُ[1]

والمعنى: فلتقصُر ولتطُل. وقال -عز وجل-: ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ**﴾ [الصف: ١٠] فتؤمنون بالله أمر لفظه لفظ الخبر بدليل أنَّه أجاء بِهِ لقوله: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ**﴾ [الأحقاف: ٣١] وقد أجاز بعضهم الجزم بغير لام وهو ضعيف واحتج بقراءة بعضهم: ﴿**يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ**﴾ [التوبة: ٦٤] بجزم يحذر. وباب القراءة السَّماع وضعف الجزم مع حذف اللام مثل: يقم زيدٌ لأجل تقدير اللام، وإعمالها محذوفة وهو غير جائز. إذ الحرف لا يعملُ محذوفًا. فإن كان عامل فعل كان أضعف لأن أصل الفعل البناء. فالإعراب فيه غير أصل، وإنَّما يُرفع الفعل كما قدمنا وأكثر القراءة يُحذر، برفع يحذر. ويجوز دخول اللام على الحاضر. وهو قليل مثل: لتقم يا زيد. وما روي في الحديث: «**لتأخذوا مصافكم**» وقد قُرئَ: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ**﴾ [يونس: ٥٨] فإن كان الفعل لِمَا لَمْ يُسم فاعله لم يكن إلا باللام حاضرًا أو غائبًا، وقد ذكرناهُ قبل هذا الباب مثل لتعن بحاجتي يا فُلان. ولتعجب يا زيد بهذا الأمر. ولام الأمر تكون في الابتداء مكسورة مثل:﴿**لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ**﴾ [الحج: ٢٩] وفي الوصل ساكنة مثل: ﴿**وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**﴾ [الحج: ٢٩] ومنهم من يكسرها عَلَى كلِّ حال.

بَـابُ النَّهْـي

ولك فيه ثلاثة أسئلة: مَا النهي؟ وعَلَى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما النهي فَهُو قولُك لِمن تخاطبه لا تفعل إذا كان حاضرًا ولا يفعل فلان إذا كان غائبًا وحقيقته ما أوجب الانتهاء.

فصل: ولفظه يخرج على ثلاثة أقسام: منعٌ، واستعفاء، وتحذير.

فالمنع: هُو النهي الحقيقي، وهُو ما أوجب الانتهاء. وتعلق بتركه الثواب، وبفعله العقاب. وكان من قادر على الجزاء وذلك من نحو قول الله سبحانه: ﴿**لاَ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ**﴾ [المائدة: ٩٥]، و ﴿**وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ**﴾ [الأنعام:

(١) البيت في ديوانه: ٣٤.

١٥١]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [هود: ٨٥]، ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣]، ﴿وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

والاستعفاء: يكون من المقدور عليه إلى القادر، وهو مثل قول الله سبحانه: ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقد تجيء من هذا النوع شيء بمعنى الدعاء للغير نحو: لا يفضض الله فَاكَ، وعَلَيْه ولا يغفرُ الله لزيد.

والتحذير: نحو قولهم: لا تَدن مِن الأسد فيأكلك؛ قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وتقول: لا تأكل السمك فيقتلك، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن. فلم ينهه عن مُحرم ولكن حذره عن ضار. والله أعلم. وربَّما جاءَ التحذير في باب الإغراء كناية غير صريح فتقدر بالأمر والنهي مثل قولهم: الأسد الأسد، والليل الليل، وإيّاك إيّاك، والمعنى: احذر الأسد، ولا تقرب الأسد، وكذلك الباقي.

فصل: وحُكمُ النهي أنه لا يكون إلا ومعه لا ظاهرة ولا مقدرة. ويكون مجزومًا مع الظاهر لحاضر كان أو غائب مثل: لا تقم يا زيدُ، ولا تقم يا عمرو. وهُوَ مُعرب لأن حرف المُضارعة لا يفارقه. فإن قدَّرت لا والفعل في باب الإغراء جئتَ باسمين مكررين ظاهرين، أو حرفين أو حرفًا واسمًا. فقلت في الاسمين الأسد الأسد وتنصبُهُما جميعًا. فالأول نَابَ منابَ الفعل المحذوف وهو منصوب به.

والثاني: مفعول منصوب بالاسم الأول لأنه قد تنزل منزلة الفعل فعمل عمله وتقول في الحرفين: إليك إليك، أو منك منك. والتقدير: لا يفتك أو الزم، أو رد كذا، قال القطامي: (وافر)

إذا التَّيارُ ذُو العَضَلات قالوا   إليكَ إليك ضاقَ بهَا ذرَاعَا

وتقول في الحرف والاسم: عليكَ نفسك. قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. فنفسك منصوب بعليك وإن كان حرف جر لأنه قد تنزل منزلة الفعل وناب عنه فعمل عمله، وكذلك الظروف تقول فيها: دُونك الطائر، وخلفك الأسد. ورُبَّما جاءوا بالاسمين مضمرًا وظاهرًا فقالوا:

إيَّاك الطريق وإيَّاك الأسد، والتقدير: الزم الطريق ولا تقرب الأسد، فالأسد منصوب بإيَّاك وإياك بالفعل المقدر. وقِس على ذلك تُصب إن شاء الله تعالى.

بَابُ الاستخبارِ

وفيه ثلاثة أسئلة: كم أدواته؟ وعَلَى كَمْ ينقسم؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمَّا كم أدوات الاستخبار فهي اثنتا عشرة: الهمزة، وأم، وهل، ومن، وما، وكيف، وكم، وأي، وأين، وأنى، وأيان، ومتَى، مثال الجميع: أعندك زيدٌ أم عمرو؟، وهل لك مال؟، ومن أبوك؟، وما اسمك؟، وكيف حالك؟، وكم إخوتك؟، وأي القوم أنت؟، وأين بيتُك؟، وأنى لك هذا؟، وأيَّان مرساها؟، ومتى تقوم؟. قال الله تعالى: ﴿**أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ**﴾ [الدخان: ٣٧] وقال تعالى: ﴿**هَلْ عِنْدَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا**﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقال تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ**﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿**مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ**﴾ [المدثر: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿**كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ**﴾ [التوبة: ٧]، وقال عز من قائل: ﴿**كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ**﴾ [المؤمنون: ١١٢]، وقال: ﴿**فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾ [الرحمن: ١٣]، وقال تعالى: ﴿**أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ [القصص: ٦٢]، وقال: ﴿**يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا**﴾ [آل عمران: ٣٧]، وقال: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال: ﴿**وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ**﴾ [البقرة: ٢١٤]. فمتى جاء الاستخبار من مخلوق كان سؤالاً عن شيء مجهول غالبًا. ومتى كان مِنَ الله تَعالى كان تقريرًا، وتوقيفًا أو توبيخًا وتقريعًا؛ لأنه لا يجهلُ شيئًا ولا يغيبُ عنه -عز وجل-، وتقدَّس وتعالى يعلمُ خائنة الأعينِ وما تُخفي الصدور، ويعلمُ السِّرَ وأخفى.

فصل: وأمَّا عَلى كم تنقسم أدوات الاستفهام؟ فَعَلى ثلاثة أضرب: حُروف، وظروف، وأسماء غير ظروف.

فالحروف ثلاثة، هي: الهمزة، وأم، وهَلْ.

والظروف أربعة، وهي: أينَ، وأنَّى، وأيَّان، ومَتَى.

والأسماء خمسة: من، وما، وكيف، وكم، وأي. وجميعها مبني سوى أي. أمَّا

الحروف فَعَلى الأصل، وأمَّا الظروف والأسماء فلعلة وهي تضمنها ألف الاستفهام ومشابهتها إيَّاها لأنَّك إذا قُلت: من أبوك؟ أين بيتك؟ فالمعنى: أبوك فُلان أم غيره. أبيتك بمكان كذا أم سواهُ فَمَا بني على الوقف من الحروف فلا سؤال فيه لِمَ بُني؟ ولم خُص بالوقف، لأن أصل الحروف البناء، وأصل البناء الوصف، وذلك أم وهل، وما بُنِي عَلَى حركة ففيه سؤالان: لم بُنِي على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بحركة دون حركة؟ وذلك همزة الاستفهام فبنيت على حركة لأنه يبتدأ بِهَا، ولا يبتدأ بساكن ولأنها حرف بسيط، وليس بعلة جامعة. وخصت لأنه أخف الحركات.

وما بُنِي من الأسماء والظروف عَلَى الوقف ففيه سؤال واحد وهو: لِمَ بُنِي؟ والجوابُ: ما تقدم وذلك من وما وكم، ومتى، وأنى. وما بني على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: لِم بُني وأصل الأسماء الإعراب ولِمَ بُنِي على حركة وأصل البناء الوقف؟ ولم خُص بحركة دون حركة والحركات ثلاث. وذلك كيف، وأين، وأيان، بُنيت لتضمنها الحرف أو لمشابهتها إيّاه لالتقاء الساكنين وفُتحت طلبًا للخفة.

فصل: وأما أحكامُها فكثيرة تنقسم ثلاثة أقسام: حُكمها في أنفسها، وحُكمها في مواضعها، وحُكمها في مواقعها.

أما حُكمها في أنفسها فإنها تقعُ كلها سؤالاً عن شيء مجهول إذا كانت استفهامًا. وتقع تقريعًا وتوقيفًا وتقريرًا من الله تعالى. وممن قرر فعلاً فعله أو فعل به كما حكى الله تعالى عن الخضر -عليه السلام-: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]، ولذلك قُلنا غالبًا، لها صدر الكلام تقول: من أبوك؟ ولا يجوز أبوك من. ومثله: أين بيتُك؟ ولا يجوز: بيتُك أين. وقد ظن بعض من لا يعرف العربية أن جميل بن معمر غشي ذلك في قوله: (وافر)

بُثينة شأنُها سلبت فؤادِي بِلاَ جُرْمٍ أتيتُ بِهِ سَلاَمَا(١)

وزعم أن تقدير البيت: سلا بثينة ما شأنها سلبت فؤادي بلا جُرم أتيت به وليس ذلك. وإنما بثينة مبتدأ وشأنها بدل منه بدل اشتمال. وسلبت خبرٌ في موضع رفع كأنه قال: شأنها سلب فؤادي. وسلامًا منصوب على المصدر معناهُ: متاركة، تتركني

---

(١) البيت غير موجود في ديوان جميل.

وأتركها، ومنه قول الله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣] فلم يرد تسليمًا عليها ولا أمر صاحبيه بسؤالها عن شأنها ولكنه طلب منها المتاركة وهذا شيء عرض لخصناه لأجل السؤال.

ومن أحكام أدوات الاستفهام: أنه ما كان منها حرفًا دلَّ على معنى في غيره كسائر الحروف. وما كان منها اسمًا دلّ على معنى في نفسه وقد عدها بعض النحويين حروفًا كلها وليس منها حروف إلا الثلاثة التي قد ذكرتها لك، وباقيها أسماء والدليل على اسميتها من أربعة أوجه: أحدها: أن لها محلاً من الإعراب يحكم عليها بالرفع والنصب، والجر. والثاني: أن حروف الجر تدخل على أكثرها نحو قولك: بِمَنْ مررت؟ وبمَ جئت؟ ومن أي القوم أنت؟ وبِكَمْ شريت ثوبك؟ وعلى كيف أخذت هذا الطعام؟ ومن أين لك هذا؟ ومن متى يدخل الشتاء؟ إلا أنك إذا أدخلت حرف الجر على "ما" الاستفهامية حذفت ألفها فرقًا بين الخبر والاستفهام فقلت: فيم، وبِمَ، وعَلَام، وإلامَ.

والوجه الثالث: أنك تُبدل منها الأسماء نحو ما اسمك؟ أعلي أم عبدُ الله؟ فعلي وعبدُ الله بدلٌ من ما، ومثله: أين بيتُك؟ في الكوفة أم في البصرة.

والأسماء لا تكون بدلاً من الحروف وتنقص عن الظاهر أنها لا تنعت ولا تؤكد لشبهها بالحروف.

والوجهُ الرابع: أنَّها تدلُّ على معانٍ في أنفسها كسائر الأسماء.

فصل: وأما حكمها في مواضعها من الإعراب فإن العامل فيها يختلف.

أما الظروف فإنها لا تكون في موضع نصب على الظرف. وأما الأسماء التي ليست بظروف فترفع وتنصب وتجر. فإذا قلت: من في الدار؟ فمن في موضع رفع بالابتداء. وفي الدار خبره. وإذا قلت من لقيت؟ فلقيت فعل وفاعل ومن مفعول في موضع نصب بلقيت. وإذا قلت: بمن مررت؟ فمن في موضع جر بالباء، وكذلك الباقي إلا أن العامل عامل الاستفهام إذا كان لفظيًا ولم يكن حرف جر كان مُتأخرًا بعده ولم يجز أن يتقدم عليه فلو قلت: قد علمت من زيد لكانت من في موضع رفع. إما مبتدأ وزيدٌ خبره، وإما خبرًا وزيدٌ المبتدأ على حسب الخِلاف، ولم يعمل فيه علمت شيئًا وعليه قولهم: قد علمتُ أبو من أنت لأن المضاف إلى الشيء

مُستلب لإعرابه، قال تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا﴾ [الكهف: ١٢]. فأي الحزبين مبتدأ، وأحصى خبره، ومثله قول عويف القوافي: (كامل)

وذكرت أي فَتَى يسدُّ مكانه   بالرِّفدِ حِينَ تَقَاصُرِ الأرفادِ[(١)]

فرفع أيّا ولم تعمل فيه ذكرت لأنه لا يعمل في الاستفهام ما قبله كما قدمنا إلا أن يكون العامل معنويًا كالابتداء جاز تقديمه، ومن النحويين من يعتقد أن أيًّا في مثل هذا الموضع بمعنى الذي وموضعها النصب. وهي مبنية على الضم عنده وبشرط أنها لا تبنى إلا أن تكون مفسرة بمفرد مثل: ﴿أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ ، ومثل قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ففسرها بأشد وهو مفرد فبناها. والتقدير الذي هو أشد: فإذا صار إلى مثل البيت نصب أيًا فقال: ذكرتُ أي فتى يسد مكانه لأنه فسره بيسد. وهو جُملة من فعل وفاعل وكونه استفهامًا لا يعمل فيه ما قبله، أحب إليّ سواء دنى إلى معرفتي والله أعلمُ بالصواب.

وإذا قلت: من قام؟ كان للنحويين فيه قولان: منهم من يقول: إن من مبتدأ وقام فعل وفاعله مستتر فيه وهما في موضع رفع على الخبر لمن. ومنهم من يقول: من فاعل متقدم في اللفظ متأخر في النية وقام فعله الذي رفعه ويجعله فارغًا من الضمير. والأول أيضًا أحب إليَّ. وأشبه بالأصل ولا شيء يلجئ إلى الحُكم عليه بأنه فاعل وفي المبتدأ عنه مندوحة وسعة فجعله فاعلاً تحكم ولا وجه له.

أمَّا حُكُمها في مواقعها؛ فمختلف كاختلافها. فمن: تقع سؤالاً عمن يعقل خاصة وربما وقعت على الفاعل القادر لأنها تقع على الله سبحانه قال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ﴾ [المؤمنون: ٨٦] فإن اجتمع العاقل وغيره غُلِّبَ العاقل عليه وسئل عن الجميع (بمن) قال تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] والمغلبات خمسة: العاقل على غير العاقل، والمذكر على المؤنث، والمعرفة على النكرة، والأصل على الفرع، والحاضر الغائب وما يقع سؤالاً عن ما لا يعقل فإن سئل بها عن عاقل أو

(١) هو عوف بن معاوية بن عتبة بن حذيفة بن بدر سمي عويف القوافي لبيت قاله. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/٢٦٤، ومعجم الشعراء للمرزباني: ٢٧٧.

قادر على الفعل. فإنما هي سؤال عن صفته. فلو قال: من أبوك؟ قلت: زيدٌ. فإن قال: لا أبوك؟ وما زيدٌ؟ قُلت: كريمٌ أو بخيلٌ، أو غيرُ ذلك من الصفات، وكذلك لو سأل مُلحدٌ. فقال: من خلقَ؟. لقلت: الله. فلو قال: وما الله؟ قلت: القادرُ على الفعل العالم به، المتقدم عليه الحي وله كأنه قال: وما صفة هذا الخالق الذي فعل هذا الفعل وأجبته بشروط الفاعل وصفاته وانظر إلى فرعون لعنه الله كيف سأل عن الله بِمَا فأجابه موسى -عليه السلام- بالصفة حين قال: وما ربُّ العالمين؟ قال موسى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المزمل: ٩] أي: مالكها والقادر عليهما. فلم يسأل إلا عن قدرته وسعة ملكه لأنه كان قد قدم السؤال عن الذات بقوله: من ربُّكُما يا موسى.

وكيف سؤالٌ عن الحال، وكم سؤال عن عدد مجهول، وأين سؤال عن مكان. ومتى عن زمان وأنى عن جهة لأنها تختصُّ بالجهات في الشروط والاستفهام؛ قال الله تعالى يحكي عن زكريا: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: من أي جهة. قال الشاعر: (طويل)

فأصبحت أنّى تأتِها تَستجِر بِهَا كِلاَ مركبيها تحت رجلك شاجرُ[1]

معناهُ فأصبحت من أي جهة أتيتها استجرت بِهَا. وأيَّان سؤال عن وقت ولا يسأل بِهَا إلا عند تعظيم الشيء وكبره. وفي نفس السائل قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] يعني: القيامة، وقالوا أيَّان لعظمها في نفوسهم، ولولا ذلك لنابت منابتها متى. وأغنت عنها، وأي تقع سؤالاً في كل شيء، وهي طوافة على معاني أدوات الاستفهام وواقعة مواقعها ونائبة مناب جميعها. لأنَّها لإخراج بعض من كل فتقول مكان من أبوك؟ أيهم أبوك؟ ومكان ما اسمك، وما أكلت؟ أي الأسماء اسمك؟ وأي الطعام أكلت؟ ومكان: كيف حالك؟، أي: حال حالك؟ ومكان كم دراهمك؟ أي الأعداد دراهمك؟. ومكان أين بيتك؟ أي موضع بيتك؟ ومكان متى تقوم؟ أي زمان تقوم فيه؟ أو أي وقت ومكان أنى لك هذا، أي: جهة أصبت منها هذا؟ ومكان أيّان مرساها، أي: الزمان ترسي فيه؟ ولعموم أي أعربت ولم تكن كغيرها وليس لشيء من أدوات الشرط والاستفهام ما

(١) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: ديوانه: ٢٢٠.

لها وكذلك هي في الخبر طوّافة على جميع الموصولات.

بَـابُ أسْمَـاءِ الأفعـال

ولك فيه خمسة أسئلة: ما هي؟ فهي أسماء كلها مثل: صه، وصهٍ. ومَهْ، ومَهِ، وإيه، وإيهٍ، وأيها، وأفٍّ، وأفَّ، وأفٌّ، وأفًا، وأفٍّ، وأفْ مخففة، وأفي مُمال، وهيهات وهيهاتِ، وهيهات، وهيهاتًا، وأيهات، تقلب الهاء همزة. وأيهان تُنزل التنوين منزلة التاء وهيهاه في الوقف في بعض اللغات. وهلمّ، وحي على الصلاة، وما أشبه ذلك. ومنها نزال، ودراك، وحذار، وما أشبه ذلك.

فصل: ومعانيها مُختلفة فمعنى صه: اسكت، ومعنى مه: اكفف، ومعنى إيه المكسورة: زد، ومعنى إيه المفتوحة: أمسك أو اكفف، ومعنى أفٌ على جميع لُغاتها: التضجر، والتكرُّه. ومعنى هيهات على اختلافها: ما أبعد. ومعنى هَلُم: أقبل. ومعنى حي: أحضر واحضروا. ومعنى نزال وشبهه: انزل.

فصل: وأمّا على كم تنقسم؟ فهي تنقسم على ضربين: ضربٌ منها معدول من أفعل إلى فَعال وهو بابٌ واسع مقيس. فكل فعل جاز أن تقول فيه: افعل جاز أن تعدله إلى فعال نحو ضراب وخراج، وأكال وشراب، وما أشبهه. قال الشاعر: (كامل)

ودَعَوا نزال فكنتُ أوَّل نازلٍ وعَلاَمَ أركبُهُ إذا لم أنزلِ[1]

وقال آخر: (رجز)

تَراكها مِن إبلٍ تراكَها قد نزل الموت عَلَى أوراكهَا

والضربُ الثاني منها غير معدول من لفظ أفعل وإنما تُوضع دليلاً عليه لما فيه من معناهُ وذلك: صه، ومه، وهيهات، وهَلُم، وحيّ، وما أشبهها وهي أسماء أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاسُ عليها.

فصل: وأحكامها كثير؛ تنقسم ثلاثة أقسام حُكمها في أنفسها، وحكمها في بنائها، وحكُمها فيما دخلت عليه.

أمّا حُكمها في أنفسها: فإنها لا تُثنى، ولا تُجمع، ولا تؤنث مع كونها أسماء

(١) البيت لربيعة بن مقروم الضبي، الحماسة: ١/٩٨.

ومُنعت من التثنية والجمع والتأنيث؛ لأنها نابت مناب مصدر وفعل وكل واحد منها لا يدخل عليه شيء من ذلك. ومعنى صه: اسكت سكوتًا. والدليل على اسميتها من ثلاثة أوجه: أحدُها أنَّها كُلّها تقعُ موقع المصدر وهو اسم ألا ترى أن القائل يقول: صه، فيكون معناهُ: السكوت ويقول: مه، فيكون معناهُ: الكف.

والوجه الثاني: أن تنوين التنكير يدخل على أكثرها مثل: صهٍ، ومهٍ، وإيهٍ، وإيهًا، وأفٍّ، وأفًا، وأفٌ، وهيهاتًا، والتنوين من خواص الأسماء إلا الترنّم وحده، وسنفرد للتنوين بابًا إن شاء الله سبحانه نستقصي شرحه فيه.

والوجه الثالث: أنَّها كلها تُدعى معارف ونكرات والتعريف والتنكير من خواص الأسماء أيضًا فما كان منها منونًا فهو نكرة لدخول تنوين التنكير عليه وما كان غير منون فهوَ مُعرف تعريف العلمية أو تعريف المصدر الذي وقع موقعه، فمعنى صه: السكوت المعهود منك. ومعنى صه: سكوتًا، وكذلك إيه معناهُ: الزيادة المعهودة من هذا الشيء بعينه. ومعنى إيه: زد زيادة ما وقس عليه الباقي قال الشاعر: (طويل)

وقفنا فقلنا إيهِ عَنْ أمِّ سالمٍ وما بَالُ تكليم الدِّيارِ البَلاقِعِ[1]

وأمَّا حُكمها في بنائها. فإنَّها كلها مبنية؛ وبنيت لإحدى علتين: إما لوقوعها موقع فعل الأمر وهو مبني لأن صه، ونزال وقعا موقع اسكت، وانزل. وإما لمشابهتها الحروف وأشبهتها من حيث جاءت دلالة على غيرها فما بني منها على الوقف ففيه سؤال واحد لم بُنِي؟ وما بُني على الحركة ففيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُني؟ ولِمَ بُني على الحركة؟ ولم خُصّ بحركة دون حركة؟.

فما بُني على الوقف فعلى الأصل وما ضم منها مثل: أف وهيهات. فليعدل به إلى جهة ليست له في حال إعراب لأنها تقعُ موقع المصدر. وهو منصوب فضمت لذلك وما كسر مثل: إيه، وإيهٍ، فعلى أصل التقاء الساكنين. وما فُتِحَ وكان له نظير فالفرق بين ملتبسين مثل: إيه، وإيهًا، فتحًا فرقًا بينهما وبين إيهِ، وإيهٍ. وما لم يكن له نظير مثل: هلم، وحي، وهيهات فلطلب الخفة. فأما المعدولة إلى فعال فلا تكون إلا مكسورة أبدًا ولم يسمع في شيء منها ضم ولا فتح بل جاءت مكسورة على الأصل

(١) البيت لذي الرمة انظر: ديوانه: ٤٤٠.

كما ترى ألا تعال يا زيد. بالفتح وليس منها لأنه باقٍ على لفظه وإنما نقل معناهُ لا غير وقد كسر غيرها من الأسماء وليس منها ولا يعمل عملها وذلك المعدول من فاعله إلى فعال مثل: حذام، وقطام، من الأسماء الأعلام ومثل قولهم في النداء: يا غدار، يا فجار، يا فساق، في الصفات للمؤنث. ولا يجوز استعمال هذه الصفة إلا في النداء لا غير. والفرق بين هذا الاسم وبين اسم الفعل من وجوه منها: أن هذا معدول من فاعله مثل: حاذمة، وفاطمة، وخبيثة، وغادرة.

ونزال وشبهه معدول من أنزل بوزن أفعل. والفرقُ الثاني: أن حذام وغدار، لا يكون إلا لمؤنث، ونزال وتراك يؤمر به المؤنث والمذكر جميعًا، تقول: نزال يا زيد، ونزال يا هند. والفرق الثالث: أن حذام وغدار بني لتضمنه تاء التأنيث في حاذمة وغادرة. ونزال وتراك بني لوقوعه موقع فعل الأمر. والفرقُ الرابع: أن حذام وشبهه يُثنى ويجمع فيقال: حِذامان وحذامات، ونزال، وشبهه موضوع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمُثنى والمجموع والمفرد فيقال: نزال يا زيدُ، ونزال يا زيدان، ونزال يا هندان، ونزال يا زيدون، ويا هندات، ويا هندُ، والفرق الخامس: أن نزال وشبهه يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل وينصب المفعول، وحذام وبابُها لا يعمل وهذا كله حديث على حكمها في بنائها.

وأمّا حُكمُها فيما دخلت عليه فإنّها تختلف في ذلك فمتى كانت بمعنى فعل لازم تضمنت ضمير فاعل ولم تنصب شيئًا مثل: صه، ففي صه ضمير فاعل مرفوع بِها وهو الذي كان في اسكت، ومتى كانت بمعنى فعل متعد تضمنت الفاعل ونصبت المفعول نحو قولك: يا زيدُ ضراب عمرًا، لأن المعنى اضرب عمرًا، ولا يبرز فاعلها البتة بل يكون مستترًا فيها للواحد والاثنين والجميع والمؤنث. لأن كل ضمير تضمنه اسم فإنّه لا يبرز في نحو: الصفة والحال، والخبر، فرقًا بين الأسماء والأفعال؛ لأنها قد جرت مجرى المثل لا يستعمل إلا بلفظ واحد كما مثلنا فتقول: انزلا يا زيدان، ونزال يا زيدان، ولا تقل نزالا ولا نزالي ولا نزالوا.

فصل: وأمَّا لم جيء بها فلغرض عظيم وهو الاختصار ألا ترى أنك تقول للواحد: صه يا زيد، وللاثنين: صه يا زيدان، والجميع: صهْ يا زيدون، وللمؤنث: صه يا هندُ، ولجماعتها: صه يا هندات. فيكون أخصر من قولك: اسكت. اسكتا، اسكتوا،

اسكتي فانظر كلمة من حرفين بصيغة واحدة قد نابت لك عن كلام طويل أفعال ومصادر وضمائر وصيغ مختلفات.

وكذلك الباقي يجري هذا المجرى فقس عليه وافهم هذه المعاني فإنّها حسنة وتحتها فوائد عظيمة وفقك الله وإيّانا للصواب وقد اصطلح أهل الكلام على أشياء من هذا الجنس يزجرونَ بِهَا البهائم فقالوا للخيل: هقط، قال الشاعر: (رجز)

لَمّا سمعتُ زجرتهم هِقط أيقنتُ أنَّ فارسًا ينحَط(١)

وقالوا للثور: وح. وقالوا للحمار: سَا. وقالوا للغنم: دري. وقالوا للإبل: هيد. وحل إلى أشياء كثيرة من هذا الجنس. ولم يكثر استعمال أكثرها في صريح اللغة فذكرتها لك لتعرف ما ورد منها غير مُعترض للحديث عليها لضعف أصلها فافهم ذلك.

بَابُ الأسماء النّواقِص

وفيه ثلاثة أسئلة: كم هِيَ؟ وبِمَ توصَل؟ ومَا أحكامها؟

فصل: أما كم هي فعشرة أسماء وهي: الذي، والتي، ويلحق بهما تثنيتهما وجمعهما نحو: الذين، واللذين، واللتين، واللاتي، ومن، وما، وأي، وأنْ خفيفة، وثقيلة. وهُما الناصبة للاسم والناصبة للفعل. والألف واللام مع اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الحال والاستقبال نحو الضارب الآن والمضروب غدًا لأن المعنى الذي يضرب أو يُضرب والأولى بِمعنى الذين. قال الشاعر: (رجز)

هُمُ الأولى إنْ فاخرُوا قال العُلا بِفي امرئٍ فاخرَهم عَفر البَرى(٢)

أي هم الذين. وذو في لغة طيىءٍ تقول: هُوَ ذو فَعَل، ورأيتُ ذو فعل، مررتُ بذو فعل، قال بعضهم: (وافر)

فإنَّ البِئر بئر إلي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذُو طويْتُ(٣)

وقال أبو تمام الطائي: (طويل)

---

(١) البيت من الرجز، انظر: اللسان مادة: (هذا) ٩/٣٠١.

(٢) البيت لابن دريد، انظر: مقصورة ابن دريد لأحمد العطار: ١٢١.

(٣) البيت لسنان بن الفحل الطائي، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢/٥٩١.

فطَعَمْتُ طَعْمَ الماءِ ذو أنت شارِبُهْ[1]

وذا إذا كان قبلها ما مثل: ماذا قلت. أي ما الذي قُلت قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] معناهُ: ما الذي، والله أعلم. فيجوز أن تكون ذا زائدة والمعنى ما ينفقون. فصار جملة الأمر أنها خمسة عشر لفظًا بالتثنية والجمع، وهي: الذي، والتي، واللذين، واللتين، والذين، واللاتي، ومن، وما، وأي، وأنْ الخفيفة، وأنَّ المشددة. والألف واللام والأولى، وذو، وذا معه ما مثل ماذا، ويجوز في اللاتي اللائي، وكلها أسماء نواقص تحتاج إلى صلات توصل بِها وضمائر تعود عليها لتربط الصلة بالموصول.

فصل: وأما بِمَ تُوصل؟ فهي تُوصل بأحد أربعة أشياء: مبتدأ، وخبر، وفعل، واسم الفاعل، والمفعول والحرف، والظرف، مثال المبتدأ والخبر: هو الذي أبوه منطلق، فالذي ناقص. وأبوهُ مبتدأ ومُنطلق خبره، والضمير المتصل بالأب هو العائد على الذي. والجُملة صلته. والتقدير هذا المنطلق أبوُه.

ومثال الفعل والفاعل: هذا الذي انطلق أبوه. ومثال اسم الفاعل والمفعول: هذا الخارج غدًا، أو المُخرج الساعة. فالألف واللام في الخارج والمُخرّج بمعنى الذي والاسم صلته ومثال الحرف والظرف. هذا الذي في دارك، وهذا الذي عندك، والمعنى هذا المستقر عندك، وفي دارك. وكذلك باقيها يحتاج إلى الصلة. والعائد إلى أنْ وأنّ، وما إذا كانت بمعنى المصدر؛ فإنّهن يُوصلن. ولا يحتجن إلى عائد تقول: أريدُ أن تقوم أي أريدُ قيامك، ومثله: علمتُ أنك منطلق. أي: علمتُ انطلاقك. وأعجبني ما صنعت. أي صُنعك، ومتى كانت الصلة خبرًا ومخبرًا عنه قدرت الموصول من لفظ الخبر وإن كانت فعلاً وفاعلاً قدرتها من لفظ الفعل، وإن كانت حرفًا أو ظرفًا قدرتها من معناها وهو الاستقرار ونحوه. وإن كان الموصول أن الخفيفة قدرتها بمصدر الفعل المنصوب بِهَا وإن كانت المشددة قدرتها من الخبر وإن كانت الصلة اسم فاعل واسم مفعول لم يحتج إلى تقدير. فافهم ذلك.

فصل: وأمَّا ما أحكامها؟ فهي كثيرة، تنقسمُ ثلاثة أقسام: أحكامُها في أنفسها.

---

(١) البيت في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي: ١/٢٦٦.

وأحكامها في بنائها، وأحكامها في مواقعها.

فأحكامها في أنفسها: أنها كلها أسماء. والدليل على اسميتها أشياء كثيرة منها دخول حروف الجر عليها مثل: عجبتُ من الذي قام. ووقوعها فاعلة مثل: جاءني الذي قام، ومفعولة مثل: رأيتُ الذي قام. ومبتدأ مثل: الذي قام منطلق، ومفردةً مثل: الذي ومثناهُ مثل: اللذين. ومجموعةً مثل: الذين. وإن لم يكن هذا اسم جمع صحيح وإنما هو لفظ مفرد يدلُّ على الجمع ومذكره مثال الذي ومؤنثه مثال: التي، ومعرفة مثل: من الذي قام، ومن قام وليس منها نكرة، بل كلها معارف.

وهذه كلها خواص الأسماء وتعريفها من أحد وجوه إما تعرفت لأنها أوضاع جُعل كل واحد منها لشيء مخصوص، فيجري مجرى العلمية. وإمّا بأن تكون تعرفت لأنه لا يُعبر بها إلا عن معروف وإما لأنها وقعت موقع معرفة قدرت بها لأن تقدير الذي قام القائم. وإمَّا لما فيها من معنى الإشارة فجرت مجرى المُبهمات.

وأمَّا حُكمها في بنائها فإنَّها كلها مبنية سوى أي وبنيت لشبهها بالحروف وذلك لأنها تدلُّ على معانٍ في غيرها كالحروف. فإذا قلت: هذا الذي لم يتم الكلام ودلّ على معنى في الصلة كما تقول: سافرتُ إلى. فلا يتمُ الكلام حتى تقول: إلى مكة، فيدل الحرف على معنى في غيره. وهو انتهاء السفر إلى مكة. فقد أشبهت الحروف من وجهين: أحدُهما: أنَّها تدلُّ على معنى في غيرها. والثاني: أنها لا تتم إلا بصلة كما أن الحرف يدلُّ على معنى في غيره ولا يتمُّ بِهِ كلام حتى يتصل، وكل واحد منهما لا يقترن بالزمان.

وأمّا أحكامها في مواقعها فمختلفة كاختلافها فالذي يقع خبرًا عن المذكر عاقلاً وغير عاقل. والتي تقع خبرًا عن المؤنث عاقلاً وغير عاقل. ومن يقع خبرًا عن عاقل. مذكر كان، أو مؤنثًا. وما يقع خبرًا عن ما لا يعقل مؤنثًا كان أو مذكرًا. وأي تقع خبرًا عن بعض الشيء عاقلاً كان أو غير عاقل ومذكرًا كان أو مؤنثًا. ولا تلحقها علامة التأنيث ولعمومها أعربت. تقول: جاءني أيهم جاءك. ورأيتُ أيهم جاءك، ومررتُ بأيهم جاءك، فإن كانت أي موصولة بمفرد كانت مبنية عند سيبويه تقول: علمتُ أيهم أكبر، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] معناهُ: الذي هو أشد. وتقول: إنما بُنيت كما بُني قبل وبعدَ لأنهما قطعا

عن الإضافة، وأي كانت توصل بالمبتدأ والخبر مثل: قد علمت أيهم أبوه قائم، فتعرب لاستيفائها صلتها فإن حُذف المبتدأ أوصلت بالخبر فقط وبُنِيت فقيل قد علمت أيهم قائمٌ لأنها قُطِعَتْ من بعض الصلة وهو المبتدأ. فافهم ذلك.

وأنْ، وأنَّ وما المصدرية مُختصة بالأحداث دون الأشخاص لأنّها لا تقدّر إلا بالمصدر ولذلك لم يحتج إلى عائد لأن المصدر لا يتضمن الضمير بخلاف سائر الصلات ولكنه جامدًا إنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان شبيهًا بالفعل وما كان بمعنى الذي كما قدمنا فيحتاج إلى العائد كغيرها؛ لأنها بصلتها تقدر باسم الفاعل أو المفعول وهُما يتضمنان الضمائر وأما الأولى، وذو، وذا، والألف، واللام مع الفاعل فإنها لاحقة بالذي والتي.

ومن أحكام هذا الباب: أن العائد إذا كان ضمير نصب جاز إبرازه، وجاز حذفه، لأن المفعول غير لازم، قال الله تعالى:﴿ **الَّذي يَتخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ منَ الْمَسِّ**﴾ [البقرة: ٢٧٥] فبرز الضمير في تخبطه وقال تعالى:﴿ **أَهَذَا الَّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً** ﴾[الفرقان: ٤١] فحذف الضمير من بعث. والتقدير: بعثه. وقد قُرِئَ: ﴿**ما عملت أيْديهِم**﴾ وما ﴿**عملتُه أيديهم**﴾ فإن كان ضمير رفع لم يجز حذفه لأن الفاعل لازم إلا أن يطول الكلام ويدلُّ عليه المعنى مثل: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا، وفي كتاب علي -كرّم الله وجهه- إلى معاوية: (وما أنا بالذي أغيبك وما أنا بالذي أخافك ولا وعيدك) والتقدير: وما أنا بالذي أخافك أو بالذي هو يخافك، ولا يجوز حذف ضمير الجر بتةً من نحو: هذا الذي مررتُ بأبيه. لو قُلت: تابَ لم يكن للكلام معنى. ومتى جئت في الكلام بمبتدأين وأخبرتَ عن الآخر بناقص فأجريته خبرًا لغير من هو له كان العائد على الناقص من صلته ضميرين اثنين: أحدُهما: يربط الخبر بالمبتدأ، والآخر: يربط الصلة بالموصول، فإن وصل الناقص بفعل تضمن الضميرين لقوته مثل: زيدٌ هندٌ الذي يضربها. فإن وصل باسم فاعل لم يتضمن الضميرين لضعفه عن رتبة الفعل ووجب إبرازهما جميعًا نحو قولك: زيد هند الضاربُها هي هُو، فقولك: هو يعود إلى الألف واللام ليربط الصلة وهي تعود إلى هند لتربط الخبر. لأن الضارب هو زيدٌ، وقد جرى خبرًا لهند وهو لغيرها وكذلك لو كان الناقص غير أجنبي بل يكون هو المبتدأ الثاني في المعنى، وجب إبراز الضميرين وعلى ذلك قول الشاعر: (المديد)

كيف نشكو منك ما حل بِنَا   أنا أنتَ الضارِبِي أنتَ أنا[١]

فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان والضاربي خبرٌ عن أنت وهو لأنا وأنت الثاني عائد على أنت الأول وأنا الآخر عائد على الألف واللام هكذا تفسيره. والله أعلم.

باب علل البناء والإعراب
في المعرب والمبني

وفيه ثلاثة أسئلة: ما المبني لعلة؟ والْمُعرب لعلة؟ وكم عدد عِلل البناء والإعراب؟ ومَا أحكامُها؟

فصل: أمّا المبني لعلة فهو: جميع ما بُني مِن الأسماء، لأن أصلها الإعراب فلا يُبنى مِنها شيء إلا لعلة. أما المعرب لعلة فجميع ما أعرب من الأفعال لأن أصلها البناء فلا تُعرب إلا لعلة فيقال: لم بُنيت الأسماء، وأعربت الأفعال؟ ولا يقال: لم بنيت الأفعال وأعربت الأسماء، إذ لا يُسأل عن الشيء لم جُعِلَ على أصله. فالمبني من الأسماء عشرة أنواع وهي: المضمرات مثل: أنا، وأنت فعلنا. والمُبهمات مثل: هذا وهذه، وهؤلاء، والاستفهامات مثل: من، وما، وأين، ومتى، والموصولات مثل: الذي، والتي، ومن، وما والشرطيات مثل: مهما وإذ ما، وحينما، ومن، وما على حد من يضرب أضرب، وما تفعل أفعل. ونوعٌ من الظروف والغايات مثل: إذ، وإذا وأمس، والآن، وحيثُ، والغايات مثل: قبل، وبَعد، وقط، مشددة. ونوعٌ من المناديات مثل: يا زيدُ، ويا رجل، والأسماء المركبة مع الأصوات وغير الأصوات مثل: سيبويه، وعمرويه، وخالويه، ونفطويه، وماسويه، ودرستويه، وحمرويه، ومن أحد عشر إلى تسعة عشر، وحيص بيص، وفُوضى فَضَى، وشَغَرَ بَغَر، وشَذَر مَذَر، وشبهه وأكثر المعدولات مثل: حَذَام، وقَطَام من الأسماء، ويسار وفِجار من المصادر قال الشاعر: (طويل)

فقُلتُ امكُثي حَتَّى يَسارَ لَعلَّنا   نَحُجُّ مَعًا قالت: أعَامًا وقابِله[٢]

أي: حتى الميسرة. وقال الآخر: (الكامل)

---

(١) البيت ذكره السيوطي دون نسبة، انظر: الأشباه والنظائر: ٣/٩٠.
(٢) انظر: الكتاب: ٢/٣٩.

أنا اقتسمنا خُطَّتينا بيننَا فحملت برَّة واحتملت فَجَارِ(١)

أي احتملت البرة واحتملت الفجرة ويا غِدار، ويا خُبَاث، من الصفات ونزال من أسماء الأفعال، دراك ونزال وقُلنا: أكثر المعدولات احترازًا من عمر وقُثم، وزُفر، ويا خبث، يا لكع في المذكر، وآحاد وموحد إلى عُشَار، وأسماء الأفعال مثل: صه، ومَه، وإيه، وهيهات، وهَلَم، وحيّ، وحيهل، وحي طلا. وما أشبه ذلك.

فهذه عشرة أنواع من الأسماء كل واحد منها بابٌ قائمٌ بنفسه ويلحق بِها أُليفاظٌ شاذة مثل: ما في التعجب، وما بمعنى النكرة الموصوفة في مثل: مررتُ بما معجبٍ لك. أي بشيء مُعجب لك، ومثلُها: من بمعنى النكرة قال الشاعر: (كامل)

فكفى بِنَا فضلاً عَلَى مَنْ غيرنا حبُّ النَّبي مُحمَّدٍ إيّانا(٢)

وقد، وقط خفيفتان بمعنى: حسب قال الشاعر:

امتلأ الحوضُ وقال قَطْني(٣)

وشبهها بالأفعال فعمدها بنون الوقاية، وقال آخر: (كامل)

قدك اتئبُ أربيتَ في الغُلواءِ(٤)

ويجوز قدِني مثل قَطْني في البيت وقدِي وقطي. قال الشاعر: (وافر)

قدي الآن مِنْ زرءِ عَلَى هَالِكِ قَدِي(٥)

أي: حسبي.

والمُعرب من الأفعال ضربان: فعلُ الحالِ وفعل الاستقبال.

فالحال مثل: هُو الآن يأكل ويدرس. ولا يدخل عليه عامل لفظي. والاستقبال مثل سوف يأكل، وسوف يدرس، وتدلُّ عليه النواصب، والجوازم، مثل: لم يأكل، ولن يدرس.

فصل: وأمّا كم علل البناء والإعراب؟ فهي خمس: ثلاثٌ منها لبناء الاسم، واثنتان

(١) البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه: ٣٤.
(٢) البيت في ديوان كعب الأنصاري: ٢٨٩.
(٣) البيت لم ينسب لقائل، انظر: اللسان مادة (قطط): ٢٥٧/٩.
(٤) هو أبو تمام، والبيت تقدم ذكره.
(٥) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٩٦/٢، ولم ينسبه.

لإعراب الفعل. فعلل البناء في الاسم مشابهة الحرف وتضمن الحرف، ووقوعها موقع مبني ولا يبنى شيء منها إلا لإحدى هذه العلل. فالذي يُبنى لمشابَهة حرف ثلاثة أنواع: المضمرات، وأشبهت الحروف من حيث كان معناها في غيرها وذلك أنها تحتاج إلى ظاهر يُفسرها. وتعتمد عليه كاحتياج الحرف إلى شيء يتعلق به ويوصل معناه.

والموصولات؛ وأشبهت الحرف من حيث كانت تدل على معنى في غيرها وهو الصلة والحرف يدل على معنى في غيره، وذلك المعنى فيهما جميعًا لا يقترن بالزمان لأن الفعل وإن دل على معنى في غيره فهو يقترن بالأزمنة. وكل ظرف لا ينفصل من الإضافة إلا عند وذلك مثل: إذ، وإذا، ولدُن. فأشبهت حرف الجر من حيث كانت لا تنفصل عن الإضافة. وحرف الجر لا يزال مُتصلاً.

وأما ما بُنِي لتضمن حرف فأربعة أنواع وهي: أسماء الاستفهام؛ لأن كلها متضمن للهمزة، ومؤد معناها. وأسماء الشرط وكلها يتضمن أن. ونوعٌ من الظروف والغايات مثل: أمس المعروفة تتضمن الألف واللام للعهد، والآن، تضمن الألف واللام للحضور لأن أصله إلا لأن يوزن الفعلان، وقبل، بعد، وقطُ، من الغايات متضمنة لحرف الإضافة. ونوعٌ من المعدولات مثل: حذام، وقطام، ويسار. ويا غدار، لأن كل ذلك متضمن تاء التأنيث في حاذمة، وغادرة، وميسرة، وقس عليه.

والمركبات مثل: خمسة عشر، وسيبويه يتضمن حرف العطف، لأن أصله خمسة وعشرة، وسيب وويه. منه: لا إله إلا الله يتضمن من علَى تقدير: لا من إله إلا الله.

وأمَّا ما بُني لوقوعه موقع مبني فثلاثة أنواع: المبهمات نحو قولك: هذا وقع موقع أشر أوِ نبّه. وأسماء الأفعال مثل: صه، ونزال، وقعَ موقع اسكت، وانزل.

والمُناديات مثل: يا زيد، ويا رجل، وقَع موقع: أنت أنادي وإيّاك أنادي على حسب الخلاف.

فهذه قسمة المبنيات على العلل الصحيحة المطردة. وقد ذكروا عللاً غير هذه منها ما يجوز، ومنها ما يمتنع ولا يصح الاعتلال به.

فالجائز مثل قولهم: بنيت المضمرات والمبهمات لاختلاف صيغها فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها وإنَّما جعلنا هذه علة جائزة ولم تكن واجبة لأنّها من ذات الاسم وأصله الإعراب. وقيل أيضًا: بُنيت المبهمات لتضمنها حرف الإشارة ولا ينطقُ به أظنهم أرادوا حرف المضارعة في أشير، أو أنبه، وشرط العلة أن تكون

ظاهرة، وهذه علة حكيمة. وقيل: بني يا زيدُ، ولا إله إلا الله للتركيب مع الحرف. وبُني خمسة عشر ونحوه لتركيب الاسم مع الاسم وهُما معرضان للفصل والبناء لا يزال بحال.

وقيل: بُنِي الناقص لأنَّه بعضُ كلمة. وبعضُ الكلمة لا يُعرب، وليس بعلة. لأن الصلة بعض كلمة وهي تُعربُ. دون هذه العلل في الجواز قولهم: بُني المضمر، والمبهم والناقص، لأنها معارف لا تتنكر وبُنيت إذ، وإذا ومتى، وأين، وشبهها من نحو: مَن، ومَا في النكرة؛ لأنها نكرات لا تتعرف، وعلة هذا القول أنها لزمت حدًّا واحدًا. وما لزم حدًّا واحدًا عنده بُني. وإنما يعرب ما يتنكر مرة ويتعرف أخرى. وهذا الاعتلال غيرُ صحيح لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء وأصل الأسماء الإعراب. وخواص الشيء لا تُخرجه عن أصله. ورُبما قال بعضهم: إنه اسم أو لأنه اسم مبهم، أو لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد. وهذا غيرُ الجواب لأن قياسه بُني الاسم لأنه اسم وأعرب الفعل لأنه فعل. فإن قيل للمتعلم تعريفًا للأجناس. فعسى لا تحقيقًا للعلة. فافهم ذلك.

فإن قال قائل كيف جوزت أن يخرج الاسم عن أصله من الإعراب لعلة واحدة من ثلاث علل. وشاهد واحد لا يخرج الشيء عن حده. قلت: إنّ الثلاث العلل شائعة في المبنيات. وكل شيء منها أقوى من غيره في شيء مخصوص وقد ذكرناها حيث قويت، فإن احتجب إلى التماس علة ثانية وجدتها وإن كانت دون الأولى فتقول: بُني الناقص لشبهه بالحروف وأشبهه من وجهين أحدهما أنه يدل على معنى في غيره وهو الصلة كالحرف يدل على معنى في غيره وهو الفعل وذلك المعنى نفي، أو إيجاب. والثاني: أنه لا يتم من الناقص كلام مفيد حتى تذكر الصلة كما أن الحرف لا يتم منه كلام مفيد حتى يذكر الاسم الذي جاء من أجله. وكذلك سائر المبنيات تجد في كل واحد منها علتين وأكثر كالمضمر، بُني لشبهه بالحرف، واختلاف صيغه. والمبهم لوقوعه موقع مبني واختلاف صيغه وتضمنه حرف الإشارة. فافهم ذلك.

وأمَّا علّتا إعراب الفعل المستقبل فهُما مشابهة لاسم فاعله من جهة أن عدد حروفه وحركاته وسكناته كعدد حروف اسم فاعله وحركاته وسكناته. وتصفح ذلك في ضارب ويضرب.

والثانية: أن الفعل يقع موقع الاسم في ثلاثة مواضع وهي: الصفة والحال والخبر، فتقول في الصفة: جاءني رجل يضحك، كما تقول: ضاحك. وفي الحال: جاءني زيدٌ يضحك. كما تقول: ضاحكًا. وفي الخبر: زيدٌ يضحك، كما تقول: زيدٌ ضاحكٌ. وهذه المواضع كلها للاسم فوقع الفعل فيها موقعه، وأدَّى معناهُ فشابهه من هاهنا مع الوجه الأول فاستحق الإعراب لذينك الوجهين.

وإنَّما قلنا: إنَّ تلك المواضع كالاسم خاصة دون الفعل؛ لأن الصفة في المعنى هي الموصوف. وهو اسم بلابد، وكذلك الحال هو صاحب.

فصل: وأمّا ما أحكام المعرف والمبني؟ فكل مبني من الأسماء له محلٌّ من الإعراب يحكم عليه بهِ رفعًا أو نصبًا أو جرًّا على ما يدلُّ عليه العامل مثل: جاءني هذا. ورأيتُ هذا، ومررتُ بهذا. وما إعراب الأفعال فلا محل له من البناء ويختلف السؤال عن البناء في الأسماء فما بُني منها على وقف ففيه سؤال واحد. لِمَ بُنِي؟ وما بُني على حركة ففيه ثلاثة أسئلة، لم بني؟ ولم حُرك؟ ولِمَ خُصّ بحركة دون حركة؟ فما فُتح طلبًا للخفة، أو فرقًا بين مذكر ومؤنث في مثل: إيّاك وإياك، وضربكَ، وضربكِ، وذلكَ، وذلك، وما ضُم فليعدل به إلى غير إعرابه مثل: قط، وقبل، بعد. لأن الظروف تنصب مفعولاً ويدخل عليها الجار فتخفض، أو تختار له الضمة ليقوى الاعتماد عليها فيشبه بالفاعل لأنه لازم وذلك مثل: نحنُ وفعلت وما كسر فعلى أصل التقاء الساكنين أو لمُجاورة ياء أو كسرة في مثل قولك: فيه، وعليه، وإليه، وبه، كسرت الهاء لمجاورة كسرة الباء، وربما كسر بعض المبنيات علمًا للتأنيث مثل: منْكِ وإليكِ، وإياكِ، وضربكِ. وكيف ذلكِ الرجل يا امرأة. وكذلك القول في الأفعال ما أعرب منها بالجزم ففيه سؤال واحد وهو لِمَ أعرب؟ لا يقالُ لِم جُزِمَ لأن الجزم إعرابٌ شبيه بالبناء وما رُفِعَ أو نُصِبَ ففيه سؤالان لِمَ دخله الرفع؟ أو النصب؟ ولم مُنِعَ الجر والتنوين؟ فدخله الرفع لأن عامله معنوي فلما كان يقع خبرًا عن الاسم وليس معه عامل لفظي أطلق عليه المعنى فرفعه وهو وقوعه موقع الاسم والمعنى لا يعمل نصبًا ولا جزمًا ودخله النصب لأن النصب أخف الإعراب. والأفعال ثقيلة ومُنِعَ الجر والتنوين لأن أصل الجر الإضافة، وأصل التنوين تمكين الأسماء ولذلك قيل: دخلها علامة للأمكن. فالأمكن والأفعال لا تُضاف إليها فتجر ولا هي تتمكن من

الاسمية فتنون، وإنَّما لها حق المُشابهة لا غير. ومن المبني على جهة الحكم دون اللفظ جميع الجمل والحكاية وما سُمي بحرف مع اسم أو مبتدأ وخبر أو فعل، وفاعل، أو مفعول، مثل: برقَ نحرَهُ، وتأبط شرًا، وزيدٌ قائمٌ، ومن الله اسم رجل. قال بعضُ الشعراء: (وافر)

أنا بالله عائذٌ من هَواهُنَّ وبالسيِّدِ الأجلِّ مِنَ اللهِ[1]

وكذلك الحكايات من نحو: قال زيدٌ عمرو منطلق. وكذلك لو أجريت الجملة صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالاً لمفرد مثل: جاءني رجلٌ له عِلمٌ. فله علمٌ جملة. وزيدٌ له علمٌ. وقيل: رأيتُ زيدًا له عِلم. وهذا الذي له علم يُحكم على الجملة بالبناء، ويحكم على موضع الصفة والحال، والخبر، والحكاية، والأسماء المركبة بالإعراب، ولا موضع للصلة والجملة. وإن كانت مبنية فبعضها يعمل في بعض والعامل الداخل عليها لا يعمل فيها عملاً ظاهرًا. وإنّما قضينا على الجملة بالبناء لأنَّها من مجموع كلمتين أو كلمات. والعامل الداخل يطلب معمولاً واحداً فلم تكن كلمة أولى من كلمة فتمانعت الكلمات وصار عاملها مُشبهًا للحروف التي لم يستبد فلما ضعف بُنِيت الجملة وصار الإعراب حُكمًا لا لفظًا. فهذه علة والثانية أن الجُملة نقلت إلى معنى الآحاد والنقل بغير الشيء عن ما هو عليه فبني فافهم ذلك.

وهذا الباب قد كان في الكتاب مفترقًا فأحببتُ جمعه لك لتزداد به معرفةً فتصفح فوائده وتفهم دقائقه موفقًا إن شاء الله. وبالله التوفيق.

بَـابُ التَّنْـوِينِ

وفيه ثلاثة أسئلة: مَا هُوَ؟ ولِمَ جيء به؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: التنوين: نُونٌ ساكنة تتبع الاسم بعد كماله، وهو شيء خاص للأسماء يدخلها علامة للأمكن فالأمكن منها.

فصل: وجيء به فرقًا بين ما ينصرف، وما لا ينصرف، وفرقًا بين الاسم والفعل، وفرقًا بين المفرد والمُضاف؛ لأن المضاف والفعل وما لا ينصرف لا يدخلها التنوين. أمّا المضاف فلم يدخله التنوين لأن الإضافة تزيد التعريف. والوصل والتنوين يزيدُ

(١) لم أهتد لقائله.

التنكير والفصل وهذه أضداد فلا تجتمعُ وجواب ثان وهو أن التنوين نهاية الاسم وتابع له بعد كماله، والمُضاف إليه من تمام المضاف فقد صارا كالكلمة الواحدة. وأمّا الفعل فلم يدخله التنوين لثقله وقلة تمكنه وإنما دخل الاسم لتمكنه في الاسمية ولأنه خفيف كما قال سيبويه: دخل التنوين الأسماء علامة للأمكن فالأمكن عندهم والأخف عليهم.

وأما ما لا ينصرف فلم يدخله التنوين لشبهه بالفعل وجريان أحكامه عليه من أنه يدخله ما يدخل الفعل من الرفع والنصب، ويمتنع منه ما يمتنع من الفعل من الجر، والتنوين، وبفرعيته زال عنه جل التمكين فلا يدخله التنوين إلا ضرورة.

فصل: وهُوَ ينقسم على خمسة أقسام: تنوين تمكين، وتنوين مقابلة، وتنوين تنكير، وتنوين عوض، وتنوين ترنم.

فتنوين التمكين: هو كل تنوين جرى بتصاريف الإعراب، رفعًا مع المرفوع ونصبًا مع المنصوب، وجرًّا مع المجرور، ولم تنكر المعارف مثل قولك: هذا زيدٌ ورجلٌ، ورأيتُ زيدًا ورجلاً، ومررتُ بزيدٍ ورجلٍ. وقد يدخل وحده. وإن لم يكن هناك إعراب وذلك في المنقوص والمقصور. فالمنقوص مثل: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ. وقد يسمى قوم هذا التنوين عوضًا من مُفرد تريد من الياء وهو خطأ. لأن الياء إنما سقطت لالتقاء الساكنين فلا تعوض منها شيء. والمقصور مثل: هذا فتى ورأيتُ فتى مررتُ بفتى.

وإنّما دخل التنوين هذين النوعين دليلاً على صرفهما وسمي هذا تنوين تمكين ومنهم من يقول: تنوين تمكين، لدخوله علامة للأمكن من الأسماء.

وتنوين المقابلة: يلزم جمع المؤنث السالم والمسمى به فالجمعُ مثل قولك: هذه مُسلمات. ورأيتُ مسلمات، ومررتُ بمسلمات، وإنما سُمي مقابلة لأنه يُقابل النون في جمع المذكر السالم مثل: هؤلاء مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررتُ بمسلمين. والنون في مسلمات بإزاء هذه النون في مسلمين والمسمى بهذا الجمع مثل: عرفات. فعرفات موضع واحد مُسمى باسم جمع فجرى جمع مجراهُ تقول: هذه عرفات ورأيت عرفات، ومررتُ بعرفات.

وتنوين التنكير: يلزم المبنيات وما لا ينصرف ولا يجري بالإعراب مع المبني

وذلك قولك: جاءني سيبويه، ورأيتُ سيبويه ومررتُ بسيبويه. وفي صه، ومه، وإيه، وإيهًا، وأف، وأفًا، وهيهات، وهيهاتًا، وإنّما سُمي تنوين تنكير لأنه ينكر المعارف إذا دخلها ألَا ترى أنك تقول: جاءني سيبويه المعروف وسيبويه آخر. فيكون الأول معرفة والآخر نكرة وكذلك صه، وصهٍ الأول معرفة والثاني نكرة ومثله: مررتُ بإبراهيم، وإبراهيمٍ، وجاءني إبراهيم وإبراهيمٍ آخر. ومثله أحمد وأحمد آخر. وعثمان، وعثمان آخر.

وتنوين العوض: يلزم الظروف في مثل: يومئذ، وساعتئذ، وحينئذ، وليلتئذ وما أشبه ذلك، وسُمي تنوين عوض لأنه ينوبُ منابَ جملة ويستغنى بذكره عن ذكرها. فيكون عوضًا منها. وأمره في الاختصار عظيم واعتبره في قوله تعالى: ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**﴾ [الزلزلة: ١-٤] فهذا التنوين نَابَ مناب إعادة الجُملة ولولا هو لأعدتها جوابًا كما أوردتها خبرًا على وجه الشرط فكنت تقول: إذا زُلزلت الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، وقال الإنسان ما لها، يوم تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان ما لها، يومئذ تحدث أخبارها. وكذلك لو كان الكلام سورة كاملة أو بمقدار سورة، فافهم هذا، وتدبره تجده عجيبًا.

وتنوين الترنُّم: يلزم الشعر وحده ولا يدخل في غيره، وهو شيء يكون في القوافي سواء أكانت القافية اسمًا نكرة أو معرفة مضمرًا، أو ظاهرًا متصرفًا أو غير متصرف فيه الألف واللام، أو ليسا فيه، أو كانت فعلاً ماضيًا أو مستقبلاً، وأكثر ما يجيء في الأراجيز تُرنم به العرب وتُحسن به أصواتها ومن كلام العَجاج: (رجز)

يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ ربعًا مُكرسَا
قَـــالَ نَعَـــمْ أعـــرِفُهُ وأبْلَسَـــا
وانهمك عيناهُ مِنْ فَرطِ الأسَـــا[1]

فانظره وقف عليه في مكرسا.

والتنوين يسقط في الوقف وجاء به في أبلس وهو فعل ماض ونون الأسا وفيه

(١) انظر: ديوانه: ٣١- ٣٣، ضمن مجموع أشعار العرب.

الألف واللام. وقال رؤبة بن العجاج: (رجز)

قد[1] كاد من طول البَلا أن يمصحًا

فنون يمصح وهو فعل مستقبل وأدخله على المضمر تارة فقال: (رجز)

يا أبتا علَّك أو عَسَاكَا[2]

ولم أسمعه في قافية مرفوعة ولا مجرورة، وسمي ترنمًا لأنهم أدخلوهُ للتغني والترنم في لغة العرب: تحسين الصوت. قال عنترة بن عمرو بن شداد العَبْسِي يصف ذُباب الروض:

وخَلاَ الذُّباب بِهَا فَلَيْسَ ببارِحٍ غَرْدًا كفعلِ الشَّاعرِ المترنّم[3]

ويروي الشارب.

وربَّما أدخلته عَوام تهامة في غير الشعر مع الفعل الماضي للمؤنث خاصة، وأقاموه مقام تاء التأنيث، وليس بلغة صحيحة فقالوا للمرأة: قامن، وقعدن، وأكلن، وشربن. وهذه لغة ضعيفة.

فهذه جملة التنوينات وإنما تثبت وصلاً وتسقط وقفًا إلا الترنم فوقف عليه في القوافي وذلك خِلاف الأصول لأنَّ العربَ لا تقفُ على متحرك بتنوين كما لا يبتدئ بساكن. وللوقف أحكام أخر نذكرها في باب يعقب هذا الباب إن شاء الله سبحانه.

بَابُ الْوَقْفِ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما الوقف؟ ولِمَ جيء بهِ؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: الوقف ضد الوصل وللقراء فيه حديث طويل واختلاف شديد لأن مذاهبهم مستندة إليه، ومعتمدةٌ عليه. ومنهم من يوجبه ومنهم من يستحسنه ويفرقونَ به بين المعاني في مثل قوله تعالى: **﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾** [البقرة: ٢٥٧] فيقفون على كفر لأن لا يحسب الجاهل إذا سمع القراءة فبُهت الذي كفر والله إن الله بهت مع الكافر، وإن الواو عاطفة، ومثله: **﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [البقرة: ٢٥٧] فيقفون على النور لأن لا يحسب

---

(١) البيت في ديوانه: ٧٢.

(٢) البيت نسب إلى رؤبة انظر: الكتاب: ٣٨٨/١.

(٣) انظر: ديوان عنترة: ١٤٥.

أنّ الله يخرج المؤمنين من الظُلمات إلى النور هُم والذين كفروا.

وفي الفرق بين المعاني مثل قوله تعالى: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١] كلامٌ مستأنفٌ وفي قراءة آخرين: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ كأنه قال ذلك الكتاب هُدى للمتقين. ومثله: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] جواب لأول القصة ومنه: ﴿تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ويصل الأرحام وينصبه عطفًا على اتقوا الله والأرحام ويقف على به في قراءة حمزة ثم تستأنف الأرحام قسمًا مخفوضًا فتقول: ﴿اتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ﴾ ثم تقول: ﴿وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

فصل: وجِيء بِهِ لوجهين: أحدُهما: مَا قدمنا مِن الفروق بَيْنَ المَعَاني المختلفة، والثاني للراحة على النفس عند انقطاع النّفس. ولذلك سقط منه الإعراب والتنوين فَمن أثبتها مع الوقف أخطأ كما أنَّه من طرحَهُما مع الوصل أخطأ. وفي حديث رسول الله ﷺ: «**الوصل بالإعراب والوقف علَى الكتاب**» أي على هيئة الكلمة غير معربة.

فصل: وأمَّا على كم ينقسم؟ فللعرب في الوقف سبعة مذاهب، منهم من يقفُ على الكلمة بغير عوض من التنوين؛ فتقول: هذا زيد، ورأيتُ زيد، ومررتُ بزيدْ، قال عدي بن زيد:

تعرِفُ أمسِ مِنْ لَميس طَلَلْ(١)

وقال أيضًا:

أنتَ تَجري كالفُرات تميز النّاس منْكَ درمَكًا وجَلَلْ

فوقف على طلل، وجللْ بغير ألف وهذا النوع يُسمى المخلع في العروض. ومنهم من يُعوض واوًا في الرفع وألفًا في النصب وياءً في الجر فيقول: هذا زيدُ، ورأيت زيدًا ومررتُ بزيدي وعليه الشعر المطلق كلُّه قال امرؤ القيس:

إنَّ الشَّقاءَ عَلَى الأشقينِ مصبوبُوْ(٢)

---

(١) هو عدي بن زيد، وهو في ديوانه: ١٥٧.

(٢) البيت في الديوان: ٢٢٧.

فوقف عليه بواو. وقال: (طويل)

أرَى أم عمرو ودمعها قد تحدرا   بُكاء عَلَى عمرو وما كان أصبرا[(١)]

فوقف بالألف. وقال:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنـــزلي[(٢)]

فوقف بالياء. ومنهم من يُعوضُ ألفًا في النصب لخفته ولا يُعوض في الرفع ولا في الجر شيئًا لثقلها؛ فيقول: هذا زيدْ، ومررتُ بزيد، ورأيت زيدًا وهو أحسن المذاهب. وبه القرآن الكريم.

ومنهم من يعوض ألفًا في النصب؛ كالمذهب الأول، ويرؤم الحركة في الرفع فيشير إليها بنفسٍ ضعيف حرصًا على البيان، ويسمعه الجليس المُصاقِبُ. وقد قُرئ بِهِ في القرآن في مِثل قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ومنهم من يشم الحركة ويشير إليها بشفتيه من غير صوت والإشمام دون الرؤم فيقول: جاءني زيدٌ -بضم الشفتين- بعد مُضي الدَّال يفهمه المُخاطب الناظر ولا يدركه السامع ولا الأعمى.

ومنهم من يُضعّف الحرف الذي يقف عليه فيقول: هذا جعفر، ولا يكون التضعيف إلا في ما قبل آخره متحرك لئلا يلتقي ساكنان لا يجوز: هذا زيد.

وروي عن بعض أهل النحو أنَّ الرّؤم والإشمام والتضعيف لا يكونُ إلا في المرفوع وذلك غير واضح في التضعيف لأنه أكثر ما سُمِعَ في الشعر مع المنصوب قال بعضهم: (رجز)

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَا[(٣)]

وقال آخر: (رجز)

لَقَدْ خَشِيْتُ أنْ أرى جدبًّـــا
في عامِنَا ذا بَعْدَمَـــا أخْصَبًّا

---

(١) البيت لامرئ القيس، انظر: الديوان: ٦٩.

(٢) هو أول بيت من المعلقة، انظر: الديوان: ٨ .

(٣) البيت نسبه سيبويه إلى رؤبة، انظر: الكتاب: ١١/١.

مِثْل الحريق وافــقَ القصبَّا(١)

فأمَّا الرؤم والإشمام فلا يجوزان البتة في المنصوب إذْ لا وجهَ لَهُمَا ويفتحان في المجرور.

ومنهم من ينقل حركة الحرف الذي يقف عليه إلى الحرف الذي قبله فيقول: جاءني زيد، وهذا عمرو. وكثيرًا ما تستعمله العامة في الأفعال الماضية من نحو ضربه وشتمه، وهو ضعيف جدًا وأكثر النحويين لا يجيزه إلا للشاعر وأنشدوا عليه: (طويل)

نَحُجُّ معًا قالت أعامًا وقابِلَهْ(٢)

وقال امرؤ القيس: (متقارب)

وهرٌّ تصيدُ قلوب الرِّجالِ   وأفلتَ مِنْهَا ابنُ عَمرو حَجَرْ(٣)

واسمه حُجْرُ بن عَمرو، وبسكون الجيمِ. وقال آخر:

قد كان شَيْبَانُ شديدًا هَبَصُهْ   حَتَّى أتَاهُ قِرْنُهُ فَوَقَصُهْ(٤)

ولا ينتقل إلا إلى حرف ساكن مثل الميم مِن عمرو فإن كان متحركًا سكنته قبل النقل فقُلت في مثل: فوقصه ساكنة الصاد، ثم تنقل ضمة الهاء إلى الصاد فيجيء فوقصه. ولا أعرفهم يُسكنون المنقول إليه إلا إذا كانت حركته فتحة فقط دُون الضمة والكسرة؛ لأن الفتح أخو السكون ولا تنقل إلا الضمة دون سائر الحركات فافهم ذلك. وبالله التوفيق والتسديد.

بَــابُ الألفـات

وهِيَ نيفٌ وخمسون ألفًا وأكثرها ظاهرٌ لا حاجة بِنَا إلى ذِكْرُه ومنها ما قد اندرج في أثناء الكتاب. وإنَّما يجبُ أن نذكر ها هُنَا أهمها وأكثرها استعمالاً وإشكالاً وذلك ثلاث ألفات: ألف وصل، وألف قطع، وألف أصل. وألحقنا هذا الباب بالذي قبله لقرب ما بين الوصل والقطع والوقف كما جعلنا باب الوقف عقيبَ باب التنوين

(١) الأبيات نسبت إلى رؤبة، انظر: الكتاب: ٢٨٢/٢.

(٢) البيت من شواهد الكتاب: ٣٩/٢، دون نسبة.

(٣) البيت في ديوانه: ١٥٥.

(٤) البيت في الصحاح للجوهري: ١٠٦١/٣، مادة: (وقص) .

لقرب ما بينهما وقد كان يجب أن تكون هذه الثلاث في الكتاب الرابع مع القراءة ولكن أوردناهَا هَاهُنا توطئةً وتخفيفًا.

فصلٌ: فألف الوصل، في الأسماء والأفعال دُونَ الحروف غالبًا، وهي من الأسماء في عشرة فقط وهي: ابن، وابنة، وامرأة، وامرؤ، واثنتان، واثنان، واسم وألف السين، والتاء، وألف ايمن في أحد القولين، وألف مصدر الخُماسي والسداسي مثل: اقتدر اقتدارًا واستخرج استخراجًا، وما عدا هذه من ألفات الأسماء فقطعٌ أو أصلٌ. ولم تُوجد ألف الوصل من الحروف إلا مع لام المعرفة مثل: الرجل والغُلام ولذلك قُلنا غالبًا. وهي تكون من الأفعال في الفعل الثُلاثي إذا وقع أمرًا مثل: اضرب، ادخل. وفي الخماسي والسُّداسي أمرًا وخبرًا مثل: اقتدر يا فلان، واستخرج يا فُلان، واستخرج فلانٌ.

واعتبرها في الفعل بأحد ثلاثة أشياء: آخرُهَا أن يكون الفعل ثلاثيًا أو خُماسيًا أو سُداسيًا. والثاني أن يكون حرف المضارعة في المستقبل مفتوحًا مثل: ضربَ يَضْرِبُ، واقتدر يقتدر، واستخرج يستخرج.

والثالث: أن تكون الألف مضمومة في نفسها، أو مكسورة مثل ادخل. اضرب فتكسر إذا كان قبل آخر الفعل مكسورًا أو مفتوحًا مثل: اضرب، اعلم، ومثله: اقتدر، استخرج، واقتدر فلان، وتضم إذا كان ما قبل آخر الفعل مضمومًا من نحو، ادخل اخرج فإذا ثبت عندك معرفة الألف ألف وصل، فحُكمها أنَّها تثبت ابتداءً في اللفظ والخط مثل: اضرب، ادخل، قال تعالى:﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ ﴾[البقرة: ١٩٤] وتسقط في الوصل من اللفظ، وتثبت في الخط في قوله تعالى:﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩] فإن دخلت عليها همزة استفهام سقطت من اللفظ والخط مثل: أبنك خيرٌ أم أبوك؟،﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾[الصافات: ١٥٣]. و ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا ﴾ [البقرة: ٨٠] فقد صار لَهَا ثلاثة أحكام في ثلاث حالات تثبت في الابتداء لفظًا وخطًّا. وتثبت في الوصل خطًّا، وتسقط لفظًا. وتسقط مع همزة الاستفهام لفظًا وخطًّا إلا ألف لام المعرفة فإنَّها تثبت مع همزة الاستفهام فرقًا بين الاستفهام، والخبر مثل: ألرجل عندك؟ آلله أذنَ لكم؟. وإنَّما تسقط هذه الألف خاصة دُونَ غيرها إذا دخلت عليها لامُ الجرِّ مثل: للرجل عندي مالٌ. ﴿لِلهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فتسقط لفظًا وخطًّا ولو قُلت: لابنك عِندي حقٌّ،

لم تسقط في الخط فافهم ذلك.

فصلٌ: وألف القطع تدخل الأسماء والأفعال والحروف فهي من الأسماء في كل اسم أوله همزة سِوَى العشرة المذكورة مثل: أب، وأخ، وأم، وأخت، وإبراهيم، وإسماعيل، وألفات الحروف ألفات قطع كلها؛ مثل: إنّ وأنّ وألا، وإلى، وأمّا، وأمْ، وإلاّ. وما أشبه ذلك سوى ألف لام المعرفة وألف القطع من الأفعال في كل فعل رُباعِي أوّلهُ همزة مثل: أكرم، وأعطى، وأعط، واعتبرها في الأفعال بأحد ثلاثة أشياء منها: أن تكون الألف مفتوحة في الخبر والأمر مثل: أكرم وأكِرمْ، وأعطىَ، وأعطِ.

والثاني: أن يكون حرف المُضارعة في المستقبل مضمومًا مثل: يُعْطِي، ويُكْرِم.

والثالث: أن يكون الفعل رُباعيًا وألف المخبر عن نفسه ألف قطع عَلَى كل حالٍ مثل: أنا أقوم، وأضرب، وأقتدر، وأستخرج فإذا عرفت ألف القطع فحكُمها أنّها تثبت خطًّا ولفظًا ابتداءً ووصلاً مخففة فيهما جميعًا تقول: جاءني أحمد، وإبراهيم، وأعطِ زيدًا، أو أكرمه، فإذا دخلت عليها همزة الاستفهام فللعربِ فيها ثلاثة مذاهب: منهم من يُحققها جميعًا فيقول: ﴿لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. قال زياد الأعجم: (طويل)

أأنتم أوْلَى جِئتُمُ مَعَ البَقْلِ والأبا فَطَارَ وهذا شخصكم غيرُ طَائِرِ(١)

ومنهم من يَمد بينهما مدة ويُجيء بهمزة بين بين فيقول: آأنتَ، آأنذرتهم، وقد قرئ: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]. قال الشاعر: (طويل)

أيا ظبية الوعساءِ بينَ حويسلٍ وبين النّقاءِ آأنتِ أمْ أمُّ سَالِمِ(٢)

ومثله لأبي تمام وتجاوز الحد: (بسيط)

مَنْ كَانَ أنكأ حَدًّا في عدُوِّكـمُ آأنت أمْ سَيْفُك المَاضي أم الأحدُ(٣)

ومنهم من يُوهن همزة القطع ويحقق همزة الاستفهام وقد قُرِئ: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦].

(١) البيت لزياد الأعجم، انظر: شرح الحماسة للمرزوقي: ٢/١٥٣٩.
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ٦١٢.
(٣) البيت في ديوان أبي تمام: ٩٨.

فصل: وألف الأصل تكون في الأسماء والأفعال ولا تكون في الحروف لأنها لا تعرف إلا بالوزن والحروف لا توزن وإنَّما تقع فاء في الكلمة أو عينًا أو لامًا، فالتي تلزم الفاء مثل: أرض، وأمْر، وأخْذ، وأكَل. وأمْر، وأخَذ، وأكْل، والتي تلزم العين: رأس، وفأس، وسأل، وزأر. والتي تلزم اللام مثل: حناء وقُثاء، وقرأ، يقرأ. فإذا عرفتها فحُكمها حُكمُ ألف القطع في ثبوتِهَا لفظًا، وخطًّا ووصلاً وابتداء والفرق بينهما: أن ألف الأصل تثبت في الماضي والحَال والمستقبل والمصدر والفاعل والمفعول والظرف والآلة والنهي، وتسقط في الأمر مثل: أكل، يأكل، سيأكل أكلاً. فهو آكل والمفعول مأكول والظرف مأكل والآلة مئكلة. والنهي لا تأكل فإذا صِرْتَ إلى الأمر أسقطتها فقلت: كُل، خُذ، مُر. ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]. وألف القطع تثبت في الماضي والأمر والمصدر وتسقط في سائر ما ذكرنا لأنَّها زائدة في الوزن فتقول: أكرم زيدٌ، وأكرم يا زيدُ، إكرامًا بوزن أفعَل، وأفعِل فهي تقعُ قبل الفاء زائدة ثم تقول: يُكرِم، وسيُكْرِم، وهو مُكْرِمٌ والمفعول مُكرَّمٌ وظرف الزمان والمكان مَكْرَم أيضًا، والآلة مكرمة القوم، والنهي لا تُكرم. فافهم ذلك.

بَابُ الحكَاية

وفيه ثلاثة أسئلة: أمّا ما الحِكاية؟ وعَلَى كم تنقسم؟ ومَا أحكامُهَا؟

فصل: أمّا ما الحكاية؟ فهي: إعادة الكلام المحكي لفظًا أو معنى.

فحكايةُ المعنى تكون بلفظٍ منصوب، وانتصابه عَلَى النعت لمصدر محذوف فإذا قال القائل: الله خلق السماواتِ والأرض، وحكيت معنى قوله له قُلت: حقًّا، أو صدقًا، والمعنى قلتَ: قولاً حقًّا. وكذلك لو قال: إن الله ثالث ثلاثة، أو عزير ابن الله قُلت له: قُلت: باطِلاً أو كذبًا، أو كفرًا، وما أشبه ذلك.

وحكاية اللفظ إعادة الكلام المحكي على ما هو عليه نحو أن تقول: جاءني زيدٌ. فتقول: مَن زيد؟ وتقول: رأيتُ زيدًا فتقول: من زيدًا؟ وتقول: مررتُ بزيدٍ. فتقول: مَن زيدٍ؟.

فصل: وأمَّا على كم تنقسم الحكاية، فهي تنقسم على ثلاثة أقسام: حِكاية المعارف، وحكاية النكرات، وحكاية الجُمل.

فإذا أحكيت معرفة أوردتها عَلَى لفظها وإعرابهَا كما مثلتُ لك في: جاءني زيدٌ. ورأيتُ زيدًا، ومررت بزيدٍ. ومثله: جاءني عبدُ الله فتقول: من عبدُ الله؟. ورأيتُ عبدَ الله، فتقول: من عبدَ الله؟. ومررتُ بعبدِ الله. فتقول: مَنْ عَبدِ الله؟.

وحكاية النكرات تختلف، فإن كانت لعاقل لَم تعد لفظ المتكلم وحكيتها بِمَن إلا أنَّك تزيد واوًا في الرفع وألفًا في النصب، وياءً في الجر وتثني على ذلك، وتجمع وتؤنث. فإذا قال: جاءني رجل. قُلت: منُو. وإن قال: رأيتُ رجلاً. قلت: منَا. وإن قال: مررتُ برجلٍ. قُلْتَ: مَني، وإن قال: رجلان. أو رجلين، أو رجال، أو رجالاً، أو رجالٍ، قُلتَ: منان ومَنينِ، أو منون، ومنين. فإن أنَّث فقال: جاءتني امرأة أو امرأتان، أو نساءٌ. قلت: منْه أو مَنْتَان، بسكون النون، ومنتين في النصب والجر ومَناتُ في الجمع بتاء مضمومة رفعًا مكسورة نصبًا وجرًّا فهذه الحروف في حكاية العاقل النكرة ويكفيك عن إعادة الاسم، فإن كانت النكرة لغير عاقل حكيتها بأي وأجريت الإعراب على أي، وأجريت بِها عن إعادة الاسم أيضًا فقلت: لمن قال هذا جمل، أو حمارٌ، ورأيتَ جملاً، ومررت بجملٍ: أيٌّ، وأيّا، وأيٍّ.

وحكاية الجمل هي: إعادة اللفظ على حَاله بغير من وأي، وإنما تَحكي بقال أو قالت، أو قُلنَ، وما أشبه من ألفاظ القول. فإذا قال: رأيتُ زيدًا قائمًا، وكذلك لو قال مررتُ بعمرو، أو قال هذا عبدُ الله، أعدت اللفظ حكاية بالقول وربما حَكَى بعض العرب لفظًا بغير قول وهو قليلٌ كما روي أنّ رجلاً قال لآخر: تمرَتَان فقال: دعْنَا من تمرتان. وقال آخر لرجل: لست قُرشيًا، فقال: لستَ بقرشيًا فحكى اللفظ ولم ينظر إلى حرف الجر قال ذو الرمة:

سَمِعْتُ النَّاس ينتجِعونَ غيثًا فقُلتُ لِصيدَحَ انتجِعي بِلاَلا(١)

فرفع الناس، على الحكاية والتقدير: سمعتُ قول الناس. الناس ينتجعون غيثًا، وكذلك لو لَحَن المتكلم لحكيت لحنه كأن تقول: جاءني أخيك. فتقول قال: جاءني أخيك، وعليه فسَّر بعضهم قول الله تعالى: ﴿**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: ٦٣] وفي الآية وجوه أخر.

---

(١) البيت في ديوانه: ٥٢٨، وفي الجمل: ٣١٥.

فصل: وأمَّا أحكام الحكاية فكثيرةٌ؛ منها: أنك إذا أدخلتَ واو العطف على من لم يجز إلا الرفع فإذا قال: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيدًا. ومررتُ بزيدٍ. قلت: ومن زيدٌ؟ بالرفع لا غير وكذلك لو نعت أو عطف لم يجز إلا الرفع، فإذا قال: رأيتَ زيدًا الظريف، أو مررتُ بزيدٍ وعمرو، وقلت: من زيدٌ الظريف؟ أو من زيدٌ وعمرو يا هذا.

ومنها: أن المتكلم إذا جمع بين من يعقل وما لا يعقل في النكرات حكيت من يعقل بمن، وما لا يعقل بأي، إلاّ أنه إذا قدَّم العاقل لم تلحق من علامة إعراب وألحقتها أيًا. وإن أخَّر من يعقل ألحقت من، وأيًا العلامات مثال التقديم، قولهم: جاءني رجلٌ وحِمَارٌ، ورأيتُ رجُلاً وحمارًا، ومررتُ برجلٍ وحمارٍ. فتقول: من وأي، ومَنٍ، وأيّان ومن وأيٍّ، ومثال التأخير: جاءني حِمَارٌ، ورجل، ورأيتُ حِمارًا ورجلاً ومررتُ بِحمارٍ، ورجلٍ. فتقول: أيٌّ ومنو وأيًا ومنًا، وأيٍّ ومَنِي.

ولو كان بدل النكرة العاقل معرفة نحو أن تقول: رأيتُ زيدًا وبعيرًا أو مررتُ ببعير وزيدٍ، لقلت: من زيد؟ وأيًا وأي. ومن زيدٌ؟ ترفع زيدًا على كل حال لأجل العطف تجري أيًا بوجوه الإعراب. ولو جُمِعَ بين نكرتين لا تعقلان فقال: بعير وحمارًا أو بعيرًا وحمارًا. لقلت: أيّان، وأين، ولو قال: بعيران وحماران، أو بُعران وحميرٌ لقلت: أيّان في جميع ذلك. وفي مؤنثه أيّه وأيتان وأيّات. فإن جاء بعاقلين مُختلفين: فقال: جاءني رجُلٌ وامرأة، أو رجلان وامرأتان، أو رجال ونساء. قُلت: من ومَنه، ومَن، ومنتان، ومن ومناتٌ، فإن كانت إحداهما معرفة، وقال: جاءني زيدٌ ورجلٌ، أو رأيتُ زيدًا ورجلاً، أو مررتُ بزيدٍ ورجلٍ. رفعت زيدًا وقُلت: من زيدٌ؟ ومنو. ومن زيدٌ، ومَنَا وَمن زيدٌ ومني. فهذه أحكام الحكاية والله أعلم.

بَـابُ أصول الممـدود

وفيه ثلاثة أسئلة: ما الممدود؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمّا الممدود فهو: كل كلمة كان آخرها همزة بعد ألف زائدة مثل: حناء، وكساء، وحَرْبَاء، وحمراء، فأصله الهمزة، وأصول الهمزة أربعة أصلية مثل: حناء، وقُثاء. لأنها تثبت في التصريف في قولك: حنأتُ بالحناء، وأقثأتُ الأرضُ. -أي كثر فيها القثاء-.

ومنقلبةٌ من واو أو ياء مثل: كساء، ورداء. لأنها تنقلبُ في كساء من واو الكسوة، وفي رداء من ياء الردية، وهي حالة المُرتدي.

وملحقة مثل: حرباء، وزيزاء، وفيفاء، وسيساء، وقُوباء. فإن همزة هذه وشبهه ملحقة بالأصلية. لأن وزن حرباء. فَعْلاَل، مثل: سِرْبَال، وقرطاس.

ومنهم من يجعلها مُلحقة بهمزة التأنيث فلذلك لا يصرفها.

وزائدة علمًا للتأنيث في مثل: حمراء وصحراء وما أشبه ذلك من كل ما لا ينصرف لأن همزته تقع بعد اللام فمنعه التأنيث ولزوم التأنيث وهذا الفرق ما بينها وبين ما قبلها. لأن الثلاثة الأول متصرفةٌ إلا الملحقة فيجوز منعها الصرف وصرفها أجود.

فصل: والممدود ينقسم على ضربين: مسموعٌ ومقيسٌ، فالمسموع يرجعُ فيه إلى السماع مثل: السماء، والضياء، والهناء -القطران-، وحراء -جبل بمكة- وصلاة العشاء.

والمقيس: يعتمد فيه على القياس، وهو كل ما استمر على أصل واستدل عليه بوزن، مثل: الأصوات نحو: الدعاء، والنداء، والثغاء، والرُّغاء. ومثل: مصدر فعل يفعل بكسر عين المستقبل، وفتح عين الماضي. وأفعل يُفعل، وفاعل يُفَاعل وافتعل، يُفتعِل واستفعل يستفعل. مثال الجميع على الترتيب: بغى يبغي، ورامى يرامِي، بغاءً ورماءً، قال الله تعالى: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣]، وقال الشاعر: (طويل)

ولو كُنْتُ أستطيعُ الرِّماء رَمَيْتُهَا   وَلَكِنَّ عَهْدِي بالنّصالِ قَدِيمُ(١)

وأعطى إعطاءً. وانتمى انتماءً. واستحيى استحياءً.

والممدود والمقصور عِلمٌ واسعٌ مستقلٌّ بنفسه. وكتابُنا هذا لا يسعُ استيفاء شرحِهما إذ الغرض بِهِ غيرهما. وإنما نذكرُ منها ما يكثر استعماله وسترى ذلك إن شاء الله أبوابًا مُبوبة.

فصل: وأمّا أحكام الممدود فكثيرٌ منها أنّه إذا نسب وكانت الهمزة أصلية نُسبت على اللفظ مثل: حنائِي، وقِثائي، وإن كانت منقلبة جاز وجهان تشبيهها بالأصلية وردّها إلى أصلها. والأول أجود مثل: كِسائي، وكساوي، وعطائي، وعطاوي، لأنّها

---

(١) انظر: الكامل في العروض والقوافي/ ٦٢، دون نسبة .

منقلبة من يكسو، ومن عطا يعطو.

وإن كانت مُلحقة فوجهان: أجودُهما القلبُ، والثاني: النسب على اللفظ مثل: حرباويٍّ، وحربائي.

وإن كانت زائدة للتأنيث فوجهٌ واحدٌ وهو: القلب لا غير مثل: حمرواي.

ومن أحكامه في التصغير أنك إذا صغرته سقطت الألف من الخط في الأصلية وانقلبت الهمزة ياءً. فقلت: حنيني. وإن كانت منقلبة أو ملحقة سقطت الهمزة أصلاً وانقلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها وأدغمت فيها ياء التصغير فقيل في مثل: كساء وحرباء، كُسَيٌّ، وحربيٌّ -ياء مشددة- وإن كانت للتأنيث لم تقلب ولم تُدغم، وأبقيتها على لفظها فقلت في حمراء، وصفراء: حميراء، وصُفيراء.

ومن أحكامها في التكسير: أن جمع ما فيه الألف الأصلية: فعالل مثل حناني وقثائي، وجمع ما فيه المنقلبة أفعلة مثل: أكسية، وأردية، وجمع ما فيه الملحقة فعالي مثل: مرابي وزيازي. وجمع ما فيه الزائدة فُعْل إذا كان صفة مثل: حُمْر، وصفر وفَعالى إذا كان غير صفة مثل: عذارى وصحارى، ويجوز فعالِي مثل: صحاري تقلب الألف ياءً.

ومن أحكامه في التثنية أن الأصلية تثنّى على اللفظ مثل: مناءان. وفي المنقلبة وجهان: أجودُهما التثنية على اللفظ مثل: كساءان، ويجوز كساوان، ورديان، وفي الملحقة أيضًا وجهان: أجودُهما القلبُ تقول: حرباوان، وحرباءان. وفي الزائدة: واحدٌ وهو القلب، تقول: حمراوان لا غير.

فهذه أحكام الممدود في التثنية والتكسير والنسب، والتصغير فأمّا أحكامه في الخط فستأتي في بابِ الخطِّ إن شاء الله تعالى.

بَابُ أُصُولِ المقصور

وفيه ثلاثة أسئلة: ما المقصور؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمّا ما المقصور، فهو: كل كلمة آخرها ألف مفردة من الهمزة، وقيل له مقصور لأنه قُصِرَ عن المد والإعراب -أي حُبِسَ- وهو مثل الهُدَى والمَولَى، والمصطفى، والمستدعى. والفرق بين ألف القصر وهمزة المد أنّ ألف القصر لا تقعُ

في المقصور المنصرف إلا موقع لام الكلمة في مثل: فتى ومولى ومستدعىً، وفي غير المنصرف مثنية اللام في مثل: حُبلى، وسكرى، وجُمَادَى. وهمزة المدِّ تقعُ مرة لامًا وذلك في الأصلية، والمنقلبة والملحقة وتقع مرة خامسة للقاء بينها وبين لام الكلمة ألف ساكنة في مثل: حمراء وطرفاء وأنبياء.

فصل: والمقصور ينقسم على ضربين: مسموع، ومقيس.

فالمسموع: مثل: الهُدَى، والطَّوَى، والردَى، والعصا.

والمقيس: كل ما اطرد في وزنه مثل: فُعلى نحو: حُبلى، وفعلى نحو: كِسْرَى وفَعلى في غير الألوان مثل: غَضبَى، وصَرْعَى، وفُعَالَى مثل: سُكَارَى، وجمع فُعلة وفعِلة مثل: كنية، وكُنَى، وفِرية، وفِرى -وهو الكذب- ومن الأفعال ما جاوز الثلاثي مثل: ألقى والتقى واستلقى، ومن المصادر والظروف وأسماء المفعولين وستراهُ مبينًا إن شاء الله سبحانه.

فصل: وأمّا أحكام المقصور فكثيرة مختلفة كاختلاف أحكام الممدود في نسبته وتصغيره وتثنيته، وتكسيره وكنايته.

أما النسب إليه فله أصلٌ واحدٌ وهو أنّك تقلب ألف القصر واوًا سواء أكانت علمًا للتانيث أو منقلبة من ياء أو واو؛ فتقول في النسب إلى حُبْلَى: حُبْلوِيٌّ، وكسرى، كَسرويٌّ، وعصَا عصويٌّ، وسُكَارَى سكارويٌّ، وكُنَى كنويٌّ، وفِرَى فرويٌّ، ومَولى مولويٌّ، ومستدعى مستدعويٌّ.

وأمّا التصغير فله ثلاثة أصول فما كان منه ثُلاثيًا مذكرًا، أو مؤنثًا مثل: فتى، وعصا، قلبت ألفه ياءً ولم تنظر إلى أصلها سواء كانت من الياء أو من الواو فقلت في مثل: فتى، وقفًا، ورحى، وعصا، فتيٌّ، وقُفيٌّ، ورحَيٌّ، وعُصَيٌّ، وعُصية، وما كان منه فوق الثلاثي مُذكرًا صغرته خرج من باب المقصور، ودخل في حُكم المنقوص فقلت في مولى ومجتبى، ومستدعى مُويلٌ ومُجَيْبٌ تعيد الخماسي إلى الثلاثي على أصل التصغير.

وأمّا التثنية فما كان منه فوق الرباعي قلبتَ ألف القصر فيه ياءً على الإطلاق فقلت في حُبلى، ومجتبى، ومُستدعى: حُبليَان، ومجتبيان، ومستدعيان، وما كان منه ثلاثيًا قلبت ألفه ياءً إن كانت من ذوات الياء أو واوًا إن كانت من ذوات الواو فقلت في مثل: فتى، وعصا، ورمى، وقفا: فتيان، ورميان، وعصوان، وقفوان. وقد

فرقنا بين ذوات الواو وذوات الياء في باب التثنية فخذه من هناك.

وأما تكسيره فمختلف فما كان منه ثُلاثيًا من ذوات الياء فأكثر ما يجيء جمعه في التكسير على فعلان وفعلة وأفعال مثل: فتيَان، وفتية وأفتاء.

وما كان من الثلاثي من ذوات الواو فأكثر ما يجيء جمعه بوزن فعل بكسر الفاء والعين وتشديد اللام مثل: عِصِي، وقِفِي، جمع عصا وقفا، وما كان من المذكر رُباعيًا فما فوقه عاد منقوصًا كالتصغير مثل: موالٍ، ومُجاب، ومداع، جمع: مولى، ومجتبى، ومستدعى.

وما كان مؤنثًا رُباعيًا كسر على فعالى مثل حبالى ونساء غضابى، وسيأتيك أحكام كتابة المقصور في مواضعها إن شاء الله سبحانه.

بَابُ مَا يُمَدُّ فَلاَ يُقْصَرُ، وَمَا يُقْصَرُ فَلاَ يُمَدُّ، وَمَا يُقْصَرُ وَيُمَدُّ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ

فصل: أمّا ما يُمد فلا يُقصر فهو على ثلاثة أضرب: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

فالمفتوح نحو قولك: العَطَاء، والسَّماء، والثناء، والبَهاء، والهَباء المنثور، والنَّماء -الزيادة- وبَرِح الخفاء، وعليت عَلاء، والداء، والعَياء، والبَداء، -الرجوع في الرأي-، والذماء -بقية النّفس-، والولاء من العتق، والوطاء -ضد الوعر-، والبهاء -الزينة- ورجاء الجرحِ برؤه، ورضي من الوفاء باللفاء والفَضَاء والرَّخاء والدَّهاء والوضاءة الحسن، والقَواء خلاء المنزل، والعَداء الاعتداء، وسَواء الشيء وسطه، والأشاء -النخل الصغار-، والعباء جمع عباءة، والعضاء -ضِعافُ الطير-. ومن أسماء البُلدان صَنعاء، وبَهراء، والرَّوحاء، وسميراء، وجَلَولاء، ومن غيرها بَسرُ قربثاء وبراكاء القتال. قال الشاعر: (وافر)

بَراكاءُ القِتَالِ أو الفِرَارُ[1]

والسابياء -النّتاج- والقَاصِعَاء، والنّافقَاء، والداماء -من أبواب اليربوع-، والحوصلاء -مخففًا- ومثله الباقِلاء، فإن ثقلا قَصَر نحو: الحوصلا.

---

(١) البيت في ديوان بشر بن أبي حازم: ٧٩.

ومن مكسور الأول: الهِجاء الشعرُ، والجِلاء؛ قال زهير: (وافر)

فإنَّ الحقَّ مقطعُهُ ثَلاثٌ يَمينٌ أو نِفارٌ أو جِلاءُ[١]

والجِذاء من المُجاذاةِ. ورِثَاءِ الناس والخصاء، وقبلٌ بطاء، وجِلاء السيف وجِلاء المرأة: اجتلاؤها؛ ومثله: هِداء المرأة، والولاء -الموالاة بين الشيئين-. والحناء، والقثاء، الدِّماء. وسماء القرطاس والسِّباء -السبي- والعِفاء الرِّيش. والطلاء -الخمرُ-، قال الشاعر: (متقارب)

ولكن هي الخمرُ يُكْنَى الطِّلاَ كَما الذِّئبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَه[٢]

والهِناء -القطران- قال أوس بن حجر: (كامل)

مُتَبَذِّلاً لا تبدو مَحاسِنُهُ يَضَعُ الهِنَاءَ مَواضِعَ النُّقبِ[٣]

والشِّواء والمِراء والإناء، والكفاء -الكفؤ-، قال حسَّان:

.... ورُوحُ القُدسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ[٤]

صلاة العشاء، والرِّفاء -المال- من قولهم: بالرِّفاءِ والبَنِين[٥] -في المثل-. الكبرياء في المساوات. وسيماء الصالحين -سمتهم-. وظلمة طرمساء ورجُلٌ حَسِنُ السحناء -أي الهيئة-، والهندباء شجرٌ، وثرمداء -اسم موضع-، وحراء -جبل بمكة-، والخصيصاء -الاختصاص-، والخطيباء -الخطبة-، والخليفاء -الخلافة-، ومن كلام عُمر: لَولاَ الخِليفاء لأذّنتُ.

ومِنْ مضموم الأول: الغُثاء والجُفاء. ما رمي به السّيلُ قال الله تعالى: ﴿غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ [الرعد: ١٧]، والقُوبَاء معروفةٌ، قَالَ الشاعِر: (رجز)

هَلْ تُذْهِبَن القُوباءَ الرِّيقَهْ[٦]

---

(١) انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. صنع ثعلب/ ٧٥.
(٢) البيت نسبه صاحب شذور الذهب إلى عبيد بن الأبرص، انظر: الشذور/ ٣٧٢.
(٣) انظر: الأمالي للقالي: ١٦٣/٢، وشرح المفصل: ١٢٩/٨.
(٤) البيت سبق تخريجه.
(٥) انظر: جمهرة الأمثال: ٢٥٦/١، ٢٥٧.
(٦) البيت نسبه ابن منظور إلى ابن قناذ، مادة (قوب): ١٨٧/٢ .

وشُعباء -اسم بلدة-، وأدماء -اسم موضع-، وعشراء -اسم الدابة الحامل- وامرأة -نُفساء-، والغُلواء -الغُلوّ. قال أبو تَمَّام: (كامل)

قَدك اتئب أربيتَ في الغُلواءِ ....(١)

وعدواءَ -وهو اسم ما ارتفع من الأرض-. قال العجاج: (رجز)

وإن أصَابَ عدواءَ اجرَمَّزا(٢)

ولم يجىء على فُعلاء مُفردًا إلا هذه الألفاظ لأنَّه مِن أسماء الجموع نحو ظُرفاء وفقَهاء. وذلكَ من مقيس الممدود ومِنْه المُكاء -الصفير- والمُكّاء مشدّد طائرٌ. قال الشاعر: (طويل)

إذا غَرد المُكاءُ في غَيْرِ وكرِه فوَيْلٌ لأهلِ الشّاء والنكرات(٣)

والرُّخاء الريح اللينة قال الله تعالى: ﴿رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦] والمُلاء جمع مُلاءة، قال الشاعر: (بسيط)

كَادَ المُلاء مِنَ الكتّان يَشْتعَلُ(٤)

والدُّباء مُخففًا جمع دُبّاءة مشدد، قال امرؤ القيس يصفُ فرسًا: (متقارب)

إذا أقبلت قُلْتَ دُبَّاءةٌ مِن الخضر مغموسةٌ في الغُدُرْ(٥)

ورواء الشيء: منظره، وزُهاؤهُ مقداره والبُغاء -مصدر بغيت-، والمُطيْطَاء: التَّبختُر، والقُرفصاء: القَرْفصة، والغُنطاء: ذكر الجراد.

فصل: وأمَّا ما يقصر فلا يُمد، فهو على ثلاثة أضرب: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

فالمفتوح الأول مثل: النَّدى- الكرم، والنَّدَى -التراب الرطب-، والشَّجا في الحَلق. والشيء المعترض -والشَّجى -الحزن-، والقذى في العين، قال الشاعر: (متقارب)

---

(١) البيت تقدم تخريجه.
(٢) البيت في ديوانه: ٨٣.
(٣) انظر: أمالي القالي: ٣٢/٢، والصاحبي/ ٢٦٠.
(٤) البيت للقطامي، انظر: ديوانه، ص ٢٧.
(٥) انظر: ديوان امرئ القيس/ ١٦٦.

أفي العَيْنِ تُبْصِرُ مِنِي القَذَى وفِي عينيك الجذعُ لا تبصره(١)

والخَنى الفحش، والضَّنَى المرضُ، والضَّوى الهُزال، والطَّوى الجُوعُ، والأسى الحزنُ، والوَنَى التعب، والشَّرى الحكة، وتنفحخ الجسَد، والشَّرى موضوع، والنَّوى البُعْدُ، والتَّوى الهلاك، وسَلَى النّاقة، والصَّدى طائرٌ والصّدى العطشُ، أيضًا والمدَى الغاية، وأنا في ذَرى فُلان.

ومما يكتب بالألف: العصا، وقفا الإنسان، والقَرا الظهر، والقَنا الرّماح، وقَنَا الأنف المَصفى المَيْل، والغَضا شجرٌ واحدته غَضاه بالهاء، وقَطَا جمع قطاة، واللّها جمعُ لَهاة، والفَلا جمعُ فَلاة. ثم تعود إلى الياء فتقول ناقةٌ شَمجى أي سريعة. ورجلٌ حجوجي أي طويل. ورهبوتي ورحمُوتي ورجلٌ دلنظي أي غليظ، والشَّنفري بن مالك -اسم شاعر-، ورجلٌ ضوطري -أي ذميم- قال الشاعر: (طويل)

.... بَنِي ضَوطَرى لَولاَ الكَميَّ المُقَنَّعَا(٢)

ومَشَى القَهقَرى، والخَيزلى، والخوزلى، والرَّتكى، والمرَطى، والعَنْقى.

ومن أسماء البُلدان خزازَى ويروى أنَّه المهجم وإنَّ مُهَلهلاً غنَاهَا بقَولِه: (رجز)

مَنْ عَرَفَتْ يَوم خَزَازَى لَهُ عليا مَعدٍّ يومَ فَتق الرتُوق(٣)

وخيبَرى -وادٍ معروف ومِنْه قولهم: حُمى خيبرى فإنَّه خيسرى أي: خسران ونقص.

والمكسور الأوَّل: مِنى مكة -والمعى واحد الأمعاء- والحِجى العقل- وسِوى بمعنى غير من قوله تعالى: ﴿**مَكَانًا سُوًى**﴾ [طه: ٥٨]، وقِرى الضّيف والرِّبا ورجل رِضًى والجِرِشى النفس ومَشَى الدِّفقَّى.

والمضموم الأول: النُّهى العقل، وطُوى وادٍ في الشام قال الله تعالى: ﴿**إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾ [طه: ١٢]. وسُرى الليلِ. والهُدى والعُلا والقُرى، جمع قرية، وسُوى لغة في سِوى، والثريا والسُّريطَى والمُريطَى، جلدة أسفل البطن، والمُطَيْطَى -موضع بتهامة-، وتقول في خُليطَى والسُّهى الكَذِبُ والبَاطِل، والشقارَى نبتٌ والخُريقَى عَظمُ الورك.

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) البيت لجرير وسبق تخريجه.

(٣) هو عدي بن ربيعة أخو كليب، والبيت من الرجز وهو منسوب إليه في جمهرة أشعار العرب للقرشي/ ٢١٩.

فصل: وأمَّا ما يُمدُّ ويقصر والمعنى واحد فمثل: هِجَاء الحروف: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والخاء، والراء، والطاء، والظاء، والفاء، والهاء، والياء إن شئت مددتها، وإنْ شئت قصرتها. وكداء الدّابة والشَّراء، والهِجاء، والدهاء -السعة-، والفداء، والحماء من الحُمِى، والزناء، والسقاء، والشقاء، والبكى من الحزن مقصور ومن الصوت ممدود وأنشد الخليل -رحمه الله-:

بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لَهَا بُكَاها وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ ولا العَوِيلُ(١)

وفحواء الكلام وهؤلاء.

فصلٌ: وَيَلِي هذا البَاب ما يقصر فإذا غُير بَعض حركاته مُدَّ والمعنى واحدٌ. فمن مفتوح الأول:

النَّعماء، والبأساء، والعَلياء، والرغباء، والصحاء، والعَلاء، وبَلاء الثوب، والأناء من الساعات. قال الحطيئة: (وافر)

وآنيتُ العَشَاءَ إلى سُهَيْلٍ أَو الشّعرى فَطَالَ بِيَ الأنَاءُ(٢)

وقال العَجاج في بَلاء الثّوبِ: (سريع)

والمَرْءُ يُبْلِيه بَلاء السِّربَالْ مَرُّ الّليالي وَانْتِقَالُ الأحوال(٣)

وسواء لُغة في سِوى والقَلا البُغضُ، ومَاءٌ رواءٌ قَالَ الشاعر: (رجز)

مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلَيَهْ هَذا بأفْوَاهِكِ حَتَّى تَئبِيهْ(٤)

وكان مِن لغته كسر حرف المضارعة إذا فُتِحَ أوّل ذلك كله مدّ، وإن كسر أو ضم قُصِر فالمضموم مثل: النُّعْمَى، والبُؤسَى، والعُليى، والرُّغْبَى، والعُلا، والضُّحَى.

والمكسور مثل: البِلَى، والإنَى -وقت حضور الشيء- قال الله تعالى: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. وسِوى، والقلى، وماء رِوى، قال ابن دُريد:

وَطَبّق البطنَانِ بَالْمَاءِ الرِّوَى(٥)

---

(١) البيت لحسان بن ثابت انظر: المقتضب: ٨٦/٣، ٢٩٢/٤.

(٢) انظر: ديوانه، ص ٩٨.

(٣) انظر: ديوانه، في مجموع أشعار العرب: ٨٦/٢.

(٤) البيت للزفيان السعدي، انظر: ديوانه الملحقات/ ٤، والنوادر/ ٩٧.

(٥) البيت لابن دريد انظر: مقصورته/ ١٢٦.

بَابُ مَا يُمَدُّ فيكُون لَهُ مَعْنًى وَيقصَرُ فيكون لَهُ مَعْنًى آخَرَ

فَمِنْ ذلك الهَواء من الجو، ممدود، وهوى النفس مقصور. والسناء من المجد ممدود، وسَنى البرق مقصور. والثراء كثرة المال ممدود، والثرى التراب مقصور. والعَشاء والغداء ممدودان. والعَشى في العينِ مقصورٌ. والرجَاء الطمعُ ممدود، ورجا البئر مقصور. والصفاء من المُصافَاة ممدودٌ. والصفا الصّخر مقصورٌ. والفَتاء حداثة السّن ممدودٌ، والفَتَى واحدُ الفتيانِ مقصورٌ، قال الشاعر في المد والقصر جميعًا: (وافر)

إذا عاشَ الفَتَى مائتينِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ البشاشَةَ والفتاءُ

والخلاء من الخلوة ممدود، والخلا الحشيش الرَّطب مقصورٌ. والجلاء إذا أجلى القومُ من بلدهم أي: خرجوا ممدود، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ﴾ [الحشر: ٣] وابن جَلاَ القَمرُ مقصورٌ وقِيلَ هُوَ قَرُن الشمس قال الشاعر:

أنَا ابنُ جِلاَ وطلاَّع الثّنايا مَتَى أضع العمَامة تعرفوني[1]

والعراء المكانُ الخالي، قال الله تعالى: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٥]، والعَرى فناء الدار مقصور. والحفاء سيرُك بِلاَ نَعلٍ ممدود، ومثله: الحَفَا مِن الشوكِ والحفى القدم نفسه مقصورٌ. ومِنْهُ قولهم: غَمَرَهُ الثوبُ مِنْ حفاه إلى قفاهُ. والنقاء النظافة ممدود، والنَّقى كثيب الرمل مقصور. والحياء من الاستحياء ممدودٌ، وكذلك حياء الناقة ممدود، والحيا المطر مقصور. والملاء من قولك: هُوَ وفي مَليء ممدود، والملى من الأرض مقصور، والملاء جماعة الناس مهموز من غير هذا الباب.

والجَداء: الإعناء ممدود من قولكَ: فُلان قليل الجداء عنك أي: قليلُ الغناء. وتقول: ما يجدي عنك، أي: ما يغني، والجدى العطية، مقصور. والنسى النسية، والخُواء: الخَالي ممدودٌ والخَوى الجوعُ مقصورٌ وكذلك من الخُلوِّ. والوراء: ضد

---

(١) البيت نسب إلى سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة له في الأصمعيات/ ١٧، والخزانة: ١/١٢٣.

الأمام ممدود، والورى الخلق مقصور. والدَّواء المستعمل للتداوي ممدود والدّوى الرجلُ العي مقصور. قال ابن دريد:

مالَتْ أداةُ الرجلِ بالجِبْسِ الدّوَى

والبَراء من المُباراة ممدودٌ، والبَرى التُّرابُ مقصورٌ، قَالَ: (رجز)

بفي امرئٍ فاخركُم عَقر البَرَى(١)

والوَحاء الهَربُ ممدودٌ والوَحَى القلعة مقصورٌ. والوَجاء الامتناع ممدودٌ من قولهم: لَيسَ عَلَيْهِ وَجاءٌ ممدودٌ، والوَجى ثقبُ الخفِّ مقصورٌ، قالَ الأعشى:

تَمْشِي الهُوَيْنَى كَمَا يَمْشِي الوَجِي الوَحِلُ(٢)

والجَواء اسم موضع ممدود، قَالَ عنترة:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بالجِواء تَكلَّمي(٣)

ويُروى بكسرِ الجيم، وهو الأصح، والجوى داءٌ يَأخذُ في الصدر مقصورٌ، والفَناء ذهَابُ الشيءِ ممدود، والفَنَى عِنبُ الثعلب مقصور. والذَّكاء العقلُ ممدود، والذكا من النّار مقصورٌ. والعَفاء مِنَ الإعفاء ممدود، وكذلكَ من عَفاء الدّار خلاؤها والعفا وَلَدُ الحمَارِ مَقْصَورٌ. والكَراء طائرٌ ممدودٌ والكَرى النومُ مقصورٌ، والزكاء التزكي ممدودٌ. والزَّكَى ضدُ الخسي وهُمَا الزوجُ، والفردُ مقصورٌ هذا كُلُّه مفتوح الأول.

فصل: في مكسور الأول: الغِنَاء من الصوتِ ممدود، والغِنَى ضدُّ الفقرِ مقصور، واللِّواء لِواءُ الأميرِ ممدود، واللِّوى موضع، وكذلك لِوَى الرّملِ مقصور. والعِداء الموالاة بين الشيئين ممدودٌ والعِدى جمعُ عَدو مقصورٌ. قال امرؤ القيس: (طويل)

فَعَادَى عِداءَ بَينَ ثَورٍ ونَعْجَة دراكًا وَلَمْ يُنضَحْ بِماء فيُغْسَلِ(٤)

والصِّلاءُ النَّار ممدودٌ، والصِلَى الاصطلاءُ بِهَا مقصورٌ. والصِّباءُ مِن الشوّق ممدودٌ، والصِّبَى من الصِّغَر مقصورٌ، والإناء واحدُ الأنية ممدود. والأنى وقتُ حضور الشيء مقصور. ومنه: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ولِحَاء الشجرِ مِن

(١) البيت لابن دريد انظر: مقصورة ابن دريد/ ١٢١، وقد تقدّم.

(٢) انظر: ديوانه: ٥٥.

(٣) البيت شرح ديوان عنترة: ١٤٢.

(٤) البيت في ديوانه، ص ٢٢.

الملاحاة ممدودٌ، واللِّحى: جَمْعُ لحية مقصورٌ.

فصلٌ: في مضموم الأول: الرُّواء حُسنُ المَنْظَرِ ممدودٌ، الرُّؤى الأحلام مقصورٌ. والدُّمى جمع دُمية مقصورٌ، والدُّماء الصورة الحسنة ممدودة والله أعلم. والنُّهاء الزُّجاج ممدودٌ، والنُّهَى العقلُ مقصورٌ. وهذا الوزن قليلٌ لثقله وقد جمع أكثر ما في هذا الباب ابن دُريد في أبيات مصنوعة يذكرُ اللفظة في أول البيت مقصورة ويذكرها في القافية ممدودة.

بَـابُ المَمْدود المَقِيـس

اعلم أنَّ هذا الباب يَشْتَمِلُ عَلى علمٍ واسع لأن كل وزن منه يدخل منه إلى واد من الممدود عظيم. وإنَّ هذا الباب والذي بعده ليكادان يأتيان عَلى أكثر كلام الناس في الممدود والمقصور. فتصفحهما تصفّح مثلك تصب منهما فوائد جليلة إن شاء الله سبحانه في هذا الفنِّ.

والممدود المقيس ينقسم إلى ضربين: أسماء، ومصادر.

فصل: فالأسماء غير المصادر ستة أوزان، أولها: كل اسم مفرد يُجمع على أفعلة نحو: كساء، ورداء، من مكسور الأول. وغداء، وعشاء، من مفتوح الأول لأن جمعه أكسية وأردية، وأغذية وأعشية. وقس عليه مثل: الحذاء، والرِّشاء، والإناء، والرعاء، والوكاء، واللحاء، والغطاء، والقضاء، واللحاء، والفناء، ومثل: الغِناء، والعطاء، والجزاء، وما أشبه ذلك.

والثاني: ما جاء على فُعلاء وأفعلاء، جمع فعيل، وفاعل، نحو: فقهاء، وأنبياء، جمع فقيه ونبي، وقس على الفُقهاء، ظُرفاء وخلفاء، وحُكماء، وعُلماء، وأدباء، وخُطباء، وكُرماء، ونُجلاء، وعقلاء، وجهلاء، وصغراء، وكُبراء، قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨]. وقال: ﴿**ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ**﴾ [البقرة: ٢٦٦]. وقال: ﴿**خُلَفَاءَ الأَرْضِ**﴾ [النمل: ٦٢]، وقال: ﴿**سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا**﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وقس على الأنبياء، الأوصياء، والأرعياء، وأولياء، وأشقياء، وأصفياء، وأدهياء، قال تعالى: ﴿**جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ**﴾ [المائدة: ٢٠]، وقال: ﴿**وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ**﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال: ﴿**أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ**﴾ [الأحقاف: ٣٢].

والثالث: ما جاء على فعلاء صفة لمؤنث لونًا مما يكون مذكره أفعل نحو: حمراء،

وصفراء، وبيضاء، وخضراء، وغَبْراء، وحواء، وربداء، لأن المذكر أحمر، وأبيض، وأصفر، وأغبر، وأحوى، وأربد، وقس عليه سائر الألوان مثل: الطحناء، والوطفاء، والدهناء. قال الله تعالى: ﴿بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ [البقرة: ٦٩]، وقال: ﴿بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ﴾ [الصافات: ٤٦].

والرابع: مَا جُمِعَ من المؤنث علَى فعالى فواحده ممدود مثل: صحارى وصحراء، وعذارَى، وعذراء. وهذا النوعُ قليل الاستعمال.

والخامس: جمع فعلة مفتوح الأول ساكن الثاني مثل: شَكاء جمع شكوة، وفروة، وفراء، وركوة، وركاء، وقس عليه بابه. ولم يشذ مِن هذا الباب إلا قُرى جمع قرية فقصر وحده.

السادس: كل اسم آخرهُ ياءٌ، أو واوٌ قبلها ساكن وهو ينقسم قسمين: منقوصٌ، وغير منقوص.

فالمنقوص نحو: أب، وأخ، وحم، وهن، وذي بمعنى صاحب، وابن فهذا يُجمع في التكسير الآباء، والآخاء بوزنه، والأحماء، والأهناء، والأذواء، والأبناء.

وغير المنقوص ينقسم أيضًا قسمين: مشدد، ومخفف. فالمخفف مثل: ظبيٍ، ونحي، ودلو، وحنو فيجمع على ظباء، ودِلاء بغير زوائد وأنحاء وأحناء بزوائد.

والمشدد ينقسم أيضًا قسمين: مشدد يجوز همزه. ومشدد: لا يجوز همزه فالذي يهمز مثل: شيء، وفيء، وضوء، وسوء، فيجمع الأشياء، والأفياء، والأضواء، والأسواء. والذي لا يُهمز مثل: حي، وعَي، وجو، ونَو، وبَوٍّ، ودو مِن أسماء القفرة وعدو يجمع على أحياء، وأعياء، وأجواء، وأنواء المطر وإيواء البهائم، جلود أولادها إذا دحت وحشيت تبنًا وشبهت لها وأدواء جمع دو وأعداء جمع عدو.

فصل: وأمّا المصادر: فعلى ضربين: مصدر فيه الزيادة: ومصدرٌ لا زيادة فيه. فمصدر كل فعل مُعتل اللام فيه زيادة ممدودة وذلك في الرباعي، والخماسي، والسداسي نحو: ألقى إلقاء، واجتبى اجتباء، واستدعى استدعاء، وقس عليه باب أفعل وافتعل واستفعل فهو بابٌ واسع إلا ما كان في أوله ميم.

والضربُ الثاني: مصدر الثلاثي وهو على ضربين: صوت، وغير صوت، فجمع الأصوات ممدودة مثل: الدعاء، والنداء، والبُكاء -الصراخ-، ورغَاء الناقة، وثُغاء

الشاة، وعواء الذئب، وصواء الكلب، وضغاء الثعلب، وما أشبه ذلك وغيرُ الأصوات لا ينحصرُ بل يجيء بعض الوزن الواحد ممدودًا وبعضهُ مقصورًا مثل: رَضِي يرضى رضىً. وعمِيَ يعمَى عَمىً. وردي ردىً. هذا مقصورٌ وتقول: لقي يلقى، لِقاء. وفني فناء وبقي بقاء ونفى الثوب نفاء.

فهذا وشبهه ممدود مِن فعل يفعل ومثله في فعل يفعل مثل: هدى هُدىً، وحمى حمىً، مقصور وقَضَى يقضي قضاءً وبنى بناءً وبغى الشيء بغاء أي طلبه ممدود. فأمَّا فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المستقبل. فالغالب عليه المد مثل: زَكَا الشيء يزكو زكاءً، ونما نماء، ودعا دعاء، وشكا يشكو شكاءً، وجفى -حمل البعير- جفاء، فقس من هذا المصدر ما انقاس لك وارجع فيما أشكل عليك منه إلى السماع تصب إن شاء الله تعالى.

بَابُ المقصور المَقِيس

وهو ينقسم على ضربين: ضربٌ من المصادر، وضربٌ من الأسماء غير المصادر، فالذي من الأسماء غير المصادر ستة أوزان:

أولها: فُعلى مضموم الأول ساكن الثاني مثل: دُنيا، وعُليا، وبُشرى، وأخرى، وعُظْمَى، وصُغْرَى، وكُبْرَى، وسُفْلَى، وقس عليه.

والثاني: ما جاء على فِعْلَى مكسور الأول ساكن الثاني مثل: عيسى، وذكرى، وشعرى، وكسرى، وذفرى -وهو العظم الناتئ خلف الأذن- وقس عليه بابه.

الثالث: ما جاء على وزن فَعْلَى مفتوح الأول ساكن الثاني ما لم يكن لونًا غالبًا فإنَّه يقصر سواء كان لمفرد أو لجمع. فالمفرد مثل: غضبى، وسكرى، وعطشى، وريًّا. وفي الجمع مثل قولك: قومٌ جرحى، وقتلى، وصرعَى وأسرى. وقلنا غالبًا احترازًا من صحراء، وصحارى، وعذراء وعذارى، فإنَّه يُمد.

والرابع: ما جاء على فُعَالَى أو فَعَالَى بِضمِّ الفاء وفتحها سواء كان لمفرد أو جمع نحو: حُبارى، وشهر جُمادى، مضموم الأول، وفي الجمع فُرادى، وسُكارى.

فأمَّا مفتوح الأول فأكثرُ ما جاء جمعًا مثل: قومُ حبارى، ونساء عذارى، وصحارى، قمارى، منايَا، وقضايا، ورزايَا، وعَرايا، وعطايا، وقس عليه بابه.

والخامس: جمعُ فعلة وفعلة مكسور الفاء أو مضمومها ساكن العين فيهما جميعًا نحو: حلية وحُلى، ولحية ولُحى، وعروة وعُرَى، ومُدية ومُدَى، وكُنية وكُنَى، وقس عليه بابه.

السادس: كل اسم معتل جاء على وزن أفعل في الفاعلين، وَمَفْعَل في المفعولين، فالفاعلين نحو: أعمى، وأعشى، وأحوى، وأدنى، وأعلى، وأقصى، وأشقى، وأتقى، وأهدى من إحدى الأمم. والمفعول نحو: مُعطى، ومولى، ومُجتبى، ومستدعى، وقس عليه بابه، تجده بابًا واسعًا من ما لحقته الزيادة في أوله ألفًا، أو ميمًا سواء أكان معها زائد غيرهما أو لم يكن.

فصلٌ: والمصدر المقصور على ضربين: أحدُهما كل مصدر في أوله ميم، مثل: ملهى، ومرمى، ومدعًى، ومغزى، ومرتقى، ومستشفى، سواء كان رُباعيًا أو خُماسيًا أو سُداسيًا.

والضربُ الثاني: ما جاء مقصورًا من مصادر الثلاثي وهو غير منحصر كما أخبرتك فمن ذلك الرضى والهُدى، والعَمى، والعشا في العين، والحمى، وأكثره مسموع وجميع ما ذكرناه في الأسماء التي آخرها ألفٌ وقد جاءت أسماء ممدودة ليس آخرها ألفًا مثل النبي في قراءة بعضهم والمجي، والنسي، وفلان بري من ذلك، وقس عليه ما أشبهه.

فصلٌ: وأمّا الأفعال فكل فعل صحيح العين آخره ألف فهو مقصور سواء أكان ثُلاثيًا مثل: كفى وسقى، ورمى، ونهى، وما أشبه ذلك من ذوات الياء، وغزا، وشكا، ودعا، ورجا، وسما، من ذوات الواو أو رُباعيًا مثل: ألقى، وأعطى، وأصفى، وأندى، وأخفى. أو خُماسيًا مثل: افتدى واقتدى، واعتدى، وانتمى، واحتمى، واجتبى، واجتنى. أو سُداسيًا مثل: استدعَى واسترعى واستقصى، واستلقى، واستبقى، واستسقى، واستفتى، واستغنى، كل ذلك يُقصر.

وأمَّا مُعتل العين بالألف مما آخره همزة فممدودٌ مثل: جاء، وشاء، وساء، وناء بحمله، وباء بإثمه، وقاء من القيء، وفاءَ إلى أهله، أي: رجع، وهذا النوع يزيد عينه حركة الفاء. فتجري عليها انفتحت كانت العين ألفًا مثل: جاء، وشاء، وإن انكسرت كانت ياء، مثل: جيء، وسيء فلان، وهو يجيء ويفيء.

وإن انضمت كانت واوًا مثل: ينوء، ويبوء، ويسوء.

فأمّا الهمزة فساقطة في الخط لسكون ما قبلها فافهم ذلك. فإنّه أصلٌ عظيم قد

فسرت لك في أبوابه أكثرها وأعطيتك من أقسامه أوفرها وكان سألني بعضُ إخواني أيدهم الله تعالى أن أجمع لهم شيئًا من أوزان الممدود والمقصور المقيس في أبيات مختصرة ليرجعوا إليها بعد النسيان إليها ويُعتمد عند الإشكال عليها فقلتُ في ذلك:

وفي الممدودِ والمقصور علمٌ سأجمعه بمختصرٍ قَصيرِ

فخُذهُ واتخذه الدهر كنزًا وقِس منه النظير على النظيرِ

فمدُّوا جمع فعلة غير حرف وأنثى أفعل مدّ الحريرِ

أراد بجمع فعلة شكوة، وشكاء، وركوة وركاء، ونحوه وقوله: غير حرفٍ يعني قرية، وقرى، فإن قُرئ شذ من هذا الأصل. وأراد بأنثى أفعل حمراء، وصفراء، وشبهه، مما كان مذكره أفعل مثل: أحمر، وأصفر، ومد الحرير يعني مد الحبل أنه يُسمى الحرير، رجع.

وَمِنْهُ أفعلاءُ وكلُّ وزنٍ على فُعَلاَء فالصوتُ الشَّهير

أراد بأفعلاء وفُعلاء مثل: أنبياء، وأوصياء، وفقهاء، وعُلماء، وبابيهما، وأراد بالصوت الدُّعاء، والنداء، والثغاء، وشبهه. رجع.

وواحدُ جمع أفعلة فَعَالٌ وجمعُ الفعلِ مُعتَلِّ الأخيرِ

عنى بأحد جمع أفعلة، كساء، ورداء، وفناء، وعشاء، وغداء، لأن الجمع مثل: أكسية، وأردية، وأفنية، وأغشية، وأغذية، وأراد بجمع الفعل جمع الاسم بوزن فعل مفتوح الأول ساكن الثاني ومكسور الأول ساكن الثاني مما يكون واوًا أو ياءً قد تحركت لسكون ما قبلها فصحت بالحركة وكان أصلها الاعتلال ولذلك قال: مُعتل الأخير توسعًا. فهذا الباب كله يمدُّ جمعه نحو ظبي وظباء، وشيء، وأشياء، وحي وأحياء، واسم وأسماء، وابن وأبناء، وأب وآباء، ولهم في مد هذا النوع كلام طويل واعتلال ليس هذا موضع ذكره، رجع.

ومصدر كلِّ فعل ليس يُدْعَى ثُلاثيًا عَلَى مَرِّ الدُّهورِ

يريدُ مصدر الرُّباعي والخُماسي والسداسي. فإنَّها ممدودة أبدًا مثال ألقَى إلقاء، وانتمى انتماء، واستدعى استدعاء، فاعرفه وقس عليه، رجع.

فصل:

وللمقصور أوزانٌ فَمِنْهَا فَعَالَى أو فُعَالَى غيرُ زورِ

أراد بِفُعالى وفَعَالَى جمعًا ومفردًا مثل: سُكَارَى وعذارى، وحُبارى، وجُمادى، رجع.

وفُعْلَى ثم فِعْلَى ثم فَعْلَى إذا مَنَعُوهُ أفْعَل في الذكورِ

أراد بقوله فُعلى وفِعْلَى باب حُبْلَى، وكسرى وبقوله: فعْلَى من مفتوح الأول غَضْبَى، وسكرى، وجرحَى ما لم يكن لونًا ثم مثل: حمراء، لأن مذكرها أحمر. رجع.

وكُلُّ اسمٍ يُزادُ عليه ميمٌ وفعل صارَ ذا عددٍ كثيرِ

الاسم الذي يُزاد عليه الميم مصدر، وغير مصدر. فالمصدر نحو الملهى والمغذى، والمرمى، ورُبَّما كان ظرفًا. وغير المصدر مثل: المُجتبَى والمستدْعَى والمُعطَى من أسماءَ المفعولين والفعل كثير العدد، وهو الرُّباعِي والخُماسي، والسُّداسي، فإنَّها مقصورة أبدًا. رجع.

وَمِنْهُ جمْعُ فُعْلَة فالتزمه وفِعْلَة تحظ بالأصل الكبيرِ

فجمع فعلة مضموم الأول مثل: عروة وعُرى، وكسوة وكُسى، وكُنية وكُنى، وجمع فِعلة مكسور الأول مثل: حِلية وحِلى، ولِحية ولِحَى، وبنية بِنَى.

وما أشبه ذلك فقس عليه تُصب إن شاء الله سبحانه. وبالله التوفيق.

كِتَابُ التَّصْرِيف وَالخَطِّ وَمَا يَتّصِلُ بذَلِكَ مِنَ القِراءَةِ وَمَا يَفْتَقِرُ إلى مَعْرِفَتِهِ الشَّاعِرُ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ أبو الحسن -رضي الله عنه-:

اعلم أنَّ هذا الكتاب يشتمل على جمل مِن عِلم التصريف، وجُمَلٍ من الخطِّ، وجُمل من القِراءة. وجُمل من صنعة الشعر غير مستوفاة ولا مُستقصى عليها. لأن كل واحد من هذه العُلوم الأربعة لا يسعه كتاب كامل، وأوردنا هاهنا مِنْهَا ما يليقُ بكتابنا هذا ذكره ولا يحسنُ بالمتأدب جهلُهُ مما نرجو أن يكون فيه كفاية عن الإطالة ودلالة تنفي الجهالة. فأوَّل ما نذكر من ذلك أبواب التصريف، ثم أبواب الخط ثانيًا، ثم أبواب القراءة ثالثًا، ثم أبواب الشعر رابعًا.

وستَرى ذلك على هذا الترتيب إن شاء الله سبحانه، وبالله التوفيق وعليه أتوكلُ وهو المُعين وحسبنا الله وحده وكَفَى ونِعْمَ الوكيلُ ونعمَ المولى ونِعْمَ النصير.

بَابُ ذِكْرِ الحـروفِ

ولك فيه ثلاثة أسئلة: الأول: في كمية عددها. والثاني: في معرفة مخارجها. والثالث: في كيفية قسمتها على اختلاف المعاني.

فصل: أمّا كمية العدد فتسعة وعشرون حرفًا، والنّاس يختلفونَ في ترتيبها في العدد على أربعة أقوال: فأهل نجد والسّراة، وسائر الجبال يعدونها على هذا الترتيب، وهو: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ك، ل، م، و، ن، ص، ض، ط، ظ، ف، ق، ر، ز، هـــ، س، ش، لا، ي.

وأهلُ تهامة: يرتبونها على هذه الصورة:

أ، ب، ت، ث، ح، خ، ج، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، و، ن، هـــ، لا، ي.

والحُسَّاب والمنجمون يعدونها هكذا ويجعلونه أصلاً لمعرفة الحساب والجُمل ومعرفة النجوم والبروج وغير ذلك مما يتصرفونَ فيه فيقولون:

أ، ب، ج، د، هـــ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر،

ش، ت، ث، خ، ذ، ض، ظ، غ.

فيجعلونَ الألف وما بعدهُ إلى الطاء آحادًا، والياء وما بعده إلى الصاد غير مُعجمات عشرات. والقاف وما بعدها إلى العين مئين، وقد ألَّفوا منها للمتقربين ألفاظًا يُسهل حفظها متسقة فقالوا:

أبجد، هوّز، حُطي، كَلمن، صعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ.

وأهل اللغة يرتبونها: على ترتيبِ مخارجها أولاً فأوَّلاً لما يريدونَ من الفصل بينها ومعرفة الثقيل منها، والخفيف. ولما يقصدونه من الأوزان والأبنية التي يضعونَ عليها كُتبهم ومصنفاتهم فيكون ذلك عونًا لمن أراد النظر فيها ومُفتاحًا لباب القياس فيبتدئونَ من أبعدها مخرجًا من الحلقِ حتى ينتهوا إلى أقربها مخرجًا إلى الشفة فيسوقونها هذا المساق:

ع، ح، هـ، خ، ا، أ (وهي الهمزة)، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، م، ي، واو، ألف.

فصل: وأمَّا معرفة مخارجها. فلكل ثلاثة منها مخرج يُنسب إليه فواحد من أقصاه وواحد من أوسطه وواحدٌ من أدناهُ، ونحنُ نرتب الأبعد أولاً فأوَّلا، والذي دُونَهُ ثانيًا. والأقرب ثالثًا في جميع ما ذكرنا مِن ذلك في هذا الفصل إن شاء الله سبحانه.

فثلاثة من أسفل الحلق إلى ما يلي الصدر، وهي، العين، والحاء، والهاء، وثلاثة من أعلى الحلق إلى ما يلي النَّغانع من تحت الذقن وهي: الخاء، والهمزة، والغين، وهذه تُسمى حلقية لخروجها من الحلق، وكذلك يُنسب كل صِنف منها إلى اسم الموضع الذي يخرج منه فيقالُ لها حلقية، ولهوية، وشجرية -بسكون الجيم-، وأسلية، ونطعية، ولثوية، وذلقية، وشفهية، وهوائية، فحروف الحلق قد ذُكِرَت، ويتلوها اللهوية، وهي حرفان: القاف، والكاف، وسميا بذلك لخروجهما من اللّهاة، ويتلوها الشجرية، وهي: الجيم، والشين، والضاد، سُميت بذلك لخروجها من الشجر، وهو مفرج الفم، ويتلوها الأسلية وهي: الصاد، والسين، والزاي، وسُميت بذلك لخروجها من أسلة اللسان، وهي مستدقه، ومستدقُّ كلِّ شيء أسله. ويتلوها النطعية، هي: الطاء، والدال، والتاء، وسميت بذلك لخروجها من نطع الغار الأعلى من الحنك، ويتلوها اللثوية وهي: الظاء، والذال، والثاء، وسميت بذلك لخروجها من اللثة.

ويتلوها الذلقية، وهي الراء، واللام والنون، وسميت بذلك لخروجها من ذلق اللسان مأخوذ من ذلق السنان، والشفرة وغيره، ويتلوها الشفهية وهي: الفاء، والياء، والميم، وسميت بذلك لخروجها من الشفة. ويتلوها الهوائية وهي: الياء، والواو، والألف، السواكن، وسميت بذلك لأنها تخرج من الهواء الذي في وسط الفم ولا حظ لها في مخارج الحروف ولذلك جُعِلَت إعرابًا كالحركات، في مثل قولك: أخوهُ، وأخَاهُ، وأخِيهِ، لأنَّها ليست أصلية في الحروف إذ لم يكن لها مخرجٌ يُنسب إليه وتسمى حروف المد واللّين.

فصل: وهي تنقسمُ على ضربين: ضربٌ منها لا يكون إلا أصلاً في وزن الكلمة فاءً أو عينًا، أو لامًا وهي تسعة عشر حرفًا: الباء، والتاء، والجيم، والحاء، والخاء، والدال، والذال، والكاف، والصاد، والضاد، والعين، والغين، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والراء، والزاي، والسين.

وضرب منها يقع تارة أصلاً، وتارة زائدًا يأتي قبل فاء الكلمة أو بعد لامها أو متخللاً بين العين والفاء وبين العين واللام فلا يُعتد به في الاشتقاق. وإن أراد ناظمٌ، أو ناثرٌ حذف شيء من الكلمة لإقامة وزن أو قول سجع حذف من الزوائد دون الأصول.

والزوائد عشرة: الألف، والثاء، والميم، واللام، والواو، والنون، والسين، والهاء، والهمزة. وقد سُئِلَ جماعة من حُذَّاق المتقدمين أن يجمعوا حروف الزوائد في كلام مُتسق يسهل حفظُها فقال أحدُهم: (هويتُ السِّمان)، وقال آخر: (سألتمونيها)، وقال الثالث: (اليوم تنساهُ) وسنذكرُ لك في الباب الذي بعد هذا الباب مواضع حروف الزوائد من الكلمة إن شاء الله تعالى، وجميع الحروف أصليها وزوائدها تنقسم بعد ذلك قسمين، مهموس ومجهور.

فالمهموسة عشرة: الحاء، والخاء، والسين، والشين، والتاء، والثاء، والكاف، والفاء، والصاد، والهاء، يجمعها قولهم: حثهُ شَخصٌ فسكت[١].

وسميت مهموسة لأن النفس يجري معها لاتساع مخارجها خرجت متنفّسة

---

(١) الكشف عن وجوه القرآن ١٠٥/١، وفيه (قولك: سكت فحثه شخص).

والهمْس. الصوت الخفي.

والمجهور ما عدا المهموس، وهو ثمانية عشر حرفًا: الباء، والدال، والذال، واللام، والميم، والواو، والنون، والصاد، والعين، والطاء، والظاء، والقاف، والراء، والزاي، والألف، والجيم، والياء، وسميت مجهورة؛ لأن مخرجها لم يتسع فيجري معها نفسٌ فكان الصوتُ لها جهيرًا غير خفي.

ومن أهل التصريف من قسمها إلى غير هاتين القسمين، وقال: هي تنقسم على ضربين: رخو، وشديد.

فالرخو: ثلاثة عشر حرفًا وهي: الثاء، والحاء، والخاء، والذال، والكاف، والصاد، والضاد، والظاء، والفاء، والزاي، والسين، والشين، والهاء، وسميت رخوة لأنَّها تسترخِي في المجاري.

والشديدة ما عدا ذلك.

والقراء يقسمون الحروف على أربعة أقسام فيقولون: حروف إظهار، وحروف إخفاء، وحروف إدغام، وحروف غُنّة.

فحروف الإظهار ستة وهي: حروف الحلق وهي: الحاء، والخاء، والعين، والغين، والهاء، والهمزة.

وحروف الإخفاء ستة عشر وهي: الياء، والتاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والكاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والزاي، والسين، والشين.

وحروف الإدغام أربعة: الراء، والميم، واللام، والنون.

وحروف الغُنة حرفان: الياء والواو.

ونحنُ نذكر علل تساميها وأحكامها في القراءة إن شاء الله سبحانه، فذلك الموضع أولى بِها فقد صارت قسمة الحروف أربع قِسَم: أصلٌ، وزائدٌ، ومهموس، ومجهور، ورخو، وشديد. والرابعة قسمة القراء إلى أربعة: إظهار، وإخفاء، وإدغام، وغنة، وقد سمى أهل التصريف من هذه الحروف حروف إطباق، وحروف صفير، وحروف استعلاء.

فحروف الإطباق أربعة وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، سميت بذلك لأن

اللسان تنطبقُ على ما حاذاهُ من الحنك إذا نَطَقَ بها.

وحروف الصفير ثلاثة: وهي الصاد، والزاي، والسين، وسميت بذلك لخروج الصوت معها مستدقًا كهيئة الذي يصفر.

وحروف الاستعلاء سبعة وهي: الخاء، العين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، وسميت بذلك لأن الألف تستعلي بِهَا عن الإمالة إذا وقع بعد شيء منها وتفسير ذلك يأتي إن شاء الله سبحانه.

بَابُ قسمة التصريف

اعلم أن التصريف ينقسم على خمسة أضرب: زيادة، وبدل، وحذف، وحركة، وسكون.

فصل: أمّا الزيادة: فتكون بعشرة أحرف قد ذكرناها وهي: الهمزة، والتاء، واللام، والميم، والواو، والهاء، والسين، والياء، والألف.

فالهمزة: تزداد أولاً إذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول نحو: أحمر، وأصفر، وزنه أفْعَل. فإن كان بعدها أربعة أصول فهي أصلية والكلمة بها خُماسية نحو: اصطبل وزنه فعللل، وتزداد آخرًا علمًا للتأنيث في مثل: حمراء، وصفراء، وخلفاء، وأنبياء، وناقة عُشراء، وامرأة نُفساء. ولا تزداد وسطًا إلاّ في قولهم: للريّاح شمأل وزنه فَعْأَلٌ قال امرؤ القيس: (طويل)

.... لَمَا نسجتهُ مِنْ جَنُوب وشَمْأَلِ[1]

وأمّا التاء فإنّها تُزادُ أولاً مثل: تقرطَس مع الماضي. وتقومُ مع المستقبل ووسطًا مثل: استفعل نحو: استخرج، وآخرًا نحو قامت. وهي قائمة، وهنَّ قائمات، وعنكبوت، ورهبوتي، ورحموتي، وهي تزادُ أولاً في الأسماء؛ نحو: تتفُل.

وأمّا الميم فتزادُ أولاً مع الثلاثي الأصول مثل: مَخرج ومُستخرج. فإن كانت أصول الكلمة أكثر من ثلاثة فالميم أصلية مثل: مردقوش، ولا تُزاد وسطًا ولا آخرًا إلا شاذًا مثل قولهم: دُلامص بوزن فعامل، أصله الدلاص، وهي الدُّروع الصقلية.

---

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوانه/ ٨، وشرح المعلقات/ ٥، وجمهرة أشعار العرب/ ٤٠، وصدره: **فتوضح فالمقراةُ لم يعفُ رسمُها**

وقالوا في الأسد: هرماس، وأصلُه من الهرس. وزادوها أخيرًا مثل قولهم للأسد: حلكم وأصله من الحلكة، وزرقم، للأزرق، وهو من الزرقة.

وأمّا اللام فتزادُ في ألفاظ محفوظة لا يقاسُ عليها وذلك مثل: عبدل، والمراد به عبد الله. ومحجل، والمراد به: أمحج، وهنالك، وذلك، وتلك، وأولالك؛ لأنّ المعنى هُناك وذاك، وتيك، وأولاك، وأولالك: لُغة في أولالك؛ قال الشاعر:

أولالك قومي لم يكونوا أشابة ولا يعظ الضليلَ إلا أولالِكَا(١)

والأشابة الأخلاط مأخوذٌ من الشّوب.

وأمّا الواو فلا تُزادُ إلا وسطًا في مثل كوثر، أصله من الكثرة، وجوهر أصلُه من جهير البصر، ومضروب، ومرجوم، وقس عليه.

وأمّا النون فتزاد أولاً ووسطًا. وزيادتها وسطًا في مثل: نرجس من الأسماء، ونقوم في الأفعال وزيادتها وسطًا في مثل عنبس وأصله من العُبوس ومثله: قلنسوة، وزنه فعنلوة في الأسماء، ولو توسطت في الأفعال لكانت أصلاً فاءً مثل: تناظر. وعينًا مثل: استحنك. وتُزادُ آخرًا في مثل: ضيفن، ورَعَشن. والزيدانِ والزيدون، في الأسماء، وتقومان، وتقومون، وتقومين، علامة للرفع في الأفعال.

وأمّا الهاء فتُزادُ آخرًا للسكت في مثل: ماهيه، وماليه، وكتابيه، وعه، وقيه وشِه، وتنقلبُ الهاء تاء علامة للتأنيث والمبالغة في الوقت في مثل قائمة وقاعدة. وغزاة ورماة والندبة في مثل: ويا زيداه، ويا مرحباه. فإن شئت كسرتها. وإنْ شئت ضممتها وعلى ذلك رووا قول الشاعر:

يـــا مَـــرْحَبَاهُ بِحِمار عَفْرَاء إذا أتَى قَرِيته لِمَـــا شَـــاء

.... مِنَ الشعيرِ والحشيش والمَاء(٢)

ورجلٌ علامةٌ ونسابة، ولا تزاد وسطًا إلا قليلاً في قولهم: أمّهات لِمَن يعقل فأمّا ما لا يعقل فيقالُ فيه: أمّات لا غير.

---

(١) سبق تخريجه، وهو من بحر الطويل.

(٢) الأبيات من مشطور الرجز وقد ذكرت في إصلاح المنطق/ ٩٢، من إنشاد الفراء، واستشهد به على ضم الهاء في (يا رباه). وفي شرح المفصل: ٤٧/٩، نسب إلى عروة وقال: إن عروة كان يحب عفراء، وقال البيت عندما قيل لــه لما رأى حمارًا عليه امرأة، هذا حمارُ عفراء.

أمّا الياء فتزادُ أولاً للمُضارعة؛ مثل: يقوم، ويقعد، ووسطًا للتصغير في مثل: فُليس ودُريهم. ولغير التصغير في مثل: ريحان، ورياحين، وتزاد آخرًا علمًا للتأنيث في مثل: قومي، واقعدي يا امرأة. على حسب الخلاف، فإنّ منهم من يجعلها ضمير الفاعل فتزاد أيضًا للنسب في مثل: زيدي.

وأمّا الألف فتزاد وسطًا في مثل: قائم، وعالم، وناظر، وتخاصم. وتزادُ آخرًا علمًا للتأنيث والإلحاق في مثل: حُبلى، وحبطى، وأضلونا السبيلا، وعوضًا من التنوين في النصب في مثل: رأيتُ زيدًا، ولا تُزادُ أولاً لأنّها ساكنة ولا يُبتدأ بساكن. فإن احتج إليها حركت وصارت همزة وصل في مثل: اسم، وابن، وادخل واعلم.

وأمّا السين فتزادُ في باب استفعل وما تصرف منه نحو: استخرج، يستخرج، استخراجًا، وهو مستخرج. وتكون ساكنة بعد حرف زائد ولا تزاد أولاً ولا آخرًا. واعلم أن هذه الحروف إنّما تكون زائدة إذا لم تصب فاء الوزن، ولا عينه، ولا لامه. فإن أصابت واحدًا من هذه الثلاثة فهي أصلٌ، ولا يقطع عليها بالزيادة في كل موضع ألا ترى لو قلت: آوى لكانت الهمزة فاء والواو عينًا والياء لامًا.

فصل: وأمّا البدل فهو يكون بأحد عشر حرفًا وهي الألف، والهمزة، والياء، والجيم، والدال، والميم، والواو، والنون، والطاء، والهاء، والتاء، يجمعها قولهم: جاد طويل آمنته فالألف تبدل من أربعة أحرف وهي: الهمز، والياء، والواو، والنون. فتبدلُ الألف من الهمزة في التخفيف. لأن العربَ اتسعت في الهمزة المفتوح ما قبلها، فأبدلوا منها الألف في نحو: أرأيتَ الذي تولى. وفي مثل: رأس، وفأس، وفلان قرأ علي سورة كذا بغير همز. واستقرأها وكذلك تقول: آدم، وآذر، وآخر، والأصل أادم، وأاخر، بهمزتين مخففتين. وإبدال الألف من الياء والواو في كل موضع تحركتا فيه وانفتح ما قبلهُما؛ فإنَّهما يقلبانِ ألفًا وذلك في مثل: باع، وقال، أصله: بيع، وقول، انقلبت الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها. فألف باع من الياء لأن المستقبل يبيع. وألف قال من الواو لأن مستقبله يقول. فخذه من المستقبل. وإن شئت من المصدر نحو البيع والقول. وكذلك يكون في آخر الاسم، والفعل مثل: عصا، وفَتَى، وغَزا، ورمى، أصله: عصوٌ، وفتيٌ، وغزوٌ، ورميٌ، فانقلبت الياءُ والواو من ذلك ألفًا لانفتاح ما قبلها وسكنت لأن الألف لا تتحرك بحال.

وإبدال الألف من النون في موضعين: أحدُهُما التنوين في النصب إذا وقف عليه.

والموضع الثاني: نون التأكيد الخفيفة إذا وقف عليها وقبلها فتحة فإنّك تبدل منها جميعًا ألفين فتقول: رأيتُ زيدًا. ويا زيد اضربَا، كأنك تأمر اثنين. قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٥] قيل أصله: القِينَ. ومن كلام العرب: خليا عَنْهُ، ويَا حرسيٌّ اضرِبَا عُنُقَهُ.

والتاء تُبدل من الواو في تكأت وتخمه، وعلى الله التكلان. وغير ذلك أصله من توكأت ووخمت ووكّلت أمري إلى الله. والذي في آخرها مثل: أخت، وبنت، أصله من الأخوة والبنوة، ومتى كانت فاء الأفعال واوًا قلبت تاءً مثل اتعد، واتزن. قال طرفة: (طويل)

رأيتُ القَوافِي يَتَّلِجنَ مَوالِجًا تَضَايَقُ عَنْهَا أنْ تَوَلَّجَها الأبَر(١)

والهمزة تبدلُ من الألف، والياء والواو والهَاء. فإبدالُها من الألف في مثل حَمْرَاء، وصفراء، وعشواء، ونُفساء، وقومٌ ظُرفاء. وأنبياء، والأصل ألف مثل: حُبلى وسنرى.

وإبدال الهمزة من الياء في مثل: رِداء، وفِناء، أصله رداي وفناي. وإبدالها من الواو في مثل: كساء وسماء وأصله كساو وسماو، لأنه من الكسوة والسمو. وكذلك يبدلونَ من الواو همزة إذا وقعت أولاً مضمومة أو مكسورة مثل: وجوه، وأوجه، ووشاح، وإِشاح، ووسادة، وأسادة ومثله كل واو انضمت وانفتحت في أول الفعل الماضي إذا كانت تثبت في المستقبل جاز فيها الوجهان مثل: وقتت وأقّتت، ووكدت وأكدت لأنك تقول: يُوقِّت ويؤكد. وكذلك التوقيت والتوكيد والتأقيت والتأكيد وقس عليه.

فأمَّا لو كانت الواو تسقط مثل: وعد يعد، ووزن يزن، لم يجز قلبها فيُقالُ اعدْ، ولا اِزن بتّة.

وإبدال الهمزة من الهاء في مثل: آل أصله: أهل، وقالوا: ماءٌ والأصل: ماهٌ، فأبدلوا من الهاء حرفًا جَلِدًا ليقوى الاعتماد عليه.

والجيم تُبدل من الياء وحدها كما قالوا في الأيل أجل قال أبو النجم:

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو في ديوان طرفة/ ٤، وقد نسب إليه في البيان والتبيين للجاحظ: ١/١٥٨، وفي الخصائص: ١/١٤٠ ومنه (فإن القوافي)، وفي شواهد ابن يعيش، فإن القوافي، ونسبه المحقق إلى طرفة موصيًا أن البيت في زيادات الديوان: ١٠/٣٧، وفي ديوانه تحقيق كرم البستاني/ ٦٤، التصريف الملوكي/ ٢٧. ولسان العرب مادة (ولج): ٣/٣٢٣.

كأنَّ في أذنابِهنَّ الشُّولِ مِنْ عَبَسِ الصَّيفِ قُرونَ الإجَّلِ[١]

يريدُ الإيَّل هو دويبة يشتفي بعظمها من لسع الحيات[٢]. وقال آخر:

خَالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلجٍّ المُطعِمَانِ الضيفِ بالعَشجِّ

وبالغداةِ فِلَقَ البرنجِّ[٣]

أراد أبو علي وبالعشي فلق البرني.

والدال تبدل من تاء الافتعال إذا كان قبلها دال، أو ذال، أو زاي فتقلب دالاً في مثل: ادرك وادَّكر وازدجر. والأصل ادترك واذدكر، وازدجر.

والميم تُبدل من حرفين: أحدُهُما النون الساكنة إذا وقعت قبل الياء، في مثل: عنبر وقنبر، وفيقالُ: عمبر، وقمبر، وتخرج النون في اللفظ ميمًا ولا تغير الخط. والحرف الثاني الواو في قولهم: فمٌ، وأصله فوه، وقد أبدلوها في اسم الله وحده في النداء من ياء وألزموها آخر الاسم فقالوا مكان يا الله اللهم. فإن غيرت هذه الألفاظ عما هي عليه ثم تجر البدل فقلت في غير النداء الله وفي تصغير فم وعنبر وقنبر، وتكسيرها أفواه، وقنابر، وعنابر، وفويه، وعُنيبر.

والواو تُبدل ثلاثة أحرف وهي الألف والياء والهمزة. فإبدالها من الألف في نحو قويم، وقويمات، أصله: قائمٌ وقائمات. وإبدالها من الياء، في مثل: موسر، وموقن، أصله: ميسر، وميقن، من اليسار واليقين.

وإبدالها من الهمزة إذا حققت وكان قبلها ضمة مثل: مؤمن ومؤمنة، وسؤر

---

(١) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة بن عجل، وكان من الرجاز وكان ينزل بسواد الكوفة في موضع يقالُ له الفرك، انظر: الشعر والشعراء/ ٦٠٣.

(٢) وهما من مشطور الرجز، وقد نسبا إلى ابن النجم في سر صناعة الإعراب لابن الجني: ١٩٣/١ ، وفي التصريف الملوكي لابن جني/ ٣٢، وشرح المفصل ٥٠/١٠، قال: أنشده ابن الاعرابي.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، انظر: اللسان مادة (أجج): ٢٧/٣، وقد نسبها لرجل من البادية: ١٤٤/٣ مادة عذج ومادة شجر: ٦١/٦ ، وسيبويه: ٢٨٨/٢ دون نسبة وفيه الشحم بدل الضيف، بينما في المحتسب لابن جني: ٧٥/١ "اللحم" بدل "الضيف" ومثله شرح المفصل: ٧٤/٩، ٥٠/١٠، ونسبه ابن جني لرجل من البادية وابن يعيش لأعرابي لم يسمّه الرواة وذكر الأبيات: ٥٠/١٠، وذكر (كتل) بدل (فلق) ونسب لرجل من البادية في أمالي القالي: ٧٩/٢، وذكر قول الأصمعي بأن هذا الرجل أنشدها إلى خلف الأحمر، وذكرها الصاحبي لابن فارس/ ٥٥، وفي المصنف لابن جني: ١٧٨/٢، ٧٩/٣، وفي التصريف الملوكي/ ٣٣.

وسؤرة، وكذلك لو انضمت وانضم، ما قبلها مثل: رؤوس وكؤوس، وإنَّما يفعل هذا الاجتماع واوين الأولى منها مضمومة وبعضهم لا يجيزه.

والنون تبدل من الواو في مثل صنعاني وروحاني: والأصل: صنعاوي وبهراوي، وروحاوي.

والطاء تبدل من تاء الافتعال إذا وقع قبلها طاءٌ، أو ظاءٌ، أو صادٌ أو ضاد، تقول: اطرد القياس واصطلح الناس، واضطرب الحبل، واظطلم فُلان لِفلان واطلم. قال النابغة: (بسيط)

إنّ الجواد الذي يُعطيك نائله عَفْوًا ويُظلَمُ أحيانًا فيَظَّلِمُ(١)

والأصل اطترد واصتلح واضترب الحبل، واظتلم.

والهاء تبدل من حرفين وهُما: الهمزة والألف الساكنة. فإبدال الهاء من الهمزة في مثل: أرقتَ الدم وهرقته وهيّاك وإيّاك قال الشاعر: (كامل)

وهياك والأمر الذي إنْ توسعت موارده ضاقتْ عليكَ المصادِرُ(٢)

وتقول: هنَ فَعَلْتَ فَعَلَتْ، في الشرط ومثله، مهما أصله عند بعضهم ملما، وكذلك إن إذا دخلت عليها لام التأكيد وهنوا همزتها إلى الهاء كقول الشاعر:

لِهنَّكَ مِن بَرقٍ إلى حَبيب

وأنشد ثعلب(٣) :

أرجى شبابًا تسعين حجة لِهنِّي في لا مطمع لطموع

(١) البيت من البسيط وليس للنابغة وإنما هو إلى زهير بن أبي سلمى، وهو في شرح ديوانه/ ١٥٢، وفيه: (هو الجواد) والقافية (فيظلم) ولكنه في/ ١٤٥، (فينظلم)، واللسان مادة (ظلم): ١٥/ ٢٧٠، ١٧/ ١٤٤، مادة (ظنن) ونقد الشعر لابن جعفر/ ٦٩، والقافية فينظلم، والكتاب: ٢/ ٤٢٠، والخصائص: ٢/ ١٤١.

(٢) البيت من الكامل ولم ينسب في الإنصاف/ ٢١٥، ورواه (فهياك) وفي الحماسة شرح المرزوقي: (إياك) ومداخله بدل (موارده). بينما في شرح التبريزي: ١/ ١٥٢، دون أن ينسبه، وفي التصريف المِلوكي لابن جني دون نسبة أيضًا: ٢٩، وفيه (فهياك) ولكن ذكر قافيته (مصادره).

(٣) ثعلب: هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني النحوي المعروف بثعلب، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ٢٩٣، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين، انظر: بغية الوعاة: ١/ ٣٩٦، والكنى والألقاب للشيخ عباس القمي: ٢/ ١٢٩، وتاريخ الأدب لبروكلمان: ٢/ ٢١٠.

وإبدالُها من الألف الساكنة في مثل قولهم: إنّه في أنا، وهُنه في هُنَا. قال الشاعر:

قَدْ وردتْ مِن أمكِنَهْ مِن هَاهُنَا ومن هُنَهْ(١)

والياء تُبدل من الألف، في مثل: مفاتيح، وقراطيس، لأن أصله مفتاح وقرطاس، وتُبدل من الواو في مثل: ميعاد وميزان، لأن أصله موعاد ومُوزان، ومثله: ديمة أصله دومة، لأنه من دَوَّمَ المطر إذا أقام. قال الشاعر:

دَيمَةٌ سَحمةُ القيادِ سكوبُ مستغيثٌ بِهَا الثَّرَى المكروبُ(٢)

وأبدلت من الهمزة المكسور ما قبلها في التخفيف مثل ذيب وبير.

وأبدلت من الراء في مثل قيراط، أصله: قِرّاط، مضعف العين لأن التصغير والتكسير قُريطٌ وقراريط، وأبدلت أيضًا من النون في مثل دينار ومن الياء في مثل ديباج لأن الأصل دنّار ودبّاج لقولهم دنانير ودُنينير ودبياج، ودبيبج.

فصل: وأمّا الحذف فهو حذفان: مقيس ومسموع.

أمّا المقيس: فمتى كانت الواو فاء الفعل وسكنت مع المضارع ثبتت في الماضي وحذفت في المستقبل مثل: وعد يعد، ووزن يزن، وورد يرد، ووهب يهب، وقس عليه أصله يوعد، ويوزن، ويوهب، ولو تحركت لثبتت مثل: وكد يؤكد، ووقت يؤقِّت، وجاء فيها كما أعلمتُك فصار جملة الأمر أن كل واو وقعت بين ياء وكسرة وسكنت انحذفت أصلاً أبدًا. وكذلك أيضًا تنحذف واو مصدر هذا الفعل مثل، عدة وزنة بوزن فعلة. وكذلك ألف القطع، وألف الوصل يُحذفان من المستقبل في مثل: أكرم يُكرم، واستخرج يستخرج. أما ألف القطع قليل لا يجمع بين همزتين إذا قلت أكرمت فأنا أكرم، وربما جاز ذلك للشاعر كما قال:

فإنَّه أهلٌ لأنْ يؤكرمَا(٣)

---

(١) البيت من الرجز ولم ينسب لقائل انظر:، شرح المفصل: ١٣٨/٣، ٦/٤، ٨١/٩، وقد أضاف له شطرًا آخر (إن لم أروها فمهْ). وكذلك: ٤٣/١٠، وفي التصريف الملوكي لابن جني/ ٣٠.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي تمام، انظر: ديوانه بشرح الخطيب البغدادي: ٢٩١/١.

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لأبي حيان الفقعسي انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري/ ١١،٢٣٩، ٧٨٥، والخصائص: ١٥٤/١، دون نسبة واللسان مادة (كرم): ٤١٥/١٥، وحاشية مجالس ثعلب/ ٣٩، والمقتضب: ٩٨/٢، وفي التصريف الملوكي لابن جني/ ٣٥.

وأمَّا ألف الوصل فحذفت لأن حرف المضارعة بتحرُّكه قد أغنى عنها ووصل إلى النطق بالساكن بغير ألف فحذف لذلك فافهم هذين الأصلين.

والأصل الثالث: أنّ حروف العلة تُحذف للجزم، والوقف والتقاء الساكنين مثال الأول: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، ومثال الثاني: اغزُ وارم، واخش، ومثال الثالث: قُم، وبع، والأصل يقوم، ويبيع، فحذف حرف العلة لسكون اللام والعين بعد أن نقلت حركته إلى الحرف الصحيح أعني الفاء فلما تحركت الفاء أغنت بحركتها عن ألف الوصل فحذفت إنْ أمكن النطق بالساكنين لما حرك، ومن هذا النوع نحو قاض وغاز، حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التنوين والياء لما استثقلت الحركة عليها.

ومما حُذِفَ من حروف العلة لاستثقال الحركة عليه الواو أيضًا في قول: مقول، وفرس مقود، والأصل: مقوول، ومقوود، وليس في كلام العرب واوان الأولى منهما مضمومة. إلا قولهم القومُ ذوو مال فلم يجز حذفها فيشبه الجمع الواحد فصار الذي يُحذف من الحروف قياسًا ثلاثة أحرف: حروف العلة أولاً ووسطًا وآخرًا، وألف القطع، وألف الوصل.

وأمّا المسموع الذي لا يقاسُ عليه فهو عشرة أحرف الألف، والهمزة والتاء، والحاء، والخاء، والنون، والواو، والفاء، والهاء، والياء، يجمعها قولهم: (أتيح خوف هُنا) حُذِفَتْ هذه الحروف في مواضع مخصوصة فحذفت الألف في موضعين قولهم: أم الله، لأفعلنَّ كذا يُريدونَ أمّا والله؛ قال لبيد: (رمل)

وقتيل من لُكيز شاهدٌ　　　رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعل

أراد: المُعلّى.

والهمزة تُحذف في ستة: في قولك: الله، أصله: الإلاه فحذفت لكثرة الاستعمال وصار الألف واللام عوضًا منها ولو سقطتا لقلت: إلاهٌ ولم يجز لاه، وكذلك الناس أصله: الأناس فحذفت الهمزة وعوض منها الألف واللام. فإن نُكِّرتْ رجعت إلى الأصل. فقلت: أناس. ولم يجز ناس. قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]. وقال امرؤ القيس: (طويل)

كبيرُ أناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ[(١)]

وحذفوا همزة الأصل في الأمر في قولهم: خُذْ، وكُل، ومُر. وأصله: أُأْخذ، أُأْكل، أُأْمر ولكنها تحدث ألفَ وصل إذا كان ما بعد الهمزة ساكنًا وذلك نحو قوله: ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤]، وتُزاد وإن تحرك نحو: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢] إلا أن هذا النوع الآخر لا يكون إلا مع الوصل ولو ابتدأت به لقُلت مُر أهلك. وكذلك تسقط همزة الأصل وإن كانت عينًا في الابتداء في مثل: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، ولو وصلت قلت: (واسأل بني إسرائيل). فإذا كانت لامًا لم تسقط مثل: جاء يحيى وجِيء يَا فلان، ومثله: ترى أصله ترأى، وربَّما ردَّه الشاعر إلى أصله قال سراقة البَارقي[(٢)]: (وافر)

أرى عَيْنَيَّ مَا لَمْ يَرأياهُ كِلانَا عَالِمٌ بالتُّرهَاتِ

ومثله قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] تقديره: لكني أنا أقول هو الله ربي، وقال: سَبَا، وملك والأصل: سبأ، وملأك، وحذفت في سواية والأصل سوائية بوزن كراهية وحذفت أيضًا في أشياء والأصل أشئياء، كأنبياء ولذلك لم تنصرف ولو كان على أفعال لانصرف كأسماء وهذا قول الأخفش والفراء والزيادي. وقال الخليل وسيبويه والمازني وزنه أشياء وأصله شياء على فعلاء. وقال أبو حاتم: وزنه أفعال إلا أنه غير مصروف، ولهم في ذلك اعتلال طويل. والعلة في حذف همزة الأصل من الأمر إذا ابتدأت بها، وإثباتها في الوصل أنها متى سكنت مع حرف المضارعة احتجت

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو في ديوانه/ ٢٥، وصدره: (**كأنَّ أبَانا في أفانين ورقه**). ولكن في الأحاجي النحوية للزمخشري/ ٣٠. (**كأن ثبيرًا في عرانين وبله**). ورواه كرواية الزمخشري ابن ناقيا البغدادي في الجمان في تشبيهات القرآن/ ٣٩١، ونسب إلى امرئ القيس كما في السيرة النبوية: ٢/٥٢.

(٢) سراقة البارقي: شاعر معاصر للحجاج ووقع أسيرًا بيده، فزعم لـه أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب جيش المختار فأطلق سراحه والبيت من الوافر وقد نسب إلى سراقة في الخصائص: ٣/١٥٣، وفيه: (ترأياه) نسبة المحقق ونسبه شارح ديوان ابن قيس الرقيات / ٢٨٢، ونسبه ابن جني لـه. وديوان سراقة/ ٧٨، والنوادر لأبي زيد/ ١٨٥، والمغني لابن هشام: ١/٢٧٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي/ ٢٣٢. وفيه: (ترأياه). الترهات: الأباطيل، واحدها ترهة.

إلى همزة الوصل لتتوصل بِهَا إلى النطق بالساكن ثم كرهوا الجمع بين همزتين فحذفوا همزة الأصل لا همزة الوصل، وهمزة الوصل إنّما يتوصل بِهَا إلى النطق بالساكن فإذا تحرك الحرف استغنى عنها فحذفت فقلت: فإن عطفت أعدت همزة الأصل لأنّك قد وصلت بحرف العطف إلى النطق بالساكن فلم تكن جامعًا بين همزتين.

والباءُ: تحذف في كلمتين في قولهم: رب رَجُلٍ لَقيني. قال الشاعر:

ربْ هَيْضَلٍ لَجب لَفَفْتَ بِهَيْضَلٍ(١)

ويُقال: ربّ، وربْ مخفف أنشد ابن خَالَويه(٢):

وقد علم الأقوام أن ليس فوقه ... ربٌّ غيره يعطي الجزيل ويمنعُ(٣)

والحاء: تُحذف في حرف واحد وهو حرٌ أصله حِرحٌ. لأنَّك تقول في تحقيره حُريح وفي تكسيره أحراحٌ قال الشاعر:

أنّى أقودُ جَمَلاً مِمْراحَا ... ذَا قبَّةٍ مَملوءةٍ أحْراحَا(٤)

والخَاء: تُحذف من التضعيف في بخْ بَخْ قال العجاج:

في حسب بخٍ وعِزٍّ أقعَسَا(٥)

فيقال فيه: بخبخ كما قال الشاعر:

---

(١) البيت من الكامل وهو إلى أبي كبير الهذلي وصدره: (**أزهير إن يشبَ القذال فإنّه**) التصريف الملوكي/ ٤٤، (مرسى) بدل (لجب)، انظر: ديوان الهذليين: ٢/٨٩، وفي اللسان مادة (هضل): ١٤/٢٢٢، والخصائص: ٢/٤٤٠، نسبه المحقق له، ونسبه البطليوسي له في كتابه (المسائل والأجوبة) رسائل في اللغة د. إبراهيم السامرائي/ ١٥١، ١٥٥.

(٢) ابن خالويه: هو الحسين محمد بن خالويه النحوي اللغوي أبو عبدالله، مات سنة سبع وثلاثمائة، وترجمته في إنباه الرواة على إنباء النحاة: ١/٣٢٤، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء /٣٨٣.

(٣) البيت من الطويل أنشده في إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ ٢١، وفيه: (الحظوظ) بدل (الجزيل)، و(يرزق) بدل (ويمنع).

(٤) البيت من الرجز، وهو في سر صناعة الإعراب: ١/١٩٨ دون نسبة، واللسان مادة (حرح): ٣ /٢٥٧، وفيه: (مرقرة) بدل (مملوءة)، والتصريف الملوكي/ ٤٤، قال (الراجز).

(٥) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوانه/ ٣٢، والمقتضب للمبرد: ١/٢٣٤، وآمالي الشجري: ١/٣٩٠، ولكن في ديوانه (مجموع أشعار العرب): ٢/٣٢ فيه:
وعدًا بخًا وعزًّا أقعسا . وفي ديوانه رواية الأصمعي/ ١٣٤، والتصريف الملوكي/ ٤٥ نسبه له.

بخبخ لوالدةٍ وللمولودِ[(١)]

والنون: تُحذف في حرفين في مُذ وإن زيدًا لقائم، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] وأصله: منذ وإنّ مشددة.

والواو: تُحذف في موضعين إذا وقعت لام اسم منقوص آخرًا، أو قبل تاءِ مؤنث في مثل: عدٍ، وحمٍ، وأبٍ، وأخٍ، وهنٍ، أصله: حمو، وأبو، وهنو، وعدو، وربما رده الشاعر إلى أصله كما قال:

لا تقلواها وأدلواها دلوا إنَّ معَ اليومِ أخاهُ غدْوَا[(٢)]

وحذفت أيضًا من قولهم: كُرة، وقُلة وأصله: كُروة، وقُلوة، لأنَّك تقول: كروتُ بالكرة وقلوتُ بالقلة. وتصغيرهما: كريوة، وقُليوة.

والفاء: تحذف من أفّ في التضجر. وأصله: التشديد وقد حُكِيَ: سو أفعل كذا، أي: سوف أفعل كذا.

والهاء: تحذف في قولهم: شفة، وعِضة، وفم، وشاة، وسنة، أصله: شفهة، وعضهة، وفوه، شوهة وسنهة. لأنَّك تقول في التصغير: شُويهة، وشُفيهة، وسُنيهة، وعُضيْهة، وفُويهة، وفي التكسير أفواه وعضاه، وشفاه، فالهاء يقع التنوين عليها من غير أن تبدل تاء قال أبو القرام:

هَذا طريقٌ يأزمُ المأزِمَا وعضواتٌ تقْطَعُ اللَّهَازِمَا[(٣)]

والياء تُحذف في يد ودم، وأصله يدي، ودمي، ومثله ذو أصلية ذوي، لأنه ليس

---

(١) البيت من البحر الكامل وقد نسبه إلى الأعشى بن يعيش: ٤/٧٢، وهو غير موجود في ديوان الأعشى الكبير، ونسبه ابن منظور إلى أعشى همدان قال: وقال العجاج لأعشى همدان في قوله:

بينَ الأشج وبينَ قيس بادخ بخبخ لوالدة وللمولود

اللسان: ٣/٤٨٣، والتصريف الملوكي دون نسبة/ ٤٤، وفيه: بخ بخ.

(٢) البيت من الرجز وفي كتاب الفاضل للمبرد/ ١٩ (إنشاد أبي زيد). وشرح المختار من لزوميات أبي العلاء/ ٢١٧، دون نسبة. وإنباه الرواة: ١/٢،٢٤٩/٢٥٢، والمنصف: ١/٦٤، ٢/١٤٩ دون نسبة، ومعجم الأدباء: ٧/١١٩، والمقتضب: ٢/٢٣٨، ٣/١٥٣، وشرح المفصل: ٥/٨، والتصريف الملوكي قال الراجز/ ٤١.

(٣) أبو القرام والبيت من بحر الرجز ولم ينسبه سيبويه انظر: الكتاب: ١/٨١، والخصائص: ١/ ١٧٢، والتصريف الملوكي/ ٤٣ دون نسبة.

في الكلام اسم ظاهر على حرف واحد. وأقل الأصول ثلاثة لأنك تقول: يُدية، ودُمي، وذوي مالٍ.

بَابُ تغييرِ الحَرَكَةِ والسّكُونِ في التَّصْرِيفِ

اعلم أنَّ الحركة والسكون يتغيران في التصريف لأحد ثلاثة أشياء: إمّا القلب فتخرجُهُ عن الأصل لعلّةٍ، وإمَّا لفك بين ملتبسين، وإمَّا لتخفيف.

فصل: أمَّا القلبُ، فهو على ضربين: قلبُ الواو، وقلبُ الياء، فالياء تقلبُ إلى الألف وتُسكن حركتها في مثل: باع، وهَابَ، لأنّه من البيع والهيبة. فإذا صرت إلى المستقبل قُلت: يبيع تسكن الياء وتنقل حركتها إلى ما قبلها إلاَّ في أفعال قليلة، فإن الياء تقلب في مستقبلها ألفًا كما قُلبت في الماضي. وكذلك الواو وهي قولهم: خاف يخاف، وهاب يهاب، ونال ينال، وحار يحار، ونامَ ينامُ، وخال يخال، وغار يغار، ولا تكون هذه الألف إلا بعد حرف حلقي، أو نون وليس بأصل مستمر فيما كان كذلك واشتقاقها من المصدر. وإذا كانت الياء لاماً سكنت حركتها وانقلبت ألفًا مثل: رمى، وكفى، انفتح ما قبلها.

والواو تُقلب إلى الألف في مثل: قام، وقال، ودعا، وغَزا في عين الفعل ولامه إذا انفتح ما قبلها إلاَّ قولُه سبحانه وتعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] فبقي حرف العلة على أصله فإن انضم سُكنت لا غير في مثل: يدعو، ويغزو، ويقوم، ويقول استثقالاً للحركة عليها ولو كانت الواو فاء أو انفتح ما قبلها سقطت مثل: يعد، ويزن، ويرم، ويثق، أصله: يوعد ويوزن إلا وجِلَ يوجل، ووجم يوجم، ومعهن أفعال قليلة من مكسور العين في الماضي.

وقلبُ الواو إلى الياء في كل موضع اجتمع فيه واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء تقدمت أو تأخرت وتدغم الياء في الياء وذلك في مثل: سيد، وميت، وطويت الكتب طيًا، وشويت اللحم شيًّا، والأصل: سيود، وميوت، وطويًا وشويًا إلا في ألفاظ قليلة بقيت على الأصل مثل: حيوة، وحيوان، اسم رجل، وهيوه اسم موضع، ومن قلب الواو إلى الياء إذا وقعت لامًا وانكسر ما قبلها مثل: غازية أصله غازوه، وعصي، ودُلي في الجموع أصله: عصوٌ، ودِلوٌ. وكذلك إذا كانت

عينًا وانكسر ما قبلها في مثل: سياط، وحياض، لأنه من سوط وحوض، وربما سوغوا الوجهين في طيال، وطوال، قال الشاعر:

تبين لي أن القصار أذلةٌ وأنَّ أعزّاءَ الرِّجال طِيالُها(١)

فقلَبَ وقال آخر:

وأنّي لأرضَى عبد شَمسٍ وما قَضَتْ وأرضَى الطِّوال الشمِّ مِن آلِ هاشمٍ(٢)

فلم يقلب ويروى على الوجهين:

إذا كنت في القوم الطِّيالِ علوتُهُم بعارفةٍ حتَّى يُقَالَ طَويلُ(٣)

ويروى الطوال وقَالَ آخرٌ:

إنَّا مُحيُّوكَ فاسلم أيُّها الطَّلَلُ وإنْ بَليت وإن طالت بِكَ الطِّيَل(٤)

ويروى: الطول.

وقد تقلب الواو همزة إذا وقعت أولاً وبعدها ألف قد زاحم حرفي العلة ألف التكسير أو ياء التصغير. وذلك في مثل واحد، وواصل، وواثق، وما أشبهه فيكسر أواحد وأواصل. ويصغر أويحد، وأويصل، وأويثق، وتقلب الواو والياء جميعًا همزة إذا وقعا بعد ألف فاعل نحو: قائل، وسائر، وأصله من: يقول، ويسير.

ومن تغيير الحركة إلى السكون، والسكون إلى الحركة في كل حرفين مثلين اجتمعا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأنيف بن زبان النبهاني من طيئ شاعر إسلامي، انظر: المحتسب: ١/١٨٤، وفيه: (القماءة) بدل (القصار)، ورواه ابن يعيش في شرح المفصل مثله: ٥/٤٥، ١٠/٨٨، وفي اللسان مادة (حول): ١٣/٤٣٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو إلى جرير انظر: ديوانه/ ٤٥٧، والبيت:

وإنّي لراضٍ عبدَ شمسٍ وما قَضَتْ وَرَاضِي بِحُكْمِ الصِّيدِ مِنْ آلِ هَاشِمِ

وفي الشعر والشعراء نسبه له/ ٤٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو إلى مبشر بن هذيل الفزاري، معجم الشعراء/ ٤٧٤، والبرصان والعرجان، والعميان للجاحظ/ ٢٠ نسبه إليه أيضًا وفيه: (فضلتهم).

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو إلى القطامي ديوانه/ ١، وديوانه تحقيق الدكتور السامرائي: ١٣ /١٥، وقد نسب إليه في إصلاح المنطق/ ١٣٥، ١٣٦، وقافيته: (الطول). بينما في/ ١٧١، ذكر القافية (الطيل)، وفي اللسان مادة (طول): ١٣/٤٣٨، وشرح المفصل: ٨/٤١ وأمالي المرتضى: ٢/١٨، والطرف الأدبية لطلاب العلوم العربية: ٣٩ دون نسبة، وفصيح ثعلب/ ٤٠، وشعراء النصرانية بعد الإسلام/ ١٩٦.

آخر كلمة في مثل: يشد، ويمد، أصله: يمدد، ويشدد، فإنَّك تنقل حركة الأول منها إلى الساكن قبله فإذا سكن أدغمته في الثاني فقلت: يشدُّ، ويمدُّ وكذلك لو كان ما قبله متحركًا سكنته وأدغمته فقلت في شدد، ومدد شدَّ، ومدَّ.

فصل: وأمَّا تغيير الحركة والسكون للفرق بين ملتبسين. فهو على ستة أضرب:

الأول: الفرق بين المفرد والجمع في مثل: أسد، وأسدٍ، وعمد، وعُمَدٍ، ووثنٍ، ووثُنٍ.

والثاني: الفرق بين الفاعل والمفعول في باب فعلة وفُعلة ساكن العين ومتحركها مثل: لُقطةٍ، ولُقَطَةٍ مفتوح فاعل وهو الرجل الملتقط وساكنها مفعول وهو الشيء الملقوط ومثله: ضحكة للذي يضحك بالناس وضُحكة للذي يضحك به الناس وقس عليه بابه مثل همزة، وهُمْزة، وهُزأة وهُزْأة، ولَعَنَة ولعْنَةٍ، ولُمَزة، ولُمْزَةٍ.

الثالث: الفرق بين المرة والحالة فالمرة فعلة بفتح الفاء والحالة فعلة بكسر الفاء وعينها ساكنة.

فالمرة مثل قولك: ضربَ ضربة، وجلس جلسة، وركب ركبة، وقتل قتلة، وكال كيلة، إذا فعل ذلك مرة واحدة. فإنْ أردتَ أن تصفَ حالته فاعلاً كسرتَ الفاء فقلت ما أحسن ضربة فلان، وجلسته، وركبته، وإكلته، وأسوأ قِتلته، وكيلته ومِنهُ قولهم: قَتَلَهُ شرَّ قِتْلَة، وفي المثل: أحَشفا وسوء كِيلة يَا هذا.

الرابع: الفرق بين المصدر الذي هُوَ الحدث وبين الاسم الذي هُو الجثة إذا اتفقت حُروفهما وكان المصدر بوزن فعل كانت فاؤه مفتوحة وفاء الاسم مضمومة نحو: أكل أكلاً، والأكلُ الشيء المأكول قال الله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَّمًّا﴾ [الفجر: ١٩]، وقال: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقس عليه: الدهنَّ، والدُّهْنَ والغَسَل، والغُسْلَ. قالت عبقرة بنتُ غفار الجديسيّة(١):

---

(١) عبقرة بنت غِفار الجَديسية في الأغاني طبعة الساسي عفيرة بنت عفان، وقيل: بنت عباد الجدسية يقالُ لها الشموس، انظر: الأغاني: ٤٥/١٠، والبيت من البحر الطويل وهو من قصيدة لها في الأغاني: ٤٦/١٠، طبعة الساسي وهي تحث قومها على الحرب وتعيرهم، والبيت ساقط منها وأولها:

أيجلُ مـــا يؤتَى فتيـــاتكم وأنتُم رجالٌ فِيكُمُ عددُ النَّملِ

فلا تغْسلَنَّ الدَّهْرَ مِنْهَا رؤُوسكم إذا غسلَ الأوسَاخَ ذو الغَسْلِ بالغُسْلِ

ومنه الخبز، والخُبْزُ، والطعمُ والطُّعْمُ. قال الشاعر: (طويل)

أردُّ شُجَاعَ البَطْنِ قَدْ تعلمنهُ وأوثِرُ غَيْرِي مِنْ عِيالِكِ بالطُّعْمِ(١)

والبيت لأوس بن حجر فإن كان وزنهما فُعولا بزيادة واو، نقلت الحُكم فصار مضموم الأول مصدرًا ومفتوح الأوّل اسمًا مثل: الصعُود الفعل، والصعود الجبل. قال الله تعالى: ﴿سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا﴾ [المدثر: ١٧]، والوقود التَّوقد. قال الشاعر: (متقارب)

يَنَالُ أقَاصي الحطب الوقود

والوقود الحطب، قال الله تعالى: ﴿هُمْ وقُودُ النّارِ﴾ [آل عمران: ١٠] وقس عليه الركوب والرُّكوبَ، والوَضُوء والوضُوء، وقولهم: طَرف قنود وشمس ذرُورٌ. وعجبتُ من فُتور الطَّرفِ وذُرور الشمّس، وما أشبهه.

الخامس: الفرق بين المصدر والظرف إذا كان في أولهما ميم فيجيء المصدر مفعلاً بفتح العين والظرف مفعلاً بكسرها إذا كانت عين فعل الحال مكسورة نحو قولك: ضربَ مضربًا وضرْبًا. وتقول: لزمان الضرب مكانه مضرب القوم بكسر العين، ومثل: دفن دفنًا ومدفنًا، والمدْفَن الظرف وقس عليه المنزل والمَنْزَل، والمَشْتَم والمَشْتِمِ وشبهه.

فإن كان الفعل للحال مضموم العين أو مفتوحها انفتحت عين الظرف والمصدر جميعًا ولم يفرق بينهما إلا بالمعاني وذلك مثل قولك: ذهبَ يَذهب، وشرب يشرب، ودخل يدخل، ومصدره مفعل نحو: المذهب، والمشرب، والمدخل، إلا أحد عشر ظرفًا من مضموم العين في المستقبل فإنّها سُمِعَتْ بكسرِ العين ويجوز فتحها على القياس وهي: المغرب، والمشرق، والمسجد، والمحشر، والمنبت، والمجزر، والمفرق، والمسقط، والمطلع، والمرفق، والمسكن، قال الله تعالى: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المزمل: ٩] و ﴿بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم

---

(١) قال أوس بن حجر، وهو غير موجود في ديوانه ولعله ساقط من قصيدته الميمية، وقد نسبه له صاحب كتاب (ثمار القلوب في المضاف والمنسوب) أبو منصور الثعالبي، وكتاب البديع لابن المعتز/ ١١، دون أن ينسبه، وفي الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ٣٧١ نسبه لابن خراش الهذلي.

مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]. فإن دخلت على الفعل همزة نقل من نحو أفعل يفعل وسقطت الميم من المصدر، ولزمت المفعول والظرف وكانا بوزن واحد مثل: أكرم، إكرامًا، والمفعول مكرم، وظرف الزمان والمكان مكرم أيضًا. فإن زاد الفعل على الرُّباعي لم يكن له ظرف من لفظه وكذلك لو كان رُباعيًا أصولاً، ورُبما اتفق فيه لفظ المصدر والمفعول مثل المستقر والمستودع وشبهه.

السادس: الفرقُ بين الآلة المنتقلة، والاسم الثابت إذا لزمت أولهما الميم فيكسر أول الآلة غالبًا. ويُفتح أول الاسم غالبًا.

فالآلة مثل: المِقطع، والمقطعة، والمِعْوَل، والمِشعَل، وما أشبهه مما يحول وينقل وهو على ضربين: متصل ومنفصل. فالمنفصل كما مثلنا آنفًا والمُتصل مثل: المعصم، والمرفق، والمنسم، والمرسن الأنف، والمِنسر للطائر، والميسم للبعير. وقُلنا غالبًا في الآلة احترازًا من سبعة ألفاظ سُمعَتْ مضمومة الأوائل من باب فعلَ يَفْعل بضم العين في المستقبل وهو: المدقة، والمُكحلة، والمُنخل، والمُدهن، والمُصعد، والمُفصل، والمُنتن من أسماء السيف. وأزادوا فيها المُبط، وغير الآلة المنتقلة من الأسماء الثابتة يُفتح أوله مثل: المعقم والمردم، ومريم، ومضرب، في المصادر. ومضرب في الظروف وقلنا غالبًا احترازً من ألفاظ شبهت بالآلات وهي المنبر ومنقر اسم رجل، وهي قليل، قال أبو الحسن –رضي الله عنه– وقد فرقتُ بين أوزان الظروف وبينت حُكم الآلة في أبيات وهي:

كَفَاكَ بِعَيْنِ الْفِعْلِ فِي الحالِ شاهدًا ... على صيغة الظرف الذي فيه يَفْعَلُ
فَإِنْ حُرِّكَتْ ضَمًّا وفتحًا فَمَفْعَلٌ ... وَإِنْ حُرِّكَتْ بالكسر فالظرف مَفْعِلُ
وشذَّ مِنَ الفعلِ الذي ضُمَّ عَيْنُه ... ظروفٌ أتت مكسورةً سَتُمثَّلُ
فإن زِيدَ مَاضٍ هَمْزَةَ النّقلِ أولاً ... أتَى الظّرفُ كالمفْعُولِ لاَ يتبدّلُ
كقَوْلكَ هَذا مَذْهَبٌ فيه مَسْلَكٌ ... إلى مَشْرَبٍ فِي مَنْزِلٍ فِيهِ تَنْزِلُ
وَمَسْقطُ رَأسٍ مَنْبت المَجْد مَكةٌ ... وَمَسْجدُهَا لي مَسْكَنٌ ومُعَولُ
وَقِسْ مَحْشِرًا أو مَرْفِقًا ثم مَفرِقًا ... مَعًا مَجْزِرًا وَمَطْلِع حينَ تُسأَلُ
إلَى مَشْرِقٍ أو مَغْرِبٍ فَهِيَ كُلُّهَا ... يَجوزُ بفتحِ العَينِ والْكَسْرُ أعْدَلُ
وَقَالَ تَعَالَى مُهْلكٌ ثم مُنْزَلٌ ... وَمَخْرَجُ صدْق بَعْدَ أنْ قَالَ مُدْخَلُ

وآلةُ هذا مفْعَلٌ مثْلَ مقْطَعٍ يَخُصُّ اعتمادًا منْهُ بالكسرِ أوّلُ
سِوَى سبعَة شذَّت فضمّت صدروُها فللسَّيف منْهَا مُنْتُنٌ ثم مُنْصُلُ
وَفي غيرِ هَــذا مُدْهُنٌ ومُـــدقةٌ ومُكْحُـلَةٌ أو مُسْقُطٌ ثم مُسْخُـــلُ

فصل: وأما تغيير الحركة إلى السكون للتخفيف فذلك يكون في ثلاثة مواضع:

الأول: منها في كل كلمة يكون ثانيها حرفًا فإنّه يجوز تحريك ذلك الحرف على أصل وزنه، وتسكينه للتخفيف مثل: نحرٍ، ونَحَرٍ، ونَهْرٍ ونَهَرٍ، وقد قُرئ:﴿ **إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ** ﴾[البقرة: ٢٤٩]، و﴿**مبتليكم بنهْرٍ**﴾. ومثله: شهرٌ، وشَهَرٌ، ونَخْلٌ ونَخَلٌ، وفَخْذٌ وفَخَذٌ وفخِذٌ. وذلك أصلٌ مستمرٌ في الأسماء الثابتة والأفعال دُونَ المَصَادِرِ.

والثاني: منها في كل كلمة توالى فيها ضمتان وكسرتان. فإنَّه يجوز تسكين الحركة الثانية واتباعها سواء أكان جمعًا أو مفردًا. فالجمع مثل: رُسْلٍ ورُسُلٍ، وكُتْب وكُتُبٍ، وفُرشٍ وفُرُشٍ، وسُقْفٍ وسُقُفٍ، وقد قُرئ بذلك.

والمفرد مثل: عُنْق وعُنُق، وإبْلِ وإبِلِ، وربَّما سكنوا الكسرة بعد الضمة والفتحة تخفيفًا في الفعل الماضي نحو: ضَجَرَ، وضَجْر، وغُصَنٍ وغُصْنٍ، وفي الاسم مثل: عَضُد وعَضْد، وربما سكنوا الفتحة وقلبوا إليها الكسرة تخفيفًا. فقالوا كلمةٌ وكلْمةٌ، وكذِبٌ، وكذْبٌ. وضحِكٌ، وضحْكٌ. قال الشاعر: (متقارب)

وكثرة الضَّحْكِ مِنَ الرُّعُونَة

والثالث: جمعُ فُعْلَة وفِعْلَة -بضم الفاء وكسرها وسكون العين- إذا سلِّم فقيل فيه فعلات نحو: ظلمة، وكسرة فيجوز فيه ثلاثة أوجه: الاتباع نحو ظُلُمات وكسرات والفتح للتخفيف نحو ظُلَمات وكسَرات والسكون على أصل الواحد نحو: ظُلْمات وكسْرات وقد قُرئ:﴿ **وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ** ﴾[البقرة: ١٦٨]. وخُطَواتِ وخُطْوَاتِ.

بَابُ مَعَانِي التَّصْرِيفِ

وهو التَّلعب بالكلمة على أوزان مُختلفة بزيادة أو نقصان أو تثقيل، أو تخفيف، أو همزة أو توهين، أو تغيير، بناء لاختلاف المعاني والاتساع أو بدل حرف من حرف.

فصل: أمّا الزيادة والنقصان فمثل قولهم للفعل الماضي: ضربَ والمستقبل يضربُ

بزيادة حرف مُضارعة، والفاعل ضارب بزيادة ألف والمفعول مضروبٌ بزيادة ميم وواوٍ. وربما زادوا في الفاعل واوًا أو ياءً مثل: ضروب، وضريب. وميمًا مثل: مِضْراب. وربما ضعفوه للتكثير والمبالغة فقالوا فعّال مثل: ضَرّاب، وعَلاّم وهذا في الزيادة.

والنقصان في مثل الجموع نحو: بقرة وبقر، وذرة، وذر، ومرة، ومرّ، وجرة، وجر، وتمرة وتمر. نقصوا التاء من الجمع فرقًا بينه وبين المفرد. ومنه كتاب وكُتب وصحيفة وصُحف وقس عليه.

فصل: وأمّا التثقيل والتخفيف: فالتثقيل يكون في مثل قولهم: خُبزٌ جُواري، وسام أبرص، والعارية. قال الشاعر: (هزج)

أرادُوا ما استعاروهُ كذاك العيشُ عارية(١)

ومثله: الآواخي والآوازي، والفَلُوُ، ولا يقال: الفَلوُ، والأترُجُ، والإجّاص، والقبرة والعامة تقول: القنبرة، قال الشاعر:

يا لك مِـــن قبرة بمعمرِ خَلاَ لك الجو فبيضي واصفِري
وقَنْقَري إنْ شئتِ أن تقهقري(٢)

ومثله الحوصلة والدوخلة والقوصرة -وهي قربة من تمر. قال الشاعر: (رجز)

أفْلَحَ مَنْ كانت لَهُ قوصرة يأكلُ منها كل يومٍ مرَّة(٣)

ومنه أوقيّة، وأخيّة، وأريّة. وكذلك أواقي وأواخي، ومثله: أمنية وأمانِي، فإذا

---

(١) البيت من بحر الهزج انظر: شرح المختار من لزوميات أبي العلاء/ ٢٣٢، وفيه (أدّوا) بدل (أرادوا) دون نسبة. وفي الكامل في العروض والقوافي/ ٧١ دون نسبة،و فيه (أدوا).

(٢) الأبيات من مشطور الرجز وهي إلى طرفة بن العبد، وهي غير مذكورة في ديوانه شرح الشنقيطي، وقد نسبت إليه في التصريف لابن جني: ١/١٣٨، ٣/١٨٠،٢١، ولكنها ذكرت في ديوانه تحقيق كرم البستاني/ ٦٣، ورجال المعلقات للغلاييني ص١٢٠، واللسان مادة (نفر): ٧/٨٧، وشرح الفصيح لابن ناقيا البغدادي/ ص٤١٠، والشعر والشعراء لابن قتيبة/ ١٨٨، والفاخر لابن عاصم الكوفي/ ص١٤٧، وقال: إن أول من قاله طرفة بن العبد. وشرح المفصل: ١٠/١١٩، ونسبها الشارح لكليب وائل، وفي شرح الفصيح، وفي اللسان والاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ٣٨٢.

(٣) ينسب هذا البيتان من مشطور الرجز إلى الإمام علي، انظر: كتاب المنصف لابن جني: ٣/٨٨، ٢٤٥، واللسان مادة (قصر): ٦/٤١٦، ونسبه لــه وهو في ديوانه/ ٥٥، وفي النوادر لأبي زيد/ ١٤، دون نسبة والاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ٣٨٣ منسوب لعلي أيضًا.

شئتَ خفّفْتَ فقُلتَ أمَان وأواخ وتقول: تعهدت فُلانًا وتفقدته وتقعد على الأمر وتزيد الشعر، والتخفيف في مثل، رباعية للسن ولا تقل فيقال: رُباعية ومثل الرفاهية والطواغية، والكراهية، وتقول: رجلٌ يمانٍ وشامٍ، ومنه الدخان واللسان والقدوم. قال الشاعر: (مجزوء الخفيف)

يا بنة عجلان مَا صبري عَلَى لُقيا خُطُوبٍ لنحت بالقَدُومْ[1]

ورجلٌ عَمَي القَلب، وشَجي الحلق، وجَوِي الصدر، وامرأة عمية، وشجية، وجوية، ومثله: طوي البطن، وقذِي العين، وردٌّ، وصدٌّ، وكرٌّ من النعاس. ويقول: عايرت المكيال وعاورته ولا يقال: عيَّرته. فأمّا معاير وكنوتُ الرجل وكنيته ولا تقول كنَّيته، وتقول: طِنْتُ الكتاب وأتربتُه، ولا تقول: طيَّنْتُهُ ولا ترَّبتُهُ ومن ما يجوز تخفيفه وتشديده الباقلا، والباقلاء، وهيِّنٌ، وهَينٌ، ولينٌ ولين، وميّت وميْتٌ، وسيّد، وسيدٌ، والمرعِزّي والمرعِزَي، والقبيط والقُبيطي وقد يُروى حوصلة وحويصلة.

فصلٌ: وأمّا الهمز والتوهين فعلى ثلاثة أيضًا: فمهموز لا يوهن، ومُوهَّنٌ لا يُهمز، وما يجوز توهينه وهمزه.

فالمهموز مثل: الملاءة الثوب، والباءة النُّكاح، والمراءة والدباءة والرَّداءة وهو الأهليلج والأترج، والعَامَّة تطرحُ الهمزة فتقول: مُلاة وهليلجة وفي قلبه حنة وإنّما هُو إحنَة. ومنه: المآكلة والموآساة، والموآزرة، من أأكلت، وأأزرْتُ، وأأسَيْتُ، ويجوز واكلت. وتقول: درهمٌ رديءٌ، بين الرداءة ولا يُقال الرداوة وقد نظم أبو الفتح بن جني[2] الحروف المهموزة على سياق حروف المعجم فقال: بدأت بالأمر وأبدأتُ وتكأت، وأتكأتُ زيدًا، وشمأتُ رأسه بالحناء، وتنأنأتُ أي تأخرتُ، وجرأتُك على كذا، وتجرأتُ وجشأتُ وتجشأتُ وأحنأتُ على الشيء أي أكببتُ

---

(١) البيت من الخفيف وهو لعمر بن سفيان بن سعد بن مالك، ابن أخ المرقش الأكبر، ويقال هو ابن حرملة وهو يعد من العشاق وصاحبته بنت عجلان، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٢١٦، وفيه: (أصرتي) بدل (صبري) و(كنحت) بدل (قنحت).

(٢) أبو الفتح ابن جني: هو أبو عثمان بن جني النحوي، من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، وقد صنف فيهما، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه، ومات سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة. نزهة الألباء: ٤٠٦، ومعجم الأدباء: ٨١/١٢، ٨٢، والكنى والألقاب للقمي: ٢٤٦/١. وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان/ ٢٤٤، البغية/١٣٢/٢ وإنباه الرواة على إنباء النحاة: ٢٣٥/٢.

عليه، وخطأتُ الرجل صرعتُهُ وأحكأت العقد، وأحكمتُهُ، وأحمأتُ البئر كثُرت حمأتها وأحمأتها أخرجتها وحمأتها طرحتُ فيهَا الحمأة وخبأتُ الشيء وحسأتُ الكلب وأخطأتُ يا فُلان. وكذلك سائر الحروف فخذهَا مِنْ هُنَاك.

والموهّنُ مثل: خَطوات وتخطيتُ قال الله تعالى: ﴿خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨] بِلا همز وأبديت لي أي أظهرت ولا يقالُ: أبدأتُ، وهُوَ خَيْرُ النّاسِ وشرُّهم، ولا يقالُ: أخيرُهم ولا أشرُّهم، وزكنتُ الأمر أي: علِمْتُهُ ولا يُقالُ: أزكَنْتَهُ. قال الشاعر: (بسيط)

زَكِنْتُ مِنْهم عَلَى مِثْلِ الذي زَكِنُوا[(١)]

ونجعت الموعِظة، وشَملت الريح، وبرقت ورعدت بالقول. ولا يُقال: أبرقت، ولا أرعدت، إلا في الأمر فإنَّه يجوز أبرق، وأبرِق، وابرُق، وأرعِد، وارعُد. قال الكميت: (مجزوء كامل)

أبْرِقْ وأرعِدْ يَا يزيـــ ـــدُ فَمَا وَعيدُك لِي بضَائِرُ[(٢)]

وقال ابن أحمر: (كامل)

يَا جَلَّ مَا بَعُدَتْ عَلَيْكَ بلادُنَا وَطِلابُنَا فابْرُقْ بأرْضِكَ وارْعَدِ[(٣)]

---

(١) البيت من البحر البسيط وهو إلى قعنب الغطفاني، انظر: إصلاح المنطق/ ٢٥٤، واللسان مادة (زكن) ديوان مختارات شعراء العرب لهبة الله بن علي/ ٩، نسبه، والبيت في ديوان المختارات للقعنب ابن أم صاحب:

ولن يُراجع قلبي ودُّهُم أبدًا زكِنْتُ مِنْ بغضيهم مثل الذي زَكِنُوا

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ونسب للكميت بن زيد شاعر العصر المرواني/ ١٠١، وإصلاح المنطق لابن السكيت/ ١٩٣، والخصائص: ٢٩٣/٣، وشرح الفصيح لابن ناقيا البغدادي: ٤٣، ومجالس العلماء للزجاجي/ ١٤١، والاشتقاق لابن دريد: ٤٤٧، واللسان مادة (رعد): ١٦١/٤، وبرق: ٢٩٥/١١، والكامل للمبرد: ٣٠٩/٣، والمقصور والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة الكسائي/ ٢٤٦، وتفسير القرطبي: ٢١٨/١، وأمالي القالي: ٩٧/١، وسمط اللآلي: ٣٠٠/١، وفي مجموع شعره القسم الأول: ٢٢٥/١، وفي إصلاح المنطق، احتج الأصمعي عليه واعتبر كلامه ليس حجة، وقال: إنه مولد.

(٣) ابن أحمر: هو عمرو بن أحمر بن فرّاص، وهو من شعراء الجاهلية، وأدرك الإسلام وعمره تسعين سنة. الشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٣٥٦، واللآلئ/ ٣٠٧، والخزانة: ٣/٣٨-٣٩، والبيت من الكامل انظر: ديوانه/ ٥٤، وقد نسب إليه في إصلاح المنطق/ ١٩٣، وفي حاشية سمط اللآلِيء: ٣٠١/١، منسوبًا له وقد نُسِبَ له في اللسان مادة (رعد): ١٦١/٤، وبرق: ٢٩٥/١١، ومادة (جلل): ١٢٣/١٣.

والذي يجوز توهينُه وهمزة هؤلاء وهؤلا، والبرية والبرئة، والنبيُّ، والنبيء، والنبوة والنبوءة، وملك وملأك، قال الشاعر: (طويل)

فَلَسْتَ لإنسيٍّ ولكن لِملأكٍ تنزَّلَ مِنْ جَوِّ السماءِ يصوبُ[1]

والعضايةُ ضِعَافُ الطير، والعَضاءة، والصَّلاية والصلاءة والعناءة والعناية، والسقاية، والسقاءة، ويُقالُ: وكدّت وأكدت وورخت وأرخت، وأصدتُ الباب، ووصدتُه. وفي الأسماء مثل: أسادةٍ ووسادة، وإشاح ووشاح، ووعاء وإعاء، ووقاء وإقاء، ولا وإلاّ، ووجوه وأجوه. فكل هذا بمعنى واحد.

وربَّما همزوا الكلمة فكان لها معنى ووهنوها فكان لها معنى آخر تقول: بارأتُك من الدين، وباريتُك فأخرتُك وعبأتُ الأمر، أي: اهتممت به، وعبيتُ الجيش. وذرأتُ الطعام تذروهُ وذروت الشيء بالريح. ورتأتُ القوم، حفظتُهُم، وربوتُ في بني فُلان أي: نشأت، وسبأ الخمر شربَها وسَبَى العدو سبيًا ملكه، وصبأتُ خرجتُ من شيء إلى شيء، فأنا صابئ وصبوتُ إليك مِن الشوق ولبأت اللبأ مهموز ولبيتُك أجبتُك، ورثأتُ فُلانًا قُلتُ فِيه مرثية، ورثيتُ له رحمتُهُ وبدأتُ بالأمر ابتداءه وبدوتُ بفلان ظهرتُ له، وبدوتُ إلى البادية، وبرأتُ من العلة وبريتُ القلم، وردأته أعنته. قال الله تعالى: ﴿رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]، وأرديتُه أهلكتُه، وكلأتُهُ حفظتُهُ، وكليْتُهُ: أصبتُ كُليَتَه.

فصل: وتغيير البناء لاختلاف المَعَانِي في مثل قولهم: إما لك الشيء، والمتربي به فاعل مثل: تامر، ولابن وشاحم، ولاحم، وسامن، وتارس، ونابل، ورامح، فإن باع[2]، وصنعه. قلت: فقال مثل: لبّان وتمّار وسمّان وشحّام، ولحّام، وقوّاس، وترّاس، ورمّاح، وسيّاف، ولا يستعمل لاسم الفاعل الذي بوزن سيّاف وتمّار، وزن سائف،

(١) البيت من الطويل، وهو مختلف في نسبته، نسبه سيبويه إلى علقمة بن عبدة، والبيت في شرح ديوان علقمة للأعلم الشنتمري/ ١٢٩، وفيه (ولستُ بجني) ونسب إليه في المنصف: ٢/ ١٠٢، واللسان مادة (لاك): ٣٧١/١٢، وصوب: ٢٢/٢، وتفسير القرطبي: ٢٦٣/١، ولم ينسب في إصلاح المنطق/ ٧١، والاشتقاق لابن دريد/ ٢٦، وفي الجمل للزجاجي/ ٦٠، واختلف في نسبته قيل: هو لرجل من عبد القيس يمدح النعمان. وقيل: لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير. ولكنه لعلقمة المشهور بعلقمة الفحل.

(٢) ذلك أو صنعه.

وتامِر، فعل خلافًا لقولك استلينَ فهو مُستلينٌ واستعنب فهو مُستعنبٌ فإن كثر ذلك عنده فهو مفعل نحو: مُتمِر، ومُلْبِنٌ، ومُلْحِمٌ، ومُشْحِم، وإن اشتهى فهو فعلي منسوب إليه مثل: تَمْرِي، ولَبْنِي، وشحمي، ولَحمي، وفي الحديث: «**نبيكم تَمريٌّ لَبْنِيٌّ**»[1].

وإن استعطى ذلك فهو مُستفعِل مُستتمر يستوهِب التمر ومُستلبِنٌ، ومستشحم، ومُستلحم، ومُستعمل، وتقول: رجلٌ مبطونٌ إذا كان عليل البطن. قال علي بن الجهم: (بسيط)

نُبئتُ بَعْلك مبطونًا فرُعْتُ لَهُ فَهَلْ تَمَاثَلَ أو تأتيه عُوادَا؟[2]

ومثله: مصدور وفي المثل: نفثةُ مصدور. ومبطنٌ مصدر إذا كان خميصهُما وبطين صديرٌ إذا كان عظيمُهمَا ومن صفة علي: الأنزع البطين وبطن إذا كان منهومًا شرهًا بالطعام، ومبطان إذا كبر بطنه من كثرة ما أكل وحالته البِطْنَة. قال الشاعر: (بسيط)

فضيفُ عَمرو وعمرو يسهرانِ معًا عَمرو لِبْطنته والضيفُ لِلجُوعِ[3]

ورجلٌ ظهر صدرا إذا اشتكاهما. ورجلٌ نهضٌ كثير اللحم، ونهيض إذا ذهب لحمه، وقس على هذا بابه مما تغير لاختلاف المعاني.

وأما تغيير الاتساع: فهي الكلمة يتسعون فِيها فتسمع عنهم بلغتين، وثلاث، وأربع، وخمس، وست.

فبلغتين قولهم عليه طُلاوة حَسن وطلاوة حِسن، وقِمعٌ وقُمْع، ونِطع، ونَطع، وقِوام وقُوام، والرضَاع والرِّضاع، ويوم الربوع، والأربعاء، والحِصاد، والحَصاد. وفِص الخاتم وفَصُّه. ولثلاث لُغات نحو: إسوة، وأسوة، وأسْوةٍ، وجِذوةٍ، وجَذوة، وجُذوة، وسِوى وسُوى وسَواء. وخَرصُ الرُّمحِ وخِرصُهُ وخُرْصَه.

وقَطب الرّحى وقِطب الرَّحى وقُطبُها. والعَصْرَ والعُصر والعِصر الدهر. والوُلد، والوِلدُ والوَلد، وقد قرئ ذلك. وتقول: فعلتُ ذاك برُغم الحسود ورِغمهُ ورَغمهُ.

(١) الحديث: لم أعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وفي م "ولبني".

(٢) علي بن الجهم، والبيت من البحر البسيط، وهو في ديوانه في التكملة/ ١٢٤، أبيات من البحر البسيط وبنفس القافية لعل البيت ساقط من الديوان.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لدعبل، انظر: كتاب طراز المجالس/ ٢٠٦ لشهاب الدين الخفاجي.

والسِّقط والسُّقطُ والسَّقْطُ. وفُمٌ وفِمٌ، وفَمٌ. وعَلَيْه قول عنترة:

وَتَقلص الشّفتان عَن وَضح الفُمِ(١)

وَجَدى وجِدى وجُدى. وقلبَ النخلة وقِلبُها وقُلبُها. جَنةٌ، ووجنةٌ، ووجُنةٌ. وأنتَ من الصِّفوة، والصُّفوة والصَّفوة. وحِبْوة وحَبْوة وحُبوة، وغِلْظَةٌ وغَلْظَةٌ وغُلْظَةٌ.

والزُّجَاج (الزَّجَاج، الزِّجَاج)(٢) والنُّخاع (النَّخاع، النِّخاع)(٢) مخ الرأس، ورُغا (رَغا، ورِغا)(٢) اللّبَنِ.

وبأربع: نَطْعٌ ونِطْعٌ ونُطَعٌ ونَطَعٌ، ورَحِم ورَحَمٌ ورُحْم ورحْم، وعَجزٌ وعَجْزٌ، وعجز وعِجزٌ، ومثله: عَضُدٌ وعَضْدٌ وعُضُدٌ، ويُقال لولَد الحِمار عَفْوٌ وعِفْوٌ وعَفُوٌ وعَفَا. وأصْبَعٌ وإصْبَعٌ وأُصْبُعٌ وأُصْبَعٌ.

وبخمس مثل: ريح الشمأل والشمأل مهموز والشّامِل بزيادة ألف والشمل بفتح الميم، والشَّمْل بسكونِهَا. وطَالَ ابنك طَوْلك وطِوَلكَ وطُولكَ وطَيْلكَ وطَيلك ساكنة الياء.

وبستٍّ مثل: رَغْوة اللّبن ورُغْوته ورِغْوته ورِغَاوته ورُغاوته ورَغَاوَته.

فصل: وأمّا بدل الحرف من الحرف، فهو شيء يحفظ ولا يُقاس عليه فمن ذلك إبدال السين من الصاد والصاد من السين والزاي منهما نحو: الصِّراط، والسراط، والزراط. وسقر، وزقر، وصقر، والصقر، والزّقر، والسقْر. والسقبُ، والصُّقْبُ، وسفح الجبل وصَفْحُ الجَبَل، وسلعتُ اللّقمةَ وصَلعْتُها، وزبعْتُها وهو أصل مستمر في كل كلمة أولها صاد بعد الصاد أحد أربعة أحرف -الخاء، والغين، والقاف، والطاء- سواء جاوزت هذه الأحرف الصاد أو فصلتَ بينها وبينها. ومنه إبدالهم الواو ياءً أو الياء واوًا في تصريفهم لأفعال مسموعة منها جفوتُ الرجل، وجفيتُه وحنوتُ عليه وحنيتُ عليه وحنيتُ ظهرِي، وحنوتُه، وفَلَوتُ المُهْرَ فصلتُه، وفليتُه وعزَوتُه في

---

(١) البيت من الكامل وهو في شرح ديوانه/ ١٥٢، والبيت بتمامه:

ولقد حفظتُ وصاةَ عَمِي بالضّحى إذ تَقلص الشفتان عَنْ وَضحِ الفَمِ

وقد نسبت إليه في جمهرة أشعار العرب /٩٨.

(٢) زيادة للتوضيح.

النسب وعزيْتُه، وقلوتُ الطَّعَام وقليْتُه، وطَهوتُ اللَّحْمَ وطهيْتُه، وكنيتُ الصّبي وكَنَوْتُهُ، وجليْتُ المرآة وجلوتُها ومحيتُ اللّوح ومحوتُهُ أصوبُ وسحيتُ القرطاسَ وسحوته، وكَنوتُ الرّجل وكنيتُهُ، وحبيتُ الرّجلَ وحبوتُه، وجثيتُ بين يديهِ وجثوتُ، وحثيتُ عَلَيْهِ التراب وحثوتُ، وصغيت وصغوتُ، وعتيت وعتوتُ، وزقيْتُ بالطائر وزقوتُ.

هذا آخر أبواب التصريف، ويتلوه أبواب الخط والنقطِ والشّكْلِ.

بَابُ الخَطِّ

ومداره على معرفة ثمانية أنواع قد رتبها طاهر بنُ أحمد في كتابه هي: المدُّ، والقصرُ، الهَمْزُ، والوصلُ، والقطعُ والزيادةُ، والحذفُ، والبدلُ.

فصل: أمَّا حُكمُ الممدود في الكتابة، فإنّه متى كان غير مُضاف كُتِبَ بألف واحدة في حالة الرفع والجر من نحو: كساء، وسَمَاء. وبألفين في حال النصب مثل: رأيتُ سماءًا، وكساءًا، تزيد الثانية عوضًا من التنوين في الوقف. فإن دخل الألف واللام كتبت بألف واحدة على كل حال مثل: رأيتُ الكساء والسماء. فهذا حكمهُ مع غير الإضافة. فإن أضفتَ كان له حُكمان.

إن أضيفَ إلى ظاهر كان المفرد بغير عوض مثل: هذا كساء زيد، ورأيتُ كساءَ زيدٍ، وعجبتُ من كساءِ زيدٍ.

وإن أضيفَ إلى مُضْمَر زدتَ في الرفع واوًا وفي الجر ياءً لأنَّها همزة انضمت أو انكسرت وسُكِّنَ ما قبلها فالحكم لها لأنّها قد صارت متوسطة. فقُلت: هذا كساؤك، وعجبتُ من كسائِك، ولم تثبت في النصب شيئًا، وقُلت: رأيتُ كساءك لأنها انفتحت وسُكن ما قبلها.

فإذا صرت إلى التثنية أثبت ألفَها في الرفع وياءها في النصب سواء أضفتَ أم فصلت كانت الإضافة إلى ظاهر أو إلى مُضمرٍ فقُلت: هذانِ كساءانِ وكساءاك وكِساءا زيدٍ. ورأيتُ كِساءَيك وعجبتُ من الكساءين، وكساءَي زيدٍ.

فصل: وأمَّا حُكْمَ المقصور فإن ألفه تكتبُ ياءً إن كانت منقلبة في الأصل من ياء وتبقى ألفًا إن كانت منقلبة من واو فتكتب نحو: عصا وقفًا من الأسماء، وشكا وغَزا

من الأفعال بالألف لأنَّها منقلبة من الواو وتُكتب مثل: فَتَى ورَحَى من الأسماء، ورَمَى وكَفَى من الأفعال بالياء لأنها منقلبة من الياء فإذا عرفت هذا الحُكم في كتابة المقصور فأنت تحتاج إلى معرفة الفرق بين ذوات الواو لتكتبها بالألف وبين ذوات الياء لتكتبها بالياء وذلك موجود في الأسماء والأفعال والحروف المشبهة بالأفعال.

وأنا مُفرد لكل واحد من هذه الثلاثة فصلاً فأذكرُ فيه ما يحتاج إليه من المعنى.

فصل: أمّا الأسماء التي تكتب بالألف وبعضها بالياء فإنها لا تخلو من أحد وجهين: إمّا أن تكون ثُلاثية أو غير ثُلاثية من رُباعي، أو خُماسي، أو سُداسي مثل: مولى، ومجتبى، ومستدعى، فإنَّها تُكتَبُ أبدًا بالياء عَلَى الإطلاق سواء كان أصلها الياء أو الواو إلا أن يكون قبل آخرها ياء فإنَّها تُكتبُ بالألف؛ لأنْ لا تُجمعُ بين ياءين وذاك مثل: الدنيا والعليا، والمَنَايا، والرزايا، ولم يخرج من هذا النوع إلا يحيى اسم الرجل، وريَّى اسم المرأة؛ فرقًا بين الاسم والصفة. والفعل مثل: حيي يَحيا، وأرض رَيا مِنَ المَطرِ.

وَمَتَى كانَ الاسمُ ثُلاثيًا مثل: عَصَا وفَتَى وقَفا ورَمَى وقنا وحصى وما أشبه ذلك، نُظرتُ فإن كان أصله مضمومًا أو مكسورًا مثل: دُجَى وضُحَى، وحِجَى، وقُرى، كتبته بالياء عند أكثرهم. ومتى كان أوّله مفتوحًا وكان في أوله واوٌ مثل: وغَى الحرب، أو في وسطه مثل: هَوى النفس، أو كان وسطه همزة مثل: رأب الثأى كتبته أيضًا بالياء. فإن كان لم يكن أول المفتوح واوًا ولا وسطه واوًا ولا همزة رددتُه إلى التثنية والجمع. فإن خرج قبل حروفهما ياء كتبته بالياء. وإن خرج واوٌ كتبته بالألف من نحو: فتى، وعَصَا، فتكتب فتًى بالياء، لأن التثنية فتيان، قال الله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ**﴾ [يوسف: ٣٦] وتكتب عَصَا بالألف لأنَّ التثنية عَصَوانِ. قَالَ الشّاعِرُ: (طويل)

عَلَى عَصَوَيْهَا سَابِرِيٌّ مُشبْرِقُ

وتعتبر الجمع في مثل: قَنا، وحَصَى تكتب: قَنَا بالألف لأنَّ جمعه قنوات، ومثله: قطا من قطوات. وتكتب حصى بالياء لأنَّ جمعه حصيات فإن التبس عليك التثنية والجمع رددتُه إلى الفعل في التصريف فكتب قَفا بالألف لأنّه من قفوتُ الرجل قفوًا إذا اتبعته، وتكتب رحى وأشباهه بالياء لأنّ تصريفه مِن رحيتُ الطَّعام أي طحنتُهُ

بالرَّحَى رحيًا. فإنْ لَمْ يتبين التصريف رددته إلى الإمالة فما جاز إمالته بالياء مثل: متى، ومِنَ الحروف حتى، وبلَى، وما لم تجز إمالته مثل: كذا، وإلا كتبته بالألف وسنفرد للإمالة بابًا إن شاء الله سبحانه.

فصل: وأمّا الفعل فمتى كان أيضًا رُباعيًا فما فوقه كُتِبَ بالياء مثل: أعطى واقتدى واستدعى ما لم يكن آخره ياء مثل حيي يَحيا، وعيي بالأمر يعيًا فإنّه يُكتبُ بالألف للعلة المتقدمة.

ومتى كان ثُلاثيًا في أوله واوٌ مثل: وهىَ الحبل، ووعَى الرواية، أو في وسطه واوٌ مثل: روى وغَوى، أو في وسطه همزة مثل: رأى، ونأى كتب كله بالياء لأن أصله الياء. وإن كان أول الفعل متعريًا من الواو ووسطه من الواو والهمزة مثل: رَمَى وغَزَا رددتَ الفعل إلى نفسه أو إلى التصريف في الاستقبال أو إلى المصدر فإن ظهر فيه كُتِبَ بالألف وإن ظهرت ياء كُتب بالياء. فرد الفعل إلى النفس مثل: رميتُ، وغزوت تكتب رَمَى بالياء لأنّها ظهرت فيه قبل تاء الضمير. وتكتب غزا بالألف لأن الواو ظهرت قبل تاء الضمير وقد نظم ذلك بعضهم في بيتين فقال الخطاب[1] [2]:

إذا الفعلُ يومًا غُمَّ عَنْكَ هجاؤُهُ   فالحق بِـه تاء الخِطَاب ولا تقفْ
فـإن تَرَ قبلَ التـاءِ ياءً كَتبتَهُ   بياءٍ وإلا فهـو يُكتب بالألف

والرد في التصريف مثل: رَمَى يرمي، وغزا يغزو. والرد إلى المصدر مثل الرمية والغزوة. فهذا مقاييس ذوات الياء من ذوات الواو في الفعل.

فصل: وأمّا الحروف فكُلُّها يكتب بالألف مثل: إلا، وألا وهلا، وأمّا، وما أشبه ذلك، إلا أربعة أحرف وهي: حتَّى، وعَلَى، وبَلَى وإلى فإنها تُكتبُ بالياء. أما حتَّى وبلَى فلحسنِ الإمالة فيهما. وأمّا على وإلى فلرجوعهما إلى الياء مع المضمر في مثل:

---

(١) خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد. كان بصيرًا بالنحو والغريب مات سنة ثنتين وسبعين وثلاثمائة. البغية: ١/٥٥٣.

(٢) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي، كان من جلة النحاة، ومحققيهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، مات بعد الخمسين والأربعمائة. ولعله يقصد تاء الخطاب دون ذكر أحد الخطابين، أو أراد أبو الخطاب، وهو الأخفش مؤدب أبي عبيدة.

عليك وإليك. ومتى اتصلت هذه بِمَا التي للاستفهام ولم يكن هُنَاكَ هاءُ سكتٍ كتبت بالألف مثل: حتَام وعَلاَم وإلاَم. فإن دخلت الهاء كتبت بالياء مثل: حَتَّى مَه، وعَلَى مَه. فصار جُملة الأمر أنَّ الاسم والفعل متى كان رُباعيًا فما فوقه ولم يكن قبل آخره ياء كُتبت بالياء. ومَتَى كان ثلاثيًا استدل عليه بأحد ثلاثة عشر شيئًا وهي:

التثنية، والجمع، والاشتقاق، وانضمام أوله، وانكسار أوله، ولزوم الواو، إما أوله أو وسطه، ولزوم الهمزة وسطه. وردُّ الفعل الماضي إلى المستقبل، أو إلى المصدر، أو إلى ضمير المتكلم، وحسن الإمالة.

فهذه فروق واضحة بين ذوات الواو، وذوات الياء فتفهمهما مُوفقًا إن شاء الله سبحانه.

مِنْ كِتَابِ كَشْفِ المُشْكِلِ نَفَعَ اللهُ بِهِ آمين

بَابُ الهَمْزَةِ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما الهمزة؟ وعلى كم تنقسم؟ وما أحكامها؟

فصل: أمَّا ما الهمزة فهي: نبرُ الحرف وإخراجه من الحلق بتدافع وفي الحديث أن رجلاً قال: يا نبيء الله فقال النبي ﷺ: ((**لا تنبر اسمي**))[1] واعتبر ذلك في مثل قول الله سبحانه: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا**﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿**وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ**﴾ [يس: ١٥].

والهمزُ حرفٌ صحيح جلد يقوى عليه الاعتماد، فإن وهن بالتخفيف انقلبت واوًا أو ياءً وألفًا وعَادَ هَوائيًا كحروفِ القلة بعد أن كان حلقيًا.

فصل: والهمزة تنقسم على أربعة أقسام: أصلية وزائدة، وملحقة، ومنقلبة.

فالأصلية: كلُ همزة وقعت فاء الكلمة مثل: أكل، وأمر، أو عينها مثل: فأس، ورأس، أو لامُها مثل: حناء، وقثاء.

والزائدة: كل همزة وقعت أولاً قبل فاء الكلمة مثل: أحمر، وأصفر، وآخرًا بعد لامها مثل: حمراء، وصفراء، ولا تقعُ وسطًا إلا قليلاً مثل: شمأل.

والمُلحقة: مثل: خرباء، وعلياء ولا تقعُ إلا آخرًا.

والمنقلبة: كل همزة وقعت لامًا للكلمة وأصلها الواو والياء مثل: همزة كساء، وجزاء، لأنّها من كسوتُ وجزيتُ. وقد تقعُ المنقلبة عينًا في مثل: قائل، وسائل، وسائر. وفاء مثل: وشاج، وإشاج.

فصل: وأمّا حُكم الهمزة فإنّها لا تخلو من أحد ثلاثة أحوال إما تقع أولاً، أو آخرًا، أو وسطًا. فمتى وقعت أولاً صورت في الخط ألفًا بأي حركة تحركت مثل:

---

(١) جاء في كتاب الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون/ ٤٢٢، (قال رجل للنبي ﷺ يا نبيء الله، فهمز فقال ﷺ: ((**لستُ بنبيء الله ولكني نبيُّ الله**)) والحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق/ د. عبد العال، ص٧٥.

أب، وأم، وإبل، وقد ذكرنا حُكم هذه الهمزة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام في باب الألفات، ومتى وقعت آخرًا لم يخلُ ما قبلها أن يكون مُتحركًا، أو ساكنًا. فإن كان متحركًا جرت على حكمه تكتب واوًا إن انضم وألفًا إن انفتح وياءً إن انكسر سواء تحركت أو سكنت نحو: هذا امرؤ ورأيتُ امرأ. ومررتُ بامرئ، وكذلك لو اختلفت الحركات مثل: هو يقرأ، أو سُكنت الهمزة مثل: لم يقرأ. وإن كان ما قبلها ساكنًا لم يكن لها صورة بأي حركة تحركت مثل: هذا الجزء، ورأيتُ الجزء ومررتُ بالجزء. ومثله: خِبءٌ، ودفءٌ، ووطءٌ. وقس عليه النظائر. ومتى وقعت وسطًا لم تخلُ من أحد ثلاثة أحوال: إمّا أن تحرك ويتحرك ما قبلها، أو تُحرك ويسكن ما قبلها، أو تسكن ويتحرك ما قبلها.

فالضربُ الأول: أنّهما إن تحركا بالضم جميعًا كتبت واوًا مثل: رؤوس، وكؤوس. وإن تحركا بالفتح كُتبت ألفًا مثل: سأل، وزأر. وإن تحركا بالكسرِ كُتبت ياءً مثل: مُستقرئكم، ومستهزئكم. إلا أنه يُخبرُ بهذه الهمزة عن ياء الجميع وفي مثل مستهزئين ومستقرئين. وإن انكسرت وانفتح ما قبلها أو انضم كتبت ياءً لأنّ الحكم لها مثل: سُئِلَ وسُئم، وإن انضمت وانفتح ما قبلها كُتبت واوًا مثل: لؤم الرجل، وإن انفتحت وانضم ما قبلها أو انكسر فالحكم له وكتبت واوًا إن انضم وياءً إن انكسر مثل جُؤن ومئز. وإن انضمت وانكسر قبلها فالحكم له أيضًا مثل تستقرئون وتستهزئون هذا ضرب.

الضربُ الثاني: أن تكون متحركة وما قبلها ساكن. فمتى تحركت بالضم أو الكسر دبّرت نفسها مثل: استلئم يا رجل. ومثل: أرؤس، وأكؤس. ومتى انفتحت وسكن ما قبلها لم يكن لها صورة عند أكثر الكُتاب مثل مسألة ومشأمة.

والضربُ الثالث: أنْ تُسكن ويتحرك ما قبلها فمتى كانت كذلك دبرها وجرت على حركتها واوًا إن انضم وياءً إن انكسر وألفًا إن انفتح مثل: سؤر، وبئر، ورأس.

فهذه نيفٌ وعشرون مسألة فاعرف الفرق بينها فإنّها مواضع لطيفة يتهافت فيها الكتاب.

ومن أحكام الهمزة:

أنَّ المتطرفة إذا اتصلت بالضمير عادت في حكم المتوسطة مثل: هذا جزاؤك،

ورأيتُ جزاءك، وعجبتُ من جزائك.

وهو يقرؤه، ولن يقرأه، وهو يقرئك السلام. ومتى أشكلت عليك الهمزة واستطلت في أصلها وهنتها وكتبتها على حدّها ترجع إليه في التوهن ياءً، أو واوًا، أو ألفًا وأسقطتها حيث تسقط في تخفيف مسألة فإنَّ ذلك أصل مستمر لا يشذُّ منه إلا النادر.

بَابُ الوَصْلِ والقَطْعِ

أكثر ما يكون الوصل والقطع في ما، ولا، وها.

فصل: أمَّا (ما) فإنَّها تكون اسمًا وحرفًا. فمتى اتصلت مِن الحروف بِما هو على حرف واحد بسيط كُتِبَت معه متصلة اسمًا كانت، أو حرفًا لأنه لا يقوم بنفسه فالاسمُ نحو قوله تعالى: ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ﴾ [البقرة: ٤١] أي: بالذي أنزل. و ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾ [البقرة: ١٥١] أي: كإرسالنا.

والحرفُ مثل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ومتى اتصلت باسم أو حرف مركب، وكانت اسمًا لم يخلُ أن تكون خبرية أو مصدرية أو بمعنى الذي أو تكون استفهامًا، أو ظرفًا، فإن كانت خبرية كُتبت منفصلة مثل: ليت ما في الدار لزيد. ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩] وكل ما في الدار لعبد الله.

وإن كانت استفهامية أو ظرفية كُتبت منفصلة على كل حال. فالظرفية نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الكهف: ٩٧] أي: كل وقت. وإنما تُكتب منفصلة وهي ظرفٌ لأن الغالب على الظروف الاتصال لشبهها بالحروف. والاستفهامية مثل: لِمَ، وفِيمَ، وبِمَ، وحتامَ، وعَلاَم، تحذف ألفها وتصلها لأجل الحذف الذي لحقها إلا أن تتصل بِهَا هاء السكت فإنَّها تُفصل معها لأنَّها كالعوض مما حُذفَ. هذا إذا كان الحرف مركبًا فتكتب إلى مه، وعلى مه وحتى مه. ولو كان بسيطًا وصلتها فقلت: بِمَهْ، ولِمَهْ، وكَمَهْ. وإنما حذفت الألف من الاستفهامية فرقًا بينهَا وبين الخبر، فتقول: ممَّ هربت؟ وفيمَ أنتَ؟ ولو أخبرت لقلت: هربتُ من ما هربت مِنْهُ، وأنا في ما أنتَ

فيه، أي: في الذي أنت فيه. ومتى كانت ما حرفًا كتبت متصلة على كل حال مثل: ﴿**إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [النساء: ١٧١]. وقد كتبوا ما مع نِعْمَ وبئس متصلة. أما ﴿**نعمَّا يَعظُكُمْ**﴾ [النساء: ٥٨] فعلى أصل الإدغام، وأمّا: ﴿**بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ به إِيمَانُكُمْ**﴾ [البقرة: ٩٣] فاتباعًا للمصحف، وكذلك كتبوا: ﴿**مال هذا الرسول**﴾ بفصل لام الجر اتباعًا للمصحف ومثله: ﴿**مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لاَ يُغَادِرُ**﴾ [الكهف: ٤٩].

فصل: وأمّا (لا) فأكثر ما يتصل بها أن المفتوحة وإن المكسورة وهل في التحضيض. فمَتَى دَخَلت عليها أن وكانت ناصبة للفعل كُتِبَتْ منفصلة مثل: ﴿**وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾ [المائدة: ٧١] على قراءة من رفعَ لأنَّ التقدير أنَّه لا تكون فتنة فكأن الهاء المقدرة فصلت.

وأمّا (إنّ) المكسورة فتكتب معها لا متصلة على كل حال لأنها عاملة مثل: إلا تدع شتمي أعاقبك.

وكذلك (هلا) في التحضيض تُكتب منفصلة أبدًا. نحو: هلا فعلتَ. وهلا تفعل. ولم نذكر لولا، ولا كلا. لأن لا تكتب مع لولا منفصلة من حيث كانت الواو لا يتصل بها شيء. وتكتب مع كلاً متصلة لأنها كلمة واحدة ولو فصلت لبقي الكاف منقطعًا لا يستقيم بنفسه.

فصل: وأمَّا (ها) فالغالب عليها الدخول في باب المُبهمات وقد تدخل في باب النداء مثل: هيا زيدٌ، وفي القسم مثل: ها الله لأفعلن. ومعناها حيث وقعت التنبيه وهي حرف أبدًا. فمتى دخلت على المبهم وكان معه كاف خطاب كُتبت منفصلة هاذاك، وهاتاك، وهاولئك. ومتى لم يكن معه حرف خطاب حذفت الألف من (ها) وكتبتها متصلة مثل: هذا، وهذه، وهؤلاء، وكذلك تكتب في القسم والنداء متصلة مثل: هيا زيد، وها الله. فافهم ذلك وقس عليه تصب إن شاء الله سبحانه.

بَابُ الزِّيَادَةِ

اعلم أن الغرض بالزيادة الفرق بين ملتبسين ولا تزاد في الكلمة المكتوبة أكثر من حرف وجميع ما تزيده الكتاب ثلاثة أحرف: الهاء، والواو، والألف.

فصل: فالهاء تُزاد من الأفعال في معتل اللام، والفاء إذا أمر به نحو: عِه كلامك،

قِه زيدًا، ولِه عمرًا، وشِه ثوبَك، تثبتها في الوصل خطًا ولا تنطقُ بها إلا في الوقف ولو زدتها في اسم السكت أو الندبة نطقت بها فقلت: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ * إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]. وهي لغة أهل نجد تقول: من زيد، فتقول: أبيه وعميه. ولِمَنْ هذا فتقول: لَيَهْ، قال الشاعر:

إنِّي إذا ما القومُ صاروا أنجيهْ   واضطربَ القومُ اضطرابَ الأرشِيه(١)

هُناكَ أوصيني ولا تُوصي بيَهْ

وتقول: يا زيداه، ويا عمراه، ويا مرحباه.

وهذا شيء عرض. وإنَّما قصدنا في الزيادة ما يُكتب ولا ينطق به في كل حال نحو: لِهْ زيدًا تثبتها مهيأة للوقف، ولا ينطق بها في الوصل كما تثبت الألف في رأيت زيداً ولا ينطق بها في الوصل تاء لأن الكتابة كلها مهيأة للوقف فكما يقف على ألف العوض والهاء المنقلبة من تاء التأنيث يقفُ على هاء السكت نحو: عمرًا لِهْ وثوبك شِهْ.

فصل: وأمّا الواو فتزادُ في موضعين: أحدهما: اسم عمرو وفي حالة رفعِه وجرِّه على حدٍّ: هذا عمرٌو، ومررتُ بعمرٍو. وفرقًا بينه وبين عُمَرَ فإذا صرت إلى النصب لم تكتب شيئًا لأن التنوين والألف المعوضة منه في الوقف قد أغنيا في الفرق بين الاسمين؛ لأنَّ عمرًا ينصرف وعُمرَ لا ينصرف.

والموضع الثاني: في أولئك يزيدونَ فيه الواو بين الهمزة واللام فرقًا بينها وبين إليك، وزادوا الواو في الربو اتباعًا للمصحف.

فصل: وأمّا الألف فتزاد في ثلاثة مواضع: أحدُها في مائة فرقًا بينه وبين مِئة بالألف الزائدة في مائة لم يؤمن أن يصحفه القارئ فيحسبه خُذ (مائة مائة) فيأخذ

---

(١) الأبيات من مشطور الرجز وقد نسبت في شرح الحماسة للمرزوقي: ٢/٦٥٦ إلى سحيم بن وثيل الرياحي، وفيها (ما النوم) بدل (القوم) بينما في شرح الحماسة للتبريزي جـ٢، ص ٢٠٢، (كانوا). وفي الحماسة (بالآرويه) بدل (الآرشيه) والشطر الأول ورد في النوادر لأبي زيد/ ١١،وفيها (وكانوا) والأنجية: جماعة النجى – جماعة يتناجون– وفي نظام الغريب لعيسى الربعي دون نسبه/٢٠٦ وفيه أندل بدل "أنجي" وبالأروية بدل الأرشية. والمغني/ ٥٨٥ دون نسبة وفي: ت "بنيه" بدل "بيه".

عشرة آلاف. وهذا خَلَلٌ في الكتابة عظيم.

والموضع الثاني: من زيادة الألف بعد واو الجمع من نحو: القومُ غزوا، ودعوا ولم يغزوا ولم يدعوا فيزيدونَ ألفًا فرقًا بين واو الضمير، وواو الاعتلال كقولك: زيدٌ يغزو غزوة، ويدعو لأنَّك لا تثبت هُنَالِكَ ألفًا. وقال الأخفش وأصحابه: إنّما تزاد الألف بعد واو الجمع فرقًا بين واو الضمير وواو النسق ألا ترى أنك لو أخبرت عن قوم كتبت: لما صدروا، قام زيدٌ ولم تكتب الألف بعد واو صدروا لظن القارئ أنك تخبر عن واحد فقلت: لما صدر ثم عطف عليه فقلت: وقام زيدٌ. قال سعيد بن مسعدة الأخفش: فلما أثبتوا الألف مع الواو المنفصلة في مثل: شكروا وكفروا واتسعوا في ذلك فجعلوه مذهبًا وأثبتوا الألف بعد كل واو ضمير منفصلة كانت أو متصلة، مثل: آمنوا وعملوا.

والموضع الثالث: من زيادة الألف في كل منصوب منون نحو: رأيت زيدًا ومحمدًا. يثبتونَ الألف بعدَ النون ولا ينطقونَ بِهَا في الوصل فإذا وقفوا حذفوا التنوين وأعاضوا منه الألف وبعضهم يسميها ألف الوسيلة وهي مثل: رأيتُ زيدًا في الأسماء، ولتقوما يا زيد في الأفعال. أهل البصرة يثبتونها ألفًا أعني نون التأكيد الخفيفة وكذلك هي في المصحف في: ﴿**وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ**﴾ [يوسف: ٣٢]، وقد تزاد الألف إشباعًا في مثل: ﴿**وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا**﴾ [الأحزاب: ١٠]، ﴿**فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا**﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى**﴾ [الأعلى: ٦]، و ﴿**أَطَعْنَا الرَّسُولاَ**﴾ [الأحزاب: ٦٦] فبعض القراء ينطق بهذه الألف في الوصل والوقف وبعضهم يكتبها ولا ينطقُ بها إلا في الوقف.

بَابُ الحذف

اعلم أن الحذف ضد الزيادة وهو أن يُسقط الكاتب حرفًا من هجَاء الكلمة في الخطِّ عَلَى وجهٍ من الاختصار ويكون فيما أبقى دليلاً على ما ألقى فَلاَ يلتبس بغيره. وجمهور ما يحذفه الكاتب خمسة أحرف، ثلاثة محفوظة المواضع، واثنان مقيسان.

فالمحفوظ الألف والياء والواو.

والمقيسان: الأول منهما آخر كل حرفين مثلين من كلمة واحدة وأدغم أحدهُما في الآخر وكتبَ لَها صورة واحدة. والثاني إحدى ثلاث صور اجتمعت متماثلة سواء

أكانت من كلمة واحدة أو من كلمتين.

فصل: فالألف تُحذف في اثنين وعشرين موضعًا مِنْهَا ثلاثة في بسم الله الرحمن الرحيم. إذا كُتبت الآية كلها فواحدة في بسم، ويعوض منها طول الباء وواحدة في الله ويعوض منها طول اللام الأولى، وواحدة في الرحمن يعوض منها مدة الميم. وكذلك لو كتبت في بعض ما يُكتب. قال الله تعالى: ﴿أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] حذفت الألف، فإن كتبت اقرأ باسم ربك أثبتَ الألف ولا تحذف ألف اسم إلا مع الباء وحدها دُونَ سائر الحروف.

وثلاثة في الحرث والقسم والسلم، إذا كان فيها الألف واللام، فإن كتب حارث، أو قاسم أو سلام عليكم، أثبت الألف.

وثلاثةٌ في إبراهيم وإسماعيل، وإسحاق، بغير شرط. وثلاثة في السماوات وملك اسم الرجل وخمسة درهم. إذا كان قبل دراهم عدد وهذا عند أكثر الكتاب بعضهم يثبت الألف في هذه المواضع فإن لم يكن قبل الدراهم عدد أجمعوا على كتابته بالألف لئلا يلتبس بدرهم في قولك: عندي درهم، وعندي دراهم فإن نُعتَ أجاز بعضهُم حذفَ الألف في مثل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠] فهذه اثنتا عشرة ألفًا محذوفة.

الثالث عشر: ألف ابن إذا وقع صفة بين علمين مثل: هذا زيدُ بنُ عمرو، وكنيتين مثل: هذا أبو القاسم بن أبي بكر، أو لقبين مثل: هذا القاضي بن الأمير. وكذلك لو وقع بين علم وكنية أو لقب وكُنية، فإن وقع ابن خبرًا كتبت فيه الألف مثل: قال زيدٌ أن محمدًا ابن عمرو. إلا أنهم كتبوهُ في المصحف: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بغير ألف وهي شاذة فإن كان ابن على صورة المثنى كتبت الألف مثل: جاءني زيد وعمرو ابنا خالد. وكذلك لو قُلتَ وابن عبد الله محمد كتبتَ الألف.

والرابع عشر: ألف فعلان إذا كان علمًا مثل: مرون، وعثمن، ولقمن، ولسليمن الريح، ومريم ابنة عمرن.

والخامس عشر: كل ألف وصل دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك: أبنك خيرٌ أم زيدٌ؟ أسمكَ زيدٌ أم عبد الله؟ إلا ألف الوصل التي مع لام التعريف مثل: أالرجل عندك؟ ﴿آللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

والسادس عشر: همزة لام التعريف إذا دخلت عليها لام الجر نحو قولك: لله الأمر، وللعاملِ الأجر.

والسابع عشر: أحد ألفِي أفعل حيث وقع مثل: آدم، وآزر، وآخر، ونحوه.

والثامن عشر: في خالد اسم الرجل على خلاف من الكتاب.

التاسع عشر: في جمع فاعلة وفاعل في مثل: الصالحات، والقيمات، والمسلمت، والكفرين، والقيمة، والخسرين، والظلمين، والمنفقين، والمنفقات، إذا كان معه الألف واللام. وبعضهم يكتبون الألف في ذلك وكذلك ألف ثلاثة على خلاف فيه، ومثله ثلاثة وثلاثون.

والعشرون: ألف ها إذا دخلت على ذا ولم يكن معه كاف خطاب مثل: هذا وهذه وهؤلاء.

والحادي والعشرون: ألف مَا الاستفهامية إذا اتصلت بحروف الجر مثل: فيمَ وإلام، وحتَام، وعَلاَمَ، فرقًا بين الخبر والاستفهام. كما قدَّمْنَا.

والثاني والعشرون: ألف أولئك التي بعد اللام إلا أنهم لما خرجت صورته إلى صورة ألئك فصلوا بينهما بزيادة الواو.

فصل: والياء تُحذف في موضعين: أحدُهما في الجُموع المهموزة مثل: المستقرئن، والمستهزئن، فإذا صِرْت إلى التثنية أثبت ياءين نحو المستهزئين والمستقرئين.

والثاني: كل اسم منقوص نكرة إذا كان مرفوعًا، أو مجرورًا مثل: هذا قاض. ومررتُ بقاض. فإن نصبتَ أثبتَّ الياء فقلت: رأيتُ قاضيًا. وكذلك لو عرفت فقلت: جاءني القاضي وقاضيك. وإنَّما تسقط مع تنوين المرفوع والمجرور لالتقاء الساكنين وهما: الياء والتنوين، ومنهم من يحذفها مع الألف واللام في الرفع والجر وقد قُرئَ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ﴾ [القمر: ٦]، و ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ﴾ [طه: ١٢] ولا خلاف في النصب مثل: ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لاَ عِوَجَ لَهُ﴾ [طه: ١٠٨] وقد حُذفت الياء من الفعل في مثل قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

فصل: والواو تحذف في كل موضع اجتمع فيه واوان. الأولى مضمومة غالبًا مثل: داوُدَ، وطاوُس، ورؤُس، وكؤُس، ويقرؤُن. وقُلْنَا غالبًا احترازًا من قولهم: القوم ذوو مال. فإنَّهم لم يحذفوا الواو لئلا يلتبس الجمع بالواحد.

فأمَّا إذا كانت الأولى مفتوحة أثبتهما جميعًا مثل: استووا، واحتسووا، وعووا، ورووا. وقد حُذِفَت الواو في مثل: ﴿سَنَدْعُو الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿وَيَدْعُ الإِنْسَانُ﴾ [الإسراء: ١١]، و ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩] اتباعًا للمصحف.

فصل: والحرفان المثلان اللّذان من كل كلمة واحدة مثل: كرٍّ، وبرٍّ، وخطٍّ، ودقّ، وما أشبه ذلك يُكتب لها صورة واحدة. فإن كان التضعيف من كلمتين لم يحذف منه شيئًا مثل: اللحم واللبن، والليل، إلا الذي والتي والذين في الجمع فإنها تُكتب بلام واحدة. فإذا ثنيت رجعت إلى الأصل المتقدم وأثبت اللامين مع اللذين، واللتين، فرقًا بين التثنية والجمع وكذلك قولك: اذهب بِكتابِي. ونحوه.

فصل: ومتى اجتمعت ثلاث صُور وجب حذفُ واحدة منها وذلك مثل قولك: للّحم، وللبن، ولليل، وللّوح ألا ترى أنك تقول: لَوحٌ ثم تَدخل عليه لام التعريف فتقول: اللّوح ثم تزيدُ لام الجر فتقول: لِللوح فهذه ثلاثُ لامات تحذف منها واحدة في الخط ولا خص به واحدًا دون واحد لأنَّك لو خصصت لام الجر لخفضت بغير عامل ولو حذفتَ لام التعريف لبقي الاسم منكرًا ولو حذفت لام الأصل لأخللت بالوزن.

بَابُ بَدَلِ الحَرْفِ مِنَ الحَرْفِ

اعلم أنَّ الكتابَ قدْ استحسنوا إبدال حرف من حرف واصطلحوا على ذلك. وأكثر ما يكون البدلُ بأربعة أحرف وهي: الواو من الألف، والألف من التنوين، ونونُ التأكيد الخفيفة والهاءُ من تاء التأنيث، والياء من الهمزة.

فصل: الواو تُبدل من الألف في ثلاثة أحرف وهي: الصلوة والزكوة، والحيوة ما دامت مفردة اتباعًا للمصحف. والألف تُبدل من التنوين ونون التأكيد الخفيفة إذا كان التنوين مع الاسم المنصوب مثل: رأيتُ زيدًا، نون التأكيد مع فعل الواحد المذكر مثل: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

فصل: والهاء تُبدل من تاء التأنيث في الأسماء خاصة في مثل: قائمة، وقاعدة لأنَّها ترجعُ إليها في الوقف فكتبت هاء فرقًا بينها وبين التاء التي في الفعل مثل: قامت، وقعدت، وقد شبه بهذا الفعل ثلاثة أحرف وهي: ثُمّت، وربَّت، ولات. قال الشاعر: (رجز)

ثُمَّتَ جاءَ المَروتَين فسَعَى[(١)]

وقال آخر: (رجز)

وَربَّت أكلَة منَعَتْ أخَاهَا بِلذّة ساعة أكلاتِ دهرِ[(٢)]

وقال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وقد كتب الكوفيون: رحمتَ الله وسنت الله في الذين خَلوا. ويا أبت إني أخافُ. بالتاء وكتابَتُهَا بالهاء أجود. لأنَّ الكلمة في الخط مهيأة للوقف. وهي ترجع في الوقف إلى الهاء وكذلك كتبوا لنسفعًا وشبهه بالنون على اللفظ في الوصل.

فصل: والياء تُبدل من الهمزة في مثل: حينئذ ويومئذ، وساعتئذ، وليلتئذ على مذهب من بَنَى. فأمَّا من أعربَ فيكتُبها حين إذ، وساعة إذ، وليلة إذ. وقد أبدلها منها بعض الكتاب في: ﴿لَئِن لَّمْ تَنْتَهِ﴾[مريم: ٤٦]، ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[الحديد: ٢٩].

بَابُ النَّقْطِ

اعلم أن الغرض بالنقط الفرق بين ملتبسين. فإذا فهمت هذا الغرض فحروف المعجم تنقسمُ في النقط قسمين: منْهَا ما يُنقطُ، ومنا ما لا يُنقط، فالذي ينقط ضربان: ضربٌ منه يُترك نقطه بِلاَ خلاف وهو: كل حرف على مثل صورته. وذلك سبعة أحرف: (الألف، والكاف، واللام، والميم، والواو، والهاء، واللملفُ(*)) لأن هذه لا يشبهها غيرها من حروف المعجم. وضرب لا ينقطه قومٌ وينقطه آخرون وذلك سبعة أحرف وهي: الحاء، والدال، والعين، والصاد، والطاء، والراء، والسين، وكلها غير معجمة أي غير منقوطة. يقالُ ذلك. فحجةُ من لا يُنقط هذه السبعة أن قال: لكل واحد منها شبيهٌ في الصورة فإذا نقط ذلك الشبه استغنى بنقطه عن نقط أشباهه فمن وجد صورة تصلحُ للجيم، والحاء، والخاء فإن كان تحتها نقطة فهي جيم وإن كانت فوقها فهي خاء، وإن كانت عاطلة فليس إلا الحاء. وكذلك الدال

---

(١) البيت من الرجز وهو لابن دريد انظر: مقصورة ابن دريد/ ١٢٠، وصدره:

ثُمَّتَ طَافَ وَانْثَنَى مستلما

(٢) البيت من البحر الوافر ولم أهتد لقائله.

(*) لعلها اللام ألف.

والذال وإن وجدت نقطة فوق الحرف فهي ذال، وإن لم تجد شيئًا فهي دال، وكذلك الصاد والضاد والعين والغين، والطاء والظاء، والراء والزاي. والسين والشين، تجتزئ بنقط الأخر عن نقط الأول، وهو لعمري اختصارٌ حسنٌ لأنه من عرفك أحد الضدين فقد عرفك الآخر وسأل رجلٌ عليًا -عليه السلام-: ما الأصلح في الدين فقال: الورع. فقال: فما الأفسد، قال: قد أخبرتُك. أراد -عليه السلام- أن الأصلح إذا كان الورع كان الأفسد الطمع. إلا أنَّ هذا المذهب يلزم أهله شيئين أحدُها ألا يَمرَّ الكاتب بحرف يُنقط إلا نقطه وإلا أخلَّ بكتابته.

والثاني: أن المصنف منهم إذا أورد لفظة فيها حرف من هذه الأشكال وخافَ أن يفسدها الكتّاب والنّساخ بالتصحيف قال بالذال معجمة أو بالدّال غيرُ معجمة.

فالمعجم الذي يُنقط وغير المعجم الذي لا يُنقط. وهذا الاختصار وإن أدَّى إلى التطويل والتحفظ. فإنَّما يكون نادرًا والنّادر لا يحكم به وحجة من نقطه أن قال: إن الكلام إنَّما يجيء على ضربين: أنسي يعرفه الخاص والعام فلا يحتاج إلى نقط فإن نُقِطَ كان زيادة في البيان، ووحشيٌّ لا يعرفه إلا الخواص من الناس، وأهلُ العقل والمعرفة فيجبُ له أن لا ينقط سواء أكان له شبيةٌ أو لم يكن. وربَّما جعل بعض الكتاب هذا النوع معينًا على القراءة وتحسينًا للخط فيكون له بمنزلة الحلي ثم اختلفوا في نقط الحرفين المثلين فجعل بعضهم لأحدهما نقطة من أسفل والآخر نقطة من أعلى على هذه الصورة:

د.، ذ، ع.، غ، ط.، ظ، ر.، ز، س. . .، ش، إلا الحاء فيجعل له اثنين من أسفل كما ترى (ح...) لأن الجيم ينقط بواحدة من أسفل والخاء بواحدة من أعلى. فميزه منهما.

وبعضهم ينقط الحرف الآخر بنقطة من أعلى ويعلم الحرف الأول بحرف مثله صغير في الصورة فيكون على هذا المثال:

دد، ذ، عع، غ، صص، ض، طط، ظ، حح، خ إلا الراء فيجعل علامة هكذا (رر). وربما نقط السين والصاد هكذا صں، سں.

وهذا أحد ضربي الحروف. من ما لا ينقط أو ينقط بخلاف. وقد جمع ذلك ابن

القيم بكلمات وهي: **كم صَلّى أو حَطّ له درسَعَ.**

إلاَّ أنه اخترع له قلمًا فجعل يبدل كل حرف من أخيه ولا ينقط واحدًا منهما فيكتب الكاف ميمًا والميم كافًا والسين عينًا والعين سينًا وكذلك الباقي يُجريه هذا المجرى.

والضربُ الثاني: من الحروف ما ينقط بِلاَ خِلافٍ وذلك خمسة عشر حرفًا وهي: الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والخاء، والذال، والنون، والضاد، والغين، والظاء، والفاء، والقاف، والزاي، والشين، والياء فتثبتُها على هذا الشكل:

ج، خ، ذ، ن، ض، غ، ظ، ف، ق، ز، ش، ي.

ومنهم من ينقط القاف بواحدة من أسفل هكذا (.ق) ومتى كانت الياء مقلوبة من الألف لم ينقط البتة بِلا خلاف مثل: مولى، ومجتبى، وعلى، وحتى، وإلى وما أشبه ذلك فافهمه تصب إن شاء الله تعالى.

بَابُ صُورَةِ الشَّكْلِ وحُكْمِ القراءةِ

وفيه ثلاثة أسئلة: كم أنواع الشكل؟ وكيفَ يصوّر؟ وما أحكامِ القِراءة؟

فصل: أمّا كم أنواعه؟ فهي عشرون نوعًا وهي: الضم، والفتح، والكسر، والتنوين، والجزم، والتليين، والتشديد، والمد، والوصل، والاختلاس، والترقيق، والتفخيم، والهمز، والإظهار، والإدغام، والغُنّة، والإخفاء، والتبيين، والوقف، والتسكين.

فصل: وأمّا كيف يصوّر؟ فالضمُّ، والفتح، والكسر يُصور على هذا الشكل (لَِ) النصبُ على رأس الحرف والخفض من تحت الحرف، والرفعُ في وسط الحرف، من قُدّامِهِ، ويستوي فيه البناء والإعراب.

وأمَّا التنوين: فهو في الأصل نونٌ ساكنة تتبع الحركة في الوصل، وكان يجب أن يُكتب حرفًا مثل: هذا زيدُن، ورأيتُ زيدَن، ومررتُ بزيدِن ولكنهم كرهوا ذلك لئلا يشبه النون الأصلية في حسنٍ والملحقة في صفين، فقطعوا تلك النون ثلاثًا وأعطوا الضمة أوله والفتحة وسطه والكسرة آخره لشبه كل جُزء منها بتلك الحركة. وهذه صورتها مقطعة: زيدٌ، زيدًا، زيدٍ.

وأمّا الجزمُ فاختلفوا في صورته فمنهم من أخذه من الميم فصوره ميمًا بتراء كما ترى ليقمْ زيدٌ. ومنهم من أخذه من الجيم فصوره جيمًا أبتر هكذا ليقمْ زيدٌ.

وأعني بالميم والجيم ميم الجزم وجيمه.

وأمَّا التليين: فهَوَ يكون على ألف بعد الفتحة والواو بعد الضمة والياء بعد الكسرة لأنّ هذه الأحرف العليلة تُسمّى حروف المد واللين. فصورته ألف قصيرة على هذا الشكل يقوٰم، يبيع، ينَاٰل. وهو على وجهين: حقيقة وعلّة. فالحقيقة ما ذكرنا وتلك صورته. والعلة تكون في أواخر الكلم نحو، لهُ، بِهِ، ولاَ صورة لهذا النوع.

والتشديد: أيضًا على ضربين: حقيقة وعلّة. فالحقيقة أبدًا في كلٍّ حرف مُضاعف من كلمة واحدة مثل خط وهذه صورته خط أخذ من شين: التشديدُ. وتشديدُ العلة مع التضعيف من كل كلمتين آخر الأولى وأول الثانية مثل: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي﴾ [النمل: ٢٨] ولا صورة له.

والمد: على ضربين: حقيقةٌ، وعلةٌ. فالحقيقة ما كان من كلمة نحو القائم والسماء وهذه صورته (~) أخذ من مد إلا أن الميم والدال حُذِفَا استخفافًا، ومنهم من يكتب الميم فيكتب هكذا (مـــ) ومنهم من يصل به الهمزة فيصوره هكذا (~ء) ومد العلة ما كان من كلمتين مثل: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ٢٦، ٢٧] وربَّما اجتمعا في كلمة واحدة مثل: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠، ٤٧] الأولى علة ولا صورة لها. والثانية حقيقة ولها صورة.

والوصلُ: يلزم ألف الوصل، وصورته صاد بتراء مأخوذ من صَاد الوصل فإن كان الحرف الذي قبل ألف الوصل مفتوحًا كان الوصلُ في رأس الألف كما ترى وأنت ٱلرجل، وإن كان مكسورًا كان الوصل في أسفل الألف مثل: اضرب ٱلرجل. وإن كان مضمومًا كان في وسط الألف نحو: هل يقوم ٱلرجل؟.

والاختلاس على ضربين: حقيقةٌ وعلة. ولا يكون إلا على الواو والياء المفتوح ما قبلها الساكنين في أنفسهما. فإن كانت الكلمة حقيقة فهو حقيقةٌ مثل: يوم وبين ولديهم، وعليهم، وهذه صورته: (يو^م^) مأخوذ من خَاء الاختلاس.

وإن كانت الكلمة مضعفة فهو علة. ولا صورة له وذلك مثل: تَوَّابٍ، و﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وأمَّا الترقيق والتفخيم: فإنَّهُما يختصانِ اللام والراء.

فالتفخيم: النطق بالحرف في وسط الفم. والترقيق: النطق به في طرف اللسان

فكل لام مُرقق نحو: الّذي، والتي، واللوح، والليل. إلا لام اسم الله تَعَالى إذا انفتح ما قبلها، أو انضم مثل: ﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإنَّها تفخم فإن انكسر ما قبلها رققت كغيرها مثل بسم الله الرحمن الرحيم.

وهذه صورة التفخيم (فخم) وبعضُهم لا يصوره في الخط ويحتري بمعرفة موضعه فيلفظُ به لا غير.

وكُلُّ راءٍ تُفخم من نحو بسم الله الرحمن الرحيم. إلا خمس راءات فإنَّها مرققة مثل: راء الرحيم، وراء الكُفرِ، وراء النار، وراء مريم، وكل راء مكسورةٍ وهذه صورة الترقيق (ق) ومنهم من يصوره (قـــ).

أمَّا الهَمْزُ: فَلَهُ أربعُ صور فمتى انفتحت الهمزة وسُكن ما قبلها في وسط الكلمة، أسقطتها في الخطِّ وكتبت فوق الحرف الساقط هذه الصورة دلالة كهيئة طرف الياء وذلك في مثل: مسئلة، ومتى تحرك ما قبلها كتبت ألفًا؛ مثل: سَأل، وياءً مثل: سَئِمَ، وواوًا مثل: لَؤُمَ الرجُلُ.

ومنهم من يزيدُ تِلْكَ الصورة فوق حرف الهمزة وهو ثابتٌ كما يثبتها وهو ساقطٌ ومنهم من يثبتُها إذا سقط ويجتزئُ بالحرف عنها إذا كتب وقد بيّنا أحكام الهمزة في بَاب غير هذا كيف يُكتب وسنذكرها في القراءة كيف تُقرأ إن شاء الله سبحانه.

وأمَّا الإظهار: فهو إظهارُ حرف الحلق إذا لقيه نون ساكن أو تنوينٌ نحو: ﴿وَبَركَاتٍ عَلَيْكَ﴾ [هود: ٤٨]، و ﴿مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٩] وقِس على ذلك العين والغين، والحاء والخاء، والهاء والهمزة حيث وقعت وقابلها نونٌ ساكنة أو تنوين وهذه صورته في الخط (لا) يكتب على حرف الحلق.

ومنهم من يصوره هكذا (ظ) يأخذه من لفظ الإظهار.

وأمَّا الإدغام: فهو على ثلاثة أضرب: أحدُها: إدغامُ النون السّاكنة، والتنوين في الراء، والميم واللام والنون إذا تقابلت مع آخر كلمة وأول أخرى وشرطه أن يقلب الحرف الأول في الثاني فيصيران بمنزلة حرف واحد مضعّف وينبو اللسان عنهُما نبوةً واحدةً ولا يكون للتشديد هاهنا صورة مثال ذلك على الترتيب: ﴿مَن رَّبُّكُمَا﴾ [طه: ٤٩]، ﴿عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ﴿مَن لَّعَنَهُ اللهُ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، ﴿وَبَركَاتٍ عَلَيْكَ﴾ [هود: ٤٨].

وكذلك التنوين مثاله: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَركَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود: ٤٨]، وهذه صورته ممن غم معك.

والضربُ الثاني: إدغام الأول من الحرفين المثلين في الثاني إذا التقيا من آخر كلمة وأوّل أخرى كاللام واللام نحو: هل لك إلى أنْ تزكى. والواو "والواو" نحو: آووا ونصروا. والنون "والنون" نحو: أن نقول إلا اعتراك، والياء والياء نحو: في يومين و ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥] والميم والميم مثل: كم من رجل لقني وصورة هذا كالأول (غم).

والضرب الثالث: إدغام لام التعريف خاصة مع أربعة عشر حرفًا وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، واللام، والنون، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والراء، والزاي، والسين، والشين. تقلب اللام على مثال ذلك الحرف وتدغمها فيه مثاله على الترتيب: هذا التائب. والثالث والدائم، والذاهب، واللهاب، والناصر، والصادق، والضحاك، والطاهر، والظالم، والراجز، والزائر، والسالم، والشاعر، فثبت اللام في الخط ولا ينطق بِهَا ولا يشكلها بشيء فرقًا بينها وبين لام التبيين.

وأمّا الغنة: فهو استخراج الواو والياء من الخيشوم إذا لقيهما تنوين أو نون ساكنة من غير تشديد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[الزلزلة: ٧]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨] والواو نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا﴾ [يس: ٣٣]، ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا* وَزَيْتُونًا وَنَخْلاً* وَحَدَائِقَ غُلْبًا* وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٢٨- ٣١]، وهذه صورته: فمن غـــ يَعْمَلْ.

وأمّا الإخفاء: وهو إخفاء النون والتنوين في ستة عشر حرفًا من غير إدغام ولا تشديد وهي: الباء والتاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والكاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والراء، والسين، والشين مثال ذلك على الترتيب:﴿ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾[آل عمران: ١٥]،﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾[البقرة: ٢٠٣] ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]. ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾[النمل: ٨٩].﴿ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [يوسف: ٢٠].﴿ وَلاَ أَصْغَرُ من ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ﴾ [يونس: ٦١]، ﴿ مَّن كَلَّمَ اللهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]،﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾[الشورى: ٤٣].﴿ وَمَن ضَلَّ﴾ [يونس: ١٠٨]. ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ ﴾[النساء: ٤].﴿ إِلاَّ مَن ظَلَمَ ﴾[النمل: ١١].﴿أَفَإِن مَّاتَ﴾

[آل عمران: ١٤٤]. ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨]. ﴿بَعْضَهُمْ بَعْضًا﴾[الزخرف: ٣٢]. ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن﴾[الكهف: ٢٩]، وهذه صورته في المصحف (خف).

وأمَّا التبيين: فهو تبيين لام المعرفة إذا دخل على أحد أربعة عشر حرفًا وهي: الباء، والجيم، والحاء، والخاء، والكاف، والميم، والواو، والغين، والفاء، والقاف، والهاء، والياء، والهمزة في مثل قولك: الباري، والجبار، والحليم، والكافي، والخالق، والمهيمن، والواقي، والعالم، والغنيُّ، والفاطِرُ، والقَهَّارُ، والهادي.

تبيِّن اللام أبدًا مع هذه الحروف وتعلمها بعلامة الهاء لتميزها من الإدغام وهذه صورتها الباري. ومنهم من يعملها هكذا: البَارِي.

وأمَّا الوقف: فهو يكون لأحد أمرين: إمّا لِفرق بين معنيين، وإمّا لانقطاع نفس فمتى فرقتَ به بين المعاني صورته هكذا (قف) في مثل قوله: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ قف﴾ [البقرة: ٢٥٨] ثم تقول: ﴿وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ومتى كان للاستراحة عن انقطاع نفس لم يُكتب له صورة.

وأمَّا التسكين: فهو أن تصور هاء بتراء في أواخر الكلم المبنية وعلى الحروف الساكنة في حشو الكلمة مثل: قُم، ومن القائم وزيد. ومنهم من يصوره هكذا قُم، والأجود أن يصور البناء هكذا: (ه) ويصور الجزم هكذا (ح) فرقًا بين البناء والإعراب.

والمهم من الشكل الذي لا يحسن بالكاتب أن يدعه في مصحف ولا غيره ثلاثة مواضع: فاء الكلمة ليؤمن التصحيف، وعينُها ليستقيم الوزن، ولامُها ليُسلم الإعراب. وما عدا هذه المواضع الثلاثة من الزوائد فلا يحتاج إلى شكلها فإن فعل ذلك على وجه التحسين للكتابة جاز وهذا في غير المصحف. فأمّا المصحف فلا ينبغي أن تترك رفعًا، ولا نصبًا، ولا جرًا، ولا جزمًا، ولا تنوينًا، ولا تليينًا، ولا تشديدًا، ولا مدًّا، ولا وصلاً، ولا اختلاسًا، ولا ترقيقًا، ولا تفخيمًا، ولا همزًا، ولا إظهارًا، ولا غُنّة، ولا إدغامًا، ولا إخفاءً، ولا تبيينًا، ولا وقفًا، ولا تسكينًا؛ لأن لكتاب الله تعالى حُرمة ليست لغيره وقد أوجب الله تعالى ترتيله فقال:﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾[المزمل: ٤] والترتيل تفريق الحروف وإخراجها متمكنة من مخارجها من الفم فلا تخرج من كلمة إلى كلمة حتى تستقر الأولى في موضعها وتستقل بوزنها.

وربَّما خَشي الكاتب لكتاب الله تكاثر الشكل على الحروف فجعَلَها بأصباغٍ

مختلفة فرسَمَ الرفع والنصب والجر والجزم، والتنوين، والتليين، والاختلاس بالسواد، ورسم المد، والترقيق، والهمز، والإدغام بالصفرة، ورسم الإخفاء، والوصل، والتبيين، والتسكين بالحمرة، ورسم التشديد والتفخيم، والغُنّة والوقف بالخضرة.

فصل: وأمَّا أحكام القراءة. فأحكامُها كثيرةٌ وقد استوعبنا أكثرها في هذا الباب ونحنُ نُفردُ لما بقي منها بابًا يعقبُ هذا الباب إن شاء الله سبحانه.

بَابُ أحْكَامِ القِرَاءَةِ

أحكام القراءة كثيرةٌ وأهمها تسعةٌ وعشرون نوعًا وهي: أحكام الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والتنوين، والمد، والقصر، والتليين، والاختلاس، والتشديد، والوصل، والوقف، والإدغام، والتسكين، والغُنَّة، والإظهار، والتبيين، والإخفاء، والتفخيم، والرؤمِ، والترقيق، والإشمام، والهمز، والإمالة. واختلاف القراء في الأصول المطردة نحو عليهم ولديهم وفي هاء الكتابة والهمزتين من كلمة واحدة، والهمزتين من كلمتين، ودال في القرآن حيث وقع، ولام هل، وبل واختلافهم في فرش الحروف.

فصل: أمَّا الرفع، والنصب، والجر، والتنوين فحكمها أن توفيها الحرف الذي وقعت عليه في الوصل وتسقطها في الوقف إلا النصب وحده مع التنوين فإنك تُبقي الحركة وتبدل من التنوين ألفًا تقف عليه مثل: رأيتُ زيدًا.

وأمَّا الرؤم والإشمام: فإنّما يكونان في الوقف دون الوصل. وهُما الإشارة إلى الحركة من غير توفية اللفظ ولا صورة لهما في الخط، ولا يكونان إلا في الرفع والجر خاصة جُعلا لهما بإزاء الألف المُبدلة من التنوين في حال النصب.

وأحكام الوقف في باب الوقف فخذها من هُنالك.

وأمَّا التسكين والتبيين والإظهار فحكمها أن تمكن حروفها في القراءة حتى تلفظ بها مستقرة. وقد ذكرت مواضعها.

وأمَّا الإدغام والغُنَّة، والإخفاء فبينها فروق وبعضها أقرب من بعض. فالفرقُ بين الإدغام، وبين الغنة، والإخفاء: أن الإدغام يكون بتضعيف وهما لا يضعفان، والفرقُ بين الغنة والإخفاء: أن الغنة تستهلك معها النون الساكنة والتنوين من غير تشديد، ويخرج من الخيشوم بسهولة. والإخفاء لا يستهلك معها الحرف الخفي ولكن يغلب

عليه الذي قابله في النطق من غير إدغام وقد ذكرنا حروف الإدغام والغُنَّة والإخفاء.

وأمَّا المد، والقصر، والتليين، والاختلاس، والتشديد فحكمها أن تُمكن الخفيفة منها تمكينًا ظاهرًا في القراءة، وتمكن العلة منها على حد النصف من الحقيقة.

وأمَّا التفخيم فحُكمه أن تخرج راءه متمكنًا من وسط الفم إلا المستثنى من الراءات.

وحُكمُ الترقيق أن تخرج اللام من ذلق اللسان غير متمكنة إلا لام اسم الله تعالى بعد الفتحة والضمة فتفخمها كالراء المفخمة.

وأمّا ما اختلف فيه القراء من الأصول المطردة نحو: عليهم، ولديهم، وهاء الكتابة، ودال قد، ولام هل، وبل، وفرش الحروف، والهمزتين من كلمة وكلمتين. والإمالة فنحنُ نُفرد للهمز بابًا وللإمالة بابًا آخر لسعتهما ونذكرُ لك سائر ذلك في هذا الباب إن شاء الله تعالى. ثم نقدم ذكر أسماء القراء قبل اختلافهم لتعرفها وهم:

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، وعبد الله بن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعبدُ الله بن عامر الشامي، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفيون. وكان نافع يسند قراءته إلى سبعين من التابعين. وابن كثير يسند قراءته إلى مُجاهد. ومُجاهد يُسند إلى ابن عباس، وابن عباس يسند إلى أبي بن كعب. وفي الحديث: «**أبي أقرؤكم**»(١) وكذلك أبو عمرو قرأ على مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي وأبي يسند عن رسول الله ﷺ، وابن عامر يسند إلى عثمان بن عفان إلى النبي ﷺ.

وعاصم يسند إلى أبي عبد الرحمن السُّلمي والسُّلمي إلى علي بن أبي طالب - عليه السلام-.

وقرأ حمزة على جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

---

(١) الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الرواية الأولى مادة قرأ/ ٣٣٨، أبي بن كعب أبو المنذر سيد القراء. البخاري جنائز/ ٥٧٠، وأحمد: ٣٧٥/١، ٢٤٩، ٤٥١، وفي ص ٣٥١ رواية ثانية، مادة قرأ وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب والترمذي مواقيت / ٣٢٥، ابن ماجه مقدمه ١١، وفي رواية ثالثة: (أبي أقرأنا وأقرأنا أبي) البخاري تفسير سورة: ٧/٢ ٤٥ فضائل القرآن ٨، والحديث في معرفة القراء الكبار: ٣٢/١.

-رضي الله عنهم-.

فأمّا الكسائي فلم يرو عن واحد ولكنه نظر في القراءات الست فاختار منها أحسن ما لاق بعقله ورسَمَها قِراءة سابعة.

فصل: وأمّا اختلافهم في هاء الجمع، وميمه نحو: عليهم، ولديهم، وإليهم واعتبر ذلك في كل هاء قبلها ياء أو كسرة فإن حمزة يضم الهاء على كل حال نحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. والكسائي يضمها إذا لقي الميم ساكن نحو: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾[البقرة: ٦١]. ﴿أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]. فإذا وقفا على شيء من ذلك أسكنا الميم. وضم حمزة نحو: ﴿عَلَيْهِم إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾[سبأ: ٢٠]. وكسرها الكسائي نحو: ﴿عَلَيْهِم إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ وقس على ذلك: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] و ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي﴾ [البقرة: ١٤٢]. ﴿بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وبربِّهم. وأبو عمرو يكسر الهاء والميم جميعًا إذا لقي الميم ساكن نحو: عليهم الذلة، وعليهم إبليس، وفي قلوبِهِم العجل، وعن قبلتهِم، وابنُ كثير يكسر الهاء ويشبع الميم ضمًّا مشبعًا حتى يتولد الواو من الضمة في اللفظ نحو: عَلَيْهِمُو، وإلَيْهِمُو، وعلى سمعهِمُو، وعلى أبصارِهِمُو، ومنهِمُو أميون.

وأجمع نافع وابن عامر وعاصم على كسر الهاء بعد الياء والكسرة، وضم الميم في الوصل نحو: عليهم الذلة، وفي قلوبهم العجل. فإذا وقفوا أسكنوا الميم وكسروا الهاء بعد الكسرة إجماعًا مثل: على سمعهم، وعلى أبصارهم.

فصل: فإن كانت هاء الضمير لمفرد وقبله حرفٌ ساكنٌ لم يخلُ الساكن أن يكون ياءً أو غير ياء. فإن كان ياء وصلها ابن كثير بياء نحو: إليهي، ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] ويؤتيهي من يشاء منهنّ وترجِهي إليك، وإن كان غير ياء وصله بواو نحو: مِنْهُو، وعَنْهُو، واجتنباهُو، وهذا هُو، ومن لَم يطعهُو، ولَمن اشتراهُوَ، والباقون يكسرونَ ما بعد الياء ويضمون ما بعد غيرها من السواكن من غير زيادة حرف. وكذلك إذا لقيه ساكن لم يشبعه ابن كثير وكان كغيره.

فصل: في المد والقصر إذا كانا من كلمة واحدة نحو: خائفين، والملائكة، والسماء، وأولئك الذين يشبعونه نافعٌ وابن كثير، وأبو عمرو.

وإذا قابل حرف المد همزة في كلمة أخرى لم يمد هؤلاء الثلاثة كلمة

لأخرى نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]. و﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [آل عمران: ١١٩]، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم، يمدون ذلك كله مدًّا مشبعًا ولا يعتبرونَ كلمة ولا كلمتين فيقولون: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦، ٨٥]. ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ﴾ . و ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ وأطولهم مدًّا حمزة.

فصل: واختلفوا في (ذال إذْ) فأدغمه أبو عمرو في السين، والدال، والتاء، والجيم، والزاي، والصاد مثل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾[الأعراف: ١٦٧]. و﴿إِذْ جَاءُوكُم﴾ [الأحزاب: ١٠]. و﴿لَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾[النور: ١٢].﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾[الأحقاف: ٢٩]. ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الأَبْصَارُ﴾[الأحزاب: ١٠] وأظهره الباقون مع سائر الحروف.

واختلفوا في (دال قدْ) فأدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائي عند ثمانية أحرف وهي: الصاد، والضاد، والظاء، والزاي، والذّال، والجيم، والسين، والشين، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ^غم ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤]. ﴿فَقَدْ^غم صَغَتْ﴾ [التحريم: ٤]. ﴿وَلَقَدْ^غم ضَرَبْنَا للنَّاسِ﴾ [الروم: ٥٨]. ﴿وَلَقَدْ^غم زَيَّنَّا السَّمَاءَ﴾ [الملك: ٥]، ﴿وَلَقَدْ^غم ذَرَأْنَا لجَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. ﴿قَدْ^غم جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٧٦]. و ﴿قَدْ^غم سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي﴾ [المجادلة: ١]. و ﴿قَدْ^غم شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]. وقد روي عن بعضهم نحو قوله: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وأظهرها نافعٌ، وابن كثير، وعاصم، وابن عامر حيث وقعت.

فصل: واختلفوا في تاء التأنيث فأدغمها نافع وحده مع ستة أحرف وهي: الزاي نحو: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧]. والثاء نحو: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: ١٤١]، والظاء نحو: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١]، والصاد نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] والطاء نحو: ﴿قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]. والجيم نحو: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦].

فصل: واختلفوا في لام (هل) و(بل) فأدغمها الكسائي عند السين والنون، والثاء، والطاء، والظاء، والتاء، والضاد، والزاي مثل: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦]. وهل تعلم، وبَلْ سَولت، وبل ضلوا، وبَلْ طَبعَ الله، وبَلْ ظننتم، وبَلْ نتّبع، وبل زُيِّن، وأدغمها حمزة عند التاء والثاء والسين فقط وأظهَرَها الباقونَ حيث وقعت.

فصل: وأمَّا اختلافُهم في فرش الحروف، فهو شيء واسع لم تخلُ منه سورة إلا أن

أكثر ذلك في النون، والتاء، والياء مثل: تحضُّون، ويأكلون، وتأكلون، وتُحبّون، ويُحبونَ، وتكرمون، ويُكرمونَ اليتيم وسنفرغ، وسيفرغ لكم أيها الثقلان، وكيف ينشزها، وإلى العظام كيف ننشزُهَا، ثم نكسوها، ويكسوها، ولينذر به، ولتنذر به، وكالمهلِ تَغلي في البطون، ويَغْلِي في البطون، وتدخله جنات. ويدخلُه، ونسلكُهُ، ويَسْلِكُهُ، ويرحمون وترحمون، ويكفرُ عَنْهُ، ونكفّرُ عَنْهُ، ويذكرونَ، وتَذكرونَ، ويَعلمون وتعلمون، وما أشبه ذلك مذهب أبي عمرو وهذا في حروف المُضارعة فأمَّا ياء الضمير المتطرفة نحو: لِي، وأبي، ولا تأخذ بلحيتي، ولا بِرأسي، أنا ومن اتبعني. وياء الاعتلال في الاسم المنقوص نحو: الدّاعي والمهتدي والوادي. فاختلفوا في حذفِهَا وإثباتِها وتحريكها، وتسكينها في نيفٍ على مائتي موضع في كتاب الله تعالى.

وكذلك اختلفوا في إثبات الألف وطرحها في مثل: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] وما يخدعون، فرهان مقبوضة، فرهُنٌ. نجعل لك خراجًا وخرجًا، وخِراج ربّك خيرٌ، وخرج ربّك خيرٌ، على إثاري، على إثري، بيوتًا فارهين، فرهنَ، حاذرون حذرون، طَعَام مساكِين ومسكين، لامستم النساء، ولَمَسْتُم النساء، مالك يوم الدين، وملك يوم الدين، إلى غير ذلك يثبت أكثرها أبو عمرو، ويحذف أكثرها نافع. وهذا علمٌ واسع ليس هذا موضع استيفاء شرحه وإنّما أردنا أن لا نُخلي كتابنا منه وسترى في القراءة إن شاء الله بيانًا جامعًا في كتابنا الموسوم بكتاب المباني والمعاني في القرآن الكريم وبالله التوفيق.

بَابُ اخْتِلافِهِم في الهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ

أمَّا الهمزتان من كلمة واحدة فيكونان مفتوحتين مثل: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]، و ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧]، وتكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة مثال الأول: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، ومثال الثاني: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩] فإنّ نافعًا وابن كثير يحققان الأولى من المفتوحتين ويلينان الثانية مثل: ﴿أأنت قُلتَ للنَّاسِ﴾.

وأبو عمرو يدخل بينهما ألفًا مع المد: أ~أنت قلت للنّاس. وروي مثله عن

قالون، عن نافع والباقون يُحققونهما جميعًا مثل: أأنتَ قُلتَ للناس. هذا إذا كانت الهمزة الثانية همزة قطع فإن كانت وصلاً سقطت.

أمَّا المفتوحة والمكسورة مثل: (أإله مع الله). والمفتوحة والمضمومة مثل: أأشهدوا، فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو يقلبونَ الثانية ياءً إذا انكسرت مثل: أي لَهٌ مع الله، وواوًا إن انضمت مثل: (أوشهدوا خلقهم) والباقونَ يحققون الهمزتين جميعًا.

فصل: وأمَّا الهمزتان من كلمتين فالمختلف من ذلك في ثمان مع -المفتوحتين مثل: ﴿**إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ**﴾ [عبس: ٢٢]، والمكسورتين مثل: ﴿**هَؤُلَاءِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة: ٣١]. والمضموتين مثل: ﴿**أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ**﴾ [الأحقاف: ٣٢]، والمضمومة والمفتوحة مثل: ﴿**أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ**﴾ [الأعراف: ١٠٠]، والمضمومة والمكسورة مثل: ﴿**وإذْ أسرَّ النبيُّ إلى بعضِ أزواجه**﴾ [التحريم: ٣] والمفتوحة والمكسورة مثل: ﴿**فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ [المائدة: ١٤].

والمفتوحة والمضمومة مثل: ﴿**جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا**﴾ [المؤمنون: ٤٤] والمكسورة والمفتوحة مثل: ﴿**مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فصل: فإذا اتفقت حركاتُهُما فتحًا، أو ضمًّا أو كسرًا فإن أبا عمرو يُسقط الأولى ويُخفف الثانية مثل: (**أَوْلِيَا أُولَئِكَ**) ولا يهمز أولياء. ومثله: (**إذا شا أنشره**)، ﴿**تلقاء أصحاب النار**﴾ [الأعراف: ٤٧]، ومثله: ﴿**فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ**﴾ [الزخرف: ٨٤] ونافع يلين الأولى ويحقق الثانية مع الضم والكسر مثل: ﴿**أولياء وُوْلئك**﴾، و﴿**فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ**﴾ ويسقط الأولى ويحقق الثانية موافقة لأبي عمرو وفي رواية قالون مثل: (إذا شاء أنشره) وحمزة، وعاصم، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي يحققونَ الهمزتين في جميع ذلك مثل: (إذا شاء أنشره) (وأولياءُ أولئك)، وفي (السّماءِ إله).

فصل: وإن اختلفت الحركتان فكانت حركة الهمزة الأولى ضمة والثانية فتحة أو كسرة أو كانت حركة الأولى فتحة والثانية ضمة أو كسرة أو كانت حركة الأولى كسرة والثانية فتحة فنافع وابن كثير، وأبو عمرو يحققون الأولى ويلينون الثانية. فإن كان على الملينة ضمة أو كسرة تنقلب واوًا، أو ياءً إلا أن تكون قبلها ضمة فإنَّها تنقلب واوًا إن انكسرت أو انفتحت؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ**﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿**وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ**﴾ [التحريم: ٣]، ﴿**حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ**﴾ [الحجرات: ٩]، و﴿**جَاءَ**

أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾[المؤمنون: ٤٤]، و﴿ **مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا** ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وإنما لا يكون مشبعًا في اللفظ كل الإشباع حتى يتصرح الحرف تصرحه في الخط لو كتب ولكن يكون بين اللفظين. وأمَّا ابن عامرٍ، وعاصم، وحمزة، والكسائي، فيحققونَ الهمزتين مختلفتي الحركات إذا كانا من كلمتين بأي حركة تحركت كل واحدة منهما فيقولون: (أن لو نشاء أصبناهم)، (والنبيء أولى) على مذهب من مدَّ النبيء، (وحتى تفِيءَ إلى أمرِ الله)، و(جاء أمة رسولها)، و(من الشهداءِ أن تضل) فافهم ذلك.

بَابُ الإِمَالَةِ

وفيه ثلاثة أسئلة: ما الإمالة؟ وما الذي يجوز أن يُمال وما يمتنع من الإمالة؟

فصل: أمَّا ما الإمالة، فهي: صرف الشيء عن ما هُوَ عليه إلى وجه آخر وهي مُختصة من الحروف بالألف. ومن الحركات بالفتحة فالألف تُمالُ إلى نحو الياء. والفتحة تُمالُ إلى نحو الكسرة، وذلك في مثل عالم وسالم، والنار، والنهار، ونحوه من الأسماء وسارَ، وباع، ونحوه من الأفعال. وحتَّى، وبَلَى مِن الحروف وللعرب في الإمالة مذهبان: منهم من يميل الألف والفتحة إلى الياء والكسرة إمالة صريحة، ومنهم من يجعله لفظًا بين اللفظين.

والمميلونَ من القراء أربعة: حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، ونافع.

فمذهب نافع وأبي عمرو اللفظ بين اللفظين. ومذهب الكسائي تصريحُ الإمالة.

والباقونَ من القُراء، أعني: عاصمًا وابن كثير، وابن عامر لا يميلونَ شيئًا.

فصل: وأمّا ما يجوز أن يُمال من الكلام كلّه: فكل كلمة فيها ألف ساكن ليس فيها حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف إذا لزمت إحدى ثلاث شرائط:

الأولى: أن تكون منقلبة من ياء في الاشتقاق نحو باع وسار، وكال، فتميله لأنه من يبيع، ويسير، ويكيل، خلافًا لذوات الواو مثل: قال، وصام، ونام، فإنّه لا يُمالُ لانقلابه من الواو في القول والصوم والنوم. فافهم هذا الفرق.

والشريطة الثانية: أن تقع الألف في الاسم ثانية أو ثالثة بعدها كسرة فتُمالُ سواء كانت الكسرة بناء أو إعرابًا فتقعُ الألف زائدة ثانية أو ثالثة في الرباعي نحو: عالم، وكافر ونحوهما. وسلام بوزن فاعل، وفَعَال. وتقعُ أصلية في الثلاثي عينًا للوزن نحو: دار ونار فمتى كان هذا كله مجرورًا جازت الإمالة، ومتى نصب أو رُفع امتنعت نحو:

هذا نهارٌ، ودارٌ. ورأيتُ دارًا فقلتَ سلامًا لأنّا شرطنا أن تكون بعد هذه الألف التي في الأسماء كسرة إعراب مثل: عجبتُ من دار ونهارٍ. وبناء مثل: مررتُ بعالمٍ، أو كافرٍ، وجاهلٍ، وكذلك لو جمعت الكافرين في النصب أيضًا أملته، فإن قلت: كافرون لم تُمل.

والشريطة الثالثة: أن تقع الألف متطرفة في الفعل أو في الاسم في ثُلاثي أو رُباعِي أو خُماسي أو سُداسي إذا كانت تكتب بالياء فإنّه يُمالُ مثل: رَمَى، وألقى، وانتمى، واستدعى. ومثل: فتى، ومولى، ومجتبى، ومستدعى. فكل شيء كُتبَ بالياء فإنه يُمال. ولو جهل أصل ألفه مثل: بَلَى، وحتّى، ومَتَى، وعَلَى، في أحد القولين في نحو: أحديهما وكلاهما. وكل شيء كُتبَ بالألف من ذوات الواو لم تجز إمالته بتَّة أعني الألف المتطرفة وكذلك يُمال ألف الندبة لأنّها ليست من الواو مثل: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾ ﴿يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] والإمالة في القرآن كثير في الأسماء والأفعال.

فالأسماء نحو الأشقى والأتقى، ومُوسى، ويحيى، وعيسى، والدنيا، والوسطى، والقُربى، وطوبى، والعُليا، والعُلا والسلوى. والسوأى، والموتى، والهُدى، والبَرى، وشَتَّى، وأدْنَى من ذلك، ومن أوفى بعهده، وأزكى لكم وأربى من أمه. وفي هذه أعمى، والأولى، والأخرى، وما تحمل من أنثى، وسيماهم، وإحداهما، ونجواهم، وبضاعة مزجاة، وسقياها، ومرساها، وسكرى، وكسالى، وفرادَى، وأسرى، وجرحى، وصرعَى، وما أشبه ذلك.

والأفعال، مثل: حيث أتى، وإلا ما سَعَى، وكَفَى بربك، وقد نَرَى، فنشقى وترضى، وحتى نُؤتى، وكذب وتولى، وتتجافى جنوبُهم، وكيف آسى، واستغنى واستسقى لقومه، وتعالى عمّا يقولون، وتعاطى فعقر، وتغشاها حملت ويتوفاهنَّ الموت، وتتلقاهم الملائكة وما ولاَّهُم عن قبلتهم. وقد كان ذكر الأصول أغنى عن هذا كله لأنَّه يُرجع إلى الأصل ولكن أردت أن أفتح لك باب القِياس.

فصل: وأمّا ما يُمنعُ مِنَ الإمالة فسبعة أحرف تُسمى حروف الاستعلاء وهي: الخاء معجمة، والغين معجمة، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف. فمتى وقعت الألف بعد واحدة من هذه السبعة ليس بينه وبينها حاجز لم يكن للإمالة على تلك الألف حُكم وإن وجد فيها شيء من الشرائط الثلاث وذلك في مثل: خَاتم

وغَانم، وصادق، فضارب، وظالم، وقادر، لا يُمال شيء من ذلك لوجود حرف الاستعلاء ولذلك قال ابن القيم في رسالته: وجعله في العلاء بمنزلة حروف الاستعلاء فإنَّها لحروف المد واللين حصون لأنَّه بجوازها عن الإمالة مصون. هذه أصول الإمالة المطردة فإمَّا ما جاء شاذًّا في القراءة فلم نذكره لأنه لا أصله له وذلك نحو إمالتهم الربو وهو من الواو. وأمال الكسائي ضحاها، وتلاها، ودحاها، وسَجَى، وحده على غير أصل فافهم ذلك وقس عليه موفقًا إن شاء الله سبحانه.

هذا آخر ما ورد في القراءة ويتلوها أبواب الشعر وأحكامه.

والحمدُ لله أولاً وآخرًا وباطنًا وظاهرًا وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه.

بَابُ الشِّعْرِ وَمَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ الشَّاعِرُ

يُسأل في هذا البَاب عَن تسعة أسئلة: ما الشعر في نفسه؟ وكم شرائطه؟ وكم أسماؤه؟ وكم حروفه؟ وكم حركاته؟ وكم عيوبه؟ وكم محاسنه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما يجوز للشاعر إذا اضطر؟

فصل: أمّا ما الشعر في نفسه؟ فهو: الدرجة العُليا من الكلام كلّه بعد الكلام الإلهي، والكلام النبوي. فهُمَا فوقَ كلِّ ذي فوق لبلاغتهما وشرفِ المتكلم بِهِمَا، ومَا سِوَى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: عُلياهُما النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية، وسُفلاهما النثر لتعريه من الوزن والتقفية، وإن كان آخذًا بحظِّه من البلاغة واسم الشعر مأخوذ من الإشعار وهو الإعلام، وهو حكمة العرب الباقية. وفي الحديث "إنَّ من الشعر لحكمة"، "وإنّ من البيان لسحرًا"[(١)]. يعني بالبيان الشعر، وهو مثل في المبالغة.

فصل: وشرائط الشعر ثلاث: الوزن، والتقفية، والقصدُ، فلا يكون شعرًا إلا بمجموعها. فإن جاء الكلام موزونًا مُقفى غير مقصود لم يكن شعرًا لأنه رُبَّما اتفق

---

(١) في الصاحبي لابن فارس، ص ٢٧٤، "إن من البيان لسحرا". ومجمع البيان للميداني ص ١٠ وكذلك في البيان والتبيين: ١/٥٣ والأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ورقة ٧٢.

ذلك في الكلام الفصيح قال الله تعالى: ﴿**لن تنالوا البر حتى تُنفقُوا مما تُحبُّون**﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿**ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صُدُورَ قومٍ مؤمنين**﴾ [التوبة: ١٤]، وقال: ﴿**ومن يتق الله يجعل له مخرجًا ويرزقه من حيث لا يحتسب**﴾ [الطلاق: ٢] فهذه بمنزلة بيت مخروم بأربعة حروف وأول الوزن (تق الله) ونظيرُه قول عَلي:

اشدد حَيَازيمَكَ لِلْمَوتِ فَإنَّ الْمَوتَ لاقِيكَا(١)

لأنَّ العرب قد تخرم البيت بأن تَزيد في أوّله حرفًا، أو حرفين، أو ثلاثة، أو أربعة ولا يُزاد على الأربعة. فهذا كلام جمع الوزن والتقفية وتعرى عن القصد ومثله: كلام النبي ﷺ: (رجز)

أنا ابن عبدِ المطلبْ أنا النّبيُّ لا كَذِبْ(٢)

وقال:

هل أنت إلا إصبعٌ دُمِيت وفي سبيل الله ما لقيت(٣)

وقال بعضُ العرب في السوق:

يَا صاحبَ المسح تبيعُ المِسْحَا قالَ نَعمْ اقرب إلي أن أردتْ رِبْحَا(٤)

فهذا كلام يشبه الشعر إلا أنه يُخرجه منه عدم القصد.

فصل: وأسماء الشعر خمسة: المترادف، وهو كل ما اجتمع في قافيته ساكنٌ

---

(١) البيت من الرجز، وهو في ديوانه/ ٨٣، وقد نسبه إليه صاحب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٧٩، وعجزه:

وَلاَ تَجْزَعِ مِنَ الْمَوْتِ إِذَا حَلَّ بِوَادِيكا

(٢) نسب هذا الرجز إلى الرسول ﷺ في كتاب أراجيز العرب ٣ أن النبي ﷺ قال ذلك يوم حنين، وروايته:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

(٣) نسب هذا الرجز للرسول ﷺ يوم الخندق وفي اللسان مادة (صبع): ١٠/٥٩ حكى ذلك اللحياني عن يونس، روى عن النبي ﷺ أنه دميت إصبعه في حفر الخندق، فقال البيت. وأراجيز العرب/ ٣، نسب إليه ﷺ.

(٤) البيت من الرجز وجاء في الأغاني: ٤/٤١، قال رجل لآخر عليه مسح: (يا صاحب المسح تبيعُ المسحا). فقال لنا أبو العتاهية: هذا من ذلك ألم تسمعوه يقول: (...) قد قال شعراء وهو لا يعلم، ثم قال الرجل: (تعال إن كنت تريدُ الربحا).

ومسكن نحو: (رجز)

والمرءُ يُبْليهِ بَلاءَ السِّرْبَال[١]

الألف ساكنة واللام مُسكن.

والمتواتر: وهو كل ما توالت فيه الحركة والسكون وكان كل واحد منهما وترًا أي فردًا نحو: (كامل)

يا زيدُ والأمثالُ يَضربها لـــذي اللُّبِّ الحكيمِ[٢]

الياء ساكنة والميم متحركة.

والمتدارك: وهو كل ما تدارك في قافيته حركتان بعد سكون نحو: (كامل)

والنَّفسُ راغبة إذا رغبتهـــا وإذا تردُ إلى قليـــل تقنعُ[٣]

القاف ساكنة والنون والعين متحركان.

والمتراكب: وهو ما تراكب في قافيته ثلاث حركات بعد سكون نحو قوله: (مديد)

إنَّما الدنيـــا أبو دُلف بين بـــادية ومحتضره[٤]

الحاء ساكنة والتاء والصْاد والراء متحركات.

والمتكاوس: كل قافية اجتمع فيها أربع حركات بعد ساكن نحو:

يا رب إنّ الحارث بن جبلة أربى عَلَى والده فَقَتَلَه[٥]

الساكن الهاء في والده؛ لأنَّها تعد حرفًا في وزن الشعر والأربعة المتحركة: الفاء،

---

(١) البيت من الرجز وهو لرؤبة تقدم تخريجه، وعجزه: **كرّ الليالي واختلاف الأحوال.**

(٢) البيت من البحر الكامل ونسب إلى يزيد بن الحكم، انظر: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة/ ١٧٥، وفيه (يا بدر). وديوان الحماسة لأبي تمام: ١٧٩/٣، والبيت من قصيدة له يعظ ابنه بدرًا.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو إلى أبي ذؤيب الهذلي يرثي أولاده، انظر: الشعر والشعراء/ ٦٥ والمفضليات/ ٤٢٢.

(٤) البيت من البحر المديد، وهو لعلي بن جبلة في مدح القاسم بن عيسى (أبي دلف)، انظر: الشعر والشعراء/ ٨٥٤، والأغاني: ٢٥١/٨، وظهور الإسلام: ١٢٨/٣، والكنى والألقاب: ٢ /٤٧٦، وشعر علي بن جبلة المعروف بالعكوك. رسالة ماجستير تحقيق ودراسة د. أحمد نصيف الجناني/ ٤٠، ٤٧، ٤٨، ١٣٤.

(٥) البيت من بحر الرجز، نسب ابن يسعون هذا البيت إلى ابن العفيف العبدي، أو عبد المسيح بن عسلة، وذكر أنه يقوله في الحارث ابن أبي شمر الغساني الأعرج من بني جبلة، وكان إذا أعجبته امرأة من قيس أرسل إليها فاغتصبها شرح المفصل: ١٠٨/٨.

والقاف، والتاء، واللام. وقيل له متكاوس لأنّه لا يلزم الإتيان فيه بأربع حركات إلى آخر الشعر بل يكون في بعض قوافيه أربع وفي بعضها اثنتان. كما قال صاحب البيتين الأولين:

وكـــان في جارتـــه لا عهـــد له(١)

رجع إلى المتدارك؛ فكأنَّه يأخذ من هذا كأسًا ومن هذا كأسًا.

فصل: وحروف الشعر ستة التأسيس، والدخيل، والردف، والروي، والوصل، والخروج.

فحرف التأسيس: ألف ساكنة بينها وبين الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة حرف متحرك نحو: (طويل)

كليني لِهَم يا أميمة ناصبِ   وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكِبِ(٢)

ألف ناصب هو التأسيس وسمي تأسيسًا لأن الشعر يُبنى عليه من أوله إلى آخره، والحرف الذي بُنيت عليه القصيدة الباء واسمه الروي سمي به لأنّه سهل القصيدة الذي ترده وتُساق إليه والصاد بين الباء والألف، وهو حرف الدخيل، وكذلك الحرف في الكواكب الكاف قبل الباء دخيل وسمي دخيلاً لأنه لا يلزم الإتيان منه بحرف معين بل يكون مرة صادًا ومرة كافًا كالكواكب ومرة لامًا كلام غالب وغيره من الحروف المتحركة.

والرَّدف: حرفُ علة، يأتي قبل حرف الروي في غير المؤسس، ألف، أو واو، أو ياء. فالألف نحو:

... .   مِدادٌ مِثْلَ خافية الغُرابِ(٣)

ولا يُعاقبها شيءٌ. والواو، والياء يتعاقبان نحو: (خفيف)

أرواحٌ مودِّعٌ أم بُكُورُ   حَلٌّ فانظر لأي حالٍ تَصِيرُ(٤)

---

(١) هذا شطر تابع إلى الرجز السابق وصدره: **وركب الشَّادخـــة المحجلـــة**

(٢) البيت من الطويل وهو إلى النابغة الذبياني انظر: ديوانه/ ١١.

(٣) البيت من الوافر ولم أهتد لقائله، ولعله بيت عنترة من معلقته مجموع مهمات المتون/٨١٣.

فيهـــا اثنتانِ وأربعونَ حلـــوبةً   سُودًا كخافيةِ الغُرابِ الأسحمِ

(٤) البيت من البحر الخفيف وهو لعدي بن زيد العبادي، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٣٥ وفيه: (لك) بدل (حل) وفاعمد بدل فانظر والكتاب: ٧٠/١، وفي الأغاني: ١٢٦/٢ منسوبًا له وفي الكتاب (ذاك) بدل (حال) وأنت بدل حلٍّ. ١٢٦/٢ منسوباً له وفي الكتاب (ذاك) بدل (حال) و (أنت) بدل (حل).

وسمي ردفًا لوقوعه خلف حرفِ الروي إلى البيت بمنزلة الرديف من الراكب.

والوصل: حرف يأتي بعد حرف الروي، واو، أو ألف، أو ياء أو هاء فالواو نحو: (بسيط)

والعيش لا عيش إلا ما تقر به عينًا ولا حالة إلا ستنتقل

اللام روي والواو بعده وصل، وإن لم تثبت في الخط فهي معدودة في الوزن.

والياء نحو: (كامل)

.... والبرُّ خير حقيبــة الرَّحـــلِ(١)

والألف نحو(٢): (بسيط)

وإلا ولم يقض من أحبابه وطرًا لَمَّا دَعَاه مُنادِي الشوق لا وزرًا

الراء روي والهاء وصلٌ.

والخروج: حرف يأتي بعدها الوصل إذا كانت متحركة واوًا مع الضمة وألفًا مع الفتحة وياء مع الكسرة فالواو نحو: (بسيط)

لا تعذليه فـــإنَّ العذلَ يولِعُـــه(٣)

العين روي والهاء وصلٌ والواو بعدها خروجٌ ومثال الياء: (متقارب)

إذا كنت في حاجة مرسلاً فأرسل حليمًا ولا توصِـــهِ(٤)

والهاء نحو(٥): (مديد).

---

(١) البيت من الكامل وهو إلى امرئ القيس بن عانس الصحابي، لا امرئ القيس الكندي الجاهلي، انظر: قواعد الشعر لتغلب، تحقيق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي/ ٦٤. وصدره: **الله أنجح ما طلبت به.**

(٢) البيت من البسيط ولم أهتد لقائله.

(٣) البيت من البسيط وهو إلى أبي زريق البغدادي وهو مطلع قصيدته وعجزه: **قد قلت حقًّا ولكن ليس ينفعه.** انظر: دراسات في النقد العربي الحديث للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي/ ٧.

(٤) البيت من المتقارب، وقد نسب إلى الزبير بن عبد المطلب، انظر: النقد عند اللغويين في القرن الثاني/ ١٠٧، والنقد القديم. د: داود سلام/ ١١٧ دون نسبة. نقد النثر لقدامة بن جعفر/ ١٢٠ وجاء في إنباه الرواة: ٣/١٧٠ أنشد ذلك أحمد بن فارس:

إذا كنت في حاجة مرسلاً وأنت بِهَا كلـــف مغرم

فأرسل حكيمًا ولا توصه وذاك الحكيم هو الدرهم

(٥) البيت من المديد وهو إلى أبي زريق البغادي وهو مطلع قصيدته وعجزه: قد قلت حقا ولكن ليس ينفعه.

رُبَّ رامٍ مَنْ بَني ثعُلٍ   مُخْرجٍ كَفيهِ مِنْ سُتُرِه

الصاد روي، والهاء وصل، والياء خروج، ومثال الألف:

عَفَتِ الديار محلُّها فمُقامُها   ... ...(١)

الميم رويّ، والهاء وصل، والألف خروج فافهم هذا الفرق في الألف، والياء، والواو. وأنَّها إذا كانت بَعْدَ الروي فهي وصلٌ وإذا كانت بعد هاء الوصل فهِيَ خروجٌ.

فصلٌ: وحركات الشعر ست، الرس، والحذو والتوجيه، والمجرى والنَّفاذ واللَّزوم.

فالرسُّ: لا يكونُ إلا فتحة قبل ألف التأسيس كحركة النون في: ناصب، وسميت رسًّا لأنها للألف رس. لأنه يكون منها كما يكون الماء في البئر وهي الرس.

والحذو: حركة الحرف الذي قبل الردف ويكون ضمة قبل الواو نحو: بكور. وكسرة قبل الياء نحو: نصير، وفتحة قبل الألف نحو: الغُراب. سميت حذوًا لأنّها بحرف الردف الذي هو العلة بمنزلة المثال الذي يحذى عليه لأنَّه منها يكون.

والتوجيه: حركة الحرف الذي قبل حرف الروي، في غير الشعر المؤسس والمردف نحو: (طويل)

قِفا نبك من ذكرى حبيب ومنـــزل   ... ...

والتوجيه: حركة الروي وسميت توجيهًا لأنه يجوز أن توجه فيكون لها وجوه من حيث كانت مرة كسرة (كمنزل)، ومرة فتحة كقوله في البيت (فحومل) ومرة ضمة كقوله في آخر (وتقريب تتفُلِ).

والمجرى: حركة حرف الروي نفسه نحو: حركة اللام من (منزل) و(حومل) وسائر القوافي سميت مجرى لأن حرف الروي يجري عليها إلى آخر الشعر ولا يختلف.

والنفاذ: حركة هاء الوصل ضمة في مثل (يُولعه) وكسرة في مثل (ولا توصه)، وفتحة في مثل (مقامها) وسميت نفاذاً لأن الروي قد نفذ قبلها وأتت بعده كالشيء التابع المستغنى عنه.

واللزوم: حركة حرف الدخيل كحركة الصاد في (ناصب) والكاف في (الكواكب) في آخر البيت وسميت لزومًا لأنَّها تلزم الشعر إلى آخره إن ضمة فضمة

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو مطلع معلقة لبيد انظر: المعلقات العشر وأخبار قائلها للشنقيطي ٨١ وعجزه: **بمِنىً تأبَّد غولُهَا فرجامها**

وديوان لبيد ٢٩٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥١٧.

وإن كسرة فكسرة وإن فتحة ففتحة، ولا يجوز اختلافها وانظر إلى شعر النابغة كيف بَنَى دخيلة على الكسر:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وأكثر ما يكون كسرًا.

فصل: وعيوب الشعر ستة الإقواء والإكفاء، والإيطاء والتضمين والسِّناد والإقعاد.

فالإقواء: هو اختلاف حركة الروي نحو: قول النابغة: (كامل)

سقطَ النصيفُ ولم تُرد إسقاطه فتنـــاولته واتّقتنـــا باليَدِ(١)

فكسر ثُم قال:

بِمُخضب رخص كأنَّ بَنَانَه عَنَمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّطافةِ يُعْقَدُ(٢)

فَضم؛ ومثله: (رجز)

لا هَمَّ إنَّ الحـــارث بن نِهم أوذم حجًّا في ثيـــاب دُسْمِ

إن تَغفِـــر اللهـــم تَغْفِر جَمًّا وأيُّ عَبــْـدٍ لَكَ لا ألمـــًّا(٣)

فكسر ثم فتح، وأنشد ثعلب: (بسيط)

فقد جعلت أرى الشيئين أربعـــة والواحـــد اثنين لـــما بورك البصـــر

وكنت أمشي على رجلين معتدلا فصرتُ أمشي على أخرى من الشَّجرِ(٤)

فرفع الأول وكسر الثاني. والإقواء كثير في أشعارهم.

وأمَّا الإكفاء: فهُوَ اختلافُ حرف الروي نفسه كقول بعضهم: (رجز)

إذا ركبت فاجعلاني وسطَا إنّي كبيرٌ لا أطيقُ العُنَّدا(٥)

---

(١) البيت للنابغة من البحر الكامل ديوانه: ٥٢. وخمسة دواوين من أشعار العرب: ٣٠، وشرح تحفة الخليل في العروض: ٣٦٥.

(٢) البيت للنابغة ديوانه: ٣٨٧.

(٣) البيت من الرجز، وهو لأمية بن أبي الصلت، اللسان مادة لحم: ٢٣/١٦، وفي الاقتضاب٤٤٢ نسبه إلى أبي خراش والصحيح، هو لأمية انظر: الخزانة: ٢٧٨/١، والعيني: ٢١٦/٤.

(٤) البيتان من البحر البسيط وهما لعمرو بن أحمر الباهلي انظر: ديوانه: ١٨١، وفيه: (الشخصين) بدل (الشيئين)، (مما) بدل (لما) والبيت الثاني في الخصائص: ٢٠٧/١.

(٥) البيت من الرجز: انظر: المقتضب للمبرد: ٢١٨/١، دون نسبة، وكذلك ابن الشجري ومنهجه في النحو رسالة تقدم بها د. عبد المنعم صالح لجامعة بغداد ١٩٧٢، ص٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٧/١، والخزانة: ٥٣٣/٤، والاقتضاب/ ص٤١٥.

فبينما الرَّوي طاءً حتى أتَى بِهِ دَالاً.

وأمّا الإيطاء: فَهُو إعادة القافية في آخر بيتين والمعنى واحد كما قال بعضهم: (طويل)

ألا يا طيال الطور يا شُمَّخِ الذُّرا   تُبدينَ هل يَبْدُو لكنَّ نحيج

ثم قال في البيت الثاني: (طويل)

لعلَّ نحيجًا قدْ قَضَى بعضَ دينه   ويا رب دَينٍ قَدْ قَضاهُ نَحيجُ[(١)]

فأعاد القافية فأوطأها.

وقد أجاز بعضهم بعد ثلاثة أبيات. وقال بعضهم بعد سبعة.

وآخرون فيما يلي العشرين قبلها وبعدها بشرط أن يكون الشعر طويلاً وهو على الجملة ضعيف.

وأمّا التضمين: فهُو أن يضمّن الشاعر معنى البيت الثاني ويعلقه عليه وهو كقول النابغة: (وافر)

وهُمْ وردُوا الجِفَارَ عَلَى تميمٍ   وهُم أصحابُ يومِ عُكاظِ إنّي[(٢)]

فلم يتم ما أراد حتَّى قال: (وافر)

شَهِدَتْ لَهُمْ مواطنَ صَادِقَاتٍ   قضَتْ لَهُمُ بصفوِ الودِ مِنِّي

وقال بَشرُ بنُ أبي خازم[(٣)]: (متقارب)

وسَعدًا تسائلهُم والرِّبابَ   وسائل هَوازِنَ عَنّا إذا مَا[(٤)]

فَلَمَ يقضِ غرضَه حتَّى قال: (متقارب)

لقيناهم كيف نُعليهم   صوارم يفرين بيضًا وهَامَا

---

(١) البيتان من البحر الطويل ولم أهتد لقائلهما.

(٢) البيتان من الوافر انظر: ديوان النابغة/ ١٧٥، والعجز للبيت الثاني في ديوانه: (أتيتهم بورٌ الصدر مني). وفي شرح تحفة الخليل نسبا له ص٣٧٤، وجاء في صدر البيت الأول في ديوانه بشر بن أبي خازم/ ٢٢، والبيت:

وهُم وردُوا الجِفارَ على تَميم   بكل سَمَيْدَعٍ بطلٍ نجيبُ

(٣) بشر بن أبي خازم: جاهلي قديم. شهد حرب أسد، وطيء، وشهد هو وابنه توفل بن بشر الحلف بينهما وهو من بني أسد. الشعر والشعراء: ١/ ٢٧٠.

(٤) البيتان من المتقارب، وهما في ديوان بشر بن أبي خازم/ ١٨٨ وفيه (وكعبًا) بدل (وسعدًا) و(فسائلهم) بدل (تسائلهم)، وقد نسبهما ابن الشجري في أماليه/ ٢٣ والمرزباني في الموشح/ ٢٥.

وأمَّا السِّناد: فهو اختلاف حركة حرف الدخيل كما قال ورقاء بن زهير: (طويل)

رأيتُ زهيرًا تحت كلكَلِ خالد   فأقبلتُ أسعَى نحوهُ وأبادِرُ
فشلت يميني يومَ أضربُ خَالدًا   فيحذره منِّي الحديدُ المُظاهَرُ
فيا ليتني مِن قَبْلِ أيّام خـالدِ   وقبل زُهَيرٍ لَم تَلدْني تُماضُرُ[1]

فانظر كيف كسر دال (أبادر) وفتح هاء (المظاهر) وضم ضاد (تُماضُر) وهو حرف الدخيل، وتُماضُرُ اسم أمه.

وأمّا الإقعاد: فهو اختلاف حركة الحرف التي قبل الردف إذا كانت فتحة قبل الواو أو الياء نحو قول عمرو بن مَعَديكرب: (وافر)

أخافُ إذا هَبَطْنَ بِنَا خَبَارًا   وَجَد الرّكضُ أن لاَ تحمليني

فكسر اللام من تحمليني عَلى الأصل ثم قال في بيتٍ آخر: (وافر)

وشَيبٍ كالثغام يعلُّ مسكًا   يسوءُ الغاليات إذا فَلَيِني[2]

ففتح اللام من فليني، وجاء بعده بياء مختلسة. وكسر اللام من تحمليني ومثله قول عمرو بن كلثوم في بيت: (وافر)

مخاريقٌ بأيدي لاعِبينـا

على الأصل ثم قال في بيت آخر:

يصفقُها الرِّياحُ إذا جَرَيْنَا[3]

---

(١) ورقاء بن زهير: هو ورقاء بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة. ترجمته في الأغاني: ١١/٧٠-٧٦، ٨٤، والأبيات لـه من البحر الطويل، والأول والثاني في النقد العربي القديم بين الاستقراء/ ١٣٨ نسبا لـه وفيه: (ثم) بدل (يوم) (ويمنعه) بدل (فيحذره). وكذلك نسبت لـه في قواعد الشعر لثعلب رواية المرزباني: ٢٨، والموشح للمرزباني/ ١٨، وتحفة الخليل/ ٣٨٧، والوحشيات لأبي تمام/ ٦٢،٦١ والبيت الأخير:

فيا ليتَ أنّي قبلَ ضربة خالد   ويوم... ..

(٢) البيتان من الوافر وهما في ديوان عمرو بن معديكرب/ ١٧٣، والخزانة: ٢/٤٤٥.

(٣) البيتان في جمهرة أشعار العرب من معلقته/ ٧٨، وفي المعلقات العشر للشنقيطي وهما من بحر الوافر وهما بتمامهما:

كأنَّ سيوفنا فينا وفيهـم   مخـاريقٌ بأيدي لاعبينـا
كأن غصونهنَّ مُتونُ غدرٍ   يصفقها الرياح إذا جرينـا

وقد قيل: إن السّناد قطع التأسيس من الشعر المؤسس كما قال بعضهم: (متقارب)

حَلَفْتُ يمينًا له صادقه

ثم قال: (متقارب)

فَلَمْ يَرنِي في مَحَلِّ الثِّقَهْ

فأسس في الأول، وقطعه في الثاني وقيل: إنَّ الإقعاد معاقبة حرف الردف إذا كان ألفًا بالياء والواو كما قال بعضُهُم[1]: (وافر)

إذا شَحَجَ الغُرابُ أطَاشَ حِلْمِي ... فيَا للهِ مِن شحجِ الغُرابِ

ثم عاقبه بياء فقال: (وافر)

غَريبٌ في الفلاةِ شجَى غريبًا ... ألا يَحْنُو الغَريبُ على الغَريبِ

وقد قيل: إن الإقعاد أن تجعل ياء الوصل رويًا كألف القصر وليسا سواء وذلك كقول بعضهم: (متقارب)

أشَابَ الصَّغيرَ وأفْنَى الكبير ... كـرُّ الغَدَاة ومَـرُّ العَشي
إذا ليلـةٌ أهرمت يَـوْمَهَا ... أتَى بَعْـدَ ذَلك يـومٌ فَتي
نروحُ ونغـدوا لِحـاجـاتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضي[٢]

وقيل: إنَّ السناد كل عيب وجد في الشعر وأنه اسم كل عيب، وعامٌّ لجميع العيوب. وقد بقي من هذا الباب كم محاسن الشعر؟ وعلى كم ينقسم؟ وما يجوز للشاعر إذا اضطر؟. ونحنُ نفرد لكل واحد منها بابًا. وربَّما طالَ الكلام فيه فذكرناهُ في بابين إن شاء الله تعالى.

بَابُ محاسن الشعر

قال الشيخ أبو الحسن -رضي الله عنه- يحسُن بالشَّاعر أن يقدم للشعر ثلاثة ويعتمد ثلاثة ويُهذب منه ثلاثة، ويتجنب فيه ثلاثة. وأن يقسمه ثلاثة.

أمّا ما يُقدم لَهُ: فالنحو واللغة والعَروض.

أمَّا النحوُ: فيأمن معه فاحش اللحن. وأمّا العروض فيقيم به مُناد الوزن وأمّا اللغة

---

(١) البيتان من الوافر ولم أهتد إلى لقائهما.

(٢) الأبيات من المتقارب، وهي إلى الصَّلَتَان انظر: الخزانة: ١/٣٠٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٥٠٢، وفيه: (الليالي) بدل (الغداة)، ومعاهد التنصيص: ١/٧٣.

فيلجأُ إليها من ركيك اللفظ.

وأمّا ما يعتمدُ به: فمثل بارعٌ، ووصفٌ جامعٌ، وتشبيهٌ واقعٌ. أمّا المثل: فالغرض به السيرورة، وأمّا الوصف فإنَّه محك البلاغة. وأمّا التشبيه فإنَّه رأسُ الصّنعة.

وأمّا ما يُهذِّب منه: فالابتداء، والاعتماد، والانتهاء.

أمّا الابتداء: فإنّه إذا كان جيدًا ملك الألباب واستعبد الأسماع وكسا الشعر جلالة وجَاها من أوّل وهلة، وأمّا الاعتماد فإنَّه موضع التخلُّص ودليل التفرس، وآخر النسيب وأول المديح أو الهجاء. وأمّا الانتهاء، فإنَّه الخاتمة، وموضع الحُكم بالجودة أو الرداءة. ومهزأة الممدوح ومهواه، وفي الحديث: «**خير الأعمال خواتمها**»[1]، وأمّا ما يتجنب فيه فوحشي الكلام ومُداخلة بعضه في بعض والخروج من الحدود. وأمّا وحشي الكلام فإنَّه ينفّر القلوب ويسلب جلبابَ الحلاوة. ومن مستقبحه قول امرئ القيس:

سمحشج العَشلهج شفحلج[2]

ومثله قول الأعشى: (بسيط)

شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شَلْشَلٌ شَوِلُ[3]

وأمّا المداخلة فإنَّها الشاهد على اضطرار الشاعر. وضعف تصرفه، ومن ذلك قول الفرزدق: (طويل)

وما مِثْلُهُ في الناسِ إلاّ مُمَلَّكًا أبو أمِّهِ حَيٌّ أبوُه يُقَارِبُهْ[4]

ففرق بين المبتدأ والخبر وبين النعت والمنعوت وأنزل الأشياء في غير منزلته. وخلط أول الكلام بآخره.

وأمَّا الخروج: من الحدود فإنَّه مبالغة في الكذب وخروجٌ من الموجود ودخولٌ في المعدوم. ما يردُ بِهِ الشَّاعر المثل ومنهُ قولُ بعضهم: (طويل)

---

(١) لم أعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٢) غير موجود في ديوان امرئ القيس.

(٣) البيت من البحر البسيط وهو في ديوان الأعشى الكبير/ ٩٥، وصدره: (وقد غدوتُ إلى الحانوت يتبعُني). والمشل والشلول، والشلشل: الخفيف السريع، وقد نسب إليه في اللسان مادة (شَلل): ٣٨٥/١٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢٦٤/٧١، والمحتسب لابن جني: ٢/ ١٧٦، والمعجم في بقية الأشياء لأبي هلال العسكري/ ١٠٦.

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه تحقيق الصاوي: ١٠٨/١، والكتاب: ١٤/١، نسبه للفرزدق.

لَهُ رَاحَةٌ لَوْ فَاضَ مِعْشَارُ جُودِهَا عَلَى البرِّ كانَ البرُّ أندَى مِنَ البحرِ
لَـهُ هِـمَمٌ لا مُنتهَى لـكثيرِها وهمته الصغرى أجلُّ مِنَ الـدهر
ولو أنَّ خلقَ اللهِ في مسك فارس وبارزه كـان الخليّ مـن العُـمرِ[1]

فاسمعه يقول: لو فاض معشار جوده على البرِّ لكان أكثر ندى من البحر، ولا حاجة للبر إلى أن يكون كذلك. وهذا زعم من معشار جوده. والمعشار فيما رواهُ ابن خالويه عن العُلماء جزءٌ من ستين جُزءاً فكيف إذا فاض مع ذلك الجزء تسعة وخمسون جزءاً ما كان يكون البر وقوله:

له هِممٌ لا مُنْتَهَى لِكثيرِها ... ...

خروجٌ من التوحيد إلى الشرك وقد علمت أنّ الأشياء كُلَّها منتهيةٌ إلى الله تعالى. فهذا تشبيه المحدث بالقديم، وإلحاق لصفة المخلوق بصفة الخالق تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا ثم انظر إلى قوله: (**ولو أن خلق الله في مسك فارسٍ**) والمسك بفتح الميم الخلد قال: (**وبارزه كان الخليَّ من العمرِ**) معناهُ: إذًا لقتله وقطع عُمره. فجعل شجاعته بإزاء شجاعة الملائكة والجن والإنس والسِّباع والحيات، والحيوان كله. لو جمع شخصًا واحدًا. وهذا مُحالٌ بين الإحالة فنزه نفسك منه وارغب بشعرك عنه فلا خير في قليل الكذب فكيف في كثيره. فإن قالت لك العامة: خير الشعر أكذبه. فقل: بل خيرُ القول أصدقه.

وأمّا قسمته ثلاثة: فنسيبٌ، واقتصاصٌ، ومدح، أو هجاء.

أمّا الفصل الأول: وهو النسيب فيستجلب به نافرَ القُلوب.

وأمّا الفصل الثاني: وهو الاقتصاص فيسترحم به ويشكو ويفتخرُ به ويعلو، أو يسأل حوائجه، ويومئ إلى عرضه، أو يذكر طريقه ويصف راحلته.

وأمّا الفصل الثالث: وهو المدح، أو الهجاء فيرفع به مكان الممدوح، ويضع به شأن المهجو.

فهذه خمسة عشر وجهًا إذا نظر إليها الشاعر وجعلها من غرضه كان شعره صافي

(١) الأبيات من البحر الطويل، وقد نسبها التفتزاني في شروح التلخيص: ٢/١١٥، إلى حسان بن ثابت يمدح رسول الله ﷺ، وفيه: (لكبارها) بدل (لكثيرها) وليست في ديوانه.

الجوهر، صحيح التركيب، حسن الصنع، سهلَ المأخذ عذب الرواية، شائع الصيت، بعيد السيرورة مستحقًّا أن يوصف بقول الشاعر: (بسيط)

ألقي قَذى الشعر عنهُ حينَ أقرضهُ   فَمَا بِشعْرِي مِن عيبٍ ولا ذامِ
كأنَّما أصطفي شِعْرِي وأغرِفهُ   مِنْ موجِ بحرٍ غزيرٍ زاخرٍ طامي
منْهُ غَـرائبُ أمثَـالٍ مشهـرة   ملموسةٍ زانها رصفي وإحكامي(١)

ثم أقول: وينبغي للشاعر عند عمل الشعر أنْ يُناسِبَ بين أبيات شعره من غير أن يكون منها بيت مُحتاجًا إلى غيره. ويضعُ كل شيء منها في موضعه حتى لو سقط بيت لأخلَّ بالترتيبِ وقد مثلوا أبيات القصيدة في الائتلاف بأعضاءِ الإنسان لو ذهبَ مِنْهَا عضو لأخلَّ بالجسد كله.

ويستحب للشاعر أن يكون عارفًا بأساليب الشعر وأن يُحلي شعره بها ويبنيه عليها ولا يعطله منها. فإنَّها للقريض بمنزلة العقود المنظومة في جيد الكاعب البكر، وجمهور ما يحتاج إلى معرفته نيف وثلاثين نوعًا وهي: الابتداء، والاعتماد، والطباق، والتجنيس، والتقسيم، والتسهيم، والتصدير، والترديد، والتبيين، والتقريع، والتتميم، والتصريع، والتفويف، والتسبيغ، والتلميح، والترصيع، والتشبيه، والالتفات، والتوشيح، والإعنات، والتدارك، والاستعارة، والنظر، والإشارة، والتقفية، والمبالغة، والاستطراد، والمنافرة، والمماثلة، والتسميط، والتخميس.

وأنا مفرد إن شاء الله بابًا لتفسير هذه الألقاب في عقب هذا الباب أذكرها فيه وأستشهدُ على كل شيء منها ببيت أو ببيتين وأشرحها لك على الترتيب وبالله التوفيق.

بَابُ شَرْحِ المَعَانِي المذكورة

فصل: أمَّا الابتداء: فينبغي للشاعر إذا ابتدأ قصيدته أن يبتدأها بما يدلُّ على غرضه ويفصح به عن المذهب الذي ذهب إليه في شعره بمراده في أول بيت ابتدأ به كلامه فيعرف المعنى الذي قصده من أول وهلة كما قال أوس بن حجر: (منسرح)

أيتها النفس أجملي جزعًا   إنَّ الذي تحذرين قد وقَعَا(٢)

فهذا أحسن ما ابتدأت به مرثيةٌ. وفي الشكوى، والمعاتبة قولُ النابغة الذبياني:

---

(١) الأبيات من البسيط ولم أهتد لقائلها.

(٢) البيت من المنسرح، انظر: ديوانه/ ١٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٢٠٧، وفيه: (تكرهين) بدل (تحذرين)، ونسب إليه في شعراء النصرانية: ٤/٤٩٢، والنقد عند اللغويين العرب/ ٢١١. والأغاني: ١١/٦٨، وهبة الأيام فيما يتعلق بأبي تمام/ ١٥.

كَليني لهم يا أميمة ناصبِ وليلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكب

وفي التحنن على الأحبة والبُكاء على مُفارقتهم والوقوف في منازلهم وتسمية المواضع الخالية منهم قول امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنـــزل بسقطِ اللوى بين الدخول فحوملِ

ويحسنُ بالشاعر أن يتجنب من الابتداءات ما يتطير به مثل قول البحتري: (طويل)

لك الويل من ليلٍ بطيءٍ أواخره[1]

ومثله قول أبي نواس[2]:

أربع البلى أن الخشوع لبادِي عَلَيْكَ وإنِّي لم أخنْـــكَ ودادِي

ففي الرواية أن البرامكة تبرموا حتى بلغ إلى قوله:

سلامٌ على الدنيا إذا ما فقدتمُ بَني برمَك مِن رائحين وغَادي

فتطيروا به فما لبثوا إلا ثمانية أيام حتى قتلوا. وقد كُنا أشرنا إلى تهذيب الابتداء والتخلص والاعتماد في الباب الأول ولكنا أوردناها هاهُنا ليستدل عليها وليكون ذلك زيادة في الحضِّ على تهذيبها.

فصل: وأمَّا الاعتماد فهو: أن يتخلص الشاعر من التشبيب إلى المدح أو الهجاء، أو غير ذلك مما يريده بغير دع كذا أو عد عن كذا، أو اذكر كذا، وما أشبه ذلك بل يكون تخلصه إلى المدح أو غيره متصلاً بما قبله من التشبيب حتى يصح تركيبه ويستجاد صنعتُه ويقع الاتصال ويؤمن الانفصال ويسلم من شوائب النقصان. ويقف على منهج الإحسان ومن أحسن ما ورد في ذلك قول علي بن الجهم: (بسيط)

وليلة كجـلـتَ بالنفس مُقْلَتُها أَلْقَت قِناعَ الدُّجَى في كُـــلِّ أخدود
قد كَادَ يُغْرِقُنِي أمْواجُ ظُلمَتِها لولا اقتباسى سَنَى مِـــنْ وجهِ داودِ[3]

وفي الذم قول أبي الشمقمق: (متقارب)

(١) البيت في ديوانه تحقيق الصيرفي: ٢/٨٦٧، وهو مطلع قصيدة يمدح (يوسف بن محمد) والبيت بتمامه:

له الويل من ليل تطاول آخره ووشك نوى حيّ تزمّ أباعره

(٢) أبو نواس: تقدمت ترجمته، والبيتان من البحر الطويل، انظر: ديوانه، المطبعة العمومية /٧٣.
(٣) البيتان من البسيط وهما في ديوانه: ١٢٨.

وأحببتُ مِنْ حُبِّهَا الباخلِينَ   حَتَّى ومقتُ ابن سَلْمٍ سَعِيدَا

وهو رجل من باهلة: (متقارب)

إذا سيل عرقًا كسا وجهه   ثيابًا من اللؤم صُفرًا وسُودَا[1]

فصل: وأمَّا الطباق فهو: ذكر الشيء وضده جميعًا في البيت كأن يذكر البياض والسواد، والحر والبرد، والحركة والسكون، والماء والنار، وما أشبه ذلك. ومن مستحسنه قول عبد الله بن الزبير الأسدي يصف نسوة مسَّهن الزمان بالأسف والضر فقال: (وافر)

رَمَى الحدثان نسوة آل حرب   بمقـــدار سمـــدنَ لَهُ سُمُودَا

فردَّ شعـــورهنَّ الســـودَ بيضًا   وردّ وجوههنّ البيضَ سُودَا[2]

فطابق بينَ البياضِ والسّوادِ ومثله قول الطِّرْمَاح يصف ثورًا: (كامل)

يَبْدُو وتضمره البلاد كأنه   سيفٌ على شرف يسلُّ ويُغْمَدُ[3]

فطابقَ بين يبدو وتضمره وبين يسلُ، ويغمدُ ومثله قول المساور بن هند:

ولكن فتى الفتيان من راح أو غدا   لضُرِّ عدوٍّ أو لنفعِ صَدِيقِ[4]

فصل: وأمّا التجنيس فهو: ذكر اللفظة مكررة فهي البيت بمعنيين مُختلفين وهُوَ على ثلاثة: أعلى وأدنى وأوسط.

فالأعلى: هو أن يتفق اللفظان في عدد الحروف والحركات كقول الشاعر:

---

(١) البيتان من المتقارب ذكرهما صاحب الطراز دون نسبة لأحد: ٣/١٦، ٧٩، وليس في ديوان أبي الشمقمق، والبيتان إلى أبي الوليد مسلم المشهور بصريع الغواني، ديوانه/ ٣٢ يهجو سعيد بن سلم، ونسبهما في الكافي في العروض والقوافي للتبريزي إلى أبي الشمقمق أيضًا، وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة إلى مسلم بن الوليد ص٨١٣، وإلى أبي العتاهية في كتاب البديع لابن المعتز/ ٦١.

(٢) البيتان من الوافر وقد نسبا إلى عبد الله بن الزبير في تحرير التحبير: ٣٢٠، والعمدة: ٢/٧، ونهاية الأرب: ١٤٤.

(٣) الطرماح: هو الطرماح بن حكيم، من طيئ، ويكنى بأبي نفر، وهو من فحول الشعراء الإسلاميين وفصحائهم، ومنشؤه بالشام وانتقلَ إلى الكوفة، ترجمته في الأغاني: ١٢/٣١، والشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٥٨٥، والعيني: ٢/٢٧٦- ٢٧٨، والبيت من الكامل وقد نسب إليه في الشعر والشعراء/ ٥٩٠، وديوان المعاني: ٢/١٣١، وديوان الطرماح/ ١٤٦.

(٤) المساور بن هند: وكنيته أبو الصمعاء، هو ابن المساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وجده صاحب الحرب بين عبس وفزارة، انظر: ترجمته في الشعر والشعراء/ ٣٤٨، والبيت من الطويل، انظر: التنبيهات لعلي بن حمزة/ ١٦٥ دون نسبة.

وأقطع الهوجلَ مستأنسًا بهوجل عيرانَة عيطموس(١)

والهوجل الأول قفرة والثاني ناقة واسعة السير، ومعنى عيطموس أي طويلة ومثله لزياد الأعجم: (طويل)

ونبئتهم يستنصرون بكاهِلٍ وللوم فِيهِم كاهلٌ وسنامٌ(٢)

الأول قبيلةٌ والثاني عضو.

والتوسط: هو أن يتفقا في الحروف دونَ الحَرَكَاتِ كَما قال أبو تمام يصف فرسًا: (بسيط)

والحربُ مُشتقة المعنى مِنَ الحَربِ(٣)

ومثله قول الآخر: (منسرح)

لن يصل المجد والعُلاَ أحدٌ إلا بصبرٍ أمرٌ من صَبرِ(٤)

والأدنى هُو أن يختلف بعض الحروف، وبعض الحركات كقول أبي تمام يصف فرسًا: (كامل)

بحوافر حفر وصلب صُلَّبٍ وأشاعر شُعْرٍ وخلفٍ أخلقِ(٥)

ومثله قول جرير: (طويل)

وما زالَ معقولاً عِقَالَ عن النّدى وَمَا زالَ محبوسًا عن الخير حَابِسُ(٦)

فصل: وأمّا التقسيم فهو: أن يريد الشاعر ذكر أشياء مختلفة في البيت فيقسمه بينها فلا يغادر قسمًا يقتضيه المعنى إلا أورده فمن أحسن ما جاء في قسمين قول نصيب العبد:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريقُ ليمنُ الله ما ندري

فقسمه بين قائل نعم، وقائل ما ندري.

---

(١) البيت من الرجز، وهو للأفوه، انظر: ديوانه/ ١٦، والتقفية/ ٣٧٩، والصناعتين/ ٤٣٠، ونقد الشعر/ ١٦٨.

(٢) زياد الأعجم: هو زياد بن سلمى، ويقالُ زياد بن جابر بن عمرو بن عامر من عبد القيس وكان ينزل اصطخر وكانت فيه، فلذلك قيل لــه الأعجم، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٤٣٠، والأغاني: ١٥/٣١٧، ٣١٩ والبيت من البحر الطويل.

(٣) عجز البيت من البحر البسيط وهو في ديوانه/ ١٠.

(٤) البيت من المنسرح ولم أهتد لقائله.

(٥) البيت من الكامل وهو في ديوانه/ ٢١١.

(٦) البيت من الطويل وهو في ديوان جرير/ ٢٥٤، وفيه: (فما) بدل (وما)، و(المجد) بدل (الخير).

ومما جاء في ثلاثة قول قيس بن ذريح: (طويل)

لقد كان فيها للأمانة موضعُ ... وللكفِّ مُرتَادٌ وللعين منظرُ(١)

ومن جاء في أربعة قول الحاركي: (طويل)

فلا كبدي يفنَى ولا بِكَ رقّة ... ولا عنك إقصارٌ ولا فيكَ مطمَعُ

وقد يجيء التقسيم إلى أكثر من ذلك وربما جاء في بيت وبيتين وثلاثة وأربعة أيضًا.

فصل: وأمّا التسهيم فهو: أن يأتي الشاعر بألفاظ متناسبة يدلُّ بعضها على بعض حتى لو أراد السامع أن يستخرج نصف البيت الآخر من نصفه الأول لأمكنه ومن مستحسنه قول البُحتري: (متقارب)

وإذا حاربوا أذلُّوا عزيزًا ... وإذا سالموا أعزُّوا ذَليلاَ

ومثله قوله: (طول)

أحلت دمي من غير جرم وحرمت ... بِلا سبب يوم اللِّقاء كَلامِي

ثم سهم فقال: (طويل)

فليس الذي حللته بمحللٍ ... وليس الذي حرَّمته بِحرامِ(٢)

ومثله قول الآخر(٣): (متقارب)

أموقع تنطق غير الصَّوابِ ... فلا جيد خزعك يا موقِعُ

فمـــا فـــوقَ ذلتكم ذِلة ... ولا تحت موضِعكم مَوضِعُ

والمساهمة هي المشاركة بين الشيئين.

فصل: وأمَّا التصدير فهو: أن يذكر الشاعر في صدر بيته لفظةً يدلُّ بها على القافية أو يعيدها نفسها ومنه قولُ جرير بن عطية: (طويل)

سَقَى الرَّمل جَونٌ مُستهل رُبابهُ ... وما ذاك إلا حُبُّ من حل بالرَّملِ(٤)

ومثله قول الآخر: (طويل)

سريعٌ إلى ابن العمِّ يشتمُ عِرضهُ ... وليسَ إلى داعي النَّدَى بسريعُ(٥)

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان قيس ولبنى شعر ودراسة ص٨٧، وفيه: (للقلب) بدل (وللكف).

(٢) الأبيات الثلاثة للبحتُري: ديوانه/ ص١٧٦٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١.

(٣) البيتان من المتقارب ولم أهتد لقائلهما.

(٤) البيت من البحر الطويل وهو في ديوانه/ ٣٧٠، والعمدة: ٢/٥، وتحرير التحبير/ ١١٦.

(٥) البيت من الطويل وهو إلى المغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر، تحرير التحبير: ١١٦، ومن التلخيص للقزويني/ ١١١، وفيه: (يلطم وجهه) وكذلك في معاهد التنصيص شاهد رقم ١٦٥، ٣/٢٤٢، وكتاب النقد العربي القديم/ ٢٦٤.

فصل: وأمّا الترديد فهو: تعليق الشاعر لفظةً بالبيتِ بمعنى ثم يردها فيه مرة أخرى ويعلقها بمعنى آخر ومنه قولُ أبي حية النميري: (طويل)

ألا حَي مِن أجْلِ الحبيب المَغَانِيَا لبسن البِلَى مما لبسن اللّيالِيَا[1]

فردد لبس مرتين ثم قال:

إذا ما تَقَاضَى المرء يومٌ وليلةٌ تَقَاضَاهُ شيءٌ لا يملُّ التقاضيا

ردد التقاضي ثلاث مرات ومثله قول الخليع الباهلي: (طويل)

لقد ملأت عيني بغِرّ محاسنٍ ملأنَ فؤاديَ لوعةً وهُمومَا[2]

وقول أبي نواس واسمه الحسن بن هاني: (بسيط)

صفراء لا تنــزلُ الأحزان ساحتها لو مَسَّهَا حَجَرٌ مستهُ سَرّاءُ[3]

ومثله قول امرئ القيس: (طويل)

وتعرف فيهِ من أبيه شمــائلاً ومن خالــه ومن يزيد ومن حُجُرْ
سماحة ذا وبــرَّ ذا ووفــاء ذَا ونــائلَ ذَا إذا صَحَــا وإذا سكرْ[4]

فصل: وأمّا التبيين: فهُوَ أن يذكر الشاعر شيئًا مُجملاً ثم يبينه بالتفسير ومنْهُ قولُ الشاعر: (طويل)

وفي أربع مَتَى ثوت مِنْكَ أرْبَعٌ فَلَمْ أتبين أيُّها هاجَ لِي كَرْبي

فأجمل ذكر الأربع الثاوية وذكر الأربع المثوى فيها حتّى بينه بقوله: (طويل)

أوجهك في عيني أم الريق في فَمِي أم النُّطق في سَمعِي أم الحبُّ في قَلْبِي[5]

وقال ذُو الرمة: (طويل)

---

(١) أبو حية النميري: هو الهيثم بن الربيع، وكان يروي عن الفرزدق وكان كذابًا جبانًا وهو شاعر مجيد مقدم من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان راجزًا ومن ساكني البصرة. الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢/٧٤٤، الأغاني: ١٦/٢٣٦-٢٣٩، معجم الشعراء للمرزباني، والمؤتلف والمختلف/ ١٠٣، والبيتان من البحر الطويل وقد أنشدهما أبو حية إلى أبي مناذر، انظر: الشعر والشعراء/ ٧٧٥، ومنه (بعد) بدل (أجل) ومعجم الشعراء للمرزباني/ ١٠٣، والبديع لابن المعتز/ ٧٦ نسبه له.

(٢) البيت من البحر الطويل.

(٣) البيت من البحر البسيط وهو في ديوانه/ ٢٣٤، طبع دار صادر/ ٧.

(٤) البيتان من الطويل وهما في ديوانه/ ١١٣.

(٥) البيتان من البحر الطويل، انظر: عيار الشعر لابن طباطبا بلا عزو/ ١٢٨ وفيه: (حلت) بدل (ثوت) وعجز الأول: **فإن أنا داريتها هَاجَ بِي كَرْبِي**

وليلٍ كجلبابِ العروس أدرعتهُ   بأربعةٍ والشخص في العينِ واحدُ

ثم قال:

أحم عِلاَفِي وأبيض صارم   وأعبسُ مهري وأروع ماجدُ[١]

ولا بأس في شيء قلته:

أبى لِي الضيمَ مِنْكَ أربعةٌ   قَوْمِي وقَلْبِي وصارِمِي ويَدِي

فصل: وأمّا التقريع فهو: أن يستعظم الشاعر شيئًا فيصفه على وجه ما كذا حتى إذا استعظم عاد إلى قصده فقصصه عليه وقد أوقع عظمته في النفوس ومنه قول الشاعر: (طويل)

وما بيضةٌ باتَ الظليمُ يُحفّهـا   ويرفـعُ عَنْهَا جُـؤجُؤًا مُتـجـافيَا

ويَكْشِفُ عَنْهَا وهي بيضاء طفلةٌ   وقدمًا ثلت قرنًا مِن الشّمْسِ ضَاحيًا[٢]

ثم عاد إلى القصيدة فقال:

بأحسن منها يوم قالت أرائحٌ   مع السفر أم ثاوٍ لدينا ليَاليَا

ومثله قول الآخر[٣]: (طويل)

فمَا وجد مِلواح من الهيم خُليت   عَنِ الماء حَتَّى جلْدُها يتصلْصَلُ

ثم قال: (طويل)

بأعظم منِّي غُلةً وتقطعا   إلى الوصل إلا أنني أتحملُ

فصل: وأمَّا التتميم فهو: أن يبتدئ الشاعر بذكر شيء ثم يكمله قبل أن ينتهي إلى القافية ثم يحتاج إليها فيجيء بشيء مما يتم به البيت فيزيد المعنى بُلوغًا ومنه قول امرئ القيس: (طويل)

كأنّ عُيونَ الوحشِ حَولَ خبائنَا   وأرْحُلِنَا الجَزْعُ الّذي لَمْ يُثقَبِ[٤]

فقد تم له التشبيه. وزادَ المعنى بلوغًا لأن العيونَ بالجزع الذي لم يُثقب أشبه منها بما قد ثُقِّب. ومثله قولُ زهير: (طويل)

---

(١) البيتان لذي الرمة: وهما من الطويل ديوانه: ١٧٧- ١٧٨، وصدر البيت الأول: **وليلٍ كأثناء الرُّويزيِّ جُبْتُهُ**، (وأشعث) بدل (أروع) وتحرير التحبير نسبه لذي الرمة/ ٤٧١.

(٢) الأبيات من الطويل وهي إلى سحيم عبد بني الحسحاس، ديوانه/ ١٨، وتحقيق الميمني، والأشباه والنظائر للخالدين: ٢/١٢، والبيت الثاني ساقط من الأشباه.

(٣) البيتان من الطويل ولم أهتد لقائلهما.

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه: ٥٣.

كأنَّ فُتاتَ العهنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بَهَ حَبُّ القَنَا لَمْ يُحطَّمِ(١)

فأكمل المعنى ثم تمم بقوله: (لم يحطم) ومنهم من يسمى هذا النوع التبليغ ويجعل التتميم في حشو البيت إذا كان حشوًا لا يستغني عنهُ كما قال الشاعر: (طويل)

رجالٌ إذا لم يقبلِ الحق منهمُ ويُعطَوهُ عاذوا بالسيوف القَواضِبِ(٢)

فالمعنى تم بقوله: ويُعطَوهُ وإلا كان ناقصًا. ومثله لابن المعتز(٣) يصف خَيْلاً: (طويل)

صببنا عليها ظالمين سياطنا فطارت بِهَا أيد سِراعٌ وأرجل

فالمعنى تم بقوله: ظالمين ويلحق بهذا الذي في حشو البيت ما جاء على وجه الاستثناء كقول النابغة: (طويل)

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفهم بِهنَّ فُلولٌ من قراعِ الكتائبِ(٤)

فانظره كيف استثنى عيبًا واحدًا ثم ذاكره فكان أتم في صفة القوم. وأبلغ في معنى المدح منه لو لم يذكر عيبًا كأنه يقول: إذا كان فُلُولُ سيوفهم من قراع الكتائبِ أدنى خصالهم فما ظنُّك بأعلاها ومثله قول طرفة بن العَبْد البكري: (كامل)

فَسقَى دِيارَكَ غير مُفْسِدهَا نَوْءُ الربيعِ وديمةٌ تَهْمي(٥)

فالمعنى تم بقولـــه: غير مفسدهَا وإلاَّ كان دُعاء عليها لا لَهَا لأن المطر يُبْلِي رسومها ويعفي معالمها. فافهم ذلك. ولن تهتدي له إلا حُذَّاق الشعراء.

فصلٌ: وأمَّا التصريعُ: فهُوَ تقفيةُ أنصاف الشعر كأواخره وأكثر ما يكون ذلك في أوّل أبيات القصائد ورُبما تخلل في سائر الأبيات، وهو دليل على اتساع الشاعر وسماحـــة قريحته؛ ومنه قول امرئ القيس: (طويل)

قِفَا نبكِ من ذكرى حبيب ومَنْزِلِ بِسقْطِ اللّوى بين الدَّخول فحومَلِ

ثُمَّ قال: (طويل)

---

(١) البيت من الطويل وهو في شرح ديوان زهير لثعلب/ ١٢ من المعلقة. وجمهرة أشعار العرب ٤٨، وفيها: (حَبّ القنا).

(٢) البيت من الطويل وهو لنافع بن خليفة الغنوي، انظر: تحرير التحبير/ ١٢٨، وفيه: (أناس) بدل (رجال) وفي العمدة: ٤١/٢، والصناعتين/ ٣٩٨، ونهاية الأرب: ١١٨/٧، والطراز: ١٠٥/٣.

(٣) البيت في ديوان ابن المعتز العباسي/٤٦.

(٤) البيت من الطويل انظر: خمسة دواوين من شعراء العرب/ ٦، وديوانه/ ١٥.

(٥) البيت من الكامل انظر: شرح ديوان طرفة/ ٦٢، وفيه: (بلادك) بدل (ديارك)، و(صوب) بدل (نوء) وفي الجمان في تشبيهات القرآن/ ٦٣، نسبه لطرفة أيضًا. والبلاغة تطور وتاريخ/ ٥٤ نسبه له.

أفاطمَ مَهْلاً بعْضَ هذا التَّدلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أزمَعْتِ صرْمِي فأجْمِلِي

ثم قال: (طويل)

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بِصُبحٍ وما الإصباحُ مِنْكَ بأمثلِ[١]

وربما جاء التصريع بالأرباع كما قال أبو تمام يصف قومه: (المتقارب)

سيوفٌ قواطعٌ جبالٌ فوارعٌ سيولٌ دوافعٌ غُيوثٌ هَوَامِعُ[٢]

ومثله: (طويل)

ومن فاحمٍ جَعْدٍ ومن كفلٍ نَهْدِ ومن قمرٍ سَعْدٍ ومن نائلٍ ثَمْدِ[٣]

فصل: وأمّا التفويف فهو: أن يستعمل الشّاعر ألفاظًا سهلة ثم يتصرف فيها إلى معانٍ مختلفة فيكون كالثوب المفوّف الذي فيه من كل نوعٍ لَونٌ ويحسن به ما فعل محبوبه من خير أو شر، وربما ردد فيه الكلام. ومنه قول بعضهم: (طويل)

حلالٌ لليْلَى أن تَروعَ فُؤادَهُ بهجرٍ ومغفورٌ لليلَى ذُنُوبُهَا[٤]

فاسمعه يُحلل لَهَا ما ليس بحلال عنده. ويغتفر لَهَا ذنبًا هي مصرة عليه تحسينًا لِفعلِهَا ومنه قول أبي الشيص: (كامل)

أشبهت أعدائي فصرتُ أحبُّهم إذْ كان حظِّي منْكَ حَظي منْهُمُ
وأهنتني فأهَنْتُ نفسي عامِدًا ما من يَهُون عَلَيْكَ ممَّن يُكْرَمُ[٥]

ومثله قول أبي فراس[٦]: (طويل)

أساءَ فَزَادَتْهُ الإساءَةُ حُظوةً حبيبٌ عَلَى ما كانَ منْهُ حَبيبُ
يَعُدُّ عليّ الواشيان ذُنوبَهُ ومن أينَ للوجه الجميلَ ذُنُوبُ؟

---

(١) الأبيات من الطويل وهي في ديوانه/ ٨،١٢، ١٨.

(٢) البيت من المتقارب وهو في ديوانه/ ٤٧٩.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو لأبي تمام، وفي ديوانه/ ١٢٧.

(٤) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى انظر: ديوانه/ ٦٨، ٧٠. والبيت:

حَلالٌ لليلى شتمنا وانتقاصنا هنيئًا ومغفورٌ لليلى ذنوبها

(٥) أبو الشيص: وهو محمد بن عبد الله بن رزين، وهو ابن عم دعبل بن علي بن رزين الشاعر، وكان في زمن الرشيد، والبيتان من الكامل وهما من جيد شعره، انظر: الشعر والشعراء/ ٨٤٢، ترجمته وذكر قصيدته التي منها هذان البيتان: (وجاهدا) بدل (عامدا) وشعر علي بن جبلة/ ٦٢، وأشعار أبي الشيص/ ٦٨.

(٦) الأبيات من الطويل، وانظر: أبا فراس، تحقيق سامي الدهان: ٣٩/٢، وفيه (العاذلون) بدل (الواشيان)، و(المليح) بدل (الجميل).

فيا أيها الجاني ونسألــه الرِّضا ويا أيها الخــاطي ونحنُ نتُوبُ!

وقال آخر: (طويل)(١)

لمستُ بكفي كفَّه أطلبُ الغنَى ولم أدرِ أنّ الجــودَ كفّــه يُعْدي

فلا أنا منْهُ مــا أفادَ ذوو الغِنَى أفدْتُ وأعداني فأتلفتُ ما عنْدَي

فصل: وأمّا التتبيع فهو: أن يُحاول الشاعر معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدّال عليه بعينه وإنَّما يأتي بمَا يتبعُهُ. كما قال عُمرُ بن أبي ربيعة يصف عُنق امرأة: (طويل)

بعيدةُ مَهوَى القُرط إمّا لنَوْفَلٍ أبيها وإما عبدُ شمسٍ وهَاشِمِ(٢)

فلم يذكر طُولَ العُنق بلفظه وجاء بما يدلٌ عليه مما يتبعه بقوله: بعيدة مهوى القرط، ومثله للحكم الحضرمي يذكر كِبَرَهُ: (كامل)

قد كان يُعجبُ بعضهن يراعَتِي حتّى سَمِعْنَ تنحنُحي وسُعَالِي(٣)

فلم يذكر الكِبرَ بلفظه. وجاء بما يدلٌ عليه من قوله: سمعن تنحنحي وسُعالي، لأن ذلك من صفة الشيخ الكبير.

فصل: وأمّا التلميح؛ فهو: أن يأتي الشاعر بلفظ قليل مبهم يدلٌ فيه باللمحة الكافية على المعنى الكثير ومنه قول امرئ القيس: (وافر)

بعزِّهم عَزَزتُ فإنْ يذلوا فذُلُّهُمُ أنَا لَكَ مَا أنَا لا(٤)

وقوله: أنا لك ما أنا لا، لُمحة دالة على المراد. ومثله قول زهير بن أبي سلمى: (وافر)

فإنّي لو لقِيتُكَ واتَّجهْنَا لَكَانَ لكُلٍّ منكرة كفاءُ(٥)

التلميح في قوله: كفاء، ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦] وقوله: ﴿خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٩].

فصل: وأمّا الترصيع: فهُوَ المعُادلة بين اللفظين في الوزن. ومنه قول امرئ القيس يصف الفرس:

---

(١) البيتان من الطويل ولم أهتد لقائلهما.

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوانه/ ٣٧٠، والحماسة الصغرى/ ١٠١، ونقد الشعر لقدامة/ ١٥٤.

(٣) الحكم الحضرمي: حضرمي بن عامر بن مجمع بن موألة بن هشام بن ضب بن كعب بن العتين شاعر فارس سيد. ترجمته انظر: المؤتلف والمختلف للآمدي/ ٨٤، مع معجم الشعراء للمرزباني، والبيت من البحر الكامل.

(٤) البيت من البحر الوافر وهو في ديوان امرئ القيس ٣١١، ونسب إليه في تحرير التحبير/ ٢٠٣.

(٥) البيت من البحر الوافر وهو في ديوانه/ ٨١، وقد نسب إليه في نقد الشعر/ ٥٦، ونهاية الأرب: ١٤١/٧، والعمدة: ٢٠٦/١.

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ[(١)]

وزعم بعضهم أن الترصيع تشاكلُ الكلام والترددُ فيه مع بيان، والتصرف فيه مع إحسان وربما حَسَّنَ القبح بلفظه، وقبحَ المليح بلفظه وهو يسمى المذهب الكلامي ومنه قول بعضهم:

وعَلَّمتني كيف الهوَى وجهلْتُهُ وعلمكم صبري عَلَى ظُلْمكم ظُلمي

وأعلمُ ما لي عندكم فيميلُ بِي هَواي إلى جهلي فأعرضُ عَنْ عِلْمِي[(٢)]

ومثله قولُ أبي فِراس وأحسن فيه: (طويل)

بخلتُ بنفسي أنْ يُقالَ مُبخَّلٌ وأقدَمْتُ جُبْنًا أنْ يُقَالَ جَبَانُ[(٣)]

فانظره كيف تمدح بالبخلِ وهو قبيح، فحسنه فجعله بخلاً بنفسه من أن يُقال بخيلٌ فجاد بالمال وتمدح بالجُبْنِ وهو قبيحٌ أيضًا وحسنه وجعله جُبنًا من أن يُقال جبانٌ ما قدم فقد صار بخلُه كرمًا وجبنه شجاعة، وهذا غاية في حُسن التصرف.

فصل: وأمّا التشبيه فهو: أن يشبه الشاعر شيئًا بشيء فيوقعه موقعه وينزله منزلته في الوجه الذي يشبهه به لونًا أو طعمًا، أو ريحًا، أو طُولاً أو قِصرًا، أو عرضًا، أو عمقًا، أو طبعًا، أو غير ذلك من الهيئات. وربما شبه اثنين باثنتين. ولا يستطيع ذلك إلا البُلغاء فمن أحسن ما جاء فيه قولُ عدي بن الرَّقَاع العَاملي[(٤)] يصف قرنَ ولد الظبية دقةً وسوادًا. وشبهه بالقلم في دقته والمداد في السواد: (كامل)

تُزْجِي أَغَنَّ كَأنَّ إبْرَةَ رَوْقِه قَلَمٌ أصَابَ مَن الدَّواةِ مِدادَهَا

هذا من التشبيهات العُقم التي لم يُسبق أهلُها إليها ولا يتبعهم أَحد فيها ومثله قول امرئ القيس: (طويل)

كأنَّ قلوبَ الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العُنّاب والحشفُ البَالِي[(٥)]

---

(١) البيت من البحر الطويل انظر: ديوانه: ١٩.
(٢) البيتان من الطويل وهما لإبراهيم بن العباس ديوانه: ١٥٠.
(٣) البيت من الطويل وهو في ديوانه: ٣/٤٠٠.
(٤) عديّ بن الرقاع العاملي: هو عدي بن الرقاع من عاملة، حي من قضاعة وكان ينـــزل الشام، وكانت له بنت تقول الشعر، وكان شاعرًا محسنًا، وهو أحسن من وصف ظبية وصفًا، والبيت من قصيدته، انظر: الطرائف الأدبية/ ٨٨، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢/٦١٨، والبيت من البحر الكامل وهو في الشعر والشعراء/ ٦١٩، **تزجي:** تسوق وتدفع برفق. **الأغن:** من الغزلان الذي في صوته غنة، **الروق:** القرن. انظر: اللسان: ١٩/٧٤، وقراضة الذهب في نقد أشعار العرب لابن رشيق تحقيق الشاذلي أبي يحيى/ ٧٩، وقال: (حسد جرير عديًا على هذا البيت).
(٥) البيت من الطويل انظر: ديوانه: ٣٨، وفي العمدة: ١/١٩٧.

فشبه قلوب الطير رطبة بالعُناب. ويابسة بالحشف البالي وهو رديء التمر. ومن التشبيهات العُقْم قول عنترة بن شداد العبسي يصف ذباب الروض: (كامل)

وخَلاَ الذُّبابُ بِهَا فليْسَ بِبَارِحٍ هَزِجًا كَفِعْلِ الشّارِبِ المُترنِّمِ

ويروي الشاعر: (كامل)

غَرِدًا يَحكُّ ذراعه بذراعِهِ قَدْحَ المُكبِّ عَلَى الزِّنَادِ الأجذَمِ(١)

والتشبيه بحرٌ واسعٌ لم يخلُ منه شعرٌ قط قديم ولا حديث، ويكفيك منه هذا القدر.

فصل: وأمّا الالتفاتُ فهو: أن يأخذ الشاعر في قصة، ثم يقطعها بمعنى يَعرضُ له فيلتفتُ إليه فيجيء إليه بكلام تامٍ ثم يعود إلى القصة فيتم كلامه الأول ومنه قول بعضهم: (وافر)

لو أنّ الباخلين وأنت منهم رأوكَ تعلموا منك المطَالا(٢)

فالالتفاتُ قولُه: وأنت منهم. ومثله قول جرير:

إنِّي خُلقتُ فَلَنْ أعافي تغلبًا للظالمينَ عُقُوبةً ونَكَالاَ(٣)

فقوله: فلن أعافي تغلبًا، التفات. وفي التنــزيل: ﴿**وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ [الواقعة: ٧٦]. فلو تعلمون التفات، ومنهم من يسميه الاعتراض.

فصل: وأمّا التوشيح: فهو أن يُحدِّث الإنسان عن غيره بأشياء قد عظُمَ في نفسه ذمها ثم يوجهها على نفسه على وجه القسم ليفعلن كذا أو أن فعل كذا. ومنه قول بعضهم: (كامل)

أحَلفْتُ أصدق ما يظنُّ مؤمّلي وهدمت ما شادته لي أسلافِي
إنْ لَمْ أشنَّ على عليٍّ غــارةً تُضحِي قذىً في أعينِ الأشرافِ(٤)

ومثله: (كامل)

وفرتُ وفْرِي وانحرَفْتُ عَنِ العُلاَ ولقيتُ أضيافي بوجــهِ عَبوسِ

---

(١) البيت لعنترة وهو من البحر الكامل، وهو في شرح ديوانه: ١٤٥.

(٢) البيت من البحر الوافر، والبيت لكثير عزة ديوانه/ ١٥٨، والبلاغة تطور وتاريخ للدكتور: شوقي ضيف/ ٧٢.

(٣) البيت من البحر الكامل وهو في ديوان جرير/ ٣٦١، وفيه: (جعلت) بدل (خلقت).

(٤) البيتان من البحر الكامل، وقد نسبا إلى أبي علي البصير يعرض بهما بعلي بن الجهم. انظر: تحبير التحبير/ ٣٢٧، ونهاية الأرب: ١٥/٧، وأنوار الربيع/ ٣٥٤، وفي تحرير التحبير: (أكذبت أحسن) بدل (أحلفت أصدق) و(خلة) بدل (غارة) والكافي في العرض والقوافي/ ١٩٨ نسبه له.

إنْ لَمْ أشُنَّ على ابنِ هنــدٍ غَارةً   لَمْ تَخْلُ يومًا من نهابِ نفوسِ[1]

وقال حسان بن ثابت الأنصاري: (كامل)

إنْ كُنت صادقة الذي حدثتني   فنجَوْتِ مَنْجى الحارث بن هشام
تَرَكَ الأحبّــة أنْ يُقَاتِلَ دُونَهم   ونَجَــا برأسِ طِــمرةٍ ولِجَــامِ[2]

فصل: وأمّا الإعنات فهو: التزامُ الشاعر ما لا يُلزم وتكلفه ما ليس عليه وهو يدلُّ على اقتداره على الشعر، وسعة التصرف. وهو على ضربين: التزام حركة، والتزام حرف. فالتزام الحرف نحو قول حسان بن ثابت الأنصاري:

أقمنا على الرأسِ البطونَ ثمانيًا   بأرعَنَ جرّار عظيم المبارِكِ

فجعل حرف الدخيل راءً إلى آخر الشعر بدليل قوله: (طويل)

بكلّ كُميت جيدهُ نصفُ خلْقة   وقَبٍّ طوالٍ مُشرفاتِ الحَوارِكِ[3]

وليس ذلك بلازمٍ وعليه أكثر أشعار المعري وربما كره كثيره في كل شعر لأن الشاعر يتعمده فيتبين السامع تكلفه والتكلف ضد الفصاحة.

والتزام الحركة نحو قول لبيد:

إنّ تَقْوَى ربنا خيرُ نَفَلْ   . . . .[4]

فجعل حركة التوجيه فتحة إلى آخر الشعر بدليل قوله: (وافر)

. . . .   وبإذن الله ريثي وعَجَلْ[5]

ثم قال: (وافر)

---

(١) البيتان من الكامل، وهما إلى الأشتر النخعي، وانظر: تحرير التحبير/ ٣٢٧، وأنوار الربيع/ ٣٥٤، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي، ويقول ابن أبي أصيبعة: (وأبيات الأشتر تضمنت فخرًا له. ووعدًا لغيره، فبر بقسمه يوم صفين وكان مع الإمام علي –رضي الله عنه– ضد معاوية بن أبي سفيان الذي قصده بابن هند).

(٢) البيتان من بحر الكامل وهما في شرح ديوان حسان للبرقوقي: ص٣٦٣، وفيه (كاذبة) بدل (صادقة)، وتحرير التحبير/ ١٣١، حيث أشار إلى فرار الحارث يوم بدر. الكافي في العروض والقوافي/ ١٨٨.

(٣) البيتان لحسان وهما من الطويل انظر: ديوانه/ ٢٩٣، وفيه: (على الرأس النزيع) بدل (على الرأس البطون)، (وحوزة) بدل (جيدة).

(٤) البيت للبيد ديوانه: ١٤٢، وعجزه:

....   وبإذن الله ريثما وعجلي

(٥) البيت من الرمل وهو إلى لبيد انظر: ديوانه: ١٥٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/٢٩١.
وصدره: فمتَى أهلك فَلا أحْفَلُهُ

.. .. **بَجلِي الآن مِنَ العيشِ بَجَلُ**

ثم قال: (وافر)

... ... **وجدير طُولُ عيشٍ أنْ يُمَل**(١)

وليس هذا بتكلف لأنَّ الجاهلية كانوا يأتون بالكلام على سماحة القرائح بديهة دون استعمال.

فصل: وأمّا التدارك؛ فهو: أن يأخذ الشاعر في معنى ثم يبقى منه شيئًا فيتبينُ له الأمر من بعد ثم يعود فيتدارك ما قد كان بقاه بما يؤكده فيثبت بذلك التوكيد ما بقّاه ومن ذلك قول بعضهم: (طويل)

أليس قَليلاً نظرةٌ إنْ نَظَرْتُها إليْكِ وَكلٌّ منكِ غيرُ قَليلِ(٢)

فانظره استقلَّ النظرة ثم بان له أنَّها كثيرٌ فتَدارَكَ أوَّل كَلامِهِ بآخِرِهِ فقال: وكُلٌّ منك غيرُ قليل.

وقد جعل بعضهم الاستثناء من هذا النوع وليس منه، لأنّه ضده، وزعم أن التدارك مثل قول حاتم طيئ: (طويل)

وما تشتكيني جارتي غيرَ أنّني إذَا غابَ عَنْهَا بعلُها لا أزورُها(٣)

وقول النابغة الجعدي: (طويل)

فَتىً كَمُلَتْ أخلاقُه غيرَ أنَّهُ جَوادٌ فمَا يُبْقِي مِنَ المالِ باقِيا

فَتىً كان فيهِ ما يَسُرُّ صديقَهُ على أنَّ فيهِ ما يَسوءُ إلا عادِيا(٤)

وقال آخر: (طويل)

---

(١) البيت إلى لبيد وهو من الرمل، ديوانه: ٥٥. وصدره: **من حياة قد مللنا طولها.**

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي انظر: الكافي في العروض والقوافي/ ١٨٧، وفيه: (وكلا ليس) بدل (وكل منك) والبيت لابن الطثرية انظر: شرح حماسة أبي تمام: ٢٧٠/٢. وكتاب البديع/ ٦٠ وكتاب الزهرة: ص١٠٧.

(٣) حاتم الطائي: هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج من طيئ، وأمه عنبة بنت عفيف من طيئ. وكان جوادًا شاعرًا جيد الشعر. الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢٤١/١، والأغاني: ١٧/ ٢٧٨- ٣٠٥، والبيت من الطويل انظر: ديوانه: ٢٧، وفيه: (غير أنها) بدل (غير أنني).

(٤) والبيتان من الطويل وهما في رثاء أخيه، وهُما في ديوانه: ١٧٣، ١٧٤، وانظر: الشعر والشعراء/ ٢٩٣، وتحرير التحبير/ ١٣٣، وفي الشعر والشعراء: (خيراته) بدل (أخلاقه)، وفي ديوانه وفي الموشح مثله انظر: الموشح للمرزباني/ ٩٣، والوسيط في الأدب العربي/ ١٦٦، والكتاب: ٣٦٧/١.

فلا يبعدن إلا من السوءِ أنّني إليكِ وإنْ شَطَتْ بكِ الدارُ نَازِعُ(١)

فانظره قربه بدعائه له من كل شيء ثم استبان له قبحُ قربِه من السوءِ فتدارك باستثنائه وأولُ ما نطق بمثل هذا المعنى النابغة الذُّبيانِي بقوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم .. .. (٢)

البيت. فإن سميت هذا المعنى تداركًا على هذا الوجه فلا بأس والأول هو القولُ الصحيح فافهم ذلك.

فصل: وأمّا الاستعارة فهي: أن يستعير الشاعر صفة شيء لغيره ويُحليه بها كأن يستعير صفة الجماد للحيوان أو صفة الحيوان للجماد إلى غير ذلك من المعاني كما قال ذو الرمة: (طويل)

ألا طرقتْ ميٌّ هَيُومًا بِذِكْرِهَا وأيْدِي الثُريَّا جُنَّحٌ للمغارِبِ(٣)

وقال أيضًا: (طويل)

أقامت به حَتَّى ذَوى العودُ في الثَّرَى وسَاقُ الثُّريّا في ملاءتِه الفجرُ(٤)

فجعل للثريا أيديًا تجنحُ وللفجر ملأة. وقال الهُذلي:

ولو أنني استودعته الشمس لارتقت إليهِ المَنايا عينُها ورسولُها(٥)

فانظره كيف أنزل الشمس منزلة ما يُستَوْدَع وجعل للمنايا عينًا ورسولاً.

وقد وجدتُ قومًا ممن يدَّعي العلم بهذا المعنى وليسوا بمخلصين لا يُفرقونَ بين الاستعارة والتمثيل ولا بين السرقة والاشتفاف، ولا بين الاهتدام والاصطراف.

وهذه معان متباينةٌ وبينها فروقٌ واضحة.

أمّا الاستعارة؛ فهو ما قدمنا ذكره من وضع الصفة مكان الصفة وأمَّا التمثيل فهو إيرادُ الشاعر في قصيدته بيتًا لغيْره مشهورًا لا يدَّعيه وربَّما تمثل بنصف بيت وبيتين ومن ذلك قول بعضهم: (طويل)

ولي كبدٌ قد قطَّعت بيــد النَّوى فما انفك تخفاقٌ لهـــا ووجيبُ

---

(١) البيت من الطويل، ولم أهتد لقائله.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه: ١٥، وخمسة دواوين من أشعار العرب/ ٦، وعجزه:

بِهنّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

(٣) البيت من بحر الطويل انظر: ديوانه: ٧٦، وفيه: (في المغارب) بدل (للمغارب).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة انظر: ديوانه: ١٧٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي انظر: ديوان الهذليين: ٣٣/١.

أتيح عليهـــا البين حتى أعلّهـــا فليسَ لهـــا إلا اللقـــاءُ طَبيبُ[(١)]

ثم تمثل بقول ذي الرمة:

ولو أنَّ ما بي بالحَصى فَلقَ الحَصى أو الريحُ لَمْ يُسْمَعْ لَهُنَّ هُبوبُ[(٢)]

وقال آخر يصف قومًا بالبخْلِ: (كامل)

قومٌ إذا حاولتُ نيلَ أكفِّهم حاولتُ نتفَ الشَّعْرِ من أنَافِهِم[(٣)]

ثم ذكر الخمر فقال: (سريع)

قم سقّنيهَا يا نديمُ وغنّني

ثم تمثَّل بقول لبيد: (كامل)

ماتَ الذي يُعاشُ في أكنافِهِم[(٤)]

وأمَّا السرقة؛ فهي: أخذُ ما دون نصف أو نصفه مع ادِّعائه، والاقتضاب أخذُ ثلثه أو ثلاثة أرباعه.

والاشتفاف: أخذهُ كله إلا كلمة واحدة من آخره.

والاصطراف أخذُه أجمع وادِّعاؤه.

والاهتدام: أن ينثر البيت ويبني من كلماته بيتًا على غير قافيته، ومآخذهُ ومثالهُ لابن أبي ربيعة: (متقارب)

كأنَّ المُدامَ وصوبَ الغَمَامِ وَريْحَ الخُزامِ وذوبَ العَسَـــلِ

تُعـــلُّ بـــهِ برد أنيَـــابِهَا إذا النجم وسط السَّماء اعتدل

اقتضب قول امرئ القيس: (متقارب)

كأنَّ المُدامَ وصوبَ الغَمامِ وريحَ الخَزَامَى ونشرَ القُطُر

ثم قال ابن أبي ربيعة: (متقارب)

يَعل بِهِ بَردُ أنيابِهَا إذا النجمُ وسط السَّماءِ اعتدل

---

(١) البيتان من الطويل ولم أهتد لقائلهما.

(٢) البيت ليس لذي الرمة، وهو إلى مجنون ليلى انظر: ديوانه/ ٥٤- ٥٩، وفيه: (فلو) بدل (ولو)، ولابن الدمينة في الأشباه والنظائر للخالدين: ٢/٥٨، ولكن المحقق نسبه لعمر بن براق، في الراغب: ٢/٣٨.

(٣) البيت من الكامل ولم أهتد لقائله.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو في شرح ديوان لبيد/ ٢٩، والبيت بتمامه:

ذهبَ الذين يُعاشُ في أكنافهم وبقيتُ في خلقٍ كجلدِ الأجربِ

فسرقه من قول امرئ القيس: [١](متقارب)

تَعُلُّ بِهِ بَرْدُ أنيابها إذا طرب الطائرُ المستحر

وقال طرفة بن العبد: (طويل) [٢]

وقُوفًا بِهَا صحبي عَلَيّ مطيَّهُم يقولونَ لا تهلك أسىً وتجلَّد

فاشتفَّ بيتَ امرئ القيس: (طويل)

وقوفًا بها صحبِي عليَّ مطيهم يقولونَ لا تهلك أسًى وتجمَّلِ

وقال جميل[٣]: (طويل)

تَرَى الناس ما سِرْنَا يسيرون خلفَنَا وإنْ نحنُ أومأنا إلى النَّاسِ وقفُوا

فاصطرفه الفرزدق، وقال أنا أحقُ به من جميل وأدخله في شعره الذي أوله: (طويل)

عزفْتَ بأعشاش وما كدتَ تعزِفُ ... ... [٤]

وقال عمرو بن كلثوم: (وافر)

بأنّا نُوردُ الراياتِ بيضًا ونُصدرهنَّ حُمرًا قد روينا[٥]

فاهتدمه بعضهم فقال: (وافر)

ونُوردها بيضًا ضماءً صدورها ونصدرها بالري ألوانها حُمْرُ[٦]

وهذا شيء عرض نعود إلى الترتيب.

فصل: وأمّا النّظرُ فهو: نظر الشاعر إلى ما قبله واحتذاؤُه معناهُ فإن وقع فوقه كان أحق بالمعنى كما قال النابغة يصف ثور الوحش: (بسيط)

---

(١) البيتان من المتقارب، وهما في ديوان امرئ القيس/١٥٨، وفي الشعر والشعراء/١٦٣، ونسبهما لامرئ القيس. والنصف الأول من كتاب الزهرة/٧٩.

(٢) البيت من البحر الطويل، انظر: شرح ديوان طرفة/ ٢١، وجمهرة أشعار العرب/ ٨٣، وديوانه تحقيق كرم البستاني/ ٢٣١.

(٣) البيت من الطويل وهو إلى جميل، انظر: ديوانه/ ١٣٨، وفي الأغاني: ٦٩/٨، ٣٣٤٥/٩، وقد نسب إلى الفرزدق خطأً، وذكر صاحب الأغاني، وسمع الفرزدق جميلاً ينشد هذا البيت فقال: (أنا أحق بهذا البيت منك)، فقال جميل: (أنشدك الله يا أبا فراس)، قال: (أنا أولى منك) وانصرفَ فانتحله.

(٤) البيت إلى الفرزدق، وهو من الطويل انظر ديوانه: ٢٣/٢، طبع دار صادر وعجزه:

وأنكرت ممن حدراء ما كُنتَ تسرِفُ

(٥) البيت من الوافر وهو في جمهرة أشعار العرب ٧٧.

(٦) البيت من الوافر ولم أهتد لقائله.

من وحشٍ وجرَة موشي أكارعُهُ   طاوِي المصيرِ كسيف الصقيل الفرد[١]

فنظر إليه الطرماح فقال وأحسن يصف الثور: (كامل)

يبدُو ويُضمرهُ البَلادُ كأنّهُ   سيفٌ على شرفٍ يُسلُّ ويُغمَدُ

وإن وقع مثله كانا شريكين. وللأول فضل السبق كما قال المرقش: (طويل)

ومن يلقَ خيرًا يحمد الناس أمره   ومن يغو لا يُعْدَم عَلَى الغيِّ لائمَا[٢]

فنظر إليه القُطامي فقال: (بسيط)

والنّاس من يلقَ خيرًا قائلونَ لَهُ   ما يشتهي ولأم المُخْطئ الهَبَلُ[٣]

وإن وقع دونه فضحته دعواه وأطلع على عورته من سواه كما قال أبو تمام يصف الخمر: (كامل)

يلعبُ العقول حبابُهَا   كتلعب الأفعال بالأسماء[٤]

فنظر إليه المتنبي وأخذ معنى النحو فقال:

إذا كان ما تنويه فعلاً مُضارعًا   مضى قبل أن تُلقي عليه الجوازم[٥]

فوقع دونه بما لا يتقارب.

فصل: وأمّا الإشارة؛ فهي: اشتمال اللفظ القليل على المعنى الكبير باللمحة الدالة. وهي أقرب الأشياء إلى التلميح ومن أحسنها قول أرطأة بن سهيلة المُري: (طويل)

فقُلتُ لَهَا يا أمَّ بيضاء إنني   أريقُ شبابي وأستشنُّ أديمي[٦]

فانظر كيف أشار إلى تغير شبابه وشحوب بدنه من شدة الوجد إشارة لطيفة

---

(١) البيت في ديوان النابغة، وهو من بحر البسيط، وشرح القصائد العشر ٤٥١.

(٢) المرقش هو المرقش الأصغر: وهو ربيعة بن حرملة بن سفيان بن سعد. المؤتلف والمختلف للآمدي ١٨٤، وفي ص ٢٠١، قال المرزباني: هو عمرو بن حرملة. وقيل اسمه حرملة. وذكر البيت له ص٢٠١، وفيه (فمن) وقد نسب البيت للمرقش في شعراء النصرانية: ٣٢٩/١، والبيت من الطويل وفيه: (فمن) بدل (ومن) و(يلق).

(٣) البيت من البسيط وهو في ديوانه طبع ليدن/ ٢، وديوانه تحقيق الدكتور السامرائي/ ٢٣، وفي شعراء النصرانية بعد الإسلام نسب إليه/ ١٩٦.

(٤) البيت من الكامل انظر: شرح ديوانه: ٢٩/١، وديوانه للخياط: ٣، وفيه: (خرقاء) بدل (صفراء).

(٥) البيت من البحر الطويل انظر: ديوان المتنبي للبرقوقي: ٢٧١/٢، وديوانه تصحيح ومقارنة د. عبد الوهاب عزام/ ٣٧٦.

(٦) أرطأة بن سهيلة: هو من بني مرة بن عوف بن سعد ويكنى أبا الوليد. الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٥٢٢/١، والأغاني: ٢٧/١٣، ٤٣، وبيته من بحر الطويل.

ومثله قول آخر:

فوضعتُ رحلي فوقَ ناجية   يقتاتُ شحمَ سنامها الرحل[١]

فقولـــه: (يقتات شحم سنامها الرحل) إشارة حسنة إلى مُداومة السير وطول السفر بغير لفظه.

فصل: وأمّا التقفية فهي: سوق البيت إلى القافية سوقًا رفيقًا حتى إذا بلغ الشاعر إلى آخر البيت اختار لـــه قافية حسنة الموضع تليقُ بذلك الموضع. لو أراد أحدٌ من البُلغاء أن يأتي بمثلها، أو خيرًا منها امتنع عليه ذلك ومن مستحسنه قول الشاعر: (طويل)

ألا يَا غُرابي بينهُم لا تصدَّعَا   وطيرا جميعًا بالهوى أوقَعَا معَا[٢]

قوله: معا، قافية متمكنة وقعت أحسن موقع، ومثله قول الأعشى: (متقارب)

وكأس شربتُ على لذةٍ   وأخرى تداويتُ منها بِهَا

ثم قال بعده: (متقارب)

ليعلم من لامنِي أنني   أتيتُ المعيشة مِن بَابِهَا[٣]

ومثله قول الفرزدق: (طويل)

أرَى الليل يجلوهُ النَّهارُ ولا أرى   عِظَامَ المَخَازِي عَنْ عطيّة تَنْجَلي[٤]

فهذه قواف واقعة جَرًّا.

فصلِ: وأمّاً المُبالغة فهي: أن يذكر الشاعر في شعره حالاً لو وقف عليه أجزأه ذلك، ثُم لا يقتصر عليه حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ فيما قصده وهو كقول عمر بن الإطنابة: (وافر)

ونُكرمُ جارنا ما دام فينا   ونتبعُهُ الكرامةَ حيثُ كَانَا[٥]

فإكرامهُم جارُهم ما دام فيهم خُلقٌ حَسنٌ لو وقف عليه عند هذا المكان لكان مدحًا كافيًا واتباعُهم لـــه الكرامة حيثُ كان مُبالغةً. ومثله للحكم الحضرمي في

---

(١) البيت من الكامل وهو إلى طفيل، انظر: البديع لابن المعتز ص١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للصمة القشيري، انظر: الطرائف الأدبية ٧٨.

(٣) البيتان من المتقارب انظر: ديوان الأعشى الكبير: ١٧٣، وفيه صدر البيت الثاني:

لكي يعلم الناس أني امرؤ

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه، دار صادر: ص١٧٧.

(٥) عمرو بن الأهتم: وهو عمرو بن سنان، سمي ابن سنان بن خالد من بني تميم، سُمي أبوه سنان الأهشم لأن قيس بن عاصم المنقري ضربه بقوس فهشم فمه. وكان شاعرًا شريفًا، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة/ ٦٣٢. والبيت من الوافر.

الهجاء يصف رجلاً بالبخل والنهم وقبح المنظر فقال: (طويل)

وأقبحَ من قرد وأوغل بالقِرَى مِنَ الكلب يومًا وهو غرثان أعجفُ(١)

ففي البيت قوله: (من الكلب) كفاية في الذم وسخافة في التشبيه وقوله: (وهو غرثان أعجف) مبالغة في الذم لأنه إذا كان كذلك كان أشد بخلاً لأن الكلب لا يترك شيئًا لا يأكله معه وهو شبعان. فكيفَ إذا بلغت به الحاجة إلى العجف واستولى عليه الجُوع.

فصل: وأمَّا الاستطراد فهو: أن يأخذ الشاعر في صفة شيء يمدحه أو يذمه حتى إذا انتهى في ذلك شبه به ممدوحًا أو مذمومًا من الناس فينقلبُ جميع ذلك مدحًا له أو ذمًّا أو يكون في صفة شيء فيستطرد منه إلى غيره كالفارس يتباعد للحملة مستطردًا ثم يحمل. فمن مستحسن المدح قول الشاعر: (طويل)

عرضتُ عليهـــا ما أرادت من المُنَى لترضَى فقالت: قم فجئني بكوكبِ
فأقسمتُ لو أصبحتُ في غزِّ مالكٍ ومنعته أعيـــا بِمَـــا رمتُ مطلبي

ثم قال:

فتًى شقيت أموالُهُ بأكفِّه كما سُقِيت قيسٌ بأرماحِ تغْلبِ(٢)

ففي هذين البيتين استطرادٌ في ثلاثة مواضع ومثله قول زهير:

إنّ البخيل بخيلٌ حيثُ كانَ ولـــ ـــكنَّ الجوادَ عَلَى عِلاَّتَه هَرِمٌ(٣)

ومن الذم قول أبي تمام يصف صلابة حافر الفرس ثم استطرد إلى هجاء عُثمان الشامي فقال: (بسيط)

فلَو تراهُ مشجًا والحصى زيَمٌ تحتَ السّنابِكِ من مَثْنَى ووحْدَان
أيْقَنتَ أن لم تُثبت أنّ حـــافِرَهُ مِن صخرٍ تدمرَ أو مِنْ وجه عُثْمَانِ(٤)

وقال جرير: (كامل)

وإذا وضعتُ عَلَى الفرزدقِ مَيْسَمِي وضَعَا البُعَيْثُ جَدعْتُ أنْفَ الأخْطَلِ(٥)

---

(١) البيت من الطويل وهو للحكم الحضرمي.
(٢) الأبيات من البحر الطويل نسبت إلى بكر بن النطاح انظر: تحرير التحبير/ ١٣١، والعمدة: ٢/٥٣، والتقفية: ١/٣٩ البيت الأول. والطراز: ٣/١٨، (فأقسم) بدل (فأقسمت) في تحرير التحبير.
(٣) البيت من البحر الطويل وهو في شرح ديوانه: ١٥٢، وفيه: (ملومٌ) بدل (بخيلٌ).
(٤) البيتان من البحر البسيط ولم أجدهما في ديوانه.
(٥) البيت من البحر الكامل انظر: ديوان جرير/ ٣٥٧.

قال الفرزدق[١]:

كأنَّ فَقَاحَ الأزْدِ حَوْلَ ابنِ مَسْمَعٍ وَقَدْ عَرَفَتْ أفواهُ بكرِ بنِ وائِلِ

فصل: وأمّا المنافرة فهي: أن يبني الشاعر قصيدته على مدح لقوم وذم الآخرين وذلك نحو قول الأعشى يمدح عامر بن الطفيل ويهجو علقم بن علاثة حيث قال: (رجز)

عَلَقَــم لا لسْــتَ إلى عَامرٍ النّاقم الأوتارَ والوَاترِ
سُدتَ بني الأحوصِ لَم تعدهُم وعامرٌ سادَ بَني عَامرِ[٢]

وكذلك الشعر إلى آخره. وقال فيهما شعرًا آخر على هذه الصفة منه: (طويل)

كِلاَ أبويكم كــان فرعًا دعــامة ولكنهم زادُوا وأصبــحت ناقصًا
ولاَ لوم لي إن جاش بحر ابن أمكم وبحرك ساج ما يواري الدُعامصا[٣]

ومثله قول الحطيئة: (وافر)

ولَمَّا أنْ مدحتَ القومَ قُلْتُم هجوتَ وَهَلْ يَحلُّ لي الهجاءُ
ولِمْ أشْتِم لكم حسًّا ولكن حدوتُ بحيثُ يُستَمَعُ الحُداءُ
ولمّــا أنَ أتيتُهُــمُ حَبَــوني وفيكم كان لــو شئتم حِباء[٤]

قال آخر: (طويل)

أبــوكَ أبٌ حُــرٌّ وأمُّك حرةٌ وقد يلدُ الحُــرانِ غير نجيب
فلا يعجبِنَّ الناس منكَ ومنهُما فما خبثٌ من فضَةٍ بعجيب[٥]

فصل: وأمّا المقابلة فهي: أن يُورد الشاعر معاني يُريدُ الموافقة بينهما، أو المخالفة. فيأتِي للموافق بِمَا يوافقهُ وللمخالف بما يخالفه نحو قول الشاعر: (طويل)

فيا عجبًا كيفَ اتفقنا فناصِحٌ وفيٌّ ومطويٌّ عَلَى الغِلِّ غادِرُ[٦]

---

(١) البيت غير موجود في ديوانه.

(٢) البيتان في مدح عامر بن الطفيل وذم علقم، ديوانه/ ١٤١، وفيه: (الناقض) بدل (الناقم).

(٣) البيتان للأعشى الكبير، انظر: ديوانه: ١٥٠، ١٥١، وهما في البحر الطويل والثاني في الديوان:

أتوعدني أن جاش بحر ابن عمكم وبحرك ساجٍ لا يواري الدَّعامِصَا

(٤) الأبيات من الوافر انظر: ديوانه: ٩٨، وفيه: (لك) بدل (لي)، (فله) بدل (ولهم).

(٥) البيتان من الطويل، وقد نسبهما محقق كتاب الأشباه والنظائر للخالدين/ ٩٥، إلى حسان بن ثابت قال: (إنهما إلى حسان قالهما في الحارث).

(٦) البيت من الطويل وهو إلى كثير انظر: تحرير التحبير: ١٨١، وفيه: (فواعجبا) بدل (فيا عجبا) وفي نهاية الأرب: ٩٠١/٧، وأنوار الربيع: ٩٥، والعمدة: ١٤/٢، والبلاغة تطور وتاريخ. د: شوقي ضيف: ٨٧ دون نسبة.

فقابل ناصحًا، ووفيًا بمطوي عَلَى الغلِّ وغادر. ومثله: (طويل)

تقاصرن واحلولينَ لِي ثُمَّ إنَّهُ أَتَتْ بَعْدُ أيامٌ طِوالٌ أمَرَّتِ[1]

ومثله للتهامي: (طويل)

وأبدى لنا من دلِّه وَجَبِينِه وألفاظِه مَلْهَى ومرأىً ومسمَعًا

ومثله لعُمر بن المنجِّم: (مديد)

ما رأت يومًا ولا سمعت مثلَهُ عَيْنٌ وَلاَ أُذُن

وهو في التنـــزيل: ﴿**وهو الذي سخَّر الليل والنَّهَارَ لِتَسْكُنوا فِيهِ ولِتَبْتغُوا من فضله**﴾ [القصص: ٧٣].

فصل: وأمَّا المماثلة فهي: ذكر الشيء ومثله كالعين والأذُن واليدِ والرجلِ والشمس والقَمَرِ، خِلافًا للطباق فَمن ذلك قول بشار يصف الصديق:

الذي إن حَضرتَ زَانَكَ في النَّاسِ وإن غِبْتَ كانَ أذُنًا وعَيْنًا[2]

وقال شيخٌ من العرب يرثي ابنًا له ردَى من شاهقٍ: (مجزوء الوافر)

هَوَى منْ رَأسِ مَرقَبَة فزلَّتْ رِجْلُهُ ويَــدُه
ولا أمٌّ فتبـــكيـــهُ ولا أختٌ فتفقـــدُه
ألامُ عَـــلَى تبكِّيـــه وأطلُبه فَلاَ أجِــدُه

فصل: وأمَّا التسميط فهو: أن يأتي الشاعر بشعره مُسَمطًا كل بيتين على قافية، ولا يعودُ إليها. ورُبَّما جعَلَهُ ثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ورُبما بلغ العشرة وما زاد على ذلك فلا يُسمى تسميطًا. وإنَّما يكون شعرًا كاملاً فمن التسميط قول أبي السعود بن زيد -رحمه الله تعالى-: (رجز)

إنْ كُنْتَ زيديًا رَفيعَ الهمَّةْ تَكْرَهُ مَا تكرههُ الأئمةْ
منْ جَشَعِ النّفسِ وحَصَرِ الذِّمةْ والطَّيْشِ عنْدَ النّوبِ المُلمَّةْ
فَانْدُبْ إلى السُّنة والجَمَاعةْ ما دُمتَ واستَمسَّك بحبل الطَاعةْ

---

(١) البيت من البحر الطويل: ولم أهتد لقائله.

(٢) بشار: هو مولى لبني عقيل ويقالُ مولى لبني سدوس ويكنى أبا معاذ، ويلقب بالمُرعَّث، والمرعث هو الذي جعل في أذنه الرعاث وهي القرطة وهو أحد المطبوعين، وقتل في زمن المهدي. الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٧٥٧/٢، تاريخ الأدب العربي لأحمد حسن الزيات: ط ٢٣، ص٢٦٣، والأغاني: ١٢٩/٣- ٢٤٥.

وأدرع الخشيـــة و القنـــاعـــــة   وافزع إلى التّوبة قَبْــلَ السّاعَةْ

فصل: وأمَّا التخميس فهو: أن يجعل الشاعر لقصيدته قافيةً معروفة، ويعدل عَنْهَا في أربعة أبيات ثُمَّ يطرقُهَا في البيت الخَامس وذلك نحو قول الشاعر: (هزج)

دم العاشق مطلـــول   وسيفُ اللحظ مسلولُ
ومبدي الحبِّ معذول   ودينُ الصبِّ ممطـــولُ
وإن لَمْ يُصْغِ للائم

وكذلك الشعر إلى آخره يجيء: بأربعة ويعود إلى الميم في الخامس، ورُبَّما طَرقَ القافية في الرابع كقول بعضهم: (مجزوء الرجز)

واذكر زَمَانا سَلَفَا   سودْتَ فيه الصُّحُفَا
وَلَمْ تَزلْ مُعْتَكِفَـــا   عَلَى القبيحِ الشّنـــع[1]

ورُبَّما طرقها في الثالث. ورُبما طرقها في السادس، والسابع إلى العاشر. وكل ذلك يُطلق عليه اسم التخميس لأنَّ الخمسة الغالب عليه. فافهم هذه المعاني المشروحة على طولها فإنَّها لطيفة جدًا وتعمدها بدقيق فكر ولطيف تدبر. وإنَّما طولْنَا هذا الباب حرصًا على البيان، واتكالاً على حُسنِ ما تضمنه من الإحسان فإن الشاعر إذا نظم هذه المعاني في جميع ما يحاول من أفانين الشعر كان شعره من المُستمد عليه المومى بحسنِ الإشارة إليه. وأعني بالأفانين المدح والهجاء، والمعاتبة والعذل والأوصاف، والشوق والافتخار، والزهد والتعازي، والمراثي، والابتداءات، والأجوبة، والتوسلِ، والشكر، والنسيب، والتشبيه، والتعريض، إلى غير ذلك من المعاني مما لا يُحْصَى كثرةً.

فافهم ذلك وقس عليه واعلم أن جميع الشعر على اختلاف أنواعه ينقسم على ضربين: مُطْلَقٌ، ومقيدٌ. ونحن نُفرد لكل واحد من هذين القسمين بابًا نستقصي شرحه فيه إن شاء الله سبحانه.

بَـابُ المُطلق

ويُسأل فيه عن ثلاثة أسئلة: ما المُطلق؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصل: أمَّا ما المُطلق، فهو: كل شعر لزمه حرف الوصل.

وحروف الوصل أربعة كما قدمنا وهي: الواو والألف، والياء والهاء متحركة وساكنة، فالواو نحو قول الشاعر: (طويل)

---

(١) البيتان من مجزوء الرجز ولم أهتد لقائلهما.

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعلُ .. .. . . (١)

والألف نحو قول الآخر: (مديد)

.. .. مِنْ سجايا الطلولِ ألا تُجيبَا

والياء نحو قول الآخر: (طويل)

ألا انعم صباحًا أيها الطلل البالي . . . .

والهاء متحركة مثل: (بسيط)

لا تعذليه فإن العذل يُولِعه

ومثله: (كامل)

لِمَن الديارُ محلُّها فمُقامُها

ومثله: (متقارب)

. . . . فأرسل حليمًا ولا توصِه

وساكنة مثل: (مديد)

رُبَّ رامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ مُخرجٍ كَفيهِ مِنْ سُتُرِه

وحروف الوصل: كل حرف يتبع الروي. فإن تبع الوصل فهو حرف خروج وقد ذُكِرَ ذلك كله.

فصل: وأمّا على كم ينقسم فالمطلق ينقسم على ثلاثة أقسام: مؤسس، ومُردّفٌ، وموجٌّه.

فالمؤسس: كلُّ شعر لزمَهُ حرف التأسيس نحو: (طويل)

كليني لهم يا أميمةَ ناصبِ .. ..

ولا يكون التأسيس إلا ألفًا.

والمردف: كل شعر لزمه حرف الردف ويكون واوًا مثل: (خفيف)

أرواح مودعٌ أم بُكُورُ . . . .

وياء مثل: (خفيف)

. . . . حلّ فانْظُر لأيٍ تَصِيرُ

وألفًا مثل: (خفيف)

---

(١) البيت من الطويل وهو إلى أبي العلاءِ المعري انظر: السفر الثاني شرح سقط الزند ص٥١٩، وعجزه: **عفَافٌ وإقدامٌ وحَزْمٌ ونائلُ**

....   مِداذُ مِثلُ خافية الغراب

وقد مضى شرحه.

والموجه: كل شعر خَلَى من التأسيس والردف نحو قول امرئ القيس: (طويل)

قِفَا نَبْكِ من ذِكْرى حبيب ومنزلِ   بسقط اللّوى بين الدخول فحومل

وقد ذكرنا علل تسامي الحروف والحركات، وبعض أحكامها فيما مضى.

فصل: وأحكامه تنقسم ثلاثة أقسام: واجبٌ، وجائزٌ، وممتنعٌ.

فالواجب: أنَّ الشعر متى كان مؤسسًا لزمه أربعة أحرف وثلاثُ حركات. فالحروف التأسيس والدخيل والروي والوصل.

والحركات: الرس، واللزوم: وهي حركة الدخيل، والمجرى، وجميع ذلك موجود في قول النابغة:

كِليني لهم يا أميمة ناصب   .. ..

الألف في ناصب تَأسيس، وفتحةُ النون قبلَه رسٌّ. والصاد دخيل، وحركته لزوم، ولا تتغير إلى آخر الشعر. والباءُ روي، وحركته المجرى، والباء وصل فهذا ما يلزم في المؤسس.

فأمّا المردّف: فيلزم فيه ثلاثة أحرف وحركتان.

فالحروف: الردف، والروي، والوصل.

والحركتان، الحذو، والمجرى، وذلك موجود في مثل: (خفيف)

أرواح مُودعٌ أمْ بُكُورُ   .. ..

والواو ردف والحركة قبله حذوٌ، والراء روي وحركته مجرى والواو بعد الروي وصل.

وأمّا الموجه: فيلزم فيه حرفان وحركة واحدة. فالحرفان الروي والوصل، والحركة المجرى وتأمله في مثل: (طويل)

قفَا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

اللامُ روي، وحركته مجرى، والياء بعده وصل.

وأمّا الجائز: فإنّما يكون في المردف والموجه.

أمّا المردف، فمتى كان حرف الردف واوًا أو ياءً جاز أن يتعاقبا في الشعر الواحد كما أنشدتك لِعدي بن زيد: (الخفيف)

أرواحٌ مودعٌ أم بُكُورُ   فانظر لأيّ حالٍ تَصيرُ

وإذا جاز تعاقب الواو والياء جاز تعاقب الكسرة والضمة في حركة الحذو وأمّا الألف

فلا تعاقب الحرفين. وكذلك الفتحة لا تعاقب الحركتين فإن وُجِدَ ذلك فهو عيبٌ.

وأمّا المُوجه: فإنّه يجوز فيه اختلاف حركة التوجيه فتحة، وضمة، وكسرة، وهي حركة الحرف الذي قبله الروي، نحو قول امرئ القيس في بيت (منزل) بكسر الزاي وفي قافية (حومل) بفتح الميم، وفي قافية (تتفل) بضم الفاء. ولو لزم حركة واحدة لكان ذلك حسنًا وهو لزوم ما لا يلزم وقد ذكرناهُ في فصل الإعنات في قول لبيد: (رمل)

إنّ تقوى ربنا خيرُ نَفَل وبإذن الله ريثي وعجَلْ

وسمي هذا النوع موجهًا لأنَّه شاع في هذه الوجُوه الثلاثة ولم يلزم حدًّا واحدًا كالمؤسس والمردف.

ومنهم من يسميه المجرد لخلوه من التأسيس والترديف فهذا كله جائز من غير ضرورة وسنذكر ما يجوز للضرورة في باب مفرد إن شاء الله سبحانه.

وأمّا الممتنع: فهو ثلاثة أنواع ممتنع في الحروف، وممتنع في الحركات، وممتنع في المعاني.

أمّا الحروف: فإنّه يمتنع قطع ألف التأسيس ولا يُعاقِب حرف الردف إذا كان واوًا أو ياءً بالألف. وكذلك لا يعاقبانه فإن وجد فهو شاذٌّ ولا يجوز اختلاف حرف الروي فإن اختلف فهو إكفاءٌ.

وأمّا الحركات: فإنَّه لا يجوز اختلاف حركة حرف الدخيل، ولا أن يعاقب الحذو إذا كان ضمًّا وكسرًا بفتح ولا يجوز اختلاف حركة الروي فإن وُجِدَ فهو إقواء.

وأمّا المعاني: فلا يجوزُ الإيطاءُ وهو إعادة القافية في آخر بيتين والمعنى واحد، ولا يجوز التضمين، وهو تعليق البيت الأول بالثاني. وربما تعمده الشاعر في أبيات متوالية فلا يكون عيبًا فاحشًا؛ لأنّه غير منظور مع الاعتماد فيحتمل على ما فيه وذلك قول أبي نواس[1]: (الكامل)

يــاذا الذي في الحبِّ يلحَى أمَا والله لــو عُلِقَــتْ مِــنْهُ كَمَا
عُلِّقْــتَ مِــن حُبِّ رخيمٍ لَمَا لمــت عَلى الحُبِّ فَدَعْنِي ومَا
ألقــى فإنِّــي لسْتُ أدْرِي بِمَا عُلّقْــتُ إلاَّ أنَّــني بيــنما
أنَــا بــباب القصر في بعض مَا أنظــر مــن قصــرهم إذ رَمَى
قَلْبــي غَــزالٌ بِســهَام فَمَــا أخطــأ سَــهْمَــاهُ ولكن مَــا
عَيْــنَاهُ سَــهْمَانِ لَــهُ كُلَّمَا حَــاوَلَ قَتْــلِي بِهِــمَا سَلِمَا

---

(١) الأبيات من البحر الكامل وليست موجودة في ديوان أبي نواس، ونسبها الدكتور سليم إلى أبي العتاهية، وليست في ديوانه انظر: النقد العربي القديم بين الاستقراء والتأليف، ص١٣٥، ١٣٦.

فجاءَ في هذه الأبيات بالتضمين والإيطاء وكان يشتهي أن يُركب عيوب الشعر بجانبه وتلعب وكما جمعَ بين الإيطاء والتضمين هاهنا جمع بين الإقواء والإلغاء في قوله: (كامل)

لِمَن الدّيار بحافةِ البطيخِ والديكُ في عَرصَاتِهِنَّ يصيحُ

فقال له قائلٌ: لِمَ جئتَ في المَصرع الأول بخاء وفي الثاني بحاء فقال: لا تُنقط. فقال: لِمَ كسرت الأول وضممتَ الثاني؟ فقال: أنهاك عن النقط فتشكل. وهذا كما يروى. فإن ضمن الشاعر المعنى دون اللفظ كان ذلك أخف وهو مثل قول بعضهم: (طويل)

إذا أنا لم أجز المودة أهلها ولم أشتم الجبس اللئيم المُذمَّما

فتم اللفظ ونقص المعنى حتى قال: (طويل)

ففيم عرفت الخير والشر باسمه وشقَّ لِيَ الله المسامع والفَمَا

بَابُ المُقَيَّد

وفيه ثلاثة أسئلة: ما المقيد في نفسه؟ وعلى كم ينقسم؟ وما أحكامه؟

فصلٌ: أمّا ما المقيد؟ فهُوَ: كل شعر سُكن فيه حرف الروي ومنع حروف الوصل كلها ولأجل سكون رويه سمي مقيدًا وهو مثل قول امرئ القيس: (متقارب)

وأركبُ في الروع خيفانة كَسَا وجهها سعفٌ منتشر
لَهَا جبهة كسراة المجن حذقه الصانع المقتدر
لَهَا ذنبٌ مثل ذيلِ العروس تسدُّ بِهَا فرجَها من دُبُر(١)

فصل: وأمَّا على كم ينقسم المقيد؟ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام: مُقيد مؤسس، ومقيد ردف، ومقيد موجه.

فالمؤسس نحو قول الشاعر يصف طبيبًا: (مجزوء البسيط)

يبقى علينا دَمَ المزاجِ ولا يخرجُ إلا المُخبلَ الفَاسِد
إنْ جمد الطبع حل منه وإن ذاب انحلالاً أعاده جامَد

فالألف في جامد تأسيس وحركة الجيم رسٌّ، والميم دخيل، وحركتها لزوم والدال روي، وهي ساكنة للتقيد.

والمقيد المردف، نحو قول الشاعر:

والمرءُ يُبليهِ بَلاءَ السِّربال كرُّ الليالي وانتقالُ الأحوالِ

---

(١) الأبيات من المتقارب انظر: ديوانه: ١٦٣- ١٦٥.

فاللام روي والألف ردف، والفتحة قبلها حذو، وربما جاء الردف واوًا أو ياءً - كما قدمنا في المطلق- وذلك نحو قول الشاعر: (رمل)

يا بَني الدنيا ارفضوها واعلموا أنَّما الدُّنى وما فيه غُرور(١)

وقول الآخر: (مجزوء البسيط)

مَا بينَ ما يحمدُ فيه ومـــا يدعو إليك الذم إلا قليل

والمقيد الموجه: نحو قول الشاعر: (كامل)

لِمَن الدار بأجزاع المسد فجنوب الشيء أقوت فالسند(٢)

الدال روي والحركة قبلها توجيه. وقد ذكرنا معنى التوجيه والردف والتأسيس فيما تقدم، وعلل تساميها.

فصل: وأحكام المقيد ثلاثةُ أنواع: واجب، وجائز، وممتنع.

فالواجب: في المؤسس الإتيان بثلاثة أحرف وحركتين، والأحرف التأسيس والدخيل والروي والحركتان: الرس، واللزوم، مع حرف الدخيل وقبل ألف التأسيس.

والواجب: في المردف، حرفان وحركة واحدة. فالحرفان الردف والروي والحركة الحذو قبل الردف.

والواجب: في الموجه حرف واحد وهو الروي.

وأمّا الجائز فيكون في المردف والموجه. فيجوز في المردف أن يُعاقب الشاعر بين الواو والياء أعني حرفي الردف نحو قول عدي بن زيد: (سريع)

يومًا مع الركب إذا وضعوا ترفع فيهم من نـــجاء القلوص
قد يُدرك المُبطئ من حظِّـــهِ والجُبْنُ قد يسبقُ جَهْدَ الحريِص(٣)

ويجوز في الموجه اختلاف حركة التوجيه وتثقيل الروي وتخفيفهُ وجعل الروي ألف القصر. واختلاف حركة التوجيه نحو قول امرئ القيس يصف فرسًا: (متقارب)

إذا أقْبلت قُلتُ أثفيّةٌ مُلملمةٌ ليس فيها أثَرْ

---

(١) البيت من الرمل ولم أهتد لقائله.

(٢) البيت من الكامل ولم أهتد لقائله، ولعله بيت النابغة من معلقته راجع المنقوص والممدود للفراء: ٢٦.

يا دار مية بالعلياء والسند أقوت وطال عليها سالفُ الأبد

(٣) عدي بن زيد: تقدمت ترجمته، والبيت من السريع والبيت الثاني ذكر في الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢٣١، وفيه: (الخير) بدل (الجبن) وفي شعراء النصرانية: ٤٧٠/٤، والبيتان في رسالة الغفران للمعري: ١٨١.

ففتح التوجيه ثم قال:

وإنْ أدبرت قُلت دُبَّاءة   من الخصرِ مغموسة في الغُدُر

فضم التوجيه ثم قال:

وإن أعرضت قُلتُ سُرعوفَةٌ   لَهَا ذنبٌ خَلْفَها مُسبطر(١)

فكسر التوجيه. وتثقيل الروي وتخفيفه نحو قوله أيضًا:

تــميمُ بن مُرٍّ وأشيــاعُهَا   وكِنْدَة حولي جميعًا صُبُرْ

إذا ركبوا الخيل واستلأمُوا   تحرقت الأرض والنوم قُرْ(٢)

خفف صبر وثقل قُر، ومثله قولُ لبيد في قافيته: (رمل)

....   بجلي الآن من العيش بجلْ

ثم قال في آخر: (رمل)

....   وجدير طول عيش أن يُمَل(٣)

جعل الروي ألف القصر نحو قول الشاعر: (رجز)

إنَّك يا ابن مالك نِعْمَ الفَتَى   ورُبَّ ضيف طرقَ الحي سُرى

صادفَ زادًا أو حديثًا يُشتهى   إنّ الحديث طرفٌ من القِرَى(٤)

ومثله قول الأسعر الجُعفِي(٥) يصفُ فرسًا: (كامل)

أمَّا إذا استقبــلته فكأنــه   باز يُكفكف أن يطير وقد رأى

أمَّا إذا استدبرته فتسوقــه   ساقٌ قموصُ الوقعِ عاريةُ النِّسا

أمَّا إذا استعرضتـــه متمطرًا   فتقول: هذا مثل سرحان الغضا

وهذا التقسيم حسن جدًّا.

وأمّا الممتنعُ: فإنَّه لا يجوز قطع ألف التأسيس ولا ذهاب الردف، ولا اختلاف

---

(١) ديوان امرئ القيس: ١١٦ والأبيات من المتقارب وفيه: (قلت) بدل (أقبلت).

(٢) ديوان امرئ القيس: ٥٤.

(٣) الأبيات سبق تخريجها وهي بتمامها:

فمتى أهلك فَلا أحفلــه   بجلي الآن من العيش بجــل

من حياة قد مللنا طولها   وجديرٌ طولُ عيشٍ أنْ يُمل

(٤) البيتان من الرجز وهما للشماخ في ديوانه، انظر: ديوان الشماخ: ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٧.

(٥) الأسعر الجُعفي: -بالسين المهملة-، واسمه مرثد بن أبي حمدان الجعفي، وكنيته أبو حمران. وهو شاعر جاهلي. السمط: ٩٤. والاشتقاق: ٢٤٣، والأصمعيات: ١٥٧، والأبيات من بحر الكامل. انظر: الأصمعيات: ١٥٧- ١٦٠، ومقصورة ابن دريد ص١١.

حركة الدخيل، ولا تبديل حرف الروي، ولا مُعاقبة الألف من الواو والياء من حروف الردف، ولا الفتحة من الكسرة والضمة في حركات الحذو. فإن وجد شيء من ذلك كان عيبًا فحيشًا فتبديل حرف الروي نحو قول بعضهم يصف إبلاً: (رجز)

بناتُ وطاء عَلَى خَدِّ الليل   لا يشتكينَ ألمًا مُذ ألقين

ما دام مخٌّ في سلامي أو عين(١)

أنشده المبرد. وأنشد الخليلُ بن أحمد -رحمه الله-: (رجز)

قُبْحتُ مِنْ سالفةٍ ومن صُدُغْ   كأنَّها بيضةُ ضبٍّ في صُقُعْ(٢)

ويروى (كشية). ومعاقبة الفتحة من الضمة في الحذو نحو قول الشاعر:

رأيتُ يا قومُ عشاء في النّوم   إني لقيتُ الكروان والثُّوم

فقس على هذا ما ورد عليك موفقًا إن شاء الله سبحانه.

بَابُ مَا يَجُوزُ للشَّاعِرِ إذَا اضْطُرَّ

وفيه ثلاثة أسئلة: كم الضرورات؟ وكم يدخل فيها الشاعر مع علمه بقبحها؟ وعلى كم ينقسم؟

فصل: أمّا كم الضرورات فنيفٌ وأربعون ضرورة وهي: قصرُ الممدود، ومد المقصور، ووصل ألف القطع، وقطع ألف الوصل، وتثقيل الخفيف، وتخفيف المثقل، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، إذا كانا غير حقيقتين. وصرف ما لا ينصرف، وتركُ صرف ما ينصرف، وإحلال النكرة في محل المعرفة، والمعرفة في محل النّكرة في باب كان وأخواتها، وحذف التنوين من المُعرب لالتقاء الساكنين إذا قابله ألف وصل، وإثبات التنوين والمبني في باب النّداء، وإدخال أن في خبر كاد وحذفه من خبر عسى، والفصل بين المبتدأ وخبره. وبين النعت والمنعوت، وبين الصلة والموصول، وبين المضاف والمضاف إليه بالحرف والظرف خاصة في المضاف، والترخيم في غير النداء، وإظهار المدغم، وإلحاق المعتل بالصحيح، والصحيح

---

(١) الأبيات من مشطور الرجز لأبي ميمون النضر بن سلامة العجلي. اللسان (تقي): ٢٠/٢١٤، ٢١٥.

(٢) البيت من الرجز وقد نسبه صاحب كتاب التقفية إلى رؤبة تحقيق د. خليل العطية، ولم أعثر عليه في ديوانه، ونسبه له صاحب كتاب القلب والإبدال: ٣٤، والبيت إلى حواس بن هريم في الاقتضاب: ٤١٧، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص٢٣٦، أنشد ابن قتيبة، وبدون نسبة في الخزانة: ٤/٢٣٣، والعمدة: ١/١٦٦، والحيوان: ٦/١٠٨، وقواعد الشعر: ٦٩، ومنها (محاسن) بدل (سالفة).

بالمعتل، ونقض الجموع عن أوزانها، وطرح إعراب الفعل المستقبل، والنصب بالفاء في غير الجواب مع الخبر، وتأكيد الخبر بالنون ثقيلة وخفيفة، والنصب بأن محذوفة، وإشباع الحركات حتى يصرن حروفًا، وقلب الهمزة ياءً أو ألفًا، أو واوًا، وطرح الألف والواو والياء لثبات الوزن من غير ملاقاة ساكن، وجر نعت المرفوع، المضاف على الجوار وإدخال لام التأكيد على أنّ المشددة، مع توهين همزتها إلى الهاء، وطرح حرف النداء من المبهم، والنكرة. والجمع بين البدل والمبدل منه،وحذف ضمير الشأن مع غير الفعل، والفرار من الضم والكسر إلى الوقف. وتأخير الاستفهام والضرورات كثير وإنما اقتصرت لك على عدد ما يكثر في دوره في الشعر من لا يتسع الشاعر جهله. وسنذكر على كل واحد من هذه الضرورات شاهدًا ليكون ذلك زيادة في البيان ومعينًا على الحفظ.

فصل: وأما لم يدخل الشاعر في الضرورة فلأحد ثلاثة أشياء: إما لإقامة وزن، وإما لضعف تصرف، وإما لبلوغ غرض لا بد منه ولا يُستطاع أن يُعبر عنه إلا بذلك اللفظ.

فصل: وأمّا على كم ينقسم: فهي تنقسم على ثلاثة أصناف: صنف منها يكون خفيفًا على القلوب شائعًا في الأسماء لا ينقص الشعر ولا يذم بركوبه الشاعر، وصنف ينتهي في الرداءة ويلزم صاحبه الذم ويذهب بهجة الشعر، وصنف يقعُ بينهما في درجة التوسط وهو مُحتمل لِمَا فيه من الضعف.

أمّا الصنفُ الأول: فاثنتا عشرة ضرورة وهي: قصرُ الممدود لأنّه يجري مجرى الاختصار وشاهده: (كامل)

لا بد من صنعا وإن طال السفر(١)

ومثله لسواد بن عدي: (رجز)

ففعلتُ ذلك كالمغار فأصبحت   مني الحفيظةُ والحَيا قد أعقبا(٢)

فقصر الحياء. وهو ممدود. وصرف ما لا ينصرف لأنّه رجوع إلى الأصل وشاهده: (طويل)

كأنّ دنانيرًا على قسماتهم   إذا الموتُ للأبطالِ كانَ تَحَاسِيَا(٣)

وقد قُرئ: ﴿قواريرًا﴾ [الإنسان: ١٥]. (قوارير)، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين

(١) مثل في جزيرة العرب، وعجزه عند العيني: ٤/٥١١، والمنقوص والممدود للفراء: ٢٨.
(٢) البيت من الكامل، وقد سبق تخريجه.
(٣) سبق تخريجه.

تخفيفًا إذا قابله ألف وصل وشاهده: (كامل)

عمرو الذي هَشَمَ الثريدَ لِقَوْمِهِ ورِجالُ مكة مُسنتونَ عِجاف[١]

ومثله: (متقارب)

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألفاهُمُ القَومُ روبى نيامَا[٢]

وحذف إنّ من خبر عسى وأثبتها في خبر كاد؛ لأنَّها جميعًا من أفعال المقاربة وشاهد الحذف: (بسيط)

دعنِي أبكي ذنوبي ما بقيت لها وهنا عسى عبرةٌ مِنْهَا تُخلصني[٣]

وشاهد الإثبات: (رجز)

قد كاد من طولِ البلى أن يُمصحا

وإشباع الحركات حتى يصرن حروفًا وشاهده: (وافر)

وأنتَ من الغواية حين تُدْعَى ومن ذم الرِّجالِ بمنتزاحِ[٤]

أراد بمنتزحِ. آخر في الياء: (بسيط)

تنفي يداها الحصَى في كلِّ هاجِرةٍ نفي الدَّراهِم تَنقادُ الصَّياريفِ[٥]

أراد الدراهم والصيارف. آخر في الواو: (بسيط)

من حوثما سلكوا آتي فانظور[٦]

أراد فانظر، فإن كان ذلك في القوافي لَمْ يكن ضرورة. وفي التنزيل: ﴿**سنقرئُك فَلاَ تَنْسَى**﴾ [الأعلى: ٦]، ﴿**فأضلونا السبيلا**﴾ [الأحزاب: ٦٧] وهي تسمى ألف

---

(١) البيت من الكامل وهو إلى مطرود بن كعب الخزاعي، الإنصاف: ص٦٦٣.

(٢) البيت من المتقارب وهو إلى بشر بن أبي خازم انظر: ديوانه: ١٨٨، والكتاب نسبه إليـــه: ١/ ٤٢، ونسبه له في التقفية: ٩٤، واللسان مادة (روب): ١/٤٤١.

(٣) البيت من البسيط ولم أهتد لقائله.

(٤) البيت من الوافر، وقد نسب لابن هرمة، ديوانه: ٩٢، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، في سر صناعة الإعراب: ٢٩، وفيه: (وأنت من الغوائل حين ترمي) وهو في رثاء ابنه. وكذلك في بيان غريب إعراب القرآن: ١٥١/٢، نسبه المحقق إلى ابن هرمة وكذلك نسب إليه في الخصائص: ٤٢/١، ٣١٦/٢ وابن الشجري ومنهجه في النحو: ٨٣.

(٥) البيت من البسيط وقد نسب إلى الفرزدق وهو في ديوانه: ٥٧٠، مفردًا، وفي سر صناعة الإعراب: ٢٨/١، وابن الشجري ومنهجه في النحو: ٨٣، نسبه له والمقتضب: ٢٥٨/٢، والكتاب: ١٠/١، وفيه: (الدنانير) بدل (الدراهيم).

(٦) البيت من البسيط تقدم تخريجه، وصدره: **وأنني حوثما يسري الهوى بصري.**

إلحاق وكذلك قُرِئ: (عليهُمُو) ونحو. وقلبُ الهمزة ياءً أو ألفًا أو واوًا، يكفيك في جميعها شاهدٌ واحدٌ وهو قول الشاعر: (رجز)

أخطأتَ يا صوحانُ إذ خطِيتَا   لَما توانيتَ وما وفيتَا(١)

وتخفيف المثقل. وشاهده: (متقارب)

قبلت عليًا وهندَ الحمل   وابنا لصوحَان علَى دينِ عَلي

وتثقيل المُخفف، وشاهده: (رجز)

ضخمٌ يُحبُّ الخُلُق الأضْخَمَا

أراد الضخم فثقل.

والفصل بين المُضاف والمضاف إليه بالظرف والحرف لاتساع القرب فيهما وشاهد الظرف: (سريع)

للهِ درُّ اليوم من لامَها(٢)

ومثله: (رجز)

طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسل(٣)

فأضاف طباخًا إلى زاد وفصل ساعات الكرى. وشاهد الحرف لذي الرمة: (بسيط)

كأن أصوات مِن إيغالِهنَّ بِنَا   أواخرِ المَيْسِ إنقاضُ الفَرارِيجُ(٤)

وسُكون الواو في حال النصب وكذلك الياء أيضًا مثالُ الواو لعامر بن الطُّفيل: (طويل)

وما سودَّتْني عامرٌ عَنْ وراثةٍ   أبَى اللهُ أن أسمُو بأم ولا أبٍ(٥)

وشاهد الياء: (رجز)

---

(١) البيت من الرجز ولم أهتد لقائله.

(٢) البيت من السريع وهو قول عمرو بن قميئة، ديوان عمرو بن قميئة تحقيق وشرح د. خليل العطية ص٧٣، المقتضب: ٣٧٧/٤، والخزانة: ٢٤٧/٢، وابن يعيش: ٢٠/٣، والكتاب: ١ /٩١. وصدره: **لما رأت ساتيد ما استعبرت**

(٣) البيت من الرجز وقد سبق تخريجه.

(٤) البيت من البسيط وقد نسب إليه في سر صناعة الإعراب: ١٧٩/١، ١٨٠، واللسان (ميس) وفي نقض، والخزانة: ١١٩/١، ٢٥٠، والكتاب: ٩٢/١، وفيه وفي سر صناعة الإعراب (أصوات) بدل (إنقاض وهي أصواتها).

(٥) عامر بن الطفيل: هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري وهو ابن عم لبيد الشاعر وكان فارس قيس وكان أعور، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٣٣٤/١، والمؤتلف والمختلف: ١٥٤، والبيت من الطويل وهو في ديوانه: ١٣، تحقيق كرم البستاني، ونسب إليه في الشعر والشعراء: ٣٣٦، وديوانه برواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب: ٢٨.

كأنَّ أيديهُن بالقاعِ القَرق أيدي عذارى تعاطين الوَرق(١)

وحذف الياء من الاسم المنقوص مع النصب وشاهده: (طويل)

ولو أنّ واش بالمدينة دارهُ وداري بأعلى حضرموت اهتدى لِيَا

فقال: واش، والأصل: ولو أن واشيًا.

وأمّا الصنف المتوسط: بإحدى عشرة ضرورة؛ وهي النصب بالفاء في الواجب شاهده: (وافر)

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحا(٢)

وتأكيد الخبر وشاهده: (مديد)

رُبَّما أوفيتُ في عَلَم ترفعَن ثوبي شمالاتُ(٣)

وطرح الألف من أنا المضمر وشاهده لعدي بن زيد: (سريع)

يا ليتَ شعْري وإن ذو عجة مَتَى أرَى شربًا حوالي أحيصُ(٤)

وفي التنزيل: ﴿**لكنا هو الله**﴾ [الكهف: ٣٨] تقديره: لكن أنا أقول هو الله فطرح الألف الأولى من أنا وليس لضرورة.

وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، إذا كانا غير حقيقيين. شاهد التذكير: (متقارب)

فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالَهَا(٥)

وشاهد آخر: (طويل)

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسٌ بالفراقِ تطيبُ

وشاهد التأنيث: (طويل)

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم(٦)

---

(١) البيت من الرجز وقد نسب إلى رؤبة انظر: إصلاح المنطق: ٤١٩، القرق: قاع المستوي الأملس. والمكان المستوي الخالي من الحجارة. والورق: الدراهم، ونسب إليه في اللسان وهو مما نسب إليه في الديوان: ١٧٩، والخزانة: ٥٢٩/٣، وصدره في الخصائص: ٣٠٦/١، ٢٩١/٢.

(٢) البيت من الوافر انظر: الكتاب: ٤٢٣/١، ٤٤٨/١، وفي حاشية شواهد الكتاب ص٧٧، وذكر أن العيني والسيوطي نسباه إلى المغيرة بن حبناء.

(٣) البيت من المديد، سبق تخريجه، ونسبه صاحب الصحاح لخزيمة مادة (شمل): ١٧٤٠/٥.

(٤) البيت من السريع انظر: رسالة الغفران لأبي العلاء تحقيق بنت الشاطئ: ١٨١.

(٥) البيت من المتقارب انظر: الكتاب: ٢٤٠/١، نسبه إلى عامر بن جوين.

(٦) البيت من الطويل وهو إلى الأعشى انظر: الكتاب: ٢٥/١، وديوانه: ص١١٩، والمقتضب: ٤/١٩٧ دون نسبة.

أنت الصدر وهو مذكر.

وإحلال النكرة في محل المعرفة والمعرفة في محل النكرة في باب كان. وهو أن يجعل النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا. وشاهده للقطامي: (وافر)

قِفي قبلَ التفرقِ يا ضُباعَا ولا يَكُ موقفٌ منكِ الودَاعَا[1]

وإثبات التنوين في المُنادى نصبًا على مذهب أبي عمرو ورفعًا على مذهب الخليل وشاهده: (وافر)

سَلامُ الله يا مَطَرًا عليها وليس عليك يا مَطَرُ السَّلامُ[2]

وقلب الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً إذا عُرف المعنى وشاهدُ قول الأخطل: (بسيط)

مِثل القنافذ هدَّاجون قد بلغت نجران أو بلغَتْ سوءاتِهم هَجَرُ

وحذف ضمير الشأن والقصة من إنّ وشاهده: (متقارب)

إنَّ من يدخل الكنيسة يومًا يَلْقَ فِيها جآذِرًا وظِباء

والفرار من الضم والكسر إلى الوقف وشاهده: (طويل)

وإن أهجه يضجر كما ضجر بازلٌ من الإبل دبرت صفحتاهُ وكاهله[3]

ومثله في الضم: (مجزوء البسيط)

أصدق بقولك تنجُ بالصدقِ لو كان فِيهِ ضربةُ العُنقِ

فافهم ذلك.

بَابٌ مِن الضرورَات آخر

وأمَّا الصنف المنتهى في الردَّاءة مع جوازِهِ فذلك ثمان عشرة ضرورة وهي: مد المقصور، وشاهده قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: (متقارب)

إنَّما الفقرُ والغناءُ إلى الله فهذا يُعطِي وهذا يُحدُّ[4]

وقطع ألف الوصل، وشاهده: (مجزوء الخفيف)

---

(١) البيت من البحر الوافر انظر: ديوانه: ٢٤٠، وشعراء النصرانية بعد الإسلام: ١٩٧.

(٢) البيت من الوافر، وقد سبق تخريجه.

(٣) البيت من الطويل وهو من شواهد ابن يعيش انظر: شرح المفصل: ١٢٩/٧، وفيه (فإن) بدل (وإن).

(٤) البيت صدره في الإنصاف: ص٤٠٤، وفيه: (من الله) دون أن ينسبه لقائل، ومدرسة البصرة النحوية: ص٤٩٣.

ظلمتْ نصف اسمها هي دُنيا وآخره[١]

ووصل ألف القطع وشاهده: (طويل)

فقالت وما همت برجع جوابنا بل أنت أتيت الدهر إلا تصدّعا[٢]

ومثله: (وافر)

ألا أبلغ حاتمًا وأبا عَدِي بأنَّ عَوانة الضُّبعي فَرّا

والفصل بين المبتدأ والخبر، والنعت والمنعوت، والصلة والموصول، شاهد المبتدأ وخبره، والمنعوت ونعته، وشاهده قول الفرزدق: (طويل)

وما مثله في النَّاس إلا مملَّكًا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقَارِبُهْ[٣]

ففصل بين (مثله) وبين (حي) وهُما مبتدأ وخبرٌ. وبين قوله: (وأبو أمِّه) (وأبوه) (بحي) وهُما أيضًا مبتدأ وخبر. وفصل بين (حي) وبين (يُقاربه) بقوله: (أبوه يقاربه) جملة في موضع رفع على النعت (لحي).

وتقدير البيت: والله أعلم، (وما مثله حيٌّ يقاربه في الناس إلا مملكًا أبوهُ الذي أبو أمه أبوه وهو خاله. كأنّه قال: وما مثله حيٌّ مقاربٌ له في النّاس إلا المَملّكُ خالُهُ لأنّ الذي أبوهُ أمّك أبوهُ هُوَ خالك.

وشاهدُ الفصل بين الصلة والموصول قول الفرزدق: (طويل)

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبانِ[٤]

والترخم في غير النداء وشاهده. قال عامر بن مالك: (متقارب)

أنا آتي طائعًا في المقادِ غير مكين

---

(١) البيت من مجزوء الخفيف ونسب إلى الأصمعي، كتابه الاشتقاق: ١٨. قال محققه الدكتور: سليم النعيمي: وقال الأصمعي وقد دخل على الرشيد في مجلسه وكان يتحدث عن جارية اسمها دنيا:

إنَّ دنيا هي التي تملك القلبَ قَاهِرَه

والبيت لأبي عيينة، انظر: شعر أبي عيينة المهلبي جمع وتحقيق رسالة ماجستير للدكتور صلاح الفرطوس، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٢٢١. والأغاني تصحيح أحمد الشنقيطي: ١٦٨/٣، والبيت في ديوان أبي العتاهية، ص٢٢١، ديوانه دار صادر، ١٩٦٤م، وكذلك لأبي نواس ديوانه تحقيق إيفالد فاغنر. في شعر أبي عيينة، ونقضوها في ديوان أبي نواس.

(٢) البيت من الطويل ولم أهتد لقائله.

(٣) البيت من الفرزدق من الطويل انظر: الكتاب: ١٤/١، وهو غير موجود في ديوانه طبع دار صادر بيروت، وأظنه ساقطًا من القصيدة: ٨٧/١، يمدح هشام بن عبد الملك.

(٤) البيت من الطويل انظر: ديوان الفرزدق: ٣٢٩/٢.

أراد عامر فرخم. وإظهارُ المدغم وشاهده: (رجز)

الحمدُ لله العلي الأجْلَلِ .... (١)

وإلحاق المعتل بالصحيح وشاهده: (خفيف)

لسُعَاد جَوارِي نَاعِمَاتٌ (٢)

ونقص الجموع عن أوزانها شاهدُه: (رجز)

أعدهُ لمصمَئِلاَّتِ الأمرِ ....

وطرحُ الإعراب وشاهدهُ قول امرئ القيس: (سريع)

اليوم أشرب غيرَ مُستحقب إثمًا منَ الله ولاَ واغِلِ (٣)

والجر على الجوار وشاهده قوله أيضًا: (طويل)

كأنَّ ثُبيْرًا في عرانين وَبْلِهِ كُبَيْرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمّلِ (٤)

فنعت كبير أناس بمزمل وهو مجرور على الجوار لبجاد ومثله قوله: (طويل)

وإنَّك قسَّمْتَ الفُؤادَ فَنصْفُهُ قَتِيلٌ ونصفٌ في حَديد مُكبَّلِ (٥)

فمكبلٌ نعتٌ لنصف مجرور بجواره حديد، وقد رُوِيَ عنهُ الجرُّ ضرورة لغير جوار وهو قوله يصف ناقة: (كامل)

جالَتْ لِتصرعَنِي فقُلتُ لَهَا ارعَوِي إنِّي امرؤٌ صَرْعِي عَلَيْك حَرَامُ

والقوافي مكسورة بدليل قوله: (كامل)

فجزيتِ خيرَ جزاءِ ناقة واحد ورجعتِ سالمةَ القَرا بِسلامِ (٦)

وروى الأصمعي أنّه إقواء فرفعَ حرامًا. وحذفَ حرف النّداء من النكرة والمُبهم شاهدُ النكرة قول امرئ القيس: (طويل)

لَعَمْرِي لَسعْدُ بنُ الرَّبابِ إذا غَدَا أحبُّ إلينَا مِنْكَ فأفرسِ حمر (٧)

---

(١) البيت من الرجز وهو إلى أبي النجم انظر: الموشح للمرزباني: ١٤٨، وعجزه: الواهب الفضل الوجوب المجزل. وفي المرزباني: (الوهوب) والكتاب نسبه: ٢/٣٠٢، وفيه: المجزلي.

(٢) البيت من البحر الخفيف ولم أهتد لقائله.

(٣) البيت من السريع انظر: ديوانه: ٢٥٨.

(٤) البيت من الطويل انظر: ديوان امرئ القيس: ص٢٥، وفيه: (أبانًا) بدل (ثُبيرًا)، و(آفانين ودقة) بدل (عرانين وبله).

(٥) البيت من الطويل انظر: ديوانه للسندوبي: ١٢٨.

(٦) البيتان من الكامل وهما لامرئ القيس انظر: ديوانه: ١١٦.

(٧) البيت من الطويل، انظر: ديوان امرئ القيس: ١١٣.

أراد يا فأفرس حَمرِ. أي نعتٌ لأنه يكون على تلك الحالِ مُنتنًا، وشاهدُ المبهم قول المتنبي: (كامل)

هذه برزت لنا فهجت رسيسًا ....[1]

أراد يا هذِي. والنّصبُ بأن محذوفة شاهده قول المتنبي: (كامل)

بيضاءُ يمنعها تكلّم دَلُّهَا خَفَرًا ويمنعُها الحَياءُ تَميسَا[2]

أراد أن تكلم وأنْ تميس.

وتأخير الاستفهام وشاهدُه قول جميلٍ في بعض التأويلات: (وافر)

بثينةَ شأنها سَلَبَتْ فُؤادِي بِلاَ جُرمٍ أتيتُ بِهِ سَلامَا[3]

قدره بعضهم: سلا بثينة ما شأنها سلبت فؤادي بلا جرم أتيتُ به، فأخر ما والاستفهام له صدر الكلام وغير هذا التقدير أحب إليَّ. وحذف الألف والياء من آخر الاسم بغير التقاء الساكنين. شاهد الألف قول لبيد: (رمل)

فقتيلٌ مِن لُكيزٍ شاهدٌ رهطُ مَرْجومٍ ورَهَطُ ابنِ المُعَلْ[4]

أراد المُعلّى، وشاهدُ الياء: (رجز)

دارٌ لسَعْدَى إذه من هَواكَا[5]

أراد هي فحذف ياء الإضمار. ومثله: (كامل)

كَنَواحِ ريشِ حَمَامَةٍ نجديَّةٍ ومَسَحتَ باللِّثتَيْن عَصْفَ الإثْمِدِ[6]

أراد كنواحي.

واستعمال فَعَال الذي هُوَ من صفة المؤنث في غير النداء شاهدُه للحطيئة: (وافر)

أطوِّفُ ما أطَوِّفُ ثم آوي إلى بيتٍ قَعِيدتُهُ لَكَاعِ[7]

وذلك ممتنعٌ إلا في النداء.

---

(١) البيت من الطويل انظر: ديوانه للبرقوقي: ٣٨٢/١، ولعبد الوهاب عزام: ٥٢، وعجزه:

ثم انثنيتُ وما شفيت نسيسَا

(٢) والبيت من الكامل انظر: ديوانه للبرقوقي: ٣٨٢/١، ولعبد الوهاب عزام: ٥٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) البيت من الرمل، انظر: الكتاب: ٢٩١/٢، بينما في شرح ديوانه: ١٩٠:

وقبيل من عُقيل صادقٍ كليوثٍ بينَ غابٍ وعَصَلُ

(٥) البيت من مشطور الرجز نسب في الكتاب إلى رؤبة: ٩/١.

(٦) البيت من الكامل وهو إلى خفاف بن نُدبة السُّلمي، انظر: الكتاب: ٩/١.

(٧) انظر: ديوان الحطيئة: ٢٨٠.

وتوهين الهمزة الأصلية ودخول لامِ الابتداء عليها وشاهده: (طويل)

.... **لِهنّك مِنْ برقٍ إليَّ حبيبُ**[١]

أراد لأنّك فأدخل اللام على إنّ وهو غيرُ جائزٍ.

فافهم ما شرحتُ لك من هذا الكتاب موفقًا إن شاء الله. وتقبل ما نصحتَ لك فيه مؤيدًا بعونِ الله، ولم نجعل كتابنا هذا موقوفًا على فهم المبتدئ، ولكن نهاية للمتوسط، وتذكارًا للمنتهي، وكذلك فلم نقصره على النحو وحده ومعرفة الإعراب لكن جمعتُ فيه من فُنون لا يُستغنى عنها حسبما أدّى إليه النظر وبلغه الاجتهاد، وأنا أسألُ الله تعالى أن يُوفقني لحسن الخاتمة، وأن يؤيدني بالوقوف على منهج السَّلامة، وأن يحملني من فضله دار المقامة. ونُصلي على محمد نبي الأمة وشفيع أهل الجنة صلوات الله عليه وعلى آله وسلامه، وهو حسبي ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير، ولا إله غيره، ولا معدل عنه بيده الخير، وهو على كل شيء قدير.

والحمدُ لله رب الأرباب وحده

وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه الأكرمين وسلامه.

(١) سبق تخريجه.

فهرس الموضوعات

كتاب العامل والمعمول